

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة
في ظل الإصلاحات الاقتصادية
- دراسة حالة الجزائر -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تحت إشراف:
أ. د. صالح مفتاح

من إعداد:
دلال بن سمينة

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة بسكرة	أ.د. محمد العربي ساكر
مقررا	جامعة بسكرة	أ.د. صالح مفتاح
ممتحنا	جامعة قسنطينة	أ.د. كمال مرداوي
ممتحنا	جامعة الأغواط	أ.د. محمد قويدري
ممتحنا	جامعة بسكرة	أ.د. عبد الحميد غوفي
ممتحنا	جامعة سطيف	أ.د. حكيم ملياني

السنة الجامعية: 2012-2013

الإهداء

إلى من لا أتمنى من الدنيا سوى رضاها علي اللذين بصبرهما ودعائهما بلغت مكائتي هذه أمي وأبي
حفظهما الله .

إلى نور عيني و أمل حياتي إبنني " يحيي " حفظه الله ورعاه

إلى سندي في الدنيا ورفيقي في الحياة زوجي "مسعود"

إلى شموع حياتي وضياؤها إخوتي وأخواتي: عزيزة، نجمة، عبد الحفيظ، أم هاني،

عبد الرزاق، نزيهة .

إلى من كان لي دوما الداعم الناصح ،الرائع حمودي

إلى كل عائلة زوجي وأخص بالذكر أم زوجي التي ساندتني كثيرا حفظها الله لنا ورعاها.

إلى كل الأهل والأحباب ،جدتي حفظها الله، خالي محمد العربي، لخضر، أسماء، سمية، إيمان،

سعد، إسلام، الغالي " ميدو " ، الصغير طه ياسين، الصغيرة دعاء، رانيا، هناء.

الصدقات: فلة، عديلة ووسيلة

إلى أرض البطولات وطني الغالي " الجزائر " أهدي هذا العمل .

شكر وتقدير:

بداية أشكر الله عز وجل على توفيقه ورعايته لى فى إنجاز هذا العمل المتواضع،

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان وأسمى عبارات التقدير إلى أستاذى المشرف، الأستاذ الدكتور صالح مفتاح، الذى لم ييخل عليا طيلة إنجاز هذا العمل بإرشاداته وتوجيهاته السديدة، والذى كان لى نعم المعلم والموجه منذ دخولى الجامعة أدامه الله فى خدمة العلم وزاده فى ميزان حسناته.

وعظيم شكرى وعرfan بالجميل أتوجه به إلى أستاذى القدير أستاذ الأجيال، الأستاذ الدكتور ساكر محمد العربى وذلك لتفضل سيادته بالموافقة على رئاسة جلسة المناقشة والحكم على الأطروحة.

كما أتوجه بأسمى عبارات الشكر إلى أستاذى الفاضل، الأستاذ الدكتور غوفى عبد الحميد على موافقة سيادته على الاشتراك فى لجنة المناقشة والحكم على الأطروحة، وعلى ما استفدته منه وتعلمته على يديه .

وشكر خاص أتوجه به إلى الأساتذة الأفاضل: الأستاذ الدكتور كمال مرداوى والأستاذ الدكتور محمد قويدرى، على تشريفى بالموافقة على الاشتراك فى لجنة المناقشة والحكم على الأطروحة، اللذين استفدت كثيرا من دراستهما فى الموضوع .

وشكرى الكبير أتقدم به إلى الأستاذ القدير الأستاذ الدكتور مليانى حكيم الذى سعدت كثيرا بقبوله المشاركة فى لجنة المناقشة والحكم على الأطروحة .

وعظيم شكرى وعرfan بالجميل أتوجه به للسيد ومان طارق عبد المنعم والأستاذة بن بريكة الزهرة على مساعدتهما لى فجزاهما الله كل خير.

كما أتوجه بعميق الشكر والامتنان إلى كل أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر ببسكرة وأخص بالذكر الأساتذة الأفاضل اللذين تتلمذت على أيديهم ، وإلى كل من ساعدنى من قريب، أو من بعيد فى إعداد هذه الأطروحة.

المخلص:

عرفت السنوات الأخيرة تزايد إهتمام الدول بقضايا اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، لما يحمله معه من مزايا للاقتصاديات المضيفة مقابل تقلص دور مصادر التمويل الخارجية الأخرى، وإدراكا منها بأهمية هذا النوع من التمويل، أصبحت الدول النامية تتسابق للحصول على أكبر قدر ممكن من هذه الاستثمارات، لأجل ذلك اتجهت العديد من هذه الدول إلى انتهاج سياسات متكاملة للإصلاح سعيا وراء تعجيل معدلات النمو الاقتصادي وإعادة هيكلة اقتصادياتها بغرض الاندماج في الاقتصاد العالمي لتتمكن من الحصول على نصيب عادل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن حركة التجارة الدولية.

وعلى غرار هذه الدول قامت الجزائر بعد الأزمة التي شهدتها سنة 1986 بتبني جملة من الإصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1989-1998)، نجحت من خلالها إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، بعدها عملت على مواصلة هذه الإصلاحات من خلال تبنيها لبرامج تنمية طموحة منذ سنة 2001، اشتملت جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، كما عملت على إدخال العديد من التعديلات على القوانين المتعلقة بالاستثمار هدفت في مجملها تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقد حاولت هذه الدراسة معالجة الإشكالية المتعلقة بتأثير السياسات الاقتصادية المتبعة في ظل الإصلاحات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بالتحليل والقياس ، وتوصلت إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر قد عرف نمو ملحوظا خلال هذه الفترة، والنتائج أساسا على الإصلاحات المتبناة والنتائج الإيجابية المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أنها تعتبر غير كافية مقارنة بالإمكانات المتاحة أو بالمستوى المسجل من قبل دول عربية أخرى، كما بقيت تتركز في قطاع المحروقات في حين بقي نصيب القطاعات الأخرى منها ضعيف، كما بقي الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد الجزائري جد محدود.

ويعكس تصنيف الجزائر في مؤشرات الاستثمار الدولية ضعف مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال فيها، في ماعدا المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية الذي يعكس نجاح السياسات الاقتصادية في تحسين مناخ الاستثمار، حيث يبقى المناخ الاستثماري في الجزائر يعاني جملة من العوائق أهمها صعوبة الحصول على الائتمان، انتشار القطاع غير الرسمي والمنافسة غير الشرعية، الفساد الإداري، ضعف القطاع الخاص وغياب برامج خصخصة واضحة ومستمرة، مشكلات ذات طابع إداري وتنظيمي...إلخ. ولقياس أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة (1989-2011)، تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، لتحديد علاقة

الانحدار المتعدد بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1989-2011) وأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، تغيرات سعر الصرف الإسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار)، وقد توصلت الدراسة إلى أن كل من متغير الناتج المحلي الإجمالي وكذا معدل التضخم، قد لعبا دورا مهما في تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر خلال الفترة المدروسة، حيث كان الناتج المحلي الإجمالي معنوي وذو أثر موجب على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر ، بينما كان معدل التضخم سالبا وذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5%، فيما لم تحظ باقي المتغيرات بالمعنوية ولم يكن لها تأثير ملموس على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال هذه الفترة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، السياسة الاقتصادية، برامج الإصلاح الاقتصادي، التوازنات الكلية للاقتصاد، مناخ الاستثمار، الناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم.

Résumé :

Ces dernières années en connues, une augmentation de l'attention des états a l'attraction des investissements étrangers directs, pour les avantages qu'il porte avec lui a l'économies des payes d'accueil, contre le rétrécissement du rôle des autres sources de financement externe, en sachant l'importance de ce type de financement, les pays en développement sont en compétition pour obtenir autant d'investissements possible, beaucoup de ces pays c'est orientées vers les politiques intégrées dans la poursuite de tous réformes accélérés de la croissance économique et la restructuration de leurs économies en vue de s'intégrées dans l'économie mondiale pour être en mesure d'obtenir une part équitable de l'investissement direct étrangère et du mouvement du commerce international.

Comme ces pays, l'Algérie, après la crise, de 1986, a adopté une série de réformes économiques en coopération avec le Fonds monétaire international au cours de la période(1989-1998), qui a réussi dans une large mesure à atteindre l'équilibre global de l'économie, puis a travaillé à poursuivre ces réformes à travers l'adoption d'un programmes de développement ambitieux depuis 2001, en impliquant tous les aspects économiques et sociaux, et a travaillé également sur l'introduction de plusieurs amendements aux lois relatives à l'investissement dans son ensemble visant à encourager et à attirer les investissements directs étrangers.

Cette étude a tenté de résoudre les problèmes liés à l'impact des politiques économiques adoptées à la lumière des réformes économiques sur le développement de l'investissement direct étranger en Algérie en utilisant l'analyse et les mesures, et a conclu que les flux d'investissements directs étrangers l'Algérie a connu une croissance remarquable au cours de cette période, résultant principalement sur les réformes adoptées et les résultats positifs obtenus au niveau des indicateurs macro-économiques, cependant, ils sont considérés comme insuffisants par rapport aux possibilités offertes sous le niveau enregistré par d'autres pays arabes, sont également restés concentrés dans le secteur des hydrocarbures, tandis que la part des autres secteurs faibles, il reste également le rôle de l'investissement direct étranger (IDE) dans l'économie algérienne est très limité.

Le faible climat d'investissement et l'environnement des affaires a classé l'Algérie dans les indicateurs internationaux d'investissement faible, sauf pour l'indice composite des politiques économiques, qui reflète le succès des politiques économiques pour améliorer le climat d'investissement, tandis que le climat d'investissement en Algérie souffre toujours d'un certain nombre d'obstacles, La plus importante difficulté sous : obtenir un crédit, la propagation

du secteur informel et de la concurrence illégale, la corruption administrative, la faiblesse du secteur privé et l'absence des programmes claires et continues de la privatisation, des problèmes d'ordre administratif et organique ...etc.

Pour mesurer l'impact des politiques économiques sur le développement de l'investissement direct étranger (IDE) en Algérie durant la période (1989-2011), on a eu recours à la méthode des moindres carrés ordinaires (MCO), pour déterminer une relation. La régression multiple entre chacune de ses entrées d'IDE en Algérie durant la période (1989-2011) et des variables macro-économiques les plus importantes (Produit intérieur brut, Inflation, Balance du compte courant en pourcentage du PIB, le solde du budget public en pourcentage du PIB, le ratio de la dette extérieure en pourcentage du PIB, les variations du taux de change nominal du dinar algérien par rapport au dollar), l'étude a révélé que chacune des variables et le PIB ainsi que le taux d'inflation, ont joué un rôle important dans l'explication du mouvement des investissements directs étrangers (IDE) en Algérie au cours de la période étudiée, alors que le PIB était importante et a un impact positif sur l'investissement direct étranger (IDE) des apports reçus par l'Algérie, alors que le taux d'inflation a été négative et a une réduction statistiquement significative au niveau de signification de 5%, alors qu'il n'a pas reçu le reste des variables insignifiantes, pour le reste des variables n'avait pas d'impact significatif sur l'afflux des investissements directs étrangers atteignant l'Algérie pendant cette période.

Mots-clés: L'investissement direct étranger, La politique économique, Programmes de réformes économiques, l'équilibre totale de l'économie, Le climat d'investissement, Produit intérieur brut (PIB), Le taux d'inflation.

Abstract

Recent years a growing interest for foreign direct investment (FDI), as it holds advantage for the hosting countries face to the decline of the role of other external sources of financing, Recognizing the importance of this type of financing; less-developed countries (ICD) compete to obtain as much as possible these investments, Therefore, those countries shifted to adopting integrated policies to reform, in order to accelerate economic growth and restricting their economy to be integrated in world economy, to be able to have a reasonable share in FDI and to follow international trade movements.

Likewise, after the crisis of 1986, Algeria adopted a series of economic reforms with the collaboration of the international monetary Funds During (1989-1998), Algeria succeeded to achieve macroeconomic balances, Then since 2001 it adopted ambitious development programmers involving social and economic aspect, and introducing many reforms on investment laws to encourage and attract FDI

This study is an attempt, to bring some explanation with analysis and measurement of FDI to the problems linked to the impact of economic policies and reforms on the development of FDI in Algeria, The findings deduced that FDI flows in Algeria know a remarkable growth on that period, This growth is the result of the adopted reforms and positive outcomes of macroeconomic indicator, Therefore, they latter are not sufficient in comparison to the offered possibilities and the achievement level of other Arab countries, The unique orientation of Algeria to hydrocarbon gave a limited opportunity to the other sectors, The role of FDI in Algeria is very limited which reflects the classification of Algeria on the international indicators because of weak investisment and financing of enterprises, Therefore the composite index of economic policies that inhibited the success to improve the investisments in Algeria is an inter obstacle. It seized the difficulty to access to credit, in which the proliferation informal and illegal competition, the weakness of the private sector and the absence of a clear privatization and programmers, in addition to the administrative and organizational problems.

In order to measure the impact of the economic policies on the development of the FDI in Algeria, during the period (1989-2011), ordinary little-squares method have been used (OLS), the relationship between the FDI during (1989-2011) and the principal macroeconomic variables (GDP, inflation, the proportion of the balance of current accounts of (GDP), the net budgetary position of the nominal GDP, the ratio of the foreign debt of the nominal GDP, rate of exchange for the Algerian dinar with the Dollar, The study concluded that all variables gross domestic product and inflation played a significant role in the interpretation of the movement of the FDI in Algeria during the studied

period, where the GDP was sensible and positive on flows of foreign direct investments in Algeria. Whereas, inflation is negative and significant on the level of 5 %. For the other variable there was not a significant impact on the flows of the foreign direct investments in Algeria during that period.

Key words: foreign direct investments, the economic policy, economic reform programmes, investment climate, gross domestic product "GDP", inflation.

المفردات المهمة في البحث

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل الاستثمارات في مشروع معين في البلد المضيف، بشكل يعكس سيطرة المستثمر الأجنبي بدرجة معينة على إدارة تلك الاستثمارات، ويترتب على هذا النوع من الاستثمارات نقل الموارد المالية والاقتصادية والخبرات الفنية والتكنولوجيا المتطورة إلى البلد المضيف.
- **السياسة الاقتصادية:** عبارة عن مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى.
- **سياسة الإصلاح الاقتصادي:** هو حزمة من القواعد والأدوات والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من إختلال التوازن الداخلي والخارجي، وتكون مهمة هذه الحزمة من السياسات أن تعمل في مجموعها على تثبيت الإقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق أهداف معينة، تصب في إعادة التوازن الداخلي والخارجي خلال فترة زمنية معينة.
- **مناخ الاستثمار:** يعبر عن مفهوم شامل للأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والتنظيمات الإدارية التي يجب ان تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- **الشركات متعددة الجنسيات :** تعرف على أنها شركة تمارس جزءا مهما من نشاطاتها التجارية بفروع ممثلة لها تقع في دول عديدة.

فهرس المحتويات

I	الإهداء.....
II	كلمة شكر وتقدير.....
III	ملخص باللغة العربية.....
V	ملخص باللغة الفرنسية.....
VII	ملخص باللغة الإنجليزية.....
IX	المفردات الهامة في البحث.....
X	فهرس المحتويات.....
XIX	قائمة الجداول.....
XXII	قائمة الأشكال.....
XXIV	قائمة الملاحق.....

المقدمة العامة (أ-ح)

أ	تحديد الاشكالية.....
ج	فرضيات البحث.....
د	تحديد إطار البحث.....
د	أسباب إختيار الموضوع.....
هـ	أهمية البحث.....
هـ	أهداف البحث.....
هـ	المنهج والأدوات المستخدمة في البحث.....
و	موقع البحث بالنسبة للدراسات السابقة.....
ح	صعوبات البحث.....
ح	خطة وهيكل البحث.....

الفصل الأول: ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، محدداتها

وجدواها الاقتصادية في الدول المضيفة (1-66)

02	تمهيد.....
03	المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.....
03	المطلب الأول: مفهوم وخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.....
03	أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.....

05	ثانيا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر
06	المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
06	أولا: الاستثمار المشترك
07	ثانيا: الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي
08	ثالثا: الاستثمار في المناطق الحرة
08	رابعا: مشروعات أو عمليات التجميع
09	المطلب الثالث: الشركات متعددة الجنسيات كإحدى أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
09	أولا: تعريف الشركات متعددة الجنسيات
10	ثانيا: خصائص الشركات متعددة الجنسيات
13	ثالثا: إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر
14	المبحث الثاني : تحليل المحددات الرئيسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة
15	المطلب الأول: النظريات المفسرة لانتقال الاستثمار الأجنبي المباشر
15	أولا: التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر
17	ثانيا : التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر
31	المطلب الثاني : مقومات المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة
31	أولا: : المحددات الاقتصادية
35	ثانيا: العوامل التشريعية والتنظيمية والحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي
38	ثالثا: العوامل السياسية
39	رابعا: العوامل الاجتماعية
40	المبحث الثالث: تحليل ودراسة جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة
41	المطلب الأول: الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة
41	أولا: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات
44	ثانيا: الأثر على معدل التكوين الرأسمالي
46	ثالثا: الأثر على النقد الأجنبي
48	رابعا: الأثر على العمالة وتنمية الأجور و التنمية الإدارية
51	خامسا: دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل التكنولوجيا
56	سادسا: دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تعزيز القدرة التنافسية للصادرات بالدول
58	النامية
58	سابعا: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي

59	المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة
59	أولاً: مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....
60	ثانياً: أثر الاستثمارات الأجنبية على توزيع الدخل وأنماط الإنتاج و الاستهلاك.....
61	ثالثاً: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ارتفاع معدلات التضخم.....
62	رابعاً: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الموارد المالية والموازنة العامة للدولة.....
63	خامساً: الأثر على السوق المحلي والاستثمارات المحلية.....
64	سادساً: الاستثمارات الأجنبية المباشرة والسيطرة علي اقتصاديات البلدان النامية.....
64	سابعاً : الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتلوث البيئي.....
66	خلاصة الفصل الأول.....

**الفصل الثاني: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة
في ظل التطورات الحديثة في بيئة العلاقات الدولية (67-119)**

68	تمهيد.....
69	المبحث الأول: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه الجغرافي و القطاعي.....
70	المطلب الأول: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر " الفترات الأولى للاستثمار".....
70	أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر قبل الحرب العالمية الأولى.....
71	ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر في ما بين الحربين العالميتين (1914-1945).....
71	ثالثاً: الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الحرب العالمية الثانية (من 1946 حتى نهاية الثمانينات).....
73	المطلب الثاني: التوجهات الحديثة للاستثمارات الأجنبية المباشرة
73	أولاً: التدفقات الإجمالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.....
76	ثانياً: التوجهات الجغرافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.....
81	ثالثاً: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة.....
84	المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.....
85	المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين مجموعات الدول النامية.....
85	أولاً : دول شرق و جنوب و جنوب شرق آسيا.....
86	ثانياً: دول أمريكا اللاتينية والكاريبي.....
86	ثالثاً: إفريقيا.....
87	رابعاً: جنوب شرق أوروبا و رابطة الدول المستقلة.....
87	خامساً : غرب آسيا.....
88	المطلب الثاني: تجارب بعض الدول النامية في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة....
88	أولاً: تجربة دول شرق وجنوب شرق آسيا

92ثانيا: تجربة دول أمريكا اللاتينية.
95المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.
95أولا: نصيب الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
99ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية.
100ثالثا: الاستثمارات العربية البينية.
	المبحث الثالث: أثر التطورات الحديثة في بيئة العلاقات الدولية على الاستثمار الأجنبي
103المباشر.
103المطلب الأول: العولمة والاستثمارات الأجنبية المباشرة.
104أولا: العولمة: مفهومها و العوامل المفسرة لها.
106ثانيا: علاقة الارتباط السببية بين العولمة و الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
	المطلب الثاني: تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات علي المستوى العالمي وأثره على نمو
107الاستثمار الأجنبي المباشر.
108المطلب الثالث: المنظمة العالمية للتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر.
108أولا: مضمون اتفاقية تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة TRIMs.
109ثانيا : تقييم اتفاقية التريمز TRIMs و دورها في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
111المطلب الرابع: الإتحدات الإقليمية والاستثمار الأجنبي المباشر.
112أولا:اتفاق التجارة الحرة لدول شمال أمريكا NAFTA.
114ثانيا: الإتحاد الأوروبي.
116ثالثا: منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الباسيفيكي(APEC).
117رابعا: الإتحدات الإقليمية الأخرى.
119خلاصة الفصل الثاني.
	الفصل الثالث: السياسات الاقتصادية الكلية وأثرها على تنمية
	الاستثمارات الأجنبية المباشرة(120-193)
121تمهيد.
122المبحث الأول: السياسة الاقتصادية الكلية وبرامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية....
122المطلب الأول: ماهية السياسة الاقتصادية.
123أولا : مفهوم السياسة الاقتصادية ومضمونها.
124ثانيا: أنواع السياسة الاقتصادية وأهم الفاعلون فيها.
125ثالثا: أهداف السياسة الاقتصادية.
128المطلب الثاني: أدوات السياسة الاقتصادية.

128أولا : السياسة النقدية.....
135ثانيا: السياسة المالية
144ثالثا: السياسة التجارية.....
149المطلب الثالث : سياسة الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية (الأهداف والأدوات).....
149أولا: مفهوم سياسة الإصلاح الاقتصادي وأهدافها.....
152ثانيا: مكونات سياسات الإصلاح الإقتصادي وأدواتها.....
	المبحث الثاني: أثر السياسات الإقتصادية على تنمية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية
160المباشرة.....
160المطلب الأول: أثر السياسة المالية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....
160أولا: السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر.....
171ثانيا: الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر.....
177ثالثا: وضعية الموازنة العامة وأثرها على المناخ الاستثماري في الدول المضيفة.....
179المطلب الثاني: أثر السياسة النقدية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....
180أولا: معدل التضخم.....
181ثانيا: سعر الصرف.....
182ثالثا: أسعار الفائدة.....
183المطلب الثالث: أثر السياسة التجارية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....
183أولا: الإتجاه المعارض لتحرير التجارة.....
185ثانيا: الإتجاه المؤيد لتحرير التجارة.....
189المطلب الرابع: أثر سياسات التصحيح الهيكلي على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة
192خلاصة الفصل الثالث.....
	الفصل الرابع: السياسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الاقتصاد الموجه
	وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر(194-248)
195تمهيد.....
	المبحث الأول: السياسة الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة (1962-1979) وأثرها على
196الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....
196المطلب الأول : وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1962-1966).....
	المطلب الثاني : المحاور الكبرى للسياسة الاقتصادية الجزائرية خلال مرحلة التخطيط
204الاقتصادي المركزي (1967-1979).....
204أولا: المخطط الثلاثي (1967-1969).....

208ثانيا: المخطط الرباعي الأول (1970-1973)
212ثالثا: المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)
214رابعا : المرحلة التكميلية (1978-1979)
215خامسا: النتائج الاقتصادية العامة لفترة التخطيط الاقتصادي (1967-1979)
219المطلب الثالث: وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1962-1979)
	المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية خلال فترة التنمية اللامركزية (1980-1989) وأثرها
223على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر
223المطلب الأول: اتجاهات السياسة الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة (1980-1984)
224أولا: توزيع الاستثمارات في المخطط الخماسي الأول
226ثانيا: إعادة هيكلة المؤسسات
231المطلب الثاني: اتجاهات السياسة الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة (1985-1989)
231أولا: الإتجاهات الاقتصادية والمالية للمخطط الخماسي الثاني و بداية الأزمة
234ثانيا: الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1985-1989)
243المطلب الثالث: وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال لفترة (1980-1989) ...
247خلاصة الفصل الرابع
	الفصل الخامس: توجهات السياسة الاقتصادية الجزائرية في ظل
	الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق (249 - 329)
250تمهيد
251المبحث الأول : الإصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي(1989-1998) ...
251المطلب الأول: اتفاقيات الاستعداد الائتماني و نتائجها
251أولا: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول: من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990
254ثانيا: اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني من 03 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992
260ثالثا: برنامج الاستقرار الاقتصادي (1 أبريل 1994-31 مارس 1995)
262المطلب الثاني: برنامج التعديل الهيكلي من 31 مارس 1995 إلى 01 أبريل 1998
263أولا: إصلاحات السياسة النقدية والنظام المالي
266ثانيا :تحرير الأسعار
267ثالثا : إصلاحات السياسة المالية
273رابعا:الخصوصية وإصلاح المؤسسات العمومية
275خامسا: تحرير التجارة الخارجية و إصلاح نظام الصرف
278سادسا: إصلاحات هيكلية أخرى

280المطلب الثالث: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي.....
280أولاً: الانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي.....
288ثانياً: الانعكاسات الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي.....
291المبحث الثاني: تعميق الإصلاحات الاقتصادية بعد سنة 1998.....
292المطلب الأول: برامج الاستثمارات العمومية.....
292أولاً: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004).....
298ثانياً: برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009).....
302ثالثاً: برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014).....
305المطلب الثاني: تطور الأداء الاقتصادي الكلي بعد سنة 1998.....
305أولاً: القطاع الحقيقي.....
310ثانياً : التوازنات الخارجية.....
316ثالثاً : المالية العامة.....
322رابعاً: الوضعية النقدية.....
328خلاصة الفصل الخامس.....
	الفصل السادس: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
	في ظل الإصلاحات الاقتصادية (330-402)
331تمهيد.....
	المبحث الأول : البيئة التشريعية والتنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل
332	الإصلاحات الاقتصادية.....
332المطلب الأول: عرض الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر..
332أولاً: قانون النقد والقرض 90-10.....
333ثانياً: قانون الاستثمار 93-12 لسنة 1993.....
337ثالثاً: الأمر رقم 01 - 03 المتعلق بتطوير الاستثمار لسنة 2001.....
342رابعاً: الأمر رقم 06-08 لسنة 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03.....
343خامساً: قوانين أخرى مشجعة ومنظمة للاستثمار.....
348المطلب الثاني: الجزائر والعلاقات الخارجية في إطار ترقية الإستثمار الأجنبي المباشر.....
348أولاً: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة.....
349ثانياً: شراكة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي.....
350ثالثاً: الجزائر والتكتل الجهوي (إتحاد المغرب العربي).....

351 رابعا: الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف في مجال حماية وضمان الاستثمار.....
	المبحث الثاني: توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الإصلاحات
352 الاقتصادية وأهميته في الاقتصاد الوطني.....
352 المطلب الأول: توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.....
352	أولا: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر ومخزونها منذ 1989
356 ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.....
360 ثالثا: أهم الدول المستثمرة في الجزائر.....
361 المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الوطني.....
361	أولا: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت.....
362 ثانيا: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.....
364 ثالثا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات.....
369 رابعا: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا.....
371 خامسا: مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التشغيل والقضاء على البطالة.....
372 المبحث الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر.....
372 المطلب الأول: مكانة الجزائر في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار.....
373	أولا: مؤشر التنافسية العالمية.....
374 ثانيا: مؤشرات الفساد والشفافية "مدرجات الفساد".....
375 ثالثا: مؤشر أداء وإمكانات القطر في جذب الاستثمار.....
377 رابعا: المؤشر المركب للمخاطر القطرية.....
378 خامسا: المؤشر المركب لمناخ الاستثمار.....
381 سادسا: مؤشر الحرية الاقتصادية.....
382 سابعا: مؤشر بيئة أداء الأعمال.....
385 المطلب الثاني: معوقات الاستثمار في الجزائر.....
	المبحث الرابع: قياس أثر السياسات الاقتصادية الكلية على تنمية الاستثمارات الأجنبية
390 المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة (1989-2011).....
390 المطلب الأول: توصيف النموذج.....
390	أولا: الإطار الزمني للدراسة ومصادر البيانات المستخدمة.....
391 ثانيا: متغيرات الدراسة.....
392 المطلب الثاني: طريقة القياس ونتائج التقدير.....

394.....	المطلب الثالث: تقييم واختبار النموذج.
394.....	أولاً: التقييم الإحصائي للنموذج.
395.....	ثانياً: التقييم الاقتصادي للنموذج.
396.....	ثالثاً: اختبار النموذج من الناحية القياسية .
401.....	خلاصة الفصل السادس.
الخاتمة العامة (414-403)	
404.....	الخلاصة العامة للبحث.
406.....	نتائج اختبار الفرضيات.
408.....	نتائج البحث.
411.....	المقترحات.
414.....	آفاق الدراسة (مقترحات بحثية).
432-415.....	قائمة المراجع.
437-433.....	الملاحق.

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
36	التغييرات التنظيمية في اللوائح الوطنية خلال الفترة (1992-2007)	01
46	تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر و الوارد كنسبة من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي العالمي خلال الفترة (1986-2010)	02
49	تطور حجم العمالة التي وفرتها الشركات متعددة الجنسيات خلال الفترة (1985-1998)	03
57	حصة الشركات متعددة الجنسيات من الصادرات الصناعية بالدول النامية	04
60	حجم الأرباح المحولة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة خلال الفترة (1970-1994)	05
72	نصيب الدول النامية من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1973-1983)	06
75	مؤشرات مختارة للاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي خلال الفترة (1990-2011)	07
83	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2005-2011)	08
89	نصيب دول شرق وجنوب شرق آسيا من الاستثمار الأجنبي المباشر (1996-2011)	09
93	نصيب دول أمريكا اللاتينية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1996-2011)	10
97	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية خلال الفترة (1990-2011)	11
113	نصيب دول اتفاق التجارة الحرة لدول شمال أمريكا NAFTA من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1999-2007)	12
115	نصيب دول الإتحاد الأوروبي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1999-2011)	13
206	التقديرات والإنجازات الفعلية لاستثمارات المخطط الثلاثي (1967-1969)	14
209	التقديرات والإنجازات الفعلية لاستثمارات المخطط الرباعي الأول (1970-1973)	15
213	التقديرات والإنجازات الفعلية لاستثمارات المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)	16
216	تطور كل من الناتج الداخلي الإجمالي والاستثمارات خلال الفترة (1967-1979)	17

222	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1970-1979)	18
225	التقديرات والإنجازات الفعلية لاستثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984)	19
232	التقديرات والإنجازات الفعلية لاستثمارات المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)	20
234	مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986-1988)	21
245	تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)	22
264	تدابير السياسة النقدية والنظام المالي في الجزائر في إطار الإصلاحات الهيكلية	23
276	تدابير تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات في ظل الإصلاحات الهيكلية	24
277	تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي خلال الفترة (1993-1998)	25
280	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1993-1998)	26
281	معدلات النمو القطاعية في الجزائر خلال الفترة (1993-1998)	27
286	تطور حجم الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1993-1998)	28
287	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1993-1998)	29
287	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1993-1998)	30
297	برنامج دعم الإصلاحات (2001-2004)	31
307	التوزيع القطاعي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (1999-2008)	32
315	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1999-2011)	33
34	عمليات الخصخصة المنجزة خلال الفترة (2003-2007)	34
355	مقارنة قدرة الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع بعض دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1990-2011)	35
359	تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2012)	36
361	أهم الدول والأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2012)	37
365	توزيع صادرات المحروقات بين سونطراك والشركاء الأجانب خلال الفترة (2000-2007)	38

366	تطور حجم التحويلات المالية نحو الخارج للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات الجزائري خلال الفترة (1999-2011)	39
371	عدد وظائف المشاريع الأجنبية المصرحة في الجزائر خلال الفترة (2002-2012)	40
380	المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر لسنة 2010	41
381	تطور المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)	42
399	اختبار (Breuch _ Godfrey)	43
399	اختبار ARCH-LM	44
400	اختبار White	45

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
24	دورة حياة المنتج الدولي	01
33	مكانة استقرار السياسات الاقتصادية الكلية ضمن مناخ الاستثمار	02
76	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بحسب المجموعات الاقتصادية خلال الفترة (1990-2011)	03
78	تطور نصيب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة خلال الفترة (2000-2011)	04
79	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر بحسب المجموعات الاقتصادية خلال الفترة (1990-2011)	05
81	نصيب كل من الدول المتقدمة والنامية من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر خلال الفترة (2000-2011)	06
85	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين مجموعات الدول النامية خلال الفترة (1995-2011)	07
269	هيكل إيرادات الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (1993-1998)	08
272	تطور النفقات العامة للدولة خلال الفترة (1993-1998)	09
283	وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1993-1998)	10
285	تطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1993-1998)	11
293	برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)	12
399	برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	13
310	وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1999-2011)	14
314	تطور أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (1999-2011)	15
316	تطور حجم الديون الخارجية وخدماتها خلال الفترة (1999-2011)	16
318	مؤشرات المالية العامة في الجزائر خلال الفترة (1999-2011)	17
320	هيكل إيرادات الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (1999-2011)	18
321	تطور النفقات الجارية والرأسمالية خلال الفترة (1999-2011)	19

323	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1999-2011)	20
325	تطور مكونات العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (1999-2011)	21
326	تطور مؤشر أسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة (1999-2011)	22
352	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة (1989-2011)	23
354	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2011)	24
362	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر كنسبة من اجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة (1989-2010)	25
363	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر كنسبة من النتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2011)	26
397	التمثيل البياني للبواقي والمقارنة بين القيم الفعلية والقيم التقديرية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1989-2011)	27
397	تطور معاملات الارتباط الذاتي للبواقي	28
398	تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي	29
399	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	30

قائمة الملاحق:

الصفحة	العنوان	الرقم
434	البيانات المستخدمة في التحليل القياسي	01
436	نتائج تقدير أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1989-2011)	02
437	نتائج تقدير أثر الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1989-2011)	03

المقدمة العامة

1- تحديد الإشكالية:

تزايدت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الساحة الدولية منذ بداية عقد الثمانينات من القرن المنصرم، بحيث أصبحت من أهم مصادر التمويل في الدول النامية، خاصة في ظل انحسار مصادر التمويل الأخرى، فقد تسبب أزمة المديونية الخارجية الدولية عام 1982 وتوقف المكسيك والأرجنتين وفنزيلا عن دفع أعباء ديونها، إلى انخفاض حاد في حجم القروض المقدمة إلى الدول النامية بعد أن كانت قد لعبت دورا هاما في تمويل الاستثمارات بهذه الدول خلال فترة السبعينات، كذلك فإن انتهاج سياسة الانكماش المالي في الدول المتقدمة لتخفيض نسبة التضخم الذي ظهر خلال عقد الثمانينات، أدى إلى تقليص الإنفاق في هذه الدول على المساعدات الخارجية، وكان من شأن هذه العوامل وغيرها أن تدفع بمعظم الدول النامية إلى فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل لمصادر التمويل الخارجي الأخرى، نظرا للدور الذي يضطلع به في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات الدخل والمعيشة، وخلق المزيد من فرص العمل وتحسين المهارات والخبرات الإدارية، وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق، فبعد أن كانت الدول النامية في معظمها تنتظر بعين الريبة إلى دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أصبحت تقدم لها كل الحوافز المالية والاقتصادية لجذبها.

وفي هذا السياق فإن جميع دول العالم تعتبر في منافسة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن قدرة الدولة على اجتذاب هذه الأموال تتوقف على مدى تنافسية مناخها الاستثماري، وحسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار يمكن ربط مفهوم مناخ الاستثمار بمجال السياسات الاقتصادية التجميعية وذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد التجميعي، بأنها تلك التي تتسم بوجود عجز قليل (أو عدم وجوده) في الميزانية العامة، يقابله عجز طفيف في ميزان المدفوعات ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري، وتقع الخصائص الأربع الأولى ضمن السياسات الاقتصادية وتمثل محصلة لسياسات تم اتباعها في فترات زمنية محددة يمكن الاعتداد بها ومقارنتها مع فترات سابقة⁽¹⁾.

وعليه نجد أن مجموع السياسات الاقتصادية للبلد النامي والهيكل الاقتصادي له ومرحلة تطوره وحجم السوق، عوامل تبدو أكثر أهمية من جميع الحوافز الخاصة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول، حيث يمثل معدل النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي أكثر العوامل حسما في هذه المسألة فمعظم تدفقات رأس المال الخاص تذهب إلى الدول النامية التي تملك برنامجا لاستقرار الاقتصاد الكلي وإصلاح الهيكل الاقتصادي، والتي حققت معدلات نمو عالية، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن الاستثمارات المباشرة تعتبر غير سائلة وتحتاج إلى فترة طويلة قبل أن تحقق عوائد إيجابية، لذلك يزداد اهتمام المستثمر ببيئة الاقتصاد الكلي في الأجل الطويل.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2001، ص. 23.

ولقد دلت التجارب العملية على أن تزايد الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي وفرته الإصلاحات الاقتصادية وتخفيف القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال في العديد من الدول النامية، كالأرجنتين، والصين، والفلبين وماليزيا والمكسيك، هي التي فسرت زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي إليها⁽¹⁾، وفي المقابل تباطأ الاستثمار الأجنبي المباشر في دخوله لبعض البلدان النامية نتيجة لعدم استقرار الاقتصاد الكلي فيها، الذي يتمثل بمؤشرات عديدة كالعجز المالي الكبير، وسياسة نقدية غير مستقرة وسياسات صرف متضاربة، ومعدلات عالية ومتغيرة للتضخم وأسعار الفائدة، وعدم استقرار أسعار الصرف والنمو الاقتصادي البطيء، والتوجه إلى الداخل والتقدم البطيء في برامج الخصخصة.

وتعد الجزائر إحدى الدول النامية التي عانت من مشكلات اقتصادية كلية مزمنة في نهاية ثمانينات القرن الماضي، حيث أدى انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية سنة 1986، إلى سقوط حر للإيرادات النفطية في الجزائر، والتي سجلت انخفاضا قدر بـ 36% سنة 1986 بالمقارنة مع سنة 1985 وبـ 31% سنة 1988، مما أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري وأدى إلى ضعفه في هذه المرحلة، حيث تدهورت حالة ميزان المدفوعات وبلغت نسبة العجز فيه 1.6 مليار دولار سنة 1986، وتفاقم الدين الخارجي وارتفع من 19.3 مليار دولار سنة 1986 إلى 22 مليار دولار سنة 1988، كما انخفض معدل النمو الاقتصادي ليصل إلى (- 2.7 %) في سنة 1988، ولقد أدى فشل محاولات الإصلاح الذاتية بالجزائر إلى الاستجداء بالهيئات المالية الدولية في محاولة لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.

إذ بدأت الجزائر منذ عام 1989 وبمساعدة البنك وصندوق النقد الدوليين، بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذي ساعد على استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، أولى بدايات هذا الإصلاح تم بعقد اتفاقيتي ماي 1989 وجوان 1991، قصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي مما يسمح بفتح المجال لانطلاق النمو الاقتصادي، غير أن صعوبة الظرف خاصة من الجانب السياسي والاجتماعي إلى جانب الوضع الاقتصادي حال دون ذلك، لتتوتر الصلة بعد ذلك مع هذه الهيئات، مما استوجب انتظار قدوم سنة 1994 ليتم عقد اتفاق تثبيت لمدة سنة، اتبع باتفاق للتعديل الهيكلي مدته ثلاث سنوات، وعقب استكمال هذه البرامج سنة 1998، باشرت الدولة في العمل على مواصلة وتكثيف مسار الإصلاحات ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة، حيث قامت ببعث برنامجا للإنعاش الاقتصادي وهو برنامج يمتد على فترة (2001-2004)، أتبع ببرنامج خماسي أول لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009)، وثاني خلال الفترة (2010-2014).

وفي إطار برامج الإصلاح المتبعة وبغية تكريس سياسة الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق، قامت السلطات الجزائرية خلال هذه الفترة بتبني عدة تشريعات للاستثمار تعطي مساحة أكبر للقطاع

¹The world bank , world Development Report, July 1995, p.125

الخاص وتوفر حوافز أكبر للمستثمرين الأجانب وتفتح الأبواب أمامهم ، ومن أهمها القانون رقم 93-12 سنة 1993 المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر، والأمر رقم 03-01 في سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، ثم الأمر رقم 06-08 لسنة 2006 المعدل والمتمم للأمر السابق، وفي مجال تدعيم الغطاء القانوني للاستثمار تم إنشاء هيكل إدارية مكلفة بترقية ودعم الاستثمار.

وفي هذا السياق تندرج اشكالية دراستنا هذه والتي تتمحور في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو تأثير السياسات الاقتصادية المطبقة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر؟

ويندرج تحت هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية التي نحاول الاجابة عليها من خلال هذه الدراسة:

- ما هو دور السياسة الاقتصادية في تحديد توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟
- كيف أثرت الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة منذ سنة 1989 على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟ وهل ساهمت هذه الأخيرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟
- هل ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر؟
- هل لعبت المتغيرات الاقتصادية الكلية دورا في تفسير حركة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (1989-2011)؟
- هل يعتبر المناخ الاستثماري الحالي في الجزائر محفزا لقدم المستثمرين الأجانب؟

2- فرضيات البحث

من أجل معالجة اشكالية دراستنا هذه قمنا بصياغة الفرضيات التالية التي نعتبرها أكثر الإجابات احتمالا للأسئلة المطروحة والتي تبقى للاختبار والمناقشة:

- تلعب السياسة الاقتصادية دورا هاما في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .
- أدت السياسات الاقتصادية المتبعة في اطار الاصلاحات الاقتصادية الى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية الأمر الذي مكن من زيادة حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر .
- لعبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة دور هام في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر .
- يعتبر كل من الناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم، تغيرات سعر الصرف، قيمة الديون الخارجية، رصيد الموازنة العامة والحساب الجاري، من المتغيرات المهمة في تفسير حركة الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (1989-2011)

- يعتبر المناخ الاستثماري الحالي في الجزائر محفزا لقدام المستثمرين الأجانب.

3- تحديد إطار البحث:

بالنسبة للحدود المكانية تحاول الدراسة الوقوف دراسة حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول المتقدمة والنامية مع الأخذ ببعض التجارب الناجحة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية أمثال شرق وجنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية ومعرفة مكانة الدول العربية منها، إلا أنها ستركز على الدراسة التفصيلية لحالة الجزائر، أما بالنسبة للحدود الزمنية فستعرض الدراسة للسياسة الاقتصادية الجزائرية وانعكاساتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ الاستقلال وإلى غاية الوقت الراهن، إلا أن التركيز خاصة في عملية القياس سيكون على الفترة (1989-2011) ، حيث يتم البدء بسنة 1989 على أساس أنها سنة بداية الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من طرف صندوق النقد والبنك الدولي .

4- أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل الأسباب التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع للبحث في:

- التنافس الكبير الذي ظهر في الوقت الراهن في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعرفة موقع الجزائر منه.
- في ظل التجارب الناجحة لبعض الدول النامية أمثال الصين ودول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية أمثال البرازيل والمكسيك في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد تبنيها لبرامج الإصلاح الاقتصادي، تحاول الدراسة الوقوف على مدى فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر في رفع مستوى أداء الدولة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- في ظل الفجوة الموجودة بين الادخارات المحققة والاستثمارات المطلوبة، وكذا التخلف التكنولوجي الذي تعاني منه معظم الدول النامية تبرز أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة كوسيلة للتمويل ونقل التكنولوجيا علاوة على توسيع القاعدة الإنتاجية ورفع حجم التوظيف وعليه تم اختيار هذا الموضوع بغرض الوقوف على أهم العوامل التي تتحكم في توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودراسة بعض التجارب الناجحة في جذب هذه الاستثمارات للاستفادة منها في تقويم التجربة الجزائرية.

5- أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في المساهمة في الدراسات التي تدور في الوقت الحاضر حول ضرورة تفعيل دور المنافسة حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا للدور الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية

الاقتصادية، وتتباين الدراسة ضمن اتجاه جديد بدأ يأخذ مكانة في الدول النامية و الذي يركز على تبين دور سياسات الإصلاح الاقتصادي ومستوى الأداء الاقتصادي للدولة في تنمية هذه الاستثمارات .

6- أهداف البحث:

نسعى من خلال هذه الدراسة بلوغ الأهداف التالية:

- تحديد ما إذا كان مناخ الاستثمار في الجزائر أصبح مشجعا خاصة منذ تطبيق سياسة الإصلاح الإقتصادي.
- المساهمة في النقاش الدائر والمتعلق بمحددات الاستثمار وكذا جدواه في الدول المضيفة.
- معرفة مسار السياسة الاقتصادية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية الذاتية والمدعومة من طرف الهيآت المالية الدولية والآثار الناجمة عن تطبيق هذه الاصلاحات على المستوى الاقتصادي الكلي.
- تحليل وقياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وحجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر .

7- المنهج والأدوات المستخدمة في البحث

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والاجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات المتبناة سنتبع المناهج التالية:

- المنهج الوصفي التحليلي: الذي يركز على وصف دقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة ومن ثم تحليلها وتضمينها للدلالات المختلفة المستخدمة في ذلك التحليل، وسنستخدمه لسرد أهم التعاريف المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة والنظريات المفسرة له ومحدداته وجدواه في الدول المضيفة، وكذا توجهاته بين الأقاليم المختلفة، إضافة الى المفاهيم الخاصة بالسياسة الاقتصادية وبرامج الإصلاح الاقتصادي وتأثيراتها المختلفة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتتبع السياسة الاقتصادية وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .
- أسلوب التحليل الكمي: الذي يركز على التحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية من خلال نماذج قياسية مختلفة، وهذا بهدف قياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحو الجزائر خلال الفترة (1989-2011).

ويستمد هذا البحث بياناته من إحصائيات وتقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إضافة إلى بيانات وإحصائيات بنك الجزائر، والنشرات التي يصدرها الديوان الوطني للإحصائيات، وكذا تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات وإحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

8- موقع البحث من الدراسات السابقة:

شكلت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر مجالا خصبا للكثير من الأبحاث والدراسات التي اهتمت بتأصيل الظاهرة وتحديد مختلف جذورها وأبعادها النظرية والواقعية، فقد ازداد الإهتمام بمحاولة معرفة أهم محدداتها في الدول المضيفة وكذا جدواها الاقتصادية فيها ، وفي الجزائر نجد عدة دراسات تناولت موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهمها:

- أطروحة دكتوراه لكمال مرداوي تحت عنوان: الاستثمار الأجنبي في الدول المتخلفة، أطروحة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، سنة 2004 ، وقد هدفت إلى تحليل آلية عمل مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التعرض إلى أساليب إدارة وتسيير أنشطة هذه المؤسسات، وأيضا إلى طبيعة استراتيجياتها وعلاقاتها بدولها الأم وبالدول المستقبلية لاستثماراتها، كما هدفت إلى عرض وتحليل الخصائص الأساسية للدول المتخلفة، إضافة إلى تقييم أهمية السوق الجزائرية ومدى قدرتها على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى أنه لخصائص الدول المتخلفة تأثيرا كبيرا على توجهات وانعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصادياتها، أما بالنسبة لحالة الجزائر فقد أكدت الدراسة أنه رغم جهود التحفيز وإجراءات تهيئة بيئة استثمارية ملائمة، لا يزال حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إليها ضعيفا ومحدودا.

- أطروحة دكتوراه لبابا عبد القادر تحت عنوان: سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، عام 2004/2003، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم تجارب كل من دول أمريكا اللاتينية ودول شرق وجنوب شرق آسيا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومقارنتها بتجربة الجزائر، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي المقارن وقد خلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية يساهم بشكل اكبر من الاستثمار المحلي في التنمية الاقتصادية، كما أن دول أمريكا اللاتينية ودول شرق وجنوب شرق آسيا قد فازت بأكثر حصة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للدول النامية الأخرى كالجزائر التي لا يزال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها ضعيفا ومحدودا.

- أطروحة دكتوراه لفارس فضيل تحت عنوان: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية- دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، سنة 2004، وجاءت هذه الدراسة لإبراز مدى التكافؤ أو التباين بين الدول العربية الثلاث: الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية بشأن حقيقة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها من خلال مستويات أداءه وإمكاناته ومساهمته في تحفيز النمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-2000)، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، وتوصلت إلى أن

تباين حصة كل دولة من الدول الثلاث من حيث تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها ومستوى أداءه يعكس حقيقة التباين بينها فيما يخص العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي.

- أطروحة دكتوراه لمحمد قويدري والموسومة بتحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في الدول النامية مع الإشارة الى حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، سنة 2005، وقد تم من خلالها التعرض لماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول المضيفة والنظريات المفسرة له، ثم تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا وعربيا مع التعرّيج على واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، بعدها تم تحليل الظرف الاقتصادي والاجتماعي للجزائر خلال فترة التسعينات وإلى غاية سنة 2003، ثم تحليل واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وبالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج المقارن، تم التوصل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أفضل الصيغ التمويلية الأجنبية للدول النامية، ورغم ازدياد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا منذ ثمانينات القرن العشرين، إلا أن توزيعها بين مجموعتي البلدان المتقدمة والنامية، تشير إلى أن ثمة اختلالا يشهده هذا التوزيع، أما بالنسبة لحالة الجزائر فقد أكدت الدراسة على أن التزام الجزائر بالوصفات المقترحة والمراقبة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي قد ساهم في التحسن التدريجي في المتغيرات الكلية للاقتصاد ، وتطور بعض أوجه النشاط الاقتصادي، إلا أنه خلف سلسلة من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه وعلى الرغم من تنوع الفرص الاستثمارية في الجزائر إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة لا يعكس الإمكانيات الكبيرة المتاحة، إذ يتطلب الأمر استراتيجية ترويجية تركز على بناء الانطباع، توليد الاستثمار، خدمة المستثمر.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي عالجت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من حيث ربطها بمحدد السياسة الاقتصادية ومحاولة تحليل العلاقة بينهما في ظل النظريات الاقتصادية والتجارب والدراسات التي أجريت في دول أخرى، ثم تحليل أثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، وكذا قياس هذا الاثر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، كما أنها تعتبر عرض واف لكل التطورات التي شهدتها السياسة الاقتصادية الجزائرية عبر الإصلاحات المتعاقبة منذ الاستقلال وإلى غاية الوقت الراهن، وما يقابلها من تطورات على مستوى حركة الاستثمارات الجنبية المباشرة ، مع التركيز على فترة (1989-2011) والتي تعد ذات أهمية بالغة نظرا للإصلاحات العميقة والتحولت الجذرية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري خلالها .

9- صعوبات البحث:

واجهنا في إطار إعداد هذه الدراسة جملة من الصعوبات منها:

- تضارب بعض الإحصاءات باختلاف مصادرها.
- بالرغم من توفر المراجع والدراسات حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذا السياسات الاقتصادية الكلية كل على حدى، إلا أن دراسة أثر السياسات الاقتصادية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جانب نظري واجهتها مشكلة ندرة المراجع وكذا الدراسات في هذا الخصوص.
- قلة المعلومات والتصريحات الخاصة ببعض الجوانب المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر مثل توزيعها القطاعي، مساهمتها في توفير مناصب الشغل...إلخ.

10- خطة وهيكل البحث:

قمنا بتقسيم هذه الدراسة ستة فصول، سبقتها مقدمة عامة للإحاطة بالموضوع وتحديد الإشكالية وتلتها خاتمة عامة ضمت كافة النتائج والتوصيات وأفاق البحث حيث:

يشتمل الفصل الأول على الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث المفهوم والخصائص والأنواع وكذا مفهوم الشركات متعددة الجنسيات، خصائصها واستراتيجياتها، كما يعمل على تحليل المحددات الرئيسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تحليل أهم النظريات التي وضعت لتفسير هذه الظاهرة، ثم التعرض لمقومات المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما ندخل من خلال هذا الفصل في النقاش الدائر حول جدوى هذه الاستثمارات في الدول المضيفة، من خلال التعرض لمختلف الآثار الإيجابية والسلبية التي يخلفها على مستوى هذه الدول.

فيما يتخصص الفصل الثاني في دراسة الإتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل التطورات الحديثة في بيئة العلاقات الدولية، من خلال التعرض لتطور حجم الاستثمار الأجنبي وتوزيعه الجغرافي والقطاعي ثم دراسة تدفقات هذا الاستثمار نحو الدول النامية مع الأخذ ببعض التجارب الناجحة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر قبل التعرض للتجربة العربية في هذا المجال، كما يناقش هذا الفصل أثر التطورات الحديثة في بيئة العلاقات الدولية كالعولمة وتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات والتوقيع على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وما تضمنته من تحرير حركة التجارة الدولية وحرية انتقال رؤوس الأموال واتجاه دول العالم إلى تكوين كتلات وتجمعات اقتصادية سواء في إطار ثنائي أو إقليمي، على زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي.

أما الفصل الثالث فقد أعد لتغطية الجانب النظري للسياسة الاقتصادية الكلية وبرامج الإصلاح الاقتصادي من حيث المفهوم والأهداف والأدوات ودراسة أثرها على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل النظريات الاقتصادية وبعض الدراسات والتجارب العملية .

فيما أعد الفصل الرابع لمراجعة السياسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الاقتصاد الموجه ووضعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال هذه الفترة حيث يتم دراسة المناخ الاستثماري في الجزائر وتأثره بالسياسة الاقتصادية المطبقة خلال فترة التنمية المركزية (1962-1979) ثم مرحلة التنمية اللامركزية (1980-1989).

أما الفصل الخامس فيختص بدراسة تطورات السياسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق بدءا بالإصلاحات المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي (1989-1998) ودراسة انعكاساتها على الجانب الاقتصادي والاجتماعي خلال هذه الفترة، وصولا الى مرحلة تعميق الإصلاحات الاقتصادية بعد سنة 1998 من خلال التعرض لبرامج الاستثمارات العمومية المعتمدة خلال هذه المرحلة وتطور الأداء الاقتصادي الكلي خلال هذه المرحلة.

فيما يدرس الفصل السادس واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، من خلال عرض البيئة التشريعية والتنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه المرحلة ودراسة توجهاته وأهميته في الاقتصاد الوطني، كما يحاول تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر خلال هذه المرحلة، من خلال التعرض لمكانة الجزائر في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار والوقوف على أهم معوقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، لينتهي بتكوين نموذج احصائي لقياس أثر التغيرات في المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر خلال الفترة (1989-2011).

الفصل الأول:

ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، محدداتها وجدواها
الاقتصادية في الدول المضيفة

تمهيد:

حاز الاستثمار الأجنبي المباشر على اهتمام واعتراف عالمي واسع النطاق، فأهميته كأحد أشكال التمويل الدولي برزت بشكل واضح خلال الحقبة المتممة للقرن العشرين لسببين رئيسيين هما:

- النمو المتزايد والسريع في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الثمانينات من القرن الماضي وحتى الآن؛
- الإمكانيات التي وفرتها الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية وخاصة في نقل الموارد المالية والتكنولوجية والبشرية.

ولكن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عملية ليست بالسهلة، خاصة إذا كانت هناك منافسة دولية كبيرة على جذبه، وفي محاولة لشرح ظاهرة الاستثمار خارج الحدود فإن أدب الاقتصاد الدولي والمالية والتجارة الدولية شهد تطورا ملحوظا خلال الحقب الماضية، وفي هذا الإطار قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة، والتي سنعمل على عرضها وتحليلها من خلال هذا الفصل للوقوف على أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا المشاركة في النقاش الدائر حول مدى عملية النظريات القائمة.

كما يدور الجدل أيضا في وقتنا الحاضر حول مدى جدوى هذه الاستثمارات في الدول النامية، وكذا دوافع الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات من وراء الاستثمار في هذه الدول وآثاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويظهر في هذا الإطار اتجاهان أحدهما مؤيد وآخر معارض لهذا النوع من الاستثمارات.

وبغية عرض وتحليل الأفكار السابقة الذكر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر؛

المبحث الثاني: تحليل المحددات الرئيسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ؛

المبحث الثالث: تحليل و دراسة جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل، وهو يشكل قناة رئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية في الوقت الراهن، ولقد عرفت السنوات الأخيرة تزايد اهتمام الدول بقضايا اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، لما يحمله معه من مزايا للاقتصادات المضيفة مقابل تقلص دور مصادر التمويل الخارجية التقليدية، وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة وتمثل هذه الأخيرة إحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، كما تلعب هذه الشركات العملاقة ذات الإمكانيات التمويلية الضخمة دور القائد في الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة، وبالتالي فهي تعمق الإتجاه نحو العالمية أو عولمة الاقتصاد.

ونحاول من خلال هذا المبحث الوقوف على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم خصائصه وأشكاله وكذا التعرف على طبيعة الشركات متعددة الجنسيات كأحد أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد مصادر التمويل الخارجي الذي تلجأ إليه الدول نتيجة قصور مصادر التمويل المحلي، وعدم كفاية الإذخارات المحققة لتمويل الاستثمارات المطلوبة، ويلقى هذا النوع من التمويل اهتماما وتفضيلا من طرف الدول المضيفة التي تجد فيه المنافع والمكاسب المرتبطة بعملية التنمية الاقتصادية، فما هو الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي خصائصه؟

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد وردت العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الاقتصاديين والمنظمات والهيئات الدولية، نورد أهمها فيما يلي :

حسب صندوق النقد الدولي: يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في كل تدفق مالي إلى مؤسسة أجنبية، أو كل حيازة جديدة من حصص الملكية داخل مؤسسة أجنبية شرط أن يحصل غير المقيمين على حصة هامة في هذه المؤسسة والتي تختلف أهميتها من بلد لآخر، وتكفي حيازة نسبة 10 % من رأس مال المؤسسة في بعض الدول لكي يكون الاستثمار مباشراً⁽¹⁾.

¹ Lindert Peter, Thomas. A.Pugel, **Economie internationale**, Economica, paris, 10^{ème} édition , 1996, p. 822

أما هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD" فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر بكونه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد، حيث يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير التي ينتمي إلي جنسيتها⁽¹⁾.

فيما عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عبارة عن ذلك الاستثمار الذي يعطي إمكانية تحقيق التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات وذلك باستخدام الوسائل التالية:⁽²⁾

- إنشاء أو توسيع مؤسسة أو فرع ؛
- المساهمة في مؤسسة كانت قائمة من قبل أو في مؤسسة جديدة ؛
- إقراض طويل الأجل (خمس سنوات أو أكثر).

أما عبد السلام أبو قحف فيرى أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو الذي "ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة"⁽³⁾.

فيما يعرف جيل برتان الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع بحيث يأخذ هذا الاستثمار شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية، كما أنه يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم"⁽⁴⁾.

وبناء على التعاريف السابقة يمكننا صياغة التعريف التالي للاستثمار الأجنبي المباشر: "هو عبارة عن تملك مستثمر أجنبي لحصة هامة في رأس مال أحد المشاريع المقامة في بلد مضيف، بحيث تمكنه هذه الأخيرة من المشاركة في الإدارة واتخاذ القرار حسب قوة التصويت التي يمتلكها".

¹UNCTAD, **Foreign Direct investment and the challenge of development**, New York and Geneva, 1999, P7.

²OCDE, **Définition de référence détaillée des investissements internationaux**, paris, 1983, p. 14.

³عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص13

⁴جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة: علي مقلد وعلي عزوز، منشورات عويدات، لبنان، 1991، ص.11.

ثانياً: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص أهمها:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله المتاحة⁽¹⁾؛
 2. الاستثمار الأجنبي المباشر يمارس عادة من قبل الشركات متعددة الجنسيات بسبب ضخامة احتياجاتها المالية؛
 3. يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطة، في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه⁽²⁾؛
 4. يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة؛
 5. يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر للمؤسسة، روابط دائمة مع مؤسسة في الخارج عكس الاستثمار المحفظي الذي يخص عمليات شراء الأوراق المالية من أجل الحصول على ربح مالي سريع، ويمارس المستثمر باستثماراته التأثير على إدارة المشروع المقام بالبلد المضيف⁽³⁾.
- كذلك اعتمد صندوق النقد الدولي في تمييزه بين الاستثمار المباشر وغير المباشر قاعدة السلطة في اتخاذ القرارات الفعلية، وتتراوح نسبة عتبة السلطة بين 10% و 100%، فإذا كانت النسبة أقل من 10% فهنا تسجل محاسيبا على أنها استثمار في المحفظة (استثمار أجنبي غير مباشر)، وعليه لا يمكن للمستثمر في المحفظة تسيير شؤون الشركة عكس الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تكون له إمكانية ضمان الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات وكذا تسيير الإدارة⁽⁴⁾.

¹ حامد عبد المجيد دراز، السياسة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص. 214.

² حسن المهران، الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد رقم 8، العدد الأول، 2000، ص. 7.

³ محمد مسعود خليفة الثعلب، خالد علي أحمد كاجيجي، الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب و الطرد، مؤتمر التمويل والاستثمار، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، الشارقة، 2006، ص. 4.

⁴ Chesnais François, *La mondialisation du capital*, édition Syros, collection Alternatives économique, Paris, 1994, p.43.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي للمشروع سواء كان مشروعاً للتسويق، البيع، التصنيع، الإنتاج أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي، ويمكن أن يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الأشكال التالية:

أولاً: الاستثمار المشترك

تعد المشروعات المشتركة شكلاً من أشكال التحالفات الإستراتيجية، حيث تقضي بإشراك دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الخاص بغرض إنتاج سلع أو خدمات لأغراض السوق المحلية أو الإقليمية أو للتصدير، على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيه بنصيب من العناصر اللازمة لقيامه، مثل رأس المال، المواد الخام، المهارات التنظيمية و التسييرية و فنون الإنتاج (1).

إن الاستثمار المباشر الأجنبي الذي يقوم على أساس هذا الشكل يسمح للطرفين بموجب التعاقد بتوحيد الجهود وتقاسم كل المخاطر لأجل تحقيق الأهداف، فهي تعاون بين العديد من المؤسسات الحرة التي تختار القيام بالإنتاج أو إقامة مشروع أو ممارسة نشاط معين، وهذا من خلال تجميع الكفاءات المطلوبة والإمكانيات والموارد الضرورية، إذن هي وضع عملي للمشروع أو نشاط مشترك عن طريق التحمل المشترك للمخاطر وكذلك مواجهة المنافسة (2).

ويكمن هذا النوع من التحالف في البحث عن تقاسم: (3)

- الالتزامات المالية والمخاطر.
- التكنولوجيا وذلك بالتكوين المشترك للمهارات أو اقتناء مهارات الشريك.
- التعاون لتسهيل الاندماج التجاري والسياسي للبلد المضيف.
- توزيع الأعباء التسييرية.

¹ إبراهيم محمد الفار، اقتصاديات المشروعات المشتركة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص.14.

² Bernard garette, **les stratégies d'alliances**, édition d'organisation, Paris, 1996, p 27.

³ Klaus longefeld, **Les joints venture internationale**, pratiques et techniques contractuelles des entreprises internationales, Edition GLN, 1992, p.7.

ومن خلال التعاريف السابقة للاستثمار المشترك يمكن القول أن هذا النوع من الاستثمار ينطوي على الجوانب التالية: (1)

- اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني وآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف؛
- قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص ؛
- إن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك؛
- ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر (وطني أو أجنبي) حصة في رأس المال بمعنى:
 - المشاركة في مشروع الاستثمار قد يكون من خلال تقديم الخبرة أو المعرفة أو العمل التكنولوجي بصفة عامة ؛
 - المشاركة بحصة في رأس المال أو كله على أن يقدم الطرف الآخر التكنولوجيا، أو قد تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية أو تقديم السوق .

ويلاقي هذا الشكل من الاستثمار المباشر قبولا لدى الدول المضيفة خاصة النامية منها، وذلك لأسباب سياسية، إجتماعية وإقتصادية، كتخفيف درجة الاحتكار والتحكم في الاقتصاد الوطني وتخفيف حدة التبعية السياسية والاقتصادية للدول المصدرة لهذه الأموال، بالإضافة إلى خلق طبقة رجال أعمال وطنية تستطيع في المستقبل الإستقلال عن الأجانب بعد اكتسابهم مهارات إدارية وتسويقية جديدة، أما المزايا التي يحققها هذا النوع من الاستثمار بالنسبة للشركات الأجنبية فتتمثل في مساعدتها في الحصول على تراخيص إقامة المشروعات وتخفيف الإجراءات البيروقراطية والإدارية خاصة إذا كان الطرف المحلي هو الحكومة (2) .

ثانيا : الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

تمثل هذه المشروعات أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات نظرا لتملكها الكامل للمشروع، حيث تقوم هذه الأخيرة في ظل هذا النوع من الاستثمار، بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، وإذا كان هذا الشكل مفضلا لدى هذه الشركات نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار خوفا من التبعية الاقتصادية والسياسية وكذا الحذر من إحتتمالات سيادة حالة إحتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية، ويعتبر هذا النوع من

¹ عبد السلام أبو قحف، الأشكال و السياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية ،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2003، ص.ص. 16، 17.

² ممدوح غانم، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سوريا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد ،جامعة دمشق، 2002، ص.ص. 12 .

الاستثمار من الأشكال المفضلة لدى المستثمرين الأجانب لما يمنحه له من مزايا، كالحرية في السيطرة والتحكم في المشروع وإمكانية جني أرباحا ضخمة نظرا لاستغلال مواردها المالية والبشرية بشكل أمثل، أما بالنسبة للدولة المضيفة فقد شكل هذا النوع من الاستثمار مصدر قلق وخوف بالنسبة إليها - خاصة النامية منها- نظرا لما تتمتع به الشركات الأجنبية من مزايا احتكارية و كذلك التخوف من السيطرة الخارجية والتبعية السياسية والاقتصادية، كما تحبذ دولاً أخرى لما يتميز به من كبر حجم رأس المال المستثمر وبالتالي زيادة تدفقات النقد الأجنبي الذي يدعم حالة ميزان المدفوعات .

ثالثا: الاستثمار في المناطق الحرة

تعتبر المناطق الحرة جزءا من إقليم دولة معينة لكنها تعتبر أجنبية عن الدولة التابعة من ناحية التجارة الدولية والنقد والجمارك ويسمح في داخل المنطقة الحرة بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية أو المشتركة و يتم فيها تداول البضائع المحلية أو الخارجية، وتجري عليها بعض العمليات الصناعية⁽¹⁾، وهي وإن كانت جزء من إقليم الدولة فإنها لاتسري عليها الإجراءات الجمركية والادارية التي تسري على باقي إقليم الدولة⁽²⁾.

رابعا: مشروعات أو عمليات التجميع

قد تتخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان (خاصة في الدول النامية) يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه⁽³⁾.

¹ أنور عبد الخالق ، محمد عباس، المناطق الحرة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، 1978، ص. 97 .

² عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص.351.

³ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط 1، ص.491.

المطلب الثالث: الشركات متعددة الجنسيات كإحدى أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات اليوم قوة أساسية في الاقتصاد العالمي، حيث تمارس عملها من خلال شبكة معقدة من البنى المؤسسية والتنظيمية وتتخبط في عمليات الإنتاج الدولي وفق منظومة كونية متكاملة تضع تحت إدارتها أكثر من ثلث الإنتاج العالمي من السلع والخدمات وتستحوذ على أكثر من ثلاث أرباع التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المتدفق على الصعيد العالمي، وتعكس الشركات متعددة الجنسيات عالما ازدادت فيه تدفقات رؤوس الأموال وانسياب التكنولوجيا والمهارات والثقافات، وقد تعددت التعاريف الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات، كما تعددت التسميات التي أطلقت عليها، فالبعض يطلق عليها الشركات الأجنبية والبعض الآخر الشركات الدولية أو الشركات عابرة القوميات.

أولاً: تعريف الشركات متعددة الجنسيات

هناك عدة تعريف لهذه الشركات نورد أهمها فيما يلي:

تعرف الشركات متعددة الجنسيات على أنها كيان يقوم بإنتاج وتسويق السلع والخدمات وذلك بمساعدة عدة مؤسسات تقع في عدة دول⁽¹⁾.

كما تعرف أيضا بأنها شركة تمارس جزءا مهما من نشاطاتها التجارية بفروع ممثلة لها تقع في دول عديدة⁽²⁾.

وهناك من عرف هذه الشركات بأنها شركة تتبع من بلدها الأصلي وينتج عنها أنشطة مستقرة وتحت رقابتها في أكثر من بلدين أجنبيين⁽³⁾.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن صياغة التعريف التالي: "تعرف الشركات متعددة الجنسيات على أنها تلك المؤسسات التي تقيم فروع لها في دول أجنبية، تمتلك فيها الشركة الأم حصة تتيح لها الحق في الإدارة".

¹ Michel Bélanger, **institution économiques internationales**, édition Economica, paris, 1997, p.17.

² Frederik Teuton, **La nouvelle économie mondiale**, PUF, Paris, 1993, p.419.

³ Michel Gherteman, **Les multinational**, PUF, Paris, 1992, P.4.

ثانياً: خصائص الشركات متعددة الجنسيات

تتميز هذه الشركات بمجموعة من الخصائص أهمها:

1. **الضخامة:** تمتاز هذه الشركات بضخامة حجمها و الذي يمكن قياسه من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها رقم مبيعات هذه الشركات (رقم الأعمال) والذي يعتبر من أهم المؤشرات المعبرة عن ضخامة هذه الشركات، أو من خلال قيمة دخل الإجمالي لهذه الشركات ، ومثالا على ذلك بلغ حجم مبيعات شركة General Electric الأمريكية عام 2006 : 163391 مليون دولار، فيما حققت شركة British Petroleum Company البريطانية حجم مبيعات قدره 270602 مليون دولار، أما شركة Toyota Motors اليابانية فقد بلغ حجم مبيعاتها 205918 مليون دولار خلال نفس السنة⁽¹⁾.
2. **تنوع الأنشطة:** تعتمد هذه الشركات علي سياسة التوزيع في أنشطتها الإنتاجية وذلك رغبة منها في تقليل احتمالات الخسارة، ومن أهم القطاعات التي تركز عليها هذه الشركات نجد قطاع السيارات والذي يستحوذ علي نسبة 17 % من إستثمارات هذه الأخيرة، يليه كل من قطاع النفط والكيمياء بنسبة 14% ثم الإلكترونيات بـ 11% فالصناعات الغذائية بـ 10% ثم باقي القطاعات الأخرى⁽²⁾.
3. **الانتشار الجغرافي:** تتميز هذه الشركات بكبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق وفروع وشركات تابعة في أنحاء العالم، وقد ساعد على هذا إبداعات الثورة العلمية والتكنولوجية في مجالي المعلومات والاتصالات، حيث أصبح ما يسمى الإنتاج عن بعد أين تتواجد الإدارة العليا وأقسام البحث والتطوير وإدارة التسويق في بلد معين ، وتصدر أوامر بالإنتاج في بلاد أخرى⁽³⁾.
4. **الاعتماد على المدخرات العالمية:** تنتظر هذه الشركات إلى العالم كسوق واحد، ومن ثم تسعى كل شركة من هذه الشركات إلى الحصول على التمويل اللازم من هذا السوق، عن طريق الإقتراض المباشر أو طرح الأسهم والسندات في الأسواق المالية الدولية، مثل سوق نيويورك، لندن، طوكيو... إلخ، والأسواق الناشئة مثل سنغافورة، هونغ كونغ... إلخ، ويمكن لهذه الشركات الإقتراض بأفضل الشروط من هذه الأسواق نظرا لوجود عنصر الثقة في قوة وسلامة مركزها المالي.

¹ UNCTAD, **World Investment Report, Transnational Corporations and the infrastructure challenge**, New York and Geneva, 2008, annex table A.I.15.

² Jean-Louis Muchielli, **Multinationales et mondialisation, édition du seuil**, paris, 1998, p.30.

³ كريم نعمة، أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.ulum.nl/b97.htm> تم الإطلاع بتاريخ: 2008/09/12 الساعة: 19:32.

5. إقامة التحالفات الإستراتيجية: تعتبر من السمات الهامة للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى دائما إلى إقامة تحالفات إستراتيجية فيما بينها من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية، وتكون هذه التحالفات نتيجة المنافسة الكبيرة والتي صارت سمة أساسية للأسواق المفتوحة وثورة الاتصالات والمعلومات، وتتم التحالفات الإستراتيجية في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر، ويأخذ هذا التحالف في الغالب شكل الاندماج ومثال على ذلك التركز الأوروبي لبحوث الحاسوب والمعلومات والاتصالات التي تشترك فيه ثلاثة شركات أوروبية كبرى تنتج الحاسبات الآلية وهي: "بول" الفرنسية و TCL البريطانية و "سمنز" الألمانية ، وتحالف شركة "فورد" مع شركة "مازدا" لصناعة السيارات (1).

6. التفوق التكنولوجي: إن الحجم الضخم والأرباح الكبيرة للشركة متعددة الجنسية يوفران الموارد المالية والخبرة اللازمة للبحوث العلمية، ولا شك أن امتلاك مفاتيح التقدم التكنولوجي هو أحد الأسلحة الأساسية في يد الشركات متعددة الجنسيات في فرض سيطرتها، حيث تلجأ هذه الأخيرة إلى الإتفاقات الخاصة بمنح وإستخدام براءات الإختراع والتي غالبا ما تتضمن ضغوطا إقتصادية وتجارية بشكل يعيق من حرية التصرف ويحد من استخدام وتطوير التكنولوجيا المستوردة(2).

7. المزايا الاحتكارية: تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الاحتكارية، وترجع هذه السمة إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الغالب، ومن أهم عوامل نشأته تمتع مجموعة الشركات المكونة له من احتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة، وهذا الوضع يتيح للشركات متعددة الجنسيات الفرصة لزيادة قدراتها التنافسية ومن ثم تعظيم أرباحها وإيراداتها، وتحدد المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في أربعة مجالات هي: التمويل، الإدارة، التكنولوجيا، التسويق (3)، حيث تتبع المزايا التمويلية من توافر موارد عالية كبيرة لدى هذه الشركات وتمكنها من الاقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية نظرا لوجود عنصر الثقة في سلامة وقوة مركزها المالي، أما المزايا الإدارية فتتمثل في وجود الهيكل التنظيمي الذي يكون على أعلى مستوى من الكفاءة، ويسمح بتدفق المعلومات وسرعة الإتصالات ويؤدي بالتالي إلى اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب، وتتيح المزايا الإدارية لهذه الشركات التمييز والتفوق، لذلك تحرص على وجود وحدات متخصصة وقادرة في مجالات التدريب والاستشارات والبحوث الإدارية، وتحصل الشركات على المزايا التقنية من خلال التطوير التكنولوجي المستمر للاستجابة لمتطلبات السوق والحد من دخول منافسين جدد وتدعيم وضعها الاحتكاري، ولذلك تحرص هذه الشركات على التجديد والابتكار وتحسين الإنتاجية وتطويرها وزيادتها وتحقيق مستوى عال من

¹ لمزيد من المعلومات راجع: أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي، دار الكتاب، مصر، 1999، ص.57 وما بعدها.

² محمد العربي ساكر، الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع ، مصر، 2006، ص.230

³ كريم نعمة، مرجع سابق، ص.7،8 .

- الجودة، وتأتي المزايا التسويقية لهذه الشركات من خلال الشبكات التوزيعية والتسويقية، التي تعمل على توفير منتجاتها بصورة جيدة وفي الوقت المناسب، كما تهتم هذه الشركات بأبحاث السوق والتركيز على أساليب الترويج والدعاية والإعلان لمنتجاتها لضمان طلب متزايد ومستمر عليها.
8. **تعبئة الكفاءات:** لا تنقيد الشركة متعددة الجنسية بتفضيل مواطني دولة معينة عند إختيار العاملين فيها حتى في أعلى المستويات التنفيذية، فلا تفضيل لأي جنسية على أخرى و المعيار الغالب الذي يؤخذ به هو معيار الكفاءة، والنمط المعمول به في إختيار العمالة في هذه الشركات هو الاستفادة من الكادر المحلي لكل شركة تابعة بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات والمشاركة في الدورات التدريبية.
9. **تركيز الإدارة العليا:** تمارس هذه الشركات سيطرة مركزية كاملة من البلد الأصلي علي فروعها المنتشرة في أنحاء العالم، وقد ساعد على قيام هذه المركزية التقدم الكبير في استخدام الحاسبات الإلكترونية في جمع وتصنيف المعلومات ومعالجتها بالأساليب الحديثة⁽¹⁾.
10. **التخطيط الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية:** يعتبر التخطيط الإستراتيجي أداة لإدارة الشركات متعددة الجنسيات، ويعتبر المنهج الملائم الذي يضمن ويؤدي إلى تحقيق ما تهدف إليه الشركة متعددة الجنسية والتعرف على ما ترغب أن تكون عليه في المستقبل، حيث تسعى من خلاله إلى تعظيم العوائد وتحقيق معدلات مرتفعة من المبيعات، ويعتبر التخطيط الإستراتيجي الأداة الأساسية التي تستخدمها وتقوم بها الإدارة العليا في تلك الشركات لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، حيث تعد الخطط الإستراتيجية في غالبية الشركات على مستوى المراكز الرئيسية، ويترتب على ذلك أن قواعد التخصيص ووضع الأهداف الخاصة بكل شركة تابعة يرتبطان بتحقيق الأهداف الإستراتيجية للشركة الأم وخدمة إستراتيجيتها العالمية.

¹ محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص. 230 .

ثالثاً: إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات في توجيه الإستثمار الأجنبي المباشر

تختلف استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في تحديد مناطق الإستثمار حسب أهدافها الإستراتيجية ووضعية المنافسة في السوق وخصائص البلد المضيف للاستثمار، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاث استراتيجيات أساسية هي:

- إستراتيجية النفاذ للموارد الطبيعية؛
- الإستراتيجية الأفقية (إستراتيجية السوق)؛
- الإستراتيجية العمودية (إستراتيجية تدنية التكاليف).

وتنطبق الإستراتيجية الأفقية أو السوقية على قرارات المستثمر الأجنبي التي تهدف إلى الإنتاج للسوق المحلي في البلد المضيف، وتعتبر هذه الإستراتيجية الأكثر تماشياً مع طبيعة الاستثمار الأجنبي في شكله الحالي والمتمركز فيما بين الدول الأكثر تصنيعاً (إستراتيجية التوسع شمال- شمال) وعلى العكس من ذلك فإن إستراتيجية تدنية التكاليف أو الإستراتيجية العمودية تعبر عن حركة الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان المصنعة إلى البلدان النامية (إستراتيجية التوسع شمال-جنوب) وذلك في ظل عدم تساوي مستويات التقدم بين البلد المستثمر والبلد المضيف، كما أن سعي الشركات متعددة الجنسيات إلى الوصول إلى تحقيق بعض المزايا النسبية يدفعها إلى البحث عن أقصر الطرق للوصول إلى الموارد، خاصة بالنسبة للاستثمار في القطاع الأولي (إستراتيجية النفاذ).

المبحث الثاني: تحليل المحددات الرئيسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة

شهدت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية توسع في حجم الإنتاج الدولي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، وصاحب ذلك تطورا تكنولوجيا كبيرا، ودخل الاقتصاد العالمي في مرحلة جديدة قائمة على سياسة اقتصاد السوق، ومثلت التغيرات السياسية والاقتصادية القوة الدافعة لتلك الأحداث والتي أدت إلى ظهور العولمة وظهور أجيال جديدة من التكنولوجيا المتطورة، ودخل الاستثمار الأجنبي المباشر مرحلة جديدة زادت من أهميته في الاقتصاد الدولي، الأمر الذي دفع بكثير من الاقتصاديين نحو تطوير نظرية لشرح تلك الظاهرة أمثال "ستيفن هايمر"، "كيند لبرجر"، "ريمون فرنون" في الولايات المتحدة الأمريكية و"جون دينينغ" في بريطانيا و"كوجيما" في اليابان... إلخ، وهكذا ظهرت العديد من النظريات التي حاولت شرح دوافع ومحددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بعض من هذه النظريات بني على مفاهيم مالية أرجعت الاستثمار لرغبة الشركة في تعظيم العائد أو لتخفيض المخاطر من خلال توزيع استثماراتها، وتفسر بعض النظريات قيام الشركة بالاستثمار على أنه مرحلة من مراحل تطور الشركة نفسها أو تطور المنتج، فيما يرى البعض الآخر أن مسألة عدم كمال السوق بالدولة المضيفة ومحاولة الشركة لاكتساب ميزة احتكارية يعتبر السبب في قيام هذا الاستثمار، وتركز دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على الإجابة على التساؤل التالي والذي حاول الاقتصاديون الإجابة عليه منذ الستينات من القرن الماضي عقب انتشار الشركات متعددة الجنسيات ذات الأصل الأمريكي إلى أوروبا وهو لماذا تفضل الشركات متعددة الجنسيات أو المستثمر الأجنبي الاستثمار في دولة ما دون غيرها؟

وبناء على ما تقدم نحاول من خلال هذا المبحث عرض أهم النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر ثم تقييمها، لندرج بعدها أهم محددات أو مقومات المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الأول: النظريات المفسرة لانتقال الاستثمار الأجنبي المباشر

يتناول هذا المطلب تحليلاً لبعض النظريات الخاصة بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافع الشركات متعددة الجنسيات الخاصة بهذا النوع من الاستثمار، ويقتصر تحليلنا على عرض أهم النظريات في هذا الخصوص وأكثرها شيوعاً وذلك استناداً إلى مدى توافر الأدلة والبراهين العملية الخاصة بكل نظرية.

أولاً: التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر

1- النظرية الكلاسيكية:

1-1- مضمون النظرية: ينطلق العديد من المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك في تحليلهم للاستثمار الأجنبي المباشر من مجموعة من الفرضيات أهمها: سيادة المنافسة التامة، عدم تدخل الدولة، حرية انتقال عوامل الإنتاج بين الدول⁽¹⁾، وطبقاً لهذه النظرية تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية مقارنة مع الدول الأخرى، وبالتالي فإن أساس قيام تبادل تجاري بين دولتين تنتجان نفس السلع هو اختلاف النفقات النسبية لإنتاج هذه السلع بين الدولتين، وبالرغم من وجهة الافتراض الذي قامت عليه النظرية السابقة إلا أنها واجهت الكثير من الانتقادات ومن أهمها فشل النظرية في تفسير أسباب الاختلاف في التكاليف بين الدول⁽²⁾.

بعدها جاء تطوير هذه النظرية على يدي "هكشر وأولين" حين أوضحوا أن الاختلاف في التكاليف بين الدول يرجع إلى اختلاف الدول فيما يخص مدى توافر عناصر الإنتاج المختلفة فيها، هذا التفاوت من شأنه أن يوجد اختلاف في أثمان عناصر الإنتاج وبالتالي في أثمان المنتجات، وهكذا ستتجه كل دولة إلى تصدير تلك السلع التي يمكن أن تنتجها في الداخل بأقل تكلفة، فالتبادل الدولي للمنتجات هو بطريقة غير مباشرة تبادل لعناصر الإنتاج المتوفرة في مختلف الدول.

وفي مرحلة لاحقة لما قدمه "هكشر أولين"، أشار "ستوبلار و سامويلسن" إلى الآثار التي قد تترتب على إجراءات الحماية التي قد تتخذها بعض الدول فيما يتعلق بالموارد النادرة وتأثير ذلك على الفروق بين الدول فيما يخص التكاليف، وبالتالي فهذه النظرية وتطوراتها

¹ جيل برتان، مرجع سابق، ص 7.

² عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 47.

اللاحقة تقدم سببا لحدوث الاستثمارات الأجنبية والتي تكون بغية تخفيض تكاليف الإنتاج وتجنب السياسة الحمائية وجني المزيد من الأرباح .

2-1- **تقييم النظرية:** بالرغم من إسهامات هذه النظرية في توضيح سبب قيام التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أنها لم تقدم تفسيراً لسبب توجه الاستثمارات إلى دول لا تتوفر على بعض عناصر الإنتاج، ومن الانتقادات الأخرى الموجهة لهذه النظرية هو عدم مطابقتها للواقع العملي فكما أوضح ليونيتف على سبيل المثال أن الولايات المتحدة تقوم بتصدير بعض أنواع السلع التي تعتمد في إنتاجها على العمالة الكثيفة مقارنة بالسلع التي تستوردها، في الوقت الذي تتميز فيه الدولة بالاستخدام المكثف لرأس المال مقارنة بالأيدي العاملة، علاوة على اتساع الفجوة بين الدول النامية و المتقدمة فيما يتعلق بدخول الأفراد⁽¹⁾، كما يتعارض الواقع العملي لانتقال رؤوس الأموال مع هذه النظرية خاصة فيما يتعلق بانتقال الاستثمارات الأجنبية بين الدول المتقدمة التي تتميز بتقارب مستويات الإنتاجية و كذا معدلات الفائدة ومثال ذلك انتقال رؤوس الأمريكية إبان الأزمة العالمية نحو أوروبا، إضافة إلى تجاهل النظرية للفروق بين الدول فيما يتعلق بالمستوى التكنولوجي باعتباره عامل انتاجي يؤثر في التكاليف و المزايا النسبية.

2- النظرية النيوكلاسيكية (معدل العائد) :

2-1- **مضمون النظرية:** تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، وأيضا ليست بالقدر العالي من التطورات في الكثير من الدول خاصة النامية منها ومن ثم فهي تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لإختلاف سعر الفائدة من دولة إلى أخرى، ويلاحظ أن سعر الفائدة يتأثر بالميل الحدي للإدخارات، فكلما كان هذا الأخير مرتفعا أدى ذلك إلى وفرة المعروض من الإدخارات في سوق رأس وبالتالي الإنخفاض في أسعار الفائدة والعكس بالعكس، ولما كان الميل الحدي للإدخار مرتفعا في الدول الصناعية المتقدمة ومنخفضا في الدول المتخلفة فإن سعر الفائدة يتجه نحو الإنخفاض في الدول الأولى والإرتفاع في الثانية، ولأن رأس المال يسعى دائما وراء سعر الفائدة المرتفع، فإن المدخرات تنتقل من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول المتخلفة للاستفادة من العوائد المرتفعة والمتمثلة في سعر الفائدة⁽²⁾، وقد كان (أولين، 1933) هو أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي وأوضح أن أهم عنصر محرك لاستيراد وتصدير رأس المال هو سعر الفائدة وتم

¹ المرجع السابق ، ص. 48 .

² مفتي محمد بشير، مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1993-2004) ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص.13 .

تطوير هذه النظرية في تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر على يد (ماكدوجال، 1960) وأيضاً (كيمب، 1961-1964) اللذان توصلا إلى أن إنتاجية رأس المال في ظل المنافسة التامة تمثل العامل الوحيد الذي يحدد معدل العائد على رأس المال.

2-2- تقييم النظرية : فشلت هذه النظرية لعدة أسباب منها: (1)

- أنها لم تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، فأسباب وآثار كلا النوعين لا بد أن تختلف، فالنظرية بتحليلها تعامل الاستثمار الأجنبي على أساس رأس المال المالي ولم تأخذ في عين الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر كقائمة لا تتضمن فقط رأس المال ولكن أيضاً التكنولوجيا و المهارة و الإدارة ؛
- لم يستطع النموذج السابق شرح حالة حدوث الاستثمار من وإلى دولتين معينتين في نفس الوقت، كما لم يشرح الأسباب التي من أجلها تفضل الشركات القيام بالاستثمار المباشر بدلاً من التصدير، كما أنه لم يشرح حالة قيام الشركات بالاستثمار والتصدير للخارج في ذات الوقت ؛
- لهذه النظرية أهميتها المحدودة في الفترة التالية للحرب العالمية فافتراضات أولين عن تحركات رأس المال كانت قد لاقت قبولا خلال الحقتين اللاحقتين لظهورها ولكن بعد عشرون عاما تبين عجز النظرية عن شرح ظاهرة الاستثمار المباشر التي هي في تطور و تغير مستمر، كما أن افتراض المنافسة التامة و غياب تكلفة الإنتقال جعلها تفشل في التعامل مع الواقع الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا : التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر

أمام عجز النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية عن تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي ظل المتغيرات المتسارعة في العلاقات الدولية التجارية والاقتصادية والسياسية، ظهرت الحاجة إلى اعتماد نظريات حديثة بديلة لشرح أسباب قيام الشركات بالاستثمار والإنتاج بالخارج، وفي هذا الإطار ظهرت عدة نظريات حاولت تفسير ما عجزت النظريات التقليدية عن تفسيره، نذكر من أهمها ما يلي:

- 1- **نظريات عدم كمال السوق والمنظمات الصناعية:** ركزت العديد من النظريات مثل نظرية الميزة الاحتكارية ونظرية تدويل عوامل الإنتاج ونظرية عدم كمال سوق رأس المال، على مسألة عدم كمال السوق كسبب لقيام الشركات الأجنبية بالاستثمار المباشر في الخارج، هذه الأخيرة التي تقوم على مجموعة من الفروض تتمثل في غياب المنافسة الكاملة في الدول النامية وانخفاض

¹ المرجع السابق، ص.ص. 41، 40 .

المعروض من السلع في تلك الدول، مع عدم قدرة شركاتها الوطنية على منافسة الشركات الأجنبية⁽¹⁾، حيث أكدت هذه النظريات على أن مسألة عدم كمال السوق تخلق نوع من الميزة للشركات الأجنبية للاستثمار في الخارج، إلى جانب ذلك هناك عدة صور أخرى لعدم كمال السوق والتي تمثل حوافز إضافية للشركات العابرة للقارات للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، تتمثل في الضرائب، عدم التوازن بين البائعين والمشتريين بخصوص المعلومات المتعلقة بقيمة و جودة السلع والمنتجات... الخ.

1-1- نظرية الميزة الاحتكارية: ظهر النموذج الاحتكاري لأول مرة في تحليل "هايمر Hymer" في

سنة 1960، 1966، 1976 والذي يرى أن الدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في السيطرة على السوق الخارجي، وتركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات العابرة للقارات تتمتع بقدرات خاصة بشأن تقييمها ونشاطها في الدولة الأم، كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي فضلا على أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هي الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات المتعددة الجنسيات⁽²⁾، ولقد أوضح "هايمر" أن الشركات تتجه للاستثمار في الخارج إذا تمتعت بميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما ينبغي أن تكون هناك عوائق تمنع الشركات المحلية من الحصول على المميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية، تلك المميزات تمكن تلك الشركات من المنافسة والحصول على عائدات أعلى من تلك التي تحصل عليها الشركات المحلية من السوق الخارجي⁽³⁾، وتأخذ المميزات التنافسية عدة أشكال، فعلى سبيل المثال قيام الشركات بإنتاج منتجات متميزة والتي لا يمكن للشركات المحلية إنتاج مثلها، بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامات التجارية، أو انخفاض تكاليف الوحدة بسبب حجم الإنتاج الكبير، أو التميز الإداري والضريبي أو مهارات التسويق التي تمتلكها الشركات الأجنبية.

وكان "هايمر" أول من أوضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد اعتمادا على المميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري، وأوضح "هايمر" أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتضمن إضافة لرأس المال فقط، ولكن أيضا التكنولوجيا الإدارية، وبالتالي سترتب على حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر آثار ايجابية على كل من الدولة المضيفة وشركاتها المحلية، فالشركات الأجنبية تبحث عن فرص في السوق الخارجي حيث قراراتها تتم وفقا لإستراتيجيتها في تعظيم قدراتها الخاصة التي

¹ عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، دار الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص.48.

² Peyrardj, *Gestion financière internationale*, édition Vuibert, paris, 1995, p 183.

³ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص.42.

لا يملكها الآخرون في الدول الأجنبية، وبمجرد تحقق تلك القدرات في الدولة الأم يكون ذلك حافظاً قوياً لتلك الشركات للاستثمار وتوسيع نشاطها في الأسواق الخارجية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فإن هذا النوع من الاستثمارات ليس إلا نوعاً من الانتشار العالمي للأنشطة المناهضة للمنافسة، وبالتالي فالنظرية الاحتكارية صالحة لتفسير نموذج الإستثمار الدفاعي، حيث أن الشركات الكبرى تبادر وتتجه لإنشاء فروع لها بالخارج، لغرض القضاء على منافسيها في تلك الدولة.

ولقد أكد "كيند لبرجر Kindleberger" سنة 1969 من خلال دراسته المقارنة للعديد من النظريات المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر واستناداً إلى تحليل هايمر وإتخاذه للنموذج النيوكلاسيكي للمنافسة الكاملة أساساً لتحليله، أنه في ظل عالم من المنافسة الكاملة لن يكون هناك وجود للاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي فإن هذا الأخير لن يتحقق إلا في ظل عدم كمال السوق، ولقد تم تطوير هذا المنهج على يد "كافس Caves" في دراسته سنة 1971، 1982، 1974، الذي أوضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتم في صناعات تتميز بهياكل سوقية خاصة في كل من الدولة المضيفة والدولة الأم، كما أوضح "كينكر بوكار Kinker Bokar" عام 1973 بأن الشركات العابرة للقارات يتبع بعضها البعض متجهاً إلى أسواق جديدة كإستراتيجية دفاعية، حيث أنه في ظل الأوضاع الاحتكارية وبمجرد قيام الشركة بإنشاء فروع لها في الخارج فإن الشركات الأخرى تنتهج نفس المنهج لمواجهة نشاط الشركة الأولى.

ولقد أوضح كلا من "كوجيما Kojima (1977-1978)" و"أوزوا Ozowa (1977-1979)" أن النموذج الاحتكاري الموضح أعلاه لا يعتبر النموذج الوحيد للاستثمار الأجنبي المباشر، وإنما يمثل النموذج الأمريكي فقط والذي يركز على الاستثمار في الصناعات التي تتمتع فيها الدولة الأم بميزة تنافسية، والدولة المضيفة ليست لديها ذات الميزة، عكس الاستثمارات اليابانية التي تتركز في الصناعات التي تتمتع فيها الدولة المضيفة بميزة تنافسية نسبية، وتعتمد على نقل تكنولوجيا كثيفة لعنصر العمل والتي من السهل تعلمها، اقتنائها ونشرها وحتى تحسينها، وخلص إلى أن النموذج الاحتكاري لتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر قد فشل في تحليل نوع الاستثمارات اليابانية التي لا تعتمد على مسألة احتكار السوق، كما أن هذه النظرية تؤدي إلى قيام الدولة المضيفة بإتخاذ الإجراءات الكفيلة لمنع الشركات الأجنبية من هذا الاحتكار والاستغلال لقدراتها⁽¹⁾.

¹ المرجع السابق ، ص. ص. 42.43.

1-2- نظرية تدويل الإنتاج: تركز نظرية تدويل الإنتاج على فكرة مفادها أن الشركات تأمل في تطوير أسواقها الداخلية وذلك عندما يكون هناك انتقال يمكن إنجازه بتكلفة أقل داخل إطار الشركة، وتشرح الدافع من تفضيل الشركة التي تملك ميزة ناتجة عن الملكية، الدخول في أسواق أجنبية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من استغلال مميزات الملكية بوسائل أخرى كالتصدير، وبالتالي تعتمد هذه النظرية على مفهوم تكاليف الانتقال التي قدمت من خلال نظرية "كواس Coase" سنة 1937⁽¹⁾، وترى هذه النظرية أن الشركات متعددة الجنسيات تتحرك في استجابة طبيعية لعدم كمال السوق في الأسواق الدولية للسلع والخدمات، لتطور الى نظرية خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر على يد "بيكلي Buckley" و "كاسون Casson" عام 1976 وفكرة خلق سوق داخلي في ظل منافسة غير كاملة تم دراستها على يد كل من هايمر سنة 1970 ثم كل من كافس، فرنون، و ريجمان خلال الفترة 1981-1982.

و تؤكد هذه النظرية أنه من الأفضل بالنسبة للشركات إنشاء فروع كاملة بالخارج عندما يتصف السوق الدولي بعدم كمال غير ملحوظ، فالشركات متعددة الجنسيات لا يمكنها حماية ملكيتها الفكرية من أي تجاوز طالما كان ذلك بعيدا عن سيطرتها إلا بإنشاء فروع لها في الدولة المضيفة وبالتالي إحكام سيطرتها على ممتلكاتها المادية والفكرية والتقنية، فقد أوضح "ريجمان Regman" في دراسته (1981-1982)⁽²⁾، أن الشركات متعددة الجنسيات تعبر الحدود الإقليمية لاستغلال المميزات التي تمتلكها الشركة في صورة الحجم الكبير، فمميزات تدويل الإنتاج مبنية على افتراض أن الشركات متعددة الجنسيات تنمو اعتمادا على استبدال السوق الخارجي مكان السوق الداخلي، وكذا حماية أسرارها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من أن تعطي تراخيص للاستخدام براءات الاختراع الخاصة بها، لأنه سيساء استخدامها، وعلى الرغم من ذلك فإن فكرة تدويل الإنتاج ليست قليلة التكلفة، لأنها تخلف مشكلات متعلقة بالسيطرة، إضافة إلى أن تحليل تدويل الإنتاج تحليلا ثابتا و ليس متحرك⁽³⁾.

1-3- نظرية عدم كمال سوق رأس المال: أدخل "ألبيير" في دراسته سنة 1970 خطر الصرف الأجنبي عند تفسيره للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يرى "ألبيير" أنه عندما يكون هناك خطر أو مخاوف من تغيرات سعر الصرف، فإن الشركات العابرة للقارات في الدول ذات العملة القوية تكون ذات ميزة وتتشجع للاستثمار في الدول ذات العملات الضعيفة، وأوضح أن عدم

¹ Alan M. Regman, *Internalization as a General Theory of Foreign Direct Investment: A R-Appraisal of the Literature Review of World Economics* (Weltwirtschaftliches Archiv), Springer, vol. 116(2), June 1980, p.369

² Alan M. Regman, *New Theories of the Multinational Enterprise: an Assessment of internalization theory*, bulletin of Economic Research, Vol.38, 1986, p.p.101.118.

³ رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص.ص.45.46.

كمال الأسواق المالية هو السبب في حدوث الاستثمار المباشر، فبعض الشركات من الدولة الأم تكون أكثر قدرة على تعظيم عوائدها بسعر أعلى من الشركات التي تعمل في الدول المضيفة، لأنها تستطيع الإقتراض بسعر فائدة أقل من أسواق رأس المال الدولية، وهذا النموذج القائم على سعر الفائدة كان له أثر قوي في تفسير الاستثمارات الأمريكية خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، حيث استفادت الشركات الأمريكية من الحصول على ميزات سعر الفائدة دون الشركات التابعة لجنسيات أخرى العاملة بالدول المضيفة، نتيجة للقوة التي يتميز بها الدولار⁽¹⁾، وكذا الحال بالنسبة للاستثمارات الخاصة بالشركات الألمانية واليابانية والسويسرية خلال الخمسينيات و الستينيات عندما كانت عملات هذه الدول قوية، وبالرغم من هذا نجد أن نموذج "ألبير" لم يستطع تفسير حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول التي تقع في المنطقة النقدية الواحدة كالاتحاد الأوروبي، حيث نجد أن الشركات الفرنسية تقوم بالاستثمار في ألمانيا والعكس، كما أن افتراض "ألبير" لا يتماشى مع حقيقة أن معظم فروع الشركات متعددة الجنسيات تحصل علي معظم تمويلها من مصادر محلية، وأن عملية نقل رأس المال ليس هي الشكل الرئيسي في عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما فشلت هذه النظرية أيضا في تفسير الاستثمارات من الدول النامية والتي نمت بشكل كبير خلال السنوات الماضية.

2- نظرية توزيع المخاطر:

2-1- مضمون النظرية: ركز "كوهين" في دراسته سنة 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، فعملية توزيع المخاطر تتضمن عملية إنتاج سلع جديدة والولوج إلى أسواق جديدة أو تقليد منتجات الشركات الأخرى، ولقد أكد "كوهين" قدرة هذه على شرح أسباب قيام الشركات الكبرى بالاستثمار في الخارج، فوفقا لنظرية توزيع المخاطر تقوم الشركات الأجنبية بالاستثمار في الخارج بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها، فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال توزيع الأنشطة والذي ينتج عنه اختلاف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى من خلال الاستثمار في دول متعددة وغير مرتبطة مع بعضها البعض أو مع اقتصاد الدولة الأم ومتباينة من حيث اقتصادياتها، وقد أجرى "لكليج" سنة 1989 استبيان على الرؤساء التنفيذيين لـ 193 شركة في 15 دولة من دول أوروبا الغربية، وأكد هؤلاء أن التوزيع الدولي للمخاطر من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر أساسي لإستمرار نمو شركاتهم⁽²⁾.

¹ Alan M. Regman, *Internalization as a General Theory of Foreign Direct Investment*, op.cit.p.374.

² رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سابق، ص.47، 48.

2-2- **تقييم النظرية:** من أهم الإنتقادات الموجهة لهذه النظرية، هو قصورها عن تقديم تفسيراً مقنعاً لأسباب قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلاً من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها، كما أن ترابط الأسواق خاصة في الوقت الحاضر يجعل من توزيع أنشطة الشركة في العديد من الدول أمراً غير مجدياً.

3- نظرية دورة حياة المنتج :

3-1- **مضمون النظرية:** قام ريمون فرنون في سنة 1966 بصياغة هذه النظرية، لتفسير قيام التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل القطاع الصناعي في الدول الرأسمالية⁽¹⁾، وترتبط هذه النظرية القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر بمرحلة معينة من مراحل نمو الشركات الاستثمارية، حيث تناقش هذه النظرية التغيرات المتعلقة بالعوامل الراجعة إلى موقع النشاط عبر الزمن، وتقوم هذه النظرية على افتراض أساسي أن المنتجات مثل الإنسان، فهي تبدأ بفكرة ثم تنتج (الميلاد) ثم تتضح بعدها تبدأ مرحلة المنتج النمطي فالإنحدار وأخيراً الموت، حيث تبدأ وتولد في بلد متقدم وتنتهي في بلد متخلف، حيث يتم التصدير بعد ذلك إلى البلد الأم المتقدم⁽²⁾، لهذا فإن المنتج له دورة حياة من خلال سلسلة من المراحل، فالنظرية تميز بين ثلاث مراحل أساسية في دورة حياة المنتج وهي: مرحلة المنتج الجديد، مرحلة المنتج الناضج وأخيراً مرحلة أفول المنتج (المنتج النمطي) .

أ- **مرحلة المنتج الجديد:** تبدأ هذه المرحلة في بلد متقدم مثل الولايات المتحدة الأمريكية حيث التطور التقني والمهارات البشرية العالية والدخول المرتفعة، وتتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير ومن الممكن بالخسائر المالية التي قد لا يمكن معها تحقيق الربح ، حيث تقاد حملات إعلانية مكثفة خلال مرحلة إدخال المنتج الجديد إلى السوق وذلك بهدف خلق حالة من الوعي والولاء للعلامة التجارية، ونظراً لغياب المنافسة في هذه المرحلة ولكون المنتج جديد، فإن الشركة صاحبة هذا المنتج لن تعطي أهمية كبيرة لتكلفة الإنتاج وأثر هذه الأخيرة على الأسعار التي تعرض بها السلعة، كما لاتواجه الشركة ضغطاً للقيام بالإنتاج في دول أخرى بغرض تخفيض العمالة أو أي من تكاليف الإنتاج الأخرى ويتم تصريف وبيع معظم المنتجات الجديدة في السوق الداخلي للدولة الأم خلال هذه المرحلة و بعدها سوف تسعى الشركة المبتكرة للمنتج الجديد للبحث عن فرص تصديرية، هذه الفرص التي سوف تظهر أولاً في الدول المتقدمة الأخرى، حيث تتشابه أذواق

¹ Yadwiga Forowicy, **Economie internationale**, Edition Beauchmin, Canada, 1995, P.239.

² رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص.55 .

المستهلكين وقدراتهم الشرائية مع الدولة الأم (الدولة المنتجة) وفي الجزء الأخير من هذه المرحلة سوف تظطر الشركة المبتكرة إلى القيام بالاستثمار في الخارج⁽¹⁾.

ب- **مرحلة المنتج الناضج:** يشهد المنتج الجديد خلال هذه المرحلة نمو سريع بسبب توسع المستهلكين في عملية الشراء كما أن المنافسة تبدأ في الظهور خلال هذه المرحلة، ويصبح الطلب في الدولة الأم أكثر حساسية لعامل السعر وبالتالي يصبح من الصعب توسيع العملية الإنتاجية في الدولة الأم، ومن ثم فقد يكون من الأفضل أن تجرب الشركة الأم ممارسة نشاطها ببداية حياة جديدة في مكان آخر غير الدولة الأم، فتقوم الشركة المبتكرة بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بإنشاء أدوات إنتاج خاصة بها في الخارج والسبب الرئيسي في ذلك هو حماية سوقها الذي خلقته خلال المرحلة الأولى من خلال التصدير، كما أن هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع بالشركة بالاستثمار في الخارج ومعظمها دفاعية، كما قد تكون راجعة إلى عدم القدرة على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدولة المستوردة ومن ثم ارتفاع ثمن السلعة في السوق المستوردة مما يخفض من الطلب عليها، كما قد يكون لتكاليف النقل والشحن دور في قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من القيام بالإنتاج في الدولة الأم ثم التصدير وما يحمله من تبعات، كل تلك العوامل تمثل قوى دافعة للشركة على القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر⁽²⁾.

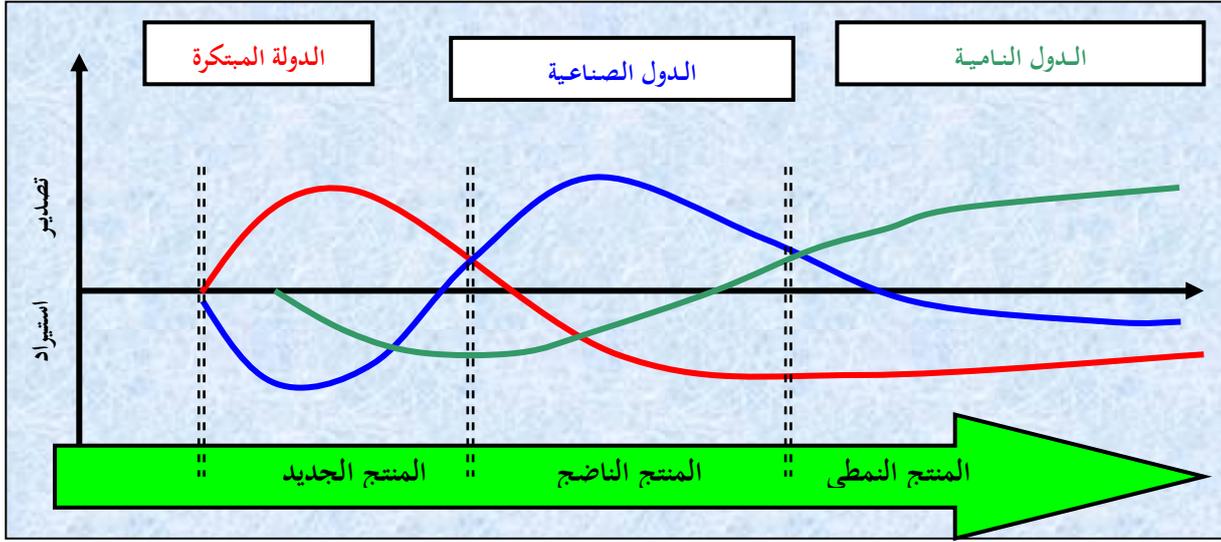
ج- **مرحلة أفول المنتج (المنتج النمطي):** وتعتبر هذه المرحلة، المرحلة النهائية في دورة حياة المنتج، وتتميز بانتشار المنتج بشكل تام بين الشركات المنافسة في ظل استقرار التكنولوجيا المستخدمة في إنتاجه، حيث تصبح المنافسة بين المنتجات تتم من خلال السعر فقط، وبزيادة المنافسة وزيادة العرض الذي يفوق الطلب القائم تنخفض الأسعار أكثر فأكثر ويصبح تخفيض تكلفة الإنتاج أمرا حتميا والبحث عن التكلفة المنخفضة يؤدي بالشركة المبتكرة إلى تحويل إنتاجها للدول الأقل نموا، حيث تكلفه العمل منخفضة وبالتالي ينتقل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية.

¹ المرجع السابق، ص. 56. 57.

² رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سابق، ص. 50.

و يمكن توضيح المراحل السابقة من دورة حياة المنتج بالشكل الموالي:

شكل رقم (01): دورة حياة المنتج الدولي



Source :Hervé Fenneteau, Cycle de vie des Produits, édition Economica, Paris, 1998 , P. 64

3-2- تقييم النظرية: على الرغم من وضوح وبساطة نظرية "فيرنون"، إلا أنها فقدت تأثيرها بمرور الوقت والأحداث، فالوضع المسيطر للاستثمارات الأمريكية وتفوقها على الاستثمارات الأوروبية واليابانية واستثمارات الدول حديثة التصنيع، يتطلب تفسيراً لما تتضمنه دورة حياة المنتج، فالدليل العملي يميل إلى مساندة هذه النظرية خلال الخمسينات و أوائل الستينات و لكن ليس بعد ذلك للأسباب التالية:⁽¹⁾

- ابتكار منتج جديد يتم اليوم بشكل سريع جداً لدرجة تجعل من دورة حياة المنتج قصيرة جداً؛
- على الرغم من احتمال قدرة الشركات التابعة للدول الأقل نمواً على إنتاج منتجات أرخص من منتجات الشركات الغربية المنافسة، إلا أنها لا يمكنها بالضرورة أسواقها وتوزيعها بفعالية؛
- تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وفي نفس الوقت دون المرور بالمراحل التي عرضها فيرنون؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر ليس بالضرورة حصيلة ثلاث مراحل كاملة من دورة حياة المنتج ، وكمثال الاستثمارات المباشرة في قطاع البترول، فهذا النوع من الاستثمارات لا يقتضي الاستثمار داخل الدولة الأم في البداية بل تكون بداية الشركة في الدولة المضيفة، وبالتالي قد تنطبق هذه النظرية على مراحل معينة في قطاعات أخرى مثل المنتجات الغذائية، ولكن

¹ رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص.60، 61.

الأشكال الأخرى من الإستثمار مثل التنقيب عن البترول أو السياحة فلا يمكن أن تثار بشأنها هذه النظرية؛

- في كثير من الحالات فإن التسويق الجيد من الممكن أن يؤدي إلى مد حياة المنتج و إن كان لهذه النظرية مجال من التطبيق، فإن قوتها في تفسير الاستثمار المباشر تنحصر في الصناعات ذات الابتكارات العالية مع قصر الدورة حتى بالنسبة لهذه الصناعات.

4- نظرية الموقع: تهتم نظرية الموقع بقضية اختيار الدولة المضيئة التي ستكون حقلًا للاستثمار و ممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات أو بمعنى آخر أنها تركز على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية المؤثرة على قرارات استثمار الشركة متعددة الجنسية في الدولة المضيئة، وكما يري "باري" أن هذه النظرية تهتم بالتغيرات البيئية في الدول المضيئة التي ترتبط بالعرض و الطلب، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها، وحسب "Dunning" فإن هذه النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة... الخ، بالإضافة إلى العوامل التسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق، وعليه تؤثر العوامل الموقعية على قرار الشركة متعددة الجنسيات للاستثمار في احدي الدول المضيئة، وكذا المفاضلة بين الاستثمار في هذه الدولة أو التصدير إليها أو لغيرها من الدول الأخرى.

ويمكن إجمال العوامل الموقعية التي أشارت إليها هذه النظرية في:⁽¹⁾

- السوق والعوامل التسويقية: وتتمثل في حجم السوق، قنوات التوزيع، وكالات الإعلان، معدل نمو السوق، التقدم التكنولوجي، منافذ التوزيع؛
- العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توافر الأيدي العاملة، مستويات الأجور، مدى توفر رؤوس الأموال، مدى انخفاض تكاليف النقل، التسهيلات الإنتاجية الأخرى؛
- ضوابط التجارة الخارجية (الإجراءات الحمائية): مثل التعريفات الجمركية، نظام الحصص، القيود على التصدير والاستيراد؛
- العوامل المرتبطة بمناخ الإستثمار الأجنبي: وتتمثل في مدى قبول الاستثمارات الأجنبية أو الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة للمشروعات، مدى استقرار سعر الصرف، النظام الضريبي... إلخ؛

¹ أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص.32.

- الحوافز والإمميزات: وتتمثل في مختلف التسهيلات والإمميزات الممنوحة من طرف الدولة المضيفة للمستثمر الأجنبي ؛
- عوامل أخرى: مثل حجم الأرباح المتوقعة، الموقع الجغرافي، حرية تحويل الأرباح للخارج، مدى توفر الثروات الطبيعية.

وقد أضاف كل من " رويوك " و"سيموندس" بعض المحددات المؤثرة على حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار نظرية الموقع المعدلة والتي تعتبر امتداد للنظرية السابقة، حيث قسمت هذه النظرية محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاث مجموعات هي:

أ- العوامل الشرطية: وتشمل:

- خصائص المنتج: والمتمثلة في نوع السلعة واستخداماتها، متطلبات إنتاجها ودرجة حداتها؛
- الخصائص المميزة للدولة المضيفة: منها حجم السوق، مدى توافر الأيدي العاملة، البيئة الاقتصادية والإمكانات الطبيعية؛
- العلاقات الدولية للدولة المضيفة: الإتفاقات الاقتصادية والسياسية ونظم النقل والإتصالات بينها وبين الدول الأخرى والخاصة بإنتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد.

ب- العوامل الدافعة: وتتمثل في:

- الخصائص المميزة للشركة: وتشمل حجم الشركة، الإمكانات البشرية والمالية؛
- مركز الشركة التنافسي: وهي المقدرة على المنافسة ومواجهة الأخطار التجارية.

ج- العوامل الحاكمة: ومنها:

- الخصائص المميزة للدولة المضيفة: تتمثل في القوانين واللوائح الإدارية وسياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والحوافز؛
- الخصائص المميزة للدولة الأم: تتمثل في السياسات والقوانين الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج؛
- العوامل الدولية: تتمثل في الإتفاقات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، القوانين والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية.

وتتميز هذه النظرية عن غيرها من النظريات في إشارتها للعوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والخاصة بالدولة الأم، كالحوافز والضمانات التي تقدمها هذه الأخيرة لتشجيع شركاتها الوطنية لإقامة مشاريع خارج حدودها، أو العوامل الأخرى مثل زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية بالدولة الأم أو ارتفاع تكاليف العمالة، إلا أن بقية المحددات التي أشارت إليها هذه النظرية قد تناولتها النظريات السابقة.

5- النظرية الانتقائية:

5-1- مضمون النظرية: طور "دنينج Dunning" (1977، 1979، 1988) المنهج الانتقائي من

خلال تحقيق الترابط والتكامل بين ثلاثة مجالات في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في: نظرية المنظمة الصناعية، نظرية الإستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، ونظرية الموقع⁽¹⁾، ووفقا لهذه النظرية، فإن قرار الشركة بالاستثمار في الخارج يتوقف على ثلاثة ميزات، أولها توفر الميزات الراجعة للشركة ذاتها، وثانيها توفر ميزات الموقع في الدول المضيفة والتي تجعل من المفيد للشركة الأجنبية الاستثمار فيها، وثالثها توفر ميزات التدويل الداخلي وذلك لتخفيض التكاليف بدلا من استخدام المصادر الخارجية كالترخيص والوكلاء التجاريين...إلخ.

وعليه فإن هذا النموذج يفترض توافر ثلاث مزايا رئيسية لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهي:⁽²⁾

أ- **مزايا الملكية:** وتتمثل في المزايا الاحتكارية التي تمتلكها الشركة المستثمرة مثل كبر حجم الشركة مقارنة بمثيلاتها في الدول المضيفة، امتلاكها لتكنولوجيا متقدمة وعلامة تجارية وبراءة اختراع، تمتعها بقدرات تنظيمية ومهارات إدارية وتسويقية عالية، قدرتها على تخصيص مبالغ مالية مرتفعة للبحث والتطوير، القدرة على الإنتاج في نطاق اقتصاديات الحجم، الدخول بسهولة إلى أسواق المواد الأولية والوسيط.

ب- **مزايا الموقع:** و تشمل المزايا المكانية التي تتمتع بها الدولة المضيفة مثل:

- انخفاض أسعار المواد الأولية، السلع الوسيطة، العمالة، الطاقة، تكلفة النقل والإتصال؛
- اتساع نطاق السوق و توافر البنية الأساسية؛

¹ عمر صقر، مرجع سابق، ص.49.

²Kurt PERDERSEN, *The eclectic paradigm: A new deal?*, Århus School of Business, Denmark ,2001,p.p.4,9

- التقارب الثقافي واللغوي ومدى درجة قبول أفراد المجتمع في البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر.

ج- **مزايا التدويل:** تتمثل في ميزات إحلال السوق وتعكس رغبة الشركة في الرقابة على الإنتاج من أجل تحقيق جملة من الأهداف من بينها:

- الحفاظ على التكنولوجيا وتخفيض مخاطر سرقة حق الملكية والتغلب على مشكلة عدم قدرة السوق على نقل المعلومات الكاملة للتكنولوجيا المستخدمة؛
- حماية ورقابة نوعية المنتج والقدرة على تصريفه؛
- رقابة عروض بيع المدخلات بما فيها التكنولوجيا؛
- الاستفادة من المنح والدعم والإعانات والضرائب المنخفضة التي عادة ما تقدمها حكومات البلدان المضيفة.

فالثلاث العناصر التي تبناها "جون دنينج" هدفها الإجابة على الأسئلة التالية: لماذا يحدث الاستثمار الأجنبي؟ أين سيتم القيام به ولماذا؟ ما هي الإستراتيجية التي سيتبناها للدخول إلى السوق؟ هل سيكون الاستثمار بغرض خدمة السوق الأجنبي في الدولة المضيفة أم سيكون الإنتاج من أجل التصدير؟

2-5- تقييم النظرية: تملك النظرية الانتقائية قدرة أكبر من النظريات الأخرى على تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لاعتمادها على عدة عوامل مرتبطة بهذه الظاهرة، وعلى الرغم من ذلك فإن "بكلي 1985" أشار أن هناك العديد من المسائل التي لم تتمكن النظرية الانتقائية من حلها وهي:⁽¹⁾

- العلاقة بين هذه العناصر الثلاثة وتطورها عبر الزمن يعترضها الغموض، حيث تعرضت النظرية لكل عنصر على حدى دون الإشارة لعلاقة التأثير والتأثر فيما بينها؛
- أن معالجة فكرة مميزات الملكية على انفراد غير مجدية، لأن فكرة التدويل لا يمكن أن تتحقق دون وجود مزايا راجعة لقدرات الشركة التكنولوجية و الإدارية.

¹ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سابق، ص.57.

6- نظرية الميزة النسبية للمدرسة اليابانية:

6-1- مضمون النظرية: يرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى الاقتصاديين "كوجيما" (1977-1978) و"أوزاوا" (1977-1979) اللذين حاولا تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة استنادا إلى تجربة الشركات اليابانية، المتمتعة بخصائص تسييرية، تنظيمية، تكنولوجية، تختلف على نظيرتها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾، حيث طوروا نموذجا يمزج بين الأدوات الكلية المتمثلة في السياسات التجارية والصناعية للحكومة والأدوات الجزئية كأصول المعنوية للشركة والتميز التكنولوجي وذلك لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة، واعتمادا على الدروس المستفادة من التجربة اليابانية منذ سنة 1945 تؤكد تلك المدرسة على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتزايدة، فالمدرسة اليابانية توصي بالتدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية، فنظرية "كوجيما" تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر .

ولقد برهن "كوجيما" على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة، أما الاستثمارات اليابانية فهي تشجع على خلق قاعدة تجارية⁽²⁾، فالهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوده اليابان يختلف عن نظيره في الدول الصناعية الأخرى، وهذا الاختلاف ينشأ بسبب حزمة المهارات اليابانية المتخصصة التي يتم صبها والمواصفات المتعلقة بالموقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة اليابانية، فالشركات اليابانية طورت من مهاراتها المتخصصة استجابة لبيئة معينة في الدول المضيفة وأن معظم تلك الاستثمارات تتم من قبل مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتتركز في البلدان الآسيوية.

كما حاول الاقتصادي "تسورومي"، تفسير مدى فعالية المؤسسات اليابانية مقارنة بالمؤسسات الأمريكية، وتوصل إلى أن المسيرين في النموذج الأمريكي ينفردون بعملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية بخلاف النموذج الياباني الذي يركز على إشراك جميع الأطر المتوسطة والعليا في صياغة القرارات الإستراتيجية وتحديد الأهداف على المدى البعيد، كما أشار "تسورومي" إلى أن النموذج الياباني يعتمد على أهمية العلاقات الدقيقة والوطيدة بين الموردين والغرف التجارية اليابانية⁽³⁾.

¹ رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2007، ص.20.

² رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سابق، ص.58.

³ ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008/2007، ص.29.

6-2- الانتقادات الموجهة لهذه النظرية: واجهت هذه النظرية العديد من الانتقادات من أهمها: (1)

- يقتصر تحليل هذه النظرية على الاستثمارات اليابانية في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، أين تركزت نشاطاتها في دول جنوب شرق آسيا، لكن الاستثمارات اليابانية توسعت في العقود الأخيرة، لتصل إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، كما أن هذه الاستثمارات لم تعد مقتصرة على المؤسسات متوسطة وصغيرة الحجم، بل تعدت إلى الشركات اليابانية العملاقة المتعددة الجنسيات التي توطنت في البيئات العالمية الملائمة لعمليات الإنتاج والتسويق.
- يرى "جون دانينج" أن نظرية كوجيما تعاني من البساطة الشديدة في إطار مرجعيتها، وقصورها في وضع مفهوم تام لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، لكونه يعتبر نموذجاً نيوكلاسيكي غير قادر على تقييم آثار أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الرفاهية.

و من خلال دراستنا للنظريات السابقة نخلص إلى أنه توجد مجموعة من العوامل التي تؤدي الى حدوث الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتؤثر في اتجاهاتها، هاته الاخيرة التي تكون متعلقة بالدولة المضيفة أو الدولة الأم، و بالرغم من إسهامات هذه النظريات في تفسير ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاحظنا النقص الذي شابها من خلال تركيزها على أنشطة استثمارية معينة وتناقضها مع الواقع العملي في كثير من الأحيان، فالنظريات غير كاملة وتعطي تفسيراً جزئياً للظاهرة، كما نلاحظ أن معظم النظريات التي تم تطويرها تشترك في عناصر كثيرة وإن اختلف الأسلوب والمنهج، حيث ركزت معظم النظريات على ميزة الملكية وامتلاك الشركة للقدرات التكنولوجية والإدارية ودورها في دفع الشركة للاستثمار في الخارج، كما يمكن القول أنه لا توجد نظرية واحدة من بين هذه النظريات السابق عرضها تستطيع إعطاء شرح كامل للأسباب للاستثمار الأجنبي المباشر، أو أشكاله نظراً لحدثة الظاهرة و التغيرات السريعة التي شهدتها وتشهدها في الوقت الراهن، فعلى سبيل المثال لم تعطي النظريات السابقة تفسيراً بعد لأثر دور المنظمات الدولية وما أتت به من اتفاقات مثل منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة والاستثمار الدوليين وكذا دور التكتلات الإقليمية والثورة التكنولوجية وعمليات الاندماج والتملك بين الشركات الدولية وسياسات الانفتاح والتحرر العالمية والتي أظهرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في صورة جديدة، وهو أمر لم تتضمنه أو تحتويه نظريات الاستثمار لان معظمها كتبت قبل التسعينات، وعلى الرغم من استمرار "جون دانينج" في الكتابة عن نظريته حتى عام 1998، إلا أنه لم يضيف جديداً بشأن أثر تلك المستجدات على عمل النظرية(2).

¹ المرجع السابق، ص.29.

² رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سابق، ص.61 .

المطلب الثاني : مقومات المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة

يعبر مناخ الاستثمار عن مفهوم شامل للأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والتنظيمات الإدارية التي يجب ان تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية⁽¹⁾، وعليه وفي ضوء النظريات السابقة وما أوضحتها من عوامل مؤثرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن خلال الاستعانة ببعض الدراسات التي تمت في مجال تحديد العوامل والمحددات والدوافع المؤدية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة ، يمكننا حصر أهم محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما يلي:

أولاً: المحددات الاقتصادية

تتكون من مجموعة من المحددات الأساسية مثل حجم السوق المحلي،النمو الاقتصادي ، السياسات الاقتصادية، درجة الإنفتاح الإقتصادي، البنية التحتية...إلخ.

1. **حجم السوق المحلي واحتمالات النمو:** يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على توطن الاستثمار الأجنبي، فكل حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن المقاييس المستخدمة في قياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان، ولقد وجدت الدراسات العملية أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج كقياس لحجم السوق وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين في الاقتصاد القومي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات⁽²⁾، ونشير إلى أنه عند تحليل هذا العامل، فإن السوق لا يجب أن يقتصر فقط على عدد سكان السوق المحلي لكل دولة مستقبلة، ولكن أيضاً على القدرة الشرائية لدى المستهلكين، فالشركات الأجنبية في معظم الحالات تفضل الأسواق المحلية التي يكون لديها منافذ كبرى نحو الأسواق الإقليمية الديناميكية، فحتى الدول الصغيرة مثلاً المجاورة للأسواق الكبرى والتي تحتل مواقع إستراتيجية يمكن أن تكون محل إهتمام الشركات الأجنبية أو تلك الدول التي تملك علاقات إقليمية من أجل تشكيل أسواق واسعة، فتدفقات الاستثمارات

¹ حربي محمد موسي عريقات، مناخ الاستثمار في الوطن العربي، المؤتمر العلمي الخامس " نحو مناخ استثماري و أعمال مصرفية إلكترونية"، كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة فيلاديلفيا، الأردن، 2007، ص.8.

² مصطفى محمد عز العرب، الاستثمارات الأجنبية (دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي)، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء، القاهرة، 1988، ص.9.

في السنوات الأخيرة إلى المكسيك يعود بالدرجة الأولى إلى مشروع الإتحاد مع الولايات المتحدة وكندا في إطار الناقتا .

2. **الناتج المحلي الإجمالي:** يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محددًا أساسيًا للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدًا لكثير من المؤسسات المحلية والأجنبية، خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للتجارة، ذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها إلى أسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع خاصة بها في تلك الدول، بالإضافة إلى ذلك فإن كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي يساعد المؤسسات التي تعمل في المنتجات القابلة للتجارة على تحقيق اقتصاديات الحجم، ولقد بينت بعض الدراسات التطبيقية أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين حجم الناتج الكلي بالأرقام المطلقة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أوضحت دراسة كل من "Papamastassion" و"Pearce" عن الاستثمار الأجنبي المباشر في بريطانيا، ودراسة كل من "Cunninghamk" و"Grean" وكذلك دراسة "Dunning" عن الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة الأمريكية أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر⁽¹⁾، وفي الدراسة التي أجرتها الأكتاد سنة 1998 حول محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لـ42 دولة نامية، تبين أن للناتج المحلي الإجمالي أهمية كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر⁽²⁾، وقد بلغت أهمية هذا المحدد أقصاها سنة 1985، ثم تناقصت بعد ذلك نتيجة لزيادة الأهمية النسبية للعوامل الأخرى المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر، ونفس النتيجة توصل إليها "Torris" عند دراسته لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر لكولومبيا، وكذلك لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الأميركي في كولومبيا خلال الفترة (1958-1980) واعتمد على الناتج المحلي الإجمالي للدلالة على حجم السوق، حيث توصل في الأخير إلى وجود علاقة موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر.

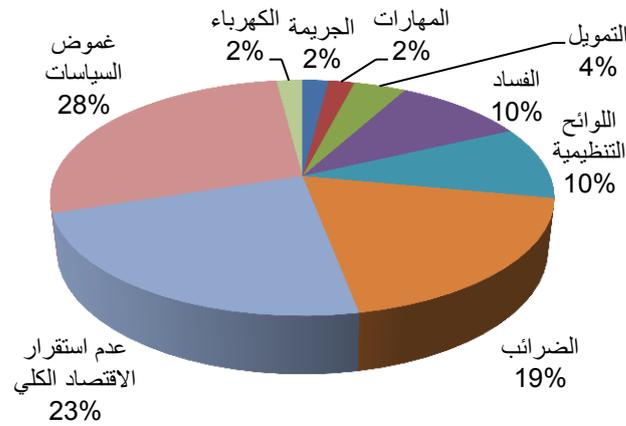
3. **السياسات الاقتصادية:** من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، وجود سياسة اقتصادية كلية مستقرة ومرحبة بالاستثمار، وفي المقابل فإن تعدد السياسات الاقتصادية يؤثر على استثمار لشركات الأجنبية، كالمعلقة بالأجور والأسعار ومعدل الصرف والفائدة ومعدل الضريبة، فالدول التي تحصلت على نتائج اقتصادية ايجابية و أرصدة ميزانية مستقرة ومعدلات تضخم ضعيفة هذا ما يجعلها من بين أكثر الدول

¹ عمر صقر، مرجع سابق، ص 51

² UNCTAD, World investment report, Trend and Determinant, New York and Geneva, 1998, p. 135,140

المستقطبة لرؤوس الأموال الأجنبية⁽¹⁾، ويتطلب تحسين مناخ الاستثمار استقرار السياسة الاقتصادية الكلية، بما في ذلك تخفيض العجز المالي والتجاري واستقرار السياسة المالية والنقدية، والتحكم في التضخم، لهذا فان تقرير التنمية في العالم لعام 2005 يؤكد على الدور الهام الذي تلعبه الحكومة في إيجاد بيئة آمنة ومستقرة، وهذا حسب الإستقصاء الذي قام به البنك الدولي للشركات الأجنبية حول مناخ الاستثمار في 48 بلد، فقد أشار التقرير إلى أن غموض السياسات وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي تمثل 51 % من مخاوف الشركات الأجنبية المتعلقة بمناخ الاستثمار، و هذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (02): مكانة استقرار السياسات الاقتصادية الكلية ضمن مناخ الاستثمار



المصدر: استقصاءات البنك الدولي لمناخ الاستثمار نقلا عن:

Alasrag Hussein, **Foreign Direct investment development policies in the Arab countries**, MPRA, December, 2005, P. 30.

4. **العائد على الاستثمار:** يعد العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن المستثمر الأجنبي لا يقوم بالاستثمار في الخارج إلا توقعا للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية و غيرالتجارية مع الأخذ بالمحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة .
5. **درجة الانفتاح الاقتصادي:** يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة، واتجاه التعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري، أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها وعدم

¹ تشام فاروق، الاستثمارات الأجنبية في الجزائر و أثارها على التنمية الاقتصادية، الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التسبير ، جامعة الجزائر ، ص.12 . مقالة مأخوذة من الموقع الإلكتروني www.srambite.com تاريخ الاطلاع 12/03/2007 الساعة 15:15.

وجود أية إختلالات في هذه الأسواق، وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة، فإنه يهتم بالكفاءة الاقتصادية بعيدا عن فرض القيود⁽¹⁾، كما أن اتساع حجم التجارة الخارجية يعتبر بمثابة حافز للمستثمر الأجنبي، حيث كلما زادت فرص المستثمر في الإنتاج والتوزيع من خلال التصدير إلى الأسواق العالمية مما يعمل على زيادة الإيرادات التصديرية المتحققة ويشكل حافزا لجذب الاستثمارات الأجنبية وتوطين المحلية⁽²⁾.

6. **النمو الاقتصادي:** يعتبر النمو الاقتصادي عامل مهم لاستقطاب الاستثمارات، وهذا ما يبينه مثال الدول الآسيوية الأكثر ديناميكية من الناحية الاقتصادية مثل كوريا و الصين، اللتان نجحتا في السنوات الأخيرة في اجتذاب العديد من الاستثمارات الأجنبية وفي المقابل تناقص معدلات الاستثمار الأجنبي في الدول المدينة مثل الفلبين والبرازيل، حيث كانت معدلات النمو سلبية في بعض الحالات، أما ضعف و ركود النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية فيظهر عدم رغبة المستثمرين في الاستثمار في هذه المناطق، ولقد بينت دراسة حديثة لكل من (Bhasi, Jun,) (Economu,1994) أن معدل النمو في الدول المضيفة هو المحدد الهام الذي يخضع له حجم الإستثمارات الأجنبية، إذ أن ارتفاع بمعدل نقطة من نسبة معدل النمو المتوسط للنتائج المحلي الإجمالي للدول النامية يترجم في الوقت الحالي بارتفاع حجم الإستثمارات الأجنبية بـ 10 ملايين دولار⁽³⁾، ونشير إلى أن المشكلة المطروحة بالنسبة للدول النامية هي الخاصة بمعرفة محددات النمو الاقتصادي، فهناك العديد من الاقتصاديين البارزين ممن حاولوا شرح كيف أن النمو الاقتصادي على المدى البعيد سيتدعم عن طريق التطورات الاجتماعية والاقتصادية والإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية، فنجد مثلا أن (Paul Romer ,1986-1989) يشير إلى أهمية البحث والتطوير، أما (Robert luca ,1988) فيركز على دور التكوين ورأس المال البشري ، فيما يشير (Robert barro ,1990) إلى أهمية المرافق العامة للهياكل المالية عن طريق الضريبة والحاجة إلى التقليل من أثر الاختلال لفرض الضرائب، أما (Ann ,1990 , William D.Orsmond Kruger) فيدعوان إلى تحرير المبادلات، بينما نجد أن (William Stanley fisher ,1991) يشير إلى أهمية التجديدات المالية، في حين يركز (Stanley fisher ,1991) على دور الاستقرار الاقتصادي الكلي، كما أن الدراسات التطبيقية التي تعتمد على معطيات دولية و التي جاءت للتأكد من النماذج النظرية ، تعطي معلومات وافرة حول الإجراءات التي من خلالها فان الإصلاحات الهيكلية ستشجع النمو

¹ نزيه عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007 ،ص.87.

² عماد فايز أمين ، الاستثمار الأجنبي في الأردن: مجاله ومحدداته خلال الفترة(1970-1999)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن،2002، ص.37 .

³ زايري بلقاسم، منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية والإستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سكيكدة، 2003 ،ص.7.

الاقتصادي ، و بصفة عامة فان النتيجة الرئيسية هي أن النمو الاقتصادي سيتم تعظيمه عندما تكون تحفيزات الاستثمار في رأس المال البشري والمادي و في التكنولوجيات محددة بقوى السوق الحر، وتقوم الدول بتدعيم هذه العملية بإقامة محيط استقرار إقتصادي كلي وسياسي وخدمات البنية الأساسية ذات نوعية ملائمة⁽¹⁾.

7. **توفر الموارد البشرية المؤهلة:** إن توفر العمالة المؤهلة والمدربة فنيا يعد من العناصر الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تتوقف استفادة الصناعات المقامة في الدول المضيفة من التكنولوجيا المحولة من طرف الشركات متعددة الجنسيات على مدى قدرتها على استيعابها والتكيف معها، ويتحدد ذلك في ضوء الكفاءات البشرية المتوفرة، كما يعتبر الاستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحوث والتطوير وتوفر مراكز البحث العلمي محددًا ضروريًا لإتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة، إذ يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة علي التكيف مع طرق الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدول.

8. **توفر البنية التحتية المناسبة:** يعتبر توفر بنية تحتية ملائمة محددًا هامًا ورئيسيًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، إذ أنها تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار، ويراعي المستثمر الأجنبي توفر الدولة المضيفة علي شبكة نقل حديثة تسهل عملية الوصول إلى الأسواق داخل الدولة المضيفة وكذلك العالم الخارجي، ووسائل اتصالات متطورة والتي تمكن من سهولة وسرعة الإتصال بين فروع الشركة في الدولة المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم كما أنها تسهل من عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمركز⁽²⁾.

ثانيا: العوامل التشريعية والتنظيمية والحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بسياسة الدولة المضيفة وقوانينها، وتحتوي هذه السياسة على مجموعة من حوافز الاستثمار مقابل القيود المختلفة المفروضة عليه.

1- **الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار:** تؤدي العوامل القانونية دورًا متميزًا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ونموه وتطوره ، ذلك أن المستثمر الأجنبي فردًا كان أم شركة لن يقدم على الاستثمار في الخارج إلا إذا توفرت له الحماية القانونية الكافية⁽³⁾، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبًا للمستثمر الأجنبي فيجب أن يتسم قانون الاستثمار بالوضوح والاستقرار والشفافية

¹ المرجع السابق، ص.10.

² أميرة حسب الله، مرجع سابق، ص.38.

³ دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي "المعوقات والضمانات القانونية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006 ، ص.79.

والتوافق مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحماية المستثمر، كما يراعي المستثمر اشتغال القانون للضمانات الكافية لحمايته من مخاطر التأميم، فرض الحراسة، المصادرة... الخ، والتي تكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج إضافة إلى أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية ووجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية، كما تلعب البيئة التنظيمية والمؤسسية في الدولة المضيفة تأثيراً هاماً على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نظراً لتأثيرها على تكلفة المعاملات وعلى درجة التيقن بالنسبة للمستثمر، فكلما كان النظام الإداري القائم يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم تفشي البيروقراطية والرشوة وتبسيط قواعد الموافقة على الاستثمار، أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح، مع مراعاة توفر المعلومات و البيانات التي يحتاجها المستثمر و في الوقت المناسب، ونظراً لأهمية هذا العامل عملت العديد من البلدان على إجراء العديد من التغييرات التنظيمية على مستوى اللوائح الوطنية المتعلقة بالاستثمار رغبة منها في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل (الجدول رقم 01)، إلا أن الحفاظ على هذا الإطار واستعماله كأداة فعالة لتعزيز أهداف البلدان الإنمائية يمثلان تحدياً رئيسياً.

جدول رقم (01): التغييرات التنظيمية في اللوائح الوطنية خلال الفترة (1992-2007)

2007	2006	2004	2002	2000	1998	1996	1994	1992	البلد
58	91	103	72	70	60	66	49	43	عدد البلدان التي غيرت في نظمها المتعلقة بالاستثمار
98	177	270	246	150	145	114	110	77	عدد التغييرات في اللوائح التنظيمية
74	142	234	234	147	136	98	108	77	تغييرات أكثر موثاة للاستثمار الأجنبي المباشر
24	35	36	12	3	9	16	2	0	تغييرات أقل موثاة للاستثمار الأجنبي المباشر

Source: UNCTAD, World Investment Report, **Transnational Corporations and the infrastructure challenge**, New York and Geneva, 2008. p.8.

ولقد أدت معظم هذه التغييرات إلى تيسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر واشتملت هذه التغييرات على تبسيط الإجراءات وتعزيز الحوافز وزيادة الانفتاح على المستثمرين الأجانب، بيد أنه كانت هناك تحولات ملحوظة في الإتجاه المعاكس، حيث تختلف الأنظمة والقوانين التي تحكم الاستثمار الأجنبي بين الدول تبعا لموقفها من هذا الأخير، فبعض الدول مثل البرازيل والهند والمكسيك تحتفظ بصناعات رئيسية تكون في الغالب مملوكة للدولة، وفي دول أخرى يسمح للمستثمر الأجنبي بامتلاك حصة أدنى في المشروع، إلا إذا تم الإتفاق على

أن إنتاج الصناعة موجه أساساً للتصدير، وفي دول أمريكا اللاتينية يطلب من الشركات الأجنبية تخفيض رقابتها بصورة تدريجية من خلال بيع الأسهم للمقيمين، وتفرض الكثير من الدول النامية قيوداً على تحويلات الفائدة والأرباح الموزعة ومتطلبات الوفاء بشروط الإنجاز، ومن ثم يتعين على الشركة الأجنبية تحديد نسبة معينة من الإنتاج لغرض التصدير وضرورة تشغيل عدد من الأيدي العاملة الوطنية واستخدام الموارد المادية الوطنية، وخطر الدخول في بعض أنواع من النشاطات الإنتاجية، وتعتبر هذه الإجراءات معوقات مهمة تأخذها الشركات الأجنبية في الاعتبار عند تحديد أماكن الاستثمار، غير أن تزايد نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي جعل من الصعب فرض الرقابة عليها أو التحكم في نشاطها، نظراً لأن المنافسة بين الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية أدت إلى أن أي سياسة مانعة أو محددة لنشاط الشركات الدولية تتجح فقط في تحويل المستثمرين الأجانب إلى دولة أخرى أكثر ملاءمة لهم⁽¹⁾.

2- الحوافز الممنوحة للاستثمار: تلعب الحوافز المالية والتمويلية دوراً هاماً في تحسين مناخ الاستثمار، نظراً لما تقدمه من مزايا من شأنها أن تشجع الشركات الأجنبية على الاستثمار في المجالات المرغوب فيها بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج فيها أو تشجيعها على الإنتاج لغرض التصدير، وتشمل الحوافز المالية الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها: الإعفاءات الضريبية المؤقتة، الأسعار الضريبية التمييزية، الإستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية⁽²⁾... إلخ، أما الحوافز التمويلية فتتمثل في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري و في الإلتزام الحكومي المدعم، وكذا مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر تغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم و المصادرة⁽³⁾.

¹ محمد صقر وآخرون، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 28، العدد 3، 2006.

² سيتم التطرق لهذه الحوافز بالتفصيل في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

³ United Nation, **Incentives foreign direct investment**, New York and Geneva, 1996, p6.

ثالثاً: العوامل السياسية

تلعب العوامل السياسية دوراً لا يمكن الإستهانة به في التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويأتي في مقدمة هذه العوامل توفر الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة، ذاك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبراته إلى دولة ما إلا إذا اطمأن على استقرار الأوضاع السياسية فيها، فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار ولا يمكنه أن يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات المختلفة⁽¹⁾.

كذلك من العوامل السياسية التي تتحكم في انتقال الاستثمارات الأجنبية طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين البلد المصدر لهذه الاستثمارات والبلد المستورد لها، كذلك فإن النظام السياسي الذي تنتهجه الدولة يكون له تأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية، فالدولة الديمقراطية توفر قدراً من الأمان لرأس المال الوطني والأجنبي، حيث تتسم سياستها بالوضوح واحترام الحقوق والإلتزام بنصوص الدستور والقانون، مما يجعل المستثمر يشعر بالأمان ويشجعه ذلك على استثمار أمواله في تلك الدولة وذلك بخلاف النظم الدكتاتورية التي ينفرد قادتتها بالقرار السياسي ولا يسود فيها احترام الحقوق مما يعرض رأس المال للخطر، وبالتالي يعرض المستثمر الأجنبي عن توجيه نشاطه نحو تلك البلاد⁽²⁾.

وهناك العديد من الدراسات انتهت إلى أن الاستقرار السياسي يعتبر عاملاً مهماً في توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ومن بينها دراسة (كوشلين، 1992) ، (تيموش وجان، 1995) والتي انتهت إلى أن الخطر السياسي وعدم الاستقرار المؤسسي على جانب كبير من الأهمية في شرح تركز الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي ذات النتيجة التي توصل إليها (أوغورا، 1987) و(كونتراكتور، 1991)⁽³⁾، إلا أن دراسة (غرين، 1973) توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات معنوية بين الاستثمار الخارجي للولايات المتحدة وعدم الاستقرار السياسي في الدول المضيفة، كما أوضح (أجروال، 1980) عدم وجود دليل علمي على تأثير الاستقرار السياسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر⁽⁴⁾، وفي المقابل توصل (بازي، 1963) إلى أن الاستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول أو الثاني للإستثمارات الأمريكية في الدول النامية⁽⁵⁾.

¹ دريد محمد السامرائي، مرجع السابق، ص.82.

² نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص.ص.90-91.

³ رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، مرجع سابق، ص. ص 100 ، 101.

⁴ حسن رفدان الهجوع، اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، مؤتمر الاستثمار والتمويل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004، ص.53

⁵ عمر صقر، مرجع سابق، ص.54

رابعاً: العوامل الاجتماعية

وتتبعكس بما لدى جمهور المستهلكين في بلد ما من تفضيل للمنتج الوطني على غيره، وبهذا قد تؤدي هذه العوامل دوراً إيجابياً في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، من خلال إنشاء وحدات إنتاجية في البلد المستورد لهذه الأموال*، إضافة إلى القيم والتقاليد والأخلاق السائدة في المجتمع والتي تشكل عنصر طرد أو جذب للاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة، فإختلاف القيم لدى البلد المستثمر عن البلد المضيف قد يدفع المستثمر إلى تحويل استثماره إلى بلد يتوافق وطبيعة النظام في بلده أو لبلد لا تشكل فيه القيم عائقاً لطبيعة استثماره، كما قد يترتب عن عدم تجانس الدين والعقيدة داخل الدولة المضيفة توجيه المشاريع الاستثمارية نحو إنتاج سلع معينة، أو حظر إنتاج معين أو الاستثمار في بعض الأنواع من المنتجات، كما أن تدني مستوى الدخل لدى الأفراد قد يكون عاملاً معرقلاً للمستثمر الأجنبي، كما يؤدي ارتفاع نسبة الأمية في المجتمع إلى انخفاض قدرة الشركات الأجنبية على القيام بالكثير من الحملات الإعلانية أو التسويقية أو الترويجية... الخ.

والنتيجة التي يمكن التوصل إليها من تحليل كافة هذه العوامل والمحددات هي أن الاستثمار الأجنبي المباشر دالة مركبة في مجموعة من المحددات والعوامل المتشابكة والتي تعمل معاً في منظومة واحدة ومتكاملة، ومن ثم فإن تفاعلها أو تداعياها يخلق أوضاعاً معينة بمعطيات مختلفة والتي تترجم محصلتها كعوامل جاذبة أو طاردة للاستثمار الأجنبي، تختلف فعاليتها ودرجة تأثيرها من دولة إلى أخرى.

* أنشأت شركة "إكسون" الأمريكية وحدة إنتاج صناعية في ألمانيا انطلاقاً من هذا العامل.

المبحث الثالث: تحليل ودراسة جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة

يعد موضوع جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والآثار المترتبة عليه بالنسبة للدول المضيفة من المواضيع الجدلية التي تحكمها اتجاهات فكرية مختلفة، وتنقسم الآراء فيه بين مؤيد ومعارض حول مدى إسهام هذا الأخير في دفع عجلة التنمية وخدمة أهداف الدول النامية ولكل حججه و مبرراته، ويتضح ذلك من خلال الإتجاهين التاليين:⁽¹⁾

- **الاتجاه الأول:** يمثله أنصار النظرية التقليدية*، وهو اتجاه يعارض تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الدول المضيفة وبصفة خاصة إلى الدول النامية نظرا للآثار السلبية المترتبة عليه في هذه الدول، حيث ينظر إليه أنصار هذه المدرسة على أنه مباراة من طرف واحد، الفائز فيها محدد مسبقا وهو الشركات متعددة الجنسيات.

- **الاتجاه الثاني:** يمثله أنصار المدرسة الحديثة** وهو اتجاه مؤيد لجلب هذه الاستثمارات، ويرجع ذلك للفوائد المصاحبة لها وآثارها الايجابية على الدول المضيفة، ويرى هذا الإتجاه أن كل من طرفي الإستثمار (الدولة المضيفة و المستثمر الأجنبي) تربطهما مصلحة مشتركة حيث يستفيد كل منهما من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة.

ويعتبر الاتجاه الثاني هو السائد في الآونة الأخيرة، لهذا تتسابق كافة الدول على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسين البيئة الاستثمارية فيها.

وفي ظل الطرح السابق لوجهات النظر البديلة سنركز في مبحثنا هذا على تحليل مجموعة من الآثار الإيجابية والسلبية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بشيء من التفصيل و بالاستدلال ببعض الأدلة العملية .

* مثل باليجا، فرانك، هود ويونغ، بير ستر، فريدمان...إلخ

**أمثال: كار، ميكسل، فرنون، ويلس، ستويفر، بيرستر...إلخ

¹ لمزيد من التفصيل راجع عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سابق، ص.ص.112،179.

المطلب الأول: الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة

يرى الفريق المؤيد للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن فوائد ومنافع هذه الاستثمارات للدول النامية تتمثل فيما يترتب على هذه الاستثمارات من تحسين لوضعية ميزان المدفوعات وخلق فرص للعمل، وتنمية المهارات الإدارية وزيادة معدل التكوين الرأسمالي والمساهمة في نقل التكنولوجيا وتحقيق التنمية الاقتصادية.

أولاً: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد راسمي السياسة الاقتصادية في توجيه وإدارة الإقتصاد القومي، ويعرف ميزان المدفوعات على أنه المستند المحاسبي الذي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة على امتداد العام بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في المجال الوطني وبين سائر الأعوان الآخرين في العالم الخارجي⁽¹⁾.

ويمكن تقسيم العمليات الرئيسية في ميزان المدفوعات إلى: (2)

- العمليات الجارية: والتي تضم عمليات التجارة الخارجية (الميزان التجاري) ومداخيل رؤوس الأموال والفوائد وأرباح الأسهم والتحويلات أحادية الجانب (المساعدات والهبات) ؛
- العمليات الرأسمالية: وتشمل حركة رؤوس الأموال الدولية طويلة وقصيرة الأجل والتي تشكل في النتيجة حقا أو ديناً للقطر على الخارج أو العكس.

ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين وضعية ميزان المدفوعات في الدول النامية المضيفة من خلال تحسين وضع ميزان رأس المال من ناحية وتحسين وضع الميزان التجاري من ناحية أخرى، إذ قد تتحسن حالة ميزان رأس المال من خلال زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية داخل الدولة المضيفة، أما الميزان التجاري فقد تتحسن حالته من خلال تخفيض الواردات من جهة وزيادة الصادرات من جهة أخرى.

ونظراً لما تعانيه الدول النامية من عجز مستمر على مستوى ميزان مدفوعاتها إضافة إلى خطورة تمويل هذا العجز عن طريق الإقتراض من الخارج، كان لابد من اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي يمكن أن تسهم في زيادة الاستثمار الإجمالي وبالتالي نمو الناتج المحلي، ويمكن أن يكون لها أثراً إيجابياً في تحسين وضعية ميزان المدفوعات طالما كان انسيابها إلى البلدان

¹ وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2001، ص.15.

² عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص.117.

النامية يزيد عن حجم تصدير الفوائد والأرباح للخارج، والإعتقاد الشائع بين الاقتصاديين التقليديين هو أن الهدف الأساسي للاستثمار الأجنبي في البلاد النامية هو إحلال الواردات مما يؤدي إلى نتائج إيجابية على الميزان التجاري نتيجة لتقليص الواردات وربما في حالات معينة أيضا زيادة إمكانات التصدير⁽¹⁾، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل علي تطوير الصادرات وتخفيض الواردات من السلع والخدمات وبالتالي تحسين حالة الميزان التجاري⁽²⁾، ويمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يمكن أن تساهم في تحسين ميزان المدفوعات في البلدان المضيفة نظرا لأن هذه الاستثمارات تؤدي إلى توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات الأمر الذي يؤدي إلي زيادة الطاقة الإنتاجية بما يحقق فائضا للتصدير⁽³⁾، ومن جهة أخرى فإن المشروعات الاستثمارية المقامة برؤوس أموال أجنبية تنتج سلعا قابلة للتصدير ويتوقع أن تكون هذه السلع في نفس مستوى السلع المتداولة في أسواق الدول المتقدمة أو قريبة من مستواها، ولا شك أن امتلاك أي دولة لسلع تصديرية بهذه المواصفات العالمية يجعلها أكثر قدرة على تصريفها بالسعر الملائم وهذا ما يسهم في تحسين ميزان المدفوعات، مثلما حدث في الأرجنتين في الفترة 1992-1999 حيث ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة حجم الصادرات بنسبة 9.4%⁽⁴⁾.

ولقد أوضح "Chen" وآخرون في دراستهم عام 1995، عن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، أن نسبة مساهمته في زيادة الصادرات الصينية زادت من 0.3 % عام 1984، إلى أكثر من 5 % عام 1988، و12% عام 1990، وما يقرب من 17 % عام 1991، و20 % عام 1992، ووصلت إلى نسبة 30 % من الصادرات الصينية عام 1993 بسبب توافر العديد من المقومات في الصين، من أهمها اتباع إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير⁽⁵⁾، كما أوضح "Hong" عام 1997 في دراسة تم إجراؤها على كوريا لتوضيح دور الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض التجارية على إنتاجية عوامل الإنتاج خلال الفترة (1970-1990)، أن هناك تأثير إيجابي ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية عوامل الإنتاج مقارنة بالقروض التجارية، كما أوضحت الدراسة أن القطاع الخاص في كوريا استفاد كثيرا من الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الصناعات كثيفة

¹ محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1986، ص.126.

² François Gauthier, *Relation économiques internationale*, les presses de l'université Laval saint-guy, 2^{ème} édition, 1992.p.702.

³ Denis Tersen, Jean Luc Bricout, *L'investissement international*, Armand Colin, Paris, 1996, P.177.

⁴ بيدرو بو، الإصلاحات الهيكلية في الأرجنتين في التسعينات، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2000، ص.15، نقلا عن نزيه عبد المقصود، مرجع سابق، ص.438.

⁵ Chen, C., Chang, L. and Y. Zhang, *The Role of Foreign Direct Investment in Chin's Post 1978 Economic Development*, World Development, Vol. 23, No. 4, El Sevier Science Ltd, Great Britain, 1995, p.p. 698-702.

استخدام رأس المال مثل البترول، الآلات والإلكترونيات⁽¹⁾، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تقوم بالجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر وتساهم هذه الشركات زيادة صادرات الدول المضيفة، حيث قامت بتصدير ما قيمته 637 مليار دولار عام 1982 ، تزايد ليبلغ 3572 مليار دولار عام 2000، وبما يمثل نسبيتي 30% و 50% من إجمالي الصادرات العالمية خلال هاتين السنتين، ليس ذلك فحسب بل أن المعدل السنوي لنمو صادرات الفروع الأجنبية بلغ أكثر من أربعة أمثال نمو الصادرات العالمية عام 1999 .

وإذا كانت الاستثمارات الأجنبية من شأنها أن تساهم في تحسين وضعية موازين المدفوعات في الدول المضيفة، إلا أنه من الصعب تعميم هذه النتيجة علي كل البلدان لأن الأمر يختلف من دولة أخرى تبعاً لأهداف هذه الشركات والخاصة بالتطوير والعمالة إضافة إلى السياسات العامة التي تتبناها الدول المضيفة تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد أكدت الدراسات التي أجراها كل من " Streeten " و " Lall " و الدراسة التي قام بها " Sanders " وزملائه على تسع دول نامية* ، الأثر السلبي لهذه الاستثمارات على ميزان المدفوعات في هذه الدول⁽²⁾.

وتظهر الآثار السلبية نتيجة لعدة عوامل منها:

- 1- عدم استغلال عناصر الإنتاج المحلية من قبل الشركات الأجنبية (إما لندرتها أو لعدم كفاءتها أو لإرتفاع تكلفتها) واستيرادها من الدولة الأم أو دول أخرى مما يؤدي إلى زيادة واردات الدولة المضيفة و بالتالي تدهور وضعية الميزان التجاري⁽³⁾؛
- 2- قد تتجه هذه الشركات إلى إحلال منتجات جديدة لإشباع حاجات قائمة كانت تلبى بواسطة إنتاج محلي بديل، وتعزز هذه الشركات عمليات توليد طلب جديد أو إحلال طلب قديم بمنتجات بديلة للإنتاج الوطني عن طريق المهارات الهائلة التي تراكمت لديها في مجال أساليب الإعلان وتؤكد دراسة للأمم المتحدة على أن هذا الدور الذي كان له آثار سلبية شديدة على الزيادة التعسفية للإستهلاك الخاص وعلى الميزان التجاري⁽⁴⁾؛

*وهي: الهند، إيران، كولومبيا، كينيا، جاميكا، ماليزيا، الفلبين، جواتيمالا، غانا

¹Hong, K, **Foreign Capital and Economic Growth in Korea: 1970-1990**, Journal of Economic Development, Vol. 22, No 1, 1997, p. 88.

² سعدي فيصل، بن عمر خالد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي المتغيرات الاقتصادية في الدول النامية، الملتقى الدولي حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس، 2007، ص.5.

³ جون هدرسون، مارك هندر، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص.727 .

⁴ محمد السيد سعيد، مرجع سابق ، ص.127.

3- في الكثير من البلدان النامية يكون اتجاه الشركات متعددة الجنسيات للتصدير في أضيق نطاق ممكن، وبالتالي تكون أقل ميلا للتصدير عن مثيلاتها المحلية، ففي أمريكا اللاتينية على سبيل المثال حيث يتركز القطاع الأجنبي في الصناعة التحويلية، كان معدل النمو السنوي للصادرات المصنعة من جانب هذه الدول في الفترة (1966-1970) نحو 28 % بينما كان هذا المعدل بالنسبة للشركات العاملة في القطاع التحويلي نحو 11 % فقط وقد ترتب على ذلك انخفاض نصيب الشركات الأجنبية من إجمالي الصادرات التحويلية لأمريكا اللاتينية من 23.6 % عام 1966 إلى 16.4 % فقط عام 1970⁽¹⁾؛

4- التدفقات الخارجة من النقد الأجنبي والمحولة إلى الخارج في شكل تحويلات أرباح أو مرتبات العاملين الأجانب في هذه الشركات؛

5- سيطرة الشركات الأجنبية على صناعات معينة في الدول النامية مثل الصناعات الإستخراجية يجعل صادراتها تتجه تلقائيا إلى البلد الأم وبالتالي فإن أسعار التصدير من المواد الأولية تتحدد وفقا لحاجات الشركات ومركزها في السوق الاحتكارية للمواد الأولية مما يؤدي إلي هبوط شروط التجارة في الدول النامية.

وعليه فينبغي لدى حساب الأثر النهائي الصافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على موازين المدفوعات في الدول المضيفة أن نأخذ في عين الاعتبار دور هذه الاستثمارات أو مسؤوليتها عن الحجم النسبي للصادرات و الواردات وأسعارهما في نفس الوقت.

ثانيا: الأثر على معدل التكوين الرأسمالي

إن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي في التكوين الرأسمالي للبلد المضيف يتوقف على حجم التدفقات الداخلة والخارجة لرأس المال، أي على الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي، وتتألف التدفقات الرأسمالية الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر من أسهم رأس المال العادية التي جلبها المستثمرون الأجانب إلى الدولة المضيفة، وكذا الأرباح الناتجة عن عمليات التصدير للمنتجات التي يقوم بإنتاجها المستثمرون الأجانب، وعمليات الإنتاج التي يقوم بها هؤلاء المستثمرون ضمن الاقتصاد المحلي والتي تعمل على توفير النقد الأجنبي والذي كان سيستخدم لتأمين المستوردات من نفس هذه المنتجات، كما أن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة معينة من الدول النامية سيشجع البلد الأم وحتى المنظمات الدولية على تقديم المساعدات المالية لهذا البلد المضيف.

¹ المرجع السابق، ص.127.

ويمكن التعبير عن التدفقات الرأسمالية الداخلة بالمعادلة التالية:⁽¹⁾

$$CI = f(X + I + E + A)$$

حيث:

X: تعبر عن عائدات التصدير.

I: النقد الأجنبي الناتج عن نقص الإستيراد الذي كان سيتم لولا وجود الاستثمارات الأجنبية.

E: أسهم رأس المال العادية للمستثمرين الأجانب.

A: المساعدات المتوجهة من البلد الأم أو المنظمات الدولية إلى الدولة المضيفة.

أما التدفقات الرأسمالية الخارجة فتتألف من واردات المستثمر الأجنبي للسلع الرأسمالية وكذلك للمواد الأولية، والتقنية والمهارات الإدارية، بالإضافة إلى تحويل أرباح المستثمرين إلى الوطن الأم، لذلك يعبر عن التدفقات الرأسمالية الخارجة بالمعادلة التالية:

$$CO = f(K + R + S + P)$$

حيث:

K: عبارة عن واردات المستثمر الأجنبي للسلع الرأسمالية.

R: واردات المستثمر الأجنبي من المواد الأولية.

S: واردات المستثمر الأجنبي من التكنولوجيا والمهارات الإدارية.

P: الأرباح المحولة إلى الوطن الأم.

وبذلك تصبح معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي (net FDI):

$$Net FDI = CI - CO = f(X + I + E + A) - f(K + R + S + P)$$

ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي في التكوين الرأسمالي في السنة المأخوذة t

عندما يكون: $CI_t > CO_t$

ويوضح الجدول الموالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر والوارد عالميا كنسبة من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي العالمي خلال الفترة (1986-2010).

¹ أونيو، ستيف، الاستثمار الأجنبي المباشر " التدفقات الرأسمالية والتنمية الاقتصادية في العالم العربي "، المعهد العربي للتخطيط، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2000.

جدول رقم (02): تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر و الوارد كنسبة من تكوين رأس المال الثابت
الإجمالي العالمي خلال الفترة (1986-2010)

الوحدة: النسبة المئوية

السنوات	1986-1991	1993	1995	1997	1998	2000	2002	2005	2007	2009	2010
الوارد	3.6	4.4	5.6	7.5	10.9	20.8	12.2	9.89	15.65	9.49	9.47
الصادر	4.1	4.9	5.9	7.4	11	18.3	13.6	8.98	17.45	9.31	10.53

Source: http://www.iaigc.net/UserFiles/file/Statistics/2012/FDI_inflows_GFCF.xls,
02/02/2013,18:07^H

ثالثا: الأثر على النقد الأجنبي

وهنا نرى وجهتي نظر مختلفتين:

حيث يرى رواد المدرسة الكلاسيكية أن وجود الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية المضيفة، يؤدي إلى زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي للخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة، ويرجع هذا من وجهة نظرهم إلى عددٍ من الأسباب أهمها: كبر حجم الأرباح المحولة للخارج، واستمرارية تحويل أجزاء من رأس المال إلى الدولة الأم وكذلك الحال بالنسبة للمرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب، وصغر حجم الأموال للشركات الأجنبية عند بداية المشروع الاستثماري.

أما رواد المدرسة الحديثة فيعارضون الرأي السابق، فالشركات متعددة الجنسيات من وجهة نظرهم، تساعد في زيادة حصة الدولة من النقد الأجنبي، فهذه الشركات بما لديها من موارد مالية ضخمة وبقدرتها على الحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي، تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي اللازمة لتمويل مشروعات التنمية وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة محليا، كما تستطيع هذه الشركات بما تقدمه من فرص جذابة ومربحة للاستثمار أن تشجع المواطنين على الإدخار، بالإضافة إلى هذا فإن وجود هذه الشركات يساعد في زيادة معدل تدفق وتنوع المساعدات والمنح المالية من المنظمات الدولية وكذلك الدولة الأم، والمقدمة إلى الدول النامية المضيفة.

ومع الأخذ بعين الإعتبار لوجهتي النظر السابقتين، فإن حجم ومدى مساهمة هذه الشركات في زيادة حجم التدفق الأجنبي للدول النامية المضيفة يتوقف على العوامل التالية: (1)

- 1- حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة في بداية الاستثمار؛
- 2- حجم القروض التي تحصل عليها الشركات من البنوك المحلية والتي تلعب دوراً إيجابياً في جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية؛
- 3- درجة تأثير هذه الشركات على تحويل المدخرات المحلية من وإلى مجالات الإستخدام والإنتاج الفعال؛
- 4- حجم الأرباح التي تم إعادة رسملتها مقارنة بذلك الحجم من الأرباح التي تم تحويلها إلى الخارج؛
- 5- المتطلبات المالية الأخرى اللازمة للاستثمار؛
- 6- حجم المشروع الاستثماري؛
- 7- شكل الاستثمار أو نمط ملكية المشروع لاستثماري .

وتبرز أهمية شكل الاستثمار والملكية في أن المشروعات المملوكة ملكية مطلقة للطرف الأجنبي تقوم بإعادة استثمار جزء كبير من الأرباح المحققة بعد الضريبة، وإذا كان المشروع يتصف بكثافة رأس المال نجد أنه يساعد في زيادة مقدار تدفقات الأموال الأجنبية الداخلة خاصة تلك المبالغ المطلوبة للاستثمار المبدئي.

ويمكن قياس أثر الاستثمارات الأجنبية على النقد الأجنبي في دولة ما عن طريق الأساليب والنسب المالية المفترضة الآتية:

- 1- استخدام أسلوب تحليل الاتجاه لكل من التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة؛
- 2- المقارنة الإجمالية لحجم التدفقات الداخلة بإجمال حجم التدفقات الخارجة؛
- 3- حساب النسب الآتية:
 - أ - $\frac{\text{حجم الأموال المستثمرة بواسطة الشركات متعددة الجنسية}}{100} \times \text{قيمة إجمالي الناتج القومي للدولة المضيفة}$
 - ب - $\frac{\text{حجم القروض السنوية للشركات متعددة الجنسية من البنوك الوطنية}}{100} \times \text{إجمالي حجم المدخرات السنوي}$

¹ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سابق، ص.ص. 117، 119.

رابعاً: الأثر على العمالة وتنمية الأجور والتنمية الإدارية

يقف التشغيل على رأس التحديات التنموية لكافة الدول النامية نظراً لارتفاع معدلات البطالة وخطورة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على انتشار هذه الأخيرة، وبالتالي يعتبر القضاء على البطالة أو الحد منها أحد الأهداف التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها من وراء فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا الأخير الذي من شأنه خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل، مما يقلص من مشكلة البطالة في البلد المضيف، فحسب تقديرات الأمم المتحدة فإن عدد الوظائف التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات تبلغ حوالي 73 مليون وظيفة منها 60% في الدول النامية⁽¹⁾، وبالنسبة لمستوى العمالة نجد أنه في الحالة أين يكون إنشاء مؤسسة أجنبية علي حساب مؤسسة محلية (عمليات الاندماج والتملك) فإن مستوى العمالة لا يتغير، لكن إذا تعلق الأمر بخلق مؤسسة جديدة فإن مستوى العمالة سوف يرتفع⁽²⁾.

كذلك عند دراسة آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة فإن الأمر يرتبط بطبيعة التطور التقني أو تقنيات الإنتاج المستعملة من قبل الشركات الأجنبية والذي يحدد مستوى العمالة، بالإضافة إلى عامل آخر يتمثل في بنية المنتج المستهدف⁽³⁾، وبالتالي يمكن أن تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق فرص عمل في ظل الاعتبارات و الافتراضات التالية: ⁽⁴⁾

- إن وجود الشركات الأجنبية يؤدي إلى خلق علاقات تكامل بين أوجه النشاطات الاقتصادية المختلفة في الدولة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الأجنبية، وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها، ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل؛
- أن الشركات متعددة الجنسيات سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، وهو ما سيؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، مما يمكنها من إنشاء مشروعات استثمارية جديدة، يترتب عليها خلق فرص جديدة للعمل؛
- أن توسع الشركات الأجنبية في أنشطتها مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة، سيؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية والريفية داخل البلد المضيف؛
- إن إنشاء المشروعات الاستثمارية الموجهة للتصدير والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة؛

¹ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 385.

² Bernard Hugonnier, **Investissements direct coopération internationale et fimes multinationales**, Economica ,Paris, 1984, p.205.

³ سعدي فيصل، بن عمر خالد، مرجع سابق، ص.07.

⁴ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سابق، ص.ص. 149، 150 .

- إن وجود الشركات الاستثمارية ذات الأجور العالية يمكن أن يؤدي إلى جذب الكوادر و الكفاءات الإدارية للعمل بها.

ولقد أكدت دراسة عن الشركات متعددة الجنسيات الأثر الإيجابي لهذه الشركات في خلق فرص للعمل، حيث بينت أن مساهمة المشروعات الأمريكية وحدها قد وصلت عام 1985 إلى 8.5 مليون فرصة عمل ، في حين وصلت مساهمة المشروعات اليابانية إلى حوالي 5.5 مليون فرصة عمل ، وأن شركة واحدة مثل شركة "ITT" الأمريكية قد وصل عدد ما تستخدمه من عمال سنة 1985 إلى حوالي 27800 عامل، و في شركة "Saint Gabin" الفرنسية التي تمارس نشاطها في قطاع صناعة الزجاج إلى حوالي 13300 عامل⁽¹⁾.

والجدول الموالي يوضح حجم العمالة التي وفرتها الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة خلال الفترة (1985-1998) .

جدول رقم (03): تطور حجم العمالة التي وفرتها الشركات متعددة الجنسيات خلال الفترة (1985-1998)

1998		1985		البيان السنة
النسبة (%)	عدد العمال (بالمليون)	النسبة (%)	عدد العمال (بالمليون)	
78	67	89	58	الفروع في الدول المتقدمة
22	19	11	7	الفروع في الدول النامية
100	86	100	65	الإجمالي

Source: Claude Pottier, **Les multinationales et la mise en concurrence des salaires**, l'harmattan, France, 2003, p.72.

ونلاحظ من خلال الجدول مدى مساهمة الشركات الأجنبية في توفير مناصب الشغل في الدول المضيفة ، فبالنسبة للدول النامية نلاحظ تضاعف حجم العمالة والذي انتقل من 7 مليون عامل سنة 1985 بما نسبته 11 % من حجم العمالة الكلية في هذه الشركات إلى 19 مليون عامل سنة 1998 وبما يساوي 22 % من إجمالي العمالة ، وبالرغم من ذلك تبقى هذه النسبة ضئيلة مقارنة بحجم فرص العمل التي ساهمت هذه الشركات في توفيرها للدول المتقدمة.

¹ Eugène, Bernard Descamps, **Les société Multinationales**, chronique sociale, Paris, 1985, p.68.

وبحسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة لسنة 2012 وصل عدد العمال المشغلين من طرف الشركات المتعدد الجنسيات 69065 ألف عامل⁽¹⁾.

وفضلا عن مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق فرص جديدة للعمل فانها تساهم أيضا في تنمية و تدريب الموارد البشرية في الدول النامية مما يؤدي إلى رفع مستوى انتاجية العمالة وبالتالي رفع مستوى الأجور، وهذا ما أكدته احدي الدراسات التي شملت 310 فرعا من فروع الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في أمريكا اللاتينية ، حيث أظهرت أن 62 % من عدد هذه الفروع تقوم بعقد برامج تدريب بصفة منتظمة⁽²⁾، و تعمل أغلبية الشركات متعددة الجنسيات على منح تسهيلات وبرامج من أجل تدريب عمالها وتكون درجة التدريب في فروعها الخارجية – في العادة-مماثلة لما توفره في الدولة الأم⁽³⁾، فعلى سبيل المثال نجد أن متوسط الإنفاق على تدريب العمل الواحد في الفروع الأجنبية السويدية حوالي ثلاثة أرباع ما تدفعه الشركات الأم، ونفس العملية تحدث في اليابان بإنفاق أموال معتبرة على التدريب وإعادة التدريب لعمالها في البلدان المضيفة مقارنة مع ما يحصل عليه العمال من تدريب في الشركات الأم، كما أن إنفاق الشركات متعددة الجنسيات على التدريب في فروعها الأجنبية يفوق بكثير ما هو عليه في نظائرها من الشركات المحلية للدول المضيفة، وقد أكدت دراسة لنشاطات التدريب في الشركات متعددة الجنسيات بكل من تايلاند، ماليزيا، نيجيريا و تركيا، أن الفروع الأجنبية تنفق على التدريب أكثر من نظيرتها المحلية، وذلك باعتبار أن نوعا من التدريب الذي توفره هذه الشركات قد يحصل خارج البلاد المضيفة، فقد يكون في مركز القيادة، كما قد يكون ممولا من طرف الشركة الأم⁽⁴⁾.

وبالرغم من هذا يجب عدم تجاهل بعض جوانب الخطر التي قد تحيط بالشركات الوطنية والتنمية الإدارية بوجه عام في الدول النامية نتيجة لوجود هذه الشركات، فقد يؤدي ارتفاع مستوى الأجور والحوافز التي تقدمها الشركات متعددة الجنسيات إلى هروب الكوادر الإدارية العاملة في الشركات الوطنية للعمل بالشركات الأجنبية، مما يؤدي إلى حدوث مشاكل في الشركات المحلية هي في غنى عنها مثل "سلسلة الإضرابات" وما ينجم عنها من توقيف الإنتاج والخسارة... إلخ، وبالتالي قد يكون اعتماد سياسة الأجور المرتفعة من قبل الشركات متعددة الجنسيات بدافع الإضرار بمنافسيها من الشركات المحلية، لأنها تعلم أن عمل النقابات في هذه الأخيرة سوف يؤدي حتما إلى السعي نحو

¹UNCTAD, World Investment Report, **towards a new generation of investment policies**, New York and Geneva, 2012, p.10.

² نزيه عبد المقصود مبروك ، مرجع سابق، ص.ص. 425، 426 .

³ Bernard Bellon, Ridha Gouia, **Investissements directs étrangers et développement industriel méditerranées**, Economica, Paris, 1998, p.135.

⁴ UNCTAD, World investment report, **Transnational Corporation Employment and work place**, Geneva, 1994, p.217.

تحقيق سلسلة من المطالب أهمها الإرتفاع المشابه في الأجور، كذلك و بإعتبار أن المهارات و المعرفة الإدارية تعتبر أحد مكونات التكنولوجيا، فيجب الأخذ في الاعتبار القضايا المرتبطة بنقل هذه الأخيرة وتكلفتها، والتي سنتعرض لها في العنصر الموالي.

خامسا: دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل التكنولوجيا

تعرف التكنولوجيا على أنها ذلك المجهود المنظم الرامي الى استخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية⁽¹⁾.

كما تعرف على أنها حق المعرفة لكل ما هو محل بيع وشراء من عناصر مثل: براءات الاختراع، العلامات التجارية، النماذج الصناعية، الآلات، الدراية العلمية والمعلومات الفنية، والتي تهدف إلى:⁽²⁾

1- خفض نفقة إنتاج سلعة موجودة باستخدام وحدات عمل و رأس مال أقل؛

2- إنتاج سلعة أو خدمة جديدة؛

3- تحسين طريقة العمل باستخدام وسائل أسرع أو أساليب أحسن؛

4- رفع جودة الإنتاج.

ويمكن التفريق بين ثلاثة أنواع من التكنولوجيا وهي:⁽³⁾

1- تكنولوجيا مادية: تتمثل في الأجهزة والأدوات والمواد؛

2- تكنولوجيا المعلومات: تتمثل في المعرفة المسجلة أو المسموعة والتصاميم والمواصفات والإجراءات والأساليب الخاصة بتطوير التكنولوجيا واستعمالها وتشغيلها وإدارتها وتمويلها و التدريب عليها.

3- الخبرة الفنية: وتتمثل في الاستخدام السليم للمعلومات وبالاتصالات اللازمة لتشخيص المشكلات وتقديم الحلول لها .

أما نقل التكنولوجيا فنعني بها تلك العملية التي يتم بها تجميع التكنولوجيا من مكان محدد للاستخدام، وتبرز أهمية نقل التكنولوجيا من خلال الدور البارز الذي تلعبه هذه الأخيرة في التنمية

¹ كربالي بغداد، حمداني محمد، الاستثمارات الأجنبية المباشرة كرهان استراتيجي لإحداث النمو والتنمية بالجزائر، الملتقى الدولي حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا الي الدول النامية ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ببيشار، 2008، ص.6.

² بلعروز بن علي، بوفحيل نبيل، القنوات البديلة لنقل التكنولوجيا في الدول النامية الأقل جذبا للاستثمار الأجنبي، الملتقى الدولي حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية ، مرجع سابق، ص.7.

³ المرجع السابق، ص.7.

الاقتصادية، ففي دراسة عملية جرت في الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة عوامل زيادة الإنتاج وتطور نوعية المنتج ، تبين أن الزيادة في الإنتاج والحصول على نوعية أفضل ، يرجع الفضل فيه وبنسبة تتراوح بين 80% و 90% إلى التطور التكنولوجي، في حين أن الزيادة في الإنتاج نتيجة رأس المال المستثمر لم تزد عن 20 %، كذلك ويعد اليابان خير مثال على ما يمكن أن تقدمه التكنولوجيا في تطوير المجتمع ، وهذا على الرغم من نقص المواد الأولية وضآلة حجم السوق المحلية نتيجة للطاقة الهائلة للمصانع اليابانية⁽¹⁾.

ويمكن القول أن فشل بعض محاولات التنمية في البلدان النامية يرجع الي عدم توافر التكنولوجيا لدى هذه البلدان وعمق الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والمتقدمة والتي تظهر من خلال:

1- المقارنة بين عدد العلماء والمهندسون الذين يعملون في مجال البحوث والتطوير في كل من البلدان النامية والبلدان الصناعية المتقدمة، فحسب تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لسنة 2000/1999، يوجد من بين كل مليون شخص، 3732 عالما ومهندسا في مجال البحوث والتطوير في الولايات المتحدة الأمريكية و 2584 في فرنسا و 2843 في ألمانيا، وفي المقابل يوجد بين كل مليون شخص، 213 عالما ومهندسا في مجال البحوث والتطوير في المكسيك و 149 في الهند و 168 في البرازيل و 15 في نيجيريا⁽²⁾ .

2- الفرق الشاسع بين الإنفاق على البحث العلمي والتطوير بين الدول النامية والمتقدمة، فبينما تتسابق الدول الصناعية على تخصيص مبالغ أكبر من موازنتها من أجل البحث العلمي والتطوير، نجد أن هذه المخصصات لا تحتل سوى نسب ضئيلة في ميزانية الدول النامية، فحسب إحصائيات اليونسكو عام 2004 فان مبالغ الإنفاق على البحث والتطوير في الدول العربية مجتمعة لم تزد عن 1.4 مليار دولار أو ما نسبته 0.3 % من الناتج القومي الإجمالي لهذه الدول، ففي حين بلغت هذه النفقات في دول أمريكا اللاتينية والكاريبى 21.3 مليار دولار (0.6 % من الناتج القومي الإجمالي) وفي الهند 20 مليار دولار (0.7% من الناتج القومي) وفي دول جنوب شرق آسيا 48.2 مليار دولار (1.7%)، وفي دول الاتحاد الأوروبي

¹ بوعزة عبد القادر، بن مسعود محمد، الشراكة الأجنبية ودورها في نقل التكنولوجيا، الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا الي الدول النامية، مرجع سابق، ص. 11 .

² البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2000/1999، جدول 19، ص.ص. 226، 267 نقلا عن نزيه عيد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص.447.

174.7 مليار دولار (1.9 %) وفي أمريكا الشمالية 281 مليار دولار (2.7 %) وفي اليابان 98.2 مليار دولار (2.9 %)⁽¹⁾.

3- تمتلك الدول النامية 1% من إجمالي 3.6 مليون براءة اختراع مستثمرة دوليا في الوقت الحاضر، وتستحوذ الدول المتقدمة من خلال أفرادها وشركاتها على حوالي 85 % من مجموع براءات الاختراع الممنوحة من قبل الدول النامية معظمها لا يستخدم في العمليات الإنتاجية داخل هذه الدول⁽²⁾.

ورغبة من البلدان النامية في تحقيق تميزها الاقتصادية والاجتماعية وسعيها منها للنهوض بركب التقدم التكنولوجي، اتجهت الكثير من هذه البلدان إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية وجذب الشركات متعددة الجنسيات، والتي تلعب دورا بارزا في نقل التكنولوجيا نظرا لما تملكه من خبرات فنية عالية وإمكانيات مالية وبشرية تمكنها من إجراء البحوث المختلفة وتطوير كافة المنتجات التي تنتجها، وعندما تتجه هذه الشركات إلى الاستثمار في الدول النامية فهي تنقل إلى تلك الدول بدون شك ما لديها من تكنولوجيا⁽³⁾، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبحت وسيلة هامة لنقل تكنولوجيا الإنتاج والمهارات والقدرات الابتكارية والأساليب التنظيمية والإدارية⁽⁴⁾، الأمر الذي يسمح بتحسين الصناعة و تحقيق تقدم في طرق التصنيع وزيادة الإنتاج واكتساب الخبرة الإدارية، ويتم التفاعل بين الشركات الأجنبية المنشأة محليا أو عبر فروعها والشركات الوطنية فيما يخص نقل التكنولوجيا، من خلال الصيغ التالية:⁽⁵⁾

1- حلقات الربط الخلفية والأمامية: تنتقل التكنولوجيا وفق هذه الصيغة، عن طريق قيام الشركات الأجنبية بدعم تكنولوجي تقني لمزوديها المحليين والشركات المحلية التي تصنع لها المرحلة الأخيرة (عادة) من منتجاتها بهدف رفع الجودة ورفع مواصفات الخدمات لديها؛

¹ سعدوني محمد، مازري عبد الحفيظ، البحث العلمي في الوطن العربي ودوره في نقل التكنولوجيا، الملتي الوطني الأول حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، مرجع سابق، ص.1.

² محمد براق وآخرون، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل وتطوير التكنولوجيا في الدول النامية، الملتي الوطني الأول حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، مرجع سابق، ص.7.

³ سيد طه بدوي، دور الشركات العابرة للحدود في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص.61 .

⁴ Padma Mallampally, P.Karl, **Foreign direct investment in developing countries**, Finance and development, 1999, P.39.

⁵ زغيب شهرزاد، عماني لمياء، الاستفادة من الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا و تشجيع الإبداع، الملتي الوطني الأول حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، مرجع سابق .

2- نقل التكنولوجيا بالحاكاة: يجري هذا النقل بقيام الشركات المحلية بتقليد وإعادة هندسة التكنولوجيات الجديدة، عن طريق اقتباس طرق إدارة الإنتاج وطرق التسويق الجديدة ذات المردودية الأعلى؛

3- نقل التكنولوجيا عبر المنافسة: يجري ذلك عندما تشعر الشركات الوطنية بضغط المنافسة التي تقوم بها الشركات الأجنبية، فتسعى إلى التغلب على ذلك بنقل التكنولوجيا والإدارة والتسويق بشتى الوسائل ومنها التطوير الذاتي.

ولقد أظهرت الدراسات الميدانية التي أجريت على عدد من الشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بالاستثمار المباشر في عدد من البلدان النامية، الدور الفعال الذي تلعبه هذه الشركات في نقل التكنولوجيا الي البلدان النامية، حيث رفعت الشركات الأجنبية في جميع أنحاء العالم نفقات البحث والتطوير لفروعها المنتشرة في الدول المضيفة من 30 مليار دولار سنة 1993 الى 67 مليار دولار سنة 2002 ، وتوقع 69 % من هذه الشركات زيادة نصيبها من أعمال البحث والتطوير بالخارج من إجمالي نفقات البحث والتطوير⁽¹⁾، كما أجرت شركات أمريكية 10% من أنشطتها للبحث والتطوير سنة 2002 في مجموعة من الدول الآسيوية (الصين، الهند، سنغافورة) مقابل 3% سنة 1994، فيما رفعت الشركات السويدية نسبة أعمال البحث والتطوير من 22% إلى 43 % بين سنتي 1995 و 2005.

وعند دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى البلدان المضيفة يجب الأخذ بعين الاعتبار نقطتين أساسيتين:⁽²⁾

- الأولى متعلقة بسلوك الشركات الأجنبية وتحويل التكنولوجيا؛

- في حين الثانية مرتبطة بطبيعة التكنولوجيا التي تم نقلها وكذا تكلفتها.

فبالنسبة للنقطة الأولى المتعلقة بمسألة تحويل التكنولوجيا من طرف الشركات متعددة الجنسيات نجد بأن محتوى عمليات نقل التكنولوجيا من قبلها الى أحد فروعها في البلدان المضيفة يتوقف على جملة من العوامل من بينها:

- خصائص المجال الإنتاجي الذي يقع ضمنه الاستثمار؛

- استراتيجية الشركة الأم التي تحكم مسار التطوير التكنولوجي الذي تلتزم به؛

¹ غسان عبد الهادي إبراهيم، الدول النامية بين هجرة العقول و الثروات وتوطين الفقر، مجلة التقدمين العرب، العدد 1156، 2007/03/23،

مجلة الكترونية علي الموقع: www.alhorriah.org تم الاطلاع يوم 20/09/2010 الساعة 13:20^h

² فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية-دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص.145.

– الشروط القائمة في الاقتصاد المضيف، من تشريعات و قوانين تحكم التنافس و تحمي الملكية والتوظيف وتوفر المهارات البشرية.

أما النقطة الثانية والمتعلقة بطبيعة التكنولوجيا التي تم نقلها وكذا تكلفتها، نجد أن الكثير من النامية تبدي قلقها حول نوع التكنولوجيا التي يمكن تحويلها عن طريق الشركات العابرة للقارات خصوصا فيما يتعلق بمدى ملائمتها لخصوصيات الدولة المضيضة، وهذا لأنه في كثير من الأحيان لا يتم مراعاة توافق التكنولوجيا المحولة من طرف هذه الشركات والحالة الاقتصادية والاجتماعية للدول المضيضة، فهي لا تتناسب مع واقعها وإنما طبيعتها تقوم على أساس معايير وأساليب مطبقة في الموطن الأصلي لهذه الشركات، أما فيما يخص تكلفة التكنولوجيا المحولة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية فيمكن القول أنه من الخطأ تصور إمكانية الحصول أو استخدام اختراع بدون تكلفة، فالاختراع لا ينطوي فقط على الكثير من المخاطر بل أيضا يتطلب إمكانيات مادية وبشرية فضلا على أنه يعتبر مصدرا للأرباح، فإن المشتري في هذه الحالة يجب أن يدفع مقابلا يتناسب وجدوى هذا الابتكار، أي أنه سوف يتحمل تكلفة تتناسب وطبيعة وجدوى ونوع التكنولوجيا المزمع اختيارها أو إدخالها في نشاط اقتصادي معين⁽¹⁾.

وتثير مسألة تقييم تكلفة نقل التكنولوجيا العديد من المشاكل و الصعوبات أهمها:⁽²⁾

- عدم وجود سوق حرة تتمكن من خلالها الدول النامية من شراء نوع معين من التكنولوجيا وذلك في ضوء قوى العرض و الطلب؛
- ارتفاع التكلفة الحدية الخاصة بتنمية أو ابتكار أحد أنواع أو البدائل الأخرى للتكنولوجيا المستخدمة في نشاط إنتاجي معين، وبصفة خاصة تلك الأنواع الفريدة أو المتميزة وهذا يشكل صعوبة بالنسبة للدول النامية على وجه الخصوص؛
- إن تطبيق أي نوع من التكنولوجيا يحتاج إلى تهيئة بيئة معينة بحيث تتوافق وطبيعته، وهذه البيئة تشمل المهارات والخبرات اللازمة لإستخدام التكنولوجيا، التسهيلات الإنتاجية والخدمات المرفقية الأخرى بمستوي معين...إلخ.

¹ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مرجع سابق، ص.129.

² المرجع السابق، ص.ص.129، 130 .

سادسا: دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تعزيز القدرة التنافسية للصادرات بالدول النامية

تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تحسين القدرة التنافسية التصديرية والتي تدعم التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة، وإذا كانت هذه القدرة تعتمد في البداية على زيادة الحصة في السوق الدولية، فهي تتجاوز ذلك بدرجة كبيرة إذ تتطلب تنويع سلة الصادرات و الحفاظ على معدلات أعلى لنمو الصادرات على مر الزمن، وتحسين محتوى الأنشطة التصديرية من التكنولوجيا والمهارات وتوسيع قاعدة الشركات المحلية القادرة على التنافس على الصعيد الدولي، لكي تصبح القدرة التنافسية مستدامة و يصبحها ارتفاع في الدخل⁽¹⁾، كما يمكن للشركات القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر التوسع في عملياتها الإنتاجية، بسبب امتلاكها لرؤوس أموال ضخمة وقدرتها على الاقتراض من الأسواق الدولية وبالتالي تستفيد من اقتصاديات الحجم بما يؤدي إلى زيادة التصدير، أي حدوث زيادة في صادرات الدول المضيفة (أثر مباشر)، ليس ذلك فحسب بل أن الشركات المحلية في الدول المضيفة تستفيد من شيوخ وانتشار المعلومات التجارية المتاحة لدى الشركات الأجنبية، إضافة إلى خضوعها إلى ضغوط تنافسية أكبر مما يشجعها على بذل جهود أكبر للحصول على مهارات وقدرات جديدة، مما يؤدي إلى زيادة صادرات الدول المضيفة (أثر غير مباشر)، وبالتالي يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة جودة منتجات الشركات المحلية في الدول المضيفة وذلك بفعل المنافسة بينها وبين الشركات الأجنبية، وقد لوحظ أن دخول الشركات الأمريكية إلى الأسواق الأوروبية أدى إلى زيادة المنافسة واستفادة الشركات الأوروبية من التكنولوجيا الأمريكية المتقدمة، إلا أن عوائد التكنولوجيا الموجبة لم تحدث في كل الصناعات، وتم تبرير ذلك بالتفاوت في الإمكانيات التكنولوجية بين الشركات الأمريكية ونظيرتها الأوروبية، وبالتالي تظهر أهمية الإمكانيات التكنولوجية للشركات المحلية في الدولة المضيفة كعنصر أساسي في تحديد مدى استفادتها من التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي وتطوير ما هو متاح لديها من إمكانيات تكنولوجية لكي تصمد أمام نظيرتها من الشركات الأجنبية⁽²⁾، ولقد جاء في تقرير للانكتاد عام 2002، أن نمو الصادرات في الدول النامية مرتبط بالشركات متعددة الجنسيات⁽³⁾، حيث أدت أنشطة هذه الأخيرة إلى تحقيق الدول النامية لمكاسب كبيرة في حصة أسواق الصادرات العالمية، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

¹ سيد طه بدوي، مرجع سابق، ص.ص. 73، 74 .

² OECD, Survey of OECD work on international investment, working papers on international investment, 1998, p.p 17, 20.

³ سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص.ص. 123 .

جدول رقم (04) : حصة الشركات متعددة الجنسيات من الصادرات الصناعية بالدول النامية

النسبة (%)	السنة	البلد	النسبة (%)	السنة	البلد
18	1991	الصين	19	1995	الأرجنتين
50	2001		29	2000	
6	1995	كولومبيا	11	1995	بوليفيا
14	2000		9	1999	
28	1985	ماليزيا	18	1995	البرازيل
45	1995		21	2000	
15	1995	المكسيك	16	1995	الشيلي
31	2000		28	2000	

Source: UNCTAD, World Investment Report, **Transnational Corporations and Export competitiveness**, Geneva and New York, 2002, p.17

وتوحي هذه الأرقام بأن هناك تطورا بالغ الأهمية في حصة الشركات متعددة الجنسيات من الصادرات الصناعية بالدول النامية ، فعلى سبيل المثال نجد أنه في الصين قد ارتفعت حصة هذه الشركات من 18% سنة 1991 الى 50 % من مجموع الصادرات البالغة 279 مليار دولار سنة 2001.

إلا أنه وبالرغم من الآثار الإنمائية المترتبة على زيادة القدرة التنافسية، إلا أنها لا يمكن أن تعتبر أمرا مسلما به، حيث يحتمل ألا تؤدي زيادة الحصة من السوق الدولية إلى تحقيق الفوائد المنتظرة في حال عدم توافر السياسات الوطنية الملائمة لتعزيز القدرات الوطنية وزيادة القيمة المضافة المحلية، فاجتذاب أنشطة الشركات الأجنبية الموجهة للتصدير هو في حد ذاته عملية تنافسية عندما ترتفع الأجور فيها وتتغير أوضاع السوق، حيث اتضح أن إنشاء فروع بواسطة الشركات متعددة الجنسيات في صناعة النسيج البرازيلية أدى إلى اختفاء بعض الشركات المحلية التي لم تصمد أمام المنافسة مع فروع تلك الشركات، فيما أبدت شركات أخرى رغبتها في الدخول في مشروعات مشتركة مع فروع الشركات الأجنبية للإستفادة من التكنولوجيا المنافسة⁽¹⁾، وبالتالي لا بد من توافر الدعم لسياسات منسقة ومنتافسة للتأكد من أن اجتذاب أنشطة الشركات متعددة الجنسيات الموجهة للتصدير يندرج على نحو راسخ في إستراتيجية إنمائية وطنية أوسع نطاقا⁽²⁾ .

¹ UNCTAD, **Technology and related financial issues on its fourth session**, Report of the commission on investment, Geneva, 1999, p.13.

² سيد طه بدوي، مرجع سابق، ص.75.

سابعا: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي

يوجد في أدبيات البحث العديد من الدراسات التي تربط بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، أهم هذه المجالات ما يعرف بنظرية النمو الداخلي والتي بينت وجود علاقة ترابط بين المتغيرين من خلال الآثار الجانبية التي يتركها الإستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية ، ويتم ذلك عن طريق زيادة إنتاجية الشركات المحلية وذلك بإستخدامها لتقنية متطورة تمكنها من منافسة الشركات الأجنبية أو زيادة الإنتاجية بعامل التقليد والمحاكاة وغيرها من الطرق⁽¹⁾، وقد أكدت العديد من الدراسات أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد ساهمت في زيادة معدلات النمو الاقتصادي بالدول المضيفة ، حيث أوضحت دراسة (Richardson، 1997) أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له دور كبير في تحفيز النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا من خلال دوره في زيادة صادرات تلك الدول، حيث تتراوح معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول بين 7% إلى 8% سنويا، ويتطلب تحقيق المزايا سألفة الذكر ضرورة توافر عمالة ماهرة في الدول المضيفة وبيئة تكنولوجية تسمح بتلك الإستفادة⁽²⁾، وفي الصين ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق طفرات نمو بلغت 12% عام 1992 و 9.7% عام 1996، حيث فتحت أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي منذ عام 1979، ونجحت بالفعل في تحقيق تقدم مذهل فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر.

وأخيرا يمكننا القول أنه يمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تلعب دورا حيويا في جهود التنمية الشاملة في البلدان النامية، إذا تمكنت هذه الأخيرة من توجيه وتنظيم وتخطيط هذه الاستثمارات بصورة جيدة خاصة أن هذه الاستثمارات تعتبر مصدرا جيدا للحصول على رؤوس الأموال.

¹ يعقوب علي جانفي، علم الدين عبد الله بانفا ، تقييم تجريبه السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و انعكاساتها على الوضع الاقتصادي، مؤتمر الاستثمار التمويل، التمويل الخارجي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، الشارقة، 200، 6 ص.23.

² Richardson .p .Globalisation and linkages, **Macro-Structural Challenges**, OECD Working paper, N°181, Paris, 1996, P19.

المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة

في مقابل الفوائد والآثار الإيجابية التي تترتب على وجود الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، تشير المجموعة المعارضة لهذه الاستثمارات، إلى جملة من الآثار السلبية التي تنجم عن تواجد هذه الأخيرة في الدول المضيفة و التي تتمثل فيما يلي :

أولاً: مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تتمثل خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأرباح المحولة للخارج و مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا المستخدمة في المشروعات الاستثمارية، والفائدة على رأس المال المستثمر ومدفوعات استعادة رأس المال المستثمر والتحويلات الخاصة بمرتبات العاملين الأجانب في المشروعات الاستثمارية إلى بلادهم، وتشكل هذه المدفوعات عبئاً كبيراً على البلدان المستضيفة للاستثمارات ، وتشير البيانات إلى أن المدفوعات الصافية لدخول الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية قد تزايدت من 3 بليون دولار سنة 1960 إلى 10 بليون دولار سنة 1973 بنسبة 10 % و 16% على التوالي من إجمالي صادرات هذه الدول، وزادت هذه النسبة لتصل إلى 20.1% سنة 1998 ، وكانت قد بلغت أعلى مستوى لها سنة 1985، حيث وصلت إلى 28.3% من إجمالي صادرات هذه الدول (1).

وتمثل الأرباح المحولة للخارج العبء الرئيسي الذي ينشأ عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية، حيث تشكل الأرباح المحولة للخارج عامل ضغط على ميزان المدفوعات في البلدان النامية في الوقت الذي تشكل فيه عامل موجب بالنسبة لميزان المدفوعات للبلدان المتقدمة المصدره لهذه الاستثمارات(2)، وتؤكد الإحصائيات على ارتفاع معدل الربح الذي تحققه الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية ، فخلال الفترة (1978- 1980) قدر حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة للبلدان النامية بحوالي 6 مليارات دولار أسفرت عن أرباح وفوائد ورسوم تدفقت إلى الدول المتقدمة قدرها 13 مليار دولار بينما أعيد استثمار 2 مليار دولار فقط في الدول النامية المضيفة، كما وصلت جملة الأرباح المحولة من البرازيل إلى الخارج 1.1 مليار دولار عام 1985 بعد أن كانت 0.5 مليار دولار سنة 1982 ، فيما بلغت جملة الأرباح المحولة من تايلاندا إلى الخارج في الفترة 1970-1982 ضعف جملة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها(3)، ويوضح الجدول التالي حجم الأرباح

¹ تقرير التنمية البشرية لعام 2000 ، ص.222، نقلا عن نزيه عبد المقصود، المرجع السابق ص.480.

² إبراهيم محمد يوسف الفار، دور التمويل الخارجي في تنمية اقتصاديات البلاد النامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 1984، ص.424، نقلا عن نزيه عبد المقصود، المرجع السابق، ص.483.

³ المرجع السابق، ص.482 .

الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشر في البلدان النامية والتي تم تحويلها إلى البلدان المتقدمة في الفترة (1970-1994).

جدول رقم (05): حجم الأرباح المحولة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة خلال الفترة (1970-1994)

الوحدة: مليار دولار

السنة	حجم الاستثمارات الواردة إلى الدول النامية	حجم الأرباح المحولة
1970	2.2	6.4
1980	5.2	24.1
1993	66.6	23.3
1994	77.9	25.4

Source : Denis Tersen, Jean Luc Bricout, *l'investissement international*, Armand Colin, Paris, 1996, p.191.

أما بالنسبة لمدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا وإن كانت الشركات الأجنبية تقوم بدفع مقابلا نظير ما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة في مشروعاتها، فإن القائمين على هذه الاستثمارات غالبا ما يببالغون في حساب هذا المقابل ، وذلك كوسيلة للتحايل من أجل مزيد من التحويل للأرباح أو التهرب من الضرائب المحلية التي قد تكون مرتفعة نسبيا ، فقد أظهرت إحدى الدراسات التي شملت 16 دولة نامية في آسيا وإفريقيا و أمريكا اللاتينية، والتي قدمت في المؤتمر الثالث للانكتاد سنة 1972 فداحة الأعباء التي تتحملها البلدان النامية نتيجة خدمة نقل التكنولوجيا ، حيث بلغ إجمالي ما دفعته هذه الدول خلال السنوات الأخيرة من الستينات 825 مليون دولار، وهو ما يمثل 5 % من إجمالي الصادرات خلال هذه الفترة⁽¹⁾.

ثانيا: أثر الاستثمارات الأجنبية على توزيع الدخل وأنماط الإنتاج والاستهلاك

يترتب على دخول الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء في الدول المضيفة بسبب سوء توزيع الدخل، حيث يتمتع العاملون في الشركات الأجنبية بأجور مرتفعة مقارنة بأجور العمال في الشركات الوطنية⁽²⁾، أي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدي إلى زيادة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين المجتمع، كما يترتب على نشاط الشركات الأجنبية تشويه أنماط الاستهلاك لدى الأفراد في الدولة المضيفة، فالشركات الأجنبية غالبا ما تنتج سلعا عالية الجودة وإقبال المواطنين على مثل هذه المنتجات من الممكن أن يولد لديهم أنماط استهلاكية تبدد مدخراتهم والمدخرات القومية

¹ المرجع السابق، ص. 485 .

² الجوزي جميلة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في ظل العولمة الاقتصادية، الملتقى الدولي حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، مرجع سابق، ص. 10.

بصفة عامة⁽¹⁾، فطبيعة السلع والخدمات التي تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي سلع وخدمات من نوع خاص يحقق الربح السريع و يتواءم وأذواق المستهلكين، وانتشار هذا النوع من الإنتاج يشوه الأنماط الاستهلاكية لعدد من المواطنين بسبب أثرالمحاكاة في زيادة الاستهلاك وتقليل الادخار، كما تعمل الشركات الأجنبية على ترويج العديد من المنتجات الغير الملائمة والغير صحية في الوقت الذي أقلعت فيه عن إنتاجها في بلادها، كما أن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية يؤدي إلى جلب أنماط من الاستهلاك لا تتواءم وخصائص الدول النامية ومتطلبات التنمية فيها، ويرجع ذلك إلي ما تقوم به الشركات الاستثمارية الأجنبية من أنشطة تسويقية من شأنها ترويج أفكار وأنماط جديدة للاستهلاك والإنتاج وذلك بالتحول إلى إنتاج سلع استهلاكية بدلا من الإنتاجية، ولا شك أن ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك يؤدي إلى انخفاض الإدخارات وما يترتب على ذلك من أثر على تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه الدول.

ثالثا: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ارتفاع معدلات التضخم

يتسبب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية في إحداث موجات تضخمية خاصة في ظل ما تتسم به الدول النامية من خصائص تساعد على هذه الظاهرة وأهمها: ارتفاع معدل النمو السكاني، ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، جمود الجهاز المالي، ويظهر تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ارتفاع معدل التضخم بالدول النامية على النحو التالي:

1- إن زيادة الاستثمارات في هذه الدول يقابله ارتفاع في مستويات الدخل مما يؤدي إلي زيادة الإنفاق وبالتالي الطلب وإن لم يزداد عرض المنتجات بنسبة مساوية على الأقل فإن أسعار هذه المنتجات ستتجه نحو الارتفاع؛

2- تزداد حدة الضغط التضخمي إذا كان الإنفاق الإستثماري موجها إلى مشاريع ذات إنتاج غير مباشر مثل: الطرق، شبكات السكك الحديدية، المدارس...إلخ، أي مشروعات تساهم في تسهيل العمليات الإنتاجية للمشاريع المنتجة، حيث يخلق الإنفاق الاستثماري على هذه المشاريع دخول نقدية تولد طلبا فعالا في الحال، في مقابل أن الناتج من هذه المشروعات إنما هو ناتج غير مباشر لا يصلح للإستهلاك، ومن ناحية أخرى فإن مشروعات الاستثمار الأجنبي تحتاج إلى فترة إنشاء معينة قبل أن يصبح الناتج منها قابلا للإستهلاك، ومن ثم فإنه خلال هذه الفترة يصاحب عملية التوسع في الاستثمار اختلال في التوازن بين قوى العرض والطلب، فينعكس أثره مباشرة في شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار وتزداد حدة هذا الإختلال إذا كانت فترة إنشاء المشروعات طويلة ؛

¹ نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 489 .

3- ارتفاع الميل الحدي للإستهلاك نظرا لظهور سلع جديدة من الشركات الأجنبية العاملة في هذه البلدان؛

4- إن تنفيذ المشروعات الأجنبية عادة ما يتطلب جزءا من الإنفاق الاستثماري عليها عن طريق التمويل المحلي كما يعمل على توفير البنية الأساسية (طرق، وسائل نقل، خطوط الاتصالات....) مما يؤدي إلى زيادة الدخول والإنفاق وبالتالي الأسعار، كما قد يكون تمويل هذه المشاريع عن طريق التمويل التضخمي، وبذلك تزداد كمية النقود المتداولة وتميل الأسعار نحو الارتفاع مما يزيد من حدة الضغط التضخمي.

رابعا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الموارد المالية والموازنة العامة للدولة

يؤدي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ضياع موارد مالية للدولة المضيفة مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة لهذه الدول، ويحدث ذلك في ظل المزايا والتسهيلات والإعفاءات الضريبية المقدمة للمستثمرين الأجانب من طرف الدول المضيفة، هذه الأخيرة التي تؤدي إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة، ويلاحظ أن هذا الأثر قد يكون أكثر سوءا في الحالات التالية⁽¹⁾:

1- لجوء الشركات الإستثمارية الى تغيير نشاطها أو إسمها التجاري أو ما من شأنه اثبات انقضاء الشركة بعد انتهاء مدة الإعفاء الممنوحة لها؛

2- قيام الشركات الأجنبية ببيع جزء من منتجاتها الى الدولة الأم وبأسعار منخفضة بالشكل الذي يظهر انخفاضا ظاهريا في الأرباح وبالتالي انخفاض الضرائب المحصل عليها، ويترتب على ماسبق انخفاض إيرادات الدولة مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة في ظل زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات التي تكفل تحسين مناخ الاستثمار من ناحية وانخفاض أو إنعدام حصيلة الضرائب التي كان من الممكن الحصول عليها من ناحية أخرى؛

3- مبالغة الشركات الأجنبية في رفع قيمة وارداتها وخفض قيمة صادراتها، وحدث هذا فعلا في الفلبين عام 1983، إذ بلغت صادرات المنطقة الحرة " Battan " بالفلبين ما يعادل 747 مليون دولار، وفي المقابل بلغت وارداتها في نفس السنة 765 مليون دولار، وقد حاولت بعض الدراسات تقدير حجم الإيرادات المفقودة بسبب الإعفاءات الضريبية المقررة بغرض تشجيع الاستثمار فقدرت هذه النسبة في تشاد بحوالي 34 % سنة 1974 وحوالي 42 % في الصومال عام 1973 وحوالي 50% في زامبيا عام 1975 وحوالي 52 % في مالي سنة 1974⁽²⁾.

¹ خليل محمد خليل عطية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية، مجلة مصر المعاصرة، العدد437، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء و التشريع، القاهرة، 1997، ص.150.

² السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر، 1993، ص.ص.287، 288.

خامسا: الأثر على السوق المحلي والاستثمارات المحلية

تتمتع الشركات الأجنبية المستثمرة بوضع احتكاري أو شبه احتكاري في أسواق الدول المضيفة، وذلك راجع إما لإنفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا يتوفر لها بدائل في تلك الأسواق ، أو أن تلك الشركات تستحوذ على شريحة كبيرة من طلب السوق لتلك السلع في الدول المضيفة التي تكفل القيادة السعرية⁽¹⁾، لذا نجد من الآثار السلبية التأثير على السوق المحلية من خلال تعريض العديد من الشركات المحلية إلى مشاكل تصريف منتجاتها، الأمر الذي يستوجب على الدولة المضيفة وضع سياسة حمائية لبعض الصناعات الناشئة من خلال وضع إطار تشريعي و تنظيمي يكفل استمرار نشاط هذه الشركات⁽²⁾، كما يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمة الاستثمار المحلي في الدولة المضيفة بدلا من أن يشجع علي المزيد من الاستثمارات المحلية بالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدول، وتحدث المزاحمة بسبب تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي في السوق المحلي، أو بسبب المنافسة بين شركات الاستثمار الأجنبي والشركات المحلية ، بحيث يترتب على الحالة الأولى نقص المدخرات في السوق المحلي التي تتجه إلى الاستثمارات المحلية، فيما يترتب على الثانية خروج بعض الشركات المحلية الغير قادرة على الصمود أمام المنافسة الأجنبية، إلا أن هذه النقطة محل جدل، حيث يرى البعض أن خروج الشركات المحلية في الدول المضيفة الغير قادرة على المنافسة يكون في صالح الدولة المضيفة خاصة في الأجل الطويل، إذ يشجع هذا الأمر المؤسسات الضعيفة على تحسين أوضاعها والدخول في حلبة الإنتاج مرة أخرى ويؤدي ذلك إلى مزيد من النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة، وتبعاً للدراسة التي قام بها " chumpeter " فإن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الدولة المضيفة سيكون إيجابيا إذا كان الاستثمار المحلي يستعمل تكنولوجيا تقليدية، حيث لن تصمد الشركات المحلية أمام المنافسة مع فروع الشركات الأجنبية التي تستعمل التكنولوجيا العالمية، ويكون تكامليا في حالة العكس⁽³⁾.

¹ زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مخر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 01، 2004 ، ص.133 .

² المرجع السابق، ص.133 .

³ الجوزي جميلة، مرجع سابق، ص.11 .

سادسا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة والسيطرة على اقتصاديات البلدان النامية

تمتلك المشروعات الأجنبية من القدرات المالية والتنظيمية والسياسية ما يمكنها من السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية وإخضاعها للشروط التي تتفق ومصالحها كمؤسسات تعمل فقط من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح، وهذه السيطرة الاقتصادية يمكن أن تتحول إلى سيطرة سياسية تؤثر على حرية الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية.

ويثير المعارضون للاستثمارات الأجنبية بعض القضايا المتعلقة بتأثير تلك الاستثمارات على السياسة العامة للدولة المضيفة وكذا قابليتها للخضوع لضغوطات الحكومات الأجنبية بشكل غير مباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وكذا تعرض المصالح الوطنية للدولة المضيفة لهذه الضغوط أيضا، ومن ثم فإن نشاط تلك الشركات قد يؤدي إلى الإنقاص من الإستقلال الاقتصادي والسياسي للدولة المضيفة ولكن بدرجات متفاوتة⁽¹⁾، كذلك توصلت إحدى الدراسات إلى وجود تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثل في زيادة درجة التبعية الاقتصادية، ولقد أكد الماركسيون الجدد وغيرهم مثل "Hymer" ذلك الرأي، إذ وجد أن تركيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات التصدير في الدول المضيفة أدى إلى زيادة درجة التبعية، وقد تم تبرير ذلك باعتماد الشركات الأجنبية على استيراد متطلبات الإنتاج من الدولة الأم وبالتالي تتوقف حصيلة صادرات هذه الشركات والتي تمثل صادرات الدول المضيفة على مدى توفير المتطلبات الإنتاجية من الدولة الأم⁽²⁾، كما يؤدي نشاط الشركات متعددة الجنسيات إلى خلق طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات، حيث تضم الطبقة مجموعة من التجار والموردين والوكلاء والسماسرة وغيرهم، ويشكل هؤلاء مجموعة ضغط للدفاع عن تلك الشركات ووجودها في بلادهم⁽³⁾.

سابعا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتلوث البيئي

ينتج عن نشاط الشركات الأجنبية آثارا سلبية على البيئة في الدول المضيفة، حيث تتركز الاستثمارات الأجنبية أحيانا في بعض الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، والتي تكون محظورة في الدولة الأم أو تتطلب إقامتها فيها تكاليف عالية للمحافظة على البيئة، وذلك بسبب الاهتمام المتزايد بالبيئة في الدول المتقدمة عكس الدول النامية المضيفة لهذه الاستثمارات والتي لا تولي في العادة نفس الدرجة من الاهتمام، ومن هذه الصناعات نجد صناعة الكيماويات، الصناعات الإستخراجية النفطية والتعدينية والغاز الطبيعي وصناعة الأسمدة والاسمنت، كما تعتبر التكنولوجيا الحديثة المستخدمة من

¹ زيدان محمد، مرجع سابق، ص. 133 .

² خليل محمد خليل عطية، مرجع سابق، ص. 148، 146 .

³ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص. 211 .

طرف هذه الشركات من أهم الأسباب التي تؤدي إلى إحداث التلوث البيئي، حيث كلما زادت درجة التقدم التكنولوجي، زاد استخدام الآلات الحديثة في الإنتاج والتي تعتمد على أنواع جديدة من الطاقة وهذا ما من شأنه أن يزيد من درجة التلوث البيئي، كما هو الحال مثلا عند استخدام الطاقة النووية، فهذا يؤدي إلى وجود نوع جديد من الملوثات التي تنتج وتخلق من الآلات التي تعمل بهذه الطاقة، وهذا يزيد من حدة التلوث البيئي خاصة إذا لم تتخذ الإجراءات السليمة والعاجلة للتخلص من النفايات وبالطريقة الصحيحة⁽¹⁾، وتعد ظواهر تلوث الهواء والماء وظهور الأمراض الناجمة عن الصناعات الملوثة للبيئة من أكثر الأمثلة التي تبين الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على البيئة في الدول النامية، وهكذا يترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية وما تصطحبه معها من تكنولوجيا متقدمة مزيد من التلوث البيئي والذي يؤدي إلى مزيد من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية، كما هو الحال اليوم في الصين التي أصبح يطلق عليها اليوم بورشة العالم، كونها أصبحت ورشة تصنيع الشركات متعددة الجنسية العاملة في مجالات البتروكيمياوي.

ونظرا للآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالنظر لحاجة البلدان النامية لهذه الاستثمارات، فإنه يتعين على حكومات هذه البلدان أن تتدخل لإلزام المستثمرين الأجانب بإتباع المعايير السائدة في دولهم الأصلية في مجال سلامة البيئة، وأن تقدر ما يمكن أن يترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية من آثار سلبية على البيئة، وأن تتخذ السياسة الحكيمة لحماية البيئة من التكنولوجيا غير الملائمة، وبهذا الأسلوب يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية مع حماية البيئة⁽²⁾.

¹ نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص. 503 .

² المرجع السابق، ص. 504 .

خلاصة الفصل الأول:

تناول هذا الفصل العديد من النقاط الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر من حيث المفهوم، الأشكال، المحددات وجدواه في الدول المضيفة، وقد خلص الفصل إلى ما يلي:

1. يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في امتلاك مستثمر أجنبي لحصة ثابتة من أسهم رأس المال في أحد المشاريع المقامة في بلد مضيف و تكون هذه الحصة كافية لإعطاء رأيه في الإدارة وتمكنه من اتخاذ القرار فيها وقد يكون في صورة مشروعات مشتركة جديدة، أو إنشاء مشروعات جديدة تكون ملكيتها الكاملة للأجانب أو المشاركة في مشروعات محلية قائمة؛
2. يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية التي تسود الدولة المضيفة للاستثمار، حيث تشمل بيئة الاستثمار النموذجية على حزمة مكتملة من العناصر الضرورية التي لا بد من توافرها مجتمعة منها: استقرار السياسات الاقتصادية، وجود منظومة قوانين وأنظمة إقتصادية فعالة وكفؤة تتلائم مع المستجدات المحلية والدولية، تبسيط الإجراءات الإدارية في جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثماري، تقنين وترشيد الحواجز المالية والإعفاءات الممنوحة بحيث تكون أداة لتوجيه وتحفيز الاستثمار في المشاريع التي تضيف للاقتصاد الوطني بما يتطلب وجود خريطة استثمارية واضحة ومتكاملة مع الخطة الوطنية؛
3. أثارت مسألة جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة جدلاً واسعاً بين الباحثين والكتاب والممارسين، وانقسمت الآراء في هذا الصدد إلى اتجاهين، اتجاه مؤيد يمثله أنصار المدرسة الحديثة، يرى أن فوائد هذه الاستثمارات للدول النامية تتمثل فيما يترتب عليها من تحسين لوضعية ميزان المدفوعات وخلق فرص للعمل، وتنمية المهارات الإدارية وزيادة معدل التكوين الرأسمالي والمساهمة في نقل التكنولوجيا وتحقيق التنمية الاقتصادية، وفي مقابل ذلك تشير المجموعة المعارضة لهذه الاستثمارات والتي يمثّلها أنصار المدرسة التقليدية، إلى جملة من الآثار السلبية التي تتجم عن تواجد هذه الأخيرة في الدول المضيفة أهمها ارتفاع حجم الأرباح المحولة نحو الخارج وما يترتب عليها من أعباء على مستوى ميزان المدفوعات للدول المضيفة، وتشويه أنماط الاستهلاك لدى الأفراد في الدولة المضيفة، إضافة إلى ما يترتب عليه من إحداث موجات تضخمية و تآكل إيرادات الدولة الضريبية ومزاحمة الاستثمار المحلي والسيطرة على اقتصاديات الدول النامية والتلوث البيئي .

وبعد ووقوفنا على جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة وأهم العوامل التي تتحكم في توجيهه، يتبادر إلى أذهاننا السؤال التالي: ما هي اتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل التطورات الراهنة في الاقتصاد الدولي؟ وماهي أكثر القطاعات والقطاعات جذبا لهذا النوع من الاستثمار؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

الإتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل
التطورات الحديثة في بيئة العلاقات الدولية

تمهيد:

تشير التطورات الراهنة في الإقتصاد العالمي إلى تزايد ظاهرة الإعتماد المتبادل، ويتجلى ذلك من خلال زيادة حجم ونوع معاملات السلع والخدمات العابرة للحدود وتعاضم التدفقات الرأسمالية الدولية مع سرعة انتشار التكنولوجيا وتحرير حركة التجارة الدولية واتجاه دول العالم نحو تكوين كتلتات واتحادات اقتصادية، الأمر الذي ترتب عليه زيادة في حجم السوق العالمية وتصاعد المنافسة في عالم الاستثمار والتجارة والتي تحولت إلى اتجاهات عالمية، كل هذه الأمور أسهمت في تعميق وانتشار ظاهرة العولمة وزادت من أهمية الشركات متعددة الجنسيات في الإقتصاد العالمي وأدت إلى تكامل عملياتها على نطاق واسع، الأمر الذي ترتب عليه زيادة الإعتماد الاقتصادي المتبادل القائم على الإنتاج وليس فقط على التجارة.

والمتتبع لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يلاحظ الزيادة الضخمة والتطور المذهل في تدفق هذه الاستثمارات على المستوى العالمي منذ نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي، غير أن نصيب الدول النامية منها لم يكن بالمستوى المطلوب إذ لم يتجاوز الثلث في أحسن الأحوال .

ونحاول من خلال هذا الفصل تتبع تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه الجغرافي والقطاعي والوقوف على نصيب الدول النامية عامة والعربية خاصة من هذه الاستثمارات، وكذا تحليل أثر التطورات الحديثة في العلاقات الدولية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه الجغرافي والقطاعي.

المبحث الثاني: تجارب بعض الدول النامية في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: أثر التطورات الحديثة في بيئة العلاقات الدولية على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه الجغرافي والقطاعي

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الأخيرة تطورا كبيرا، وزادت أهميته على المستوى الدولي، ويرجع هذا إلى عدة أسباب منها:

- 1- الزيادة الكبيرة في حاجة الدول إلى التمويل الخارجي في وقت تناقص فيه معدل الإدخار على مستوى العالم وتناقصت فيه أيضا مصادر التمويل الأخرى بالنسبة لكثير من الدول النامية، حيث انخفض معدل الإدخار العالمي من حوالي 23.2 % خلال الفترة (1974-1985) إلى نحو 21.2% خلال الفترة (1986-1997) ثم واصل انخفاضه ليصل إلى 19% عام 2002 ؛
 - 2- انحسار حركة الإقراض الدولية بسبب اندلاع أزمة المديونية الدولية عام 1982 وتوقف العديد من الدول النامية عن دفع أعباء ديونها، إضافة إلى المشروطة الزائدة للقروض التي تقدمها المنظمات الدولية والتي قد تتعارض مع قرارات واضعي السياسة في الدول المقترضة؛
 - 3- تفكك الإتحاد السوفياتي السابق والتحول الاقتصادي الذي اعتمده دول شرق أوروبا بعد هذا التفكك وما ترتب على ذلك من زيادة الطلب على الاستثمارات الخارجية بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى التوسع الهائل الذي شهدته الشركات متعددة الجنسيات التي تلعب الدور الرئيسي في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؛
 - 4- تزايد عدد الاتفاقيات الثنائية التي تشجع الاستثمارات بين الدول واستخدام الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتلافي القيود الجمركية التي وجدت نتيجة لقيام العديد من التكتلات الاقتصادية؛
 - 5- تبني أغلب الدول النامية برامج للإصلاح الاقتصادي والتي تضمنت حركة تحرير التجارة ورأس المال، كما ساعد التقدم التكنولوجي الهائل وخاصة في مجال الإتصالات على سرعة انتقال المعلومات والإحصاءات، وبالتالي سرعة اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار في الدول المختلفة، فضلا عن أنه سهل عملية انتقال الأموال من بلد إلى آخر وقلل من تكلفة نقلها وهو الأمر الذي ساهم في سهولة تدفق هذه الأموال.
- ونستعرض من خلال هذا المبحث، تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ الفترات الأولى للاستثمار وإلى غاية وقتنا الحالي وتوزيعها الجغرافي والقطاعي .

المطلب الأول: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر "الفترة الأولى للاستثمار"

نحاول من خلال هذا المطلب أن نعطي قدر الإمكان صورة عامة عن تحركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تتبع تطورها التاريخي والتغيرات التي طرأت عليها على مر الزمن، وذلك للوقوف على التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي والقطاعات التي يتوجه إليها هذا النمط من التمويل الخارجي في الماضي.

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر قبل الحرب العالمية الأولى

تمثل هذه المرحلة في الواقع مرحلة ازدهار للاستثمارات الدولية، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل من بينها قيام الثورة الصناعية، وزيادة الإنتاج والموارد المالية، الأمر الذي نبه الاقتصاديين ورجال الأعمال إلى ضرورة اللجوء إلى الادخار والاستثمار في الداخل ثم في الخارج لتلبية متطلبات الصناعة والتجارة⁽¹⁾، وتتميز هذه المرحلة ببروز دول أوروبا الغربية وعلى وجه الخصوص بريطانيا* بوصفها الأولى المصدرة لرأس المال، إذ تسببت النهضة الصناعية في تركيز قواها الإنتاجية في مجال التصنيع، كما تميزت باستقرار سياسي وتوسع كبير في نشاطها الاقتصادي الداخلي، مكنتها من زيادة مدخراتها التي كانت بدورها دافعا لإنشاء سوق المال في لندن، فضلا عن أن مستعمراتها قد هيئت لها مجالا واسعا وآمنا للاستثمار، لذلك زادت الاستثمارات البريطانية في الخارج، فبلغت ذروتها عام 1913، حيث قدرت بـ3763 مليون جنيه استرليني، في حين أنها كانت عام 1875 حوالي 1200 مليون جنيه فقط، وقد تطورت حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة خلال هذه الفترة، بحيث ارتفع حجم هذه الاستثمارات من 2 مليار دولار عام 1840 إلى 9 مليار دولار عام 1870 وإلى 28 مليار دولار عام 1900 ثم 44 مليار دولار عام 1913⁽²⁾، وذلك بمعدل نمو سنوي متوسط قدره علي التوالي: 11.7%، 7%، 4.4%، ويعود سبب تراجع معدلات النمو إلى تزايد معوقات العمل الحر وانخفاض قيم العملات القابلة للتحويل، وقد توجهت الاستثمارات الأجنبية في هذه المرحلة إلى القارة الأوروبية وساعدت على نمو الثورة الصناعية فيها، ثم توجه قسم كبير منها في نهاية القرن 19 إلى الدول المنتجة للمواد الأولية، كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا والأرجنتين وأستراليا ونيوزيلندا والهند، ولم تستقطب الدول النامية في آسيا وإفريقيا إلا قدرا ضئيلا لا يتجاوز 6.8% من مجموعها، وقد استمر هذا التوزيع حتى عام 1913، أما القطاعات الاقتصادية التي كانت مركزا للاستثمار الدولي خلال هذه المرحلة، فهي قطاع النقل في

* كانت فرنسا في المرتبة الثانية وقدرت استثماراتها الدولية عام 1913 حوالي 9 بليون دولار تليها ألمانيا التي بلغت استثماراتها في نفس السنة 5.8 بليون دولار .

¹ دريد محمد السامرائي، مرجع سابق، ص. 71 .

² جاك أدا، عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات، ترجمة مطانيوس حبيب، دار طلاس، دمشق، 1998، ص. 76 .

السكك الحديدية الذي حظي بنسبة 40.6% من مجموع الاستثمارات، يليه الاستثمار في المواد الأولية والمصارف والبيوت المالية وأخيرا التجارة والصناعة⁽¹⁾

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر في ما بين الحربين العالميتين (1914- 1945)

أدت الحرب العالمية الأولى إلى فقدان كثير من الدول المصدرة لرأس المال مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا لجزء كبير من استثماراتها في الخارج ، سواء كان ذلك بالبيع لمواجهة نفقات الحرب أم بالتدمير المادي أم بالمصادرة، وتتميز هذه الفترة بظهور دول جديدة في مجال الاستثمار الأجنبي ،كالولايات المتحدة الأمريكية، التي بلغ حجم رأس مالها في الخارج خلال الفترة(1920-1929) حوالي 2 مليون دولار سنويا، ورغم الصعوبات التي شهدتها هذه الفترة خاصة خلال الثلاثينات بعد الأزمة العالمية لسنة 1929، إلا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة استمرت في الإرتفاع وهذا راجع للصعود القوي للشركات الأمريكية، حيث وصلت عام 1929 إلى 47.5 مليار دولار ومن ثم ارتفعت إلى 52.8 مليون دولار سنة 1939 بنسبة نمو سنوي للاستثمارات لم يتجاوز في المتوسط 1.1%⁽²⁾ ، كما تتميز هذه المرحلة من جهة أخرى بانتقال رؤوس الأموال بين الدول المتقدمة، فقد حصلت ألمانيا على سبيل المثال على 42% من مجموع رأس المال الدولي الوارد، وتحصلت أستراليا على 9% وبريطانيا على 6% من هذا الأخير، أما بالنسبة للتوجه القطاعي للاستثمارات الأجنبية فتميزت بتوجهها إلى الإستثمار في المواد الأولية على حساب قطاع النقل في السكك الحديدية.

ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الحرب العالمية الثانية (من سنة 1946 حتى نهاية الثمانينات)

بعد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية ونفقات الحرب والديون التي أنهكت دول أوروبا الغربية وتساعد موجة الاستقلال السياسي في الدول النامية، اشتدت حاجة الدول إلى رؤوس الأموال لإعادة إعمار ما خربته الحرب وتنمية بلدان العالم الثالث، الأمر الذي جعل الاستثمارات تزداد بنسب كبيرة، حيث ازدادت خلال الفترة (1943-1966) بـ6 مرات في فنزويلا و30 مرة في الشرق الأوسط⁽³⁾، مغيرا بذلك الوضع الذي كان سائدا قبل الحرب، وقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1965-1969) حوالي 6.6 مليار دولار في المتوسط لتصل إلى حوالي 50 مليار دولار في الفترة (1980-1983) وبذلك تضاعفت هذه الاستثمارات بـ8 مرات منذ النصف الثاني من الستينات وحتى النصف الأول من الثمانينات، ولقد لعبت الاستثمارات النفطية دورا هاما في الدول المنتجة للنفط و ربما يعود ذلك للاستفادة من أسعار النفط وإحكام القبضة على مصادرها، وتعتبر الفترة (1979-1981) بمثابة

¹ دريد محمد السامرائي، مرجع سابق، ص.72.

² جيل برتان، مرجع سابق، ص.28 .

³ ممدوح غانم ، مرجع سابق ، ص.30.

فترة انتعاش للاستثمارات المباشرة، حيث بلغ المتوسط السنوي للاستثمار المباشر خلال هذه الفترة حوالي 53.2 مليار دولار بمعدل سنوي قدره 74.4%⁽¹⁾.

أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، فقد ارتفع من متوسط أقل من 2 مليار دولار سنويا في بداية الستينات إلى متوسط قريب من 13 مليار دولار خلال الفترة (1971-1981) حيث تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة أساسا في الدول المتقدمة، كما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أول بلد مضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، ففي سنة 1988 فاق المخزون من الاستثمار الأجنبي الوافد إلى الولايات المتحدة الأمريكية الخارج منها، فقدر الاستثمار الوافد بـ329 مليار دولار مقابل 327 مليار دولار كاستثمار مباشر صادر، وما ميز هذه الفترة أيضا تدويل قطاع الخدمات بشكل ملحوظ، حيث ارتفع مخزون الاستثمارات المباشرة في هذا القطاع ما بين 1977 و1986 من 60 مليار دولار إلى 119 مليار دولار، فبعدها كان الاستثمار في قطاع الخدمات يقدر بـ25% من إجمالي الاستثمارات خلال السبعينات و20% خلال الستينات، و وصل إلى 43% من الإجمالي خلال الثمانينات، وقد تركز في القطاع المالي والنقل والسياحة والفندقة، والجدول الموالي يوضح نصيب بعض الدول النامية من تدفقات الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة المدروسة.

جدول رقم (06): نصيب الدول النامية من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1973-1983)

الدولة المقترضة	مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار \$)		نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر من مجموع الالتزامات الخارجية لسنة 1983 (%)
	1973	1983	
الأرجنتين	2.5	5.8	13.0
البرازيل	7.5	24.6	27.9
أندونيسيا	1.7	6.8	22.4
كوبا	0.7	1.8	4.6
المكسيك	3.1	13.6	15.2
الفيليبين	0.9	2.7	11.3
فنزويلا	3.6	4.3	12.2
البلدان النامية غير النفطية	47	140	20.4

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 1985

¹ UNCTAD, world investment report, **Transnational Corporations, Market structure and competition Policy**, New York and Geneva, 1997, p.366.

ونلاحظ من خلال الجدول السابق تطور الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية خلال هذه الفترة كأحد مصادر التمويل الخارجي، حيث مثل في سنة 1983 ما نسبته 27.9% من إجمالي مصادر التمويل الخارجي في البرازيل و 22.4% في اندونيسيا، إلا أنه وبالرغم من ذلك يبقى هذا الرصيد متدني إذا ما قورن بحجم التدفقات الاستثمارية للدول المتقدمة.

المطلب الثاني: التوجهات الحديثة للاستثمارات الأجنبية المباشرة

على الرغم من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي منذ فترة السبعينيات، إلا أن تلك الأهمية تزايدت بشكل واضح منذ نهاية الثمانينيات وحتى الآن، ونحاول من خلال هذا المطلب رصد تطور حجم هذه الاستثمارات على المستوى العالمي وأهم توجهاتها الجغرافية والقطاعية .

أولاً: التدفقات الإجمالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة

شهد الاقتصاد العالمي خلال الحقبة الأخيرة نمواً سريعاً فيما يتعلق بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتزايدت الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر كأحد التدفقات الدولية لرأس المال، حيث ارتفعت قيمة التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر من 207 مليار دولار سنة 1990 إلى 1473 مليار دولار في المتوسط خلال الفترة (2005-2007)، إلا أن الأزمة المالية العالمية التي أُلقت بضلالها على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاديات الرأسمالية بصفة خاصة، منذ النصف الثاني من سنة 2008 وما تبعها من ركود اقتصادي عالمي*، أدت إلى انخفاض قيمة التدفقات الداخلة من

* في سبتمبر 2008 بدأت أزمة مالية عالمية صنفت على أنها الأسوأ من نوعها منذ أزمة الكساد الكبير سنة 1929، ابتدئت الأزمة أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي ترتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، إذ انخفضت بورصة وول ستريت في نيويورك وحقت نسبة خسائر قياسية، وكذلك البورصات الأوروبية والبورصات في الأسواق الناشئة والبورصات العربية وخصوصاً البورصات الخليجية، ولم تقتصر تلك الاضطرابات على أسواق النقد والمال والبورصات فقط ولكن كانت هناك اضطرابات وانهيارات في المؤسسات المالية مثل بنوك الاستثمار وشركات التأمين ومؤسسات مالية تقدم التمويل العقاري وهي مؤسسات مالية كبيرة ذات سمعة عالمية، وبدأت تلك الانهيارات في الولايات المتحدة ثم تبعها بعض المؤسسات المالية في أوروبا وخصوصاً بريطانيا وألمانيا، هذا بالإضافة إلى أسواق النفط التي شهدت تقلبات حادة بل قفزات سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وكذلك المعادن النفيسة وخصوصاً الذهب، كل تلك الاضطرابات أحدثت حالة من عدم التأكد في المستقبل وانهايار الثقة في الأسواق المالية، وقد بدأ الاضطراب بسبب الارتفاع السريع المستمر في حالات التعثر عن السداد في سوق الرهون العقارية العالية المخاطر، في سياق عملية تصحيح رئيسية تشهدها سوق المساكن في أمريكا وما أعقبها من ارتفاع حاد في فروق العائد على الأوراق المالية المضمونة بتلك الرهون العقارية، بما في ذلك التزامات الدين المضمونة بأصول على نحو يجتذب مراتب ائتمانية مرتفعة، غير أن النداءيات اللاحقة سرعان ما امتدت من خلال نظام مالي شديد الاعتماد على الرفع المالي لتسبب في خفض السيولة في سوق المعاملات بين البنوك وإضعاف كفاية رأس المال وفرض تسوية طارئة لأوضاع مؤسسات وساطة مالية كبرى، وإحداث اضطراب عميق في أسواق الائتمان والحث على إعادة تسعير المخاطر في مجموعة كبيرة من الأدوات المالية المختلفة، ومن أكثر الأمور حدة في هذه الأزمة حدوث خسارة لم يسبق لها مثيل في السيولة.

الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2009 إلى 1198 مليار دولار والصادرة إلى 1175 مليار دولار هذه الأخيرة التي سجلت ما قيمته 1501 مليار دولار في المتوسط خلال السنوات السابقة للأزمة، هذا وقد أدت بداية تعافي الاقتصاد العالمي من آثار الأزمة إلى ارتفاع قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد على المستوى العالمي في سنة 2010 إلى 1309 مليار دولار والصادر إلى 1451 مليار دولار، وبالرغم من هذا التحسن إلا أنها لم تعد إلى مستواها السابق للأزمة (لاحظ الجدول الموالي)، أما في سنة 2011 فقد تجاوزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر متوسط ما قبل الأزمة لتصل إلى 1524 مليار دولار بالنسبة للتدفقات الداخلة و1694 مليار دولار بالنسبة للتدفقات الخارجة على الرغم من الاضطراب الذي شهده الاقتصاد العالمي، هذا الأخير الذي لم يتعافى كليا من آثار الأزمة ، وبالرغم من ذلك ظلت هذه التدفقات أقل من ذروتها في عام 2007 (1833 مليار دولار تدفقات واردة و1997 مليار دولار تدفقات صادرة)، كما تنامي رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي ليصل إلى 20438 مليار دولار تدفقات داخلة و21168 مليار دولار تدفقات خارجة، ووصلت قيمة الدخل المتحقق على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه السنة 1359 مليار دولار، ومن محركات الإرتفاع في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، تزايد أرباح الشركات متعددة الجنسيات في جميع أنحاء العالم وما أسفر عنه من ارتفاع في أسعار الأسهم و زيادة عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود التي ظلت تمثل حصة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبلغت قيمتها 526 مليار دولار سنة 2011، وهذا بفضل ارتفاع عدد الصفقات الكبرى إلى 62 صفقة مقابل 44 صفقة في عام 2010، كما ارتفع النشاط الاقتصادي للشركات الأجنبية في عام 2011 عبر كل المؤشرات الكبرى للإنتاج الدولي (لاحظ الجدول الموالي)، فخلال هذا العام وظفت هذه الشركات حوالي 69 مليون دولار عامل حققوا مبيعات بحوالي 28 مليار دولار، وقيمة مضافة قدرها 7 مليار دولار، وصدرت ما قيمته 7358 مليار دولار وهو ما يعادل ثلث الصادرات العالمية لهذه السنة ، وعلى الرغم من أن النمو في التدفقات العالمية للاستثمار الاجنبي المباشر كان مدفوعا بشكل كبير بعمليات الاندماج والتملك عبر الحدود ، فإن إجمالي قيمة مشاريع الاستثمارات الجديدة لا تزال أعلى بكثير.

جدول رقم (07): مؤشرات مختارة للاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي خلال الفترة
(2011-1990)

الوحدة: مليار دولار

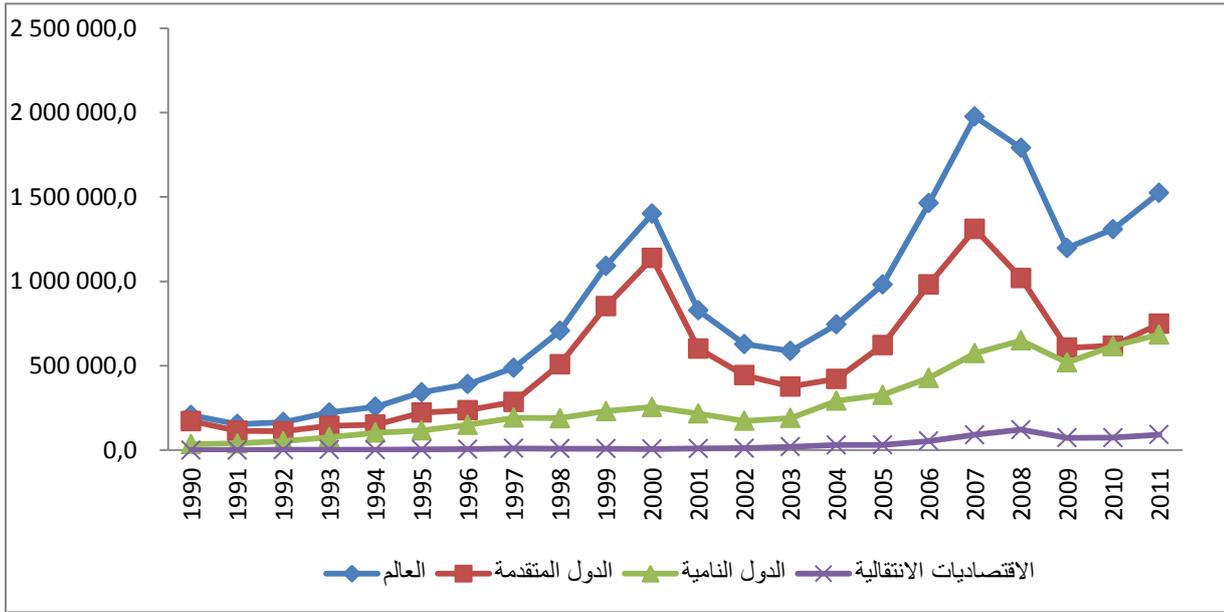
2011	2010	2009	2007-2005 المتوسط	1990	البند
1524	1309	1198	1473	207	التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر
1694	1451	1175	1501	241	التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر
20438	19907	18041	14588	2081	أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل
21168	20865	19326	15812	2093	أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج
1359	1178	960	1020	75	الدخل المتحقق على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل
7.1	6.3	5.6	7.3	4.2	معدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل
1470	1278	1049	1100	122	الدخل المتحقق على الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج
7.3	6.4	5.6	7.2	6.1	معدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج
526	344	250	703	99	عمليات الاندماج والتملك للشركات عبر الحدود
27877	25622	23866	20656	5102	مبيعات الشركات الأجنبية
7183	6560	6392	4949	1018	القيمة المضافة للشركات الأجنبية
82131	74609	74910	43623	4599	مجموع أصول الشركات الأجنبية
7358	6267	5060	5003	1498	صادرات الشركات الأجنبية
69065	63903	59877	51593	21458	العمالة المستخدمة في الشركات الأجنبية (بالآلاف)
69660	63075	57920	50411	22206	النتائج المحلي الاجمالي
15770	13940	12735	11208	5109	تكوين رأس المال الثابت
242	218	200	156	29	عائدات الأتاوات ورسوم التراخيص
22095	18821	15196	15008	4382	صادرات السلع والخدمات

Source: UNCTAD, World Investment Report, towards a new generation of investment policies, New York and Geneva, 2012, p.10.

ثانيا: التوجهات الجغرافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة

1- التدفقات الواردة: يعرض الشكل الموالي هيكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على المستوى العالمي وتوزيعه بين الدول المتقدمة والنامية خلال الفترة (1990-2011):

شكل رقم (03): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بحسب المجموعات الاقتصادية خلال الفترة (1990-2011) (بملايين الدولارات)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تجميع معلومات من:

- UNCTAD, World Investment Report, **Investing in low-carbon Economy**, New York and Geneva, 2010, Annex Table II, p.p168.
- UNCTAD, World Investment Report, **towards a new generation of investment policies**, New York and Geneva, 2012, Annex Table II, p.p. 169, 170.

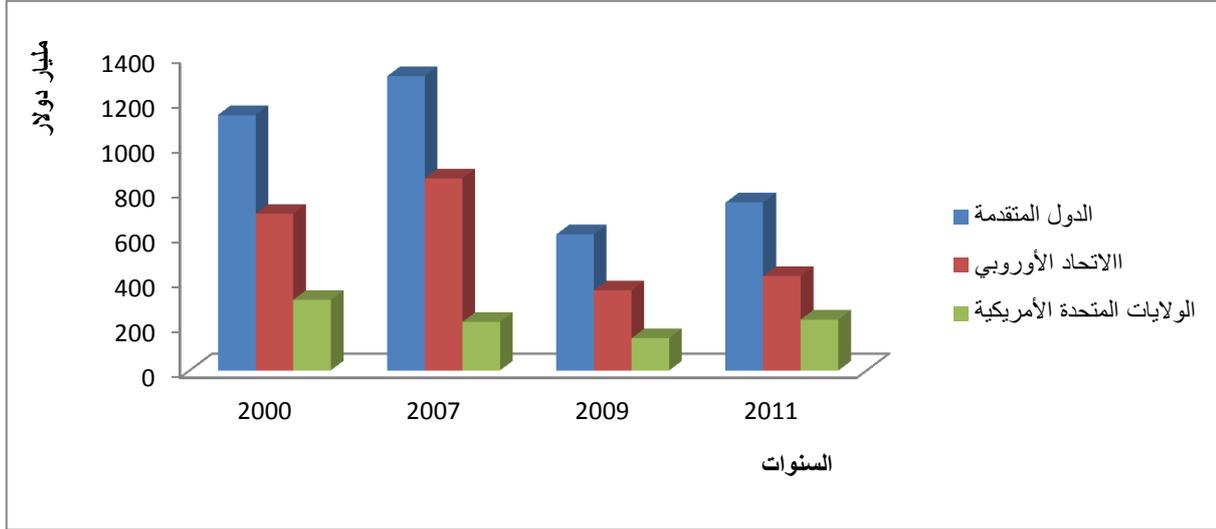
وكما يوضح الشكل فإن ما يفوق 60% في المتوسط من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة المدروسة توجه للدول المتقدمة، حيث بلغ إجمالي التدفقات إلى البلدان المتقدمة في سنة 1990 ما قيمته 172.5 مليار دولار، وذلك بنسبة 83.2% من إجمالي التدفقات الواردة إلى بلدان العالم، وأخذ في التزايد مع تزايد التدفقات العالمية إلى أن بلغ 1137.9 مليار دولار سنة 2000 وهو ما يمثل 81.3% من إجمالي التدفقات العالمية، إلا أنه أخذ في التراجع النسبي- مع تراجع تدفقات الاستثمار الإجمالية- إلى 70.8% سنة 2002 ثم 64.4% سنة 2003 ليصل إلى 56.2% سنة 2004، وترجع أسباب هذا التراجع إلى انخفاض أداء البورصات العالمية مقارنة بالسنوات السابقة، وفي ذات الوقت فإن هذا الأداء كان نتيجة ظروف عالمية أخرى أدت إلى عدم الثقة في احتمالات النمو الاقتصادي في كثير من دول

العالم ومن ثم تراجع الاستثمار فيها⁽¹⁾، ليعاود الإرتفاع بعدها سنة 2005 وتصل قيمة التدفقات الواردة للدول المتقدمة في هذه السنة 622.6 مليار دولار أي بنسبة 63.8% من إجمالي التدفقات الواردة عالمياً، لتواصل بعدها الإرتفاع وتصل سنة 2007 قيمة قياسية تقدر بـ1310.4 مليار دولار وتستحوذ على ما نسبته 66.3% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة عالمياً، إلا أن الأزمة المالية التي أُلقت بضلالها على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصادات الرأسمالية بصفة خاصة والتي كانت أكثر تضرراً بهذه الأزمة، أدت إلى هبوط كبير في قيمة التدفقات الكلية وبالتبعية المتوجهة للدول المتقدمة، لتصل في سنة 2009 إلى 606.2 مليار دولار بما يمثل 50.6% من التدفقات الكلية، وبالرغم من ارتفاع قيمة التدفقات المتوجهة نحو هذه الدول نسبياً في سنة 2010 إلا أنها لم تتحصل إلا على 47.2% من إجمالي التدفقات وتعتبر هذه الأخيرة أقل نسبة تتحصل عليها على الإطلاق، لتشهد بعدها تحسن نسبي و يصل رصيدها إلى 49% من إجمالي التدفقات الواردة في سنة 2011 وبالرغم من ذلك تبقى ضعيفة مقارنة بمستواها قبل الأزمة.

وتصدر الدول الأوروبية وخاصة دول الإتحاد الأوروبي قائمة الدول المتقدمة المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ففي سنة 2000 مثلاً استحوذت دول الإتحاد الأوروبي وحدها على ما قيمته 698.2 مليار دولار بما يمثل 61.3% من الاستثمارات الواردة إلى الدول المتقدمة وفي سنة 2011 بلغت قيمة الاستثمارات المتدفقة نحوها 420.7 مليار دولار أي بنسبة 52.2% من الاستثمارات الواردة إلى الدول المتقدمة، أما الولايات المتحدة الأمريكية فتحتل المرتبة الثانية في قائمة الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث اجتذبت 314 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2000 أو ما يمثل 27.6% من الاستثمارات الواردة إلى الدول المتقدمة، أما في سنة 2011 فبلغ نصيبها 30.3% من الاستثمارات الواردة إلى الدول المتقدمة ، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

¹ حاتم عبد الجليل القرنشاوي، الاستثمار في ظل العولمة - التوجهات والمتطلبات -، مؤتمر الاستثمار والتمويل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004، ص.3.

شكل رقم (04) : تطور نصيب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة خلال الفترة (2000-2011)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تجميع معلومات من:

- UNCTAD, World Investment Report, **Investing in low-carbon Economy**, New York and Geneva, 2010, Annex Table II, p.168.
- UNCTAD, World Investment Report, **Towards a new generation of investment policies**, New York and Geneva, 2012, Annex Table II, p.169

ولا شك في أن المزايا الاقتصادية والتكنولوجية تلعب دورا بارزا في ارتفاع نسبة التدفق الى الدول المتقدمة، فإقتصاديات هذه الدول هي اقتصاديات جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر بفضل الانفتاح وتوفير المعلومات والبيانات عن المشاريع الاقتصادية، وانخفاض المعوقات البيروقراطية وتوفير الضمانات القانونية والتشريعية التي تحمي المستثمر الأجنبي واستقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، فضلا عن أن معظم هذه الدول ترتبط باتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف لمنع الإزدواج الضريبي إضافة إلى توفر البيئة التحتية الملائمة والتي تسهل من عمليات الاستثمار في هذه الدول.

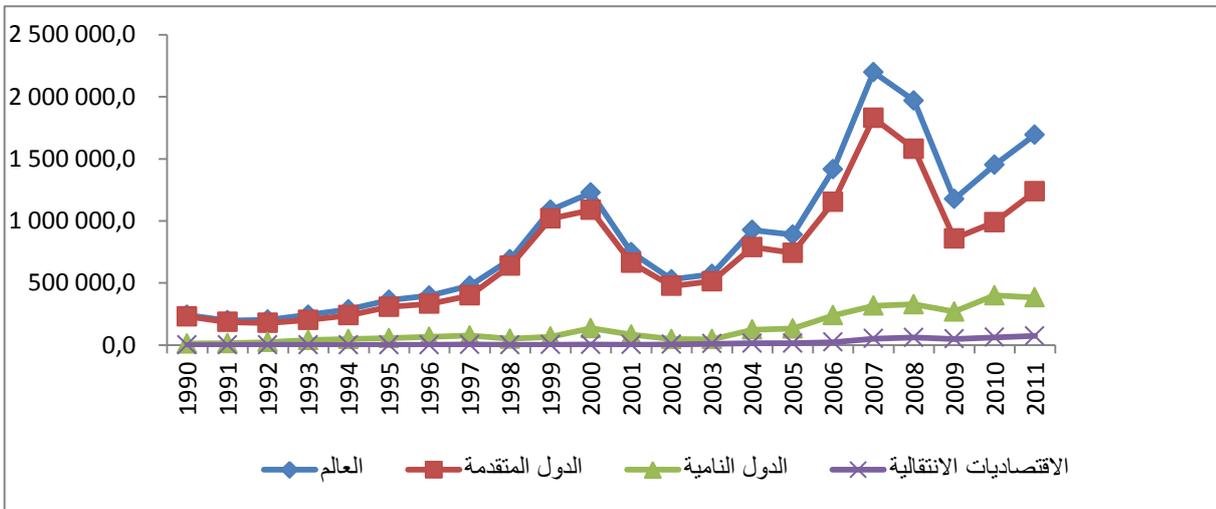
أما بالنسبة للدول النامية فنلاحظ من خلال الشكل رقم (03) أنه خلال السنوات السابقة لسنة 2008 بقي نصيبها من إجمالي الاستثمار العالمي ضعيفا بالرغم من تطوره النسبي، حيث لم يتجاوز نصيب الدول النامية والاقتصاديات الإنتقالية 17% من إجمالي التدفقات العالمية في سنة 1990، بعدها أخذت قيمة الاستثمارات الواردة إليها في التزايد ووصلت في سنة 2000 إلى 255.5 مليار دولار بالنسبة للدول النامية و7 مليار دولار بالنسبة للاقتصاديات الإنتقالية وبالرغم من هذا لم يمثل نصيبها مجتمعة سوى 18.7%، واستمرت هذه التدفقات في التطور نتيجة لتحسن المناخ الاستثماري في هذه الدول والتغييرات التي أحدثتها هذه الأخيرة في أنظمتها المتعلقة بالاستثمار واستطاعت في سنة 2009 جلب 49.3% من الاستثمارات العالمية، وتجاوزت الدول المتقدمة لأول مرة في سنة 2010 باستثمارها بـ 52.7

% (الدول النامية 47.1 % والاقتصاديات الانتقالية 5.6 %) من الاستثمارات العالمية بعد تراجع نصيب الدول المتقدمة في هذه السنة اثر الأزمة المالية، أما في سنة 2011 فقد سجلت قيمة التدفقات الواردة للدول النامية رقما قياسيا قدره 684.4 مليار دولار والاقتصاديات الانتقالية 92.2 مليار دولار، وبالرغم من ذلك فإن نصيب الدول النامية من إجمالي الاستثمارات الواردة على المستوى العالمي قد انخفض نسبيا إذ بلغ 44.9% و بقي مستقرا في حدود 6% بالنسبة للاقتصاديات الانتقالية.

وتصدر دول شرق وجنوب شرق آسيا وخاصة الصين قائمة الدول النامية المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث بلغ نصيبها سنة 2011 : 22 % من إجمالي الاستثمار العالمي، تليها دول أمريكا اللاتينية والكاريبي وعلى رأسها كل من المكسيك والبرازيل بنصيب قدره 14.2 % من إجمالي الاستثمار العالمي⁽¹⁾.

2- **التدفقات الصادرة:** يعرض الشكل الموالي هيكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر على المستوى العالمي وعلى مستوى المجموعات الاقتصادية خلال الفترة (1990-2011).

شكل رقم (05): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر بحسب المجموعات الاقتصادية خلال الفترة (1990-2011) (بملايين الدولارات)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على:

- UNCTAD, World Investment Report, **Investing in low-carbon Economy**, New York and Geneva, 2010, Annex Table II, p.170.171.
- UNCTAD, World Investment Report, **Towards a new generation of investment policies**, New York and Geneva, 2012, Annex Table II, p.169

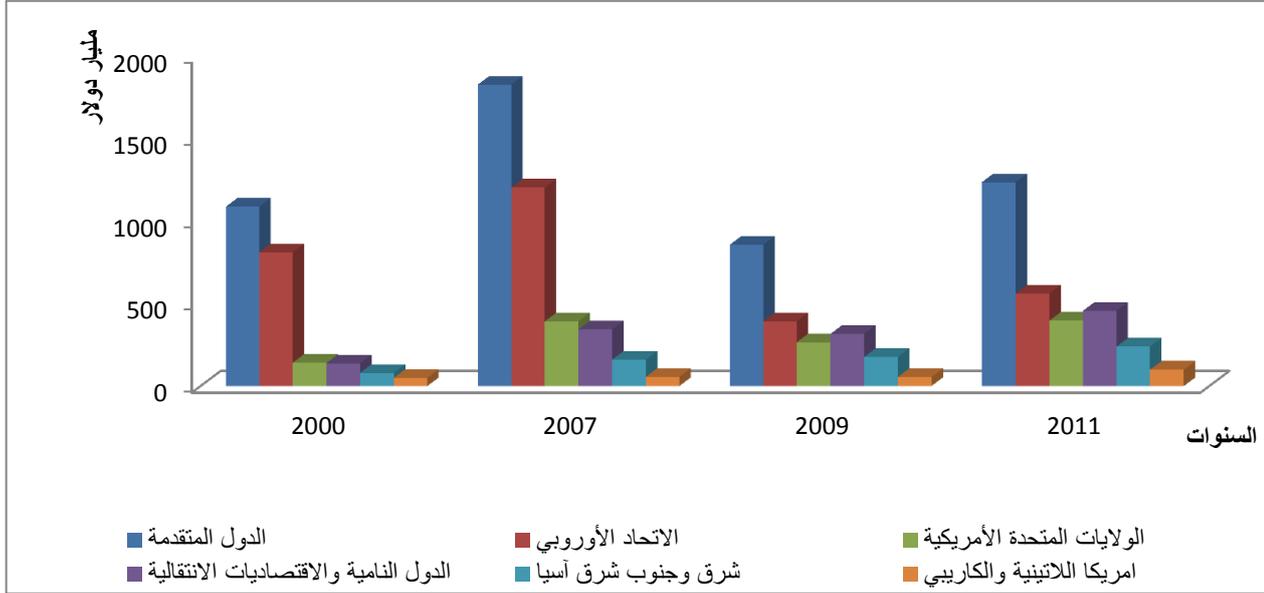
¹ سنقوم في المبحث الموالي بتحليل تفصيلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لهذه المجموعات.

وكما يوضح الشكل تبقى البلدان المتقدمة مسيطرة على الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر بما يعادل 87 % في المتوسط خلال الفترة المدروسة، حيث ارتفعت مساهمتها من 229.5 مليار دولار سنة 1990 و بما يعادل 95.2 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الصادرة في هذه السنة، إلى 1088.3 مليار دولار و ما يعادل 88.7 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الصادرة لسنة 2000، وبالرغم من الانخفاضات المتتالية في قيمتها خلال الفترة (2001-2003) والناجئة عن أزمة الركود الاقتصادي العالمي، لم ينخفض نصيبها من إجمالي التدفقات الصادرة وبقي في حدود 90%، بعدها ارتفعت قيمة التدفقات الصادرة من الدول المتقدمة ووصلت إلى ذروتها عام 2007 إذ بلغت 1829.6 مليار دولار بمعدل 84.4 % من إجمالي التدفقات الصادرة لهذا العام، لتشهد بعد ذلك انخفاض ملحوظ عقب الأزمة المالية العالمية وتصل إلى 73% ثم 68.2% خلال سنتي 2010، 2011 على التوالي، في مقابل ارتفاع نصيب الدول النامية والاقتصاديات الانتقالية منه والذي وصل إلى 27% سنة 2009 و 31.8% سنة 2010، وهذا المعدل يعتبر قياسيا، إذ لم يكن نصيبها من الاستثمارات الصادرة يتجاوز 20% في أحسن الأحوال، أما في سنة 2011 فقد ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من الدول المتقدمة بنسبة 25% وبلغ 1237.5 مليار دولار وما يمثل 73% من إجمالي التدفقات الصادرة وفي المقابل انخفض نصيب الدول النامية والانتقالية منه بنسبة 4% ووصل في هذه السنة إلى 27% من إجمالي التدفقات الصادرة.

وتتصدر الدول الأوروبية وخاصة دول الإتحاد الأوروبي قائمة الدول المتقدمة المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة تليها الولايات المتحدة الأمريكية (الشكل رقم 06)، ففي سنة 2000 بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من دول الإتحاد الأوروبي 813.1 مليار دولار بما يعادل 74% من الاستثمارات الصادرة من الدول المتقدمة تليها الولايات المتحدة الأمريكية بـ142 مليار دولار وما يعادل 13% من الاستثمارات الصادرة من الدول المتقدمة، غير أن الأزمة المالية وأزمة الديون السيادية بعد عام 2008 وما خلفته من آثار على الدول المتقدمة بصفة عامة ودول الإتحاد الأوروبي بصفة خاصة أدى إلى نقص نصيب دول الإتحاد من إجمالي الاستثمارات الصادرة من الدول المتقدمة إلى 45% سنة 2011 ورغم ذلك بقيت تحتل الصدارة ، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 32% من إجمالي الاستثمارات الصادرة من الدول المتقدمة ثم اليابان بـ9%.

أما على مستوى الدول النامية فتتصدر دول شرق وجنوب شرق آسيا وخاصة الصين، قائمة الدول النامية والاقتصاديات الانتقالية المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر، ففي سنة 2011 بلغت قيمة الاستثمارات الصادرة من هذه الدول 239.9 مليار دولار وهو ما يمثل 52.5% من الاستثمارات الصادرة من الدول النامية، تليها دول أمريكا اللاتينية بـ99.7 مليار دولار أي 21.8%، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (06): نصيب كل من الدول المتقدمة والنامية من الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر خلال الفترة (2000-2011)



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على .

- UNCTAD, World Investment Report, **Investing in low-carbon Economy**, New York and Geneva, 2010, Annex Table I1, p.p170.173.
- UNCTAD, World Investment Report, **Towards a new generation of investment policies**, New York and Geneva, 2012, Annex Table I1, p.p.169.171

ثالثا: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة

مع النمو المتزايد لمساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في مختلف المجموعات الاقتصادية، والذي تجاوز نصيبه مع بداية القرن الواحد والعشرين 70% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة و52% في الدول النامية كان من الطبيعي أن يتزايد نصيب هذا القطاع من الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا شك أن الخطوات التي اتخذتها الكثير من الدول في اتجاه اقتصاد السوق والإندماج في الأسواق العالمية و تحرير القطاعات المختلفة بما فيها الخدمات قد ساهمت بشكل كبير في تزايد توجه الإستثمارات الأجنبية المباشرة الى هذا القطاع، خاصة تلك التي لا بد أن تنتج وتقدم محليا في الدولة المستهلكة، وهو ما يسري على الجانب الأكبر من هذا القطاع.

وقد تزايد النصيب النسبي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية في الخدمات من حوالي 25% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم في السبعينات ليصل إلى 46% سنة 1990 و 67.7% عام 2005، وكان ذلك بطبيعة الحال على حساب الاستثمارات الموجهة لقطاع الصناعة الذي انخفض نصيبه من 44% سنة 1990 إلى حوالي 26% سنة 2005، والقطاع الرئيسي)

الفلاحة، الصيد البحري، النفط... إلخ) الذي انخفض نصيبه من حوالي 9 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم في بداية التسعينات إلى ما يقارب 6 % عام 2005⁽¹⁾، ولم يقتصر التغيير على زيادة الاستثمارات الموجهة للخدمات كقطاع، ولكن صاحب ذلك اتساع في نطاق الخدمات التمويلية والتجارية وامتدت لتشمل توليد وتوزيع الكهرباء والمياه والاتصالات وخدمات الأعمال على اتساعها، خاصة مع تزايد الدور الذي تلعبه تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في هذا الشأن، حيث بلغت على سبيل المثال قيمة التدفقات التراكمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2005 لقطاع التمويل على المستوى العالمي: 407180 مليون دولار من أصل 846550 مليون دولار وجهت للخدمات، أي بنسبة 48 % من إجمالي الاستثمارات الموجهة لقطاع الخدمات، إلا أن أزمة 2008 والتي كان سببها الرئيسي القطاع المالي أدت إلى تراجع كبير عن الاستثمار في هذا المجال وأدت إلى هبوط كبير في الاستثمار في قطاع الخدمات الذي كان مسؤولاً عن معظم الانخفاض الذي حدث في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة الأزمة، وقد انخفضت جميع قطاعات الخدمات الرئيسية (خدمات قطاع الأعمال، التمويل، النقل، الإتصالات والمرافق)، وإن كان ذلك قد حدث بسرعات مختلفة، وشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المالي أحد أكثر الانخفاضات حدة، وفي المقابل ارتفع نصيب قطاع التصنيع إلى نحو نصف مشاريع الاستثمار، بيد أنه في داخل قطاع التصنيع نفسه، انخفضت الاستثمارات الحساسة لدورة الأعمال التجارية مثل الصناعات المعدنية وصناعة الإلكترونيات، وظلت الصناعات الكيماوية (بما في ذلك المواد الصيدلانية) تتمتع بالقدرة على التكيف أثناء الأزمة بينما انتعشت في عام 2010، صناعات مثل الأغذية والمشروبات والتبغ والمنسوجات والملابس والسيارات، وبلغ نصيب قطاع التصنيع في هذه السنة 50% مقابل 39% لقطاع الخدمات و11% للقطاع الرئيسي (لاحظ الجدول الموالي)، غير أن الاستثمار في قطاع الخدمات عاد لينتعش من جديد في سنة 2011 ووصلت حصته من الاستثمار الأجنبي المباشر 40%، كما ارتفعت حصة القطاع الرئيسي إلى 14 % وهذا على حساب قطاع التصنيع الذي انخفضت حصته إلى 46 % في هذه السنة، وتعتبر خدمات النقل والاتصالات والمرافق (الكهرباء والغاز والماء) الأكثر اسهاماً في زيادة مشاريع الاستثمار الأجنبي في قطاع الخدمات لهذه السنة، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

¹UNCTAD, World investment report, **Transnational Corporations, Extractive industries and Development**, New York and Geneva, 2007, Annex table A.I.10 p. .225

جدول رقم (08): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2005-2011)

الحصة (النسبة المئوية)			القيمة (مليار دولار)			العام
قطاع الخدمات	قطاع الصناعة	القطاع الرئيسي	قطاع الخدمات	قطاع الصناعة	القطاع الرئيسي	
50	41	8	820	670	130	متوسط 2005-2007
48	42	10	1130	980	230	2008
49	39	13	630	510	170	2009
39	50	11	490	620	140	2010
40	46	14	570	660	200	2011

Source: UNCTAD, World Investment Report, towards a new generation of investment policies, New York and Geneva, 2012, p08.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

مع بداية الثمانينات من القرن الماضي وإثر تصاعد أزمة المديونية للدول النامية وما صاحبها من تعثر في السداد واهتزاز الثقة الدولية في عدد كبير من الدول النامية وارتفاع تكلفة الاقتراض الخارجي وكذا الضغوطات التي تعرضت لها هذه الدول من قبل مؤسسات التمويل الدولية، اتجهت معظم الدول النامية إلى فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل لمصادر التمويل الخارجي الأخرى⁽¹⁾، نظرا للمزايا التي يوفرها هذا الأخير مقارنة بالقروض أو بالمساعدات الرسمية، ذلك أنه غير منشئ للمديونية ولا تتولد عنه التزامات تعاقدية مثل التي تنشأ عن القروض، كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير خاضعة للمشروطية التي ترتبط بالمساعدات الرسمية⁽²⁾، بالإضافة إلى الآثار الإيجابية التي يحققها هذا النوع من التمويل على مستوى التنمية الاقتصادية بالدول المضيفة والتقدم التكنولوجي...إلخ.

لأجل ذلك اتجهت العديد من هذه الدول إلى انتهاج سياسات متكاملة للإصلاح سعيا وراء تعجيل معدلات النمو الاقتصادي وإعادة هيكلة اقتصادياتها ومعالجة العجز في كل من ميزان المدفوعات والموازنة العامة، وذلك كله بغرض الاندماج في الإقتصاد العالمي لتتمكن هذه الدول من الحصول على نصيب عادل من الاستثمارات الدولية وفي حركة التجارة الدولية، وعلى الرغم من أن الدول النامية أصبحت أكثر جاذبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه يوجد تفاوتاً وتبايناً واضحاً في تدفق هذه الاستثمارات بين الأقاليم المختلفة في الدول النامية، حيث تجذب بعض الأسواق الصاعدة نصيب الأسد من هذه الاستثمارات فيما لم تتجح دول كثيرة ومنها العربية في أن تكون مناطق جذب لها.

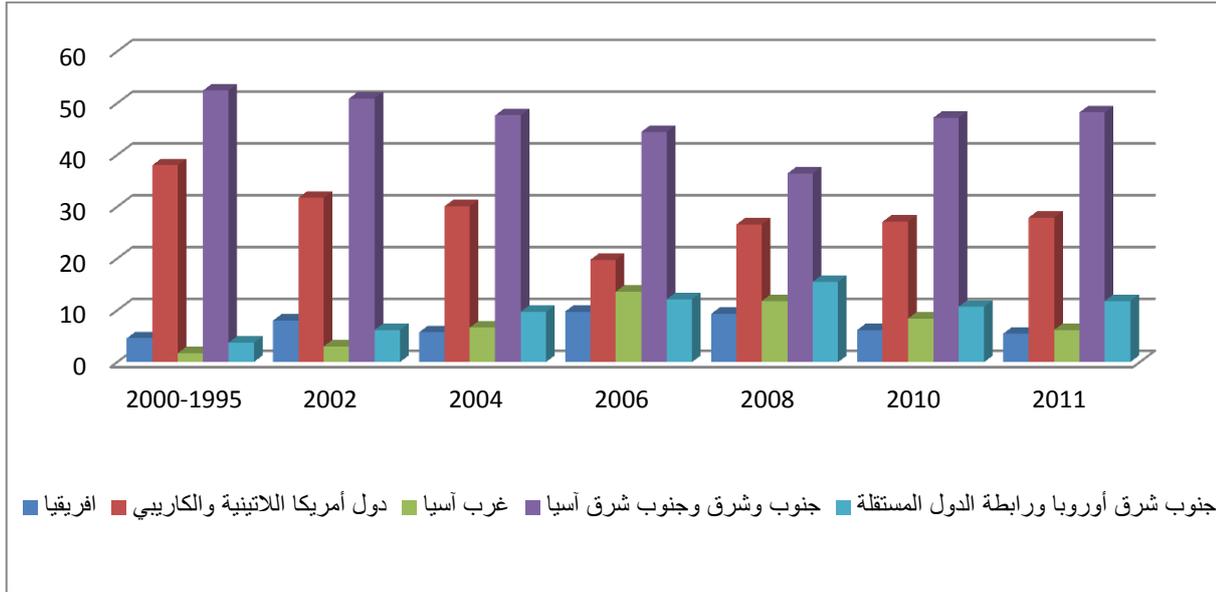
ونحاول من خلال هذا المبحث دراسة توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين مجموعات الدول النامية وتسليط الضوء على التجارب الرائدة في هذا مجال جذبها، ثم الوقوف على التجربة العربية ومعرفة أهم المعوقات والمشاكل التي تعاني منها في هذا المجال.

¹ محمد مسعود خليفة الثعلب، خالد أحمد كاجيجي، الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرء، مؤتمر التمويل والاستثمار (التمويل الخارجي المباشر)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة-الشارقة، 2006، ص.1.

² كريم نعمة النوري، آفاق العولمة في البلدان النامية، دار الإصدار البلغارية، جمهورية بلغاريا، 2005، ص. 12.

المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين مجموعات الدول النامية
يعرض الشكل الموالي تطور نصيب المجموعات المختلفة للدول النامية من إجمالي التدفق الوارد إلى الدول النامية خلال الفترة (1995-2011) :

شكل رقم (07): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين مجموعات الدول النامية خلال الفترة (2011-1995) (بالنسبة المئوية)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تجميع معلومات من:

- UNCTAD, World Investment Report, **Transnational Corporations and Export competitiveness**, Geneva and New York, 2002, Annex, Table B.1, P.305.
- UNCTAD, World Investment Report, **The shift To Worlds services**, Geneva and New York, 2004, Annex, Table B.1, P.370.
- UNCTAD, World Investment Report, **Transnational Corporations, Extractive industries and Development**, New York and Geneva, 2007, Annex, Table B.1, P.253.
- UNCTAD, World Investment Report, **Towards a new generation of investment policies**, New York and Geneva, 2012, Annex, Table II, p.p.169,171

أولاً: دول شرق وجنوب وجنوب شرق آسيا*

تستحوذ دول هذه المنطقة على نصيب الأسد من إجمالي التدفقات المتوجهة إلى الدول النامية، حيث بلغ نصيبها من إجمالي هذه التدفقات 52.45% خلال الفترة (1995-2000)، لتستمر بعدها دول هذه المجموعة في المحافظة على مركز الصدارة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالرغم من

* تضم شرق آسيا كل من الكوريتين والصين و هونغ كونغ وتايوان.

أما جنوب آسيا فتتمثل في الدول التي نتجت عن عملية الاستقلال الكبرى في شبه القارة الهندية وتوابعها في جزر المحيط الهندي مثل: الهند، باكستان، بنغلاديش.

فيما تضم جنوب شرق آسيا مجموعة رابطة الآسيان (تايلندا، ماليزيا، اندونيسيا، الفلبين، سنغافورة برنابوي، الفيتنام، كمبوديا، لاوس، ميانمار)

التذبذب الذي شهدته حصتها من هذه الاستثمارات في السنوات الموالية، حيث بلغت حصة هذه الدول من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر المتوجه للدول النامية 50.9 % سنة 2002 لينخفض بعدها إلى 47.6 % سنة 2004 ثم إلى 44.4 % سنة 2006 ليصل إلى 36.4 % سنة 2008 ، بعدها عرف نصيب هذه الدول تحسن ملحوظ وبلغ 47.2 % ثم 48.2 % خلال سنتي 2010، 2011 على التوالي، وترجع التدفقات الكبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذه الدول إلى الأداء المتميز لها في مجال جذب الاستثمار وتوفر المناخ الاستثماري الملائم لذلك والذي سيكون محورا لدراستنا في المطلب الموالي .

ثانيا: دول أمريكا اللاتينية والكاريبي

تأتي في المرتبة الثانية، حيث استحوذت خلال الفترة (1995-2000) على 38% من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول النامية، بعدها أخذ نصيبها في التناقص وبلغ 31.7% في سنة 2002 ثم 30 % في سنة 2004 و 19.8% في سنة 2006 ، بعدها ارتفع نصيب هذه الدول ووصل إلى 26.6% سنة 2008 ثم 27.1 % و 27.9% خلال سنتي 2010، 2011 على التوالي.

وترجع التدفقات الكبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول المجموعتين السابقتين إلى الأداء المتميز لها في مجال جذب الاستثمار وتوفر المناخ الاستثماري الملائم لذلك والذي سيكون محورا لدراستنا في المطلب الموالي

ثالثا: إفريقيا

بالنسبة لهذه الدول وبعد أن كان نصيبها من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، لا يتجاوز 5 % خلال مرحلة التسعينات شهدت تطورا ملحوظا خلال العشرية الأخيرة حيث بلغ نصيبها 8 % من إجمالي الاستثمارات الواردة للدول النامية سنة 2002 إلا أنه انخفض في سنة 2004 إلى 5.7 % قبل أن يرتفع ويصل إلى 9.7 % سنة 2006 و 9.3% سنة 2008 ، ليعاود بعدها الانخفاض ويصل إلى 6.25% و 5.5% خلال سنتي 2010 و 2011 على التوالي.

ويمكن القول بأن التأخر النسبي في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مقارنة بدول آسيا و أمريكا اللاتينية بالإضافة إلى أن إفريقيا تضم أكبر تجمع للدول الأقل نمو في العالم والتي لم تستطع أن تجذب سوى نسبة محدودة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وأيضا افتقار القارة إلى الأيدي البشرية المدربة وما عانته من حروب وصراعات عرقية خلال عقد التسعينات جعلها منطقة غير آمنة للاستثمار الأجنبي

المباشر⁽¹⁾ ، وبصورة عامة فإن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية مثل جنوب افريقيا، نيجيريا، أنجولا، غينيا الاستوائية، قد ظلت الجهات الرئيسية التي تقصدها الاستثمارات الاجنبية المباشرة في افريقيا.

رابعاً: جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة

شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية نحو هذه الدول ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة (1995-2008) ، فبينما لم يمثل نصيبها خلال الفترة (1995-2000) سوى 3.7 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول النامية ،ارتفع ليصل إلى 15.5% سنة 2008 ، غير أنه شهد بعد ذلك انخفاضاً نسبياً ووصل إلى 10.7% سنة 2010، ليرتفع بعدها ويصل إلى 11.8% في سنة 2011، وتعتبر كل من روسيا و كازاخستان و كرواتيا من أكثر دول المنطقة جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر.

ويرجع الارتفاع في نصيب دول هذه المنطقة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السياسات التحريرية التي اتبعتها هذه الدول و العمالة الرخيصة فيها، كما قامت عدة بلدان كجزء من جهودها الرامية الى دعم جاذبيتها أمام المستثمرين الأجانب والمحليين ، بخفض ضرائبها على الشركات ، وهذا المزيج من المعدلات الضريبية المنخفضة والأجور المنخفضة نسبياً والقوة العاملة الماهرة وكذا امكانية الوصول بسهولة الى أسواق الإتحاد الأوروبي، هو أمر يجعل من هذه البلدان أماكن جذابة للاستثمار الاجنبي المباشر سواء من دول الإتحاد الأوروبي أو من دول أخرى.

خامساً : غرب آسيا

بعد النصيب المتواضع جداً من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول هذه المنطقة في التسعينات والذي لم يتجاوز 1 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول النامية، ارتفع نصيبها من 3 % في سنة 2002 ليصل الى 13.6 % سنة 2006 ، ليشهد بعدها انخفاضات متتالية ويصل إلى 11.8% في سنة 2008 و 8.4 % في سنة 2010 ثم 6.2 % سنة 2011، وتعتبر كل من السعودية والإمارات وقطر من أهم الدول المستقطبة للاستثمارات في هذه المنطقة.

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي والبيئي في منطقة الأسكوا :تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر و تعبئة المدخرات المحلية مع دراسة حالات الأردن والبحرين واليمن ، الأمم المتحدة ، نيويورك، 2003 ، ص.09.

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول النامية في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

من خلال تحليلنا السابق لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل مجموعات الدول النامية، لاحظنا استئثار كل من دول شرق وجنوب شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية بالنصيب الأعلى من هذه الاستثمارات ، وبغرض الوقوف على عوامل ومحددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول وكذا معرفة أكبر الدول جذبا للاستثمار داخل كل مجموعة ،ارتأينا أن نفرد هذا المطلب لدراسة تجربة كل من دول شرق وجنوب شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية وفقا للتفصيل التالي:

أولا: تجربة دول شرق وجنوب شرق آسيا

تعتبر تجربة دول شرق وجنوب شرق آسيا من التجارب الرائدة في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد أذهلت هذه الدول العالم خلال الثلاث حقب الماضية في مجالات التنمية والطاقة الاستيعابية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفق رؤوس الأموال، وبلا منازع كانت هذه الدول على قمة الدول النامية المستقبلة للاستثمار، حيث بلغ نصيب هذه الدول 58 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول النامية خلال الفترة (1990-1995)، إلا أن هذا المعدل قد تراجع نسبيا بعد سنة 1997 نتيجة الأزمة المالية التي مرت بها هذه الدول منذ منتصف عام 1997*، والتي أدت إلى انكماش اقتصاديات هذه الأخيرة وتراجع نصيبها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث انخفض نصيبها من 50% إلى 45% ثم 44% خلال السنوات 1998، 1997، 1999 على التوالي، استطاعت بعدها استعادة مكانتها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستحوذت على ما يقارب 53 % من إجمالي التدفقات الاستثمارية المباشرة الموجهة للدول النامية سنة 2000 و 48.6% منها سنة 2003 إلا أنها تراجعت نسبيا بعد ذلك لتصل إلى 39 % سنة 2006، ثم 34.9% سنة 2009 ، لينتعث بعدها نصيبها ويصل إلى 43.2% في سنة 2011⁽¹⁾.

* مرت مجموعة دول شرق آسيا منذ منتصف عام 1997 بأزمة اقتصادية ومالية شديدة، تمثلت أهم مظاهرها في انكماش الإقتصاد الأندونيسي بنسبة 80% وتايلاندا بنسبة 50% وكوريا الجنوبية بنسبة 45%، تليها ماليزيا بنسبة 25 %، وتعد هذه الدول هي المركز الحقيقي للأزمة، والذي امتد منها ليزحف على باقي الدول المجاورة، وكان من أسباب هذه الأزمة: الانخفاض الحاد في أسعار عملات كل من تايلندا، إندونيسيا، الفلبين، ماليزيا، كوريا الجنوبية، وبدأ الإنخفاض في قيمة العملة التايلاندية بعد تعويمها حيث كانت تعتمد قبل التعويم على نظام الصرف الثابت وزيادة الإقتراض الخارجي، ارتفاع معدل التضخم في هذه البلدان خلال فترة قصيرة ولم تستطع الحكومات السيطرة عليه أو الحد منه، عجز موازين مدفوعات هذه الدول وتضخم ديونها الخارجية خاصة قصيرة الأجل، فقد بلغت ديون تايلوان عام 1997 نحو 89 مليار دولار، وديون كوريا الجنوبية نحو 120 مليار دولار مما أدى إلى حدوث خلل بين النمو المالي السريع والنمو الاقتصادي الفعلي، ضعف القطاع المصرفي والتوسع في منح الإئتمان بدون ضمانات حقيقية لاعتبارات سياسية وشخصية بعيدا عن الاعتبارات الاقتصادية السليمة.¹ راجع:

- UNCTAD, World Investment Report, **Investing in law-carbon Economy**, New York and Geneva, 2010, Annex Table II, p.p170.173.
- UNCTAD, World Investment Report, **Towards a new generation of investment policies**, New York and Geneva, 2012, Annex Table II, p.p.169.171

وتتفاوت دول المنطقة من حيث نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر، تبعا للمراحل التي وصل إليها الإصلاح الاقتصادي والسياسي واختلاف السياسات الاستثمارية المطبقة في كل منها، وتعتبر الصين من أكبر دول المنطقة جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر تليها كل من هونغ كونغ، سنغافورة، تايلندا، كوريا الجنوبية، ماليزيا وأندونيسيا كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم(09): نصيب دول شرق وجنوب شرق آسيا من الاستثمار الأجنبي المباشر(1996-2011)

الوحدة: مليون دولار

البلد	1996	1998	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2011
الصين	40180	43751	40772	52743	60630	69468	108312	114734	123985
هونغ كونغ	10460	14770	61938	19682	34032	42892	59621	71069	83156
كوريا الجنوبية	2325	5412	9283	2941	8980	4950	8409	8511	4661
تايبوان	1864	222	4928	1445	1898	7424	5432	2492	(1962)
اندونيسيا	6194	(356)	(4550)	145	1896	5556	9318	13771	18906
ماليزيا	7296	2714	3788	3203	4624	6060	7172	9103	11966
الفيليبين	1520	1752	1241	1792	688	2345	1544	1298	1262
سنغافورة	8608	6389	5407	5730	19828	24207	11798	48637	64003
تايلندا	2271	5143	2813	1068	5862	9751	8455	9733	9572
الفيتنام	1803	1700	1289	1200	1610	2315	9579	8000	7430

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تجميع معلومات من:

- UNCTAD, World Investment Report, **Transnational Corporations and Export competitiveness**, Geneva and New York, 2002, Annex, Table B.1, P.305.
- UNCTAD, World Investment Report, **The shift To Worlds services**, Geneva and New York, 2004, Annex, Table B.1, P.370.
- UNCTAD, World Investment Report, **Transnational Corporations, Extractive industries and Development** ,New York and Geneva, 2007, Annex, Table B.1,P.253.
- UNCTAD,World Investment Report, **Towards a new generation of investment policies**, New York and Geneva,2012, Annex Table II,p.p.169.171

ملاحظة: القيم بين قوسين تدل على قيم سالبة.

وكما نلاحظ من خلال الجدول استحوذ الصين على النصيب الأعلى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى دول المنطقة خاصة بعد انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 2001، حيث ارتفع نصيبها من 40180 مليون دولار في سنة 1996 ليصل إلى 123985 مليون دولار في سنة 2011 وهو ما يعادل 37% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول شرق وجنوب شرق آسيا في هذه السنة، كما بلغ نصيب هونغ كونغ في هذه السنة 24.7 % من الاستثمار الأجنبي المباشر في

المنطقة تليه سنغافورة بمعدل 19 % من إجمالي التدفقات ثم اندونيسيا التي استطاعت استرجاع مكانتها في جذب الاستثمار بعد الانكماش الذي شهدته عقب أزمة 1997 ، بـ 5.6% تليها ماليزيا وتايلندا.

وتعود جاذبية الصين للاستثمار لأسباب عديدة منها: طفرات النمو الكبيرة التي حققتها*، والتي أدت إلى ارتفاع القدرة الشرائية لدى الصينيين مما أدى إلى الانتقال بالدولة إلى مرحلة جديدة من النمو من خلال سوق استهلاكي كبير الحجم، وهو ما شجع الكثير من الشركات العملاقة للتحوّل نحو الصين لخدمة هذا السوق، ويعود النمو السريع في الصين في السنوات الأخيرة بدرجة كبيرة إلى إصلاح نظام التخطيط المركزي وذلك بإدخال ميكانيزمات السوق وتحرير التجارة والتشريعات المنظمة للاستثمارات الأجنبية ، وبالموازاة مع تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي قامت الصين بعد 1978 بتطبيق بعض الإجراءات الرامية إلى وضع حد لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية و إنشاء أربعة مناطق إقتصادية خاصة، الهدف منها جذب الشركات الأجنبية**، كما أدى توفر الحوافز الضريبية إلى تقليل حجم المخاطر وحالات عدم اليقين التي يمكن أن تواجه الشركات الأجنبية في سوق واسعة مثل الصين ولعب الإصلاح الاقتصادي فيها وتوفر تشريعات الاستثمار دورا كبيرا في زيادة ثقة المستثمرين الأجانب في هذا البلد.

أما بخصوص دولة أو جزيرة سنغافورة، فخلال الحقبة الماضية حققت هذه الدولة نمو سنوي تراوح بين 8% و 10%، كما انضمت كل من سنغافورة وكوريا لمنظمة التعاون الاقتصادي، وحققت كل من هونغ كونغ وسنغافورة مستويات معيشة أعلى من نظيرتها بدول منظمة التعاون والتنمية، ولقد تبنت سنغافورة سياسة اقتصادية أكثر انفتاحا، حيث اتخذت العديد من التدابير لتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاعات إستراتيجية، وساعدها على جلب الاستثمارات موقعها المميز بين دول القارة وربطها بين كل من آسيا وأوروبا، فبالرغم من عدم توافر الموارد الطبيعية لديها إلا أن العديد من عمليات التصنيع للموارد الطبيعية المنتجة بالدول المجاورة لها تتم بها خاصة منتجات البترول، كما أن توفر عنصر العمل المتعلم والمؤهل جذب جانب كبير من الاستثمار الصناعي خاصة في قطاع الإلكترونيات هذا إضافة إلى توفر بنية أساسية متطورة ونظام مالي مرن.

إذن فقد ساهمت عدة عوامل في دول شرق وجنوب شرق آسيا في تحسن مناخ الاستثمار في هذه الدول بسبب ما تم إجراؤه من إصلاح تشريعي و إداري واقتصادي وإزالة العقبات أمام المستثمر الأجنبي وغيرها من الإصلاحات الاقتصادية التي تم اتخاذها كجزء من عمليات الإصلاح الهيكلي، كذلك ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي و غزارة الموارد الطبيعية وتوفر الاستقرار السياسي والبنية الأساسية الملائمة واليد العاملة الماهرة والرخيصة وكذلك القدرات التكنولوجية، إضافة إلى السياسات الداخلية التي تشجع

* بلغ معدل النمو فيها سنة 1992 قيمة قياسية لم تتحقق حتى في الدول المتقدمة بلغت 12 %

** ثلاثة مناطق اقتصادية في مقاطعه Guangdong مجاورة لهونغ كونغ والمنطقة الرابعة في مقاطعة fugian مجاورة لتايبوان

الإدخار والاستثمار وتخصيص رأس المال والعمل بطريقة ناجحة، كما أن السياسات المتبعة في هذه الدول حفزت على التجديد وتبني تقنيات عصرية، وسمحت للقطاع الخاص بالاستجابة لديناميكية السوق في ظل ظروف من الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي والملائم لخلق معدلات استثمار ونمو اقتصادي جد عالية، حيث يمتاز المناخ الاقتصادي في هذه الدول بتضخم منخفض وغير مؤثر، وأرصدة ميزانية مستقرة ومعدلات فائدة حقيقية موجبة، وموازن مدفوعات ملائمة للسوق⁽¹⁾، كما لعب التقارب الجغرافي من اليابان دورا كبيرا في توجه معظم الاستثمارات اليابانية إلى دول هذه المنطقة، حيث بلغت الاستثمارات اليابانية بدول شرق وجنوب و جنوب شرق آسيا سنة 1993 أربعة أضعاف استثماراتها في دول أمريكا اللاتينية⁽²⁾، وبالإضافة إلى الاستقرار الاقتصادي والسياسي عملت دول شرق و جنوب شرق آسيا على منح عدة تحفيزات للمستثمرين، فعلى سبيل المثال قامت ماليزيا بمنح عدة تحفيزات للمستثمر الأجنبي من خلال قانون تشجيع الاستثمار الصادر عام 1984، حيث قامت بتحرير البيئة الاقتصادية وبيئة الأعمال التي تنشط من خلالها الشركات الأجنبية وذلك بتحرير التعليمات والقيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات وتم السماح في هذا القانون للمستثمر الأجنبي بالاستحواذ على نسبة 100 % من حقوق الملكية في شركاتهم عند قيامهم بتصدير 80 % أو أكثر من منتجات هذه الشركات*، كما تستفيد الشركات الأجنبية بموجب هذا القانون من الإعفاءات الضريبية في حالة قيام هذه الشركات بإنتاج السلع المنصوص عليها في القانون أو العمل في مجال النشاط الوارد فيه القانون، إضافة إلى قيامها بتوقيع اتفاقيات ضمان استثمار مع ما يزيد عن 22 دولة لحماية الشركات الأجنبية من التأميم الإجباري⁽³⁾.

أما كوريا فقد تضمن قانون حوافز رأس المال الأجنبي الصادر عام 1984 العديد من التسهيلات والحوافز التي من شأنها تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر فيها حيث ينص هذا القانون على معاملة المستثمر الأجنبي والمحلي بالمثل، إضافة إلى التوسع في القطاعات الصناعية المتاحة للاستثمار الأجنبي والمحلي بالمثل، إضافة إلى التوسع في القطاعات الصناعية المتاحة للاستثمار الأجنبي لتبلغ 788 نشاطا في عام 1990 مقابل 521 نشاط عام 1982، كما يضمن حرية تحويل رأس المال والأرباح للخارج، ومبادئ حقوق الملكية وتخفيض معدلات الفائدة على القروض بالنسبة للصناعات المساهمة في خلق مناصب الشغل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى الإعفاءات الضريبية خلال خمس سنوات

* - بالنسبة للشركات التي تصدر 51%-79 % من منتجاتها يتاح له نسبة مناظرة لها من حقوق الملكية 51%-79 % .

- أما الشركات الأجنبية التي تصدر 20% -50 % من منتجاتها فإن الشريك الأجنبي يسمح له بالتملك حتى 51% من ملكية الشركة

- يسمح للشركات الأجنبية التي تصدر أقل من 20 % من منتجاتها ، بتملك 30% كحد أقصى من حقوق الملكية للشركة.

¹ زايري بلقاسم، مرجع سابق، ص.8.

² بابا عبد القادر، الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2003/2004، ص.84.

³ زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الانسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة الشلف، العدد 01، 2004، ص.139، ص.138.

الأولى من نشاط الشركات ثم بعد ذلك وخلال الثلاث سنوات التالية يتم تقاضي 50 % من المعدلات العادية هذا إضافة مختلف التسهيلات المتعلقة بمنح الأراضي والعقارات والعمل على إزالة العوائق الإدارية والمالية⁽¹⁾.

ولتشجيع الاستثمار الأجنبي قامت تايلندا بإنشاء هيئة الاستثمار التي تعمل على جذب وترقية الاستثمارات الأجنبية مع تقديم مجموعة من الحوافز والعمل بنظام سعر الصرف الحر وإبرام العديد من الاتفاقيات لحماية الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي* وحماية حقوق الملكية وبراءات الاختراع وتقديم الإعفاءات الضريبية خاصة بالنسبة للصناعات الموجهة للتصدير مع تقديم الإعفاءات الضريبية خاصة لدعم الصناعات التحويلية⁽²⁾.

ثانيا: تجربة دول أمريكا اللاتينية

تحل دول أمريكا اللاتينية المركز الثاني في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بعد دول شرق وجنوب شرق آسيا، حيث شهدت المنطقة تدفقات مهمة من الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في ظل الأزمة المالية للدول الآسيوية خلال السنوات 1997 ، 1998 ، 1999 ، إذ وصل نصيب دول أمريكا اللاتينية من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية 44% ، 48% خلال سنتي 1998 ، 1999 ، على التوالي بعد أن كان نصيبها لا يتجاوز 30 % في بداية التسعينات، وتعتبر كل من البرازيل والمكسيك البلدان الرائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المنطقة تليهما كل من الأرجنتين والشيلي وكولومبيا كما هو موضح في الجدول الموالي:

* يعرف الازدواج الضريبي بمشكلة تعدد فرض الضريبة على المكلف بأدائها خلال نفس الفترة الزمنية، حيث يدفع هذا الأخير على نفس الوعاء أكثر من مرة لأكثر من إدارة ضريبية ، وقد يحدث الازدواج الضريبي على المستوى الداخلي أو على المستوى الدولي.

¹ المرجع السابق، ص.141.

² المرجع السابق، ص.142.

جدول رقم (10): نصيب دول أمريكا اللاتينية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1996-2011)

الوحدة: مليون دولار

البلد	1996	1997	1998	1999	2000	2002	2004	2006	2008	2011
الأرجنتين	6951	9156	6848	24134	11152	785	4584	4809	9726	7243
البرازيل	10792	18993	28856	28578	32779	16590	18146	18782	45058	66660
الشيلي	4633	5219	4638	9221	3674	1888	7173	7952	15518	17299
كولومبيا	3112	5562	2828	1468	2374	2115	3084	6295	10520	13234
البيرو	3242	1697	1842	2263	681	2156	1599	3467	6924	8233
فنزويلا	2183	5536	4495	3290	4464	779	1483	(543)	1195	5302
المكسيك	9938	14044	11933	12534	14706	14745	22396	19037	27140	19554

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تجميع معلومات من:

- UNCTAD, World Investment Report, **Transnational Corporations and Export competitiveness**, Geneva and New York, 2002, Annex, Table B.1, P.305.
- UNCTAD, World Investment Report, **The shift To Worlds services**, Geneva and New York, 2004, Annex, Table B.1, P.369.
- UNCTAD, World Investment Report, **Transnational Corporations, Extractive industries and Development**, New York and Geneva, 2007, Annex, Table B.1, P.253.
- UNCTAD, World Investment Report, **Towards a new generation of investment policies**, New York and Geneva, 2012, Annex, Table II, p. 171

ونلاحظ من خلال الجدول سيطرة البرازيل على حجم كبير من إجمالي الاستثمارات الموجهة لدول أمريكا اللاتينية، حيث ارتفع نصيبها من هذه الاستثمارات من 20 % سنة 1996 إلى 34 % سنة 2000، هذه السنة التي تحصلت فيها البرازيل على 32779 مليون دولار لينخفض بعد ذلك ويصل سنة 2006 إلى 18782 مليون دولار وهو ما يعادل 22.5 % من إجمالي الاستثمار في هذه المنطقة، بعدها ارتفعت التدفقات المتوجهة نحوها لتصل الى رقم قياسي قدره 66660 في سنة 2011 وهو ما يمثل 30.7 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول أمريكا اللاتينية لهذه السنة، أما المكسيك فبعد أن كانت تحتل المركز الثاني في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة بعد البرازيل طوال الفترة (1996-2000)، بدأت منذ سنة 2001 تتنافس البرازيل على الصدارة ، لتتمكن بعدها (2004-2006) من نيل المركز الأول في جذب الاستثمار في هذه المنطقة، حيث زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها ليبلغ سنة 2006 ما قيمته 19037 مليون دولار وهو ما يعادل 22.7 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحو بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي إلا أنها لم تحافظ على هذا المركز وعادت لتتأخر على البرازيل وانخفض نصيبها إلى 13 % ثم 9 % خلال سنتي 2008 و2011 على التوالي، ويعتبر انضمام المكسيك لاتفاقية الناقتا السبب الرئيسي في زيادة التدفقات الاستثمارية

إليها⁽¹⁾، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الدول المستثمرة فيها خاصة في قطاع التصنيع، كما استطاعت كل من الأرجنتين والشيلي وكولومبيا تحقيق نتائج مهمة في جذب الاستثمار مكنتها من احتلال مراكز متقدمة كأكبر دول المنطقة جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ولقد كانت للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها معظم دول أمريكا اللاتينية الأثر البالغ على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحوها، حيث قامت هذه الدول بفتح حدودها التجارية، كما بدأت سياسة الخصخصة بجدية، وأنجزت برنامج حوافز ناجح لكل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، كما قامت هذه الدول بمحاربة التضخم وتحقيق الاستقرار المالي، عن طريق التقليل من الإنفاق الحكومي وإصلاح الخدمات المدنية، مع إجراء إصلاح شامل للأنظمة الضريبية، ففي عام 1993 بلغ معدل التضخم في كل من الشيلي والأرجنتين والبرازيل والبيرو والمكسيك وفنزويلا وكولومبيا 888 % ، ولكن مع نهاية عام 1997 انخفض معدل التضخم إلى أقل من 11 %، والنتائج كانت إيجابية، بحيث بلغ معدل النمو 5,3 % في عام 1997 وهو أعلى مستوى له منذ 15 سنة، كما أدت الخصخصة في تلك الدول، إلى تجنب خسائر التشغيل التي تعرض لها الكثير من المشروعات المملوكة للدولة وزيادة الاستثمار الخاص، وفي خلال الفترة من 1988 إلى 1997 تم خصخصة حوالي 800 مؤسسة⁽²⁾.

وقد عملت الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي في هذه الدول، والتي من بينها عدم التمييز بين الشركات الوطنية والأجنبية وفتح قطاعات كانت مغلقة أمام الشركات الأجنبية، وتسهيل الإجراءات الإدارية، دورا مهما في رفع معدلات الاستثمار فيها، هذا إضافة إلى توفر دول هذه المنطقة على موارد طبيعية هامة مثل الشيلي وفنزويلا التي تزخر بالموارد الطبيعية وخاصة البترول، كما لعب التقارب الجغرافي من الولايات المتحدة الأمريكية، دورا كبيرا في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول المنطقة إذ تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي المستثمر الرئيسي بدول أمريكا اللاتينية خاصة بعد إنشاء اتحاد الناftا⁽³⁾، كما أن إنشاء منطقة اتحاد إقليمي والذي تمثل في الناftا شمالا والميركوسر جنوبا كان عاملا أساسيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من داخل المنطقة أو من خارجها وخاصة بالنسبة للشركات التي تبحث عن سوق كبرى تنتج من أجلها⁽⁴⁾.

¹ سنتعرض لهذا الاتفاق بشيء من التفصيل في المبحث الموالي.

² بابا عبد القادر، مرجع سابق ص.78.

³ المرجع سابق، ص.79.

⁴ سنتعرض لأثر هذه الاتحادات على الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المنطقة من خلال المبحث الموالي.

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

تهدف الدول العربية إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية عالية من أجل حل المشكلات التي تجابهها مثل البطالة، عجز ميزان المدفوعات، ضعف معدلات الاستثمار والإدخار في العديد من بلدان المنطقة، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة هامة تعول عليها الدول العربية كثيرا لدفع التجارة والنمو الاقتصادي، لذلك قامت معظم هذه الدول بإدخال العديد من التعديلات على القوانين المتعلقة بالاستثمار هدفت في مجملها تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق أسس وضوابط محددة وإلى تغطية الاحتياجات التمويلية المحلية ونقل الخبرات إلى هذه الأسواق، كما أولت اهتماما متناميا لخلق بيئة أكثر مواتمة وجذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، ورغم ذلك فإن هذه الجهود لم تستقطب سوى قدرا ضئيلا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا ترقى إلى المستوى المأمول.

ونسعى من خلال هذا المطلب الوقوف على نصيب الدول العربية من هذه الاستثمارات وأهم معوقاته فيها، والتطرق لوضعية الاستثمارات العربية البينية .

أولا: نصيب الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة

على الرغم من الجهود التي بذلتها وتبذلها الدول العربية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن نصيبها من إجمالي هذه الاستثمارات سواء على المستوى العالمي أو على مستوى الدول النامية ما زال ضئيلا بالرغم من الارتفاع المسجل على مستوى حجم الاستثمار الوافد إلى هذه الدول منذ بداية النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن الماضي، حيث ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من 1279 مليون دولار سنة 1990 إلى 4930 مليون دولار سنة 1996، وارتفعت بذلك حصة الدول العربية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي، من 0.6% سنة 1990 إلى 1.3% سنة 1996 ، أما في سنة 2000 فإنخفضت هذه النسبة لتبلغ 0.4 % ، حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية في هذه السنة 5957 مليون دولار، في الوقت الذي بلغت فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي مبالغ قياسية قدرت بـ 1398183 مليون دولار، لترتفع بعدها حصة الدول العربية من الإجمالي العالمي وتصل إلى 4.8 % ثم 5.4 % ، خلال السنوات 2006، 2008، على التوالي، وتعزو المؤسسة العربية لضمان الإستثمار هذا الارتفاع في التدفقات الإجمالية للإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية خلال السنوات الأخيرة إلى التحسن في مناخ الاستثمار في هذه الدول لا سيما أن معظمها قد قامت خلال هذه الفترة بإصدار أو مراجعة التشريعات المرتبطة بتشجيع الاستثمار والتشريعات الضريبية والجمركية والخصخصة والأسواق المالية⁽¹⁾.

¹ أحمد السيد نجار، الإتجاهات الإستراتيجية الجديدة 2001، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2002، ص. 60 .

أما في سنة 2011 فقد انخفض اجمالي التدفقات الواردة الى الدول العربية إلى 40717.4 مليون دولار وانخفض بذلك رصيدها من اجمالي التدفقات العالمية إلى 2.7% و 5.2%، و إلى 12.5% و 5.2% من اجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول النامية والاقتصاديات الانتقالية، ويعود هذا الى الانخفاض الكبير في حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة على مستوى العديد من البلدان العربية أمثال قطر، الإمارات، سلطنة عمان متأثرة بتداعيات الازمة المالية العالمية وكذا عدم الاستقرار السياسي في كل من مصر و ليبيا و التي هبط رصيدها بشكل كبير.

ويمقارنة بسيطة بين حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية وبين غيرها من الدول النامية في سنة 2011، نجد كل من الصين، هونغ كونغ، سنغافورة، البرازيل، قد اجتذبت منفردة استثمارات تفوق ما اجتذبه الدول العربية مجتمعة في هذه السنة (راجع كل من الجدول رقم 09 والجدول رقم 10).

ويوضح الجدول الموالي تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بين الدول العربية خلال الفترة (1990-2011)

جدول رقم(11): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية خلال الفترة (1990-2011)

الوحدة: مليون دولار

2011	2008	2006	2000	1996	1990	البلد
2571.0	2593.6	1795	438	270	0	الجزائر
(482.7)	9494.6	10043	1235	636	734	مصر
0.0	3180	2013	141	(112)	159	ليبيا
2519.1	2487.1	2450	422	322	165	المغرب
1936	2600.5	3541	392	0	(31)	السودان
1142.9	2758.6	3312	779	351	89	تونس
78.0	228.9	164	3	3	0	جيبوتي
102	87	96	0	1	6	الصومال
45.2	342.8	155	40	0	7	موريتانيا
780.9	1793.9	2915	364	2048	(183)	البحرين
1616.7	1855.7	383	(3)	(4)	0	العراق
1469	2826.3	3219	815	16	38	الأردن
398.6	(6)	122	16	347	6	الكويت
3200	4333	2739	964	80	6	لبنان
213.8	51.5	19	62	177	..	فلسطين
788	2951.9	1623	83	61	142	سلطنة عمان
(86.8)	3778.6	159	252	339	5	قطر
16400	38151	1829	183	64	312	السعودية
1059.5	1467	600	270	89	71	سوريا
7679	13723.6	1280	(506)	301	(116)	الإمارات
(712.8)	1554.6	1121	6	(60)	(131)	اليمن
40717.4	96254.3	67568	5957	4930	1279	إجمالي الدول العربية
776562.2	771057.7	470139	263619	152963	35162	الدول النامية والاقتصاديات الانتقالية
1524422.2	1790705.7	1411018	1398183	390462	207278	العالم
5.2	12.5	16.4	2.3	3.4	3.6	حصة الدول العربية من إجمالي الدول النامية والاقتصاديات الانتقالية (%)
2.7	5.4	4.8	0.4	1.3	0.6	حصة الدول العربية من الإجمالي العالمي (%)

Source : <http://unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableView.aspx,15/12/2012,21:10>^h

ونلاحظ من خلال الجدول السابق أن الدول العربية المصدرة للنفط تأتي على رأس قائمة الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى الإجراءات التي اتخذتها هذه الدول في السنوات القليلة الماضية والتي أتت ثمارها وخاصة فيما يتعلق بتسهيل إجراءات إنشاء الشركات وتقليل حجم البيروقراطية والانخفاض الكبير في معدل الضرائب، ففي سنة 2011 احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى عربيا حيث وصل حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 16400 مليون دولار، غير أنها انخفضت بنحو 58% عن عام 2008، ويرجع تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تريغ السعودية على الترتيب الأول عربيا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى عدة أسباب من أهمها تطور تشريعات حماية الاستثمارات الأجنبية وإجراءات تشجيع وجذب وتخفيف القيود على دخولها إلى السوق المحلي خاصة في قطاعات البنوك والعقارات والاتصالات، كما أن عمليات الخصخصة في السعودية التي شملت العديد من القطاعات ساهمت كذلك في تدفق الاستثمار الأجنبي لاسيما في قطاعات مثل الطيران التي ساهمت هي الأخرى في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فضلا عن استمرار النمو الاقتصادي القوي و تحسن مناخ الاستثمار داخل السعودية.

وجاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية بتدفق بلغ حجمه 7679 مليون دولار بعد أن بلغت 13723.6 مليون دولار عام 2008 ، فيما احتلت لبنان المركز الثالث عربيا بحصولها على 3200 مليون دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه السنة متقدمة بذلك على الجزائر و المغرب في المركزين الرابع والخامس على الترتيب، حيث بلغ نصيب الجزائر 2571 مليون دولار فيما بلغ نصيب المملكة المغربية 2519.1 مليون دولار.

أما مصر وبعد أن كانت تحتل مراتب متقدمة بين الدول العربية في مجال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر خاصة في قطاعي الخدمات المالية والسياحة، أدت المشاكل السياسية والصراعات الداخلية وما افرزته من تدهور في الجانب الاقتصادي، الى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها إضافة الى هروب رأس المال الأجنبي منها مما أدى الى تحقيقها الى قيمة سلبية في سنة 2011 تذيلت بهذا قائمة الدول العربية في مجال جذب الاستثمار، كذلك الأمر بالنسبة لليبيا التي لم تحقق أي تدفقات في هذه السنة .

ولعل ضعف المنطقة العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني التي تشهدها المنطقة العربية منذ سنوات طويلة، مما أدى إلى ضآلة الاستثمارات في هذه المنطقة من بين مختلف مناطق العالم.

ثانياً: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية

يختلف التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من دولة إلى أخرى، ففي المملكة العربية السعودية يتصدر قطاع الصناعة والطاقة قائمة القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر يأتي بعده قطاع العقار وأنشطة الأعمال، في حين يعد قطاع النفط والغاز في سلطنة عمان القطاع الأول من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ويأتي بعده قطاع الصناعة، أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، فيحتل قطاع الصناعات التحويلية والماء والكهرباء المرتبة الأولى يليها قطاع التجارة ثم التعدين والطاقة⁽¹⁾، ويستحوذ قطاع الخدمات المالية على أعلى نصيب من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين، وفي الجمهورية العربية السورية يأتي نشاط الوساطة المالية في المرتبة الأولى من حيث حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يليه مباشرة قطاع الصناعة، كما أن قطاع الخدمات أصبح من القطاعات الرئيسية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في عدد كبير من الدول العربية وخاصة الإتصالات والسياحة في كل من مصر، والمغرب، والجزائر وتونس، ويجب الإشارة كذلك إلى قطاع الإنشاءات الذي يعيش فورة في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر، حيث يتم تنفيذ مشاريع بناء كبرى، كما أن تحرير قطاع الإتصالات عن طريق تنفيذ برامج خصخصة في عدة دول عربية أدى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سواء بيني أو أجنبي حيث برزت شركات عبر وطنية إقليمية قامت بتنفيذ استثمارات ضخمة في مجال الإتصالات⁽²⁾.

أما على مستوى إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية وبحسب البيانات القطرية الرسمية ومن واقع رصد أرصدة التدفقات الواردة إلى ثماني دول عربية (السعودية، مصر، الأردن، الإمارات، تونس، سورية، ليبيا، فلسطين) بنهاية عامي 2010 و2011، يتضح أن قطاع الخدمات أكبر متلق للاستثمار الأجنبي والعربي بنسبة 43 % من الإجمالي، يليه قطاع الصناعة بنسبة 29.6 % وأخيراً قطاع الزراعة بنحو 1.3 % فقط فيما، توزعت باقي الاستثمارات على قطاعات أخرى لم يتم تصنيفها وبحصّة تبلغ 26.12 %⁽³⁾.

¹ الإسكوا ، الإستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية ، 2007.

² نفس المرجع السابق.

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصناعات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011 ، الكويت، ص.101.

ثالثاً: الاستثمارات العربية البينية

يعتبر الاستثمار العربي- العربي وخاصة في المجالات الإنتاجية من أبرز المجالات حيوية وأهمية في إطار التكامل العربي لأنه يسهل تحقيق الهدف الأساسي منه والمتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية العربية، كما يعمل على تقوية أوصل العلاقات بين الأقطار العربية نظراً لارتباطه بتلبية حاجة أساسية في الوطن العربي والمتمثلة في إقامة القاعدة الإنتاجية وتوسيعها⁽¹⁾، ولقد بدأ الإهتمام المشترك للدول العربية بتنمية الاستثمارات العربية البينية منذ فترة السبعينات من خلال إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في عام 1975 والتي تهدف إلى تشجيع انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية وكذا ممارسة أوجه النشاط المكمل لتوفير الضمان وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية، ومن جانب آخر فقد أدت الطفرة النفطية التي حدثت خلال عقد السبعينات إلى ظهور العديد من المؤسسات المالية العربية ومنها صناديق التنمية العربية التي ساهمت بشكل فعال في توفير التمويل اللازم للاستثمارات العربية البينية.

1- **تطور حجم الاستثمارات العربية البينية:** تشير الإحصائيات أن حجم الاستثمارات العربية البينية قد بلغت خلال عقد السبعينات حوالي 6.24 مليار دولار، ويعود سبب هذا الارتفاع حسب عدد من الباحثين إلى ارتفاع الإيرادات النفطية وتحسن ظروف الاستثمار في هذه الفترة، إلا أنه ومع تراجع الإيرادات النفطية في نهاية الثمانينات، انخفض حجم الاستثمارات ليصل إلى 2.8 مليار دولار في نهاية عام 1988، هذا وتوالى الاستثمارات العربية البينية في انخفاضها في عقد التسعينات عما كانت عليه في عقد السبعينات والثمانينات، حيث بلغ حجم الاستثمارات العربية البينية عام 1995 حوالي 1430.1 مليون دولار فقط، وبلغت عام 1996 حوالي 2.1 مليار دولار أي بنسبة 0.6 % من الاستثمار المباشر العالمي، كما يمثل هذا الرقم 0.3 % من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، لتعاود الانخفاض سنة 1997 وتصل إلى 1589.6 مليون دولار كنتيجة لتوتر العلاقات السياسية بين لبنان وإسرائيل، ثم ارتفع خلال عام 1998 ليصل إلى نحو 2314.2 مليون دولار، و في سنة 2000 انخفض حجم الاستثمارات العربية البينية ليصل إلى 18174 مليون دولار وقد يرجع ذلك إلى توتر الأوضاع الأمنية في فلسطين نتيجة فعاليات الإنتفاضة، لتشهد بعدها هذه الاستثمارات حالة من الإنتعاش و تصل إلى 37263.5 مليون دولار في سنة 2005، وهو أعلى مستوى بلغته منذ البدء في رسدها، وتعود هذا إلى الزيادة الكبيرة في الاستثمارات العربية البينية في هذه السنة، إلى زيادة الاستثمارات العربية الواردة إلى المملكة العربية السعودية من خلال المشروعات الاستثمارية

¹ ريم عبد العزيز، شيرين هيكل، الاستثمار في المنطقة العربية ومواجهة التوترات الراهنة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري بالاشتراك مع جامعة الدول العربية، القاهرة، 2003، ص. 8، على الموقع الإلكتروني:

تم الاطلاع بتاريخ 08/02/ 2008 الساعة 09:20 http://www.eip.gov.eg/uploads/subissues/Does_Arabic_invest.pdf

المستقطبة إلى مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، وفي عام 2006 بلغ حجم الاستثمارات العربية البينية حوالي 16504.2 مليون دولار منخفضة بذلك بنسبة 50.5% عن سنة 2005 بسبب عدم تكرار الزيادة الكبيرة في الاستثمارات الواردة إلى المملكة العربية السعودية، بعدها ارتفع حجم هذه الاستثمارات ليصل إلى 35369.9 مليون دولار سنة 2008، لتشهد بعدها الاستثمارات العربية البينية انخفاضات متتالية نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية على بعض الدول العربية من جهة وعدم الاستقرار السياسي في كثير من دول المنطقة من جهة أخرى، حتى وصل إلى 6815.7 مليون دولار سنة 2011، ويشير تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، أن تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة بلغت خلال الفترة (1995-2011) نحو 178.5 مليار دولار، حيث استحوذت 7 دول هي: السعودية، السودان، مصر، لبنان، الجزائر، البحرين، الإمارات على 82% منها بقيمة 144.4 مليار دولار، وأشار التقرير إلى أن السعودية تصدرت قائمة الدول المضيفة للاستثمار العربي البيني خلال الـ 17 عاما الأخيرة بقيمة إجمالية 47.8 مليار دولار وحصّة 27% من الإجمالي، يليها السودان في المرتبة الثانية بحوالي 23.3 مليار دولار وحصّة 14.1% من الإجمالي، ومصر في المرتبة الثالثة بنحو 19.9 مليار دولار وحصّة 9.0%، ثم لبنان في المرتبة الرابعة بحوالي 14.8 مليار دولار وحصّة 8.4%، ثم الجزائر في المرتبة الخامسة بحوالي 13.8 مليار دولار وحصّة 7.8%، ثم البحرين في المرتبة السادسة بحوالي 13.5 مليار دولار وحصّة 7.7%، ثم الإمارات في المرتبة السابعة بحوالي 13.8 مليار دولار وحصّة 6.4%، ثم المغرب في المرتبة الثامنة بحوالي 6.5 مليار دولار وحصّة 3.7%، ثم الأردن في المرتبة التاسعة بحوالي 4.6 مليار دولار وحصّة 2.6%، ثم تونس في المرتبة العاشرة بحوالي 4.3 مليار دولار وحصّة 2.44% من الإجمالي.

2- عوامل ضعف الاستثمارات البينية وهجرة الأموال العربية للخارج: يتبين لنا مما سبق ضآلة حجم الاستثمارات العربية البينية مقارنة بالاستثمارات العربية في الخارج، حيث تشير الإحصاءات إلى أن حجم الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي خلال الفترة (1974-1995) قد قدرت بنحو 670 مليار دولار، وقدرت الاستثمارات داخل الدول العربية خلال نفس الفترة بحوالي 12 مليار دولار، وبذلك تكون النسبة 56/1، بمعنى أن كل دولار يستثمر داخل الوطن العربي يقابله 56 دولار يستثمر في الخارج⁽¹⁾، ويرجع ضعف الاستثمارات العربية البينية وهجرة رؤوس الأموال العربية للخارج إلى ضعف المناخ الاستثماري في هذه الدول والناجم عن عدة أسباب نذكر من بينها:

- ضعف العائد على الاستثمار في المنطقة العربية: حيث تعتبر العوائد المتوقعة على الاستثمار من المحددات الرئيسية لضعف الاستثمارات البينية وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وتتأثر

¹ تشام فاروق، الاستثمارات العربية واقعا وآفاقها في ظل النظام العالمي الجديد، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مرجع سابق، ص.42.

العوائد المتوقعة للاستثمارات بعدة عوامل يمكن إجمالها في التالي: التقدم التكنولوجي، أدوات ومجالات الاستثمار، توفر الأيدي العاملة، توفر الخدمات الأساسية، الحوافز الضريبية الجمركية، الرقابة على النقد الأجنبي، أسعار الصرف، أسعار الفائدة، الأسواق المالية المتطورة، ووفقاً لاستبيان قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بتوزيعه على المستثمرين العرب للسنوات (1992-1993)، أفادت آراء المستثمرين بأن إمكانية تحقيق عائد مرتفع يحتل المرتبة الأولى في تأثيره على قرارات المستثمرين، وبناءً على استبيان مشابه قام به مركز الدراسات الإستراتيجية التابع للجامعة الأردنية بتوزيعه على 151 شركة أردنية تم سحبها عشوائياً عام 1995، حيث تضمنت الاستمارة أسئلة حول البيئة العامة للاستثمار وتوقعات المستقبل، تبين أن متوسط العائد على الاستثمار في الشركات والمؤسسات الأردنية في الخارج يبلغ 18.6 % في حين يبلغ هذا المتوسط في الداخل 7.3 % فقط، أي أن العائد على الاستثمار في الخارج أكثر من ضعفين ونصف عن نظيره في الداخل، وقد تبين في أغلبية الدول العربية أن نسبة العائد فيها هي دون معدل الفائدة السائد في السوق والذي يتراوح في أغلبية الدول العربية بين 10% و 12 % ؛

- ضعف الاستراتيجيات الوطنية أو القومية في استيعاب الفوائض المالية العربية واستخدام هذه الفوائض في تطوير البنى الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تقلب السياسة التشريعية والاقتصادية في مجال الاستثمارات وإختلافها حسب الحقب الزمنية والظروف السياسية التي تمر بها المنطقة العربية وطول وتعقيد الإجراءات الإدارية اللازمة لتسجيل وترخيص المشاريع الاستثمارية (1) ؛
- إن تاريخ التعاون الاقتصادي العربي أو القيام المشاريع العربية أو السوق العربية المشتركة أو الاستثمارات العربية- العربية أو التجارة العربية البينية تبقى رهناً للتقلبات السياسية التي تصيب العلاقات العربية- العربية؛
- غياب أو ضعف أسواق المال والبورصات في غالبية الدول العربية باستثناء دول الخليج أو بعض الدول الأخرى مما يقلل من فرص جذب الاستثمار،
- السياسات النقدية المتبعة في بعض الأقطار العربية والتي تحتاج إلى إعادة نظر خاصة فيما يتعلق بارتفاع أسعار الفائدة (2).

¹ تشام فاروق، الاستثمارات العربية: واقعها وآفاقها في ظل النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص.46.

² مناور فريخ حداد، واقع الاستثمارات العربية وآفاق تطويرها، المؤتمر الدولي الثاني حول: سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الإنتقالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سكيكدة، 2004، ص.32.

المبحث الثالث: أثر التطورات الحديثة في بيئة العلاقات الدولية على الاستثمار الأجنبي المباشر

تعد التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم في العقد الأخير من القرن العشرين، والمتمثلة أساساً في التوقيع على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وما تضمنته من تحرير حركة التجارة الدولية وحرية انتقال رؤوس الأموال، واتجاه دول العالم إلى تكوين كتلت وتجمعات اقتصادية سواء في إطار ثنائي أو إقليمي وذلك على أساس تحرير التبادل التجاري بين أعضاء التكتل، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بينها، من أهم العوامل التي أسهمت في تعميق وانتشار ظاهرة العولمة على نطاق واسع، وقد أدت هذه التطورات جميعاً إلى زيادة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت تشكل القوة الموجهة للنظام الاقتصادي والسياسي في الوقت الراهن والمحرك الرئيسي للعولمة.

فالعولمة وما تتضمنه من تزايد ظاهرة الإعتماد الاقتصادي الدولي المتبادل وإلغاء القيود والحواجز والمسافات أمام حركة التجارة الدولية ورؤوس الأموال والاستثمارات أدت إلى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في الإقتصاد العالمي ومن ثم زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي وزيادة مساهمته في عملية التنمية والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: العولمة والاستثمارات الأجنبية المباشرة

شهدت الحقبين الماضيين تحرك تدريجي نحو العولمة من خلال ثلاث مظاهر:

1. بروز رأس المال الفكري كأهم أصل خالق للثروة في معظم الدول الصناعية؛
2. التوسع في عولمة الأنشطة الاقتصادية وقد يسر ذلك التطور في تكنولوجيا الإتصالات والمواصلات والإنخفاض في عوائق كل من التجارة و الاستثمار على المستوي العالمي؛
3. بروز وهيمنة سياسات اقتصاد السوق وما تلاها من تغيرات في سياسات الاقتصاد الكلي واستراتيجيات التنمية في الكثير من الدول.

كل هذه العوامل مجتمعة لعبت دوراً مؤثراً في عملية تقييم المخاطر الاقتصادية والسياسية وكذا إعادة رسم خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: العولمة: مفهومها والعوامل المفسرة لها

يشير مصطلح العولمة إلى عملية تعميق مبدأ الإعتماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والحجم والوزن في مجالات متعددة وأهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، بحيث تنمو عملية التبادل التجاري الدولي لتشكيل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي، وتكون أشكالاً جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي⁽¹⁾.

كما تعرف العولمة على أنها الترابط المتزايد للأسواق الوطنية من أجل إنشاء السوق العالمية والتطوير السريع للسوق القارية⁽²⁾.

وتعطي العولمة الاقتصادية حيوية للعلاقات الاقتصادية الدولية وتعمل على تكثيفها وتركيزها عن طريق إنشاء الاتحادات الاقتصادية والنقدية، وهذا الإتفاق يؤدي إلى استقلالية الدولة والمشروع الاقتصادي ويغير من علاقة الحكومات مع التنمية الاقتصادية وتصبح هذه الأخيرة أكثر حرية في عملية الاستثمار والانتقال لعناصر الإنتاج والسلع والخدمات، وتأخذ الحكومة مكانة جديدة ضمن مسؤوليات عملية المراقبة والتنظيم⁽³⁾.

وبالتالي يمكن القول أن العولمة لا تخرج عن كونها السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين، والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفضل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية والتحول لآليات السوق وتعميق الثروة التكنولوجية والمعلوماتية، التي حولت العالم إلى قرية صغيرة تخنفي فيها كل الحدود السياسية، ويتعدد فيها المتدخلون من دول وتكتلات اقتصادية ومنظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات.

وتعتبر العولمة ظاهرة شمولية لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، إلا أن عقد التسعينيات أبرز ميلاد ما يمكن أن نسميه "العولمة المالية" والتي يرى البعض أنها أبرز تجليات ظاهرة العولمة، حيث زادت رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو التجارة والدخل العالميين.

إن ظاهرة العولمة المالية بما تعكسه من زيادة حركية في تنقل رؤوس الأموال قد تحمل معها مخاطر عديدة وهزات مدمرة (تقديم للأزمات)، كما أنها قد تجلب معها فوائد ومزايا -إن أحسن التصرف فيها- تعود بالنفع على الاقتصاد العالمي بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، لأن نمو هذه الأخيرة

¹ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص.ص. 17، 18.

² Alain Nonjon, *La mondialisation, la question du programme traite sous formes de dissertions*, édition SEDES, Paris, 1999, p.28.

³ Gabriel wackerman, *l'espace national a la mondialisation*, édition copy right, Paris, 1995, p.157.

أصبح شرطاً ضرورياً لتحقيق الاستقرار والنمو للاقتصاد العالمي وتضييق الهوة بين أطرافه، لهذا فإن الإلمام بمدى نجاعة هذه العولمة للبلاد النامية ومخاطرها، يستوجب الوقوف عند العوامل المسببة لتعاظم هذه الظاهرة والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1- **صعود الأسهم المالية:** ونعني به الأهمية المتزايدة لرأس المال التي تتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية، ونتيجة لذلك أصبح الاقتصاد العالمي تحركه مؤشرات ورموز البورصات العالمية والتي تؤدي إلى نقل الثروة العينية من يد مستثمر إلى آخر دون أي عوائق سواء داخل البلد الواحد أو عبر الحدود الجغرافية؛

2- **بروز فوائض نسبية كبيرة لرؤوس الأموال:** إن الحركة الدائمة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي تعكس وجود كتلة كبيرة من الفوائض الادخارية غير المستثمرة، فأصبح من الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها فراحت تبحث عن فرص استثمارية على الصعيد الدولي لتدر مردوداً أفضل مما لو بقيت في الداخل أو مستثمرة بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال؛

3- **ظهور الأدوات المالية الجديدة:** تركزت العولمة المالية بنمو الأدوات المالية الجديدة التي استقطبت المستثمرين مثل المبادلات (Swaps) والخيارات (Options) والمستقبليات (Futures)، بالإضافة إلى الأدوات التقليدية التي تتداول في الأسواق المالية وهي الأسهم والسندات؛

4- **التقدم التكنولوجي:** يتكامل هذا العامل مع سابقه في الدور الذي تلعبه شبكات الاتصال ونقل المعلومات التي يتيحها التقدم التقني الهائل الذي نشهده اليوم في ربط الأسواق المالية العالمية مما يسمح للمستثمرين بالفعل ورد الفعل على التطورات التي تحدث في هذه الأسواق بصفة آنية وفورية؛

5- **سياسات الإنفتاح المالي وتكامل أسواق المال الدولية:** ارتبطت زيادة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود وسرعة انسيابها بين سوق وآخر بشكل وثيق مع سياسات التحرر المالي الداخلي والخارجي، وتعتبر الحركة الدولية لرأس المال مظهراً أساسياً من مظاهر التكامل المالي الدولي، كما أن صورة هذه الحركة ودرجاتها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكفاءة الأسواق المالية الدولية، حيث تعد هذه الأسواق هي القناة التي تتدفق من خلالها الأدوات المالية المختلفة عبر مختلف دول العالم، ولقد أدت عملية تحرير الأسواق المالية في الدول النامية إلى تكاملها مع النظام المالي الدولي، ويعتبر ما حققته هذه الدول من نمو من القوى الدافعة للعولمة .

ثانياً: علاقة الارتباط السببية بين العولمة والاستثمارات الأجنبية المباشرة

نتج عن الطفرة التي حدثت في مجال الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وحركة التحرير الاقتصادي، توسع ضخم في التجارة الدولية وتدفق رأس المال الدولي وفي الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده الشركات الدولية ، فسوق الإنتاج الدولي أصبح أكثر انفتاحاً كنتيجة لتخفيض القيود التجارية المحلية، مثل السوق الموحدة في أوروبا وأمريكا وآسيا، وكذلك من خلال التحرر العالمي تحت قواعد المنظمة العالمية للتجارة، وقد نمت المنافسة خاصة بعد دخول دول شرق أوروبا في مضمار المنافسة والتطور السريع الذي حدث في دول شرق آسيا.

ولقد ساهمت العولمة في إزالة العقبات التي وضعت في السابق لحماية السوق المحلي ومن يمكن للشركة التوجه للاستثمار واستيراد متطلبات الإنتاج دون عقبات تجارية، وقد ساهم في هذا الاتجاه السياسات الحكومية التي عملت على تهيئة المناخ بغرض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مما أدى إلى النمو الكبير لهذا الأخير على المستوى العالمي، حيث تشير البيانات إلى أن النمو المتوسط للاستثمار الأجنبي المباشر قد بلغ خلال الفترة (1995-2000) ما يزيد عن 7% سنوياً، وهذه النسبة تفوق معدل الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما تفوق متوسط النمو السنوي للتجارة العالمية خلال نفس الفترة⁽¹⁾.

ويعتبر النمو السريع والمستمر في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشراً على مرونة الاقتصاد الدولي في ظل العولمة، فثورة الاستثمار الأجنبي المباشر هي أكبر علامة على عولمة الاقتصاد الدولي، نظراً لقيام الكثير من الشركات بإنشاء وتوسيع عملياتها خارج الحدود القومية، ومن ثم فالشركات متعددة الجنسيات تقف في قلب النقاش الدائر حول أهمية أو ضرورة الاتحادات الاقتصادية الإقليمية العالمية.

وفي الفكر العام الدولي فإن العولمة والشركات متعددة الجنسيات زوجين شديدي الارتباط، فالاستثمار الأجنبي المباشر يمثل الممهد الرئيسي للعولمة، و في نفس الوقت فإن نموه السريع يأتي كنتيجة للعولمة والتحرر الاقتصادي وهذا ما أكدت عليه منظمة الأكتاد في تقريرها عن الاستثمار سنة 1998 .

¹ عبير محمد علي عبد الخالق، العولمة وأثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص.52.

المطلب الثاني: تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات على المستوى العالمي وأثره على نمو الاستثمار الأجنبي المباشر

ترتبط ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالشركات متعددة الجنسيات، نتيجة لتأسيس هذه الأخيرة لشبكة واسعة وممتدة من الفروع التي تتعامل في جميع الأنشطة والمجالات الإنتاجية والتسويقية والتمويلية، ونتيجة لضخامة حجم هذه الشركات وضخامة استثماراتها أضحت تلعب دورا مهما على صعيد الاقتصاد العالمي، حيث تستحوذ هذه الشركات على حوالي 80 % من إجمالي مبيعات العالم، وهو ما يعكس قدراتها التسويقية والإنتاجية الضخمة، كما تسيطر هذه الشركات على ثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة وثلث التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات .

وتمارس الشركات متعددة الجنسيات نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر، وتكون في الغالب مملوكة للقطاع الخاص، إلا القليل منها الذي تملكه الدولة في بعض دول العالم وفي البلدان النامية بصفة أساسية في بعض الصناعات لاسيما تلك المتعلقة بالموارد الطبيعية والتي أخذت تتوسع على نحو متزايد ، وبلغت القيمة المضافة لهذه الشركات في عام 2011 نحو 7 ترليون دولار، ووظفت نحو 69 مليون عامل، وصدرت سلعا وخدمات تجاوزت 7 ترليون دولار⁽¹⁾، وهناك خمس بلدان وهي ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة واليابان، هي موطن 73 شركة من الشركات المئة الرائدة في العالم، 53 شركة منها من الإتحاد الأوروبي.

ويعتبر تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الدولي من أهم أسباب زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا، فقد حفزت عمليات الاندماج وال شراء عبر الحدود لاسيما تلك التي تشارك فيها شركات البلدان المتقدمة، الزيادة التي سجلت للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود سنة 2011 على سبيل المثال 526 مليار دولار، وهناك سمة جديدة لطفرة عمليات الاندماج وال شراء وهي تزايد استثمار الصناديق الاستثمارية الجماعية، ولاسيما الشركات المساهمة، وقد دفع عدد من العوامل من بينها انخفاض أسعار الفائدة وتزايد الاندماج المالي، الشركات المساهمة الخاصة الى الاستثمار في الخارج، حيث قدرت قيمة هذا الاستثمار بحوالي 135 مليار دولار عام 2005، وشكل ما نسبته 19 % من عمليات الاندماج و الشراء عبر الحدود.

¹ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2012 (عرض عام)، جنيف، نيويورك، 2012، ص.10.

المطلب الثالث: المنظمة العالمية للتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر

بالنظر إلى الدور الهام الذي أصبحت تقوم به الشركات متعددة الجنسيات في النشاط الاقتصادي العالمي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر ونظرا للصلة الوثيقة بين التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، تم طرح موضوع تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة في مفاوضات جولة الأورجواي بمراكش في أبريل 1994 وذلك من منطلق الاعتقاد بأن هناك تدابير استثمارية معينة تؤدي إلى آثار تقييدية ومشوهة للتجارة العالمية ومن ثم يكون لها أثر عكسي على حرية التجارة، الأمر الذي يتعارض مع مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية*، كما تضمنت هذه الجولة اتفاقيات أخرى شديدة الصلة بنشاط الشركات متعددة الجنسيات وهي الإتفاقيات التجارية المرتبطة بالملكية الفكرية والتي تلزم الدول الأعضاء في المنظمة بضمان حد أدنى من الحماية عبر مراحل زمنية لحماية الملكية الفكرية والعلامات التجارية وبراءات الاختراع وحقوق المؤلف، والتي تتحكم فيها بالدرجة الأولى الشركات متعددة الجنسيات، ويحمي هذا الإتفاق المستثمر الأجنبي من أن تسرق أو تقلد أو تنسخ ابتكاراته من قبل الشركات العاملة بالدول المضيفة سواء كانت شركات محلية أو أجنبية أو أفراد.

وسنركز تحليلنا هنا على الإتفاق التجاري المرتبط بتدابير الاستثمار بسبب أثره المباشر على أنشطة الشركات متعددة الجنسيات و بوصفه أول اتفاق دولي يقوم بوضع قواعد لمعاملة الاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة في إطار النظام التجاري للجات والمنظمة العالمية للتجارة.

أولاً: مضمون إتفاقية تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة** TRIMs

تم خلال مفاوضات جولة الأورجواي، الإتفاق بشأن إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة والتي من شأنها إزالة بعض الشروط التي تفرض على المستثمر الأجنبي والتي تتعارض مع أهداف المنظمة العالمية للتجارة⁽¹⁾، حيث وضعت إتفاقية تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة لمنع أي عضو من اتخاذ إجراءات تتعارض مع أحكام اتفاقيات الجات 1994، ويعطي الإتفاق فترة انتقالية لمدة سنتين اعتباراً من 01/01/1995 للبلدان المتقدمة لإلغاء الإجراءات المحظورة طبقاً لهذا الاتفاق، وخمس سنوات بالنسبة للبلدان النامية، وسبع سنوات بالنسبة للبلدان الأقل نمواً.

* تهدف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (GATT) التي أبرمت في 1947/10/20، إلى تحرير التجارة الدولية عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تضعها الدول على تحركات السلع عبر الحدود الدولية وفتح الأسواق، ومن ثم إفساح المجال للمنافسة الدولية، وقد خضعت القواعد التي تضمنتها إتفاقية الجات للعديد من التعديلات على مدى ثماني جولات متلاحقة، بدأت بجولة جنيف في سويسرا عام 1947 وانتهت بجولة الأورجواي التي أختتمت أعمالها رسمياً في 1994/04/15 بمراكش، حيث وقعت 117 دولة على الوثيقة الختامية وأعلن عن قيام المنظمة العالمية للتجارة (OMC) لتتولى الإشراف وتنفيذ إتفاقية الجات والاتفاقيات التي تم التوصل إليها في ختام جولة الأورجواي.

** Trade Related Investment Measures

¹ سيد طه بدوي، مرجع سابق، ص. 24.

وتتمثل الإجراءات المحظورة التي شملها إتفاق التريميز في ما يلي⁽¹⁾:

- 1- لا يجوز أن يفرض على المستثمر الأجنبي استخدام نسبة محددة من المكون المحلي في المنتج النهائي؛
- 2- لا يجوز أن يفرض على المستثمر تحقيق توازن بين صادراته ووارداته دائما؛
- 3- لا يجوز فرض شرط بيع نسبة معينة من انتاج المشروع الاستثماري في السوق المحلية؛
- 4- لا يجوز أن تطلب الدولة من المستثمر الأجنبي الربط بين النقد الأجنبي المخصص للإستيراد وحصيلة النقد الأجنبي من عمليات التصدير، سواءا بشكل إحداث توازن فيما بينهما أو التركيز على زيادة أحدهما على الآخر، لأن هذا المطلب يعتبر تحديدا كليا للصادرات مما يخالف أحكام اتفاقية الجات.

وتعرف الإجراءات سالفة الذكر والتي قد يكون لها تأثير سلبي على التجارة، بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة أو "تريميز"، ولقد تم إنشاء لجنة خاصة لمراقبة تنفيذ هذه الاتفاقية، والتي تشرف على التشاور بين الأعضاء بشأن المسائل المتعلقة بسير وتنفيذ الإتفاق.

ثانيا: تقييم إتفاقية التريميز "TRIMs" ودورها في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

- يعد إتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة أول إتفاق دولي يقوم بوضع قواعد لمعاملة الاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف للجات، حيث ألزم جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بحضر تطبيق عدد من إجراءات الاستثمار التي تخالف مبدأي المعاملة الوطنية والإلغاء التام للقيود الكمية، وذلك بهدف تخفيف القيود المفروضة علي الاستثمار بين الدول، ومن ثم توسيع نطاق التبادل التجاري الدولي، وبالرغم من ذلك نجد أن النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا الإتفاق كانت متواضعة بشكل كبير مقارنة بطموحات الدول الصناعية المتقدمة والتي كانت وراء إدخال هذا الموضوع في جدول مفاوضات الأورجواي، حيث اقتصر هذا الإتفاق على مجرد التحرير الجزئي لرؤوس الأموال الدولية والمرتبطة بالتجارة الدولية فقط، فيما كان المأمول هو إقامة نظام جات متكامل للاستثمار، والذي يتم من خلال إجراء تحرير كامل للاستثمارات ولحركة رؤوس الأموال الدولية من كافة القيود المفروضة عليها⁽²⁾؛

¹ بن موسي كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص.ص.177، 178 .

² Patrick Low, Arivind Subramanian, **Beyond TRIMs: A case for Multilateral Action on Investment rules and Competition Policy**, The Uruguay Round and the Developing Countries, Cambridge University Press, 1996, p.p.380,381.

- جاءت معالجة هذا الإتفاق لإجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة ضعيفة وغير متوازنة، حيث ركز هذا الاتفاق على معظم الإجراءات السائدة في الدول النامية وأهمها شرط المكون المحلي وشرط التوازن التجاري، فيما لم يتعرض لمعظم إجراءات الاستثمار المقيدة للتجارة السائدة في الدول المتقدمة والناجمة عن أنشطة الشركات متعددة الجنسيات، رغم تماثل تأثير الإجراءات في الحالتين على الاستثمار الأجنبي المباشر وحركة التجارة الدولية، والاتفاق بذلك يجسد اختلال موازين القوى بين الدول المتقدمة والنامية⁽¹⁾، ففي الوقت الذي حظر فيه إتفاق التريمز عددا من إجراءات الاستثمار التي تتخذ في الغالب بواسطة الدول النامية واعتبرها مشوهة للتجارة، لم يتضمن الإتفاق أي معالجة للأنشطة المشوهة للتجارة والمخلة بشروط المنافسة والتي تتخذ بواسطة الشركات متعددة الجنسيات وخاصة ما يعرف بقيود ممارسة النشاط والتي تفرضها الشركة الأم على شركاتها بالخارج، بأن تستورد منها مدخلات إنتاج بقيمة معينة، ومن ثم فإن قيود ممارسة الأعمال تتحكم فيها غالبا الدول المتقدمة من خلال قوانين المنافسة⁽²⁾، وبالتالي فإن قيمة إتفاقيات تدابير الاستثمار من الممكن أن تكون أكثر فعالية إذا تمكنت الدول النامية من مراقبة قيود ممارسة النشاط من خلال تطوير قوانين المنافسة؛
- على الرغم من أن تدابير الاستثمار المرتبطة بالتجارة هي الضمان الوحيد للدول النامية في مواجهة قيود ممارسة الأعمال، فإن الدول النامية لا تستخدم تلك التدابير بشكل كامل وأحيانا لا تستخدمها علي الإطلاق ، فالمنافسة بين الدول النامية لجذب الاستثمار المباشر تقلل من أهمية هذه التدابير⁽³⁾؛
- بما أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تلتزم بإزالة عددا كبيرا من إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة المذكورة سابقا، فإن تنفيذ هذا الإتفاق يترتب عليه زيادة ونمو حركة الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوي العالمي، ومن ثم تزايد نصيب البلدان النامية من التدفقات الإجمالية لهذا الاستثمار، حيث يؤدي تنفيذ هذا الإتفاق إلى توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

¹ ابراهيم العيسوي، الجات وأخواتها ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص.78 .

² رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سابق، ص.79 .

³ المرجع السابق، ص.79.

المطلب الرابع: الإتحدات الإقليمية والاستثمار الأجنبي المباشر

لعل وجود ترتيبات جديدة في اتجاه تكوين التكتلات الاقتصادية وتعميق المصالح الاقتصادية المشتركة وربطها بالترتيبات الاقتصادية العالمية هي من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث تعكس هذه التكتلات درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي والاستثمارات والتجارة وأنواع التبادل الأخرى، في نفس الوقت الذي تعمل فيه الشركات متعددة الجنسيات على إيجاد نوع من الترابط بين هذه التكتلات⁽¹⁾، وإذا علمنا أن أنظمة التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية بكل صورها*، تشمل حوالي 75% من دول العالم وحوالي 80% من سكان العالم وتسيطر على حوالي 85% من التجارة العالمية، لأدركنا مدى الآثار التي تحملها على الاقتصاد العالمي الجديد وتوجهاته وخاصة إذا علمنا أن اتفاقية الجات ومنظمة التجارة تسمحان بقيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية⁽²⁾.

وقد شهدت أواخر الثمانينات وحقبة التسعينات ولادة الغالبية العظمى من هذه التنظيمات، بينما نجحت بعض التكتلات القديمة في إعادة ترتيب هياكلها وأهدافها بما يتناسب مع مستجدات المرحلة الاقتصادية الراهنة⁽³⁾، وكننتيجة أساسية يمكن تصورها، هي أن الاتحدات الإقليمية يمكن أن تؤدي إلى التركيز للأنشطة، حيث ستركز الأنشطة الاقتصادية في الدول المضيفة المنضمة أو الأكثر قربا من سوق الطلب أو المستهلكين، فالمؤشرات الحديثة تفترض أن الاتحدات الاقتصادية والإقليمية توفر مناخ فعال ليس فقط لنمو التجارة بل أيضا لنمو حجم الاستثمار الأجنبي المباشر⁽⁴⁾، ولعل أهم التكتلات الاقتصادية التي احتلت مكانا بارزا على الساحة الاقتصادية العالمية في الوقت الراهن نجد الإتحد

* وتتمثل في :

- **منطقة التبادل الحر** : و يتم في إطارها إلغاء الحقوق الجمركية المتعلقة بالمبادلات التجارية بين البلدان المبرمة لاتفاقية بينما يبقى كل بلد حر أو سيدا في تحديد وجهة سياسته الجمركية تجاه البلدان الأخرى.
- **الاتحاد الجمركي** : يتعلق الأمر بمنطقة تبادل حر مدعمة بتعريف خارجي مشتركة حيث تسير المبادلات التجارية مع البلدان الأخرى بتعريف جمركي خارجي مشتركة موحدة، وتتنازل البلدان المنتمية للاتحاد الجمركي عن كل سيادة في مجال سياستها الجمركية.
- **السوق المشتركة**: عبارة عن اتحاد جمركي مع حركة حرة للسلع وعوامل الانتاج.
- **الاتحاد الاقتصادي والنقدي**: ويتمثل في وجود سوق مشتركة مع تنسيق و توحيد السياسات الاقتصادية والمالية واصدار عملة موحدة.

¹ حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص.82 .

² المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، تقرير حول التحولات الاقتصادية العالمية ومستقبل الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين، دمشق، 2000، ص.119 .

³ حشماوي محمد، مرجع سابق، ص.95 .

⁴ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سابق، ص.80.

الأوروبي، واتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي، هذا يعني أن التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة احتلت مكانة كبيرة على الساحة الاقتصادية الدولية نظرا لكبر حجم تأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي الراهن ومدى هيمنتها على التجارة العالمية.

ويمكن تحليل أثر الاتحادات الإقليمية على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عرضنا لكل اتحاد إقليمي على حدى وتحليل أثره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في كل منطقة إقليمية.

أولا: اتفاق التجارة الحرة لدول شمال أمريكا "NAFTA" *

عقد اتفاق النافتا سنة 1992 بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، لتوسيع اتفاقية التجارة الحرة التي كانت قد أبرمت بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا سنة 1989، ويترك هذا التكتل الباب مفتوح أمام بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان حوض المحيط الهادي للانضمام.

وجاء هذا الاتفاق بسبب ما حققته اتفاقية التجارة الحرة من مكاسب للولايات المتحدة الأمريكية وكندا، حيث ازداد حجم التجارة والاستثمارات من 131 مليار دولار عام 1987 إلى 375 مليار دولار عام 1990 بمعدل نمو بلغ 33.6 %، كما نمت أيضا استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية المباشرة في كندا من 57 مليار دولار عام 1987 إلى 71 مليار دولار عام 1990، أي بمعدل نمو 24.6 %، وازدادت الاستثمارات الكندية في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 50 % أثناء الفترة (1987-1990) من 22 مليار دولار إلى 33 مليار دولار أمريكي⁽¹⁾، ويضاف إلى هذا السبب سببا آخر هو السعي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية و الكندية في المكسيك.

وعن حجم وإمكانيات هذا التكتل، وبالرغم من أنه لا يضم إلا ثلاث دول كبيرة، فإنه يمثل أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تقريبا بحجم اقتصاد يقارب 7 تريليون دولار عند النشأة، وعدد منتجين ومستهلكين يناهز 360 مليون نسمة، كما يصل الناتج المحلي الإجمالي له إلى 670 مليار دولار، وحجم التجارة الخارجية له إلى 1017 مليار دولار عام 1991، ناهيك عن الإمكانيات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية من مستويات تكنولوجية وصناعات متقدمة وثروات طبيعية وقدرات مالية هائلة⁽²⁾، وقد لاحظ الكثيرون أن إنشاء اتحاد كهذا لم يؤدي فقط إلى فتح السوق المكسيكية الواسعة ولكنه أدى أيضا إلى نمو التجارة و الاستثمار إلى باقي دول أمريكا اللاتينية⁽³⁾، فاتفاق النافتا أدى إلى خلق بيئة أكثر

* North American Free Trade Agreement

¹ عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص.128.

² المرجع السابق، ص.129 .

³ راجع في تجربة دول أمريكا اللاتينية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر المبحث الثاني من هذا الفصل .

تحررا للاستثمار الأجنبي المباشر في أكثر من اتجاه، حيث تضمن هذا الاتفاق تقوية لبعض الأدوات الحمائية كما أنه يضمن المعاملة بالمثل لكل المستثمرين المنتمين إلى الدول الأعضاء، فالمعاملة القومية التي تضمنها اتفاق الناftا تم تقويتها بشكل أكبر من خلال شرط الدولة الأولى بالرعاية، ومن ثم فإن مستثمري الدول الأعضاء لا يخضعون لإجراءات وشروط إنشاء معقدة.

ولقد توصلت دراسة أجريت على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الماضية، الى أن توسع وتطور الاتحاد الاقتصادي لدول شمال أمريكا ، دفع الشركات الكبرى من الدول الثلاث لزيادة تخصصها وفقا للميزة التنافسية لكل منها⁽¹⁾، وفي دراسة (جراهام، 1998) ، ذهب الغالبية العظمي ممن أجري عليهم الاستبيان إلى أن زيادة حجم التجارة والاستثمار هو الأمر الأكثر توقعا للاتفاق، ويفيد كل من المكسيك وباقي دول أمريكا اللاتينية⁽²⁾.

وللوقوف على المكانة التي احتلها هذا التكتل في مجال جذب الاستثمار على المستوى العالمي نورد الجدول الموالي:

جدول رقم (12): نصيب دول اتفاق التجارة الحرة لدول شمال أمريكا NAFTA من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1999-2007)

البيان	السنة	1999	2000	2001	2003	2005	2007
القيمة (مليار دولار)		322	398	216	77	152	366
النسبة (%)		29.6	28.5	26.3	13.7	15.9	19.9

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تجميع معلومات من :

- UNCTAD, World Investment Report 2003, **FDI Policies for Development, National and international Perspectives**, New York and Geneva, 2003, p.175
- UNCTAD, World Investment Report, **Transnational Corporations and the infrastructure challenge**, New York and Geneva , 2008, 170
- UNCTAD, World Investment Report, **Towards a new generation of investment policies**, New York and Geneva, 2012, p.169

ونلاحظ من الجدول أعلاه استحواذ دول هذا الاتحاد على 29.6 % من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي في سنة 1999 إلا أن هذه النسبة بدأت في الانخفاض تدريجيا لتصل إلى 13.7 % سنة 2002. لترتفع بعدها وتصل إلى 15.9 % سنة 2005 و 19.9 % سنة 2007 ، وبالرغم

¹ إصدارات جامعة إيدن 1994 ، نقلا عن رضا عبد السلام ، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص. 205 .

² رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سابق، ص.81.

من أهمية هذا التكتل في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلا أن نصيبه يبقى ضعيف مقارنة بالاتحاد الأوروبي وكذا اتحاد الأبيك .

ثانيا: الإتحاد الأوروبي

الإتحاد الأوروبي هو اتحاد إقليمي أنشئ بموجب معاهدة روما في العام 1957، والتي تم بمقتضاها إقامة اتحاد اقتصادي أوروبي تتمتع فيه السلع والخدمات والعمالة ورأس المال بحرية الحركة عبر الحدود السياسية بين الدول الأعضاء دون عوائق أو قيود، وكان يضم في البداية ستة دول وهي:ألمانيا الغربية، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ، لتواصل عدة دول أوروبية بعد ذلك انضمامها للاتحاد مثل بريطانيا والدنمارك في 1973 واليونان 1981 وإسبانيا و البرتغال في 1986⁽¹⁾.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم وأكثرها اكتمالا من حيث البني والهياكل التكاملية، ومن حيث الاستمرار في استكمال المسيرة التكاملية ، فلا يكاد يمر حدث على المستوى الأوروبي إلا ويؤكد أن المسيرة الأوروبية كانت ولا تزال مسيرة عدة دول خلفت وراءها نزاعات تاريخية مريرة، وتجتمع الآن حسب ما تمليه مصالحها المادية المتفاوتة ويتحول الاتحاد الأوروبي بهذا المنظور إلى مجموعة دولية إقليمية بزعامة مهيمنة تتباين بصددها التنبؤات.

ومن حيث الإمكانيات فإن هذا التكتل يهيمن تجاريا على أكثر من ثلث التجارة العالمية، حيث يحقق حجم تجارة خارجية يصل في المتوسط إلى حوالي 150 مليار دولار ، كما يصل الدخل القومي لهذا التكتل إلى ما يزيد على 7 آلاف مليار دولار وهو أكبر دخل قومي في العالم، كما أنه يعتبر من أضخم الأسواق الاقتصادية الداخلية حيث بلغ عدد سكانه 380 مليون نسمة وبمتوسطات دخل فردي مرتفعة نسبيا⁽²⁾.

ولقد أدى قيام هذا الإتحاد إلي زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية نحو مجموعة الإتحاد والتي تعدت حجم الاستثمارات في شمال أمريكا، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

¹ لمزيد من الإطلاع هذا حول الموضوع راجع بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، بيروت 2003، ص.210.

² عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مرجع سابق، ص.ص.120، 121 .

جدول رقم (13): نصيب دول الإتحاد الأوروبي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة
(2011-1999)

2011	2009	2007	2005	2004	2002	2000	1999	البيان السنة
421	357	804	498	214	309	684	476	القيمة (مليار دولار)
27.6	29.8	43.8	51.9	29.8	49.4	48.9	43.7	النسبة (%)

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تجميع معلومات من :

- UNCTAD, World Investment Report, **FDI Policies for Development, National and international Perspectives**, New York and Geneva, 2003, p.175
- UNCTAD, World Investment Report, **Transnational Corporations and the infrastructure challenge**, New York and Geneva, 2008, p.170
- UNCTAD, World Investment Report, **Towards a new generation of investment policies**, New York and Geneva, 2012, p.169

ونلاحظ من الجدول أعلاه استئثار دول الإتحاد الأوروبي بنصيب الأسد فيما يخص استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة محتلة بذلك المرتبة الأولى عالمياً، حيث بلغ نصيبه من إجمالي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر 43.7 % سنة 1999، وحاز على أكثر من نصف الاستثمارات العالمية سنة 2005، إلا أن الأزمة المالية العالمية وما خلفته من أزمة ديون سيادية وركود اقتصادي في دول الإتحاد الأوروبي*، أدت إلى انخفاض نصيبه إلى 29.8 % سنة 2009 ثم 27.6 % سنة 2011.

* حصلت الأزمة المالية التي يمر بها الإتحاد الأوروبي جزئياً، بسبب الأزمة المالية العالمية والدور السلبي للمضاربات الدولية، وبسبب عجز مفوضية الإتحاد الأوروبي عن فرض نصوص معاهدات الإتحاد وخصوصاً (معاهدة ماسترخت) على الدول الأعضاء ومراقبة مدى الشفافية في المعلومات التي تزودها بها عن معدلات نموها الاقتصادي وحجم الدين العام وحجم عجز الموازنة، أما الجزء الآخر فيعود إلى ظروف بعض دول الإتحاد الأقل تقدماً مثل اليونان والبرتغال وإيرلندا وإسبانيا والتي لا تزال في حاجة إلى سياسات توسعية حتى تنمي اقتصاداتها وتحقق إصلاحات اقتصادية تمكنها من تقليص الفجوة بينها وبين الدول الأعضاء الأكثر تقدماً. وقد تكون هذه الدول تسرعت في انضمامها إلى الوحدة النقدية الأوروبية، وكان عليها الانتظار إلى حين إصلاح أوضاعها الاقتصادية.

ثالثا: منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الباسيفيكي (APEC)*

ظهرت أبيك للوجود في عام 1989 بناء على دعوة أستراليا، التي قامت باستضافة الاجتماع الأول لزعماء دول المنتدى الذي يضم في عضويته 21 دولة** تنتمي جغرافيا إلى منطقة المحيط الهادي وآسيا، إضافة إلى هذا فإن المنتدى يدمج في عضويته بين تكتلين اقتصاديين هما " النافتا " لأمريكا الشمالية و " أسيان " لدول شرق آسيا.

ويمثل المنتدى أكثر من ثلث سكان العالم بتعداد حوالي 2,6 مليار نسمة لها حوالي 60 % من الناتج المحلي العالمي، أي حوالي 19 تريليون دولار أمريكي وحوالي 47% من تجارة العالم، وتستحوذ اقتصاديات دول تجمع أبيك على أكبر تجمع للادخار وأكثر التكنولوجيا تقدما وأسرع الأسواق نموا⁽¹⁾.

وقد لعب اتفاق دول آسيا والباسيفيك دورا محوريا في تحرير كل من التجارة والاستثمار بالدول الأعضاء، وذلك من خلال تقوية هذا الإتفاق للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي وهو ما يدفع بالمنطقة بأكملها نحو النمو، ومن ثم فقد أصبحت البيئة مهيئة لكل من التجارة والاستثمار والتقدم التكنولوجي، وتأتي الخطوات المتلاحقة لتطوير الأبيك وتحويله إلى كتل اقتصادي فعلي من الرغبة المشتركة لكل من اليابان والولايات المتحدة وإدراكهما أن هذه الخطوة تحقق مكاسب للجميع.

وقد استطاع هذا التكتل منافسة الاتحاد الأوروبي في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث استحوذ سنة 1999 على 41.2 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، محتلا بذلك المرتبة الثانية عالميا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الإتحاد الأوروبي⁽²⁾، إلا أن هذه النسبة تراجعت سنة 2002 لتصل الى 26.2% وبالرغم من هذا بقي محافظا على مرتبته على المستوى العالمي⁽³⁾.

* Asia Pacific Economic cooperation

** هذه الدول هي: أستراليا، بروناي، كندا، النمسا، الصين، هونغ كونغ الصينية، أندونيسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلندا، بابوا غينيا، البيرو، الفلبين، روسيا، سنغافورة، تايبيه الصينية، تايلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، الفيتنام.

¹ رميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2006/2007، ص.ص. 77، 78 .

² UNCTAD, World Investment Report, **FDI Policies for Development, National and international Perspectives**, 2003, op.cit, p.175

³ Ibid.

رابعاً: الإتحدات الإقليمية الأخرى

1- إتفاق التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية* : شجع هذا الإتفاق على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الإتحاد، كما عمق من الاتحاد الإقليمي بين الدول الأعضاء في العديد من الصناعات، فبعد أن فتح هذا الإتفاق الأسواق الواسعة لكل من البرازيل والأرجنتين، قامت تلك الدولتين بتوفير حوافز وضمانات الاستثمار لجذب استثمارات عديدة أهمها الاستثمار في قطاع السيارات والمركبات⁽¹⁾، كما أدى هذا الإتحاد إلى تشجيع استثمارات الدول الأعضاء فيما بينها، فعلى سبيل المثال قامت الشركات التشغيلية عام 1995 باستثمار قدر بـ 2 بليون دولار وكان معظم استثماراتهما في الأرجنتين، وقد مثل أيضاً التقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية عاملاً هاماً من عوامل جذب الاستثمار في المنطقة، وقد انتهت دراسة قام بها "بيترى" سنة 1994 على عشرة دول في المنطقة، إلى أن النسبة الكبرى من الاستثمار الأجنبي المباشر تركزت بدول المنطقة ونسبة أقل توجهت إلى خارجها أو إلى غير أعضائها، فالولايات المتحدة هي صاحبة النصيب الأكبر في علاقاتها الاستثمارية مع جيرانها من دول أمريكا اللاتينية، حيث أن 62 % من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أمريكا اللاتينية مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية، في حين يبلغ نصيب أوروبا 31 % منها و اليابان 7 % فقط.

2- إتفاق التجارة الحرة لدول الآسيان** : والذي أرسى خطوة هامة عن طريق تأسيس جبهة منظمة مضادة للتكتلات الاقتصادية الأخرى في جنوب شرق آسيا، فلقد أدى التعاون الاقتصادي وتكامل الأسواق بين دول التكتل إلى تزايد دور هذه المجموعة في التجارة الدولية، فبعد أن كانت صادراتها لا تمثل إلا حوالي 3.1 % من إجمالي الصادرات العالمية، وحوالي 11.3 % من إجمالي صادرات الدول النامية ، وصلت هذه الصادرات إلى 5.2 % من إجمالي الصادرات العالمية، وحوالي 16.8 % من إجمالي صادرات الدول النامية، أما بالنسبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدول هذا الاتحاد فقد ارتفع من 23595 دولار سنة 2000 وهو ما يمثل 1.7 % من إجمالي الاستثمار على المستوى العالمي إلى 35242 مليار دولار سنة 2004 (4.9 %) ليصل إلى 60513 مليار دولار سنة 2007 وهو ما يمثل 3.3 % من إجمالي الاستثمار على المستوى العالمي⁽²⁾.

* أنشئ بموجب اتفاقية مونتفيدو سنة 1961 وتألقت هذه المنظمة عند إنشائها من الدول التالية: الأرجنتين، البرازيل، المكسيك، شيلي، بيرو، أورغواي، باراغواي. ثم التحقت بها كل من كولومبيا، والإكوادور في سنة 1961، ثم فنزويلا، وبوليفيا في سنة 1967 .

** يتكون تكتل الآسيان من 6 دول هي: تايلاند، سنغافورة، ماليزيا، برنابو، إندونيسيا، الفلبين.

¹ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سابق، ص.208.

² UNCTAD, World Investment Report, Transnational Corporations and the infrastructure challenge, op.cit ,p.171

وإضافة إلى هذه التكتلات الكبرى والتي تقودها الدول القوية، شهدت إفريقيا وأمريكا اللاتينية عددا من التجمعات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية ذات الأوزان ضعيفة الأثر في الاقتصاد العالمي، لأنها كانت تشكل دول ضعيفة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي ومساهمتها في التجارة الدولية لا تمثل وزنا كبيرا .

ومن خلال دراستنا لأهم التكتلات الاقتصادية على المستوى العالمي وأثرها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نلاحظ أن هذه الأخيرة تمثل أهم أدوات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، نتيجة التوسع الكبير في التجارة الدولية وتعميق الإعتماد المتبادل وما يصاحبها من زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر مناطق العالم المختلفة، فأهمية هذه التكتلات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد جعلت الدول الكبيرة والعلاقة اقتصاديا تبحث عن أشكال جديدة للتعاون والشراكة الاقتصادية للإستفادة من أسواق أكبر وأوسع.

خلاصة الفصل الثاني:

تناولنا من خلال هذا الفصل العديد من النقاط الخاصة بتطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوزيعه الإقليمي والقطاعي وأثر التطورات الحديثة في الاقتصاد الدولي على توجهاته وخلصنا إلى ما يلي:

1. شهد الاقتصاد العالمي خلال الحقبة الأخيرة نموا كبيرا وسريعا فيما يتعلق بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتزايدت الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر كأحد التدفقات الدولية لرأس المال، إلا أن الأزمة المالية العالمية التي شهدتها الاقتصاد العالمي منذ النصف الثاني من سنة 2008 وما تبعها من ركود اقتصادي عالمي، أدت إلى انخفاض قيمة التدفقات الداخلة والخارجة منه، وقد أدت بداية تعافي الاقتصاد العالمي من آثار هذه الأخيرة، إلى ارتفاع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر على المستوى العالمي منذ سنة 2010، وهذا بفضل تزايد أرباح الشركات متعددة الجنسيات في جميع أنحاء العالم وما أسفر عنه من ارتفاع في أسعار الأسهم و زيادة عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود التي ظلت تمثل حصة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
2. تستحوذ الدول المتقدمة على النصيب الأعلى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة، وتتصدر الدول الأوروبية وخاصة دول الإتحاد الأوروبي قائمة الدول المتقدمة المتلقية والمصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة تليها الولايات المتحدة الأمريكية، أما بالنسبة للدول النامية فقد بقي نصيبها من إجمالي الاستثمار العالمي ضعيفا بالرغم من تطوره النسبي في السنوات الأخيرة، وتتصدر دول شرق وجنوب شرق آسيا وخاصة الصين قائمة الدول النامية المتلقية والمصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة تليها دول أمريكا اللاتينية على رأسها البرازيل والمكسيك؛
3. يعتبر قطاع الخدمات من أكبر القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي ولو أن أهميته النسبية قد تراجعت بعد الأزمة الأخيرة لصالح قطاع التصنيع؛
4. يبقى نصيب الدول العربية من إجمالي هذه الاستثمارات ضعيف سواء على المستوى العالمي أو على مستوى الدول النامية، بالرغم من الإرتفاع المسجل على مستوى حجم الاستثمار الوافد إلى هذه الدول منذ بداية النصف الثاني من عقد التسعينات وخاصة في الدول النفطية منها، أمثال المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة؛
5. أدت عملية تحرير حركة التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال وكذا اتجاه دول العالم إلى تكوين العديد من الاتحادات الإقليمية إلى زيادة أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعاضم دور الشركات متعددة الجنسيات على المستوى العالمي.

الفصل الثالث:

السياسات الاقتصادية الكلية وأثرها على تنمية الاستثمارات
الأجنبية المباشرة

تمهيد:

شهدت الاقتصاديات النامية منذ بداية عقد الثمانينات من القرن المنصرم تحول في توجهات السياسات الاقتصادية من رفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تشجيعه، بعد تزايد الإقنتاع بأهمية الدور الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية، وتلعب مجموعة السياسات النقدية من خلال معدل التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف، سياسة الائتمان، والسياسات المالية من خلال الضرائب، الإنفاق الحكومي، الموازنة العامة للدولة، والسياسات التجارية التي تتعلق بالصادرات والواردات، دورا محوريا في تكوين المناخ الاستثماري، حيث أن الغالبية العظمى من الشركات المتعددة الجنسيات تعطي أهمية كبيرة لعنصر الاستقرار الاقتصادي الذي يؤثر على تقلبات العوائد الاستثمارية في الدول المضيفة .

ونحاول من خلال هذا الفصل الوقوف على دور السياسات الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر من واقع النظريات الاقتصادية والتجارب العملية في هذا المجال وذلك من خلال التطرق للمباحث التالية:

المبحث الأول: السياسة الاقتصادية الكلية وبرامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية.

المبحث الثاني: أثر السياسة الاقتصادية على تنمية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المبحث الأول: السياسة الاقتصادية الكلية وبرامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية

تعتبر السياسة الاقتصادية الأداة التي تستخدمها الدولة لتوجيه النشاط لتحقيق الأغراض والأهداف المرغوب فيها، وليس غريبا أن الجهد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية قد تركز في مؤتمر بريتون وودز على محاولة وضع قواعد دولية لتنظيم هذه السياسات على أمل ترتيب قيام اقتصاد دولي بعيد عن النزاعات من خلال وضع أنظمة يجب التقيد بها عند تقرير أي من هذه السياسات في أي دولة من دول العالم، لهذا تم تأسيس تالوث الاقتصاد الدولي قبل أن تجري محاولة تحويله إلى اقتصاد عالمي أو معولم، هذا التالوث الذي أقر في مؤتمر بريتون وودز، يشمل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومنظمة التجارة الدولية، هاته الأخيرة التي استعوض عنها بالاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) التي تقوم على أساس التفاوض بين الدول الموقعة على ميثاقها لتحرير التجارة الخارجية على قاعدة القبول والرضا وليس على قاعدة الإلزام، والتي تحولت مجددا في عام 1995 إلى منظمة التجارة العالمية، ويجري تحويل هذه المؤسسات الدولية بطريق توسيع مهامها للتدخل في ترتيب السياستين النقدية والمالية وسياسات التجارة الخارجية للدول في إطار ما يعرف ببرامج الإصلاح الاقتصادي، حيث برز دور صندوق النقد الدولي في اقتراح هذه البرامج وإعدادها إيمانا بأهمية المبادرة المبكرة لتصحيح الإختلالات الداخلية والخارجية التي تعاني منها الدول النامية بعد فشل سياساتها المحلية في التصدي لأثر الصدمات الداخلية والخارجية وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية السياسة الاقتصادية

تلعب الدولة دورا هاما وأساسيا في إدارة الاقتصاد الكلي على النحو الذي يكفل الاستقرار السعري والتوازن الخارجي والعمالة الكاملة والعدالة في التوزيع، ومنع الاحتكارات الخاصة، بالإضافة إلى وظائف الدولة التقليدية مثل الأمن والدفاع والقضاء⁽¹⁾، وتعتبر السياسة الاقتصادية أداة الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية ومظهرها من مظاهره، فننكلم عن السياسة الاقتصادية لما تقرر الدولة زيادة العجز الموازني للمحافظة على التشغيل ووضع معايير لارتفاع الأسعار والمداخيل للتقليل من التضخم، اعتماد جباية تفضيلية لدعم الصادرات... الخ⁽²⁾.

¹ سعيد النجار، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، 1991، ص.8.

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2006، ص. 24.

أولاً: مفهوم السياسة الاقتصادية ومضمونها

لقد وردت مجموعة من التعاريف للسياسة الاقتصادية نذكر أهمها فيما يلي:

"تعرف السياسة الاقتصادية على أنها مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه"⁽¹⁾.

كما تعرف بأنها: "مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى"⁽²⁾.

وتعرف بأنها: "عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة"⁽³⁾.

وبناء على التعاريف السابقة يمكن تعريف السياسة الاقتصادية على أنها "مجموعة الوسائل والإجراءات التي تقوم بها الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية المرسومة خلال فترة زمنية معينة".

ولكي يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة لا بد من إتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته، وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات يجب أن تتضمنها السياسة الاقتصادية وهي:⁽⁴⁾

1. **تحديد الأهداف:** والتي تترجم مساعي الدولة المراد تحقيقها، حيث تهدف السياسة الاقتصادية في العادة إلى تحقيق النمو الاقتصادي والوصول إلى التشغيل الكامل والتوازن في ميزان المدفوعات، استقرار الأسعار... إلخ؛

2. **وضع تدرج بين الأهداف:** ذلك أن بعض الأهداف تكون غير منسجمة يصعب ترجمتها إلى سياسات واضحة، وأخرى تستلزم أهداف أولية لتحقيقها، لذا كان لزاماً على الدولة أن تضع تدرج منطقي للأهداف يسهل ترجمتها إلى سياسات تؤدي إلى تحقيقها فمثلاً خفض معدل الربح يمكن أن يساعد في التقليل من الفوارق ولكنه يمكن أن يؤدي إلى أزمة في نظام يكون فيه الربح هو أساس الاستثمار بما يؤدي إلى عرقلة النمو الداخلي، وتراجع مستويات التشغيل؛

¹ Xavier Greffe, **Comprendre la politique économique**, Economica, Paris, 1995, p.15.

² نعمت الله نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 441

³ رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين شمس، 1996، ص 325.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص 30.

3. تحليل الارتباط بين الأهداف: بعدما يتم الوضع التدريجي للأهداف لابد من وضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقات بين مختلف المتغيرات الاقتصادية مثل رفع معدل الربح بكبح الكتلة الأجرية، أخذاً بعين الاعتبار أن ذلك يمكن أن يؤثر على الاستثمار، لأن ضعف الطلب لا يشجع على زيادة القدرات الإنتاجية ؛
4. اختيار الوسائل: والتي لا بد من وضعها قيد التنفيذ لتحقيق أفضل وضعية بدلالة الغايات المجسدة في الأهداف، وترتبط الوسيلة في العادة بالهدف المراد والمتمثلة في: السياسة النقدية، السياسة المالية، السياسة التجارية... إلخ.

ثانياً: أنواع السياسة الاقتصادية وأهم الفاعلون فيها

تختلف السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة باختلاف الأهداف المرسومة، وتشارك مجموعة من السلطات الاقتصادية في رسم هذه السياسة وإتخاذ التدابير الخاصة بها.

ويمكن التمييز بين الأنواع التالية للسياسة الاقتصادية: (1)

- 1- سياسة الضبط: تتعلق سياسة الضبط بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم، المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، استقرار العملة، البحث عن التوظيف الشامل، هذا بالمفهوم الضيق، أما بالمفهوم الواسع فتعني مجموع التصرفات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه (تقليص الضغوط الاجتماعية، السياسات المضادة اللازمة) ؛
- 2- سياسة الإنعاش: يهدف الإنعاش إلى إعادة الآلة الاقتصادية، مستخدماً العجز الموازي، حفز الاستثمار، الأجور والاستهلاك، تسهيلات القرض... إلخ، وهي مستوحاة من الفكر الكينزي، ونلجأ في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار؛
- 3- سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي: وتعتبر عن سياسة اقتصادية تهدف إلى تكييف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي، وتتميز بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة، تفضيل التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الاقتصادي والتشغيل؛
- 4- سياسة الانكماش: وهي سياسة تهدف إلى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية من الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية، وتؤدي هذه السياسة في العادة إلى تقليص النشاط الاقتصادي؛

¹ المرجع السابق، ص. ص. 31، 32 .

5- سياسة التوقف ثم الذهاب: وهي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي.

وإذا كانت السياسة الاقتصادية تعبر عن تصرفات السلطات العمومية في المجال الاقتصادي بشكل واع وهادف، فإن هذا لا يعني أن التدابير المتخذة تتم من قبل جهة واحدة، ولهذا نميز بين عدد من السلطات الاقتصادية الفاعلة في مجال السياسة الاقتصادية: (1)

1- البنك المركزي: وهو سلطة نقدية يتخذ التدابير المتعلقة بالمجال النقدي وتختلف درجة انفراده بإتخاذ القرار تبعا لدرجة الإستقلالية التي يتمتع بها؛

2- المجموعات الجهوية والمحلية: ولها دورا متغيرا بحسب قوتها ودرجة لامركزية السلطة، ففي ألمانيا مثلا، تضمن البلديات 45% من النفقات العمومية؛

3- الجمعيات المهنية المنظمة: وتتكون في العادة من نقابة أرباب العمل، الغرف التجارية والصناعية... إلخ، وتكون دائما قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة في شكل لوائح تؤثر على القرارات الخاصة، بل أحيانا تلعب دور السلطة المضادة بممارستها الضغوط على السلطات العمومية؛

4- الحكومة المركزية(2): وتتكون من الوحدة أو الوحدات المؤسسية بالإضافة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تسيطر عليها الحكومة المركزية وتمولها بصفة رئيسية.

ثالثا: أهداف السياسة الاقتصادية

تؤكد معظم الدراسات الاقتصادية على أن هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق الرفاهية العامة، إلا أن هذه الأخيرة تختلف من دولة إلى أخرى، لاختلاف الدول فيما بينها واختلاف طبيعة النظم الاقتصادية بها، فهناك دول متقدمة وأخرى متخلفة، بحيث تتوفر الانتاجية العالية والهياكل الاقتصادية المتطورة في الدول المتقدمة، يكون معنى الرفاهية تحقيق التوازن العام بين العرض الكلي والطلب الكلي، بحيث تتجنب اقتصاديات هذه الدول جميع ما تخلفه التقلبات الاقتصادية من آثار تضخمية أو انكماشية، أما الدول المتخلفة والتي لا تتوفر على الجهاز الإنتاجي المرن ولا تملك البنية الأساسية المتطورة فإن مفهوم الرفاهية لديها، يكتسب معنى مختلف ويكون المقصود به إحداث تغييرات جذرية في الهيكل الاقتصادي ويصبح الهدف هنا هو تحقيق التنمية الاقتصادية.

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص. 51 .

² المرجع السابق، ص. 10.

وبالرغم من هذه الاختلافات في مضمون السياسات الاقتصادية بين الدول، إلا أن هذا لا يمنع من وجود أهداف مشتركة بين أغلب السياسات الاقتصادية الكلية يكاد يتفق عليها معظم الاقتصاديين يمكن تلخيصها في أربعة أهداف تعرف بالمربع السحري "لكالدور" وهي:

1- **تحقيق النمو الاقتصادي:** ويتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل، ثروة الأمة، وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو الاقتصادي، ويلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي لا بد أن يرتبط بمعدل النمو السكاني، أي لا بد أن يتحقق معدل للنمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو السكاني، حتى نستطيع القول أن هدف النمو الاقتصادي بالصورة المطلوبة التي ترفع من مستوى معيشة أفراد المجتمع ومن ناحية أخرى من الضروري أن يقترن هدف النمو الاقتصادي بهدف آخر وهو حماية البيئة، وتصبح المعضلة أمام صانعي السياسة الاقتصادية هي: كيف يمكن تحقيق أكبر معدل للنمو الاقتصادي بأقل درجة من التلوث البيئي والحفاظ على الموارد الطبيعية؛

2- **التشغيل الكامل:** ويعني زيادة العمالة وتحقيق أقصى ما يمكن من التوظيف والعمل عند أدنى حد ممكن من البطالة وذلك من أجل زيادة الإنتاج وتعظيم النمو الاقتصادي، ولا يعني التشغيل الكامل بالضرورة أن معدل القوة العاملة يساوي 100% أو أن معدل البطالة يساوي صفر، ذلك أن قدرا من البطالة يوجد في كل لحظة ولا يمكن تفاديه، إذ يسود في حالة التشغيل الكامل معدل البطالة الطبيعي، والذي يتراوح عادة ما بين 4 و 5% من إجمالي قوة العمل ويضم البطالة الإحتكاكية والهيكلية*، ويعبر عن السير العادي لسوق العمل؛

2- **الاستقرار الاقتصادي واستقرار الأسعار:** المقصود بالاستقرار الاقتصادي، الوقاية من التقلبات المستمرة في حجم الإنتاج ومقدار الدخل ومستويات الأسعار⁽¹⁾، ونجد أن الاستقرار الاقتصادي يرتبط بشكل كبير بمستويات الأسعار، وبالتالي نرى جمعها في هدف واحد لغرض التحليل، حيث يترتب على عدم الاستقرار في الأسعار (التضخم) حدوث اختلال في توزيع الدخل وآثار أخرى تؤثر بالسلب على النمو والتجارة الخارجية والاستهلاك والعمالة وغيرها، وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار يخل بالاستقرار الاقتصادي، ومن ناحية أخرى فإن الاستقرار الاقتصادي يعني الاستخدام الكامل للموارد دون أن يتعرض الاقتصاد القومي لهزات اقتصادية أي دون تقلبات وأزمات كبيرة

* نقصد بالبطالة الإحتكاكية، البطالة التي تحدث بسبب التقلبات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة، وتنتشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل، أما البطالة الهيكلية فيقصد بها ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الإقتصاد القومي، وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه، فهذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث نتيجة لإنخفاض الطلب على نوعيات معينة من العمالة بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانو بها وظهور طلب على نوعيات معينة من المهارات التي تلزم لإنتاج سلع معينة لصناعات تزدهر.

¹ موسى إبراهيم، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 1998، ص.13.

في مستوى الأسعار وتصبح مشكلة الاستقرار الاقتصادي هي العمل على مقاومة التقلبات التي قد تنتاب الاقتصاد عند السعي إلى إحداث تغيير في هيكل الناتج و مكوناته⁽¹⁾.

4- التوازن الخارجي: ويعني التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد القومي أن يكون مجموع التزامات الاقتصاد القومي تتعادل وتتوازن تقريبا مع حقوقه تجاه العالم الخارجي و يبيلور ذلك توازن ميزان المدفوعات والذي تسجل فيه كل تلك المعاملات و يعكس موقف اقتصاد القومي تجاه باقي الاقتصاديات، حيث يؤدي عجز ميزان المدفوعات، إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، والى تدهور قيمة عملتها، وبالتالي فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية، حيث إن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلدان ذات العملات الضعيفة⁽²⁾، ومن ثم يصبح من الضروري أمام السياسة الاقتصادية الكلية مراقبة العمليات الخارجية واستخدام الوسائل الكفيلة لتحقيق وضعية لميزان المدفوعات تتلاءم والأهداف الاقتصادية الأخرى للسياسة الاقتصادية، و يتبلور هدف التوازن الخارجي والتأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات، في ضرورة تعظيم الصادرات والعائد منها وتحقيق هيكل معين من الواردات وتخفيض تكلفتها وتحقيق هيكل معين من القروض وتخفيض أعبائها⁽³⁾.

وبالإضافة إلى الأهداف الرئيسية السابقة يمكن أن ترمي السياسات الاقتصادية إلى تحقيق أهداف اقتصادية أخرى منها:

1. العدالة في توزيع الدخل: فعند السعي إلى تحقيق الأهداف السابقة للسياسة الاقتصادية قد يحدث تفاوت في توزيع الدخل، وبالتالي لا بد أن يكون من أهداف السياسة الاقتصادية الكلية تحقيق و إيجاد شبكة من الأمان والضمان الاجتماعي ، تحقق درجة معينة من العدالة في التوزيع⁽⁴⁾، و الجدير بالذكر هنا أن تدخل الدولة هذا لا يعني إلغاء الفوارق بين أفراد المجتمع بل التخفيف من حدتها عن طريق تأمين الحد الأدنى اللائق للعيش و لمعالجة اللامساواة في حدود ما يجره الإبقاء عليها من عواقب غير إنسانية⁽⁵⁾؛
2. تحقيق أعلى درجة ممكنة من الكفاءة في مجالي الإنتاج والتبادل؛

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص. 213.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص. 41.

³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص. 216.

⁴ المرجع السابق، ص. 216.

⁵ موسى إبراهيم ، مرجع سابق، ص. 13. 14.

3. التخصيص الكفاء للموارد والاستخدام الأمثل لها وبالتالي تحقيق اعلى انتاجية لعناصر الإنتاج والوصول إلى الكفاءة الاقتصادية؛
4. الحرية الاقتصادية : ويقصد بها حرية الفرد في اختيار العمل واستهلاك ما يريد، الأمر الذي يستوجب تدخل الدولة للمحافظة على القوة الشرائية للفرد، والحد ما أمكن من تعسف أرباب العمل، وتهدف السياسة الاقتصادية إلى تأمين الحرية بالقدر الممكن⁽¹⁾؛
5. إشباع الحاجات الجماعية لأفراد المجتمع، حيث يصبح من المرغوب فيه تحسين الإستهلاك الجماعي للمواطنين ، بتوفير الكثير من الخدمات والمرافق العامة؛
6. حماية البيئة من التلوث والتنمية البشرية .

المطلب الثاني: أدوات السياسة الاقتصادية

تشير أدوات السياسة الاقتصادية الى تلك الوسائل التي لا يمكن اعتبارها كأهداف في حد ذاتها بل هي الوسائل التي تحقق الأهداف المطلوبة ومن الممكن تسميتها بالأدوات والطرق والأساليب، وإذا كنا نعتبر أدوات السياسة الاقتصادية هي وسائل لتحقيق الأهداف، فإن اختيار الوسائل يكون محدودا بالمتغيرات التي تستطيع الدولة التأثير عليها، وتشتمل على العديد من السياسات العريضة .

غير أن علماء الاقتصاد يكادون يجمعون على أن هناك ثلاث سياسات اقتصادية رئيسة فعالة في التأثير على النشاط الاقتصادي في كل حلقاته على المستويين الكلي (الاقتصاد الوطني) أو الجزئي (على مستوى المشروع أو الفرد بسلوكه الاقتصادي)، هذه السياسات الرئيسية الثلاث هي: السياسة النقدية، السياسة المالية وسياسة التجارة الخارجية.

أولاً: السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها آخذة بعين الاعتبار لعلاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، ولما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى⁽²⁾.

1- مفهوم السياسة النقدية: تعرف السياسة النقدية على أنها "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير أو التحكم في عرض النقود بما يتلائم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة"⁽³⁾.

¹ المرجع السابق، ص.14.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص.53.

³ عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية علي المستوى القومي ، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص.90.

كما تعرف "بأنها العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية"⁽¹⁾.

وبناء على التعاريف السابقة يمكننا صياغة التعريف التالي للسياسة النقدية: "هي عبارة عن الإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي للتحكم في الكتلة النقدية بناء على الأهداف النقدية والاقتصادية المسطرة خلال فترة زمنية معينة"

وتهتم السياسة النقدية بتوفير السيولة اللازمة للسير الحسن للاقتصاد ونموه، مع المحافظة على استقرار النقد أو العملة⁽²⁾، وتتضمن العديد من الإجراءات التي ترتبط بعمليات الإصدار النقدي وتحقيق رقابة فاعلة على الائتمان، حيث يصعب الفصل بين النقد والائتمان من حيث تأثيرهم في تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار.

ويعمل البنك المركزي بصفته راسما للسياسة النقدية ومنفذا لها بالتعاون والتنسيق مع مختلف المؤسسات المالية والمصرفية التي تعمل تحت رقبته وإشرافه على رسم السياسات النقدية التي تكفل تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التوازن بين عرض النقود والطلب عليها في الاقتصاد الوطني، ففي ظل ظروف التضخم يعمل البنك المركزي على اتباع مجموعة من السياسات النقدية الإنكماشية التي تكفل الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، وذلك بهدف التقليل من حجم السيولة النقدية في التداول وعكس تلك الإجراءات يتم تطبيقها في فترات الانكماش، وتختلف أدوات السياسة النقدية وتأثيرها تبعا للتطور الاقتصادي للدولة، وتطور النظام المصرفي وحجم التعاملات في أسواقها المالية، ومدى استقلالية بنوكها المركزية.

3- أهداف السياسة النقدية: عندما نتحدث عن أهداف السياسة النقدية، فإننا نعني أهدافها النهائية، إلا أنه ليتم تحقيق هذه الأهداف، يتطلب أن تقوم السلطات النقدية بمراقبة «أغراض وسيطة» تعتبر بمثابة أهداف وسيطة وترتبط ارتباطا وثيقا بأهدافها النهائية حتى تطمئن من استخدام الأدوات للوصول إلى الأهداف في الإتجاه الصحيح.

¹ صالح مفتاح، السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية واقع وأفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2005، ص 1.

² Garnier Olivier, Capul Jean-Yves , *dictionnaire d'économie et des sciences sociales*, édition Hatier, paris, 1994.p 310

2-1- الأهداف النهائية: وتنقسم الأهداف النهائية إلى قسمين:

أ- أهداف داخلية: و تتمثل في:

- إحكام الرقابة على التضخم النقدي: والذي يرى أنصار السياسة النقدية (النقديين) أنه الهدف الرئيسي لأي سياسة نقدية مطبقة في أي دولة من العالم؛
- محاولة الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل والمحافظة على هذا المستوى؛
- زيادة الدخل القومي وتحقيق النمو الاقتصادي.

ب- أهداف خارجية: وتتمحور حول المحافظة على الاستقرار الخارجي للعملة.

2-2- الأهداف الوسيطة: لا يمكن للسياسة النقدية أن تؤثر مباشرة على أهدافها النهائية، لذلك يتم اللجوء إلى متغيرات (مؤشرات) أخرى يمكنها التأثير على هذه الأهداف، وهي الأهداف الوسيطة التي تعبر عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية، ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تكون سهلة القياس والتقييم، ووجود علاقة مستقرة بينها وبين الأهداف النهائية، إمكانية مراقبتها بما للسلطة النقدية من أهداف⁽¹⁾، و من بين الأهداف الوسيطة التي تمارسها السلطات النقدية: المجمعات النقدية، سعر الصرف، وأسعار الفائدة: ⁽²⁾

أ- المجمعات النقدية: وتعبر عن كمية النقود المتداولة حيث تضم وسائل الدفع لدى الأعوان الماليين المقيمين، وتدور حول تطور المجمعات النقدية المتداولة في الاقتصاد، حيث تعمل السلطات النقدية على تحديد معدل نمو للزيادة السنوية للكتلة النقدية (مثلا 6% بالنسبة لـ M_2)، وطوال السنة لا بد على السلطات النقدية أن تستخدم كل الوسائل الموجودة بحوزتها حتى تضمن عدم تجاوز الكتلة النقدية لهذا المستوى المحدد، ويطلق عليها أيضا السيولة المحلية أو عرض النقود يرمز لها بـ M وهي على عدة أنواع:

- M_1 : يعبر عن النقود المتداولة + الودائع تحت الطلب.

- M_2 : تعبر عن M_1 + حسابات الادخار على الدفاتر + حسابات التسمية الصناعية + حسابات الادخار السكني.

¹ مدوخ ماجدة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة -دراسة حالة الجزائر- ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2003/2002 ، ص.7 .
² بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص.363.

- M_3 : تعبر عن M_2 + الحسابات لأجل + شهادات الإيداع التي يصدرها الوسطاء الماليون + الأسهم والحصص الصادرة من شركات الإشهار وصناديق التوظيف المشتركة + إجمالي التوظيفات النقدية بالعملات الأجنبية.
- M_4 : تعبر عن M_3 + أوراق الخزينة + سندات الخزينة.

وهناك تنوع كبير فيما يتعلق باستخدام مفهوم عرض النقود بين المفهوم الضيق والواسع، وعموما نجد أن معظم البنوك المركزية تستقر على M_1 ، M_2 بل الكثير يفضل التعبير عن المعروض النقدي بـ M_1 حيث يأخذ صندوق النقد الدولي بالمفهوم الأول في الإحصاءات المالية الدولية باعتباره يمثل السيولة الحاضرة المؤثرة على قرارات الإنفاق القومي بشكل مباشر⁽¹⁾.

ب- أسعار الفائدة : حسب المفهوم الكينزي فإن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة، ومن ثم انخفاض تكلفة رأس المال، وهو ما يعمل على رفع نفقات الاستثمار، ويزيد من الطلب الكلي والإنتاج والعكس في حالة إتباع سياسة نقدية انكماشية، إلا أنه وخلال فترة السبعينات، فقدت أسعار الفائدة مكانتها كهدف، وسيط أساسي للسياسة النقدية⁽²⁾.

ج- سعر الصرف: أخذ هذا الهدف مع بداية التسعينيات مكانة هامة جدا، فهو يعبر عن الأحوال الاقتصادية لدولة ما، وبالمحافظة على سعر الصرف قريبا من المعدل الذي يضمن تعادل القدرات الشرائية عن طريق تدخل البنك المركزي في سوق الصرف مثلا، فانه يمكن للسياسة النقدية أن تساهم في التوازن الاقتصادي العام فيمكن لأي بلد أن يخفض من قيمة عملته مثلا لتشجيع صادراته كما يمكنه رفع قيمتها للتقليص من حدة التضخم، وهو ما يتفق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية (محاربة التضخم)، حيث تتدخل السلطات النقدية بالتأثير على سعر الصرف باستعمال ما لديها من احتياطات، محاولة منها المحافظة على قيمة عملتها تجاه العملات الأخرى التي ترتبط بها للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، وتحسين وضعية ميزان المدفوعات.

2-3- الأهداف الأولية: نظرا لتنوع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية استلزم الأمر تحديد أهداف عملية، وهي متغيرات نقدية، يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة باستخدام أدوات

¹ عبد المطب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي و كلي)، مرجع سابق، ص 291 .

² مدوخ ماجدة ، مرجع سابق، ص.10.

في حوزتها⁽¹⁾، وتتمثل هذه الأهداف في مجموعة من المتغيرات شديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية، وتتكون من⁽²⁾:

- الاحتياطات الكلية: وتضم القاعدة النقدية، مجموع احتياطي البنوك، احتياطي الودائع الخاصة؛

- أسعار الفائدة: وهي سعر الفائدة على الأرصدة المركزية، سعر الفائدة على أدون الخزنة.

3- أدوات السياسة النقدية: يستطيع البنك المركزي التأثير في حجم الائتمان وبالتالي في حجم النقود المصرفية، ويستعمل عادة من أجل ذلك أدوات للتأثير على كمية الائتمان وسعره، وهدفه من ذلك تنفيذ سياسة نقدية مرغوبة، ويختلف مدى اعتماد البنك المركزي على هذه الأدوات باختلاف النظام السائد الذي يمارس فيه عمله ، وتنقسم أدوات السياسة النقدية إلى أدوات مباشرة (نوعية) وأخرى غير مباشرة (كمية) كما يلي:

1-3 - الأدوات الكمية : وتتمثل في:

أ- **سياسة السوق المفتوحة:** تعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات فعالية في الدول المتقدمة التي تمتلك سوق المال المتطور، وتقوم آلية عمل هذه الأداة على أساس دخول البنك المركزي في السوق المالي بائعاً أو مشترياً لسندات حكومية أو مالية⁽³⁾ ، فإذا كان هدف البنك هو سياسة نقدية توسعية فإنه يدخل إلى السوق كمشتري للسندات ليضخ نقوداً في السوق وبالتالي ارتفاع القاعدة النقدية، وأما إذا كان هدف البنك هو سياسة نقدية انكماشية فإنه يدخل كبائع للسندات ليمتص النقود من السوق وبالتالي تتخفف حجم القاعدة النقدية⁽⁴⁾، وتتميز عمليات السوق المفتوحة عن أدوات السياسة النقدية الأخرى بما يلي: ⁽⁵⁾

- تتم عمليات السوق المفتوحة في إطار من السيطرة الكاملة للبنك المركزي ؛
- تتميز عمليات السوق المفتوحة بالمرونة والدقة، حيث لا يوجد حد أدنى أو أقصى لهذه العمليات؛
- إمكانية تغييرها بسهولة.

¹ بخراز يعدل فريدة ، مرجع سابق، ص.116.

² أحمد أبو الفتوح ص.217.

³ خالد واصف الوزيني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص.305.

⁴ محمد فوزي أبو السعود، الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية، مصر، 2004 ، ص.172.

⁵ محمود يونس، كمال أمين الوصال، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص. 313.

وبالرغم من الأهمية التي تتسم بها سياسة السوق المفتوحة بها، إلا أن لها حدودا تتمثل في: (1)

- يعتمد نجاحها على مدى تطور سوق الأوراق المالية، ومدى احتفاظ البنوك التجارية بمستويات مستقرة نسبيا من السيولة؛
- يؤدي قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية إلى زيادة المعروض منها، مما يكون له أثرا على أسعارها؛
- إن العلاقة بين بيع وشراء الأصول من قبل البنك المركزي ومستوى النقد المتداول والسيولة لدى البنوك التجارية ليست بالضرورة قائمة.

ب- سياسة سعر إعادة الخصم: يعبر سعر إعادة الخصم عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض منه، أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية، فعندما يهدف البنك المركزي إلى إتباع سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد ومعالجة الفجوة الركودية يقوم بتخفيض سعر الفائدة الذي يتقاضاه على قروضه للجهاز المصرفي، بمعنى يخفض سعر الخصم مما يحفز البنوك على الاقتراض منه، فتزيد الأموال المتاحة لها لإقراض الأفراد ودفع عملية التنمية في البلاد، خاصة إذا كانت القروض موجهة إلى إنشاء مشاريع صناعية وتنموية مما يجنب الاقتصاد حالة الركود، أما إذا كان الهدف هو إتباع سياسة انكماشية لمكافحة التضخم، فإن البنك المركزي يرفع سعر إعادة الخصم أي أنه سيقرض البنوك بأسعار أعلى، مما يقلل قابلية ورغبة البنوك في الاقتراض، كما يؤدي إلى رفع أسعار فوائدها على القروض الأمر الذي يقلل من حجم القاعدة النقدية في السوق (2).

ج- معدل الاحتياطي القانوني (الإجباري): تنصب التشريعات الحديثة التي تنظم الائتمان على ضرورة احتفاظ البنوك التجارية بأرصدة لدى البنك المركزي تمثل نسبة معينة من الودائع لديها، وهي النسبة القانونية للاحتياطي النقدي، وتمثل الحد الأدنى لما يجب أن تحتفظ به البنوك التجارية من أرصدة نقدية مقابل ودائعها، ويحق للبنوك التجارية استخدام الزائد من الودائع عن هذا الاحتياطي في مختلف أعمال البنك، كالقروض والاستثمارات وغيرها من مجالات استخدام ما لديه من موارد (3)، ويقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني في حالات الركود الاقتصادي وذلك لدعم سيولة الجهاز المصرفي وتعزيز مقدرته على خلق النقود الائتمانية، وبالتالي التمكن من الزيادة في قروضها للمشروعات، أما إذا أراد البنك المركزي تخفيض حجم

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص. 91.

² محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص. 115.

³ مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2002، ص. 110.

الائتمان فإنه يعمد إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني، الأمر الذي يؤدي إلى تجميد جزء كبير من احتياطيات البنك التجاري مما يؤدي إلى التقليل من قدرته على خلق النقود الائتمانية⁽¹⁾.

2-3 - الأدوات النوعية (المباشرة): وتتمثل في:

أ- **تأطير الائتمان:** هو إجراء تنظيمي يفرض ويطبق على البنوك التجارية، بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من طرف البنوك إلى الزبائن، وعلى هذه البنوك أن تحترم نسبة معينة عند الإرتفاع السنوي للقروض التي تمنحها للزبائن، وهكذا من سنة لأخرى يجب أن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة النسبة المعينة التي حددتها السلطات النقدية، وفي حالة الإخلال بهذا الشرط تتعرض البنوك التجارية إلى عقوبات تختلف من دولة إلى أخرى .

ب- **النسبة الدنيا للسيولة:** يتم استخدام هذه الوسيلة من طرف البنك المركزي وذلك بالعمل على إرغام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها من خلال بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، أي تجميد بعض الأصول في محافظ البنوك التجارية وذلك لتجنب الإفراط في عملية الإقراض من طرف هذه الأخيرة لما تمتلكه أصول مرتفعة السيولة⁽²⁾.

ج- **الودائع المشروطة من أجل الإستيراد:** وتستخدم هذه الأداة لدفع المستوردين إلى إيداع مبلغ أو ثمن الواردات على شكل ودائع لدى البنك المركزي لفترة معينة، وغالبا ما يكون المستوردين عاجزين على تجميد أموالهم الخاصة، مما يستدعي لجوئهم إلى الاقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع وهذا ما يؤدي إلى التخفيض من حجم القروض التي بإمكانها أن توجه إلى باقي الاقتصاد فيتسبب ذلك في رفع تكلفة الواردات.

د- **قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:** وتستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية، كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تمتنع أو تعجز البنوك أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك⁽³⁾.

¹ مدوخ ماجدة، مرجع سابق، ص. 19 .

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002، ص. 111.

³ قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص. 82.

هـ- الإقناع الأدبي: تقوم هذه السياسة على توجيه البنك المركزي النصح للبنوك، بعدم التوسع في منح القروض، خاصة القروض التي توجه للمضاربة ، إذا لاحظ أن هناك خطر على الاقتصاد الوطني من هذا التوسع، ويأخذ هذا الإقناع أو التوجيه أشكال مختلفة منها:(1)

- إرسال مذكرات إلى البنوك بالإمتناع عن قبول أوراق معينة؛
- الإقراض لمشروعات معينة ؛
- التحذير بعدم قبول إعادة خصم بعض الأوراق لتجارية؛
- عدم تقديم أموال كثيرة مطلوبة...إلخ.

ثانيا: السياسة المالية

1- مفهوم وأهداف السياسة المالية : "تعرف السياسة المالية على أنها "مجموعة من السياسات والإجراءات والتعليمات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بهدف تحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية"(2).

كما تعرف على أنها "السياسة التي تخص تغيرات النفقات و الاقتطاعات و التحويلات المالية العمومية بهدف الوصول الى توازن اقتصادي شامل"(3).

وتعرف بأنها عبارة عن "دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام بكافة مرافقه ولذلك فهي تتضمن تكييفاً كمياً لحجم الإنفاق العام و الإيرادات العامة وتكييفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة"(4).

وتتمثل بالنسبة للدولة في التدخل على مستوى الإنتاج والتشغيل بصفة مباشرة بواسطة مستوى النفقات العامة، وبصفة غير مباشرة عن طريق التأثير على مبلغ الاستهلاك بواسطة الضرائب، الأجور، الخدمات الاجتماعية التي تقدمها للعائلات(5).

وبناء على التعاريف السابقة يمكننا تعريف السياسة المالية على أنها السياسة التي تستعمل الحكومة بموجبها برامج نفقاتها وإيراداتها لتحقيق أهداف مسطرة.

¹ مدوخ ماجدة، مرجع سابق، ص.21.

² هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص.201.

³ Xavier Greffe, **Politique économique programme instrument ,perspectives**, édition Economica, Paris,1987, p.303.

⁴ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص.212 .

⁵ Edmond Alphandéry ,Georges Delsupeme ,**Les politique de stabilisation** , PUF, Paris,1974,P.24.

و ترمي السياسة المالية إلى تحقيق الأهداف التالية: (1)

أ- **التوازن المالي:** ويقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه ، فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلاءم حاجات الخزنة العامة من حيث المرونة والغزارة، ويلاءم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك، وأيضا لا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية وهكذا.

ب- **التوازن الاقتصادي:** بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، وهذا يعني أنه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاع الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر، وأن تقصر نشاطها على توجيهه بواسطة الإعلانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك، فالتوازن هنا يعني استغلال إمكانيات المجتمع على أكمل وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.

ج- **التوازن الاجتماعي:** بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية، وبالتالي لا ينبغي على السياسة المالية أن تقف عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد توزيعا أقرب للعدالة، ويستلزم ذلك أن تتدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل القومي بأدوات السياسة المالية.

د- **التوازن العام:** أي التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة)، وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، وتستخدم الحكومة لذلك أدوات كثيرة منها: الضرائب، الإعانات والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

والملاحظ أنه قد يكون هناك تعارض واضح بين هذه الأهداف، وقد لا يمكن تجنبه، ولكن هناك ترتيب منطقي للأهداف المذكورة يجب أن يؤخذ في الاعتبار ، فالمفروض أن تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوازن العام أولا، ثم تسعى إلى توفير التوازن الاقتصادي، ثم يلي ذلك التوازن الاجتماعي على شرط ألا يخل هذا الهدف بالحجم الأمثل للإنتاج، وأخيرا الهدف المالي وتبدير موارد الدولة علي أحسن وجه مع مراعاة مقتضيات هدف الاستقرار والظروف الملائمة للإنتاج الأمثل والعدالة الاجتماعية.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، مرجع سابق، ص.ص. 240، 242.

2- أدوات السياسة المالية:

2-1- النفقات العامة: "تعرف النفقة العامة على أنها عبارة عن كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام و ذلك إشباعا لحاجة عامة⁽¹⁾.

ويمكن تعريفها أيضا على أنها عبارة عن مبلغ من النقود يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها و مؤسساتها و هيئاتها و وزاراتها المختلفة لإشباع حاجة عامة⁽²⁾.

وتتعدد التقسيمات الخاصة بالنفقات العامة وتتنوع تبعا لمعيار التقسيم الذي تستند إليه ونحاول فيما يلي أن نعرض أهم تقسيمات النفقات العامة وفقا للمعايير التالية:

2-1-1- تقسيم النفقات العامة من حيث أثرها الاقتصادي على الدخل القومي: يعتبر هذا التقسيم هو التقسيم التقليدي، وكان الاقتصادي الإنجليزي "Pigou" أول من نادى به والذي قسم النفقات العامة إلى نفقات "حقيقية أو فعلية" ونفقات تحويلية كما يلي:

أ - النفقات الحقيقية أو الفعلية: ويقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، ويؤدي هذا النوع من الإنفاق إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور و الرواتب للعاملين بالدولة وكذلك على شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل إدارات و أجهزة الدولة، هذا ويفرق في نطاق النفقات الحقيقية بين الإنفاق استثماري والإنفاق الجاري، حيث يمثل الإنفاق الاستثماري طلبا على السلع الإنتاجية ينعكس في زيادة وسائل الإنتاج الثابتة الموجودة تحت تصرف الجماعة، كالإنفاق على مشاريع البنية التحتية وتوفير التجهيزات والمعدات وكذا الإنفاق على مشروعات رأس المال الاجتماعي، أما الإنفاق الجاري فإنه يقصد به ضمان سير إدارة معينة أو أداء خدمة محددة أو تشغيل وحدة إنتاجية، ومن أمثلة ذلك ما يدفع لموظفي وعمال الدولة من مرتبات وأجور، وما يسدد لمورديها كأثمان السلع للاستهلاك العام⁽³⁾.

ت- النفقات التحويلية: ويقصد بها تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال، بل تحويل جزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل، ويعني ذلك أن هذه النفقات تكتفي بتحويل القوة الشرائية بين الأفراد أو الجماعات مع ترك مجموع الدخل ثابتا

¹ حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للنشر، عمان، 1999، ص.381

² طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص.381.

³ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص.66.

حيث تجري الدولة هذه التحويلات دون مقابل، كما أن المدفوعات التي تقوم بها السلطات العامة في الدولة في هذا الشأن لا تتضمن أي استهلاك عاجل للموارد الحقيقية، ولكن مجرد تحويل للقوة الشرائية، ومن أمثلة ذلك الإعانات والمساعدات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي تمنحها أو تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات، ومن الواضح هنا أن النفقات التحويلية ليست إلا تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع بدون مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني بل تؤدي إلى إعادة توزيعه⁽¹⁾، هذا وتتنقسم النفقات التحويلية إلى: نفقات تحويلية اقتصادية مثل الإعانات بغرض تخفيض أسعار السلع الضرورية، ونفقات تحويلية اجتماعية مثل التأمينات الاجتماعية وتعويضات البطالة ونفقات تحويلية مالية مثل أقساط وفوائد الدين العام.

2-1-2- تقسيم النفقات العامة حسب معيار التكرار والدورية: تنقسم النفقات العامة من حيث دوريتها إلى قسمين: نفقات عادية ونفقات غير عادية، فالنفقات العادية هي تلك النفقات التي تتجدد أو تتكرر كل فترة معينة من الزمن، والنفقات التي تخرج عن هذا النطاق فتعتبر نفقات غير عادية، حيث أن النفقات غير العادية تتمثل في نفقات استثنائية ولا تتكرر سنويا، كالمصروفات على الحروب وعلى إعانات المنكوبين في حوادث الزلازل، أو في حالة انتشار الأمراض، ومع ذلك فإنه ومع استمرار هذه الظروف غير المنتظرة والاستثنائية التي تستدعي القيام بنفقات غير عادية مدة طويلة، فإن هذه النفقات تدخل في نطاق النفقات العادية.

2-1-3- تقسيم النفقات العامة تبعا لأغراضها: إستنادا إلى هذا المعيار يمكن تصنيف النفقة الحكومية إلى ثلاثة مجموعات :

أ- النفقة الحكومية الإدارية: وتتضمن كافة النفقات الحكومية الضرورية لإدارة وتشغيل كل المرافق الحكومية من دفاع وأمن وعدالة وتمثيل دبلوماسي وكل المرافق الاقتصادية والإدارية، وكل نفقة تساهم في سير المرافق العامة للدولة وقيامها بوظائفها الإدارية؛

ب- النفقة الحكومية الاقتصادية: وهي تشمل النفقات التي تقوم الحكومة بإنفاقها وذلك من أجل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية كتشجيع وحدات القطاع الخاص من أجل زيادة الإنتاج أو تحقيق الكفاءة بزيادة الموارد وزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وذلك بتشجيع وتحفيز الاستثمارات وزيادة كفاءتها؛

¹ رفعت المحجوب، المالية العامة ، دارالنهضة العربية، القاهرة، 1992، ص 92.

ج- النفقات الحكومية الاجتماعية: ويغلب على هذه النفقات الطابع الاجتماعي حيث يكون الغرض من هذه النفقات هو زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع، حيث تشمل هذه النفقات على نفقات التعليم و الصحة و الإسكان و الإعانات النقدية الاجتماعية.

2-2- الإيرادات العامة: تعرف الإيرادات العامة بأنها مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة و تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي⁽¹⁾.

وفي إطار تعداد الإيرادات العامة بأنواعها المختلفة من منظور الفلسفة التي تحكم وتبرر كل نوع منها ، يمكن أن نجد الأنواع التالية:

2-2-1- الضرائب: تعرف الضريبة على أنها الأداء النقدي الذي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وإجبارية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة ، أو بأنها وسيلة توزيع الأعباء العامة بين الأفراد توزيعاً قانونياً وسنوياً تبعاً لقدراتهم التكاليفية⁽²⁾.

ويعتمد في فرض الضريبة على مجموعة من المبادئ التي يستحسن أن يسترشد بها المشرع المالي وتهدف هذه القواعد إلى تحقيق مصلحة أفراد المجتمع من جهة ومصلحة الخزينة العامة من جهة أخرى وهي:⁽³⁾

أ- قاعدة العدالة: والمقصود بها مراعاة تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة بين المواطنين، لقد ثار جدل كبير بشأن فكرة العدالة الضريبية النسبية أي طبقاً لمستوى دخول الأفراد، أما الفكر الحديث قد رأى ذلك في الضريبة التصاعدية، حيث يدفع أصحاب الدخل المرتفعة أكثر من أصحاب الدخل المنخفضة، وقد استقر الرأي على التصاعدية؛

ب- مبدأ اليقين: بمعنى أن تكون الضريبة واضحة من حيث المقدار وموعد وكيفية الدفع، وتؤدي مراعاة هذه القاعدة إلى علم الممول بالضبط بالتزاماته اتجاه الدولة، ومن ثم يستطيع الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف أو سوء استعمال للسلطة من جانبها؛

ج- قاعدة الملائمة في الدفع: بمعنى أن تكون إجراءات فرض وتحصيل الضريبة وموعد جبايتها ملائمة لظروف الممول وطبيعة عمله ونوع النشاط الاقتصادي الذي يزاوله أو المهنة

¹ محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص. 139 .

² أحمد حمدي العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دار المعرفة، لبنان، 1992 ، ص.ص. 261، 262 .

³ دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص.ص. 181، 182 .

التي يمارسها، ولهذا يعتبر الوقت الذي يحصل فيه الممول على دخله أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضرائب المفروضة على كسب العمل وعلى إيراد القيم المنقولة.

د- **قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية:** تقضي هذه القاعدة بأنه يجب على الدولة أن تختار طريقة الجباية التي تكلفها أقل النفقات أي رفع كفاءة الجهاز الضريبي حتى يكون الفرق بين ما يدفعه الممول وبين ما يدخل لخزينة الدولة أقل ما يمكن.

وتتعدد التقسيمات الخاصة بالضرائب وتتعدد تبعاً لمعيار التقسيم الذي تستند إليه ونحاول فيما يلي أن نعرض أهم هذه التقسيمات:

أ- **الضرائب على الأفراد والضرائب على الأموال:** تفرض الضريبة بمبلغ معين على كل شخص داخل الدولة، وكانت تسمى في عصر الرومان والإسلام بضريبة الرؤوس تمتاز هذه الضرائب بسهولة جبايتها وتحديد سعرها، ولكن مع ظهور النظام الرأسمالي تطور مفهوم الضرائب فأصبح ينصب على ما يملكه الفرد من مال وليس عليه شخصياً، وتمتاز بعدالتها لأنها تصيب حجم الأموال التي يملكها المكلف، ويعيب البعض عليها بصعوبة حصر أموال الشخص لإحتساب الضريبة وإمكانية التهرب الضريبي.

ب- **الضرائب المباشرة وغير المباشرة:** يعتبر هذا التصنيف هو الشائع في وقتنا الحالي وليس من السهل التمييز ما بين هذين النوعين من الضرائب، وقد أجمع مفكري المالية العامة على وضع بعض المعايير لتسهيل التمييز بينهما وهي:

- **معيير الثبات:** ويقصد به مدى ثبات المادة الخاضعة للضريبة، فتعد ضريبة مباشرة إذا فرضت دورياً على المركز المالي للممول الذي يتكون من عناصر ثابتة ودائمة لفترة طويلة مثل الدخل أو رأس المال، في حين نجد أن الضرائب غير مباشرة تفرض على وقائع أو أعمال عرضية متقطعة كالضرائب على الاستهلاك أو المبيعات أو الإنتاج... إلخ؛

- **معيير التحصيل:** أي الطريقة التي تتبع للوصول للمادة الخاضعة للضريبة وتحصيلها، وتعد الضرائب مباشرة إذا حصلت على أساس جداول مبين فيها اسم المكلف والمال الخاضع للضريبة مثل الضريبة على الدخل، أما الضريبة غير المباشرة فهي التي يتم تحصيلها على أساس وقائع أو ممارسة نشاطات اقتصادية معينة مثل ضريبة المبيعات، الجمارك، ضريبة الاستهلاك... إلخ؛

- معيار نقل عبء الضريبة: تعد الضريبة مباشرة إذا تحملها المكلف نهائياً مثل ضريبة الدخل والضرائب على رأس المال، أما الضرائب غير مباشرة فهي التي يتم نقلها من مكلف إلى آخر مثل ضرائب الإنتاج التي يتحملها المنتج للسلعة وينقل ما دفعه من ضريبة على هذه السلعة عند بيعها للمستهلك مثل الضريبة على الإنتاج، الاستهلاك... إلخ.

ج- الضريبة الموحدة والضريبة النوعية: الضريبة الموحدة أو الواحدة هي الضريبة التي تغطي الإيرادات التي يحصل عليها الممول في وعاء واحد وتفرض سعر معين، أما الضرائب النوعية فتفرض على كل مصدر من مصادر الإيراد والدخل الذي يحصل عليه الممول على حدى وبسعر معين.

د- الضريبة التوزيعية والضريبة القياسية: تمتاز الضريبة التوزيعية بتحديد السلطات المالية لمقدارها الكلي، على أن يوزع على الممولين تبعاً لقدرتهم على الدفع دون تحديد سعر الضريبة، على عكس الضرائب القياسية التي تحدد السلطات المالية سعرها دون تحديد مقدارها الكلي.

2-2-2- الأثمان العامة: يعتبر الثمن العام مصدر من مصادر إيرادات الدولة ويمكن تعريفه بأنه مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، بمعنى آخر هو تلك المبالغ التي تحصل عليها الدولة بعد تقديمها لخدمات عامة تعود على الأفراد بمنفعة خاصة، حيث يمكن تحديد المنتفع بها مثل خدمات البريد، الكهرباء، المياه... إلخ، والثمن العام يدفع اختياريًا حيث لا يدفعه إلا من ينتفع بالخدمة العامة عكس الضريبة التي تدفع جبراً⁽¹⁾.

2-2-3- الرسوم: يعرف الرسم بأنه "مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبراً إلى الدولة، أو إحدى مؤسساتها العمومية، مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل"⁽²⁾.

ويختلف الرسم عن الضريبة من حيث أن الضريبة تدفع دون مقابل مباشر في حين أن الرسم تقابله خدمات معينة تؤديها الحكومة، ويختلف الرسم عن الثمن العام من حيث طبيعة الخدمات المقدمة من الحكومة، حيث يحصل الثمن العام مقابل تأدية الخدمات دون قيود

¹ دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص. 178.

² محرزى محمد عباس، مرجع سابق، ص. 323.

لجميع الأفراد الذين يكونون على استعداد لدفع ثمنها ،أما الرسم فهو مقابل خدمات من نوع خاص، مثل خدمات تستوجب شروط معينة كالتعليم وخدمات تستوجب تقييد حرية الأفراد في مزاوله بعض الأنشطة كالاتجار في الخمر⁽¹⁾.

2-2-4- أموال الدومين: يقصد بالدومين مجموع الأموال التي تمتلكها الدولة سواء كانت منقولة أم غير منقولة و سواء أكانت ملكية الدولة لها عامة أو خاصة⁽²⁾.

ومن التعريف السابق نستنتج وجود نوعين من الدومين، الدومين العام ويتمثل في الأموال التي تمتلكها الدولة وتخصص للنفع العام مثل الموانئ، الطرق والمطارات والحدائق العامة... إلخ، أما الدومين الخاص فيقصد به الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة مثل الأراضي الزراعية، أراضي البناء، الأسهم والسندات، المنشآت الصناعية والتجارية.

2-2-5- القروض العامة: عندما تكون الإيرادات السابقة غير كافية لتغطية النفقات تلجأ الدولة إلى القروض العامة كإحدي مصادر التمويل، حيث يعرف القرض العام على أنه مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق الالتجاء إلى الجمهور أوالمصارف أو غيرها من المؤسسات المالية، مع التعهد برد المبلغ المقترض ودفع الفوائد طوال مدة القرض وفقا لشروطه⁽³⁾، وتلجأ الحكومة إلى القروض العامة لتمويل جزء من نفقاتها وخاصة في حالات تمويل عمليات الإنفاق الاستثماري، أو عند مواجهة أعباء ونفقات الحروب وتعويض الخسائر الناتجة عنها، ولمواجهة عجز مؤقت في الإيرادات العامة للدولة، وفي هذا الصدد يمكن أن تلجأ الدولة إلى مصادر محلية للتمويل تتمثل في الأفراد والمؤسسات المقيمين داخل الحدود السياسية للدولة وذلك بغض النظر عن جنسية المقرض سواءا كان أجنبيا أو وطنيا ، وما تجدر الإشارة إليه أنه في حالة القروض الداخلية يكون للدولة الحرية في وضع الشروط المتعلقة بالقرض من حيث مدة القرض وكيفية السداد ،على عكس القروض الخارجية والتي يتم اللجوء إليها عند عدم كفاية المدخرت الداخلية ،حيث يكون المقرض فيها هو عبارة عن أحد الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين خارج حدود الدولة مثل الرعايا الأجانب، دول، منظمات وهيئات دولية.

¹ عبد المطالب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، مرجع سابق، ص.261 .

² محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي و الكلي، مكتبة الثقافة للنشر، الأردن، 1998، ص283.

³ حسين مصطفى حسين، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص.61.

2-2-6- الإصدار النقدي: تلجأ الحكومات إلى الإصدار النقدي كوسيلة من وسائل تمويل النفقات العامة لما تعجز الإيرادات العادية عن تغطية ذلك، وهذا بخلق كمية إضافية من النقود الورقية تؤول إلى الدولة لاستخدامها في تغطية العجز، وتستند في ذلك إلى ما لها من سلطة السيادة التي تعطيها الحق لإصدار الأوراق النقدية وإعطائها قوة إبراء الديون⁽¹⁾.

ويمكن أن يتم الإصدار النقدي وفق ثلاث فرضيات:⁽²⁾

- **الفرضية الأولى:** هي أن الكتلة النقدية الإضافية سوف تجد مقابلا في زيادة سريعة للإنتاج و هنا لا تكون أية آثار تضخمية لأن العرض بإمكانه أن يستجيب لزيادة الطلب.
- **الفرضية الثانية:** هي أن الكتلة النقدية الإضافية سوف تكتنز أو تدخر و في هذه الحالة ليست هناك آثار تضخمية لأنه لن يكون هناك ارتفاع في الطلب ، إلا أن هذا ليس صحيحا دائما لأنه يمكن أن يكون هناك احتمال ضخ هذه المبالغ في أية لحظة في القنوات الاقتصادية مما يؤدي إلى الارتفاع المباشر في الطلب، وبالتالي تحدث هنا صدمة تضخمية ليس من السهل تقدير انعكاساتها على مجرى الحياة الاقتصادية.
- **الفرضية الثالثة:** هي أن الكتلة النقدية سوف توزع في شكل ارتفاع في المداخيل بما يؤدي إلى زيادة الحاجات الاستهلاكية و ينتج عن ذلك تسارع في ارتفاع الأسعار ، ومثل هذا الارتفاع يجعل من المنتجات المحلية أقل تنافسية وهو يؤدي إلى انخفاض الصادرات، كما أن التضخم الناتج عن ذلك إذا كان ذو نسب مرتفعة ، سيثبط العمل الإنتاجي ويزيد من الأرباح الناتجة عن المضاربة مما يؤدي في نفس الوقت إلى زيادة البطالة .

وأخيرا نتحدد آثار التمويل عن طريق الإصدار بما إذا كان الأمر يتعلق بالإستثمارات الآنية أو قريبة المردودية أو إستثمارات بعيدة المردودية أو غير منتجة أصلا، حيث أن الفارق الزمني بين وقت الإصدار و آجال مردودية الإستثمار ذو أهمية كبرى في تقدير حجم آثار هذا النوع من التمويل⁽³⁾ .

¹ سمير إبراهيم، حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 267 .

² عبد المجيد قدي ، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية " دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988 - 1995 ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 1995 ، ص.ص. 48 ، 49 .

³ عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص. 229.

ثالثا: السياسة التجارية

إن استقراء تاريخ الفكر الاقتصادي المعاصر في مجال السياسات التجارية، يشير إلى أن هناك نوعين من السياسات التي كانت محورا رئيسيا لدى معظم دول العالم في تسيير وإدارة المعاملات الخارجية والتجارة الدولية، حيث يمكننا القول أن معظم السياسات التجارية الدولية التي تأخذ بها الدول المختلفة في عالم اليوم قد تأصلت فكريا في فترات تاريخية سابقة، ففي مرحلة سادت فيها سياسة حماية التجارة الدولية بفضل أفكار مدرسة التجار في القرن السادس عشر، وفي مرحلة تالية سادت سياسة حرية التجارة الدولية بفضل أفكار "آدم سميث" وما نادى به من الحرية الاقتصادية وآليات السوق والذين جاءوا بعده، ثم عادت لتتشط سياسة حماية التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الأولى وأخذت الدول تتخذ من السياسة الحمائية سبيلا لإدارة علاقاتها الاقتصادية الدولية ولتعظيم العائد من التجارة الدولية، ومع هذا التصاعد نحو المزيد من الحماية والقيود وجدت عدد من الدول أن تنشيط وزيادة التجارة الدولية فيما بينها لن يأتي إلا بتخفيف القيود على التجارة الدولية وتحريرها، ومن ثم ظهرت فكرة إنشاء الجات في هافانا سنة 1947 التي عقدت في إطارها ثمانين جولات من أجل العمل على سيادة حرية التجارة، كان آخرها جولة الأورجواي التي تم التوقيع عليها في مراكش سنة 1994 لتعلن عن قيام منظمة التجارة العالمية مع بداية سنة 1995، وتعلن عن أن حوالي 117 دولة على استعداد للتحويل نحو سياسة حرية التجارة لتسود هذه السياسة من جديد بعد مهلة تتراوح ما بين 10 سنوات للدول النامية و6 سنوات للدول الأخرى، ولعل من الضرورة الإشارة في هذا الإطار إلى أن التحويل نحو سياسة حرية التجارة الدولية هو تحول نسبي لأن النموذج الواقعي لسياسة التجارة الدولية اليوم هو المزج بين سياسة الحرية وسياسة القيود، ومن المؤكد أن تبني أي سياسة من السياسات السابقة له مبرراته وأهدافه وأدواته التي يركز عليها وهذا ما سنحاول الوقوف عليه من خلال هذا المطلب.

1- مفهوم السياسة التجارية وأهدافها: "تعرف السياسة التجارية بأنها الاختيار الذي تقوم به السلطات العمومية لمجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في التجارة الخارجية للدولة، بغرض الوصول إلى أهداف محددة. والهدف المنشود عادة هو تطوير الاقتصاد الوطني، إلا أنه يمكن أن نجد أهدافا أخرى، التشغيل التام، استقرار الصرف"⁽¹⁾.

كما تعرف على أنها مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي، ضمن منظومة الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة"⁽²⁾.

¹Maurice Bye, *Relation Economique Internationale*, Dalloz, Paris, 1971, p341

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مرجع سابق، ص. 319 .

ويشير التعريف الأخير إلى أن الهدف النهائي للسياسة التجارية في أي دولة هو تحقيق التوازن الخارجي والذي يعكس كميًا حالة ميزان المدفوعات من حيث ما إذا كان يحقق فائضًا أم يعاني عجزًا، ورغم ذلك فإن السياسة التجارية يمكن أن تحقق أهدافًا أخرى تتوقف على ظروف كل دولة من الدول التي تطبق فيها وكذا نموذج السياسة المطبقة من حيث درجة ووزن الحرية والقيود، فهناك الأهداف الاقتصادية الرامية إلى تنمية الاقتصاد الوطني ومنها: حماية الصناعات الوطنية والإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، تحقيق استقرار الصرف، تحقيق موارد للخزينة العامة وكذا تشجيع الاستثمار من أجل التصدير و إيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية.

كما يمكن للسياسة التجارية أن تحقق بعض الأهداف السياسية، حيث تسعى بعض الدول من خلال السياسة التجارية المتبنية إلى توفير أكبر قدر من الإستقلال وتحقيق الإكتفاء الذاتي.

أما الأهداف الاجتماعية فيمكن أن تتمثل في حماية الصحة العامة عن طريق منع استيراد المواد المخدرة، وتشديد القيود على استيراد المشروبات الكحولية، أو حماية مصالح فئات اجتماعية معينة كالمزارعين بالحد من استيراد المنتجات الزراعية⁽¹⁾.

2- أنواع سياسات التجارة الدولية وأدواتها: يشير تقديم هذا المطلب إلى أن هناك نوعين رئيسيين من السياسة التجارية الدولية وهما سياسة حماية التجارة الدولية وسياسة حرية التجارة، وفيما يلي تحليل موجز لكل نوع :

2-1-1- سياسة حماية التجارة الدولية: وتتمثل في التدابير والإجراءات التي تضع قيودًا على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة منها حماية الصناعات الناشئة، تقليل الواردات وبالتالي التخفيض من العجز في ميزان المدفوعات، الحماية من الإغراق للأسواق الوطنية من الدول الأجنبية المصدرة لسلع رخيصة، زيادة إيرادات الدولة من خلال الرسوم الجمركية...إلخ، ومن أهم أدوات السياسة التجارية الحمائية نذكر:

2-1-1-1- الرقابة على الصرف الأجنبي: والذي يعني احتكار الدولة لشراء النقد الأجنبي وبيعه وبالتالي وضع قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي.

2-1-1-2- الرسوم الجمركية: الرسم الجمركي هو ضريبة تفرضها الدولة على سلعة بمناسبة عبورها الحدود الوطنية⁽²⁾ ودخولها إقليمها الجمركي في شكل واردات، أو خروجها منه في شكل

¹ مفتاح حكيم، السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2002/2003، ص.30 .

²Maurice Bye, op.cit,P.342.

صادرات، ويكون مجموع الرسوم المطبقة في الدولة، خلال فترة زمنية معينة التعريف الجمركية، وهي عبارة عن جدول أو قائمة توضح لدى كل دولة، الرسوم الجمركية بأنواعها المختلفة التي تفرض على مختلف السلع الداخلة في التجارة الدولية للبلد، وتجرى التفرقة بين أنواع كثيرة من الرسوم الجمركية طبقا لأسس مختلفة، فطبقا لأساس احتساب الرسوم الجمركية، نفرق بين ثلاثة أنواع:

- الرسوم النوعية: وتأخذ شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلع التي يتم تبادلها (1) ؛
- الرسوم القيمية: تأخذ شكل نسبة مئوية من قيمة البضائع مقدرة وقت دخولها إلى البلد المستورد؛
- الرسوم المركبة: وهي خليط من الرسوم النوعية والقيمية، حيث تتضمن رسما نوعيا يضاف إليه رسم قيمي.

أما من حيث الهدف من فرض الرسم، فيمكن التمييز بين الرسوم المالية والرسوم الحمائية كالتالي:

- الرسوم المالية: وهي الرسوم التي تؤسس بهدف الحصول على مورد مالي للخزينة العامة؛
- الرسوم الحمائية: هي الرسوم المؤسسة بهدف حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، أو تلك الرسوم التي تفرض على السلع التي تتمتع في بلادها بإعانات تصدير .

2-1-3- نظام الحصص: وهو ذلك النظام الذي يتحدد بمقتضاه كمية السلع المسموح باستيرادها أو تصديرها⁽²⁾، وبالتالي فإن الدولة تحدد مع بداية كل سنة مالية الكمية الكلية التي سيسمح باستيرادها من السلعة ثم يتم توزيع نسب الاستيراد بين الدول المصدرة لهذه السلعة، حيث تحصل كل دولة على نسبة مئوية من الكمية المسموح باستيرادها من السلعة خلال المدة المحددة.

2-1-4- نظام حظر الاستيراد: وهو من القيود الكمية المباشرة على الواردات و يكون مصاحب لنظام الحصص وتراخيص الاستيراد، حيث تعد قوائم محددة يمنع استيرادها نهائيا خلال فترة معينة، وتراجع من فترة لأخرى من خلال لجان متخصصة ، مثل لجان ترشيد الاستيراد.

¹Berr C, Tremeau H, **Le droit douanier communautaire et national**, Economica , Paris, 1997, P 83

²رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص. 111 .

2-1-5- إعانات التصدير والإغراق: وهي تلك المساعدات والمنح المالية التي تقدم للصادرات بهدف تشجيعها وتمكينها من الوقوف أمام المنافسة في الأسواق العالمية، أما سياسة الإغراق فنتمثل في مجموعة من الإجراءات العامة والخاصة التي تتم بموجبها بيع السلع في الخارج بأسعار أقل من الأسعار المحلية .

2-1-6- اتفاقيات التجارة والدفع: يتم العمل طبقاً لاتفاقيات الدفع بنظام المقاصة أي تسوية ديون أحد الأطراف قبل الطرف الآخر مقابل الحقوق التي تنشأ قبل الثاني نتيجة لعمليات التبادل التجاري الدولي، ويقترن باتفاقيات الدفع، اتفاقيات التجارة حيث أن كل اتفاق يحدد أنواع السلع التي تتبادل طبقاً للاتفاق ، وينص على ضرورة تسوية الرصيد المتبقي بعد مدة معينة مع انتهاء أجل الاتفاق الذي يتحدد عادة بمدة سنة.

2-1-7- إتحاد الدولة: ويتمثل في قيام الدولة أو الحكومة نفسها ممثلة في مؤسساتها، بالقيام بعمليات التصدير والاستيراد، حيث تتدخل مباشرة في إدارة عمليات التجارة الدولية للاتجار الجزئي بالنسبة لسلع معينة أو مع دولة معينة، وفي هذه الحالة قد تحتاج الدولة لإتباع بعض أدوات السياسة التجارية السابقة، وقد يكون الاتجار كلي شامل فيصبح لا مكان لمعظم هذه الأدوات.

2-2- سياسة حرية التجارة الدولية: وهي السياسة التي أصبحت سائدة في الوقت الراهن في ظل اتفاقية "الجات" وفي إطار المنظمة العالمية للتجارة، وتتمثل في الإجراءات والتدابير التي تعمل على تخفيض القيود على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية أهمها:

- السماح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلعة التي تمتلك فيها ميزة نسبية، وبالتالي الحصول على مزايا التخصص الدولي الذي يضمن لكل دولة الحصول على مكسب من التجارة الدولية عند تبادل السلع ؛
- تضمن حرية التجارة، تطبيق الحجم الأمثل للمشاريع نتيجة اتساع السوق وذلك بزيادة الإنتاج و التصدير وتخفيض التكاليف؛
- منع الاحتكارات و تشجيع التنافس الدولي مما يؤدي إلى انتعاش حركة التجارة الدولية؛
- يؤدي إتباع سياسة حرية التجارة الدولية إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية وزيادة مستوى التشغيل و التوظيف والدخل القومي لكل أطراف التبادل التجاري الدولي؛
- تعظيم الصادرات في إطار إتباع إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير ومن ثم تحقيق هدف التوازن الخارجي بدرجة أفضل بكثير من سياسة الحماية.

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة في ظل سياسة حرية التجارة الدولية، وفي إطار مبادئ اتفاقية الجات و المنظمة العالمية للتجارة وبرامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية التي طبقت في معظم دول العالم ، فتختلف عن تلك المطبقة في ظل سيادة سياسة الحماية التجارية، ويمكن تحديد أهم هذه الأدوات علي النحو التالي:

2-2-1- تحرير التعامل في الصرف الأجنبي وتعويم العملة: والمقصود به إلغاء الرقابة على الصرف وترك قيمة العملة الوطنية تتحدد في السوق من خلال التفاعل الحر بين عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه دون تدخل من البنك المركزي ، أوالتعويم المدار والذي يتدخل فيه البنك المركزي من حين إلى آخر بشراء أو بيع العملات الأجنبية إذا انخفضت أو ارتفعت قيمة العملة عن هامش معين؛

2-2-2- التخفيض التدريجي للرسوم الجمركي وتخفيض الحواجز والقيود التعريفية: إن الاتجاه العام في إطار اتفاقيات الجات والمنظمة العالمية للتجارة وكذا برامج الإصلاح الاقتصادي المطبق في العديد من الدول، هوالتخفيض التدريجي لمعدلات التعريفية الجمركية فيما يطلق عليه تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية، حيث تصبح التعريفية الجمركية في هذا الإطار أداة لتشجيع التبادل التجاري الدولي؛

2-2-3- إزالة القيود الكمية المباشرة: حيث يؤدي التحول إلى سياسة حرية التجارة إلى إلغاء نظام الحصص وحظر الاستيراد وغيرها من القيود الكمية المباشرة، حيث تصبح القيود التعريفية هي فقط الأداة المتاحة للسياسة التجارية؛

2-2-4- حوافز التصدير: وتتطوي على مجموعة من الإعفاءات الضريبية المؤقتة و تحرير واستقرار سعر الصرف وتخفيض وإزالة الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة لزيادة القدرة التنافسية لأسعار الصادرات، وخفض تكاليف التمويل للصادرات، وإلغاء حصص الصادرات وضمان الصادرات وإيجاد نظام كفاء للتأمين على الصادرات؛

2-2-5- إقامة المناطق الحرة: تعتبر إقامة المناطق الحرة أحد الأدوات الهامة لسياسة حرية التجارة الدولية، وكما ذكرنا في الفصل الأول من هذه الأطروحة أن هذه المناطق تعد شكل من أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبما أنها لا تسري عليها الإجراءات الجمركية والإدارية التي تسري على باقي إقليم الدولة فهي تعمق سياسة تحرير التجارة الدولية .

المطلب الثالث : سياسة الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية (الأهداف والأدوات)

إزاء تدهور الأداء الاقتصادي لمعظم الدول النامية كمحصلة ونتيجة لتأثير الظواهر الاقتصادية بشقيها الخارجي و الداخلي وفشل سياسات التنمية المحلية، ظهرت الدعوة إلى الإصلاح الاقتصادي من خلال إعداد برامج تساهم في القضاء على الإختلالات الداخلية والخارجية لهذه الدول، وتتكون برامج الإصلاح الاقتصادي من مكونين أساسيين: أولهما سياسات التثبيت ويختص بها صندوق النقد الدولي، وهي تركز على إدارة جانب الطلب من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية تستهدف معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة المعنية وميزان مدفوعاتها، وثانيهما فيعرف باسم سياسات التكيف الهيكلي ويختص بها البنك الدولي، حيث تركز على تصحيح هيكل الإنتاج وإدارة جانب العرض من خلال إصلاح السياسات السعرية، وتحرير التجارة الدولية، تحرير الاستثمار وتحرير أسواق العمل ورأس المال، على نحو يضمن استخدامه لهذه العناصر بشكل أكثر كفاءة في العملية الإنتاجية، فضلا عن إعادة توزيع الأدوار بين القطاع الخاص والقطاع العام من خلال ما يسمى بسياسة الخصخصة.

أولاً: مفهوم سياسة الإصلاح الاقتصادي وأهدافها

الإصلاح الاقتصادي في مفهومه الواسع يعني "ضرورة تصحيح الإختلالات المالية والنقدية الخارجية والداخلية، التي تسبب عموماً مديونية خارجية عالية، وعجز في ميزان المدفوعات الجارية، وفي ميزانية الدولة، ونسب تضخم عالية"⁽¹⁾.

كما يمكن تعريفه على أنه "الحزمة من القواعد والأدوات والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من إختلال التوازن الداخلي والخارجي، وتكون مهمة هذه الحزمة من السياسات أن تعمل في مجموعها على تثبيت الإقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق أهداف معينة، تصب في إعادة التوازن الداخلي والخارجي خلال فترة زمنية معينة"⁽²⁾.

وعليه يمكننا تعريف سياسة الإصلاح الاقتصادي على أنها مجموعة من السياسات الاقتصادية المعدة لتحقيق أهداف اقتصادية كلية، مثل تحسين في ميزان المدفوعات، واستعمال أفضل للقدرة الإنتاجية، وارتفاع في معدل النمو طويل الأجل.

¹ Fayçal Yachir, L'ajustement structurel dans le Tiers-Monde, Les Cahiers du CREAD, N° 21, 1^{er} trimestre, 1990.

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص. 409. 410.

وترمي سياسات الإصلاح الاقتصادي إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- زيادة معدل النمو الاقتصادي:⁽¹⁾ شهدت الدول النامية في السبعينيات من القرن العشرين تحسنا كبيرا في أدائها الاقتصادي، تمثل في تحسن شروط التجارة الخارجية المصاحب لارتفاع أسعار بعض المواد الأولية، خاصة في مجال الطاقة، ويمكن القول أن هذا العقد قد شهد أكبر معدل نمو للنتائج المحلي الإجمالي للدول النامية خلال النصف الثاني من القرن العشرين مع استثناءات قليلة جدا لبعض الدول النامية، وقد شجعت المؤشرات السابقة الدول النامية على التوسع في انفاقها الحكومي، معتقدة أنها بذلك تهدم الهوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة، ونظرا لعدم كفاية مواردها المحلية فقدت لجأت إلى الاقتراض الخارجي لتمويل التوسع الكبير في السياسات الائتمانية وللائنفاق على مشاريع ضخمة غير مجدية اقتصاديا للقطاع، حيث ترافق ذلك مع اعتماد أسعار صرف عالية وتشديد القيود على التجارة الخارجية، وفي نهاية عقد السبعينيات، وقعت الدول النامية في أزمة مالية كبيرة (باستثناء بعض الدول النفطية التي خفف من أزمته عوائد النفط مع الإشارة إلى تضررها نتيجة الانخفاض الحاد في أسعارها خلال الثمانينيات) ، وترافق ذلك مع إنفجار أزمة المديونية العالمية، وفي ظل هذه الظروف، طرحت المنظمات الدولية ومن خلفها الدول المتطورة برامج وسياسات التصحيح الاقتصادي، كطريق لإستعادة النمو، وذلك من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وتطبيق سياسة الخصخصة بالتحول من نظام يقوم بصفة أساسية على القطاع العام إلى نظام يعطي مكان الصدارة للقطاع الخاص، أي يكون القطاع الخاص هو القطاع القائد لعملية التنمية وتصحيح أسعار السلع والخدمات على أن يتوافق ذلك مع المزيد من التحول إلى سياسة الإنتاج من أجل التصدير التي تؤدي في مجموعها إلى تحقيق تنمية اقتصادية ذات توجه خارجي بعد إعادة هيكلة الاقتصاد القومي ، وإحداث مجموعة من الإصلاحات التي تضمن على المدى المتوسط و الطويل تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع مع مرور الزمن و اكتمال الإصلاحات المطلوبة.

2- تحقيق التوازن المالي الداخلي: من خلال إجراء تخفيض جوهري في عجز الموازنة العامة للدولة بما يعيد التوازن المالي المحلي عن طريق التخفيض في الإنفاق العام وزيادة مصادر الإيرادات العامة للدولة بحيث يصل عجز الموازنة إلى نسبة صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي⁽²⁾.

¹ يوسف عبد العزيز محمود، برامج التكيف الاقتصادي وفقا للمؤسسات الدولية وآثارها على الدول النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد الثاني، 2005، ص.72 .

² زلاقي وهيبية، لعجال عفيفة، ظروف تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي بالدول النامية وواقع سياسات الإصلاح الاقتصادي بالجزائر، الملتقى الدولي حول:أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية ، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2006 ، ص.6.

3- الوصول إلى حالة معينة من استقرار الأسعار: يعتبر تحقيق معدل منخفض ومقبول من التضخم هدفا هاما من أجل إزالة التشوهات السعرية والوصول إلى حالة معينة من استقرار الأسعار وكانت حقبة الثمانينيات من القرن الماضي قد سجلت استفحال ظاهرة اقتصادية جديدة هي ظاهرة الكساد التضخمي، الذي نشأ بسبب نمو عرض النقود بمعدل يفوق معدل نمو الناتج القومي الحقيقي في العديد من دول العالم النامية، وذلك ناتج عن اتجاه معظم الدول إلى سياسات التمويل بالعجز (تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي)، وهذا إستنادا إلى النظرية الكينزية، وترى برامج التصحيح الاقتصادي أن الإقتراض الداخلي أو الخارجي عن طريق رفع سعر الفائدة، أفضل من التمويل بالعجز من خلال الإصدار النقدي، خاصة بالنسبة لظروف الدول النامية، التي لا تتمتع بمرونة في الجهاز الإنتاجي، فالإصدار النقدي سوف يؤدي حتما إلى التضخم، بينما تعمل سياسة رفع سعر الفائدة المحلية على تخفيض حجم وسائل الدفع المتداولة، مما يسهم في معالجة التضخم الذي تعاني منه الدول النامية.

وقد استندت جهات النظر السلبية للتضخم في حالة البلدان النامية على النقاط الآتية:

- إن زيادة معدلات التضخم تعمل على خفض معدلات النمو الحقيقية وزيادة المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها البلد؛
- إن زيادة معدل التضخم بما يتجاوز معدل الفائدة الإسمية سوف يؤدي إلى تآكل المدخرات المحلية وتآكل رأس المال؛
- إن زيادة التضخم يؤدي إلى هروب الإستثمارات الأجنبية وإعادة توزيع الدخل، بما يفاقم من أوضاع الطبقات منخفضة الدخل.

3- إعادة التوازن الخارجي وتحسين وضع ميزان المدفوعات: تعاني غالبية الدول النامية من عجز مزمن في ميزان المدفوعات، وبشكل خاص العجز في الميزان التجاري، حيث تتفاقم المشكلة بالنسبة لبعض الدول النامية التي يترافق فيها عجز ميزان المدفوعات بعجز الموازنة العامة للدولة، وقد كانت هذه الدول تقوم بتغطية عجز ميزان المدفوعات عن طريق القروض الخارجية، إلا أنه وابتداءا من ثمانينات القرن الماضي تفاقمت أزمة المديونية الخارجية، مما ترتب عليه زيادة الضغوط على ميزان مدفوعات الدول النامية، وبما أن الإختلال هيكلي وليس عارضا، طرحت مؤسسات بريتون وودز جملة من الشروط على هذه الدول، تتضمن سياسات وإجراءات تهدف لتخفيض عجز ميزان المدفوعات، من قبيل سياسات تخفيض سعر الصرف، وإزالة القيود التي تعرقل حرية التجارة الخارجية وتخفيض الإنفاق العام و تنمية الصادرات في إطار العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد القومي ومن ثم إعادة هيكلة الصادرات التي تؤدي بدورها إلى اتساع وتنويع

قاعدة الإنتاج حيث يكون التصدير هو المحرك للنشاط الاقتصادي، ويؤدي ذلك بالضرورة إلى تعزيز المنافسة الدولية للصناعات المحلية في إطار إتباع الاقتصاد القومي سياسة الإنتاج من أجل التصدير واتخاذ سبيل التصدير الموجه للخارج.

ثانيا: مكونات سياسات الإصلاح الاقتصادي وأدواتها

يتكون برنامج الإصلاح الاقتصادي من مكونين أساسيين وهما :

1- سياسة التثبيت الاقتصادي: وهي إجراءات تطبق في المدى القصير يتكفل بها صندوق النقد الدولي، وتهدف أساسا إلى الضغط على الطلب وتقليصه، وذلك بإتباع سياسة تقشفية في الميزانية العمومية، وتخفيض قيمة العملة الوطنية والحد من الإصدار النقدي وتحرير الأسعار وتخفيض الأجور الحقيقية، فالمؤسسات المالية والنقدية الدولية ترى أن سبب المديونية المرتفعة للبلدان النامية هو الإنفاق المفرط في ميزانية هذه البلدان، حيث أنها تعيش فوق طاقتها وإمكاناتها، لهذا يجب عليها تقليص هذا الإنفاق وذلك بإتخاذ مجموعة من الإجراءات لتقليص الطلب⁽¹⁾، وبالتالي يشتمل برنامج التثبيت لخفض الطلب الكلي السياسات أو الإجراءات التالية:

أ- تقليص الإنفاق العمومي والتقشف في الميزانية العامة: ينص برنامج التثبيت الاقتصادي على ضرورة التخفيض في كل أبواب الإنفاق العمومي، وأساسا النفقات الاجتماعية، وبصفة أخص النفقات على الصحة والتعليم (رفع الدعم على أسعار الأدوية، إلغاء العلاج المجاني والتعليم المجاني... إلخ)، هذا مع تخلي الدولة تدريجيا عن مهامها الاجتماعية الأساسية، كما ينص البرنامج على تخفيض النفقات الاستثمارية، وذلك بالتقليص من عدد المشاريع الاستثمارية للدولة، والتركيز فقط على بعض المشاريع الهادفة، كما ينص البرنامج على رفع الدعم على السلع التجهيزية والسلع الاستهلاكية الأساسية وتحرير الأسعار، وفي المقابل ينص هذا البرنامج علي العمل على زيادة الإيرادات العامة والإيرادات الضريبية بصفة خاصة وذلك برفع معدلات بعض الضرائب غير المباشرة مثل الضرائب على السلع الكمالية ومنتجات الصناعات التحويلية والخدمات المحلية ، ويأتي في مقدمتها الضريبة العامة على المبيعات، ومثالها الضريبة على القيمة المضافة.

ب- تخفيض قيمة العملة الوطنية: هو إجراء يفرض دائما قبل الشروع في أي مفاوضات بين البلد المدين والبلدان والبنوك الدائنة، ومن المفروض أن يؤدي حسب خبراء المؤسسات المالية والنقدية الدولية، إلى ارتفاع أسعار المواد التي تستوردها البلدان النامية من جهة، الشيء الذي يدفع الحكومات

¹ أحمد أمين أشفير، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة و التشغيل (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، 2001/2000، ص.133 .

إلى تقليص الواردات والتخفيض من نفقاتها بالعملة الصعبة، كما سيؤدي هذا الإجراء من جهة أخرى إلى تشجيع صادرات البلدان النامية، للحصول على مداخيل أعلى بالعملة الصعبة، إذن هذا الإجراء سيؤدي إلى تخفيض الواردات والرفع من الصادرات، وهو إجراء فعال للضغط على نفقات الدولة وتوجيه المداخيل الناجمة عن ذلك لدفع خدمات الديون، حسب هذه المؤسسات دائماً.

والجدير بالذكر أن نجاح عملية تخفيض قيمة العملة الوطنية يتعلق بمعطيات مهمة في الاقتصاد الوطني وهي:

- تمتع الاقتصاد المحلي بمرونة كبيرة في الإنتاج وفي انتقال عوامل الإنتاج من السلع غير الداخلة في التجارة الدولية إلى السلع التي تدخل فيها ؛
- أن يكون الطلب على الواردات حساساً لأسعارها، أي عالي المرونة بحيث تنخفض الواردات انخفاضاً محسوساً مع ارتفاع أسعارها ؛
- تمتع الصادرات بمرونة سعرية مرتفعة، وألا توجد عوائق تعرقل تحول الإرتفاع المحتمل في الصادرات إلى إرتفاع فعلي ؛
- يجب أن تتمتع الأسعار المحلية للبلد والمعنية بالتخفيض بقدر كاف من الاستقرار، أي يجب ألا ترتفع الأسعار في البلد المخفض لقيمة نقده وإلا زالت آثار العملية ، كما يجب في المقابل ألا تنخفض الأسعار في البلدان الخارجية وإلا زالت أيضاً آثار عملية التخفيض ؛
- يجب ألا يقابل إجراء التخفيض بإجراءات مماثلة، إذ لو أقدمت البلدان الخارجية على هذا الإجراء ، فمعنى ذلك رجوعنا إلى نفس النسبة التي كانت سائدة في سوق الصرف قبل عملية التخفيض ؛
- عدم اتخاذ إجراءات وقائية ضد الدول المصدرة للمنتجات والسلع المستفيدة من الآثار الإيجابية للتخفيض.

ج- الحد من الإصدار النقدي والضغط على الكتلة النقدية: حيث تعتبر المؤسسات المالية والنقدية الدولية أن الإفراط في الإصدار النقدي هو سبب التضخم وسبب الإنفاق المفرط في البلدان النامية، وبالتالي سبب العجز في ميزانيتها، لهذا فإن هذا الإجراء من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في الأسعار، كما يؤدي إلى تقليص العجز في الميزانية العامة، فهذه السياسة النقدية في ظل هذا البرنامج هو الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي، من خلال تقييد الائتمان ورفع سعر الفائدة وبالتالي تخفيض معدل التضخم .

2- سياسة التكييف الهيكلي: هذه المرحلة يتكفل بها البنك العالمي عبر مجموعة من الإجراءات التي تهدف في المديين المتوسط والطويل إلى زيادة عرض منتجات البلدان النامية الموجه للتصدير، وتحقيق فائض من العملة الصعبة يخصص لتسديد الديون، كل هذا عبر إدماج اقتصاديات هذه البلدان في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وأقلمة هيكلها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية وجعلها تتماشى مع متطلبات إقتصاديات هذه الأخيرة، خاصة مع التحولات التي تعرفها في الفترة الأخيرة⁽¹⁾.

وينطوي برنامج التكييف الهيكلي علي جملة من السياسات و الإجراءات أهمها ما يلي:

2-1- تحرير الأسعار: يعطي برنامج التكييف الهيكلي أهمية كبرى لمسألة تحرير الأسعار وإبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض والطلب، فتدخل الدولة - حسب المؤسسات المالية الدولية- في جهاز الأسعار يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية، ويكبح الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية، والتخصيص الأمثل للموارد وتوزيع الدخل، وهي في هذا الصدد - أي المؤسسات المالية الدولية- ضد سياسة الحد الأدنى للأجور، وضد الدعم السلعي ودعم مستلزمات الإنتاج والقروض المدعومة بأسعار فائدة منخفضة، وتعتقد المؤسسات المالية الدولية أن تحرير الأسعار في القطاع الزراعي، بما في ذلك تحرير أسعار الأراضي، من شأنه أن يرفع من مستوى الإنتاج والإنتاجية .

2-2- تحرير التجارة الخارجية: تعد مسألة تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات الخارجية من الأمور الهامة التي تدخل ضمن شروط برامج التكييف الهيكلي، فالرقابة على التجارة الخارجية وبالذات تجارة الواردات - من وجهة نظر الهيئات المالية الدولية- من شأنها أن تعيق المنافسة وزيادة الإنتاجية والتعرف على التكنولوجيا الحديثة ، كما أنها تؤدي إلى عزل الأسواق المحلية عن الأسواق الدولية وإلى تشويه هيكل الأسعار المحلية وتخصيص الموارد، وتعارض الهيئات المالية الدولية مسألة حماية الصناعات المحلية، حيث تعتقد أن البلاد المتفتحة على العالم الخارجي، أكثر قدرة على مواجهة مشكلاتها والتأقلم مع الصدمات الخارجية، وأن وجود سياسة تجارية متفتحة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة معدلات النمو والتوسع الصناعي ، كما أن الأداء الاقتصادي لتلك البلاد سيكون أفضل ، حينما تتخفف الرسوم الجمركية على الواردات والتخلي نهائياً عن مبدأ حماية الصناعات المحلية (إتاحة الفرصة لآليات المنافسة للعمل)، حتى ولو أدى هذا إلى الضرر بالصناعة المحلية، وزيادة الطاقات العاطلة ومعدلات البطالة⁽²⁾.

¹ أحمين أشفير، مرجع سابق، ص.139

² عزيزة بن سميحة، مكانة السياسة المالية ضمن برامج التصحيح الهيكلي في حل أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2009، ص.170.

وتعارض الهيئات المالية الدولية سياسات التصنيع القائمة على بدائل الواردات ، وترى أن الأفضل لتلك البلاد أن تحول هيكل إنتاجها نحو التصدير، وفي هذا الخصوص تتفرع عن حرية التجارة والتحول نحو التصدير مجموعة من السياسات الهامة مثل: (1)

- تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية وإلغاء القيود على المدفوعات الخارجية ؛
- إحلال الرسوم الجمركية مكان القيود الكمية ؛
- خفض الرسوم على الواردات ؛
- التخلي عن حماية الصناعات المحلية .

2-3- الخصوصية: في إطار تبني برامج التصحيح الهيكلي وتحول دور الدولة من انمائي الى تصحيحي برزت الخصوصية كإحدى أنجح الوسائل المعاصرة في إطار إصلاح القطاع العام و إعادة الهيكلة لتحسين الأداء الاقتصادي لقطاعات الدولة، إلى جانب رفع كفاءة استخدام الموارد البشرية و المالية وتحسين فعاليتها(2).

وتعرف الخصوصية على أنها العملية التي عن طريقها يمكن التنازل أو بيع أصول المؤسسة العمومية لمؤسسات أخرى أو لأشخاص معنويين خواص(3).

إذن فالخصوصية هي سياسة تحويل المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة وهذا التحويل يرتبط بتحويلات اقتصادية واجتماعية سابقة ولاحقة، لا يمكن تطبيقها إلا في بيئة تتسم بالحرية الاقتصادية وبهذا تعتبر الخصوصية أصعب مراحل برامج الإصلاح الاقتصادي و أطولها من ناحية الفترة الزمنية اللازمة لتنفيذها .

¹ المرجع السابق، ص.170.

² نواف الرومي، ما هو الخيار الأفضل في سياسات الخصوصية في الأقطار العربية :خصوصية هيكلية أم خصوصية تلقائية، ورقة بحثية مقدمة في إطارالندوة العلمية حول:الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصوصية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، طر، 2005، ص.176 .

³ Mohamed Bouhazza, **la Privatisation de l'entreprise Public Algérienne et le rôle de l'Etat dans le processus**, Revue des sciences économiques et de gestion, Université Ferhat Abbas,N°3,2004, P 81

ويمكن حصر أهم أهداف الخصخصة فيما يلي:⁽¹⁾

- إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص وانسحاب الدولة تدريجياً من بعض النشاطات الاقتصادية وفسح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص.
- التخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للمنشآت الاقتصادية الخاسرة، وتكريس مواردها لدعم قطاعات التعليم والبحث العلمي والصحة، والاهتمام بالبنية الأساسية والمنشآت الاقتصادية ذات الأهمية الإستراتيجية؛
- تطوير السوق المالية وتنشيطها وإدخال الحركية على رأس مال الشركات بقصد تطويرها وتنمية قدرتها الإنتاجية؛
- خلق مناخ الاستثمار المناسب، وتشجيع الاستثمار المحلي لاجتذاب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية .

وتأخذ الخصخصة عادة صيغاً وأساليب متعددة منها:

2-3-1- طرح الأسهم للإكتتاب العام (الطرح الكلي أو الجزئي) : يقصد بالطرح العام قيام الحكومة بطرح كل أو جزء من أسهم رأسمال المنشأة للبيع للجمهور، من خلال سوق الأوراق المالية، ويعتبر هذا الأسلوب أفضل الأساليب من وجهة النظر الاقتصادية، لما يؤدي هذا الأسلوب من توسيع نطاق الملكية وقاعدة المنافسة، وفي حالة قيام الحكومات ببيع نسبة من أسهمها في الشركة ، فإن النتيجة هي أن تصبح الشركة مختلطة (قطاع حكومي/ خاص) ، ويكون الغرض في أغلب الحالات هو رغبة الحكومة في الإبقاء على الرقابة الجزئية أو الكلية على المؤسسة التي تم خصصتها⁽²⁾، والجدير بالذكر أن الطرح العام للأسهم يتطلب توفر الشروط التالية:

- أن تكون الشركة مستمرة ولها سجل أداء مالي معقول ومبشر في المستقبل؛
- أن يكون هناك قدر كبير ومتاح من المعلومات المالية والإدارية عن الشركة ، ويتم الإفصاح عنه للمستثمرين؛
- توافر قدر من السيولة النقدية في السوق المحلي لتمويل الشراء ؛
- وجود سوق نشط للأسهم .

¹ ريهام عبد المعطى، الخصخصة والتحويلات الاقتصادية في مصر ، مركز المحروسة للبحوث والنشر ، القاهرة ، 1997، ص. ص. 39-40.
² جدو سامية، طرق وأساليب خصخصة المؤسسات العمومية، الملتقى الدولي حول " اقتصاديات الخصخصة والدور الجديد للدولة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف ، 2004، ص.5.

2-3-2- طرح الأسهم في اكتتاب خاص: يقصد بالطرح الخاص بيع أسهم المنشأة أو جزء منها لمستثمر واحد أو مجموعة مختارة من المستثمرين، ويمكن التمييز بين أسلوبين شائعين للطرح الخاص هما:

- الشراء المباشر من طرف مؤسسة أخرى خاصة أو مختلطة وهو ما يسمى بطريقة التفاوض المباشر؛

- بيع مجموعة من الأسهم إلى مجموعة محددة من المستثمرين قبل أو بالتزامن مع البيع العام للأسهم وهو ما يعرف بأسلوب العطاءات.

وينطوي أسلوب العطاءات على قدر كبير من المنافسة، بينما يتطلب أسلوب التفاوض المباشر عملية بحث لاختيار عدد من المشتريين المحتملين، وتؤكد تجارب الدول خاصة النامية منها على أن أسلوب العطاءات هو الأكثر جاذبية وذلك رغبة في تجنب الانتقادات التي يمكن أن توجه للحكومة إذا ما تم الطرح الخاص بالتفاوض المباشر، ففي السنغال والأرجنتين أُلزم المشرع الحكومة في هذين البلدين اتباع أسلوب العطاءات، وتجنب استخدام أسلوب التفاوض المباشر.

وسواء تم إتباع أسلوب العطاءات أو أسلوب التفاوض المباشر، فإنه لا بد من دراسة المشتريين المحتملين من حيث سمعتهم، قوة المركز المالي، القوة الإدارية، خبرتهم بالنشاط الذي تمارسه المؤسسة...إلخ، وهذا من أجل ضمان نجاح المؤسسة بعد خوصصتها.

ويفضل أسلوب الخوصصة عن طريق الطرح الخاص في حالة الشركات ذات الأداء الضعيف، أو الشركات التي تحتاج إلى مالكين أقوياء تتوافر لديهم الخبرات الصناعية والمالية والتجارية اللازمة لنجاح الشركات، وكذلك الدعم المالي القوي، كما يلاحظ أن هذه الطريقة قد تكون هي الطريقة المجدية الوحيدة في حالة غياب سوق أسهم نامي، حيث لا توجد آلية يمكن من خلالها الوصول إلى جمهور المستثمرين، علاوة على أن أحجام بعض الشركات قد لا يكون من الكبر بحيث يبرر الاكتتاب العام.

2-3-3- بيع أصول الشركة بالمزاد العلني: يلاحظ في الطريقتين السابقتين أن عملية الخصخصة تتم من خلال قيام القطاع الخاص بشراء أسهم الشركة الحكومية والمستثمرة في أداء نشاطها، أما هذه الطريقة فتأخذ شكل شراء أصول الشركة بصفة أساسية، وتتم هذه العملية بالمزاد العلني، وفي الواقع يوجد العديد من صور بيع الأصول من أهمهما:

أ- إذا كان المرغوب فيه خصخصة جزء من الشركة، فإنه يمكن التصرف في هذه الأصول مع بقاء الجزء الرئيسي من الشركة مستمرا في نشاطه، وبالتالي فإن هذه الطريقة تكون مفيدة في حالة الرغبة في تقليص حجم الشركة ؛

ب- إذا كان الإتجاه هو بيع الشركة بالكامل، ولكن لا يمكن تحقيق ذلك خلال استمرارها في ممارسة نشاطها الطبيعي (أي لا يمكن بيع أسهمها)، وقد تضطر الحكومة إلى حلها وتصفيتها، وبيع أصولها (مع ديونها أو بدون هذه الديون) إلى المستثمرين من القطاع الخاص، الذين يقومون بدورهم بتكوين شركتهم الجديدة من خلال السيطرة على كل أو بعض الأنشطة التي كانت تمارسها الشركة الحكومية المنتهية ؛

ج- قد يكون من الممكن بيع الشركة وهي ما زالت تمارس نشاطها، ولكن لأسباب مالية كالضرائب مثلا، أو أسباب قانونية، قد يكون بيع أصولها في مصلحة جميع الأطراف .

إن بيع الأصول لشخص معروف يحقق نفس مزايا البيع المباشر للأسهم له، كما أنه يمكن من التمتع بمزيد من المرونة، فقد يكون من المجدي بيع أصول مفردة بدلا من البيع الكامل للشركة، غير أن السماح ببيع الشركة المستمرة في نشاطها قد يقابله صعوبات جسيمة في التطبيق العملي، مع ذلك يجب أن يبقى دائما في الحسبان أن هذه الطريقة قد تخلق التزامات متبقية على الحكومات بعد البيع.

2-3-4- ضخ استثمارات خاصة جديدة في الشركة : قد لا ترغب الحكومات في إضافة المزيد من رأس المال إلى الشركة التي تملكها، وغالبا ما يحدث ذلك بسبب رغبتها في التوسع أو التحديث لعملياتها، ويتم ذلك من خلال فتح باب المساهمة في رأس المال الشركة للقطاع الخاص، ويلاحظ في هذه الطريقة للخصخصة أن الحكومات لا تتصرف في ملكيتها الحالية للشركة، بل تزيد من الملكية الخاصة في الشركة وهذا يؤدي إلى التخفيف من مركز ملكيتها، وتتولد تركيبة ملكية مشتركة بينها وبين القطاع الخاص وتسمى في هذه الحالة شركة مشتركة، وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من الخصخصة لا يصاحبه دائما زيادة في رأس مال الشركة، حيث يخفض رأس مال الشركة أولا لإمتصاص الخسائر إذا كانت موجودة، ثم يلي ذلك زيادة الملكية الجديدة، والنتيجة الطبيعية هي أنه قد لا توجد زيادة ملموسة في رأس مال الشركة.

2-3-5- شراء أعضاء الإدارة أو العاملين للشركة: يقصد بشراء الإدارة للشركة قيام مجموعة صغيرة من المديرين بالسيطرة والتحكم في رأس مال الشركة، كما أنه يمكن تصميم عملية مشابهة من خلالها يحقق العاملون أو الإدارة مع العاملين نفس السيطرة السابقة، ويفرق بين العملية السابقة وبين إتمام عملية الشراء من خلال الاقتراض من المصارف ، حيث يحصل المشترون (الإدارة /أو العمال) على ائتمان مصرفي لتمويل حصولهم على الشركة، ويقدمون أصول الشركة كضمان لهذا التمويل، ونشير إلى أنه من النادر حدوث الخصخصة في الدول النامية بهذه الطريقة ، ولكنها شائعة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتحول الشركات المساهمة إلى شركات خاصة.

2-3-6- عقود التأجير والإدارة: وتتضمن هذه الطريقة التعاقد مع خبراء من القطاع الخاص، لتسيير وإدارة الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة في مقابل أتعاب معينة أو مقاسمة الربح الصافي مع الدولة، وهو أسلوب له فوائد عديدة من بينها علاقات مثمرة بين الملكية العمومية والمهارة الخاصة، تخليص الدولة من عبء التسيير والإدارة دون خسارة الممتلكات وعائدها⁽¹⁾.

¹ فريدة لرقط، فتيحة ونوغي، الخصوصية بين المصالح الرأسمالية ومبررات إصلاح الاقتصاديات النامية، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة، مرجع سابق، ص.6.

المبحث الثاني: أثر السياسات الاقتصادية على تنمية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يلعب المناخ الاقتصادي السائد في البلد وطبيعة السياسات الاقتصادية المنتهجة، دورا هاما في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث نجد أن الدول التي حققت استقرارا في الاقتصاد الكلي، قد تمكنت من تحقيق بعض النجاح في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي المقابل يعد ضعف عنصر الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية أحد المحددات الرئيسية التي أساءت لمناخ الاستثمار فيها، فقد ساهم العجز المالي الهيكلي الكبير والسياسات النقدية المتقلبة وأسعار الصرف غير المستقرة ومعدلات التضخم العالية وضعف الأنظمة المالية والضريبية إلى نفور المستثمرين الأجانب من الاستثمار في هذه الدول (1).

ومن هذا المنطلق نسعى من خلال مبحثنا هذا إلى تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة معتمدين في ذلك على الدراسات النظرية والتجارب العملية في هذا المجال .

المطلب الأول: أثر السياسة المالية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يتجلى دور السياسة المالية بجانبها الإنفاقي والإيرادي في تنمية وترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يقصد به اجتذاب القدر اللازم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجالات المرغوبة وفي التوقيت المناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال تأثيرها على المعدل الصافي للاستثمار، وللسياسة الضريبية و الإنفاق العام هنا مجال الصدارة.

أولا: السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر

تحتل السياسة الضريبية المطبقة في الدولة المضيئة مكانة هامة في مناخ الاستثمار، حيث يأخذ المستثمر الأجنبي بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ على السياسات الحكومية والتي من أهمها السياسة الضريبية، فالمستثمر -كممول ضريبي- ينظر إلى الضريبة بشكل حذر، فكلما ارتفع العبء الضريبي كلما عزف عن الاستثمار في هذا البلد، ويأتي تأثير الضرائب على الميل للاستثمار من خلال تأثيرها على عوائده، فكلما قلت الضرائب ترتفع الأرباح وبالتالي يرتفع الميل للاستثمار وكلما زادت الضرائب قلت الأرباح، وبالتالي يقل الميل للاستثمار، كما يمكن للضريبة أن تؤثر على تنافسية المؤسسات من خلال

¹ عمر بهاتا وآخرون، أفريقيا جنوب الصحراء كيف تستطيع جذب المزيد من رؤوس الأموال الخاصة، مجلة التمويل والتنمية، البنك الدولي، 1997، ص.ص.3،6، نقلا عن فلاح خلف الربيعي، أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، 2005، مجلة إلكترونية على الموقع: WWW.uluminsania.net، تاريخ الاطلاع: 2008/02/21 الساعة: 19:22

تأثيرها على عوامل الإنتاج فتخفيض الضرائب يساعد من جهة على زيادة الإنتاج، ومن جهة أخرى يعمل على تخفيض أسعار عوامل الإنتاج وبالتالي خفض التكاليف الكلية للإنتاج ، ويحاول المستثمر الأجنبي دائماً أن يجد دولا أقل ضغطا ضريبيا مقارنة مع باقي دول العالم* ، لذلك تسعى العديد من الدول في إطار إصلاحها لأنظمتها الضريبية إلى تخفيف الضغط الضريبي بما يحفز الاستثمار، وعلاوة على الإخضاع الضريبي يراعي المستثمر ويعطي اهتماما بالغا للامتيازات والحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة المضيفة، والتي تعتبر من أهم الأساليب المتبعة في السياسات المالية الحديثة، نظرا لفعاليتها في توجيه السياسات الاقتصادية التي تهدف الي جلب رؤوس الأموال، ولقد ذهبت العديد من الدراسات مثل (هيلينر، 1973)، (ويلس، 1986)، (رولف، 1993) الى إعطاء الحوافز الضريبية التي توفرها الدولة المضيفة إهتمام كبير، فيما توصل كل من (كابل، بيروود، 1987) و (روث وأحمد، 1987) و (ليم، 1983)، إلى أن الإعفاءات الضريبية والجمركية ليسا بعامل مؤثر في عملية صنع القرار الاستثماري، وإن بدت أهمية الإعفاءات الضريبية بالنسبة للاستثمار الهادف للتصدير، وليس بالنسبة للاستثمار من أجل خدمة السوق المحلي، وعلى الرغم من ذلك فإن الإعفاءات الضريبية والجمركية يمكن أن يكون لها تأثير فعال إذا ما كانت العوامل الأخرى غير الضريبية تعمل بإيجابية وفي صالح جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (1) .

وقد لجأت العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى استخدام الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تراوحت بين تقديم إعفاءات الضريبية أو أسعار ضريبية تمييزية ، أو معونات استثمار... إلخ ، وزيادة في التفصيل نورد أهم هذه الحوافز فيما يلي:

1- **المعدلات التمييزية:** يمكن استخدام أسعار الضريبة كأداة لجذب المشروعات الإستثمارية، من خلال تقرير معاملة متميزة لنوع معين من النشاط، ويمكن القول أن الأسعار الضريبية التمييزية ترتبط عكسيا مع كل من: حجم المشروع، حجم العمالة الوطنية المستخدمة فيه، حجم التصدير من منتجات المشروع، حجم المدخلات من المنتج المحلي، النسبة المحققة من أهداف خطة التنمية الاقتصادية(2)، فقد تعلن الدولة أهداف خطة التنمية الاقتصادية في كافة مجالات الاستثمار، ثم تخضع الأرباح الناتجة عن هذه الإستثمارات لأسعار ضريبية منخفضة متى حققت المشروعات الإستثمارية نسبة معينة من المستهدف في الخطة.

2- **الإعفاء الضريبي (الإجازة الضريبية):** تلجأ أغلب الدول النامية من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الي إعفاء أرباح المشروعات الأجنبية من الضرائب لعدد من السنوات في بداية

* الضغط الضريبي = الضرائب - الحوافز الضريبية / الدخل - حصة الدخل المعفاة

¹ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سابق، ص.100.

² حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص.212.

حياة المشروع، أي أن المستثمر يتمتع لعدد من السنوات بإجازة من التعامل مع مصلحة الضرائب ولذلك سميت بالإجازة الضريبية⁽¹⁾.

وتختلف الاشتراطات بين الدول فيما يخص تمتع المشروع بهذه الإجازة، حسب أهمية المشروع بالنسبة للدولة المضيفة، أو حجم رأس المال المستثمر... إلخ، كما تتفاوت تشريعات الدول فيما يخص طول الفترة الزمنية لهذا الإعفاء و التي تتراوح بين سنتين إلى خمس أو عشر سنوات في بعض الدول، ويمكن أن تصل إلى خمسة عشرة سنة في البعض الآخر، ويرتبط هذا التفاوت بحجم المشروع أو موقعه الجغرافي أو أهميته الاقتصادية أو حجم صادراته، وكذا حجم أرباحه، وقد تؤدي الإجازة الضريبية إلى إعفاء كامل من كافة الضرائب طوال فترة الإجازة(وهذا هو الأصل) أو إلى إعفاء جزئي في بعض الحالات .

ولا شك أن هذا الحافز قد يشجع بعض المستثمرين الأجانب على استثمار أموالهم في الدول النامية حتى يتمتعوا بهذا الإعفاء الضريبي ، ولكن تأثير هذا الحافز يقتصر على المشروعات الجديدة دون القائمة، وبرغم حاجة الدول النامية الماسة الى المشروعات الجديدة، فإن تجديد المشروعات القائمة وتشجيع التوسعات فيها لا يقل أهمية عن ذلك، وبالرغم من استخدام معظم الدول النامية لأسلوب الإجازة الضريبية، إلا أن هذا الحافز ينطوي علي العديد من المشاكل والعيوب التي تحتم علي الدول النامية إعادة النظر في طرق ومجالات استخدامه:

2-1- فمن أولى المشاكل مشكلة تحديد بداية فترة سريان الإعفاء الضريبي، فهل يبدأ احتسابها من تاريخ الموافقة على المشروع أو من بداية فترة الإنتاج... إلخ، فإذا تم احتسابها من بداية فترة الإنتاج قد يدفع بالمستثمر الأجنبي إلى التراخي في عملية التجهيز والتنفيذ مما يضيع الكثير من الوفورات الاقتصادية على الدول النامية، كما أن احتسابها من تاريخ الحصول على الموافقة يقلل من فاعلية هذا الحافز الضريبي وخاصة في المجالات التي يتأخر فيها تنفيذ المشروع لأسباب خارجة عن إرادته، لذلك فإن احتساب الإجازة الضريبية من بداية فترة الإنتاج قد يكون أكثر ملائمة وفاعلية نظرا للاختلاف الشديد في فترات التجهيز والإعداد بين الصناعات المختلفة، والحل المقترح لعلاج هذا المشكل هو تحديد فترات تقديرية للإنشاء و التجهيز لكل نوع من أنواع الاستثمارات المتاحة. يبدأ بعدها باحتساب فترة الإعفاء الضريبي بغض النظر عما تم تنفيذه بالفعل من تلك المشروعات، ولا شك أن هذا الاقتراح سوف يدفع بالمستثمر الأجنبي إلى الإسراع في عملية الإنشاء والتجهيز حتى لا يفقد جزءا من الإعفاءات الضريبية ؛

¹ المرجع السابق، ص.215..

2-2- إن الإعفاء الضريبي بطبيعته حافظ ضعيف لأغلب المشروعات الإنتاجية التي عادة ما تحقق أرباحا ضئيلة أو خسائر في السنوات الأولى من نشاطها والتي لا تستحق عليها ضرائب أصلا، كما قد تحقق بعض المشروعات أرباحا ضخمة بدءا من السنة الأولى لنشاطها، الأمر الذي يجعل في منح الإجازة الضريبية لهذه المشروعات تضحية بإيرادات الدولة الضريبية لا مبرر لها، لذلك تلجأ بعض الدول إلى وضع حد أقصى للأرباح التي يسري عليها الإعفاء الضريبي*؛

2-3- قد تمنح بعض الدول نفس الإعفاء للتوسعات في المشروعات، وهذا يؤدي إلى تداخل فترات الإعفاء، وبالتالي صعوبة تحديد الأرباح الناتجة عن المشروع الأصلي وتلك التي تنتج عن التوسعات اللاحقة فيه، خاصة وأنه قد يتحايل بعض المستثمرين بتقسيم المشروع إلى عدة خطوط إنتاجية تبدأ الإنتاج على فترات متباعدة لكي يتمتع كل خط بفترة اعفاء جديدة ودون أن تتخذ التوسعات شكل خطوط إنتاج جديدة مستقلة، وبالتالي يصعب فصل أرباح المشروع الأصلي عن أرباح التوسعات اللاحقة فيه⁽¹⁾، والحل المقترح لهذا الإشكال هو: إلزام المستثمر بإمسك دفاتر منتظمة لكل من المشروع الأصلي والتوسعات اللاحقة فيه، أو معاملة التوسعات ضريبيا وفقا لحصتها في رأس المال الإجمالي للمشروع؛

2-4- وتظهر المشكلة الرابعة عند انتهاء فترة الإجازة الضريبية، والتي تخص كيفية احتساب أقساط الإهلاك لآلات المشروع للوصول إلى وعاء الضريبة على الأرباح، فلو افترضنا أن فترة الإجازة الضريبية قد حددت بخمس سنوات، فهل يحتسب قسط الإهلاك في المشروع باعتباره القسط السادس لاهتلاك الآلة أم الأول؟ فلو اعتبر قسط اهتلاك الآلات على أنه القسط الأول، فإن ذلك سوف يدفع المستثمر إلى الاحتفاظ بالآلات بعد انتهاء عمرها الإنتاجي حتى تنتهي أقساط استهلاكها ضريبيا، وهذا قد يؤدي إلى تخلف الفن الإنتاجي للمشروع، مما يعود بالضرر على البلدان النامية، علاوة على ما سوف تفقده من حصيلة ضريبية، ولو اعتبر قسط الإهلاك على أنه القسط السادس من أقساط الإهلاك، فسوف يؤدي ذلك إلى خسائر بالنسبة للمستثمر وبالتالي سوء الإجازة الضريبية في نظره، ويفقد بذلك الإعفاء اضريبي المؤقت للمشروع ميزته وهدفه الحقيقي، والحل المقترح لذلك هو رفع قسط الإهلاك بعد انتهاء فترة الإجازة الضريبية، بحيث يتم

* تطبق هذه الطريقة في كل من الإكوادور، الهند، السودان، السنغال، ليبيريا... إلخ مع تفاوت نسبة الحد الأقصى المسموح به خلال فترة الإجازة الضريبية، ففي السنغال مثلا يمنح الإعفاء الضريبي للمستثمر الأجنبي على أرباحه خلال فترة الإجازة الضريبية إلى أن تصل مجموع أرباحه إلى 100 % من قيمة رأس المال المستثمر عندها ينتهي الإعفاء حتى لو لم تنتهي فترة الإجازة الضريبية، وفي ليبيريا يصل الحد الأقصى للأرباح التي تتمتع بالإعفاء في فترة الإجازة إلى 150 % من قيمة رأس المال المستثمر.

¹ يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص. 88.

استهلاك قيمة الآلات مع نهاية عمرها الإنتاجي الافتراضي، وبما يسمح بتعويض فترة الإغفاء المؤقت التي لم تخصم خلالها أقساط استهلاك آلات المشروع⁽¹⁾؛

2-5- رأينا من التحليل السابق أنه لكي يتمتع المستثمر الأجنبي بمزايا الإجازة الضريبية كاملة، فلا بد من أن يلجأ إلى الاستثمارات التي تحقق أرباحاً ضخمة في السنوات الأولى من مزاوله النشاط، ولذلك نجد أن الإجازة الضريبية قد سجلت نجاحاً على مستوى الدول النامية في اجتذاب ذلك النوع من الاستثمارات ذات السيولة المرتفعة والكسب السريع والخطر المحدود، ولذلك كانت معظم المشروعات التي اتجهت إلى الدول النامية مشروعات تجارية أو صناعات استهلاكية، وكثيراً ما يلجأ هذا النوع من المستثمرين بعد انتهاء فترة الإجازة الضريبية إلى تصفية المشروع وإنشاء مشروع آخر ليتمتع بإغفاء جديد في نفس الدولة أو تصفية المشروع والانتقال إلى دولة نامية أخرى ليتمتع بإغفاءات جديدة هناك، ولا شك أن الآثار السلبية لمثل هذا النوع من الاستثمارات يفوق بكثير آثاره الإيجابية⁽²⁾، ويظهر في هذا الإطار أهمية إنشاء هيئة متخصصة لفحص طلبات المستثمرين والتصريح لهم بإقامة المشروع، وذلك بتحديد المجالات المرغوبة والتي تعتبر ذات أهمية بالنسبة لاقتصادها وإعطائها الأولوية في منح التراخيص، مع ربط الإغفاء الضريبي بأهمية المشروع في تحقيق خطط التنمية في الدولة المضيفة؛

3- معونات الاستثمار: لقد أثرت منذ الخمسينات العديد من الإنتقادات حول ما تظهره طرق المحاسبة التقليدية من أرباح صورية في ظل الارتفاع المستمر لمستويات الأسعار، فالطرق التقليدية لإحتساب أقساط استهلاك الآلات تضمن توزيع قيمة التكلفة التاريخية للأصل على طول فترة حياته التقديرية، ومن ثم فهي تضمن استرداد المبلغ الأصلي الذي استثمر في شراء الأصل في نهاية حياته، وفي ظل افتراض ثبات مستويات الأسعار فإن رصيد حساب الاستهلاك في نهاية المدة سوف يكفي لاستبدال الأصل بالكامل، إلا أن ثبات مستويات الأسعار افتراض استثنائي خاصة مع نهاية الحرب العالمية الثانية واتجاه الأسعار إلى الارتفاع المستمر وإن تفاوتت حدتها من فترة لآخرى، وفي هذا الإطار فإن طرق المحاسبة التقليدية سوف تؤدي إلى تجميع أرصدة في حساب استهلاك الأصل لا تكفي في نهاية عمره الإنتاجي لاستبداله بأصل مماثل له تماماً من كافة النواحي الفنية، ناهيك عن إمكانية تكوينها لوسائل تمويلية كافية لشراء أصول متطورة، وانطلاقاً من هذا التصور فإن أي معاملة ضريبية تمييزية تؤدي إلى تعويض جملة من المستثمرين عن بعض ما يحيط بهم نتيجة لتلك الطرق التقليدية لمحاسبة الاستهلاكات، لا بد وأن تؤدي إلى زيادة الربح الصافي، وأن تعمل كحافز ضريبي لتشجيع الاستثمارات في

¹ نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص.139.

² حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص.222.

المجالات المرغوبة، ومن هنا جاءت فكرة معونات الاستثمار في النظم الضريبية والتي تنقسم إلى نوعين:

3-1- طرق إعادة تقويم الأصول: تهدف هذه الطرق أساسا إلى تصحيح أرصدة حسابات الاستهلاك المحسوبة على أساس التكلفة التاريخية لتأخذ أثر ارتفاع الأسعار في الحساب، ويتم هذا التصحيح عند خصم الاستهلاكات (كأحد بنود التكاليف) من إيرادات المشروع للتوصل إلى وعاء الضريبة، فقد يحسب استهلاك الأصل الواجب خصمه عن هذا العام باعتباره مساويا للفرق بين القيمة السوقية لأصل جديد مماثل وبين مجموع القيمة السوقية للأصل المستخدم وأقساط الإستهلاك السابق احتسابها في السنوات السابقة، ومن ثم فإن مقدار المعونة الاستثمارية هنا تعادل قيمة الضرائب المستحقة على الفرق بين احتساب الاستهلاك بهذه الطريقة وبين احتساب الاستهلاك وفقا لطرق المحاسبة التقليدية، وما يؤخذ على هذه الطريقة أن المستثمر في المجالات التي تتمتع بهذه المعاملة الضريبية المتميزة سوف يحصل على المعونة بغض النظر عما إذا كان هذا المستثمر سوف يقوم بإعادة الاستثمار واستبدال أصوله الرأسمالية أم سيقوم بتصفية مشروعه في نهاية الفترة، وينطبق هذا الإحتمال الأخير على المستثمر الأجنبي بصفة خاصة، إضافة إلى أن استخدام هذا الأسلوب كحافز لتشجيع الإستثمارات المرغوبة ينطوي على صعوبات إدارية تجعل من تنفيذه بصورة دقيقة يكاد يكون مستحيلا؛

3-2- منح الاستثمار: وتتلخص في منح المستثمر الحق في استهلاك أصوله الرأسمالية بأكبر من تكلفتها التاريخية، ويتم ذلك عن طريق السماح للمستثمر بأن يحتسب ضمن التكاليف الجائر خصمها من إيراداته للوصول إلى وعاء الضريبة نسبة من تكلفة الأصول الرأسمالية الجديدة تتراوح ما بين 20%-40% بالإضافة إلى الاستهلاكات الجائر خصمها وفقا للطرق التقليدية ودون أن تؤثر على رصيد حساب الآلة في نهاية العام ولا على قيمة الأقساط الاستهلاكية طوال فترة الحياة الإنتاجية للأصل، ومؤدى ذلك أن يعفى من الضرائب المستحقة على ما يعادل 120%-140% من تكلفة الأصل طوال حياته الانتاجية على أن يسمح بخصم هذه الزيادة من تكلفة الأصل في السنوات الأولى من اقتنائه، وقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1962 هذا النظام حيث سمح التشريع الضريبي الأمريكي بخصم 7% من قيمة الأصول الرأسمالية الجديدة التي يزيد عمرها الإنتاجي عن 8 سنوات، في السنة الأولى من شرائها من قيمة الضرائب المستحقة على المستثمر (وليس من الوعاء الضريبي)، ولا شك أن فعالية هذا الحافز الضريبي أضعف بكثير من طريقة إعادة التقويم، فالنسبة الممنوحة قد تقل كثيرا عن الفرق بين

التكلفة التاريخية للأصل وتكلفة استبداله، في حين أن طريقة إعادة التقويم تضمن باستمرار اعفاء كافة المبالغ اللازمة لاستبدال الأصل⁽¹⁾؛

4 - **ترحيل الخسائر:** تتعرض أي عملية استثمارية إلى مجموعة من المخاطر تؤدي بالمستثمر إلى تحقيق خسائر قد لا يتمكن على أثرها من الاستمرار في الإنتاج، وهنا قد يكون محفزاً للمستثمر على الاستمرار في الاستثمار والإنتاج أن يقرر له المشرع الحق في خصم الخسائر التي تعرض لها من أرباح السنوات السابقة أو اللاحقة، ومن ثم يضيق الوعاء الضريبي إلى حد قد لا يتحمل معه المستثمر أية ضريبة رغم تحقيق الربح، وقد ظهرت عدة بدائل أمام التشريعات الضريبية وهي بصدد ترحيل الخسائر تتمثل في ترحيل الخسائر إلى الأمام حيث يتم ترحيل الخسائر التي تصيب الممول في سنة ما إلى أرباح السنوات التالية أو ترحيل الخسائر إلى الخلف لتخصم من أرباح السنوات السابقة لوقوع هذه الخسائر، كما يمكن ترحيل الخسائر إلى الخلف وإلى الأمام، حيث يتم ترحيل الخسائر التي تصيب الممول في سنة ما أولاً إلى الخلف لمدة محددة، فإذا لم تكف أرباح السنوات السابقة لاستغراق الخسائر، يرحل الباقي ليخصم من أرباح عدد من السنوات التالية، ويعتبر تحديد الفترة الزمنية التي يسمح فيها بترحيل الخسائر أمراً هاماً لزيادة فاعلية هذا الحافز في التأثير على قرار الاستثمار، فكلما اتسع نطاق هذه الفترة زاد الحافز لدى المستثمرين لزيادة حجم استثماراتهم طويلة الأجل التي تزداد فيها درجة المخاطرة، ويمثل السماح بترحيل الخسائر إلى الأمام حافزاً على دخول المنشآت الجديدة إلى دائرة النشاط الإنتاجي، كما يشجع الوحدات الإنتاجية القائمة على التوسع وبناء طاقات إنتاجية جديدة واقتناء بعض الأصول الرأسمالية التي تزداد فيها درجة المخاطرة، أما السماح بترحيل الخسائر إلى الخلف فيترتب عنه أثر تمييزي في غير صالح المنشأة الجديدة وفي صالح المنشأة القديمة، حيث تصبح هذه الأخيرة في وضع أفضل نسبياً مقارنة بالمنشآت الجديدة، وينعكس ذلك في انخفاض درجة المنافسة وتركيز القوى الاحتكارية في أيادي المنشآت القائمة.

هذا وقد نصت معظم التشريعات الضريبية صراحة على وجوب ترحيل الخسائر التي تختتم بها سنة ما لتخصم من أرباح سنوات تالية أو سابقة، ولو على حساب مبدأ سنوية الضريبة واستقلال السنوات المالية، وإن كانت قد اختلفت في شروط و مدة ترحيل هذه الخسائر، ففي التشريع الضريبي الأمريكي مثلاً، يسمح بترحيل الخسائر التي تحققها المؤسسة إلى السنوات السابقة أو اللاحقة، حيث عندما يلحق بالمؤسسة خسارة في سنة ما، وكانت قد حققت ربحاً في الثلاث سنوات الماضية، فترحل هذه الخسارة وتحمل على أرباح تلك السنوات، ومن ثم يكون للمؤسسة الحق في استرداد جزء من الضرائب التي دفعتها في الثلاث سنوات السابقة، فإذا لم تكف أرباح

¹ المرجع السابق، ص. 228.

السنوات الثلاث السابقة لاستيعاب الخسارة المحققة بالكامل يرحل ما تبقى من الخسارة إلى الأمام ولمدة خمسة عشر عاماً⁽¹⁾، وفي فرنسا يسمح للممول الخاضع للضريبة على إيرادات الأشخاص الطبيعيين بخصم خسائر الاستغلال الصناعي والتجاري من إيراده الإجمالي الصافي المتحقق خلال سنة تحقق الخسارة، فإن لم تكف يرحل الباقي من الخسارة إلى الإيراد الإجمالي للسنوات الخمس التالية⁽²⁾، أما الممول الخاضع للضريبة على أرباح الشركات، فيسمح له بترحيل الخسائر إلى الأمام لمدة خمس سنوات تالية لتحقيق الخسارة، كما يسمح التشريع الضريبي الفرنسي للممول الخاضع للضريبة على أرباح الشركات، بترحيل الخسائر التي تلحقه في سنة ما إلى الخلف لتخصم من أرباح السنوات السابقة ولمدة ثلاث سنوات فقط.

وبالرغم من أهمية هذا الحافز الضريبي، إلا أنه يتعين الأخذ بعين الاعتبار أن السماح بترحيل الخسائر إلى الأمام والخلف بشكل مطلق قد يترتب عليه تقاعس بعض المشروعات الإنتاجية القائمة عن الاهتمام بتحسين كفاءتها الإنتاجية، كما يزيد الحافز لدى الوحدات الإنتاجية في إظهار خسائر وهمية في دفاترها المحاسبية لأغراض ضريبة بغية الاستفادة من نصوص السماح بترحيل الخسائر إلى فترات مقبلة تفشل خلالها في إظهار خسائر مصطنعة ومن ثم يتعين أن يصاحب هذا الحافز وضع العديد من القيود على استخدامه، وفي هذا الإطار يرى البعض ضرورة اقتصار حق الترحيل على المشروعات الجديدة التي تتوافق ومتطلبات التنمية، كما يجب تحديد مدة لترحيل الخسائر تتراوح بين أربع وخمس سنوات، وكذلك ضرورة وجود إدارة على درجة عالية من الكفاءة، ومراقبة محاسبية جادة ومتكاملة⁽³⁾.

5 - الإستهلاك المعجل: لجأت الكثير من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية إلى السماح للمستثمر باحتساب أقساط اهتلاك الأصول الرأسمالية الواجب خصمها عند احتساب وعاء الضريبة على الأرباح التجارية على أساس طرق الإستهلاك المعجل، ولقد أثبتت تجارب تلك الدول بما لا يدع مجالاً للشك تفوق هذا الحافز الضريبي على كافة الحوافز الضريبية الأخرى وعظم فعاليته وقدرته على مضاعفة أحجام الاستثمارات في المجالات المرغوبة وفي التوقيت المناسب لتحقيق أهداف المجتمع، ويقصد بنظام الإهلاك المعجل كافة الطرق التي تؤدي إلى استهلاك قيمة التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية على فترة زمنية أقل من فترة حياتها الإنتاجية⁽⁴⁾.

¹ المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص.143، نقلا عن نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص.178 .

² Jean-Yves Mercier , Bernard plagnet , **Les impôt en France**, édition Francis Lefebvre, Paris, 1994 - 1995, PP.64,65

نقلا عن نزيه عبد المقصود مبروك، المرجع السابق، ص.157.

³ المرجع السابق، ص.159 .

⁴ المرجع السابق، ص.ص.229، 230 .

وطرق الاستهلاك المعجل وفقا لهذا التعريف يستحيل ذكرها على سبيل الحصر، وكان في هذا التعدد لطرق الاستهلاك المعجل ما يضيف إلى مزايا هذا الحافز الضريبي مرونة تمكن في أن كل دولة تصيغ وفقا لظروفها وأهدافها طريقتها الخاصة، ولهذا سنكتفي باستعراض موجز لأهم طرق الإستهلاك المعجل التي استخدمت فعلا في بعض النظم الضريبية مشيرين إلى ما حققته من نتائج على مستوى تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-4 - الطريقة السويدية للإستهلاك الحر: وفقا لهذه الطريقة تمنح مصلحة الضرائب المستثمر الحق في تحديد المبلغ السنوي الذي يرغب في خصمه كقسط استهلاك لأصوله الرأسمالية للوصول إلي وعاء الضريبة، بشرط ألا يتجاوز مجموع أقساط الإهتلاك صافي القيمة التاريخية للأصل، وهذا يعني بطبيعة الحال حق المستثمر في خصم قيمة الأصل بالكامل في سنة شرائه إذا رغب في ذلك⁽¹⁾، وقد أخذت كل من السويد والنرويج بهذه الطريقة، واستمر العمل بنظام الإستهلاك الحر في السويد طوال الفترة 1938-1951، حيث ارتفعت الإستثمارات التي تتمتع بهذا النظام من 40 مليون كرونر في سنة 1938، إلى 238 مليون كرونر في سنة 1951، وقد أكدت الدراسات التي أجريت في هذه الفترة أن استخدام طريقة الإستهلاك الحر في احتساب قيمة الضريبة قد أدى إلى تزايد مستمر ومنتظم في معدلات الاستثمار إلى الحد الذي اعتبرته الحكومة السويدية زائدا عن حاجة الإقتصاد السويدي ومنتجا للتضخم ، فقررت ابتداءا من سنة 1952 التخلي عن نظام الإستهلاك الحر واستبداله بطريقة أخرى من طرق الإستهلاك المعجل⁽²⁾.

2-4 - الطريقة الإنجليزية للقسط المتناقص: في ظل هذه الطريقة يحتسب قسط الإهتلاك السنوي الجائر خصمه باستخراج نسبة القسط المتناقص وفقا للطريقة التقليدية ثم ضرب النسبة الناتجة في 4/5 ليتم الحصول على النسبة التي تستخدم في احتساب قسط الإهتلاك الذي سيخصم عند احتساب الضريبة، بما يؤدي إلى اهتلاك التكلفة التاريخية للأصل قبل نهاية حياته الإنتاجية، فلو افترضنا مثلا أن نسبة القسط المتناقص وفقا للطرق المحاسبية هو 20 %، فإن النسبة التي تستخدم في احتساب الوعاء الضريبي هي 25 % ، وقد استخدمت إنجلترا هذه الطريقة ابتداءا من سنة 1932 وقد أدت إلى زيادة تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.

3-4 - الطريقة الأمريكية للإستهلاك الخمسي: وفقا لهذه الطريقة يتم خصم صافي التكلفة التاريخية للأصل بالكامل من وعاء الضريبة على مدى السنوات الخمس الأولى من شرائه وبغض

¹المرجع السابق، ص.230 .

²المرجع السابق، ص.ص. 230، 231 .

النظر عن طول الحياة الإنتاجية المقدر للأصل⁽¹⁾، بمعنى آخر تقسم قيمة الأصول الرأسمالية على خمسة أقساط تخصم جميعها من أرباح المشروع في السنوات الخمس الأولى من حياته، بغض النظر عن العمر الإنتاجي الافتراضي لهذه الأصول⁽²⁾، وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية طريقة الإستهلاك الخمسي مرتين، وقد ارتبط استخدامها لهذه الطريقة في المرتين بحاجتها إلى زيادة معدلات الاستثمار في الصناعات الحربية و الصناعات التي تخدم العمليات الحربية، وكانت المرة الأولى مع بداية الحرب العالمية الثانية، حيث سمح المستثمر الذي يحصل على شهادة عرفت باسم شهادة الضرورة " Certificates of Necessity " من مجلس الدفاع الوطني بأن إنتاجه ضروري للعمليات الحربية، بأن يخصم صافي التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية على مدى السنوات الخمس من تاريخ شرائها، وقد انتهت هذه التجربة الأولى بانتهاء الحرب العالمية الثانية سنة 1945، بعد أن ثبت بصورة قاطعة أن نجاح أسلوب الإستهلاك المعجل بمفرده كحافز ضريبي لتشجيع الاستثمارات في المجالات المرغوبة لا يرقى إليه شك، فعلى مدى الفترة التي استخدم فيها نظام الإستهلاك المعجل أصدرت 28000 شهادة ضرورة تم بناءا عليها، استثمار 7.3 بليون دولار في الصناعات الحربية و الصناعات المساعدة، ومع بداية حرب كوريا سنة 1950 ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية في مزيد من الاستثمارات في الصناعات الحربية ليس لحرب كوريا فقط وإنما لفترة قادمة، استخدمت طريقة الإستهلاك الخمسي للمرة الثانية من سنة 1950 إلى سنة 1959، وللمرة الثانية يسجل نجاح هذه الطريقة كحافز ضريبي لتشجيع الاستثمارات في المجالات المرغوبة، فحتى مارس سنة 1953 أي لفترة عامين تقريبا من الأخذ بنظام الإستهلاك المعجل، أصدرت 16000 شهادة ضرورة احتوت على استثمار 26.7 بليون دولار⁽³⁾، ولقد سجل أسلوب الإستهلاك المعجل نجاحا كبيرا في تعظيم معدلات الاستثمار في النظم الضريبية المختلفة لعدة أسباب منها:⁽⁴⁾

- أن هذا الحافز الضريبي يدخل مباشرة في مراحل إتخاذ القرار ودراسة الجدوي الاقتصادية للمشروع المقترح، وقد اتضح أنه مهما اختلفت معايير اتخاذ القرارات الاستثمارية، فإن الاستثمار المقترح يكون في وضع أفضل دائما باستخدام طرق الإستهلاك المعجل في احتساب دين الضريبة، حيث أن استخدام طرق الإستهلاك المعجل يؤدي إلى زيادة الإيرادات الصافية نتيجة لتخفيض الضرائب المستحقة في السنوات الأولى من حياة الإنتاجية والذي يؤدي

¹ المرجع السابق، ص. 233 .

² عطية عبد الحليم صقر، الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار في مصر، دار النهضة العربية، مصر، 1998، ص. 29 .

³ حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص. 233، 234.

⁴ نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص. 147، 148 .

بدوره إلى زيادة درجة السيولة في المشروع، فحتى لو افترضنا أن المستثمر سوف يضطر إلى دفع ضرائب أكبر في السنوات الأخيرة من حياة الأصل فإن هذا لن يلغي أثر الزيادة في درجة السيولة التي اكتسبها المشروع في السنوات الأولى، ذلك لأن التخفيض في الضرائب المستحقة في السنوات الأولى يعد بمثابة قرض بدون فوائد للمشروع طوال السنوات الأولى، ولا شك أن إدارة النقدية السليمة في المشروع سوف تؤدي إلى تحقيق إيرادات أكبر للمشروع، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع درجة السيولة في المشروع سوف يؤدي إلى تحسين وتقوية مركزه في الحصول على مصادر التمويل الخارجية ؛

- أن هذا الحافز يرتبط ارتباطا مباشرا بعملية وحجم الاستثمار، ومن ثم لا يتمتع المستثمر بمزايا هذا الحافز إلا إذا قام فعلا بشراء أصول رأسمالية جديدة، بينما في ظل الحوافز الأخرى كالإجازة الضريبية مثلا، يتمتع المستثمر بالإعفاء بغض النظر عن حجم الاستثمار في أصول رأسمالية، فالبنوك مثلا ومصانع الحديد والصلب تعامل معاملة ضريبية واحدة في ظل نظام الإجازة الضريبية، ولما كانت البلدان النامية في أشد الحاجة إلى الأصول الرأسمالية، وإلى زيادة طاقتها الإنتاجية، فإن السماح باستخدام طرق الاستهلاك المعجل ضريبيا من شأنه أن يساعدها على تحقيق أهدافها؛

- ترتبط طرق الاستهلاك المعجل بشراء أصول رأسمالية جديدة سواء كانت لمشروع جديد أو للتوسع والتجديد والتطوير في مشروع قائم، ولما كنا قد رأينا صعوبة منح الإجازة الضريبية للاستثمارات الجديدة في المشروعات القائمة نظرا لاستحالة فصل الأرباح التي تتحقق من الاستثمارات الجديدة وحدها، ونظرا لأهمية التوسع والتطوير في المشروعات القائمة في تحقيق أهداف الدول النامية في التنمية، فإن استخدام طرق الاستهلاك المعجل يصبح أنسب الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمارات سواء في المشروعات القائمة أو المشروعات الجديدة ؛

- إن أهم مزايا هذا الحافز الضريبي تأتي من قدرته على دفع معدلات الاستثمار دائما إلى أعلى، فعندما تستهلك قيمة الأصل بالكامل في فترة الاستهلاك المعجل، ولكي يستمر أو يتزايد هذا القرض الذي حصل عليه المستثمر من الدولة بدون فوائد، يجد المستثمر من مصلحته أن يشتري أصل جديد للتوسع، أو أن يبيع الأصل القديم ويشتري بدلا منه أصل جديد ليستمر تمتعه باستخدام طرق الاستهلاك المعجل ضريبيا، وهنا نجد أن استخدام هذا الحافز سوف يدفع المستثمر الأجنبي بصفة خاصة إلى متابعة التطورات التكنولوجية في بلاده وإلى استيراد أحدث الآلات و التجهيزات مستفيدا بالمزايا الضريبية، ومن جهة أخرى فإن اضطرابه إلى التخلص من الأصول القديمة التي استهلك قيمتها ضريبيا سوف يؤدي إلى توفير هذه الآلات والتجهيزات للصناعات الوطنية بأسعار مقبولة، فيتم تجديد و توسع الصناعات الوطنية بما يحقق مزيدا من النجاح لخطط التنمية الاقتصادية.

وهكذا تتعدد الحوافز الضريبية التي يمكن أن تقدمها البلدان المضييفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لجذب المزيد منها، والبلدان النامية ليست مجبرة على تقديم كل هذه الحوافز بل اختيار الحوافز التي تتناسب مع ظروفها وتحقق مصالحها، كما أنها تستطيع المفاضلة بين المشروعات في حصولها على هذه الحوافز بحسب أهميتها ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، فلما كانت الحوافز والإعفاءات التي توفرها الدولة تمثل تكلفة يتحملها الاقتصاد الوطني وخاصة الميزانية العامة للدولة، سعيا إلى تحقيق مردود إيجابي، تتجه كثير من الدول إلى ربط هذه المزايا والحوافز والإعفاءات بقطاعات معينة تتميز فيها هذه الدول بميزة نسبية بحيث تعود نتيجة هذه القطاعات بأعظم الفائدة على البنية الاقتصادية الشاملة، وقد ثبت أن اتباع سياسة الحوافز الموجهة هو أكثر جدوى من اعتماد سياسة مفتوحة للإعفاءات والحوافز تشمل كل القطاعات والصناعات ، بما في ذلك التي لا تتميز فيها الدولة بأية ميزة نسبية.

ثانيا: الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الإنفاق العام وسيلة في يد الدولة لتحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها، وهو يعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي ومقدار الحاجات التي تقوم بإشباعها، ولقد أدى تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى وجود ظاهرة تزايد الإنفاق العام في جميع الدول على اختلاف نظمها الاقتصادية ودرجة تقدمها، وهذا ما أثبتته الألمانى "فاجنر" في دراسته لتطور الإنفاق العام في الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، والذي انتهى إلى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالى للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها، وقد صاغ هذا الإستنتاج في صورة قانون يعرف باسم "قانون فاجنر" والذي يشير إلى أنه "كلما حقق معدلا معيناً من النمو الاقتصادي فإن ذلك يستتبع اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي " .

ويؤثر الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي في المجمع ككل في إطار استخدامه لجزء من الموارد الاقتصادية والذي ينعكس على المتغيرات الاقتصادية من مستوى ناتج قومي واستثمار وادخار واستهلاك...إلخ ، وذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، حيث تؤدي زيادة النفقات العامة إلى ارتفاع مستوى الناتج القومي ومعدل النمو الاقتصادي وذلك من خلال زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري، كما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال من خلال كم ونوع الإنفاق ، كما يمكن أن تكون النفقات الجارية سببا في زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج مما يزيد من الناتج القومي وهذا ما يؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على المناخ الاستثماري وبالتالي على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

والجدير بالذكر أن درجة تأثير الإنفاق العام تتوقف على مدى كفاءة استخدامه ومدى مرونة الجهاز الإنتاجي، فإذا كان الجهاز الإنتاجي يتسم بدرجة مرونة عالية فإن الأثر سيكون ايجابيا أما العكس يحدث أثرا سلبيا، مع أهمية مصادر تمويل النفقات العامة في هذا المجال، حيث يختلف أثر الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي و المناخ الإستثماري باختلاف مصدر تمويل هذا الإنفاق، حيث نجد أن الإنفاق الحكومي إما يمول عن طريق الضرائب وبالتالي فزيادة الدولة لنفقاتها يتطلب منها رفع إيراداتها الضريبية سواء من خلال رفع المعدلات الضريبية أو توسيع الأوعية الضريبية والذي يؤدي إلى ارتفاع الضغط الضريبي مقارنة بالدول الأخرى، الأمر الذي سينعكس سلبا على مناخ الاستثمار، وبالتالي فالحل الوحيد للرفع من فعالية الأداة الضريبية في تمويل النفقات العامة هو إصلاح النظام الضريبي بالشكل الذي يؤدي إلى تفعيل النظام الضريبي والحد من التهرب الضريبي وبالتالي الرفع من حجم الإيرادات الضريبية⁽¹⁾.

أما إذا كان تمويل النفقات العامة عن طريق الإصدار النقدي فيمكن القول أن الآثار المترتبة عليه ترتبط ارتباطا وثيقا بالمستوى الذي يشتغل فيه الاقتصاد ومدى مرونة الجهاز الإنتاجي ومجال توظيف هذا الإنفاق (مجال استثماري أو استهلاكي)، فإذا كان الاقتصاد يميل إلى التشغيل التام و/أو كان الجهاز الإنتاجي عديم أو ضعيف المرونة و/أو اعتمد على الإصدار النقدي في تمويل النفقات الاستهلاكية، فإن ذلك غالبا ما يؤدي إلى إحداث صدمة تضخمية ناتجة عن ارتفاع حاد في المستوى العام للأسعار، والمعروف أن التضخم يؤثر على رؤوس الأموال انطلاقا من تأثيره على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي التقليل من جاذبية المناخ الاستثماري.

أما الحالة الثالثة فتتمثل في تمويل الإنفاق العام عن طريق الاقتراض الحكومي ونميز في ذلك بين الاقتراض الحكومي المحلي والأجنبي، حيث يتم التمويل بالاقتراض المحلي من خلال لجوء الدولة إلى طرح أوراق مالية للاكتتاب العام، وتعتبر هذه الأداة وسيلة في يد الدولة لسحب الفائض من الكتلة النقدية من التداول مما يؤدي إلى هبوط التضخم، ومن جهة أخرى لا تعمل هذه القروض على زيادة تكاليف الإنتاج لأنها لا تمتص إلا الادخار الذي لم يكن يستعمل في الإنفاق الاستهلاكي، لكن الاقتراض العام من شأنه إزاحة القطاع الخاص "أثر الإزاحة أو المزاحمة" نتيجة للانخفاض الحاصل في رأس المال المتاح لهذا القطاع، ذلك أن الأموال التي اكتتب بها القطاع الخاص والأفراد كان بالإمكان توجيهها نحو الاستثمار⁽²⁾، وبالتالي قد يتسبب ذلك في ارتفاع أسعار الفائدة ويقلص من حظوظ القطاع الخاص في الحصول على الائتمان، أما في حالة لجوء الدولة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل نفقاتها العامة (مع سوء

¹ عبد الباسط بوزيان، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994-2004)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2007/2006، ص.168.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص.ص. 223، 224.

توظيف هذه القروض) فينتج عنه في أغلب الأحيان تولد مشكل المديونية الخارجية هذه الأخيرة التي تؤدي إلى اهتزاز ثقة المستثمر الأجنبي بالسياسة المالية للدولة المضيفة، حيث تعتبر مؤشر لتآكل احتياطي الصرف الأجنبي الذي يوليه المستثمر الأجنبي أهمية كبيرة، ففي دراسة لكل من (أوليب، كريملي، 1997) بحثوا في أثر العوامل المتعلقة بالسياسة المالية العامة كمحدد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وجدت أن مستوى السيولة الدولية لكل دولة يتوقف على القدر المتوافر لديها من الاحتياطي الأجنبي، فكلما زادت نسبة المتوفر من الاحتياطي الأجنبي وخاصة بالنسبة للعملة الرئيسية كلما كانت احتمالات تدفق الاستثمار أكبر، ومرجع أهمية هذا العامل هو رغبة الشركات في نقل الأرباح الي الدولة الأم وهذا لا يكون بعملة الدولة المضيفة وإنما بوحدة من العملات الرئيسية كالدولار، فإذا لم يكن متوافرا قلت قدرة الدولة علي جذب الاستثمار (1) .

وفي إطار دراستنا لأثر الإنفاق الحكومي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالاعتماد على تقسيم النفقات العامة في المبحث السابق تبعا لأثرها على الدخل القومي (نفقات حقيقية ونفقات تحويلية) ومع الأخذ بعين الاعتبار أكثر أنواع هذه النفقات تأثيرا على المناخ الاستثماري عامة والاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل خاص سنقوم بالتركيز على النقاط التالية:

- الإعانات الحكومية كجزء من النفقات التحويلية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- أثر الإنفاق الاستثماري كجزء من النفقات الحقيقية، وخاصة الإنفاق على مشاريع البنية التحتية على المناخ الاستثماري.

1- الإعانات الحكومية: وتمنح لتشجيع المنتج (محليا كان أو أجنبيا) على تخفيض سعر بيع السلعة للمستهلك، أو لتغطية بعض الخسائر الطارئة الناتجة عن ظروف غير عادية. من بين أهم أشكال هذه المنح أو الإعانات ما يلي:

- **منح البحث والتطوير:** تقدمها الدولة للشركات التي تقوم بتطوير المنتجات القائمة أو ابتكار منتجات جديدة، ثم استرداد هذه المنح في شكل إتوات عند نجاح المنتج الجديد، وعلى غرار ذلك قامت فنلندا بتخصيص منح البحث والتطوير لتمويل أنشطة البحث والتطوير التي من شأنها تحسين قدرة المشروعات على المنافسة في الأسواق الخارجية، وهو ما ساهم في ارتفاع حجم المنح المقدمة لتمويل البحث والتطوير في فنلندا ليصل إلى 390 مليون أورو عام 2003؛
- **منح التوظيف:** وتعني تقديم منحة نقدية كبيرة للشركات التي تقوم بخلق وظائف جديدة، وهو ما يشجع المستثمرين على انشاء استثمارات جديدة والتوسع في الاستثمارات القائمة؛

¹ رضا عبد السلام ، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سابق ،ص.100.

- **منح النقل:** تحصل المشروعات الصغيرة على منح النقل لمساعدتها على تسويق منتجاتها إلى المناطق المختلفة؛
- **توفير الأراضي مجاناً أو بأسعار منخفضة:** دعم المستثمرين وتشجيعهم في بداية النشاط عن طريق منحهم أراضي مجاناً في بعض المناطق المستهدف الاستثمار فيها تبعاً لخريطة التنمية الاقتصادية؛
- **منح التنمية:** تقدم هذه المنح لمساعدة المشروعات على تحسين قدرتها على المنافسة في الأجل الطويل من خلال تشجيعها على استخدام التقنيات الحديثة، ويشترط أيضاً أن تكون الشركة الحاصلة على الدعم قادرة على تحقيق الأرباح في المستقبل، ويتوقف حجم المنحة المقدمة على طبيعة المشروع ونوع المنطقة التي يمارس فيها نشاطه؛
- **علاوات الاستثمار:** تقدم هذه المنح بصفة عامة للمشروعات الصغيرة المتوسطة (وهي التي يقل عدد العاملين فيها عن 250 موظف مثلاً). ولكي تحصل المشروعات على هذه المنح يجب أن تمتلك القدرة على تحقيق ربحية ملائمة، على أن يراعى وضع حدود قصوى لهذه المنح تتفاوت تبعاً لخطط التنمية المرسومة في الدولة.

ومن المتوقع أن تؤدي الإعانات التي تمنحها الدولة إلى المستثمر - خاصة المستثمر الأجنبي - إلى تخفيض أعبائه وزيادة أرباحه، مما يجعل الإعانات الحكومية من العوامل المشجعة على زيادة معدلات الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة.

وبالرغم من النتائج الإيجابية التي تتركها الإعانات الحكومية على المناخ الاستثماري إلا أن الأمر لا يخلو من وجود أعباء قد تترتب على بعض صور الدعم، تتولد عنها آثار سلبية على المناخ الاستثماري، منها أن اتجاه الدعم إلى التزايد يمثل عبئاً على الموازنة العامة وإيرادات الدولة، كما تتمثل مخاطر الدعم في تسريه إلى غير مستحقيه وظهور دخول طفيلية لا يقابلها إنتاج، كما يمكن أن يؤدي الدعم إلى توجيه الإنتاج إلى سلع غير مدعومة ذلك أن الدعم يحمل معه ضرورة تطبيق التسعير الإجمالي مما يدفع منتجي السلع المدعومة إلى الانصراف عن إنتاجها أو الاهتمام بالكم دون الكيف، مما ينعكس على جودة السلع وقصور الإنتاج المحلي⁽¹⁾، الأمر الذي يتطلب ترشيد هذا النوع من الإنفاق والاهتمام بالمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية وتمكن من تحسين كفاءة الطاقات الإنتاجية الموجودة كما يمكن الاعتماد في هذا الإطار على سياسة دعم الأجور بدلاً من دعم الأسعار.

¹ محمد نظير البيسوي، دور السياسة الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة على قطاع الصناعة في مصر في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1986، ص.ص. 372.375.

2- الاستثمار في مشاريع البنية التحتية: لقد أصبحت مسألة البنية التحتية تحتل صدارة الإشكاليات المعاصرة للتنمية والتوازن الجهوي، وتعتبر بلا ريب أساس النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، إذ بين تقرير البنك العالمي لسنة 1994 تحت عنوان "منشآت قاعدية من أجل التنمية" أهمية هذا القطاع الحيوي، وأشار في هذا الموضوع أن نوعية المنشآت القاعدية تساعد على فهم سبب نجاح بلد معين، أو إخفاق بلد آخر في تنويع إنتاجه وتطوير مبادلاته والتحكم في نموه الديموغرافي وتقليص مستوى الفقر، والمؤكد أن قدرة المنشآت القاعدية والقدرة الاقتصادية يسيران بنفس السرعة، إذ أن ارتفاع رأس مال منشأة قاعدية بنسبة 1 % يعادله ارتفاع الناتج المحلي الداخلي الخام بنسبة 1 % أيضا⁽¹⁾،

وتتمثل أهمية البنية التحتية بالنسبة للمستثمرين فيما يسمي بالوفورات الخارجية التي تساعد المستثمر على مزاولة نشاطه الاستثماري، فتوافر وسائل النقل والمواصلات والطاقة والخدمات الصحية والموارد المائية ووسائل الإتصال والخبرات الفنية ومستوى التعليم والبحوث والطرق والجسور، هي في الواقع متغيرات يهتم بها المستثمر عند اتخاذ قراره الاستثماري وذلك لإنعكاساتها على مستوى التكاليف الاستثمارية، وبالتالي على مقدار العائد من الاستثمار، فعدم توفرها يعتبر عنصر مخاطرة يجعل المستثمر يحجم عن الاستثمار أو يساهم بنصيب ضئيل منه⁽²⁾.

وتلعب الدولة دورا هاما في توفير أو تحسين نوعية هذه الخدمات أو زيادة إتساقها مع المعايير والمواصفات الدولية، فمن جهة فإن سوء نوعية الخدمات سيؤثر في تكاليف الإنتاج وقدرة المؤسسات على المنافسة، ومن جهة أخرى فإن التجهيز مكلف جدا و له أهمية إستراتيجية، ويعتبر إنفاق الدولة على مشاريع البنية التحتية وتحسين وضعيتها وخدماتها من أهم محددات قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين، وهذا ما برره الاقتصادي "بارو Barro" سنة 1990، إذ توصل إلى أن الإنفاق على البنية التحتية يعظم من إنتاجية رأس المال الخاص، وهذا ما يجعل من هذه النفقات عامل إنتاج خارجي للإستثمارات الخاصة⁽³⁾، وفي هذا الشأن أظهرت استطلاعات رأي المستثمرين قام بها البنك العالمي سنة 1995، عددا من نقاط الضعف في بيئة الأعمال والتجارة في العديد من اقتصاديات العالم، ومن بين هذه النقاط تحتل البنية الأساسية الترتيب الثالث بين أكبر القيود المعيقة للإستثمارات

¹ بوزيان عبد الباسط، مرجع سابق، ص. 157.

² محمد نظير ببيوني، مرجع سابق، ص. 376.

³ Ahmed Zakane, **dépenses publique productives, croissance a long terme et politique économique** Essai d'analyse Econométrique appliqué au cas de l'Algérie, Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Faculté des Sciences Economiques et Sciences de Gestion, Université d'Alger, 2002-2003, p. 25.

- بعد تكلفة التمويل ومستوى الضرائب وإدارتها⁽¹⁾، وهناك العديد من التحاليل التي تربط بين النمو السريع في الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة لدول شرق آسيا و بين مستويات الإستثمار في البنية الأساسية ، فالبلد النامي المتوسط يستثمر حوالي 4 % من الناتج المحلي الإجمالي سنويا في البنية الأساسية، وفي المقابل فإن اقتصاديات شرق آسيا ذات الأداء المرتفع استثمرت في ذلك ما بين 6% و8%، إذ بلغ معدل الاستثمار في البنية الأساسية في كوريا مثلا 8 % أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي في سنوات كثيرة، وتجاوز في تاوان 10% في بعض الأحيان⁽²⁾.

وإضافة إلى البنية الأساسية المادية يعد الإنفاق على رأس المال البشري أو ما يسمى بالبنية الأساسية البشرية والتي تشمل خاصة خدمات التعليم والتدريب والبحوث والصحة من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن انخفاض تكاليف العمالة ليس محدد هام للمستثمر الأجنبي إن لم تكن مدربة⁽³⁾، حيث توصل كل من " هالند ووتون (1998)" الى أن الدول التي تستطيع توفير المتطلبات المهارية وعناصر البنية الأساسية ستكون بمرور الوقت هي الأقدر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة من مزاياه⁽⁴⁾، لذلك فعلى الدول التي ترغب في دعم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أن تسعى إلى زيادة الاهتمام بنظام التعليم والتدريب بما يتناسب مع متطلبات السوق المحلية من جهة والاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى، فارتفاع مؤشر التنمية البشرية وارتفاع نسبة استيعاب التلاميذ في المراحل التعليمية الأساسية والاهتمام بالتدريب المهني والعمل على استخدام الفنيين الأجانب لرفع مستوى المهارات التدريبية وما لذلك من أثر على قدرة الموارد البشرية على التكيف مع طرق الإنتاج الحديثة واستيعاب التكنولوجيا المتقدمة ، كلها من العوامل التي تعمل تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي⁽⁵⁾، وفي هذا المجال فإن تجربة دول شرق آسيا تظهر مدى الاهتمام الكبير بقطاع التعليم، إذ أن نفقات التعليم حسب كل فرد من بين المستويات العالية في العالم بلغت في كوريا الجنوبية سنة 1990 نسبة 6.7 % من الناتج المحلي الإجمالي وفي المقابل لا تزال الدول النامية عامة والعربية خاصة لا تولي اهتماما كبيرا بهذا القطاع، فعلى سبيل المثال بلغ

¹ زايري بلقاسم، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، مجلة شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، العدد 03، ديسمبر، 2005، ص.ص. 66، 67.

² المرجع السابق، ص. 67.

³ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، 2004، ص.ص. 36.

⁴ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سابق، ص.ص. 98.

⁵ خالد شحادة، شوقي عفيف كريم، دور الضرائب في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، الملتقى الدولي حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2007، ص.ص. 25.

الانفاق على التعليم في مصر 3.7 % من الناتج المحلي الاجمالي سنة 1990 وفي الجزائر 5.3 % وفي الامارات 1.9 % (1).

وبالرغم من أهمية التعليم في تكوين الموارد البشرية الا أنه غير كافي لتكوين يد عاملة مؤهلة، حيث تبدو الآن حتمية التدريب المهني، فالشهادة الجامعية لا تكفي وحدها لتأهيل طالب العمل لاحتياجات السوق المعاصرة، حيث أصبح التدريب لا يقل أهمية عن التعليم بل قد يزيد، لأنه هو الذي ينقل الدارس إلى أرض الواقع ويؤهله للعمل الذي يقوم به(2)، وهذا ما أكدته دراسة (جان،1996)، الذي توصل إلى وجود علاقة ايجابية قوية بين مستوي البحوث والتطوير في الدولة المضيفة وبين قدرتها على جذب الاستثمارات اليابانية(3)، وبالتالي فإهتمام سياسات الدول المضيفة بمجال التدريب والبحث والتطوير يعد من المؤشرات الهامة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا الإطار يمكن ملاحظة الفجوة الكبيرة في بين الدول النامية والمتقدمة فيما يخص الإنفاق على هذا المجال، حيث تبقى مخصصات التدريب والبحث والتطوير لا تحل سوى نسب ضئيلة في ميزانية الدول النامية ويعتبر هذا الأخير من مؤشرات ضعف المناخ الاستثماري فيها(4).

ثالثاً: وضعية الموازنة العامة وأثرها على المناخ الاستثماري في الدول المضيفة

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام نسبة العجز الداخلي كمؤشر يعبر عن السياسة المالية يقاس بنسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتهدف الاقتصاديات المستقرة إلى تقليص مثل هذا العجز إلى الحد الذي يمكن تمويله دون توليد ضغوط تضخمية ، ومن ثم فإن اتجاه العجز إلى الانخفاض عادة ما يؤخذ على أنه يشير إلى استقرار اقتصادي، و كما هو معروف فإن إدارة العجز في الموازنة العامة تتم من خلال الضغط على الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات في إطار السياسات المالية التي تقرها الحكومات ومن ثم يستخدم العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم مؤشرات هذه السياسات وتتبع الحكومات سياسات ضريبية ومالية معينة لعلاج عجز ميزانية الدولة حيث: (5)

¹ تقرير التنمية البشرية لعام 2004 ، ص.ص. 205،202.

² مؤتمر العمل العربي ، الدورة 34 ، مصر، 2007، ص.11.

³ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، ص.100

⁴ تم التطرق لقيمة الإنفاق الحكومي على أنشطة البحث والتطوير في كل من الدول النامية والمتقدمة في المبحث الثالث من الفصل الأول من الدراسة.

⁵ فلاح خلف الربيعي، مرجع سابق.

1- قد تزيد الحكومة من إيراداتها من خلال رفع معدلات الضرائب أو فرض ضرائب جديدة، الأمر الذي يسيء إلى المناخ الاستثماري خاصة إذا تعلق الأمر بالضرائب على الأعمال، مثل الضرائب على رأس المال المستثمر أو الضرائب على الدخل أو الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية، حيث يشكل هذا النوع من الضرائب عبئا إضافيا على المستثمر و يزيد من تكاليف الإنتاج ويقلل من هامش الربح، أما الضرائب الأخرى فهي تؤدي إلى انخفاض الدخل المتاح للتصرف أي انخفاض حجم النقد المتداول مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وأيضا انخفاض الطلب الفعال على السلع الصناعية وبالتالي انخفاض الاستثمار.

2- قد تخفض الحكومة من إنفاقها الاستثماري الأمر الذي يترتب عليه إفساد المناخ الاستثماري لكل من الاستثمار الخاص والأجنبي، حيث عادة ما يكون الاستثمار العام مكملا للاستثمار الخاص والأجنبي، ويتجه الاستثمار العام إما إلى أنشطة إنتاجية حيوية يحجم عنها الاستثمار الخاص لإنخفاض عائدها المتوقع رغم أهميتها في تكوين جهاز إنتاجي مترابط ومتنوع، وإما تتجه إلى استثمارات في البنية الأساسية التي تعد ضرورية أيضا لتشجيع الاستثمار الخاص، كما قد تخفض الحكومة من إنفاقها الجاري مما يؤدي إلى تخفيض الطلب وتضييق نطاق السوق .

وبالتالي فكلما احتفظت السياسة المالية بمعدل من عجز الموازنة العامة للدولة، لا يؤدي إلى تضخم مرتفع ولا يؤدي إلى انكماش وكساد كبير، كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار بحيث لا يكون العجز عائقا لنمو الاستثمار بأي حال من الأحوال⁽¹⁾، وفيما يرى البعض ضرورة عدم تجاوز نسبة العجز الموازني نسبة 3 % إلى 4 % من الناتج المحلي الإجمالي، يصر الخبير الاقتصادي برايان جريفز "Brian Griffith" على عدم تحديد معدل ثابت للعجز الموازني (نسبته من الناتج المحلي الخام) ينظر إليه كمعيار أو وصفة جاهزة يتم الرجوع إليه من طرف دول العالم. فيقول في هذا الشأن "...يختلف هذا المعدل من دولة إلى أخرى اعتمادا على دورة الأعمال وطبيعتها في كل دولة ومستوى التنمية والثقة الأجنبية في قرارات الحكومة.."⁽²⁾

وفي الأخير يمكننا القول أنه يمكن للدول أن ترشد سياساتها المالية، وذلك من خلال ترشيدها للنفقات العامة وحسن استخدام الموارد المتاحة (الإهتمام بمشاريع البنية التحتية وتقليص النفقات غير المنتجة) وترشيدها للحوافز الضريبية وربطها بإعتبارات تكنولوجية أو تشغيلية، كذلك العمل على توسيع الأوعية الضريبية وتخفيض المعدلات بما يعمل على زيادة المردودية المالية، وعدم الاعتماد على الأوعية غير المستقرة والذي يعمل على عدم استقرار الإيرادات ومكافحة التهرب الضريبي وتأهيل الإدارة الضريبية

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي ، مرجع سابق، ص. 159.

² How Policymakers Can Attract Foreign Investment, Interview with Lord Brian Griffiths, Economic Reform Journal, Issue No 3, July 2000, Center for International Private Enterprise ,P.6, ,sit web , www.cipe.org, 11/12/2010,10:32^h

بالشكل الذي يؤثر إيجابا على موازنة الدولة ويساهم في تحسين مناخ الاستثمار وبالتالي احتمال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

المطلب الثاني: أثر السياسة النقدية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تشكل السياسة النقدية إحدى الركائز الأساسية من بين وسائل وطرق السياسات الاقتصادية، التي تمكنها من تحقيق الاستقرار النقدي وخلق البيئة الاستثمارية الملائمة، ويستدعي تفعيل دور السياسة النقدية ضرورة توفر الاستقلالية للبنك المركزي في تأدية مهامه ومسؤولياته، ونعني باستقلالية البنك المركزي هنا، استقلاليته في إدارة السياسة النقدية بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية، وبما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية كأداة لتمويل العجز في الميزانية العامة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم، وترتبط استقلالية البنك المركزي بطبيعة أهداف السياسة النقدية، فبقدر ما تكون ملتصقة بهدف استقرار الأسعار بقدر ما تكون مستقلة، فعندما يتمتع البنك المركزي بالاستقلالية يكون بعيدا عن الضغوط السياسية سواء من الحكومة أو من البرلمان، وهذا ما أكدته بعض الدراسات الميدانية مثل دراسة "Parkin, Bade" على 12 دولة والتي أكدت أنه كلما ارتفعت درجة استقلالية البنك المركزي كلما كان معدل التضخم منخفضا، كما تعمل الإستقلالية على كبح توجه الحكومات نحو إقرار العجز الموازي نتيجة الرفض الذي تبديه مقابل تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي أو زيادة بيع السندات الحكومية أو أدوات الخزينة، وتعمل استقلالية البنك المركزي على ضمان مصداقية السياسة النقدية، ذاك أن السلطة النقدية المستقلة تكون أكثر جدارة من السلطات السياسية في المحافظة على استقرار العملة وتحقيق أهدافها لأنها تكون بعيدة عن التناقضات والصراعات السياسية، كما أن السلطة النقدية المستقلة بإمكانها نشر وتوفير المعلومات النقدية والمالية للجمهور بمنطق ضرورة الشفافية، هذه الأخيرة التي تؤدي دورا هاما في ترسيخ فكرة الإعتماد على البنوك المركزية لدى المتعاملين الاقتصاديين و تدعم ثقة المستثمرين الأجانب في استقرار وسلامة الأوضاع المالية والنقدية.

وتؤثر السياسة النقدية على المناخ الاستثماري في الدول المضيفة من خلال استهدافها لمتغيرات اقتصادية تعتبر أساسية في اتخاذ قرار الاستثمار في هذه الدولة، والمتمثلة أساسا في معدل التضخم، وسعر الصرف وسعر الفائدة، والتي تعتبر من أهم المؤشرات التي يأخذها المستثمر بعين الاعتبار في اتخاذ قراره الاستثماري وذلك لتأثيرها المباشر على حجم أرباحه وعوائده .

أولاً: معدل التضخم

تعتبر سلامة الأوضاع النقدية واستقرارها من أهم الأمور التي تساعد في حسن اتخاذ القرارات الاقتصادية ومفتاح الاستقرار هو تحقيق معدل تضخم منخفض الذي يعني نسبة فوائد حقيقية موجبة وعلاقات صناعية جيدة وأسعار صرف مستقرة، ويعتبر المستثمر الأجنبي معدل التضخم المنخفض أساس بناء اقتصاد السوق، فعندما تزيد معدلات التضخم أو يتذبذب سعر صرف العملة المحلية ينعكس ذلك سلباً على المناخ الاستثماري و على القرارات الاستثمارية.

وقد تتبع حكومة بلد ما سياسة نقدية انكماشية أو توسعية وفقاً لطبيعة اختلال الوضع الاقتصادي للبلد، ويترتب على اتباع السياسة النقدية الانكماشية لعلاج التضخم وعجز ميزان المدفوعات، ارتفاع سعر الفائدة والذي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، حيث تؤكد النظرية الاقتصادية على وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة والطلب الاستثماري، نظراً لارتفاع تكلفة الحصول على القروض وبالتالي زيادة تكاليف المشروع وانخفاض هامش الربح المتوقع، أما في حالة اتباع الحكومة سياسة نقدية توسعية لزيادة الطلب الكلي، فإن الزيادات في عرض النقد ستؤدي إلى الانخفاض في سعر الفائدة وزيادة حجم الائتمان، وبالتالي تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، كما قد تؤدي هذه الزيادة في نفس الوقت إلى توسيع حجم السوق، وزيادة الإنتاج والاستثمار نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات، ويتوقف ذلك على مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للزيادات في الطلب الكلي وإلا أدى ذلك إلى زيادة معدل التضخم.

ويستخدم معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية ويمكن ترجمته كأحد مؤشرات التوازن الداخلي في مقابلة تامة للعجز في الموازنة العامة ومعدل نمو الكتلة النقدية، ويعتبر التضخم مظهراً من مظاهر عدم الاستقرار الداخلي، ويخلق ارتفاع معدلات التضخم حالة من عدم التأكد حول استقرار المعاملات الجارية والرأسمالية ويؤدي إلى نتائج سلبية على صعيد استقطاب الاستثمارات الأجنبية، فمن المعلوم أن لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح وبالتالي حركة رأس المال، كما تأثر على تكاليف الإنتاج التي يهتم بها المستثمر الأجنبي، ولارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة تأثيرات على مدى ربحية السوق بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري وتشويه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل ويتعد عن الأنشطة طويلة الأجل، وفي هذا الصدد أوضح كل من "fery, Schneider" (1985) في دراسة لهما عن 54 دولة نامية وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالي ومستوى الاستثمار الأجنبي المباشر نظراً لأن ذلك يمثل مؤشراً عن ضعف الاقتصاد في الدول المضيفة لذلك فهو يمثل مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة، كما بين كل من "Kam, Numen" (1997) في دراسة لهما عن الاستثمار الأجنبي المباشر

في أمريكا اللاتينية أن الدول التي تمكنت من منع تجاوز التضخم بمعدلات تزيد عن 20% منذ عام 1984 وهي: الشيلي، كولومبيا وكوستاريكا، قد حققت نجاحا في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا: سعر الصرف

تتفاعل الشركات متعددة الجنسيات بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، وفي هذا الصدد نجد أن " Cushman " أوضح في دراسة قام بها سنة 1985، أن الشركات متعددة الجنسيات تتجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في العملة ، وهي نفس النتيجة التي توصل إليها أوراتا سنة 1998، فتخفيض قيمة العملة يخفض من تكاليف الانتاج والاستثمار اذا ما قورنت بالتكاليف بالدولة الام مما يجعل الاستثمار أكثر ربحية للمستثمر⁽¹⁾، كما أوضح "Cushman" أن الشركات التابعة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف من أجل تحديد التدفقات الاستثمارية، وهذا راجع إلى أن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، مقارنة مع مختلف البدائل الأخرى.

أما دراسة "Caves"⁽²⁾ فقد أوضحت أن هناك ارتباط سلبى بين معدل الصرف الاسمي والحقيقي و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف يكون لها تأثيرا سلبيا على المناخ الاستثماري، إذ أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل دراسات الجدوى، كما قد تعرض المستثمر لخسارة باهضة غير متوقعة ولا سلطان للمستثمر عليها.

علاوة على ذلك فقد أوضحت دراسة "Lecraw"⁽³⁾ تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو التصدير بالتغيرات النسبية في سعر الصرف، كما وجد تميم وحابرييل لبيوودث في دراسة لهم، حول الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لليابان ، أن انخفاض قيمة الين الياباني بنسبة 6 % يؤدي إلى زيادة في الاستثمار الاجنبي المباشر بمعدل 10% ، لأن انخفاض قيمة العملة يقلل من تكاليف الإنتاج والاستثمار في البلد المضيف قياسا بالتكلفة في البلد الأصلي، مما يجعل الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر ربحية⁽⁴⁾ .

¹ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، مرجع سابق، ص.100.

²Caves. R.E, **International Corporations: The Industrial Economic of Foreign Investment**, Economic, Paris. 1971.

³Lecraw ,D.J, **Performance of transnational corporations in less developed countries**, Journal of international Business studies ,1991,p.p 15.30

⁴ حازم بدر الخطيب، أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسنية بن بو علي ،الشلف،الجزائر،العدد الرابع،2006، ص.101

وفي دراسة تطبيقية قام بها كلاين (Klein,1994) حول أثر سعر الصرف على تدفقات الاستثمار المباشر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بينت أن تدفقات الاستثمار المباشر إلى الولايات المتحدة الأمريكية ترتبط سلبيا مع سعر صرف العملة الأمريكية خلال الفترة (1979-1991)، وقد افترضت هذه الدراسة وجود طريقين لهذا التأثير⁽¹⁾:

- التأثيرات التي تحدثها تغيرات سعر الصرف على التكاليف النسبية لأجور العمالة في الولايات المتحدة، حيث تتجه تلك التكاليف إلى الانخفاض نتيجة لانخفاض سعر الصرف، فيما تتجه تلك التكاليف إلى الإرتفاع بارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي؛
- التغيرات النسبية في الثروة بين الولايات المتحدة وبلدان العالم المختلفة نتيجة لتغير سعر صرف العملة الأمريكية، حيث يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار إلى زيادة نسبية في ثروات المستثمرين الأجانب وبالتالي زيادة قدرتهم على الاستثمار في الولايات المتحدة.

ثالثا: أسعار الفائدة

تعد أسعار الفائدة إحدى الأدوات الهامة لإدارة السياسة النقدية في الاقتصاد، حيث يستخدمها البنك المركزي في التأثير على عرض النقود ويتمثل الدور الأساسي لأسعار الفائدة في المساهمة في تخصيص الأمتل للموارد المتاحة من المدخرات بين الاستثمارات المختلفة⁽²⁾، وفيما يتعلق بأثر سعر الفائدة على الاستثمار الخاص في الدول النامية فما زالت هناك اختلافات حول هذا الأثر على المستويين النظري والتجريبي، فعلى حين شاع الاعتقاد حتى بداية السبعينات، وطبقا للنظرية الكينزية والنيوكلاسيكية، أن تخفيض أسعار الفائدة يشجع الانفاق الاستثماري، فإن الأدب الاقتصادي المعاصر والذي بدأ مع ظهور نموذج "ماكينون- شو" في أوائل السبعينات من القرن العشرين وتبني صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لسياسات الإصلاح الاقتصادي، طالب بإزالة التشوهات في سعر الفائدة، ونادى بتحرير القطاع المالي واتباع سياسة نقدية تعمل على رفع أسعار الفائدة الحقيقية إلى قيم موجبة تهدف إلى زيادة حجم الاستثمار، وذلك على اعتبار أن أسعار الفائدة ستؤدي من ناحية إلى تشجيع المدخرات، ومن ناحية أخرى إلى التوظيف الكفاء لهذه المدخرات على أساس من المنافسة التي تؤدي في النهاية إلى سيادة الاستثمارات الأكثر كفاءة وربحية، أما على المستوى التجريبي فإن التطبيق العملي لسياسات أسعار الفائدة في الدول النامية قد أسفر على وجود اختلاف بين الباحثين حول أثر سعر الفائدة على

¹ نضال عيسى فرحان العزام، محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الإقتصاد الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، 1994، ص.79.

² هالة حلمي السعيد، دراسة تحليلية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على أداء سوق الأوراق المالية، بنك الكويت الصناعي، الكويت، 2000، ص.13.

الاستثمار، بمعنى أنه ليس هناك اتفاق عام لهذا الأثر على الاستثمار الخاص بصفة عامة والأجنبي بصفة خاصة⁽¹⁾.

المطلب الثالث: أثر السياسة التجارية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تؤثر السياسة التجارية على حجم الصادرات والواردات من خلال تأثيرها على تكلفتها، كما تؤثر على وضعية ميزان المدفوعات وسعر الصرف والتي تعتبر أمور يراعيها المستثمر الأجنبي الذي يستخدم مرافق الدولة المضيفة في الإنتاج والتوزيع والتصدير، وتتبع دول العالم سياسات تجارية متباينة قد تكون تحريرية تعتمد على خفض الحواجز الجمركية وإزالة الحوافز السلبية للتصدير وجعل العملات قابلة للتحويل، أو حمائية وتهدف من خلالها إلى الحد من التدفقات الحرة للتجارة الدولية وذلك سعياً منها لتنشيط إنتاجها المحلي أو لحماية صناعاتها الناشئة أو لأسباب أخرى، ولقد أثار البحث في العلاقة بين طبيعة السياسة التجارية المتبعة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ظهور رأيين أساسيين:

- الرأي الأول: يرى أن القيود التجارية والسياسة الحمائية ستؤدي إلى مزيد من التدفقات لرأس المال الأجنبي للاستثمار في الداخل؛
- الرأي الثاني: يرى أن الإفتتاح التجاري على العالم وتحرير التجارة هو الكفيل بزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ولكل رأي حججه التي اعتمد عليها لتفسير هذه العلاقة نوردتها فيما يلي:

أولاً: الإتجاه المعارض لتحرير التجارة

ترى هذه المجموعة أن القيود الجمركية وغير الجمركية التي تفرضها الدول على وارداتها تؤثر تأثيراً مباشراً على قرار الاختيار بين شكل التصدير وشكل الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن عمليات التصدير في حالة وجود الحواجز لا تكون ممكنة بالمستويات المرغوبة، لأن هذه الحواجز تعمل على الحد من الكمية المصدرة إن لم تلغها إطلاقاً، مما يفسح المجال واسعاً أمام خيار الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي قد ترى فيه الدولة المضيفة ذاتها بديلاً مشجعاً لزيادة نمو اقتصادها ومحققاً لتوازن ميزان مدفوعاتها، ومن جهتها ترى فيه المؤسسة المستثمرة بديلاً لخفض كل من التكاليف الناجمة عن الحواجز المفروضة والتكاليف الناجمة عن عمليات النقل في حالة التصدير، و قد أظهرت دراسة

¹ محمد سعيد بسيوني الجوراني، محددات الاستثمار في مصر في الفترة 1975-1997، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة قناة السويس، مصر، 2002، ص.165.2، نقلاً عن مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد 07، 2010/2009، ص.ص.139، 140.

Scaperland, Mauer, 1972) أن زيادة العوائق التجارية ستؤدي إلى المزيد من التدفقات من الاستثمارات الخارجية إلى دول المجموعة الأوروبية⁽¹⁾.

و توصل (Kamar, 1987) إلى أن معدل الحماية الفعال محدد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للهند، فإزالة القيود التجارية حسب هذا الفريق قد يؤدي إلى توسع حجم الواردات التجارية ومن ثم قد تتجه الشركات إلى الاستثمار بالدولة الأم والتصدير للدولة التي كانت تستضيف أنشطتها، ومن ثم ينخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أوضحت دراسة (Nunnenkamp, 1997) أن تخفيض القيود في كثير من دول أمريكا اللاتينية قد أضعفت حوافز الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في تلك الدول، وذلك راجع إلى أنه في حالة ارتفاع الضريبة الجمركية على الواردات مع فرض حصص كمية، نجد أن قيام الدولة المضيفة بمنح الشركات متعددة الجنسيات تخفيضات جمركية وحماية حقيقية من الواردات، قد يؤدي إلى نجاح الدولة المضيفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويسمى الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتم بهذه الطريقة "القفز على الضريبة الجمركية".

وفي هذا الإطار تتوقع نظرية التمييز الجمركي، أن رؤوس الأموال الاستثمارية ستتدفق نحو البلدان التي تفرض الكثير من القيود الجمركية وغير الجمركية على استيرادها، بهدف الإبقاء على اقتصادياتها مغلقة في وجه التجارة العالمية، ويعزو المهتمون ذلك التدفق إلى سعي الشركات والمؤسسات الأجنبية إلى اختراق وتخطي مختلف القيود المفروضة على حركة التجارة وذلك بقيامهم بالإنتاج والتوزيع المباشرين في أسواق تلك البلدان⁽²⁾.

ومن خلال تحليلنا لحجج هذه المجموعة نلاحظ أنه عندما تكون التعريفات الجمركية على الواردات عالية والحصص ذات طبيعة فائقة (درجة أقل من الانفتاح) وتقوم الدولة المضيفة بمنح الشركات متعددة الجنسيات حماية حقيقية على الواردات فإن الدولة تكون قد نجحت في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذه السياسة تكون قد زاوجت بين نوعين من الإختلالات (الحوافز التجارية الأولية والمعاملة التفضيلية للشركات الجنسية) الذي يجذب هذا النوع من الاستثمار، أي أن فرض تعريفات عالية قد يكون كافياً لحث الاستثمار الأجنبي المباشر على خدمة السوق المحلي بدلاً من الصادرات، إن المكاسب المتحققة من هذا الإجراء قد تكون محدودة، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر المنجذب إلى الأسواق المحمية يميل إلى أن يأخذ شكل وحدات الإنتاج لغرض تجهيز السوق المحلي، وبذا تكون هذه الوحدات غير منافسة لغرض الإنتاج من أجل التصدير، لاسيما إذا كانت المدخلات المحلية مكلفة أو من نوعية

¹ هشام غرابية، نضال عزام، محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 13، العدد 01 (ب)، 1997، ص. 38.

² Goldberg Murray, *the Determinants of U.S. Direct investment*, American Economic Review N°62, 1972, P.692.

رديئة، وبالمقابل فإن مستوى أوطأ من حماية الواردات أو الانفتاح وتحرير التجارة يحفز بشكل قوي الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه للتصدير، وبإسناد هذه النتائج بدراسة للبنك الدولي وجدت أن نسبة الصادرات إلى مجموع مبيعات الشركات المنتسبة لليابانية في قطاع الصناعة التحويلية في الدول الآسيوية المفتوحة نسبياً كان 45% في عام 1992، في حين كانت النسبة المناظرة في دول أمريكا اللاتينية المحمية نسبياً 23% فقط⁽¹⁾.

أما الأثر النهائي الذي ينجم عن جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بهذه السياسة "القفز على التعريفية الجمركية" فهو:

- فشل سياسة حماية الصناعات المحلية الوليدة والتي كانت في الأصل مبرراً للقيود التجارية؛
- ازدياد الاستهلاك المحلي وانخفاض المدخرات والاستثمارات المحلية؛
- تدهور في الميزان التجاري نتيجة لزيادة الواردات من السلع الوسيطة.

وكل هذه النتائج تعتبر ضارة بأهداف التنمية الشاملة للدولة المضيفة النامية.

ثانياً: الإتجاه المؤيد لتحرير التجارة

ترى هذه المجموعة أن وجود سوق متكاملة وانتهاج سياسة منفتحة على الخارج تعد أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، فالاتفاقيات التجارية تشجع التدفقات الاستثمارية سواء بين الدول الأعضاء أو من خارج الإتفاقية، حيث أنه في حالة الإتحاد الجمركي يكون هناك سوقاً واحدة داخل جدار التعريفية الجمركية الخارجية الموحدة يمكن أن تزيد من الحافز لدى المستثمرين الأجانب للدخول فيما يسمى بالقفزة التعريفية إذا كانت التعريفية الخارجية الموحدة أعلى من التعريفية السابقة بالنسبة لبعض الدول، كما أن الحد من تشوهات الإنتاج داخل دول الإتفاق يمكن أن يزيد الكم الإجمالي للاستثمار الذي يقدمه المستثمرون في الدول الأعضاء، كما أن الزيادة التي يمكن أن تحدثها تحرير التجارة في حجم السوق تمكن من زيادة كمية الاستثمار سواء من جانب المستثمرين الداخليين أو الخارجيين وهذا الأثر الذي ينطوي على أهمية خاصة للاستثمارات الكبيرة، حيث اعتمدت السياسة الانفتاحية التي انتهجتها معظم البلدان على خفض الحواجز التجارية وإزالة الحوافز السلبية للتصدير وجعل العملات قابلة للتحويل، وقد عززت تلك الإستراتيجية الاستخدام الأكفأ للموارد، حيث أن إلغاء النظم الإدارية المتعلقة بتراخيص الاستيراد والقيود على النقد الأجنبي يجعل أصحاب المشاريع يتحولون عن الأنشطة غير الإنتاجية الساعية إلى مجرد تحقيق ريع استثماري ويوجههم إلى إنتاج السلع القابلة للتسويق ونظراً لوجود حافز

¹ حشماوي محمد، مرجع سابق، ص.246.

واضح يدفع شركات التصدير إلى مسايرة التقنيات الحديثة وتحسين الإدارة فإن هذه الشركات تستفيد من نقل التكنولوجيا ومن الإحتكاك بالخبرة الأجنبية.

كذلك فإن الإستراتيجية الانفتاحية تشجع أيضا على انتهاج سياسات اقتصادية كلية تهدف إلى ضمان وجود بيئة محلية مستقرة تحمي القدرة التنافسية الخارجية وتشجع الادخار المحلي، وهذه المزايا الناجمة عن تحرير التجارة تؤدي في مجموعها إلى زيادة العائد على الاستثمار الإنتاجي بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر مما يقلل الإعتماد على التدفقات الرأسمالية الأجنبية المنشئة للدين.⁽¹⁾

ويرى الاقتصاديين بالمؤسسات الدولية كالبنك الدولي لأن حجم ونوعية الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى استفادة الدول النامية منه يتوقف على السياسة التجارية التي تتبعها الدولة، فالدول التي تفرض حماية على أسواقها المحلية من المحتمل أن تجذب بعض الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكن هذه الاستثمارات الوافدة إليها يكون هدفها التغلب على الحواجز الجمركية التي تضعها الدولة، وبالتالي فإن التكنولوجيا التي تحصل عليها هذه الدولة تكون من النوع الأقدم والأقل كفاءة، حيث أن المطلوب منها هو المنافسة مع الشركات المحلية المماثلة، أما في الدول الأكثر انفتاحا، فهي تجتذب استثمارات أجنبية تهدف إلى الإنتاج من أجل السوق الخارجي وبالتالي تجلب معها تكنولوجيا وإدارة أكثر كفاءة.⁽²⁾

ويرى (Smith، 1996) أن اختلاف تأثيرات سياسات التجارة في النموذج الاحتكاري عنه في النموذج التنافسي، حيث تمارس سياسة التعريفات دورا مغايرا على الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من النموذجين⁽³⁾، وفي هذا الصدد أوضحت دراسة "Lecraw" سنة 1991 أن تحرير التجارة كان عاملا إيجابيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن مستوى الضريبة الجمركية تؤثر فقط على معدلات استثمار الشركات متعددة الجنسيات المتجهة للسوق المحلي⁽⁴⁾، كما بينت دراسة "Agoda" سنة 1978 أن الحماية ليس لها تأثير معنوي على الاستثمار الأجنبي في إفريقيا، كما توصل كل من "Kinoshita,Kampus" في دراسة لهما شملت 25 دولة تمر بمرحلة انتقالية وذلك خلال الفترة (1990-1998) أن الانفتاح التجاري له أثر موجب وقوي على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر⁽⁵⁾، وأيضا أوضحت دراسة (De Mello,1996) على خمس دول من أمريكا اللاتينية وهي: البرازيل، المكسيك، فنزويلا، شيلي، كولومبيا والتي استوعبت معظم الاستثمار الأجنبي المتدفق على المنطقة في الفترة (1970-1991) أن نظام التجارة لهذه الدول والذي يتراوح بين سياسة الإحلال محل

¹ محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الدولية بين التأييد والمعارضة، دار الحكمة للنشر، مصر، ط2، 2006، ص.53.

² المرجع السابق، ص.56.

³ حسن بن رقدان الهجوع، مرجع سابق، ص.64.

⁴ Lecraw, op.cit ,p.17.

⁵ Kinoshita, Kampus, Why does FDI where it does? New evidence from the Transition Economies, IMF Working paper, 2003, nember wp/03/288.

الواردات وسياسة التوجه للتصدير و متغيرات أداء الإقتصاد المفتوح لعبت دورا هاما في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁽¹⁾.

وفي سياق الطرح السابق يمكننا القول أنه ومع التوجه العالمي لإقامة تكتلات اقتصادية كبرى وسعي الدول إلى التكامل، وفي ظل تحرير التجارة العالمية وانفتاح الأسواق العالمية وبعد انتهاء جولة الأورغواي للمفاوضات التجارية وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة في أبريل 1995، أصبح إعفاء السلع وعوامل الإنتاج من الرسوم الجمركية والرسوم المختلفة والضرائب أمرا حتميا تفرضه هذه الاتفاقيات لمجموعات الدول وإلغاء القيود الجمركية لتفعيل الاستثمارات داخل البلد، وتلعب اتفاقيات التجارة الإقليمية والتكتلات الاقتصادية سواء في شكل مناطق للتجارة الحرة أو اتحادات جمركية... إلخ، دورا واضحا في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وما الإتحاد الأوروبي واتفاق التجارة الحرة لدول شمال أمريكا (النافتا)، وكذا منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الباسيفيكي (الأبيك) إلا دليل على ذلك⁽²⁾، ونشير هنا إلى استثناء حول تطبيق تخفيضات جمركية، إذ أثبت تأثير هذا التخفيض على القطاعات الداخلية أو على ميزان المدفوعات.

وتعتبر القيود غير الجمركية بمثابة حاجس مستمر لمسيرة التجارة الخارجية وبالتالي هاجس معيق لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لإتسامها بعدم الشفافية والوضوح في أهدافها وإجراءات تطبيقها، وتصدر في الغالب في شكل قوانين وتشريعات وإجراءات وتصريحات تكون في بعض الأحيان مكتوبة وأحيانا تصدر في شكل تعليمات محددة لا يعرفها إلا المكلف بالتنفيذ، وتكون أحيانا أخرى في صورة تعليمات غير مكتوبة مثل : إجراءات التأخير على المنافذ الجمركية و التعسف في تطبيق الشروط الصحية والمعايير والمواصفات والمقاييس الفنية وهذا ما يصعب معالجتها وصعوبة التعرف عليها، وقد يعد هذا من أثقل معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول.

كذلك يمكن لسياسة حرية التجارة أن تلعب دورا هاما في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إقامة المناطق الحرة والتي تعد إحدى الأدوات الهامة لهذه السياسة كما رأينا في المبحث السابق، والمناطق الحرة لا تعدو أن تكون شكلا من أشكال الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة في مجال التجارة الدولية بالتحديد في الاستثمار من أجل التصدير التي يمكن أن تحقق العديد من الأهداف الاقتصادية للدول المضيفة، وهي تعتبر مجالا رحبا للتعاون بين الدول في مجالات الاستثمار الدولية، فهي وإن كانت جزء من إقليم الدولة فإنها لا تسري عليها الإجراءات الجمركية والإدارية التي تسري على باقي إقليم الدولة، وبالتالي تعمق سياسة تحرير التجارة الدولية وتساعد على مرونة حركة الاستثمارات

¹ De Mello, L, R. **Foreign Direct investment ,international Knowledge Transfers ,and Endogenous Growth :Time Series Evidence** ,Department of Economics ,University of Kent ,U.K.

² راجع في علاقة كل من التكتلات الاقتصادية والمنظمة العالمية للتجارة بتطور حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المبحث الثالث من الفصل الثاني لهذه الدراسة.

الأجنبية المباشرة من أجل التصدير وهي تجذب الشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بحوالي 50% من الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تكون المناطق الحرة، مناطق حرة عامة لكل المشروعات، تقوم بإدارتها هيئة عامة أو خاصة، وقد تكون منطقة حرة خاصة قاصرة على مشروع بعينه ومن ناحية أخرى قد تكون المناطق الحرة مناطق حرة تجارية أو مناطق حرة صناعية، وتفضل الأخيرة في مجال تنشيط التجارة الدولية وتنمية الصادرات، حيث كانت من أهم عوامل الإنطلاقة الاقتصادية في مجال التصدير لدول جنوب شرق آسيا بل وعلى المستوى العالمي⁽¹⁾، وتحقق المناطق الحرة العديد من الفوائد لكل من الدول المنشئة لها من خلال تعظيم الصادرات والعائد من العملات الأجنبية الناتج عن الاستثمار من أجل التصدير والأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات، وكذا المستثمرين الوطنيين والأجانب من خلال:⁽²⁾

- تحقيق رؤوس الأموال والمشروعات العاملة فوائد كبيرة من المزايا والإعفاءات، خاصة الإعفاءات الجمركية والضريبية التي لا تتوافر للمشروعات العاملة خارج هذه المناطق؛
- تسويق إنتاج المشروعات في الأسواق الدولية لارتباطها مباشرة بهذه الأخيرة؛
- حرية تحويل الأرباح و المال المستثمر و إعادة تصديره؛
- الاستفادة من الأيدي العاملة ومستلزمات الإنتاج منخفضة الأسعار في بعض الدول بما يحقق خفضاً في التكاليف وأسعار المنتجات وزيادة القدرة التنافسية لهذه المشروعات؛
- الاستفادة من البنية الأساسية التي تقوم الدولة بتوفيرها لهذه المشروعات في المناطق الحرة بما يساعد على تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة أرباح المستثمر.

وبهذا تعتبر هذه المناطق مناطق جذب لرؤوس الأموال الأجنبية ومشجعة لانتقال رؤوس الأموال بين دول العالم، فقد أصبحت هذه المناطق وسيلة هامة لإغراء الشركات الدولية والمستثمرين الأجانب والمحليين لإقامة مشاريع خاصة في الصناعات التصديرية وقد شجعت هذه الوسيلة على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر لعدة دول مثل: ماليزيا، كوريا، تايوان، الصين، الهند، سنغافورة، المكسيك، الفلبين، ومن الدول العربية نجد: الأردن، مصر، سوريا، الإمارات العربية المتحدة التي توجد بها أكبر منطقة تجارية حرة في العالم⁽³⁾.

ويرى الكثير من الاقتصاديين أن هناك علاقة إيجابية وثيقة بين حجم التجارة الخارجية وخاصة الصادرات وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعزو ذلك أن ارتفاع حجم التجارة يمنح الشركات

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق ص.ص. 351، 352.

² عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2008، ص.127.

³ على عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة، عمان، 2009، ص.137.

الأجنبية فرصة للإنتاج والتوزيع في مناطق جغرافية تتمتع بنشاط متنامي في مجال التصدير والاستيراد وتحقق بالتالي عوائد مرتفعة (1)، ويمكن الوقوف على أثر تحرير التجارة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تأثيرها على معدل التبادل التجاري حيث أن تحسين المعدل المذكور يترك أثرا إيجابيا على ميزان الحساب الجاري ويفضي ذلك إلى إتباع سياسات توسعية من شأنها أن تعمل على تحفيز النشاط الاقتصادي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح.

المطلب الرابع : أثر سياسات التصحيح الهيكلي على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة

من خلال وقوفنا على برامج الإصلاح الاقتصادي أو سياسات التصحيح الهيكلي في المبحث السابق، توصلنا إلى أنها محصلة التعاون الوثيق بين كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، وإن بدا أكثر في الصورة صندوق النقد الدولي لقيامه بدور البنك المركزي للاقتصاد الدولي، إلا أن البنك الدولي قد أدخل في عملياته في محيط السياسة الاقتصادية الكلية سياسات التكييف الهيكلي لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، كما أدخل الصندوق في ترتيباته أدوات لعلاج إختلال التوازن الهيكلي إلى جانب أدوات التثبيت، ويعتبر نجاح سياسات التثبيت التي يهتم بها بدرجة كبيرة صندوق النقد الدولي مسألة لازمة في الأجل القصير من أجل نجاح سياسات التكييف الهيكلي في الأجل المتوسط والطويل التي يهتم بها البنك الدولي، وبالتالي ليس من السهل فصل وظائف المؤسساتين بعضهما عن البعض، وإن كان قد أتفق شكليا على أساس تقسيم تلك الوظائف، حيث يهتم الصندوق بالسياسات النقدية، المالية، وسياسة التجارة الدولية، ويهتم البنك الدولي من جانب آخر، بسياسات الإستثمار والتنمية، سياسة الخصوصية وتخصيص الموارد وإعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص وإعادة هيكلة الإقتصاد من أجل زيادة الصادرات.

وتسعى برامج الإصلاح الاقتصادي بشكل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال معالجة الإختلالات الهيكلية وتوفير بيئة محلية اقتصادية مستقرة وخالية من ضغط التضخم، والعمل على إيجاد بيئة اقتصادية كلية مرحة بالاستثمار وتتمتع بالاستقرار والثبات، والتي تعد من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، كما أنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي، فضلا عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي، والتي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار، ويتم الوصول إلى هذه النتائج من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة وتقليل العجز التجاري (2).

¹ حازم بدر الخطيب، مرجع سابق، ص.108.

² United Nation, **The role of foreign direct investment in economic development in Escawa member countries**, New York and Geneva, 2000.

وتعد الإتجاهات الحديثة الخاصة بسياسات الدول النامية فيما يتعلق بالتحريك والإصلاح الاقتصادي والتي تشجع استحواد الشركات الأجنبية على الشركات المحلية في إطار عملية الخصخصة و عولمة الإنتاج وزيادة التكامل الاقتصادي والمالي من أهم العوامل التي تشرح ضخامة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية في الوقت الحاضر، حيث أوضح تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD سنة 1997 أن اتجاه كثير من الدول النامية لاقتصاديات السوق و الخصخصة ساعد على تزايد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لتلك البلاد.

وكنا قد توصلنا في الفصل الثاني من هذه الدراسة إلى أن السياسات و الإجراءات التي اتخذتها بعض الأقطار النامية في إطار سياسة الإصلاح الاقتصادي (الصين، هونغ كونغ، سنغافورة، ماليزيا، كوريا، المكسيك، الأرجنتين، البرازيل، شيلي، فنزويلا... إلخ) أدت إلى توفير الاستقرار الاقتصادي اللازم لضمان النمو طويل الأجل، فقد شملت هذه السياسات و الإجراءات كلا من الخصخصة، وتحرير التجارة وإعادة هيكلة المديونية، أضف إلى ذلك البرامج المدروسة التي تنفذها هذه الأقطار لتخفيض التضخم، والحوافز المتاحة للمستثمرين و التي انعكست على الإقبال و التهافت الكبير للمستثمرين هذه الأسواق، وفي هذا السياق أوضح (Moran,1992) أن مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية شهد تحريبا بالشركات متعددة الجنسيات من خلال مشاركة تلك الشركات باستثماراتها في الخطط التي تضعها حكومات تلك الدول ،وانخفاض معدلات الضريبة على تلك الشركات بشكل ملحوظ في آسيا وأمريكا اللاتينية وحتى إفريقيا، وتلاشي القيود الحكومية بشكل كبير، كما أوضحت دراسة (Fukao,1997)، أن الإتجاه إلى اقتصاد السوق في الدول النامية لعب دورا كبيرا جذب الشركات اليابانية، كذلك أوضحت دراسة (Chandrasekaran,Ryans,1996) أن الهند -جنبا إلى جنب مع الصين- تعد واحدة من الأسواق الصناعية الرئيسية في آسيا التي تجذب مصالح الشركات متعددة الجنسيات نتيجة للإصلاحات الاقتصادية الحديثة وفرص السوق الكبيرة كذلك أوضحت دراسات كل من (Fishlow,1989) و (Elias,1990) على أمريكا اللاتينية أن التدفق الهائل للاستثمار الأجنبي المباشر للإقليم كان نتيجة لمتغيرات السياسة المحلية التي خلقت بيئة اقتصادية كلية أكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي المباشر مع الثقة المتجددة في التركيز على إصلاحات التوجه للسوق، إلا أن دراسة (Patnaik,1997) أوضحت أن التحرر الاقتصادي لم يجذب الكثير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقدر ما جذب كثيرا من الأموال الساخنة المهمة بالمضاربة، وذلك لأن الفترة الأخيرة شهدت عولمة التمويل أكثر من عولمة الإنتاج⁽¹⁾.

وتعتبر عملية الخصخصة جزءا متمما لتطبيق عمليات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، فهي عنصر مؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين

¹ حسن رقدان الهجوج، مرجع سابق ص.67.

الدوليين للوصول إلى السوق والمشاركة في اقتصاد البلد المعني، وبإزالة العقبات المعوقة للاستثمار نتيجة الأعباء الكبيرة التي تشكلها المؤسسات التي تملكها الدولة، ومن خلال إعطاء إشارة للمستثمر على أن الحكومة المعنية أصبحت ترحب بالاستثمارات الأجنبية خاصة في البنية الأساسية وتحسين الخدمات المرتبطة بالخصوصية⁽¹⁾، فلقد أدت موجة الخصخصة في كثير من الدول النامية منذ أواخر عقد الثمانينات إلى نمو كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما كانت الخصخصة بالنسبة لاقتصاديات دول أوروبا الوسطى والشرقية عنصرا هاما من عناصر عملية التحول إلى نظام اقتصاد السوق وهي تتطوي في الغالب على مشاركة من جانب مستثمرين أجنبى بتنفيذ استثمارات مباشرة فخلال الفترة التي شهدت نشاطا و بصورة خاصة خلال الفترة (1988-1995) تلقت الدول النامية حوالي 38 مليار دولار على شكل تدفقات استثمار أجنبي مباشر ومبلغ 21 مليار دولار على شكل استثمارات غير مباشرة، ويمثل المبلغان معا نسبة 45 % من إيرادات إجمالي عمليات الخصخصة⁽²⁾.

ويمكن أن يكون للخصوصية أثر إيجابي طويل الأجل على توفير واجتذاب رأس المال الإنتاجي من الخارج، إلا أن الأمر يعتمد في الأساس على أسلوب إدارة برامج الخصخصة، فبرامج الخصخصة الجذابة تشترك في ثلاث خصائص هامة هي: الالتزام السياسي، التوجه التجاري والشفافية، ويمكن أن يسفر إتباع هذه المبادئ عن تحقيق الحد الأقصى الممكن من المشاركة من جانب المستثمرين الأجنبى في عمليات بيع المؤسسات التي تمتلكها الدول بيعا مباشرا، وبالتالي تحفز المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد تمكنت أنجح الدول في تنفيذ عمليات الخصخصة من تحقيق زيادة مستمرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها نتيجة الاستقرار السياسي وكبر حجم المشاريع المخصصة.

وهكذا تؤثر برامج الخصخصة الواسعة النطاق في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة طرق أبرزها:⁽³⁾

1. إتاحة وسيلة ملموسة لتلك الاستثمارات الأجنبية للمشاركة في اقتصاد البلد؛
2. إزالة كافة العقبات المعيقة للاستثمار و تحسين البنية الأساسية؛
3. إعطاء إشارة من الحكومة باتخاذها الخطوات اللازمة لتهيئة بيئة ملائمة لاستثمارات القطاع الخاص.

¹ أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 36.

² حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر- قضايا و تعاريف-، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 32، 2004، ص 13.

³ المرجع السابق، ص 18.

خلاصة الفصل الثالث:

تناول هذا الفصل العديد من النقاط حول مفهوم وأدوات السياسة الاقتصادية وكذا برامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة في الدول النامية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال النظريات الاقتصادية والتجارب العملية وتوصل هذا الفصل إلى ما يلي:

1. تعرف السياسة الاقتصادية على أنها مجموعة الوسائل والإجراءات التي تقوم بها الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية المرسومة خلال فترة زمنية معينة، وهناك ثلاث سياسات اقتصادية رئيسة فعالة في التأثير على النشاط الاقتصادي في كل حلقاته على المستويين الكلي أو الجزئي وهي: السياسة النقدية، السياسة المالية وسياسة التجارة الخارجية؛
2. أدت الأزمة المالية الكبيرة التي شهدتها الدول النامية والتي ساهمت في انفجار أزمة المديونية إلى طرح المنظمات الدولية ومن خلفها الدول المتطورة برامج وسياسات التصحيح الاقتصادي، كطريق لإستعادة النمو، وذلك من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتطبيق سياسة الخصوصية بالتحول من نظام يقوم بصفة أساسية على القطاع العام إلى نظام يعطي مكان الصدارة للقطاع الخاص؛
3. يتجلى دور السياسة المالية بجانبها الإنفاقي والإيرادي في تنمية وترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر، ويأتي تأثير الضرائب على الميل للاستثمار من خلال تأثيرها على عوائده، حيث كلما قلت الضرائب ترتفع الأرباح وبالتالي يرتفع الميل للاستثمار، ويعطي المستثمر اهتماما بالغا للامتيازات والحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة المضيفة، كما تؤدي الإعانات التي تمنحها الدولة إلى المستثمر إلى تخفيض أعبائه وزيادة أرباحه، مما يجعل الإعانات الحكومية من العوامل المشجعة على زيادة معدلات الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، ويعتبر إنفاق الدولة على مشاريع البنية التحتية الأساسية المادية والبشرية من أهم محددات قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين، ويمكن للدول أن ترشد سياساتها المالية، من خلال ترشيدها للنفقات العامة وحسن استخدام الموارد المتاحة وترشيدها للحوافز الضريبية وربطها باعتبارات تكنولوجية أو تشغيلية ومكافحة التهرب الضريبي وتأهيل الإدارة الضريبية بالشكل الذي يؤثر إيجابا على موازنة الدولة ويساهم في تحسين مناخ الاستثمار وبالتالي احتمال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
4. تعتبر سلامة الأوضاع النقدية واستقرارها من أهم الأمور التي تساعد في حسن اتخاذ القرارات الاقتصادية ومفتاح الاستقرار هو تحقيق معدل تضخم منخفض الذي يعني نسبة فوائد حقيقية موجبة وأسعار صرف مستقرة، ويعتبر المستثمر الأجنبي معدل التضخم المنخفض أساس بناء

اقتصاد السوق، فعندما تزيد معدلات التضخم أو يتذبذب سعر صرف العملة المحلية ينعكس ذلك سلبا على المناخ الاستثماري و على القرارات الاستثمارية.

5. تؤثر السياسة التجارية على حجم الصادرات والواردات من خلال تأثيرها على تكلفتها، كما تؤثر على وضعية ميزان المدفوعات وسعر الصرف والتي تعتبر أمور يراعيها المستثمر الأجنبي الذي يستخدم مرافق الدولة المضيفة في الإنتاج والتوزيع والتصدير، وهناك علاقة إيجابية وثيقة بين حجم التجارة الخارجية وخاصة الصادرات وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعزو ذلك أن ارتفاع حجم التجارة يمنح الشركات الأجنبية فرصة للإنتاج والتوزيع في مناطق جغرافية تتمتع بنشاط متمامي في مجال التصدير والاستيراد وتحقق بالتالي عوائد مرتفعة ، كذلك يمكن لسياسة حرية التجارة أن تلعب دورا هاما في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إقامة المناطق الحرة والتي تعد إحدى الأدوات الهامة لهذه السياسة.

6. إن الاتجاهات الحديثة الخاصة بسياسات الدول النامية فيما يتعلق بالتحريك والإصلاح الاقتصادي والتي تشجع استحواد الشركات الأجنبية على الشركات المحلية في إطار عملية الخصخصة وعولمة الإنتاج وزيادة التكامل الاقتصادي والمالي من أهم العوامل التي تشرح ضخامة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية في الوقت الحاضر.

وبعد تحليلنا لدور السياسات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من جانب نظري و بناء على بعض التجارب العملية في هذا المجال، يتبادر لأذهاننا السؤال التالي: هل كانت السياسات الاقتصادية المطبقة في الجزائر جاذبة وملائمة للمستثمر الأجنبي ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في الفصل الموالي.

الفصل الرابع:

السياسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الاقتصاد الموجه وأثرها
على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

انتهجت الجزائر عقب الاستقلال نموذجاً للنمو الاشتراكي ذو توجه نحو الداخل مع التركيز على القطاع الصناعي، واشتملت العناصر الرئيسية لهذا النموذج على التخطيط المركزي للاقتصاد والاعتماد على المؤسسات العامة في توفير معظم الخدمات وعلى صناعات إحلال الواردات، حيث أُعطي لمجهودات الاستثمار مكانة ودورا فعالا في تطبيق استراتيجية التنمية المعمول بها، وكان الانشغال الأكبر للتنمية الوطنية التي انطلقت بانطلاق المخطط الثلاثي هو إعطاء الأولوية الكبرى للتنمية الصناعية، وذلك ببناء قاعدة صناعية استجابة لحاجيات التحول أولا ثم لحاجيات الاستهلاك الفردي والجماعي من السلع والخدمات للقضاء على التخلف والتبعية، كما شهدت هذه الفترة تبني قوانين تخص تشجيع الرأس مال الأجنبي، والتي تمثلت في قانون الاستثمار لسنة 1963 وقانون الاستثمار سنة 1966 وقانون سنة 1982 و سنة 1986.

ونسعى من خلال هذا الفصل الوقوف على مدى ملائمة السياسة الاقتصادية المنتهجة وقوانين الاستثمار المتبناة خلال هذه الفترة، للمستثمر الأجنبي، من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: السياسة الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة (1962-1979) وأثرها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة

المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية خلال فترة التنمية اللامركزية (1980-1989) وأثرها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

المبحث الأول: السياسة الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة (1962-1979) وأثرها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة

اختارت الجزائر عشية الاستقلال نمودجا تنمويا طموحا بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة للقضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الإستعمارية الطويلة، حيث إعتد الاقتصاد الجزائري النموذج الشائع خلال الستينات والمعتمد على المشروعات المصنعة، كما اختارت المؤسسة العمومية كأداة لتنمية هذا النموذج⁽¹⁾، ويهدف هذا النموذج إلى بناء جهاز إنتاجي وطني يقوم على قاعدة صناعية عصرية، وخلق مناصب شغل وتوقيف النزوح الريفي، وكذا مد الصناعة بالمواد الأولية الإستهلاكية الضرورية، ولإنجاح هذه الإستراتيجية كانت أحد الأولويات الأساسية هي استرجاع أدوات السلطة الاقتصادية، أي استرجاع الثروات الوطنية (الأراضي، البنوك، المناجم، المحروقات، ... إلخ).

المطلب الأول : وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1962-1966)

اتسم الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال بالتبعية للاقتصاد الفرنسي في كل المجالات، وورثت الجزائر عن الاستعمار معالم كثيرة للتخلف تمثلت فيما يلي:

- الإزدواجية الاقتصادية على مستوى القطاعات: حيث يتشكل كل قطاع من قطاع حديث كان يسيطر عليه المعمرين، وقطاع تقليدي متخلف يمتلكه الجزائريين؛
- سيطرة القطاع الزراعي على النشاط الاقتصادي الوطني: حيث كان نحو 80% من القوة العاملة متمركزة في النشاط الفلاحي؛
- التفاوت الجهوي بين مختلف ولايات الجزائر خصوصا بين الريف والمدينة؛
- التخصص الاقتصادي: حيث طغى إنتاج البترول والخمور على باقي المنتوجات فهما يشكلان لوحدهما 80% من قيمة الصادرات الجزائرية؛
- تدني مستوى الحياة: بمعنى انخفاض المستوى التعليمي والثقافي والصحي وقلة وسائل النقل والهياكل السكنية والترفيهية وغيرها.

كما أن خروج المستعمر الفرنسي من الجزائر أدى إلى تدهور القاعدة الصناعية حيث توقف الإنتاج في كثير من الوحدات الصناعية والمناجم بعد مغادرة حوالي 900 ألف أوروبي الجزائر وكان هؤلاء يمثلون عصب الاقتصاد والإدارة والصناعة والتجارة أثناء الاحتلال الفرنسي الذي دام 132 عام، بالإضافة إلى تهريب الأموال إلى الخارج التي كانت مقدرة بـ 110 مليار فرنك فرنسي، والتهرب من تسديد

¹ عبد الله بن دعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية (التخطيط)، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص.355

20 مليار فرنك فرنسي كدين، مما تسبب في إفراغ الخزينة من الأرصدة النقدية والذهبية وزيادة على هذا كله، امتناع البنوك الأجنبية من تقديم القروض وتمويل المشاريع، كما قام المستعمر الفرنسي بتخريب المؤسسات الصناعية والطرق وتدمير 8000 قرية و3000 هكتار من الغابات وسلب وقتل الماشية التي انخفض عددها من سبعة ملايين رأس إلى ثلاثة ملايين رأس⁽¹⁾.

وللخروج من هذه الوضعية وتحقيق التنمية المنشودة اتخذت الجزائر النموذج الاشتراكي كمنهج للتنمية وكان هذا حسب توجيهات مؤتمر طرابلس سنة 1962، الذي حدد معالم السياسة الجزائرية وركز على التخطيط الاقتصادي للموارد الجزائرية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات مع التصنيع الشامل (الصناعية المصنعة) لتحقيق تنمية متوازنة بين كل الفروع الاقتصادية في كل مناطق الدولة وبناء مجتمع اشتراكي⁽²⁾، وهكذا قامت الحكومة الجزائرية بإصدار عدد من المراسيم المتتابعة تحت عنوان كبير هو "التسيير الذاتي"، بدأ في 22 من أكتوبر 1962 بمرسوم ينص على التسيير المؤقت للمستثمرات الزراعية وللشركات التي تركها أصحابها بعد مغادرتهم للجزائر نهائياً، ولم تصبح هذه الأملاك الشاغرة ملكاً للدولة إلا بعد صدور مرسوم في مارس 1963 الذي نص على التسيير الذاتي للزراعة والصناعة، والذي يعبر لأول مرة، عن التوجه الاشتراكي بقرار من الحكومة، كما دخلت السلطات الجزائرية في حملة تأميمات واسعة شملت عدة قطاعات، ووفق النظام الاشتراكي الذي اتبعته الجزائر منذ الإستقلال عرف اقتصاد البلاد عدة تطورات أهمها:

1- **على مستوى القطاع الفلاحي:** قامت الحكومة الجزائرية سنة 1963 بإنشاء نظام التسيير الذاتي، الذي يهدف إلى تأميم أملاك المعمرين التي تركوها وخاصة المزارع والوحدات الصناعية، و بهذا سيطرت الدولة على تسيير المزارع، وأصبح التسيير مركزياً، وفي تلك المرحلة تم إنشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، بحيث يقوم هذا الديوان بتمويل جميع المزارع ذاتياً بمدخلات الإنتاج وتسويق المحاصيل التي يقوم بإنتاجها، وقد شمل نظام التسيير الذاتي جميع الأراضي الفلاحية التي كان يشغلها المستعمر والتي كانت من أخصب الأراضي وتبلغ نحو 22037 مزرعة تتوزع على مساحة تقارب 2,4 مليون هكتار، إلا أن عدم وضوح أسلوب التسيير الذاتي والأسس التي تنظمه لدى الكثير من العمال كذلك عدم استطاعة العمال التحكم في نشاطهم و قلة الإطارات سواء منهم المهندسون أو التقنيون أم المسيرين وإنهاك العتاد الفلاحي وغياب المحاسبة في تلك المزارع، أدى إلى خلق بيروقراطية في تسييرها، مما أدى إلى انخفاض إنتاجية العمل وركود في الإنتاج الزراعي.

¹ عبد القادر كشير، نحو تنظيم اقتصادي جديد من منظور الدول النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص. 170.

² المرجع السابق، ص. 171.

2- **على مستوى القطاع الصناعي:** كان برنامج الاستثمار الصناعي في الجزائر أيام الاستعمار يركز حول الموارد المنجمية الموجهة للتصدير، وخلال الحرب العالمية الثانية وإثر احتلال ألمانيا لفرنسا، أقامت بعض الشركات الصناعية الفرنسية فروعاً لها في الجزائر، وفي سنة 1958 في إطار "مشروع قسنطينة" الذي أعلن عليه الجنرال "ديغول" بغرض إخماد الثورة الجزائرية، أقامت فرنسا وحدات صناعية في الجزائر لتوفير مناصب شغل للجزائريين، ولكن وعقب مفاوضات "إيفيان" في مارس 1962 قام المعمرون بتخريب معظم الوحدات الصناعية في الجزائر بالإضافة إلى فرار الإطارات الفرنسية وبفعل هذا العمل عرفت الصناعة الجزائرية عقب الاستقلال ركوداً كبيراً ولذلك كانت أولويات الدولة الجزائرية عقب الاستقلال العمل على ترميم المصانع المخربة وإعادة تشغيلها، أما الخطوة الثانية قامت الدولة الجزائرية بإنشاء عدة شركات وطنية، مثل شركة الكهرباء والغاز، والشركة الوطنية لنقل وتجارة المحروقات "Sonatrach" سنة 1963، الشركة الوطنية للحديد والصلب سنة 1964، كما تم تأمين المناجم سنة 1966، فيما حافظت الشركات الأجنبية الكبيرة في الجزائر على ممتلكاتها، ويمكن تفسير عدم اتساع فكرة التسيير الذاتي في هذا القطاع، لضعف التركة التي تم امتلاكها، واستحالة قيام السلطات الإدارية العامة بتطبيق نظام معين لصالح القطاع المسير ذاتياً وضعف الجانب المالي للدولة.

3- **على مستوى القطاع المالي والمصرفي:** من جملة الإجراءات المتخذة بعد الاستقلال مباشرة إنشاء بنك مركزي جزائري توكل إليه مهمة الرقابة على الصرف، تسيير النقد وإنشاء عملة وطنية المتمثل في الدينار الجزائري وهذا ابتداء من 10 أبريل 1964 كعملة غير مرتبطة بالفرنك الفرنسي، إضافة إلى تشكيل هيكل بنكية مساعدة لاستكمال بناء الجهاز البنكي الوطني خلفاً للبنوك الأجنبية التي سارعت إلى تحويل احتياطياتها من الأوراق المالية والنقود السائلة بهدف تحطيم بنية الاقتصاد الوطني ووضعه تحت التبعية .

3-1- **إنشاء البنك المركزي الجزائري (BCA):** تم إنشاؤه بموجب القانون التشريعي رقم 441/62 المصادق عليه من طرف المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 والمتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بجميع الصلاحيات القانونية والاستقلال المالي لإدارة السياسة النقدية، محاولة من الدولة لإعداد وتنظيم اتصال فعال بين السلطات العمومية ومؤسسة الإصدار النقدي تبعا لما أملتة ظروف السياسة الاقتصادية المتبعة في توجيه الموارد المالية نحو القطاعات، وما تطلبتة حاجيات التنمية في تلك الفترة، وعليه كلف البنك المركزي بالإشراف على البنوك التي تعمل ضمن دائرته المصرفية، فتم تنصيبه كبنك للبنوك يضطلع بالمهام الأساسية المتعلقة بتنظيم تداول النقد الوطني وتسيير

ومراقبة القروض للاقتصاد بكل الوسائل المتاحة⁽¹⁾، وذلك في إطار السياسة المحددة من طرف الحكومة، غير أن هذه الإعتبارات كانت مقيدة بالتعاون مع الخزينة العمومية، إذ تم بموجب قانون المالية سنة 1965 وضع هيكل البنك المركزي كلية في خدمة الخزينة العمومية، عن طريق منح تسبيقات نقدية مستمرة، حيث تعتبر قروض مكشوفة على حسابها الجاري لديه، وكانت محددة في تلك الفترة بـ 5 % من الإيرادات العادية المحققة للدولة خلال السنة المالية السابقة⁽²⁾، كما يمكن للبنك القيام بخصم الكمبيالات والسندات لأمر محاسبي الخزينة في مدة استحقاق لا تتجاوز ثلاثة أشهر، وقد كان إنشاء البنك المركزي بداية لاتخاذ بعض القرارات الهامة والمتعلقة بتأميم البنوك الأجنبية التي سارعت إدارتها للمغادرة بعد الإستقلال، فكانت الخطوات الأولى للتأميم بين سنتي 1966 و1967، وقبلها عرفت الفترة (1966-1963) تغييرات جذرية في نمط التسيير، حيث تم استحداث الصندوق الجزائري للتنمية الذي ترأس قائمة المؤسسات البنكية المستفيدة من هذه العملية.

3-2- الصندوق الجزائري للتنمية (CAD): تأسس في 07 ماي 1963 بمقتضى القانون 63-165 ليتكفل بتمويل حركة التنمية التي انطلقت فيها الجزائر بعد الاستقلال، ثم تلقى الصندوق بعض التغييرات في تنظيمه الأساسي فسمي بعدها بالبنك الجزائري للتنمية (BAD) طبقا للمرسوم 72-26 الصادر في 07 جوان 1972⁽³⁾، ويتم تمويله من طرف الخزينة العمومية والتي شكلت تسبيقاتها له أكبر نسبة من موارده، إضافة إلى ذلك يمكنه جمع الادخار عن طريق إصدار سندات متوسطة وطويلة الأجل وبإمكانه أن يتوجه إلى الاقتراض من الأسواق الخارجية، وقد أسندت له مهمة تمويل الاستثمارات المنتجة في إطار البرامج والمخططات الخاصة بالاستثمارات، و تغطي نشاطاته قطاع الصناعة بما فيه الطاقة والمناجم وقطاعات السياحة والنقل والتجارة والتوزيع والدواوين الفلاحية وقطاع الصيد... إلخ.

3-3- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP): تم تأسيسه بتاريخ 10 أوت 1964 بموجب القانون رقم 227/64، ويهدف إلى تعبئة ادخارات الأفراد والمؤسسات الخاصة مقابل معدل فائدة يقدر بـ 2.8 % لاستخدامها في مشاريع التنمية الاقتصادية وتغطية احتياجات الاقتصاد المخطط، كما بادر إلى رفع هذا المعدل سنة 1971 ليصل إلى 3.5% لزيادة

¹ Ammour Ben Halima, **Le système bancaire algérien**, édition Dahleb, Alger, 1997, P.P.45,46.

² محمود حميدات، مدخل للتليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص.128.

³ شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1992، ص. 64.

عمليات الإدخار والمساهمة في تغطية برامج السكنات العمومية، مما يساعد العائلات داخل الوطن على الادخار الخاص بالسكن عن طريق فتح حسابات ادخارية للأفراد والمؤسسات من أجل تطوير القاعدة السكنية بالجزائر.

3-4- البنك الوطني الجزائري (BNA): وهو أول بنك للودائع، أنشأ في 13 جوان 1966 بموجب المرسوم 66-178 لتلبية احتياجات الإتجاه الاشتراكي، فكان يمثل وسيلة الدولة للتخطيط المالي، أسندت له مهام عديدة تبعا لزيادة حجم النشاط الفلاحي في الجزائر والحاجة إلى تغطية باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وبالتالي يتلقى البنك موارد مالية معتبرة من طرف الخزينة ويقدم بالتعاون مع الخزينة العمومية والبنك الجزائري للتنمية قروض لمختلف القطاعات الإنتاجية (الفلاحة، الصناعة والتجارة)، غير أنه منذ سنة 1968 احتكر البنك وظيفة تمويل ورقابة القطاع الفلاحي إلى غاية 1982 تاريخ إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية*، حيث أسندت إليه عملية إدارة التمويل متوسط وطويل الأجل عن طريق فتح القروض للقطاع الخاص وتفعيله، فرض رقابة مالية على المزارع المسيرة ذاتيا في تلك الفترة، تمويل القطاع الاقتصادي العمومي وقطاع التجارة الخارجية بالتعاون مع الصندوق الوطني للتنمية عن طريق وضع هيئة مركزية (مديرية العلاقات الدولية لرقابة الصرف) تتخصص في رقابة المعاملات مع الخارج.

3-5- القرض الشعبي الجزائري (CPA): تأسس بموجب الأمر رقم 66-129 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966⁽¹⁾، وقد جاء خلفا للبنوك الشعبية الفرنسية ذات الطابع التجاري والصناعي وقد تدعم بعد ذلك بضم ثلاثة بنوك أجنبية وهي⁽²⁾: البنك المختلط الجزائر- مصر في 01 جانفي 1968، الشركة المارسييلية للقرض في 30 جوان 1968 والشركة الفرنسية للقرض والبنك سنة 1971، وقد كلف بتمويل بتمويل قطاع السياحة والصيد، التعاونيات غير الفلاحية*، تمويل المؤسسات الخاصة التي تعمل في مجال الصناعات التقليدية والمهن الحرة، تمويل المؤسسات القائمة بأشغال البلديات والولايات.

* وذلك بناء على قانون المالية لسنة 1970 الذي يرغم المؤسسات على التعامل مع بنك واحد فقط.

¹ Ahmed Henni, **crédit et financements en Algérie**, les cahiers du CREAD, Alger 1987, p 46.

² مليكة زغب، حياة النجار، **النظام المصرفي الجزائري عبد الإصلاحات الاقتصادية**، الملتقى الوطني الأول حول: النظام المصرفي الجزائري: واقع وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 45، قالمة 2001، ص. 45.

ولاستكمال بناء النظام المصرفي والمالي سارعت السلطات العمومية إلى إنشاء مؤسسات مالية غير مصرفية تمثلت في شركات التأمين التي تهدف إلى التأمين ضد المخاطر المختلفة ، وفي هذا الإطار تم إنشاء الشركة الجزائرية للتأمين SAA بتاريخ 27 ماي 1963 وتولت تأمين السيارات، الحرائق، السرقة، التأمين على الأفراد، كما تم إنشاء الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR بتاريخ 08 جوان 1963 للتأمين على جميع أنواع المخاطر باستثناء المخاطر الفلاحية.

4- **على مستوى قطاع التجارة الخارجية:** منذ الاستقلال تجلت الإرادة الكبيرة للدولة في تأمين التجارة الخارجية كلبنة أساسية لتنمية وتطوير القطاع الاشتراكي، وأول سياسات التأمين تمثلت في مراقبة التجارة الخارجية مستندة في ذلك على القوانين التشريعية الأولى غداة الاستقلال كميثاق طرابلس عام 1962، وميثاق الجزائر عام 1964، فميثاق طرابلس 1962 اقترح مبدأ تأمين التجارة الخارجية بمعنى حق الأولوية لتأمين الفروع الرئيسية للتجارة الخارجية و تجارة الجملة، وخلق مؤسسات حكومية ذات منتج واحد أو ذات منتجات عدة، وهذا التنظيم يسمح للدولة فرض الرقابة الفعلية على الواردات والصادرات، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على المنتجات المحلية، و زيادة الأرباح على الاستثمارات خاصة في القطاعات المنتجة، ولم يحد بدوره ميثاق الجزائر سنة 1964 عن هذا المنحى إذ أكد على مبدأ تحكم الدولة ذات الطابع الاشتراكي في التجارة الخارجية وذلك بالتركيز على تأمين التجارة الخارجية مثل تحديد طبيعة السلع التي يجب تصديرها، وكذلك السلع التي يجب استيرادها، ولقد مست المراقبة بالخصوص الواردات بالتركيز عن آليتين هما: إجراءات أدوات الرقابة هيئات الرقابة، ففي ما يخص الأولى تتمثل أساسا في: مراقبة الصرف، التعريف الجمركية، نظام حصص الاستيراد، أما الآلية الثانية فتمثل في إنشاء هيئات رقابة يعهد إليها تنفيذ هذه المهمة مثل: الديوان الوطني للتجارة الخارجية (ONACO)، إذ تم إسناد وظيفة تموين السوق إلى هذا الأخير الذي يعد أول ديوان من نوعه ذو طبيعة تجارية حيث خلق من أجل القيام بأول تجربة جزائرية في ميدان الرقابة، وكذا إنشاء تجمعات من المحترفين في الشراء تسمى: التجمعات المهنية للمشتريات (GPA) وهو ما سنعمل على توضيحه من خلال ما يلي:

4-1- إجراءات المراقبة:

أ- نظام حصص الاستيراد: تم تطبيق هذا الإجراء بموجب المرسوم رقم 63-188 المؤرخ في 1963/05/25 وشمل السلع التالية :

- السلع الاستهلاكية: وتخص بالتحديد المواد الغذائية في الدرجة الأولى، ثم تأتي في الدرجة الثانية سلع الاستهلاك الصناعي؛
- السلع الوسيطة: وتتمثل في السلع والمواد المستخدمة في البناء والمواد الكيميائية، أو الموجهة للتحويل الصناعي، على أن تستفيد سلع التجهيز من نظام الحصص تحت خلفية حماية الاقتصاد الوطني.

ويعتمد في تحديد السلع على نوعية السلع وأصنافها في إطار برنامج استيراد سنوي مصادق عليه من طرف الحكومة على أن يقوم البنك المركزي الجزائري بتوفير العملة الصعبة اللازمة لهذا الغرض، وقد حاولت الجزائر بهذا الإجراء التنويع الجغرافي من خلال إعادة هيكلة الواردات وتنويع مناطق الاستيراد لا سيما وأن الجزائر كانت لا تتعامل إلا مع فرنسا تقريبا.

ب- **التعريفة الجمركية:** تم في سنة 1963 تطبيق الرسوم الجمركية لأول مرة في الجزائر، وقد اعتمدت على تصنيفين، حسب السلع وحسب الدول، فحسب السلع وزعت التعريفة الجمركية على ثلاث أواج من المنتجات كما يلي:

- السلع التجهيزية والمواد الأولية تفرض عليها رسوم بمعدل 10%؛
- السلع نصف المصنعة خضعت لرسوم جمركية بين 5% و 20%؛
- السلع النهائية قدرت الرسوم عليها بين 15% و 50%

ونلاحظ من هذا التقسيم أنه يشجع واردات التجهيز الضرورية لبناء الاقتصاد الوطني، وتخضع السلع الاستهلاكية لرسوم مرتفعة من أجل حماية المنتج الوطني.

أما فيما يخص الترتيب حسب الدول، فقد ميزت التعريفة الجمركية لسنة 1963 بين أربع مناطق أساسية وخضعت هذه الدول للرسوم حسب اتجاه تصاعدي وحسب الترتيب التالي : فرنسا، دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، الدول المستفيدة من شرط البلد الأكثر تفضيل، باقي دول العالم، وقد اعتبر هذا النظام التعريفي نظاما تفضيليا لصالح فرنسا على الخصوص ودول

المجموعة الأوروبية على العموم، وهذا التمييز يتعارض وهدف الجزائر في التنوع الجغرافي لمبادلاتها التجارية⁽¹⁾.

ج- مراقبة الصرف: بعد الاستقلال كانت الجزائر تنتمي إلى منطقة الفرنك الفرنسي الشيء الذي أدى إلى سهولة كبيرة في حركة رؤوس الأموال، ومع إنشاء البنك المركزي و بغية وضع قيود من شأنها إبطاء هذه الحركة ظهر إجراء مراقبة الصرف سنة 1963 بمقتضى قانون 144/63 الصادر في 1963/10/13 الذي حاول التقليل من خروج العملة الصعبة وكذا التحكم في التقلبات النقدية في السوق الدولية وتحييد آثارها على العملة الوطنية انطلاقا من التسيير المستقل للعملة الوطنية والانسحاب من منطقة الفرنك، وبهذا أصبحت كل أعمال الصرف وتحويل العملة، وإبرام الصفقات التجارية مع الخارج تخضع لرقابة البنك المركزي وهي رقابة إدارية تقتضي توافق العمليات التجارية مع القوانين المعمول بها في مجال التجارة الخارجية.

4-2- هيئات الرقابة:

أ - الديوان الوطني للتجارة الخارجية (ONACO) : وهو أول هيئة تنشأ بعد الاستقلال مباشرة من أجل التكفل بمهمة الرقابة على التجارة الخارجية وهو ذو طبيعة تجارية، جاء كتجسيد للنظام الاشتراكي القائم على تدخل الدولة في التجارة الخارجية، فلكي تتمكن الدولة من تنظيم ومراقبة التجارة الخارجية لا سيما المواد ذات الاستهلاك الواسع، أنشئ عام 1963 الديوان الوطني للتجارة الخارجية الذي أسندت إليه مهمة تموين السوق الوطنية خاصة بالمواد ذات الاستهلاك الواسع مثل: القهوة، الزيت، السكر... إلخ

ب- التجمعات المهنية للمشتريات (GPA) : أنشئت سنة 1964 بموجب المرسوم رقم 223/64 المؤرخ في 1964/08/10، وتظم كل المستوردين الخواص بصفة إجبارية ولكن حسب نوع النشاط الممارس ، ويقترّب تكيفها القانوني كثيرا مع شركات المساهمة، وقد كلفت هذه التجمعات بالاستيراد ووضع برامج الواردات وتوزيع الواردات بين الأعضاء، على أن توزع هذه التجمعات إلى خمسة فروع وهي: الخشب ومشتقاته، النسيج والقطن، الجلد ومشتقاته، الحليب ومشتقاته، أنواع أخرى من المنتجات، وتتم رقابة الدولة على هذه الهيئة من جهة على مستوى المجلس الإداري بوجود ممثلين دائمين للوزارة المنتدبة والمكلفين بضمان احترام تطبيق البرنامج العام للاستيراد ، ومن جهة أخرى عن طريق محاسب ينصب من طرف الوزارة المنتدبة.

¹Benissad, *Economie du développement de l'Algérie Sous développement et socialisme*, economica, Paris, 1979, P.166

المطلب الثاني : المحاور الكبرى للسياسة الاقتصادية الجزائرية خلال مرحلة التخطيط الاقتصادي المركزي (1967-1979)

عملت الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال على محاولة بسط نفوذها على الاقتصاد التابع تبعية شبه مطلقة لفرنسا، وسعت بذلك السلطة الحاكمة آنذاك بفك الارتباط مع الاقتصاد الفرنسي، ورسم معالم انطلاق المسيرة التنموية للبلاد بانتهاج المنهج الإشتراكي مبلورا من خلال التخطيط المركزي، فكانت الانطلاقة بالمخطط الثلاثي لسنة 1967 في محاولة لوضع اللبنة الأولى للانطلاقة الفعلية لتغيير الأوضاع عقب الاستقلال وتحضير الوسائل المادية لإنجاز المخططات المقبلة⁽¹⁾، وفي فترة السبعينات عرفت الجزائر مخططين رباعيين جاء لإتمام الأهداف التنموية المسطرة، وقد أعطى النموذج الاقتصادي المتبع دور مركزي لأجهزة الدولة في تحقيق عملية التنمية، وطرح ضرورة تطوير قطاع صناعي عمومي قوي، حيث أعتبرت الصناعة الوسيلة الوحيدة التي تضمن اقتصاد مستقل ومتكامل⁽²⁾.

أولا: المخطط الثلاثي (1967-1969)

تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال لأنها سنة البدء في التخطيط، وقد اختارت الجزائر العمل بالمخططات لأنها تمكنا من:⁽³⁾

- حصر الإمكانيات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال محددة ؛
- استخدام الموارد المحصورة والمجددة أفضل استخدام ممكن ؛
- تحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها .

وقد باشرت الجزائر فعلا في تطبيق مجموعة من المخططات (الخطط) ذات المدى الزمني المتدرج والحجم الاستثماري المتزايد وكانت البداية بالمخطط الثلاثي خلال الفترة (1967-1969) ، والذي جاء في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة بالنظر إلى الانخفاض الكبير في الموارد المالية وتدهور حاد في مستويات الإنتاج الوطني لضعف التحكم في الجهاز الإنتاجي بسبب انعدام الإطارات الكفاءة والمعدلات المرتفعة للبطالة⁽⁴⁾، ولهذا فإنه من بين الأهداف التي يصبو إلى تحقيقها هي خلق أكبر عدد

¹ بوكبوس سعدون، الاقتصاد الجزائري محاولتين من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2000)، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 1999، ص.139.

² Hamid Temmar, *Stratégie de développement indépendant*, le cas de l'Algérie, OPU, Alger 1983 p.26

³ أحمد شريفي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2009، 40، مأخوذ من الموقع الإلكتروني:

<http://www.ulum.nl/d175.html> تم الإطلاع يوم 2010/04/21 الساعة 20:24 .

⁴ عبد اللطيف بن اشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص.40.

ممکن من الوظائف في حدود ما تسمح به المردودية العامة للمؤسسة، بالإضافة إلى رفع حجم الصادرات الوطنية وإشباع الحاجات الاستهلاكية من المواد المصنعة بشكل يتحقق فيه إحلال الواردات في المستقبل⁽¹⁾، ولقد تم توزيع الاستثمارات الفعلية في المخطط الثلاثي بين ثلاث مجموعات متجانسة من حيث طبيعتها، فكانت المجموعة الأولى والتي أخذت حصة الأسد في هذا المخطط هي الاستثمارات الإنتاجية المباشرة بـ6.79 مليار موزعة بين الزراعة بـ1.88 مليار دج والصناعة بـ4.91 مليار دج، ثم يأتي في المرتبة الثانية الاستثمارات غير الإنتاجية بـ2.01 مليار دج موزعة بين البنية التحتية الاقتصادية بـ0.28 مليار دج والبنية التحتية الاجتماعية بـ1.73 مليار دج وفي المرتبة الثالثة جاءت الاستثمارات شبه الإنتاجية والمتمثلة في الخدمات بـ0.36 مليار دج وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

¹ Abdelhamid Ibrahimi, *L'économie algérienne*, OPU, Alger, 1991, P.41

جدول رقم (14): التقديرات والإنجازات الفعلية لاستثمارات المخطط الثلاثي (1967-1969)

القطاعات	التقديرات (مليار دج)	نسبة كل قطاع إلى المجموع (%)	الإنجازات (مليار دج)	معدلات الإنجاز (%)	نسبة كل قطاع إلى المجموع (%)
الزراعة	1.26	13.91	1.39	110.3	
الصيد البحري	0.01	0.11	-	-	
الري	0.35	3.86	0.49	140	
مجموع الزراعة والري	1.62	17.88	1.88	116.05	20.52
المحروقات	2.27	25.05	2.25	111.01	
الصناعة الأساسية	2.18	24.04	1.58	72.5	
الصناعات التحويلية الأخرى	0.49	5.41	0.37	75.5	
المناجم والطاقة	0.46	5.07	0.44	95.65	53.6
مجموع القطاع المنتج	7.02	77.5	6.79	96.7	74.13
السياحة	0.34	3.75	0.18	52.9	
النقل	-	-	0.07	-	
الإتصالات السلكية واللاسلكية	0.12	1.32	0.11	91.6	
التخزين والتوزيع	-	-	-	-	
مجموع القطاع شبه المنتج	0.46	5.07	0.36	78.26	4.03
شبكة النقل	0.34	3.75	0.28	82.35	
السكن	0.34	3.75	0.24	70.58	
التربية والتكوين	0.81	8.94	0.84	103.7	
الاستثمارات الأخرى	0.09	1	0.65	722.22	
مجموع الاستثمارات الأساسية	1.58	17.44	2.01	127.22	21.94
مجموع الاستثمارات	9.06	100	9.16	101.1	100

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، مديرية الإحصائيات والمحاسبة الوطنية، إحصائيات 1967-1978، الجزائر، 1980.

ويتضح من خلال هذا الجدول أن الهدف من توزيع الاستثمارات في هذه الفترة، يتجلى في توجيهها نحو القطاعات المنتجة والتي استحوذت على 74.13% من الاستثمارات المنجزة مقابل 4.03% موجهة لقطاع الخدمات و21.94% لمشاريع البنية التحتية، أما على مستوى التوزيعات القطاعية فقد تركز مجهود الاستثمارات على القطاع الصناعي وكان اتجاه الاستثمارات جد قوي نحو التصنيع، كما نلاحظ أن حجم الاستثمارات الفعلية للمخطط الثلاثي فاقت قيمة التقديرات، حيث بلغ حجم الاستثمار

المنجز من خلال هذا المخطط 9.16 مليار دج، في حين بلغت تقديراته 9.06 مليار دج وبذلك بلغت نسبة الإنجاز 101.1%، ومن خلال تتبع أرقام المخطط يظهر أن قطاع الزراعة والري حقق حجم إنجاز فعلي أكثر من المقدر، حيث كان الإنجاز الفعلي يساوي إلى 1.88 مليار دج بينما، التقديرات كانت تساوي إلى 1.62 مليار دج، كما حقق قطاع الاستثمارات الأساسية حجم إنجاز فعلي أكثر من المقدر حيث كان الأول يساوي إلى 2.01 مليار دج بينما الثاني يساوي إلى 1.58 مليار دج، هذا بالنسبة للقطاعات التي حققت زيادة في الإنجاز الفعلي عن الإنجاز المقدر، بينما هناك قطاعات أخرى كانت فيها نسبة الإنجاز الفعلي أقل من التقديرات، ويظهر ذلك من خلال المقارنة بين ما تم تحقيقه وما تم تقديره، فكان قطاع الصناعة قد حقق حجم إنجاز فعلي بحجم 4.91 مليار دج، بينما كانت التقديرات الخاصة بهذا القطاع تساوي إلى 5.40 مليار دج.

ولقد شهدت مرحلة تنفيذ هذا المخطط عدة أحداث هامة نذكر منها:

- قيام الحكومة الجزائرية في عام 1967 بتأميم المشاريع الأجنبية في القطاعات الصناعية الأساسية وتم في هذا الإطار تأميم قطاع توزيع مواد ومشتقات المحروقات، وأسست شركات وطنية أسندت لها مهام تجسيد سياسة التصنيع؛
- على مستوى القطاع المصرفي تم إنشاء البنك الخارجي الجزائري (BEA) كثالث بنك ودائع، في 01 أكتوبر 1967 بموجب المرسوم رقم 67-204، ليخلف 05 بنوك أجنبية بإجمالي 23 وكالة تابعة لها وهي: القرض الليوني، الشركة العامة، قرض الشمال، البنك الصناعي للجزائر والبحر الأبيض المتوسط، بنك باركلي، أما دوره فتمثل في تسهيل وإدارة العلاقات التجارية والمالية مع الخارج والعمل على تطوير التجارة وتوجيهها لخدمة أهداف الاقتصاد المخطط، تشجيع الصادرات من المنتجات الصناعية، والإشراف على القروض الخارجية وتقديم القروض لقطاعات هامة كقطاع المحروقات، الصناعات الثقيلة، النقل البحري، الصناعة الإلكترونية و الكيماوية؛
- في مجال التجارة الخارجية: تم في سنة 1968 وبناء على الأمر رقم 35/68 المؤرخ في 1968/02/02 وضع تعريف جديدة جاءت لمراجعة نظام التعريف السابقة في محاولة منها لبناء اقتصاد مستقل وتوجيه الواردات لخدمة إستراتيجية التنمية الوطنية وتحقيق أهداف المخطط التنموي، وقد بنيت هذه التعريف على مفهوم الانتقاء عند الاستيراد وإحلال الواردات، و أقرت هذه التعريف فئتين من البلدان في التعامل التجاري و هي:

- المجموعة الاقتصادية الأوربية؛
- البلدان التي أبرمت الجزائر معها عقود و اتفاقيات تجارية.

وقد ميزت كذلك هذه التعريفية بين المنتجات المحولة والمنتجات غير المحولة بغية توجيه الواردات لخدمة استراتيجية التنمية الوطنية⁽¹⁾، و يتجلى ذلك من خلال رفع قيمة التعريفية الجمركية المطبقة على المواد المحولة بخلاف تلك المفروضة على المواد غير المحولة التي تفرض عليها تعريفية جمركية أقل انخفاضا، كذلك ميزت هذه التعريفية الجمركية بين المواد الاستهلاكية ذات الأولوية، والمواد أو المنتجات الكمالية*، والغرض من فرض رسوم مرتفعة على السلع الكمالية هو حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية والحد من استيراد السلع التي لا تخدم التنمية من جهة أخرى.

وما يمكن تأكيده في الأخير هو أن المهمة الأساسية للمخطط الثلاثي أو التمهيدي كانت إعداد المقدمات الضرورية للمخطط القادم، أي أنه كان عبارة عن محاولة لتحديد بعض الاتجاهات في إطار إستراتيجية التنمية في السنوات الموالية⁽²⁾.

ثانيا: المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

جاء المخطط الرباعي الأول لتعميق اختيارات الخطة الأولى ويتضح ذلك من خلال أهدافه الرئيسية التي يمكن اختصارها في النقاط الثلاث التالية: ⁽³⁾

- تدعيم وتطوير القاعدة المادية للاقتصاد الوطني؛
- تطوير الصناعات القائمة لعملية النمو الاقتصادي؛
- إعتقاد مبدأ اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي.

وبالتالي عمل هذا المخطط، على تشييد القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية، بتفضيل الاستثمار في الصناعة الثقيلة، مع إعطاء الأهمية للاستثمار في ميدان المحروقات من بترول وغاز.

* بالنسبة للمنتجات المحولة طبقت عليها التعريفية الجمركية كما يلي:

- منتجات استهلاكية ذات أولوية 30% إلى 50%.
- منتجات استهلاكية كمالية 100% إلى 150%.
- السلع التجهيزية 30 % .
- أما المنتجات غير المحولة فتخضع للرسوم التالية:
- منتجات استهلاكية ذات أولوية 20% إلى 40%.
- منتجات استهلاكية كمالية 20% إلى 30%.
- السلع التجهيزية 20 % .

¹ Benissad, op.cit, p.167

² رواج عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005/ 2006، ص.95

³ محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الأول، 1999، ص.257.

ولقد صادف هذا المخطط الذي خصص له 27.75 مليار دج منها 12.40 مليار دج للقطاع الصناعي عدة أحداث هامة نذكر منها: أن الخبرة التي تكونت خلال تنفيذ الخطة الثلاثية والتحسين الذي تحقق في مناهج التخطيط وأساليبه ومؤسساته، إلى جانب التحسن في التنفيذ و المتابعة ، جعل بالإمكان أن يأتي تنفيذ الخطة الرباعية أفضل من تنفيذ سابقتها سواء بالنسبة إلى الاستثمارات أو النتائج كما جعل بالإمكان أن يتخطى الانجاز توقعات الخطة والجدول أدناه يؤكد ذلك:

جدول رقم (15): التقديرات والإنجازات الفعلية لاستثمارات المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

القطاعات	التقديرات (مليار دج)	نسبة كل قطاع إلى المجموع (%)	الإنجاز (مليار دج)	معدلات الإنجاز (%)	نسبة كل قطاع إلى المجموع (%)
الزراعة	2.92		2.94		
الصيد البحري	0.12		0.07		
الري	1.90		1.34		
مجموع الزراعة والري	4.94	17.80	4.35	88.06	11.98
المحروقات	4.57		9.78		
الصناعات الأساسية	5.21		7.52		
الصناعات التحويلية الأخرى	1.19		1.32		
المناجم والطاقة	1.43		2.18		
مجموع الصناعات	12.40	44.68	20.8	167.74	57.28
مجموع القطاع المنتج	17.34	62.48	25.15	145.04	69.26
السياحة	0.7		0.78		
النقل	0.8		1.13		
الاتصالات السلكية واللاسلكية	0.37		0.40		
التخزين والتوزيع	-		0.29		
مجموع القطاع شبه المنتج (الخدمات)	1.87	6.75	2.60	139.03	7.16
شبكة النقل	1.14		1.13		
السكن	1.52		1.54		
التربية والتكوين	3.31		3.04		
الاستثمارات الأخرى	2.57		2.21		
مجموع قطاع الهياكل الأساسية	8.54	30.77	7.92	92.74	21.82
مجموع الاستثمارات	27.75	100	36.31	130.84	100

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، مديرية الإحصائيات والمحاسبة الوطنية، إحصائيات 1967-1978، الجزائر، 1980.

ويظهر الجدول أعلاه الفرق الكبير بين قيمة الاستثمارات الفعلية بين هذا المخطط والمخطط السابق، حيث تضاعفت قيمة الاستثمارات الإجمالية المحققة في المخطط الأخير بحوالي أربع مرات وبدل هذا على وجود إرادة سياسية حقيقية لمضاعفة الجهد الاستثماري للدولة من أجل تنمية القوى الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، ويبدو الاهتمام الواضح للدولة في هذا المخطط بتنمية الجهاز المادي الإنتاجي والمتمثل في الزراعة والصناعة، من خلال إعطائه الأولوية في عمليات الإنجاز بنسبة قدرها 69.26% من مجموع الاستثمارات المنجزة، استأثر القطاع الصناعي على 57.28% منها، فيما لم يحض القطاع شبه المنتج إلا على 7.16% من مجموع الاستثمارات الفعلية وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بنظيرتها في القطاع الصناعي، أما الهياكل الأساسية فقد حازت على نسبة لا بأس بها قدرت بـ 21.82% من مجموع الاستثمارات الفعلية بقيمة قدرت بـ 7.92 مليار دج، وتعكس هذه النسب والأرقام التوجهات الأساسية للدولة في هذه الفترة والتي تهدف إلى تطوير وتحقيق مبدأ الصناعة الثقيلة أو الصناعة المصنعة، ومن بعدها يأتي تطوير القطاعات الأخرى لهذا كانت نسبة قطاع الصناعة بالخصوص مرتفعة جدا بل حققت ارتفاع في قيمة الإنجاز عن التقديرات.

وبمجيء المخطط الرباعي الأول شهد الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة تميزت بحركة واسعة من التأميمات الكبرى للمنشآت الأجنبية وبالأخص تأميم المحروقات سنة 1971 .

كما شهد القطاع الزراعي في هذه الفترة مرحلة جديدة تميزت بصدور قانون الثورة الزراعية عام 1971 والذي يهدف إلى إعطاء الأرض لمن يخدمها، نظرا لسوء توزيعها آنذاك على الفلاحين والذي كان السبب الرئيسي في انخفاض مستوى المعيشة للجماهير الريفية وعدم قدرتها على تحديث الأساليب الزراعية المختلفة، ويهدف هذا الإجراء إلى عصنة القطاع الفلاحي وإدماجه في برامج التنمية الاقتصادية، لا سيما أن النزوح الريفي نحو المدن بغرض العمل في قطاعات الصناعات الحديثة الإنشاء قد بات يهدد بامتصاص اليد العاملة من القطاع الفلاحي.

أما قطاع التجارة الخارجية ومع بداية السبعينات، بدأت السياسة التجارية تأخذ اتجاه أكثر حمائية، وهذا بإصدار عدة قوانين تدعم تدخل الدولة في تسيير التجارة الخارجية عبر هيئات ومؤسسات معينة للوصول إلى احتكار هذا القطاع وتأميمه كلية سنة 1978، حيث شهدت هذه الفترة حل المجمعات المهنية للشراء (GPA)، وقد جاء هذا الحل بعد الخلافات التي ظهرت بين أعضائها من جهة، ومطالبة المؤسسات العمومية بسلطة الاحتكار من جهة ثانية، هذه المؤسسات التي بلغ عددها في سنة 1971 حوالي عشرين مؤسسة عمومية، تسيطر على حوالي 80% من التجارة الخارجية الجزائرية، وفي سنتي 1970 و 1971 تم رسميا تعميم احتكار الدولة على الواردات من خلال المؤسسات العمومية التي أسندت إليها هذه المهمة دون غيرها من المؤسسات والخواص، وظهرت احتكارات استيراد مرتبطة بالإنتاج

وأخرى مرتبطة بالتوزيع*، وتهدف الدولة من خلال توسيع هيمنة المؤسسات الحكومية إلى التحكم أكثر في التدفقات التجارية، إلا أن هذا النظام قد أفرز عدة مشاكل منها: ظهور خلافات بين الوصاية والمؤسسات التابعة لها، غياب برامج محددة للاستيراد من طرف المؤسسات، رداءة نوعية المنتجات والخدمات المقدمة، توسع دائرة التوزيع وما انجر عنه من ارتفاعات على مستوى الأسعار... إلخ، مما أدى إلى إتباع نظام جديد يقوم على نظام جديد شامل للاستيراد وهو نظام التراخيص الإجمالية للاستيراد (AGI)، والذي يعتبر من الوسائل المعتمدة لبسط احتكار الدولة على التجارة الخارجية، وقد صدر بموجب الأمر 12/74 المؤرخ في 30 جانفي 1974 الخاص بشروط الاستيراد ضمن البرنامج العام للاستيراد الذي تحدده الحكومة سنويا⁽¹⁾، فبداية من سنة 1974 أصبح تحقيق عمليات الاستيراد يتم تحت غطاء الرخص الإجمالية للاستيراد AGI بالنسبة لعمليات القطاع العام، ورخص الاستيراد بالنسبة للقطاع الخاص*، وقد جاء هذا النظام ليرز الأهمية الاقتصادية للدولة باعتبارها عونا متدخلا ومنظما للتجارة الخارجية، وإحكام الرقابة المالية بواسطة الجهاز المصرفي، والإدارية بواسطة إدارة الجمارك، أما بالنسبة للتعريف الجمركية المطبقة خلال هذه الفترة ومع بداية السبعينات، ودخول الجزائر في إستراتيجية جديدة في سياستها التنموية الهادفة إلى التصنيع، ولغرض الاستجابة للاحتياجات الجديدة للاقتصاد الوطني، صممت تعريف جمركية جديدة بموجب الأمر رقم 68-72 المؤرخ في 29 ديسمبر 1972 لتدعيم السياسة التنموية الوطنية المسطرة في المخطط الرباعي الأول، حيث أعفت هذه التعريف بعض السلع من الضريبة الجمركية وأخضعت جميع السلع الضرورية لإتمام الاستثمارات الجزائرية ودعم قدراتها الإنتاجية (السلع التجهيزية، المنتجات الصيدلانية السلع الوسيطة... إلخ) إلى معدل مخفض بـ 3% و 10%، فيما أخضعت السلع الكمالية إلى معدلات مرتفعة تتراوح بين 40% و 100% وبهذا عززت هذه التعريف توجه الجزائر نحو إرساء قاعدة صناعية داخل البلاد، والتخلي عن استيراد السلع التي يمكن إنتاجها محليا، وتوفير حماية أفضل للمنتج الوطني من المنافسة الأجنبية⁽²⁾.

* مثل شركة SONACOM، شركة SNMC في مواد البناء، شركة SNC في المواد الحديدية... إلخ
 ** كانت الرخص الإجمالية للاستيراد تمنح من طرف وزارة التجارة، ورخص الاستيراد تمنح من طرف "O.S.C.I.P" ثم من طرف الغرفة الوطنية للتجارة، وفي ظل نظام AGI تحصل المؤسسات الوطنية على غلاف مالي مقيم بالدينار الجزائري بمثابة تراخيص بالاستيراد يحدد السلع التي تستورد (وضعيتها في التعريفية)، والمبالغ المسموحة لكل سلعة، وترتبط الرخص الإجمالية للاستيراد بالتوطين المسبق domiciliation للعقود التجارية قبل التصريح الجمركي والتسديد المالي، وكذا باحترام القواعد المسيرة لمراقبة الصرف. مما يعني أن المؤسسات كانت موضع رقابة إدارية ومالية مسبقة. ولهذا فإن مراقبة عملية الاستيراد كانت تتم من طرف بنك التوطين خاصة من خلال الرخص الإجمالية للاستيراد، وهذا بتأكدها من:

- السلعة موضوع الاستيراد، يجب أن تظهر في AGI.
- عدم تجاوز المبالغ المنصوص عليها في AGI.
- التأكد من أن الرخص تحمل تأشيرة البنك المركزي.

¹ مفنح حكيم، السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2002/2003، ص.104.

² المرجع السابق، ص.102.

ثالثا: المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

عملت الجزائر على تنفيذ خطتها الرباعية الثانية خلال الفترة 1974-1977، وكان من الطبيعي أن الخطة الرباعية الأولى التي تم إعدادها عند نهاية الستينيات لم تكن تعكس الحقائق الجديدة عن قطاع النفط و الغاز خاصة بعد تدابير التأميم والتوسع في سنة 1971 و ارتفاع أسعار النفط في أكتوبر 1973 ، و في المرحلة التي تم فيها إعداد الخطة الرباعية الثانية كانت أوضاع النفط الداخلية قد تغيرت، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى رفع حجم الإنفاق الاستثماري التقديري إلى 110 مليار دج، ويزيد هذا الحجم عن حجم الاستثمار التقديري للمخطط الثلاثي بـ12 مرة وعن حجم الاستثمار التقديري للمخطط الرباعي الأول بـ4 مرات⁽¹⁾، وتعتبر الأهداف العامة لهذا المخطط مماثلة لأهداف المخططات السابقة، مع تركيز أكثر على رفع الإنتاج وتوزيع التنمية عبر مختلف أنحاء القطر، وقد كان من المتوقع أن يرتفع الناتج الوطني الإجمالي بشكل ملموس وبنسبة لا تقل عن 46%، وهو ما يعادل نسبة سنوية للتنمية تبلغ 10%، وقد كانت الأولوية دائما من نصيب التصنيع، الذي سيسمح إنجازته بتحقيق الهدف الأسمى، وهو التكامل الصناعي على نطاق أوسع، بغية التوصل إلى رفع الإنتاج في أقرب الآجال، وتوفير مناصب الشغل، وكان مبدأ رفع تحويل الموارد الطبيعية إلى أقصى درجة يعتبر دائما أولوية قصوى بهدف توسيع عملية التصنيع، وتستجيب لهذا المبدأ المشاريع القائمة في مجالات الحديد والصلب والمعادن غير الحديدية والبتروكيمياة والأسمدة الكيماوية والإسمنت، وفيما يتعلق بالاستثمارات في صناعة الحديد والصلب، تم تصميم مركب الحجار للحديد والصلب، على نحو يسمح برفع الإنتاج إلى مليوني طن، بغية توفير تشكيلة كبيرة من منتجات الحديد والصلب المستهلكة على نطاق واسع⁽²⁾، وعليه نال قطاع الصناعة والمحروقات النصيب الأعلى من الإنفاق الاستثماري بنسبة وصلت إلى 61.16 % من الاستثمارات المحققة خلال هذه الفترة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

¹ محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص275.

² جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب (1968-1978)، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1986، ص39.

جدول رقم (16): التقديرات والإنجازات الفعلية لاستثمارات المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

نسبة كل قطاع إلى المجموع (%)	معدلات الإنجاز (%)	الإنجازات (مليار دج)	نسبة كل قطاع إلى المجموع (%)	التقديرات (مليار دج)	القطاعات
		5.85		12.00	الزراعة
		0.09		0.12	الصيد البحري
		2.97		4.60	الري
7.35	53.29	8.91	15.17	16.72	مجموع الزراعة والري
		36.00		19.50	المحروقات
		28.46		21.86	الصناعات الأساسية
		5.07		4.01	الصناعات التحويلية الأخرى
		4.62		2.63	المناجم والطاقة
61.16	154.5	74.15	43.55	48.00	مجموع الصناعة
68.51	126.37	83.06	58.72	64.72	مجموع القطاع المنتج
		1.24		1.50	السياحة
		5.27		6.46	النقل
		2.32		1.51	المواصلات السلكية و اللاسلكية
		1.39		1.00	التخزين والتوزيع
8.43	97.34	10.22	9.53	10.50	مجموع القطاع شبه المنتج
		3.45		2.73	مؤسسات إنجاز البناء والأشغال العمومية
		2.66		3.09	شبكة النقل
		0.57		0.70	المناطق الصناعية
		8.55		8.30	السكن
		5.95		9.95	التربية والتكوين
		6.77		10.23	الاستثمارات الأخرى
23.05	79.85	27.95	31.75	35.00	مجموع الهياكل الأساسية
100	110	121.23	100	110.22	مجوع الاستثمارات

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، مديرية الإحصائيات والمحاسبة الوطنية، إحصائيات 1967-1978، الجزائر، 1980.

سجل هذا المخطط نسبة زيادة في إجمالي الاستثمارات الفعلية المحققة قدرت بـ 110% وكالعادة أخذ القطاع المنتج حصة الأسد من إجمالي الاستثمارات الفعلية فكانت نسبته 68.51% مقسومة بين قطاع

الزراعة والري بـ7.35% وقطاع الصناعة بـ61.16% ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع الهياكل الأساسية بـ23.05% وفي الأخير قطاع الخدمات بـ8.43%، و إذا تفحصنا تطور النشاط الاستثماري بين مختلف القطاعات نجد أن القطاع الوحيد الذي سجل السرعة في الإنجاز و تجاوز الهدف التقديري هو القطاع الصناعي بنسبة زيادة عن الهدف قدرت بـ154.5%، كما حقق القطاع المنتج نسبة زيادة قدرت بـ126.37%، حيث وبعدها كانت التقديرات تساوي 64.72 مليار دج، بلغ حجم الاستثمار الفعلي المحقق 83.06 مليار دج، والملاحظ في هذا القطاع الانخفاض الكبير في معدل الإنجاز في القطاع الزراعي الذي بلغ 53.29% فقط من إجمالي التقديرات، وعلى عكس القطاع المنتج فإن في القطاعات كلها لم تصل إلى الهدف المسطر وهو الوصول إلى أرقام التقديرات فكانت نسبة الإنجاز في قطاع الخدمات هي 97.34% من إجمالي التقديرات، أما قطاع الهياكل الأساسية فكانت نسبة الإنجاز نوعا ما منخفضة حيث قدرت بـ79.85% من إجمالي التقديرات .

رابعا : المرحلة التكميلية (1978-1979)

تعتبر هذه الفترة بمثابة المرحلة الانتقالية، التي تم خلالها إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني، وقد تميزت ببرامج استثمارية تنتصف ببعض الخصائص، نحاول سردها كما يلي⁽¹⁾:

- الحجم الكبير من الاستثمارات الباقي إنجازها من المخطط الرباعي الثاني، والمقدرة بحوالي 190.07 مليار دج؛
- تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية؛
- أغلب البرامج أعيد تقييمها، بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار والنتيجة عن الأزمة الدولية؛
- إن مجموع الاستثمارات المسجلة والمعاد تقييمها خلال سنة 1978 هي 5.63 مليار دج، أما سنة 1979 فكانت إنجازاتها المالية قد بلغت 54.78 مليار دج من مجموع الترخيص المالي المقدر بحوالي 64.77 مليار دج.

ويرجع العديد من الاقتصاديين سبب التأخر في إنجاز العديد من المشاريع وإعادة تقييم مشاريع أخرى كانت مبرمجة إلى عدة عوامل يمكن اختصارها في النقاط التالية:

- نقص خبرة الشركات الوطنية المكلفة بالإنجاز وقلة مكاتب الدراسات الوطنية؛
- زيادة فترة الإنجاز لمختلف المشاريع مما ينعكس سلبا على تكاليف هذه المشاريع وبالتالي المنتج النهائي؛

¹ محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص.ص. 335، 336.

- تأخير تشغيل الوحدات الإنتاجية بسبب عدم انجاز جميع أجزاء المشروع في نفس الوقت ،كما هو الشأن بالنسبة لمركب الأسمدة الفوسفاتية بعنابة أو أخطاء هندسية وفنية مما يؤدي إلى خسائر هامة تنعكس في شكل تضخم تكاليف المشاريع الصناعية؛
- ارتفاع تكاليف استيراد التجهيزات والمواد الأولية ونصف المصنعة الضرورية لعمليات الإنتاج بسبب أزمة الكساد التضخمي الذي عانت منه الدول المتقدمة في فترة السبعينات.

وفي مجال التجارة الخارجية، إتجهت الدولة في هذه المرحلة إلى تكريس الطابع النهائي لاحتكار التجارة الخارجية، وأصدرت القانون 78-02 المؤرخ في 11 فيفري 1978 المتضمن تأميم التجارة الخارجية، وبموجب المادة الأولى من هذا القانون فقد تم إضفاء طابع الدولة على تجارة التصدير، وأقصى كل المصدرين الخواص، حيث نصت على أن تصدير السلع ونشاطات التموين والخدمات تقتصر وتخضع لسلطة الدولة، وبموجب المادة نفسها فإنه تم إلغاء وحظر المستوردين الخواص من ممارسة أي نشاط، وعليه فإن هذا القانون قد ألغى كل السبل المختلفة لتدخل المستوردين الخواص وحل كل مؤسسات الاستيراد والتصدير الخاصة بقوة القانون، و تم إسناد الاحتكار للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الوطني، والدواوين والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري⁽¹⁾.

خامسا: النتائج الاقتصادية العامة لفترة التخطيط الاقتصادي(1967-1979)

إن مجهودات التنمية خلال هذه الفترة، قد أدى إلى تحقيق إنجازات جديدة بالإهتمام في عدة ميادين، وإلى إحداث تحويلات عميقة في الاقتصاد الوطني، إلا أن النتائج المحصل عليها، وبالرغم من أهميتها، لم تكن في مستوى المجهودات المبذولة وفي حجم ضخامة الإمكانيات المالية بالداخل والخارج المخصصة لعملية التنمية، وبالإضافة إلى كل ما سبق، تميزت السنوات الأخيرة لهذه الفترة، ب بروز الاختلال في التوازنات وتفاقم التوترات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ويمكن إيجاز أهم النتائج الاقتصادية خلال هذه الفترة فيما يلي:

1- تميزت هذه المرحلة من مسيرة الاقتصاد الجزائري بتخصيص جزء كبير من الدخل الوطني للاستثمار في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الأخرى، وأعطيت الأولوية لفروع المواد الوسيطة والتجهيز، ولقد كان الهدف هو التصنيع وبسرعة كبيرة من خلال الإعتماد علي القطاع العمومي ومن ثم المؤسسة الوطنية، وبالتالي فقد لعبت الدولة دورا هاما وجوهري في إحداث التصنيع الذي كان له الدور الرئيسي في الإنتاج والعمالة وخلق القيمة المضافة، ولقد ترتب على هذه السياسة أداء اقتصادي لا بأس به حيث بلغ متوسط النمو الاقتصادي السنوي خلال هذه الفترة 7% ،كما انخفضت معدلات البطالة خلال هذه الفترة لتصل إلى 22.3 % سنة 1978

¹ مفتاح حكيم، مرجع سابق، ص.105.

وارتفع كل من الناتج الداخلي الإجمالي وكذا نسبة الإستثمارات إلى الناتج الداخلي الإجمالي كما هو موضح الجدول الموالي:

جدول رقم (17): تطور كل من الناتج الداخلي الإجمالي والاستثمارات خلال الفترة (1967-1979)

الوحدة: مليار دج

1979-1978	1977-1974	1973-1970	1969-1967	البيان
115.58	158.5	114	56.8	الناتج الداخلي الإجمالي
54.78	121.23	36.31	9.16	الاستثمارات
47.4	76.5	31.8	16	نسبة الاستثمارات إلى الناتج الداخلي الإجمالي (%)

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.ص.186

ونلاحظ من خلال الجدول ارتفاع نسبة الاستثمارات إلى الناتج الداخلي الإجمالي عبر المخططات المعتمدة وخاصة في المخطط الرباعي الثاني، الذي شهد فيه الإستثمار في قطاع الصناعة وخاصة الصناعات المصنعة اهتمام كبير ، كما ارتفع حجم الناتج الداخلي الإجمالي من 56.8 مليار دج في المخطط الثلاثي إلى 158.5 مليار دج خلال المخطط الرباعي الثاني والذي دعمه كذلك ارتفاع أسعار البترول في هذه الفترة .

2- إن التركيز على قطاع المحروقات والسياسات التوسعية المتبعة خلال هذه الفترة، ترتب عنها بعض الانعكاسات السلبية أثرت فيما بعد على النمو الاقتصادي، حيث أدت إلى وجود سوق داخلية كبيرة لم يستطيع الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها في ظل ركود الإنتاج الوطني في المجال الفلاحي*، حيث تضاعف الاستهلاك الإجمالي من السلع والخدمات المعبر عنه بالأسعار الثابتة بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط 8.5%، ولقد أدت الضغوط التي تمارس فيها الطلبات الاجتماعية والفردية للاستهلاك والناتجة عن زيادة المداخيل في مقابل محدودية العرض، إلى زيادة الضغوط التضخمية وكذا اللجوء إلى الاستيراد الذي أخذ يزداد يوما بعد يوم مما ساهم في زيادة اللجوء إلى القروض الخارجية، وخاصة في ظل ارتباط عمليات الاستيراد بمناطق جغرافية معينة، حيث يشير تحليل بنية الواردات الجزائرية وتوزيعها الجغرافي خلال هذه الفترة إلى أن المصدر الرئيسي للواردات الجزائرية هي الاقتصاديات المتطورة، حيث بلغت الواردات الجزائرية من هذه الأسواق 86.71 % في سنة 1970

* لم يمثل نصيب القطاع العام في الزراعة سوى 7 % من القيمة المضافة الكلية.

و86.50% في سنة 1975⁽¹⁾، وبما أن هذه المنطقة عانت من ارتفاع فاحش في الأسعار خلال فترة السبعينات، فقد انعكس ذلك سلبا على الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة، وتحظى السوق الأوروبية المشتركة سابقا وبالأخص فرنسا بأكبر نسبة من هذه الواردات، حيث احتلت الواردات الجزائرية من السوق الفرنسية 42.4% من إجمالي الواردات الجزائرية سنة 1970 و34.9% سنة 1975⁽²⁾.

3- ارتفعت القروض الخارجية خلال هذه الفترة من 3335 مليون دولار عام 1971 إلى 6000 مليون دولار عام 1975، لتقفز إلى 20078 مليون دولار عام 1979، وبالتالي تكون قد تضاعفت بحوالي ست مرات خلال ذات الفترة، ويرجع هذا الارتفاع إلى التوسع في استيراد المواد الأولية وبيع التجهيز بسبب عجز الاقتصاد الوطني آنذاك على توفير مثل هذه المواد الضرورية للجهاز الإنتاجي إضافة إلى ارتفاع الواردات من السلع الغذائية والمنتجات الاستهلاكية، وكذا توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج التنموية المخططة، وقد اقترن تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر بتطور ملموس لخدمات الدين الخارجي، التي ارتفعت من 110 مليون دولار سنة 1971 إلى 709 مليون دولار سنة 1974 لتتراجع إلى 457 مليار دولار سنة 1975، وهذا راجع للتحسن الكبير في سعر صرف الدولار تجاه الفرنك الفرنسي، ويعد هذا الأمر في صالح الجزائر، على اعتبار أن تقييم المحروقات في السوق العالمي يتم بالدولار، غير أن خدمات الدين الخارجي ما فتئت أن تعود للارتفاع مجددا، وصولا إلى 2623 مليون دولار عام 1979⁽³⁾.

4- بالنسبة لنظام تمويل الاستثمارات في هذه الفترة، نجد أنه يتكون نظريا من دائرتين، دائرة الخزينة العمومية والدائرة البنكية، غير أنه في الواقع تركز على قطب واحد في التمويل تشكله دائرة الخزينة العمومية، وهذا نتيجة تجاوز الصلاحيات المعتمدة لدى الخزينة في أساليب التدخل باعتبارها الوسيط المالي الذي يحقق الانسجام بين نظام التمويل وتخطيط الاستثمارات العمومية، وانحصر دور البنك المركزي في كونه مصدرا للتدفقات النقدية الموجهة لتسيير حسابات المؤسسات العمومية عن طريق الجهاز المصرفي وكذا الرقابة الكمية على النقد، وبالرغم من امتلاك البنك المركزي لوسائل لرقابة على العرض النقدي، إلا أنه لم يتمكن من التأثير على حجم الائتمان نظرا لتدخل وزارة المالية في تحديد الحجم الضروري من القروض الموجهة لتغطية احتياجات الاقتصاد، الشيء الذي نجم عنه تضاعف الكتلة النقدية خلال هذه الفترة بمعدل سنوي متوسط قدر بـ 23% ويعتبر هذا المعدل المرتفع بالمقارنة مع معدل نمو الإنتاج الداخلي الخام الذي بلغ 7%، الأمر الذي زاد من حدة التوترات التضخمية.

¹ ONS, , *Rétrospective Statistique 1970-2002*, Alger 2005, p.171.

² Ibid, p.169.

³ عزيزة بن سميعة، مرجع سابق، ص. 231.

5- تجاهل دور القطاع الخاص في إحداث التنمية حيث سعت الدولة لإحكام قبضتها على الاقتصاد من خلال توسيع القطاع العمومي و السيطرة عليه، وعليه انتقلت حصة هذا القطاع في الإنتاج الداخلي الخام من 34.07 % عام 1969 إلى 65.42 % عام 1978.

6- إن رغبة الدولة الجزائرية وعزمها على تحضير وتنظيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التحكم في أهم مقاليد التوجيه وتسيير الاقتصاد قد حثت إلى تكييف مختلف المؤسسات العمومية وتوكيها للممارسة أكبر جزء من الصلاحيات، إن التعدي على الامتيازات بين القطاع المالي والقطاع الإنتاجي مع الاستقطاب المفرد للمؤسسات الاقتصادية لإنجاز الاستثمارات كان على حساب مستلزمات الفعالية الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى ظهور اختلال في توازن الهيكل المالي لعدد كبير من المؤسسات الوطنية، كما أن التكاليف الباهظة وتمديد الآجال عملت كلها على إبطال مخططات التمويل، بل أجبرت أحيانا بعض المؤسسات على تسديد القروض قبل استعمال الاستثمارات، ولقد بلغت القروض الممنوحة للاستثمار في نهاية سنة 1978 ما يقرب من 170 مليار دج، منح ما يزيد عن 50% منها في شكل قروض طويلة الأجل، وما يقرب 38% في شكل قروض خارجية، وتأخذ الصناعة أكثر من 78% من القروض وأكثر من النصف منها يخص قطاع المحروقات⁽¹⁾، والجدير بالملاحظة أن النظام المالي لم يوفر أدوات التأطير ومراقبة النفقات بعنوان المخططات لضمان استعمالها بأحكام وفعالية، وكان نتيجة ذلك ضعف حجم تسديد اعتمادات الاستثمار من طرف مؤسسات إنتاج السلع والخدمات والذي يرجع إلى عدة أسباب نذكر منها الآجال الطويلة لإنجاز الاستثمارات والضعف الملحوظ في تحكم جهاز الإنتاج والنقائص الظاهرة في التسيير، وأمام الضعف الملحوظ في تجديد المخزون من الموارد أجبرت الخزينة على أن تطلب من البنك المركزي تقديمها المزيد من التسيقات أي بمعنى آخر الإقدام على إنشاء الأوراق النقدية، علاوة على ذلك فإن المشاكل المرتبطة بتمويل الاستثمار وفقد التوازنات على مستوى الاستغلال أدت إلى التفاقم في عجز المؤسسات لدى البنوك بلغت ما يقرب من 20 مليار دج في سنة 1978 منها ما يزيد عن 12 مليار للقطاع الصناعي خارج المحروقات، إن هذه الاضطرابات المقرونة بعدم تكييف النظام الجبائي والتعقيد والبطء في الإجراءات الموضوعية وعدم وجود نظام أسعار متناسق أدت كلها إلى زيادة هامة في تكاليف الإنتاج وزادت من تقادم فقدان توازن الهياكل المالية للمؤسسات.

¹ دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص. 348.

المطلب الثالث: وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1962-1979)

عرفت الجزائر نشاطات الاستثمار الأجنبي المباشر حينما كانت تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي لكن بعد نيلها لاستقلالها سنة 1962 وبروز كيانها السياسي ، تغيرت نظرتها تجاه الشركات الأجنبية، التي رأت فيها إمتداد للاستعمار ومساس بالسيادة الوطنية، ومن ثم أعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لنهب الثروات وتحويلها إلى بلدانها الأصلية وتكريس التبعية والتخلف.

ومن خلال القراءة الواضحة لمعالم السياسة الاقتصادية وأسلوب التنمية المتبع غداة الاستقلال وحتى نهاية السبعينات والتي وجدنا أنها كانت تقوم على نظام التخطيط، هيمنة القطاع العام، التأمين نجد أنها كانت غير مشجعة تماما لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر أو حتى مجرد الإبقاء عليه، بالرغم من أن هذه الفترة شهدت تبني قوانين تخص تشجيع الرأس مال الأجنبي والتي تمثلت في قانون الاستثمار لسنة 1963 وقانون الاستثمار سنة 1966 .

1- قانون الاستثمار لسنة 1963: في 26 جويلية 1963 أصدرت الجزائر قانون 63-277⁽¹⁾

الذي يعتبر أول نص تشريعي يتعلق بالاستثمارات في الجزائر، وكان يهدف أساسا إلى إعادة بعث النشاط الاقتصادي حيث اعتبر الملاحظون أن هذا القانون كان موجها خصيصا إلى المستثمر الأجنبي، خاصة وأن الجزائر في تلك المرحلة لم تكن تملك رأسماليين وطنيين لهذا كان يجب عليها توجيه دعوة للاستثمار الأجنبي المباشر الإنتاجي حيث جاء هذا النص بعدة امتيازات جبائية ومالية خاصة في المادة الثانية منه من شأنها جلب هذه الفئة⁽²⁾، ويمكن تلخيص الضمانات والامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب في إطار هذا القانون فيما يلي:

- حرية الاستثمار لكل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب وحرية التنقل والإقامة والتي تضمن للأشخاص العاملين في المؤسسات الأجنبية المساواة أمام القانون (عن طريق القانون الجبائي) ؛
- التمتع بقانون ضريبي خاص وهذا خلال مدة زمنية معينة لا تتعدى 15 سنة ابتداء من تاريخ الحصول على الإعتماد؛
- التخفيض الكلي أو الجزئي للرسوم والضرائب المختلفة على الأرباح الصناعية خلال 05 سنوات كأقصى حد، أو على استيراد الآلات و سلع التجهيز.

¹ القانون 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 والمتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية ، العدد 63 ،الصادرة في 2 أوت 1963.

²عليوش قريوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1999، ص.6.

وفي حالة حدوث أي تغيير في هذه القوانين والتشريعات يتمتع المستثمرين بعدة ضمانات و امتيازات و هذا فيما يخص:

- إمكانية تحويل 50 % على الأكثر من الأرباح الصافية المحققة سنويا؛
- إمكانية تحويل رأس المال الناتج عن تصفية الشركة؛

ولكن للتمتع بهذه الامتيازات على المؤسسة الالتزام بالشروط التالية:

- تعليم و تأطير العمال الجزائريين؛
- خلق على الأقل 100 منصب شغل دائم لإطارات وعمال جزائريين؛
- العمل والاستثمار في قطاع أو نشاط اقتصادي محدد ومعرف على أساس أنه قطاع ذو أولوية في الخطة الوطنية أو في إطار البرنامج المسطر من طرف السلطات العمومية؛
- التمرکز في منطقة تعتبر أولوية محددة في نفس الخطة و البرنامج.

ولكن ورغم كل هذه الامتيازات والضمانات الممنوحة في إطار هذا القانون لصالح المستثمرين الأجانب لم يكن هناك إقبال كبير للاستثمار في الجزائر في هذه الفترة وهذا راجع إلى عدة أسباب أهمها عدم ثقة المستثمرين الأجانب في المناخ السياسي والاقتصادي و هذا مباشرة بعد الاستقلال، مما دفع بأصحاب رؤوس الأموال إلى تحويلها للخارج، كذلك شروع الحكومة الجزائرية في تصفية المستثمرين الأجانب وذلك ابتداء من سنة 1963 سواء بالغلق الإجباري أو التأميم وبينت الإدارة الجزائرية بهذا نيّتها في عدم تطبيق القانون مادامت لم تقم بدراسة أي ملف من الملفات التي أودعت لديها.

2- قانون الاستثمار لسنة 1966 : صدر هذا القانون بموجب الأمر رقم 284/66 المؤرخ

في 15/06/1966⁽¹⁾، ويهدف هذا الأخير إلى تحديد الإطار المنظم لمساهمة رأس المال الخاص في التنمية الوطنية والذي جعل الدولة والهيئات التابعة لها تأخذ زمام المبادرة في القيام بالمشروعات الاستثمارية ضمن القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني ، وبناء على هذا القانون تكون للدولة الأولوية في الاستثمارات في القطاعات الحيوية ، وبهذا أصبحت الدولة وهيئاتها تحتكر الاستثمار في هذه القطاعات، وبالنسبة لرأس المال الخاص الوطني والأجنبي فيمكن له أن يستثمر في قطاعات أخرى وهذا بعد حصوله على اعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية، ويمكن للدولة أن تكون لها مبادرة الاستثمار إما عن طريق الشركات المختلطة وإما عن طريق إجراء مناقصات لإحداث مؤسسات معينة

¹ الأمر رقم 284/66 المؤرخ في 15/06/1966 والمتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 80، الصادرة في 17/06/1966.

ولقد منح هذا القانون عدة امتيازات و ضمانات خاصة بالاستثمار الأجنبي وهذا بعد الحصول على الاعتماد أو الترخيص.

أ- فيما يخص الاعتمادات فهناك عدة حالات:⁽¹⁾

- اعتمادات ممنوحة من طرف والي الولاية بمبلغ 500.000 دج، خاصة بالمؤسسات الصغيرة؛
- اعتمادات ممنوحة من طرف وزير المالية والوزير التقني المعني واللجنة الوطنية للاستثمارات.

ب- أما فيما يخص الضمانات والامتيازات المالية فتتمثل في:

- المساواة أمام القانون خاصة من الناحية الجبائية؛
- حرية تحويل الأموال من الأرباح الصافية و المنتج المتنازل عليه؛
- الضمان من التأميم، أما في حالة قرار التأميم بموجب نص تشريعي يؤدي هذا إلى تعويض المستثمر خلال 09 أشهر، وتكون قيمة التعويض الصافية مساوية للأموال المستثمرة و المحولة إلى الدولة.

كما أعطيت في إطار هذا القانون امتيازات مالية تتمثل في ضمان القروض الممنوحة المتوسطة والطويلة الأجل وتخفيضات هامة على أسعار الفائدة إلا أن هذا الامتياز طبق على الاستثمارات الخاصة الوطنية وليس الأجنبية.

وفي حقيقة الأمر أنه سواء كان القانون المنصوص عليه سنة 1963 أو القانون المعدل في 1966 لم يستطع جلب رأس المال الأجنبي ولا المستثمرين لأن كل من القانونين نسا صراحة على إمكانية التأميم بالإضافة إلى قلة الضمانات والامتيازات وأهم عنصر الذي أدى إلى عدم جلب المستثمرين خاصة الأجانب هو في حالة النزاعات فإن الفصل فيها يرجع إلى المحاكم الجزائرية فقط، وبالتالي لم تكن الظروف مواتية ومساعدة على جلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الجزائر في هذه الفترة⁽²⁾، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

¹ عليوش قريوم كمال، مرجع سابق، ص.10.

² بو غزالة محمد نجلاء، الإستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 90-2000، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص.32.

جدول رقم (18): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1970-1979)

1979	1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970	البيان
26	135	178	187	119	358	51	41	1	80	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (مليون دولار)
0.1	0.5	0.8	1.1	0.8	2.7	0.6	0.6	0.0	1.6	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

Source: <http://unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableView.aspx>, 15/12/2010, 17:30^h

ونلاحظ من خلال هذا الجدول انخفاض حصة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال هذه الفترة، وخاصة في سنة 1971 حيث انخفض حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من 80 مليون دولار سنة 1970 وهو ما يمثل 1.6 % من الناتج المحلي الإجمالي، إلى 1 مليون دولار أمريكي بما يمثل 0 % من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع هذا إلى قرار الدولة بتأميم المحروقات في هذه السنة، مما أدى إلى رفع مساهمتها في جميع شركات النفط الفرنسية إلى 51 % وتأميم جميع حقول الغاز الطبيعي وكذلك جميع تسهيلات النقل في البلاد، بعدها عرف الاستثمار الأجنبي المباشر تطور محتشم بلغ ذروته عام 1974 بقيمة تقدر بـ 358 مليون دولار وبما يمثل 2.7 % من الناتج المحلي الإجمالي ليعرف بعدها تراجعاً ملحوظاً وينخفض إلى 26 مليون دولار في سنة 1979 بحصة 0.1 % من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي إطار اعتماد إستراتيجية التنمية على طريق التصنيع المستقل وإعطاء الأولوية لهذا القطاع خاصة فيما يتعلق بصناعة الاستخراج والتعدين والتحويل والتي كان منطلقها التأميم والوطنية الاقتصادية وتغيير البنية الاقتصادية الموروثة من عهد الاستعمار، تطلب حينها هدف "التصنيع المستقل"، تقنيات تكنولوجية للنهوض به وتقويته، لذلك لجأت الجزائر إلى تبني أشكال أخرى من الاستثمار الأجنبي بغرض استيراد التكنولوجيا من الدول المتقدمة، وخلال الفترة (1967-1977) قامت الجزائر بإبرام عدة اتفاقيات مع الدول الأجنبية قصد جلب التكنولوجيا لسد متطلبات الإستراتيجية التنموية التي انتهجتها، وقد شملت هذه الاتفاقيات عدة أنماط من نقل التكنولوجيا تتمثل في عقود الدراسات، الأعمال الهندسية، عقود توريد المعدات، المفتاح في اليد، المنتج في اليد... إلخ.

المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية خلال فترة التنمية اللامركزية (1980-1989) وأثرها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

تميزت هذه المرحلة بمراجعة السياسة الاقتصادية المتبعة وإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وفق استراتيجية تنموية جديدة، أسلوبها التخطيط ووسائلها إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية، حيث يقوم نظام التخطيط في هذه المرحلة على مبدأ اللامركزية في اتخاذ القرار وإعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية توزيعا متوازنا بين مختلف مناطق البلاد، واعتماد أولوية الاستثمار في قطاع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، وإعادة هيكلة المزارع والمؤسسات الاقتصادية بتجزئتها إلى وحدات أصغر بهدف التحكم الأفضل في التسيير، ولقد اشتملت هذه الفترة على مخططين تمويين هما المخطط الخماسي الأول 1980-1984، المخطط الخماسي الثاني 1985-1989، حيث تم التركيز آنذاك على إعادة تقويم الاقتصاد وتنفيذ جملة من الإصلاحات كإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، استقلالية المؤسسات، إعادة تنظيم القطاع الفلاحي، إصلاح النظام الوطني للأسعار، الإصلاحات البنكية، كما اشتملت على إعادة النظر في القوانين المنظمة للاستثمار من خلال إصدار قانونين للاستثمار، قانون 82-11 سنة 1982، وقانون 86-13 سنة 1986، فهل ستغير هذه الإجراءات من واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتعمل على استقطاب المزيد منه خلال هذه المرحلة؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذا المبحث وذلك من خلال عرضنا للسياسة الاقتصادية الجزائرية خلال هذه المرحلة وكذا الإصلاحات الاقتصادية المتبعة وانعكاساتها على وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة.

المطلب الأول : اتجاهات السياسة الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة (1980-1984)

بعد انقطاع السلطات الجزائرية عن التخطيط لمدة سنتين، رجعت مع مطلع الثمانينات للأخذ بهذا النظام، ووضعت المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والذي جاء لتقويم المخططات السابقة التي وإن وسعت قواعد الاقتصاد الوطني واستجابت لتلبية الحاجيات الاجتماعية، إلا أنها سجلت اختلالا في التوازن، وبالتالي كانت أهداف هذا المخطط ترمي إلى التحكم في التوازن، والتخفيض من حجم الديون، واستيعاب التأخر في بعض القطاعات وإدخال اللامركزية في اتخاذ القرار، وذلك بتحقيق التوازن القطاعي بين الفلاحة والصناعة وزيادة الارتباط بين الصناعة والنشاطات المنتجة وبذلك تم التخلي عن استراتيجية النمو غير المتوازن المتبعة خلال المخططات السابقة، ولقد رصد لهذا المخطط غلاف مالي قدر بـ 459.21 مليار دينار، وكانت النتائج المرجوة من هذا المخطط محصورة في نقطتين:

- على صعيد الإنتاج والتشغيل: تحقيق معدل نمو سنوي يقدر ب 8.2 % مع تسجيل تفاوت نسب نمو كل قطاع، أما على مستوى التشغيل فقد قدر خلق حوالي 235 ألف وظيفة سنويا.
- على صعيد استخدام الإنتاج: توقع المخطط زيادة الاستهلاك من 61 مليار دينار سنة 1979 إلى 93.5 مليار سنة 1984 و تطور الاستثمار من 55.5 مليار سنة 1979 إلى 79 مليار سنة 1984.

أولاً: توزيع الاستثمارات في المخطط الخماسي الأول

حضي القطاع المنتج باهتمام كبير في هذا المخطط وهي أولوية متوافقة مع أهداف هذا الأخير في استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة في المجتمع، حيث خصص لهذا القطاع 212.22 مليار دج وهو ما يعادل 46.21% من مجموع الاستثمارات المقدر في هذا المخطط نال القطاع الصناعي النصيب الأكبر منها ب 38.59% أما القطاع الزراعي فقد قدر نصيبه ب7.63% ، كما حظيت الهياكل الأساسية وخاصة السكن والتجهيز والتربية والتكوين باهتمام بالغ في هذا المخطط وقدرت حصتها ب 45.55% من إجمالي الاستثمارات المخططة، وبالرغم من أهمية الترخيص المالي المقدر لهذا المخطط والبالغ 459.21 مليار دج إلا أن حجم الإنجاز الفعلي بلغ 344.8 مليار دج فقط ، وهو رقم يدل على أن معدل الإنجاز بلغ 75% فقط ، وبذلك ظهر انخفاض شديد في تنفيذ الاستثمارات ، حيث بلغت نسبة الإنجاز في القطاع المنتج 69.28%، أما القطاع شبه المنتج فقد بلغت نسبة الإنجاز فيه 60% وكأعلى نسبة في الإنجاز النسبة الخاصة بقطاع الهياكل الأساسية المقدر ب83.64% ، ويعود الضعف المسجل في إنجاز الاستثمارات وخاصة في القطاع المنتج خلال هذه المرحلة إلى انصراف الدولة إلى إعادة تنظيم الإقتصاد وذلك بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، والتي شرع في تنفيذها مع بداية الثمانينيات ضمن أولويات وتوجهات الخطة الخماسية الأولى كخطوة أولى في طريق بداية تطبيق سياسة الإصلاحات الاقتصادية، ونستعرض فيما يلي مخصصات الاستثمار في كل قطاع، ضمن برنامج المخطط الخماسي الأول:

جدول رقم (19): التقديرات والإنجازات الفعلية لاستثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

القطاعات	التقديرات مليار دج	نسبة كل قطاع إلى المجموع (%)	الإنجازات مليار دولار	معدلات الإنجاز (%)	نسبة كل قطاع إلى المجموع (%)
الزراعة	20.8		13.8		
الري	13.66		12.24		
الصيد البحري	0.56		0.24		
مجموع الفلاحة والري	35.02	7.63	26.28	75	7.62
مجموع الصناعة	177.2	38.59	120.74	68	35.02
مجموع القطاع المنتج	212.22	46.21	147.02	62.28	42.64
السياحة	2.18		1.23		
النقل	12.72		8.12		
الاتصالات السلكية واللاسلكية	4.74		4.17		
التخزين والتوزيع	18.2		9.31		
مجموع القطاع شبه المنتج	37.83	8.24	22.84	60	6.62
مؤسسات إنجاز الأشغال العمومية	20.7		12.97		
الهيكل الأساسية للمواصلات	19.67		19.75		
المناطق الصناعية	1.97		0.58		
السكن والتجهيز	53.73		48.68		
التربية والتكوين	36.63		30.4		
الصحة والحماية الاجتماعية	9.14		7.03		
الهيكل الأساسية الإدارية	7.2		5.09		
برامج التنمية البلدية	27.23		27.04		
برامج خاصة	11.35		-		
استثمارات أخرى	21.55		23.42		
مجموع الهياكل الأساسية	209.17	45.55	174.96	83.64	50.74
مجموع الاستثمارات	459.21	100	344.81	75	100

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الثاني، ط 3، 1999، ص.130.

ثانيا: إعادة هيكلة المؤسسات

تم إقرار إعادة هيكلة المؤسسات في الجزائر بموجب المرسوم رقم 80-242 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980، ويقصد بهذه الأخيرة تغيير الواقع الاقتصادي داخل المؤسسات، كي يتسنى لها أن تولد فائضا يمكنها من تكوين مواردها المالية الخاصة بها، أي تحقيق التمويل الذاتي لنشاطاتها، وهو ما يعني الإنتهاء من مرحلة الإعتماد على الخزينة العامة في تمويل العجز المالي لهذه الشركات، أي أن عملية إعادة الهيكلة تستهدف بالأساس رفع الكفاءة الاقتصادية والمالية للقطاع العام، ويتم ذلك بواسطة التوجه التدريجي نحو تخصص كل مؤسسة في نشاط محدد، بالإضافة إلى تحديد أحجام المؤسسات، بالشكل الذي يضمن تحقيق أقصى فعالية في التنظيم والتسيير، ويقصد بالتخصص الفصل بين وظائف الإنتاج والإستثمار والتسويق

وتهدف عملية إعادة هيكلة المؤسسات إلى:

- تحسين شروط سير الاقتصاد وضمان التطبيق الفعلي لمبادئ اللامركزية في التسيير؛
- تدعيم فعالية المؤسسات وتوزيع الأنشطة بكيفية متوازنة على كامل التراب الوطني.

وفي هذا الإطار عرفت المؤسسة شكلين من إعادة الهيكلة هما إعادة الهيكلة العضوية وإعادة الهيكلة المالية:

1- إعادة الهيكلة العضوية: ويقصد به التخفيف من حجم المؤسسات وذلك بتقسيم المؤسسات العمومية والتي كانت تتميز آنذاك بالحجم الكبير إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة، مما يؤدي إلى التحسين الكمي والنوعي للإنتاج، والقضاء على الفوضى والإهمال والبيروقراطية، وتحقيق ديمقراطية القرار، ولقد تمت إعادة الهيكلة العضوية على أساس التخصص والتقسيم الجغرافي، وعليه وبعد أن كان عدد المؤسسات العمومية في الجزائر سنة 1980 في حدود 150 شركة وطنية، انقسمت بعد إعادة الهيكلة العضوية إلى حوالي 480 شركة وطنية سنة 1982 وإمتد هذا التقسيم إلى المؤسسات الولائية، ليرتفع عددها إلى 504 مؤسسة، ثم إلى المؤسسات البلدية ليبلغ 1079 مؤسسة مع العلم أن عدد المؤسسات المحلية كان قبل الإنقسام 430 مؤسسة ولإتية وبلدية⁽¹⁾، كما كان من أهداف إعادة الهيكلة العضوية أيضا فصل ثلاث عمليات إقتصادية عن بعضها، وهي عمليات الإنتاج، التنمية والتسويق، بحيث يكون الهدف من وراء ذلك إعطاء دور أكبر لوظيفة التخصص، لتصبح وظيفة إقتصادية مستقلة يسهل معها التحكم في التسيير.

¹ محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مرجع سابق، ص.46.

2- إعادة الهيكلة المالية : وتتمثل في مجموعة التدابير المتخذة من طرف الدولة والمؤسسة، قصد تجسيد الاستقلالية المالية، وإدخال المردودية كمبدأ أساسي في التسيير، حيث تهدف إلى التطهير المالي للمؤسسات، أي تصفية الوضعيات المالية السابقة، ووضع مجموعة من الإجراءات على المستوى الداخلي للمؤسسة للسماح لها بالرفع من الإنتاجية، وعلى المستوى الخارجي بفضل تعديل الأدوات التأطيرية للاقتصاد.

إن اتساع دائرة الهيكلة المالية والسرعة التي عرفتها (أقل من سنتين) مع ضعف تأهيل الإطارات المالية للمؤسسات وضعف الحافز، جعل هذه العملية تتسم بعدة فجوات، ويمكن الاستشهاد على ذلك بحالة المؤسسات التي أعيد هيكلتها، حيث ورثت حالة من تسيير لأموالها بدون ضمان (على المكشوف) ولمدة سنتين بالنسبة لرقم أعمالها، وتمول بواسطة قرض يرحل لمدة خمس سنوات مع سنتين إعفاء، وهكذا وجدت المؤسسات المهيكلة ماليا نفسها ملزمة بتعويض ثلاث سنوات والتي تعادل 80 % من رقم أعمالها ولنفس الحساب (على المكشوف)، أما المتبقي وهو 20 % فيعتبر تكاليف استغلال (مواد أولية، يد عاملة، ضرائب ورسوم... إلخ) وعليها أن تدفع هذه النسبة بالإضافة إلى إلزامية دفع الديون الخارجية⁽¹⁾.

وقد تم في إطار عملية إعادة الهيكلة، إعادة هيكلة وتنظيم كل من القطاع الفلاحي والجهاز البنكي كما يلي:

1- القطاع الفلاحي: رغم التحولات المتعددة التي عرفتها الفلاحة الجزائرية منذ الاستقلال إلا أنها بقيت مؤشرا رئيسيا لضعف الاقتصاد الجزائري، حيث أنها لم تستطع تحقيق الإكتفاء الذاتي في ميدان التغذية وتزايد العجز في ميزانها التجاري، إذ بلغ خلال المخططين الرباعي الأول والثاني على التوالي 0,4 مليار دج و3,4 مليار دج⁽²⁾، وفي إطار المخطط الخماسي أعطى اهتماما بالغا للقطاع الفلاحي ورسمت أهدافا طويلة المدى لتنميته، فكانت عملية إعادة الهيكلة لتطهير القطاع الفلاحي من مختلف الانحرافات وتحسين الاستغلاليات الفلاحية وتوحيد القطاع الاشتراكي وقد انطلقت العملية في أعقاب الدورة الثالثة للجنة المركزية وعلى إثر صدور

¹ Ahmed Ben Bitour, *Conférence sur le financement de l'économie Algérienne*, CUSTOMS et Fiscal Maghreb institut, 1993, p.12

نقلا عن تومي عبد الرحمان، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (1980-2009)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص.161.

² Mohamed Tayeb Nadir, *l'agriculture dans la planification en Algérie (1967 - 1977)*, OPU, Alger, 1982, p 264

التعليمية الرئاسية رقم 14 المؤرخة في 17 مارس 1981، وقد نتج عن الإجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة ما يلي :

- تنظيم المزارع الفلاحية الاشتراكية: بهدف إنشاء وحدات فلاحية يسهل استثمارها وتسييرها ومن ثم التحكم في مواردها المالية وتنظيم عناصرها الإنتاجية قامت الدولة سنة 1982 بتنظيم الأراضي التابعة للقطاع الاشتراكي وذلك بإنشاء حوالي 3429 مزرعة اشتراكية في مساحة تمتد على ما يقارب 3.830.000 هكتار، وهي وحدات منبثقة عن إعادة هيكلة مزارع التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الزراعية.
- إن إعادة تنظيم القطاع المسير ذاتيا لا يكون مجديا إلا إذا كان مدعما بهيآت تضمن حسن تسييره وتشرف على عملية الإنتاج وتوزيع المنتجات، وكذلك تنظيم استخدام الآلات الفلاحية وتوفير ما ينقص منها، ولذلك فقد تم إنشاء مختلف الدواوين والتعاونيات الفلاحية التي يشرف عليها مهندسون وفنيون زراعيون تتوزع على المستوى الولائي بحيث أصبحت تمثل قطاعات تنمية فلاحية، يتشكل كل قطاع فيها من 30 إلى 40 مزرعة اشتراكية⁽¹⁾، أما مؤسسات الدعم فإنها أصبحت تتكون من: الديوان الوطني للتموين والخدمات الفلاحية، الدواوين الجهوية لتربية الدواجن التي أنشأت في الشرق والغرب والوسط، الديوان الوطني للعتاد الفلاحي (ONAMA)، إضافة إلى ذلك أنشأت عدة تعاونيات زراعية متخصصة في تربية الأبقار والمشاتل وتربية النحل ... الخ.

2- **الجهاز البنكي:** نص المخطط الخماسي الأول على تطبيق مبدأ لامركزية البنوك وتخصصها والذي من شأنه أن يزيد من فعاليتها في الوساطة المالية وفي تعبئة الإيداع على المستوى الوطني⁽²⁾ لهذا الغرض تأسست في بداية الثمانينات لجنة إعادة الهيكلة تنظمها وتشرف على إدارتها وزارة المالية، مهمتها النظر في مسألة إنشاء بنوك وفروع بنكية جديدة على أن تكون هذه البنوك متخصصة في تمويل القطاعات الاقتصادية، ليعمم فيما بعد مبدأ التخصص على جميع البنوك التجارية، وفي هذا الإطار تم إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) والذي انبثق عن إعادة تنظيم البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 مارس 1982، وأسندت إليه مهمة تمويل القطاع الفلاحي بتنوع أنشطته لإزالة جميع العراقيل التي أوقفت تطور هذا القطاع، خاصة تلك المتعلقة بالجانب المالي، كما نتج عن إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري بتاريخ 30 أبريل 1985 نشوء بنك التنمية المحلية (BDL) الذي تولى مهمة تمويل التجارة الخارجية وتمويل

¹ رايح حمدي باشا ، التخطيط و توجيهاته الجديدة بالجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ، 1991 ، ص. 178

²Goumiri Mourad, *l'offre de monnaie en Algérie* , ENAG édition, Alger, 1993, p.31

الجماعات والمؤسسات المالية المحلية وفي إطار تطبيق مبدأ التخصص البنكي، وزعت البنوك التجارية على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني على النحو التالي:

- البنك الخارجي الجزائري : يختص في تمويل قطاعي الطاقة والنقل البحري؛
- البنك الوطني الجزائري : مهمته أصبحت تخص تمويل قطاع الصناعات الثقيلة والنقل؛
- القرض الشعبي الجزائري : ويمول قطاع الصناعات الخفيفة وقطاع الخدمات.

وفي إطار تقييم عملية إعادة الهيكلة للمؤسسات يرى الملاحظين السياسيين والمحللين الاقتصاديين بأن السياسة التي طبقت بها إعادة الهيكلة كانت مغامرة من ثلاث جهات:⁽¹⁾

- الإفراط في إعادة الهيكلة العضوية؛
- الإسراع في تنفيذها: حيث وصلت نسبة الهيكلة العضوية ما بين 100 % و 220 % في ظرف زمني لا يتعدى السنتان (1981-1982) ؛
- النتائج التي ترتبت على هذه المنهجية والمتمثلة أساسا في:

- تقزيم المؤسسة والإفراط في تفتيتها تحت دافع التخصص واللامركزية، طرح مشاكل عديدة فيما يخص التسيير والتنسيق بين هذه الوحدات المقسمة والمؤسسة الأم مما سبب تذبذبا كبيرا في الموارد.
- تجريد المؤسسة من مزايا الوفورات الداخلية (البحث العلمي والتكنولوجي لتطوير إنتاجها وتنمية روح الابتكار والاختراع وترقية النوعية...الخ).
- فقدانها لميزة توزيع المخاطر بين العديد من الأنشطة أو المناطق الجغرافية .
- فقدانها للوزن التفاوضي الدولي والذي غالبا ما يكون لفائدة المؤسسات ذات الحجم الكبير.

وبالرغم من الطاقات التمويلية المتاحة والمبالغ المالية الباهضة التي اعتمدت وأنفقت لحساب المؤسسات المفلسة والعاجزة، في إطار تطبيق سياسة إعادة الهيكلة المالية التي أثقلت ميزانية الدولة، إلا أن هذه السياسة لم تستطع حل جل المشاكل المالية التي تعاني منها هذه المؤسسات المرتبطة بالعجز والاختلال المالي وذلك لأسباب عديدة نذكر منها :

- التناقض الواضح بين الأهداف والتطبيق نتيجة تفشي البيروقراطية والمركزية في اتخاذ القرارات؛

¹ تومي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص.159.

- التفاوت بين السنة التي طبقت فيها الإجراءات المتبناة في إطار إعادة الهيكلة المالية والسنة المتخذة كقاعدة لتشخيص الوضعية المالية؛
- تدخل الإدارة في التسيير وفرض أسعار غير إقتصادية على الانتاج والخدمات بدعوى تغلب الاعتبارات الاجتماعية ومتطلبات التنمية.

ويمكن إدراج النتائج المترتبة عن عملية إعادة الهيكلة والسياسة الاقتصادية المتبعة خلال هذه الفترة في النقاط التالية:

- انخفاض متوسط معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة من 7% خلال الفترة (1967-1979) إلى معدل متوسط 4.3% خلال الفترة (1980-1984) وهذا ما يدل عن اختلال الوضعية الاقتصادية خلال هذه الفترة ؛
- انخفاض معدل الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة من 39.1% سنة 1980 إلى 37.3% سنة 1982 ثم 35.1% سنة 1984؛
- تميزت هذه الفترة بالاستيراد المكثف للسلع الاستهلاكية تحت شعار "من أجل حياة أفضل"، إضافة إلى ارتفاع حجم الواردات من المواد الأولية وأدوات التجهيز والمواد النصف المصنعة، وهذا نتيجة عجز الجهاز الإنتاجي الوطني عن إشباع الحاجات الاستهلاكية للمجتمع من جهة، وتوفير المواد اللازمة لعملياته الإنتاجية من جهة أخرى، حيث أصبحت تبعيته للخارج والتي فاقت 32% من قيمة الواردات من السلع والخدمات هي التي تحدد معدل استغلال طاقاته، وفي ظل عجز الموارد الذاتية والمتمثلة أساسا في حصيلة الصادرات من المحروقات، عن تمويل هذه الواردات تم اللجوء إلى الاقتراض من الخارج، مما أدى إلى زيادة القروض وكذا خدمات الديون، هذه الأخيرة التي ارتفعت من 4084 مليون دولار سنة 1980 إلى 5125 مليون دولار سنة 1984⁽¹⁾؛
- كما عجز جهاز الإنتاج الوطني عن تقليص الاعتماد على المحروقات في التصدير وتعويضها بمنتجات أخرى ، مما يبقي تطور البنية الاقتصادية والاجتماعية تحت رحمة هذه السلعة.

¹ Mourad Ben Achenhou, **Dette et Démocratie**, Echarifa, Alger, 1993, p.100.

المطلب الثاني : اتجاهات السياسة الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة (1985-1989)

في النصف الثاني من عشرية الثمانينات، وضعت السلطات الجزائرية مخطط خماسي ثاني، والذي كان يرمي إلى دعم وتوسيع الإنتاج من أجل تلبية حاجيات السكان، والتحكم في التوازنات الخارجية، إلا أن الأزمة النفطية التي حدثت سنة 1986، قد أثرت سلبا على توقعات هذا المخطط وجعل الجزائر عاجزة عن تمويل مشاريعها التنموية، كما ساهمت في بروز عدة صعوبات أخذت تتعمق أكثر فأكثر، هذه الظروف مجتمعة أدت بالسلطات الجزائرية إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الذاتية مست القطاع البنكي سنة 1986 وكذا الإصلاح الزراعي 1987 ومنح المؤسسات العمومية الاستقلالية وجعلها تخضع للقانون التجاري في سنة 1988.

أولا: الاتجاهات الاقتصادية والمالية للمخطط الخماسي الثاني وبداية الأزمة

قامت السلطات الجزائرية خلال الفترة (1985-1989) بتطبيق الخطة الخماسية الثانية والتي كانت ترمي من خلاله تحقيق الأهداف التالية:⁽¹⁾

1. استثمار 550 مليار دج بمتوسط سنوي يبلغ 110 مليار دج وبمعدل نمو استثماري 7.3% في السنة؛
2. تشغيل 946 ألف عامل جديد بمتوسط سنوي قدره 189.2 ألف منصب شغل جديد وبنسبة نمو سنوية هي 4.6%؛
3. تحقيق معدل نمو سنوي للإنتاج الداخلي الإجمالي 6.6%؛
4. رفع معدل النمو الاستهلاك النهائي المتوسط بنسبة سنوية هي 5.9%.

وقد خضع تحديد هذه الأهداف لشروط ضمان تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي وروعي في ذلك مقاييس ثلاثة هي النمو الديمغرافي السنوي المقدر بـ 3.2% وتطور القوة العاملة التي قدرت نسبتها بـ 4% سنويا، وتطوير مستوى الاستهلاك العائلي.

أما مخصصات الاستثمار في كل قطاع ضمن هذا البرنامج فكانت كالاتي:

¹محمد بلقاسم حسن بهلول ، إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني ، مرجع سابق، ص.ص.106، 107.

جدول رقم (20): التقديرات والإنجازات الفعلية لاستثمارات المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

القطاعات	التقديرات (مليار دج)	نسبة كل قطاع إلى المجموع (%)	الإنجاز (مليار دج)	معدلات الإنجاز (%)	نسبة كل قطاع إلى المجموع (%)
الزراعة	38	14.36	13.56	53.54	11.42
الغابات	7				
الصيد البحري	1				
الري	41				
مجموع الزراعة والري	79				
المحروقات	39.8	31.67	28.82	49.08	23.08
الصناعات الأساسية	44.6				
الصناعات التحويلية	58.5				
المناجم والطاقة	31.3				
مجموع الصناعة	174.2				
مجموع القطاع المنتج	253.2	46.03	127.8	50.48	34.5
السياحة	1.8	7.4	1.66	60.17	6.6
النقل	15				
المواصلات السلكية واللاسلكية	8				
التخزين والتوزيع	15.85				
مجموع القطاع شبه المنتج	40.65	7.4	24.46	60.17	6.6
مؤسسات إنجاز الأشغال العمومية	19	46.57	15.25	85.2	58.9
شبكة النقل	43.6				
المناطق الصناعية	1.9				
السكن والتهيئة العمرانية	86.45				
التربية والتكوين	45				
الاستثمارات الأخرى	60.02				
مجموع الهياكل الأساسية	256.15	46.57	218.22	85.2	58.9
مجموع الاستثمارات	550	100	370.5	67.36	100

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، مرجع سابق، ص. 223.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الأولوية في هذا المخطط قد أعطيت للهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، حيث حظيت بمبلغ قدره 256.15 مليار دج وبلغ نصيبها 46.57%، أما نسبة

الإنتاج فقد بلغت 85.2% من حجم التقديرات أي بمقدار 218.22 مليار دج، وتمثل هذه النسبة 58.9% من إجمالي الإنجازات، ويأتي في المرتبة الثانية القطاع المنتج بمبلغ تقديري يساوي إلى 253.2 مليار دج تحقق منه 50.48% بقيمة إنجاز فعلي قدرت بـ127.8 مليار دج مقسمة بين القطاع الصناعي الذي حظي بالنسبة الكبرى والمتمثلة بـ23.08% من الإجمالي المحقق وبمبلغ إنجاز قدر بـ85.5 مليار دج بنسبة إنجاز 49.08% من التقديرات التي كانت تساوي إلى 174.2 مليار دج، أما الزراعة فقد قدرت حصتها بـ11.42% من الإنتاج الإجمالي، حيث بلغت قيمة الانجاز الفعلي 42.3 مليار دج وبنسبة إنجاز 53.54% من التقديرات التي كانت تساوي إلى 79 مليار دج ، ويأتي في الأخير القطاع شبه المنتج بقيمة تقديرية تساوي إلى 40.65 مليار دج تحقق منها 60.17% أي ما يعادل قيمته 24.46 مليار دج وبنسبة 6.6% من إجمالي الاستثمارات المحققة في هذه الفترة.

ونلاحظ أن معدل الإنتاج الخاص بإجمالي الاستثمارات المخططة قد بلغ 67.36% والذي يعتبر أضعف معدل إنجاز منذ بداية التخطيط، ويرجع هذا إلى الصعوبات والتعقيدات الكبيرة التي واجهها الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة والتي حالت دون الوصول إلى الأهداف الموضوعية ، بل وأثبتت هشاشة الاقتصاد الوطني من حيث ارتباطه بمتغيرات خارجية لا يمكن التحكم فيها أو التنبؤ بها، وكذا اعتماده الكلي على الخارج فيما يخص المواد الاستهلاكية والمواد الأولية و الوسيطة، الأمر الذي يجعل استقراره مرهونا بتقلبات السوق الدولية، حيث أدى انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية التي وصلت أسعارها إلى 14.88 دولار سنة 1986 بعدما كانت 29.1 دولار سنة 1985، وزادت في الانخفاض لتصل إلى 11 دولار في سنة 1988، و كذا فقدان الدولار الأمريكي لـ50% من قيمته، إلى سقوط حر للإيرادات النفطية في الجزائر، و التي سجلت انخفاضا قدر بـ36% سنة 1986 بالمقارنة مع سنة 1985 وبـ31% سنة 1988، مما أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري وأدى إلى ضعفه في هذه المرحلة، حيث تدهورت حالة ميزان المدفوعات وبلغت نسبة العجز فيه 1.6 مليار دولار سنة 1986 ، وتفاقم الدين الخارجي وارتفع من 19.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار، كما انخفض معدل النمو الاقتصادي ليصل إلى (- 2.7%) في سنة 1988، وانخفض سعر الدينار الجزائري بالنسبة للدولار من 4.7 دج/\$ إلى 5.92 دج/\$ وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (21): مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986-1988).

المؤشرات	السنة	1986	1987	1988
معدل نمو الإنتاج الوطني الخام (%)		(1.6)	1.4	(2.7)
رصيد ميزان المدفوعات (مليار \$)		(2.2)	00	(0.3)
رصيد الميزان التجاري (مليار \$)		6.6	(1.3)	(0.7)
الدين الخارجي (مليار \$)		19.3	20.9	22
سعر العملة الوطنية/ دولار		4.70	4.85	5.92

المصدر: محمد حشماوي، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص.160.
ملاحظة: الأرقام بين قوسين تدل على قيم سالبة

ثانيا: الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (1985-1989)

تميز النصف الثاني من عشرية الثمانينات بالانخفاض المفاجئ في أسعار البترول والذي كانت نتيجته تدهور موارد الصادرات وثقل كبير لخدمة الديون الخارجية وقد استجابت السلطات الجزائرية لهذه الوضعية الجديدة بإدخال سلسلة من الإصلاحات الواسعة: استقلالية المؤسسات العمومية، الإصلاحات المالية والبنكية، إصلاحات السياسة التجارية، إعادة النظر في نظام الأسعار، إصلاح القطاع الفلاحي.

1- استقلالية المؤسسات : توحى الوضعية الصعبة التي آلت إليها المؤسسات الاقتصادية العمومية بعد تطبيق سياسات إعادة الهيكلة العضوية والمالية، إلى وجود أزمة فعلية في التنظيم والتسيير الاقتصادي للبلاد، إذ ورغم الإصلاحات والتغيرات المختلفة التي عرفتها النصوص القانونية المؤطرة للمؤسسات الاقتصادية والمحددة لأهدافها ووظائفها، بقيت هذه الأخيرة تشكو من المشاكل والعراقيل على مختلف المستويات (الكفاءة، الإنتاجية، المردودية، التسيير، التنظيم... إلخ) ومن هذا المنطلق رأى المسؤولون في تلك الفترة أن الحل الوحيد هو الإسراع في إجراء إصلاح اقتصادي جدي وفعال يسمح بإعادة المؤسسة الاقتصادية العمومية إلى مسارها الحقيقي، بمنحها الحق في تسيير وضعيتها باستقلالية عن الأجهزة المركزية، ويقوم مبدأ الاستقلالية على إعطاء المؤسسة قانونا أساسيا ووسائل عمل تجعلها تأخذ فردية المبادرة والتسيير من أجل استغلال طاقتها الذاتية، بالشكل الذي يضمن لها تحقيق نتائج إيجابية مع عدم تدخل الدولة، و لقد جاء المرسوم 88-101 الصادر بتاريخ 16 ماي 1988، بهدف جعل المؤسسات تتكفل بشؤونها بنفسها، كما أعطى صلاحيات لمجلس الإدارة، لإتخاذ أي قرار يساعد على تحقيق الاستقلالية،

سواء في الميدان المالي أو مجال إعادة ترتيب النشاطات، ويركز مسار استقلالية المؤسسات على تنظيم وتوفير شروط الانتقال من مؤسسات اشتراكية ذات الطابع الاقتصادي إلى مؤسسات عمومية إقتصادية، وفي شهر جوان 1988، وعلى أساس المرسومين 88-119 و 88-120 المتعلقين بتوظيف صناديق المساهمة، تم إنشاء ثمانية صناديق مساهمة، يشمل مجال إختصاصها مجموع النشاطات الاقتصادية الوطنية (المناجم والصناعات المختلفة- الخدمات- الصناعة الغذائية- الكهرباء- المواصلات والإعلام الآلي- الكيمياء والبروكيمياء- الصيدلة- البناء ومواد التجهيز). وتعتبر صناديق المساهمة كوسطاء يعملون لصالح الدولة، ويمارسون حقوق الملكية والمراقبة، ويسيروا رؤوس أموال الدولة وينمونها وفق قوانين اقتصادية موحدة، وقد تجسدت مجموعة الأعمال المتعلقة باستقلال المؤسسات في مشاريع قوانين منحها مجلس الوزراء خلال شهر سبتمبر 1987 وصادق عليها المجلس الشعبي الوطني في ديسمبر 1987، وفي 12 جانفي صدرت ستة قوانين* وبها بدأت مرحلة التطبيق التي حددت الحكومة شروطه ومخططه في مارس 1988 وهو يتضمن ثلاثة مراحل⁽¹⁾:

- المرحلة الأولى: في السداسي الأول من 1988 وتعلقت بصناديق المساهمة؛
- المرحلة الثانية: تضمنت وضع نظام تشريعي نهائي ونقل المؤسسات إلى نظام الاستقلالية؛
- المرحلة الثالثة: بدأت مع مطلع 1989 وفي هذه الفترة عرف التخطيط نظام جديد يقوم على ثلاثة مستويات وهي: المخطط قصير المدى للمؤسسات، المخطط الفرعي، المخطط الوطني.

وفي هذا الإطار أصبحت المؤسسة العمومية الاقتصادية هيئة مستقلة منقسمة إلى هيئتين هما: الجمعية العامة، مجلس الإدارة، كما أصبحت شخص معنوي وفقا للقانون التجاري وهي شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات المساهمة يكون رأس مالها من رأس مال الدولة أو الجماعات المحلية.

وما يؤخذ على استقلالية المؤسسات في هذه الفترة أنها جاءت في فترة المخطط الخماسي الثاني، ولهذا كان الإهتمام منصباً على تطابق أهداف المؤسسة مع أهداف المخطط، وإذا رجعنا إلى واقع المؤسسة العمومية نجد أنها تفتقر للطاقات اللازمة لضمان تناسق مخططها مع المخطط الوطني، حيث أنّ مستوى التأهيل بالمؤسسة يميل على العموم إلى مستوى متوسط وأن العجز في التأطير يبدو واضحاً خصوصاً على مستوى المؤسسات المحلية، وجل المؤسسات التي تحولت إلى النظام الجديد دون توفير الإجراءات اللازمة والمتمثلة في:

* وهي: 88-01 قانون توجيه المؤسسات العمومية، 88-02 متعلق بالتخطيط، 88-03 صناديق المساهمة، 88-04 متعلق بقانون التجارة، 88-05 متعلق بقانون المالية، 88-06 متعلق بقانون البنوك والقرض.

¹ دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص. 362.

- عدم استكمال العمليات الخاصة بتوزيع ذم المؤسسات المهيكلة؛
- التأخر في إعداد الإجراءات القانونية المدعمة للاستقلالية؛
- عدم وضوح الآليات الاقتصادية للجهاز المالي للمؤسسات.

وهكذا لم تتحقق الأهداف المنتظرة من استقلالية المؤسسات بصفة مرضية سواء من ناحية تحسين المردودية والنتائج المالية، أو فيما يخص الطاقات الإنتاجية.

إن عدد المؤسسات التي طلبت القروض بدأ يتزايد من ثلاثي لآخر، حيث بلغت 66.5% خلال الثلاثي الأول ثم 80.9% خلال الربع من سنة 1989، كما أن معدل النمو للنتائج الداخلي للسنوات الثلاث 1989-1991 كان بمتوسط 1.4% وهو معدل نمو ضعيف، وهذا يدل على عجز جهاز الإنتاج والذي يرجع حسب اعتقادنا إلى ضعف وانخفاض استغلال معدل الطاقة الإنتاجية وهو ما أكدته برنامج الحكومة لسنة 1992⁽¹⁾.

2- إصلاح القطاع المصرفي: لمدة طويلة لم يكن للجهاز البنكي مكانه تذكر في التمويل وتحديد السياسة النقدية والمالية، فالبنك المركزي كان دوره ينحصر في إصدار النقد، مراقبة الائتمان والصرف لصالح السلطة، بينما لعبت الخزينة العمومية الدور الأساسي في تمويل الاستثمارات المخططة والمشاريع الاستراتيجية عن طريق البنوك التي همش دورها وأصبح يقتصر على التسجيل المحاسبي أو التمويل الأوتوماتيكي للقطاعات حسب قرارات مركزية وإدارية، وقد دفع هذا الأمر السلطات العمومية إلى التفكير في إدخال إصلاحات عميقة على الجهاز البنكي، هدفها إعطاء الأدوات الضرورية للعمل كمؤسسة تجارية وهذا في إطار إصلاح المؤسسات والنظام الاقتصادي ككل، وقد تبلورت الإصلاحات المصرفية خلال النصف الثاني من الثمانينات من خلال المبادئ الأساسية التي جاء بها القانون البنكي 86 - 12 والمتعلق بنظام البنوك والقرض والأسس التي يحددها المخطط الوطني للقرض، وكذا أحكام القانون 88 - 06 والذي ينادي باستقلالية البنوك:

¹ المرجع السابق، ص.363.

1-2- قانون البنوك والقرض 86-12: ويمكن حصر أهم المبادئ التي جاء هذا القانون في النقاط التالية :

- ضرورة التوفيق بين التدفقات الحقيقية والتدفقات المالية: حيث أن الاهتمام الكبير بالكميات المادية فقط (مستويات الإنتاج)، وقياس فعالية الاستثمار على هذا الأساس، قد أثبت نتائجه السلبية في الفترات السابقة، وعلى هذا فقد توجهت الأنظار نحو الإهتمام بالمرودية المالية للمشاريع الاستثمارية، فخفض معدل الاستثمار وفقا للكميات المالية التي تسمح بتحقيقه في المدة المحددة له⁽¹⁾.

- ضرورة استعادة البنك المركزي صلاحيته في تطبيق السياسة النقدية: فالبنك المركزي مكلف بإعداد وتسيير أدوات السياسة النقدية، بما في ذلك تحديد سقف إعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض بهدف الحد من الاعتماد على الإصدار النقدي في تمويل الاقتصاد، في هذا الشأن أعيد النظر في طبيعة العلاقات التي تربط مؤسسة الإصدار بالخزينة العمومية إذ أصبحت القروض الممنوحة من طرف البنك المركزي للخزينة العمومية تتحصر في حدود يقررها المخطط الوطني للقرض .

- إعادة تنشيط دور البنوك في تمويل الاقتصاد وتقليص أعمال الخزينة في الوساطة: حيث تم رد الاعتبار لدور البنوك التجارية بتسيير جانبي ميزانيتها، بحيث تشارك البنوك في اتخاذ قرار الاستثمار، وتقدم موافقتها أو رفضها لتمويل المشروع، وأصبح لها حق الإلتزام بتطبيق القواعد الكلاسيكية للبنك (الإلتزام بمعدل الفائدة، خطر عدم التسديد، تقديم الضمانات) عند قيامها بعمليات منح الائتمان وكشروط أساسي لنجاح الدور الجديد للبنوك التجارية أقر القانون ولو جزئيا بضرورة انسحاب الخزينة العمومية من عمليات الوساطة.

- لا مركزية التسيير وإلغاء مبدأ التخصص البنكي: المقصود باللامركزية في التسيير والمنصوص عليها في المادة 13 من القانون 86-12، نقل مسؤولية تخطيط منح الائتمان وتقبل الودائع من الوصاية إلى النظام البنكي في إطار ما يقره المخطط الوطني للقرض، أما إلغاء التخصص البنكي فيمكن النظر إليه من خلال زاويتين مختلفتين : تتمثل الأولى في إلغاء التخصص البنكي القطاعي، حيث يمكن لأي بنك تجاري أن يتعامل مع أي زبون وتقضي بذلك أحكام المادة 40 من القانون البنكي 86-12 والتي تفرض على البنوك التجارية بأن تفتح حساب لأي شخص يطلب ذلك، وهذا دون الأخذ بعين الاعتبار القطاع الذي ينشط به، أما الثانية فهي إلغاء التخصص البنكي من خلال السماح للبنوك التجارية من تعبئة أي نوع من الودائع مهما كان شكلها أو مدتها، كما يمكن منح لها أي نوع من الائتمان، ويكمن الهدف الرئيسي من إجراءات إلغاء التخصص البنكي في إلغاء فرض الزبائن على البنوك، وترك الفرصة لهم للمفاضلة بين

¹Goumiri Mourad, Op cit, P.327.

مختلف البدائل المتعلقة بمنح الائتمان وهذا بدوره يعزز المنافسة بين البنوك التجارية⁽¹⁾، وإعطائها نفس جديد لممارسة دورها الأساسي وأهم ما دعم ترسيخ هذه الإجراءات هو إلغاء التوطين الإجباري سنة 1988، الذي بدوره يعزز لا مركزية الموارد المالية لدى المؤسسات المالية البنكية.

- **نظام متابعة الائتمان:** على عكس النظام السابق أين كانت عملية منح القروض تتم حسب احتياجات المؤسسات وبضمان مسبق من الخزينة العمومية، انتقلت عملية منح ومتابعة الائتمان إلى المنظومة البنكية وذلك بموجب المادة 11 من القانون 86-12، والتي تقضي بضرورة متابعة استخدام القروض التي تمنحها ومتابعة الوضعية المالية للمؤسسات واستخدام كافة التدابير اللازمة للحد من خطر عدم استرداد القرض واللجوء إلى استخدام أساليب التحليل المالي ودراسة المردودية المالية لها وأخطارها، بالحد الأقصى الذي يمكن أن تساهم به في عملية التمويل.

أما بالنسبة للمخطط الوطني للقرض فيمثل لوحة قيادة لتنظيم الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي تضعه وزارة المالية، وينفذه البنك المركزي ومؤسسات القرض تحت رقابة المجلس الوطني للقرض، ويحضر المخطط الوطني للقرض على أساس معطيات تقديرية تخص عملية جمع الموارد بواسطة مؤسسات القرض، الاحتياجات المالية (القصيرة، المتوسطة والطويلة الأجل) التي تظهرها المؤسسات العامة والخاصة، احتياجات قطاع العائلات، توقعات مستوى التمويل عن طريق البنك المركزي وحجم التسيقات المقدمة للخزينة، ويتمثل الهدف الرئيسي من وضع المخطط الوطني للقرض في تحديد التوسع الإجمالي لمجموع القروض الممنوحة من طرف الجهاز البنكي الاقتصاد بشكل يوافق الأهداف الاقتصادية التي تحدها.

2-2- قانون 1988 وتكييف الإصلاح : جاء قانون 88-06 بتاريخ 12 جانفي 1988 ليعدل ويتم القانون 86 - 12 حتى يصبح هذا الأخير أكثر انسجاما وتكيفا مع إصلاحات المؤسسات العمومية التي اتخذت الاستقلالية شكلا لتسييرها، وفي هذا الإطار يمكن أن نستنتج العناصر الرئيسية التي جاء بها هذا القانون:

- بموجب هذا القانون يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع ابتداء من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة،

¹ كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص. 57.

ويجب أن يأخذ نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية، ولكي يحقق ذلك يجب أن يكيف نشاطه في هذا الاتجاه⁽¹⁾؛

- جاء نصيب البنك المركزي من الاستقلالية التي تؤهله لاعتلاء هرم النظام البنكي من واقع أحكام المادة 03 من القانون 88-06 التي تؤكد دوره في إعداد وتسيير أدوات السياسة النقدية.

وهكذا أصبح تحديد مستوى القرض البنكي يخضع لمتطلبات الاقتصاد الكلي وليس لاحتياجات المؤسسات أو القطاعات، وفي ماي 1989 عدلت أسعار الفائدة برفع مستواها النسبي، كما أدخلت مرونة في هيكل أسعار الفائدة المطبقة من طرف البنوك لتتنشأ في جوان من نفس السنة السوق النقدية⁽²⁾.

3- إصلاح القطاع الزراعي: بالرغم من الإصلاحات التي مست القطاع الفلاحي والمحاولات المتكررة لإعادة هيكلته وتنظيمه قبل عام 1987، بقي القطاع الفلاحي العام يعاني من عدم الاستقلالية في التسيير والإنتاج⁽³⁾، خاضع للقرارات والخطط الصادرة عن المركز، الشيء الذي قيد من حرية هذا القطاع في التسيير، إضافة إلى هذه الضغوط عانى القطاع عجز هيكل راجع لسوء تسيير الموارد الإنتاجية، والناتج أساسا عن كبر مساحة المزارع والتي بلغت 800 هكتار في المتوسط بعد عملية إعادة هيكلة القطاع الفلاحي العمومي سنة 1981، إذ كان من الصعب جدا على الميسرين استغلال كل مساحة المزرعة، كما كان يصعب جدا التحكم في العدد الهائل من عمال المزرعة، وهكذا فبدلا من أن يكون هذا العامل مصدرا للإنتاج ورفع مردود الأرض أصبح يشكل عقبة كبيرة في المزرعة (كثرة التغييب، عدم الاهتمام بالإنتاج...)، وقد دفعت كل هذه الأسباب بالدولة إلى إعادة إصلاح وتنظيم هذا القطاع مرة أخرى، فأصدرت الدولة القانون 87-19 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987 المتضمن إعادة هيكلة القطاع الفلاحي العمومي سنة 1987، والذي تم بموجبه حل المزارع الاشتراكية، وتوزيع ممتلكاتها على عمال القطاع الفلاحي في شكل استفادات فردية وتسمى بالمستثمرات الفلاحية الفردية، واستفادات جماعية وتسمى بالمستثمرات الفلاحية الجماعية والتي تضم 03 أشخاص على الأقل، مع احتفاظ الدولة بملكية الأرض، وقد قضى إصدار هذا القانون على التمييز بين القطاع الخاص والقطاع العام في الفلاحة الجزائرية من حيث التعامل، حيث أصبح الكل يتعامل بنفس الحوافز أمام هيئات التمويل والتمويل بما تتطلبه عملية الإنتاج، وقد تم بموجب هذا القانون إنشاء حوالي 27000 مستثمرة فلاحية جماعية وفردية على المستوى الوطني في بداية

¹الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 195.

² أمال عماري وآخرون، تقييم قواعد الملائمة المصرفية على مستوى المصارف الجزائرية"، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي

الجزائري: واقع وآفاق، مرجع سابق، ص 133

³Abdel Madjid Djenane, **Ajustement Structurel Et Secteur Agricole**, Les Cahiers De CREAD, N°46, 1999.

الهيكلية، وبعد الانتهاء من عملية تقسيم الأراضي سنة 1989 كان قد تكون نحو 29000 مستثمرة جماعية وفردية، وبعد أن سيرت الدولة الأراضي الفلاحية العمومية بطريقة مركزية منذ الاستقلال، أصبح المستثمرون أحرارا في اتخاذ قرارات التسيير وتحديد برنامج الإنتاج والاستثمار والتسويق وتوزيع العمل بينهم.

وبالرغم من أهمية هذه الإنجازات إلا أن تطبيق طريقة الانتفاع الدائم من خلال قانون 87-19 حمل جملة من المشاكل والعوائق للقطاع الفلاحي ندرجها في النقاط التالية:

- إن تقسيم الأراضي لم يتم وفقا للتدابير المنصوص عليها في القانون 87 - 19 حيث ظهرت بعض المستثمرات الفردية المستقطعة من المزارع وعلى حساب المستثمرات الجماعية وذلك تبعا لموقع الأرض ونوعيتها وتجهيزاتها، كذلك التفاوت الكبير في تقييم الممتلكات المتنازل عنها بسبب عدم وضوح القانون فيما يتعلق بأسعارها؛
- إن تقسيم المزارع الفلاحية الاشتراكية إلى مستثمرات فردية وجماعية طرح مشكلة التزود بالعتاد بحدّة أكثر، مما اضطر بعض المستفيدين إلى التعامل في السوق السوداء للحصول على العتاد وقطع الغيار والبذور والأسمدة وعوامل الإنتاج الأخرى وكذا تسويق منتوجاتهم بالجملة للوسطاء؛
- إن تطبيق إجراء إعادة تنظيم القطاع الفلاحي أدى إلى نشوب عدة نزاعات بين المستثمرين مما أدى إلى إعادة النظر في التقسيم الأول للأرض، فإذا كانت مساحة المستثمرات تبدو صغيرة في الأول فإن إعادة تقسيمها أدى إلى تفتيتها بشكل لم يعد يسمح بإنتاج بعض أنواع المنتجات التي تتطلب مساحة واسعة، كما هو الشأن بالنسبة لزراعة الحبوب والخضر الجافة؛
- إن جهل المستثمرين بمحتويات نصوص القانون وعقود الاستفادة أوقعهم في خلافات وتوترات فيما يختص بعلاقتهم بالمحيط : من البنك إلى أجهزة توزيع عوامل الإنتاج فأجهزة التسويق؛
- من بين نقائص طريقة الانتفاع الدائم المطبقة على الأراضي العمومية هو ذلك الشعور بالقلق لدى المستثمرين لعدم استقرارهم وخوفهم من المستقبل، فبالرغم من حريتهم في التسيير وامتلاكهم لعوامل الإنتاج فإن بقاء الأرض ملكا للدولة يشعر المستثمرين بالقلق، ذاك أنه بإمكان الدولة في أي وقت أن تلغي القانون الذي يحكم المستثمرات وتدعو إلى إصلاح آخر ما دامت تتحكم في أهم عنصر من عناصر الإنتاج وهو العقار، إضافة إلى هذا ظهرت مشاكل كبيرة في المجال العقاري لم تكن في الحسبان وذلك بسبب الفراغ القانوني، فلقد أغفل القانون 87-19 وضعية الأراضي المؤممة سنة 1971 بموجب قانون الثورة الزراعية التي تشكل جزءا هاما من الأراضي الحكومية، والتي كانت قد وزعت في بداية الإصلاح على المستثمرين في شكل مستثمرات فلاحية جماعية وفردية، مما أدى إلى مطالبة المؤممة أراضيهم باسترجاعها.

4- إصلاح نظام الأسعار: عمدت الدولة إلى إدخال بعض التصحيحات لنظام الأسعار من خلال وضع قانون جديد والمتمثل في قانون 89-12⁽¹⁾ والذي قسم الأسعار إلى صنفين:

أ- نظام الأسعار المقننة: وهذا عن طريق الأسعار المضمونة عند الإنتاج أي يتم الإعلان عنها مسبقا بهدف التحفيز مثل أسعار الحبوب، كما تطبق الأسعار المقننة من خلال تحديد الحد الأعلى للأسعار في مرحلة الإنتاج أو التوزيع ويطبق هذا النوع من الأسعار على السلع والخدمات التي تخولها الدولة أولوية اقتصادية واجتماعية خاصة بهدف حماية بعض النشاطات الاقتصادية أو الفئات الاجتماعية وبالتالي الحد الأعلى للأسعار يعتبر:⁽²⁾

- وسيلة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتجسيد السياسة الاقتصادية والاجتماعية؛
- وسيلة تدخل الدولة في الاقتصاد لتأطير وتطور الأسعار عندما يتطلب ذلك بشروط السوق؛
- وسيلة تسمح بتجنب تجاوز أقصى سعر مرخص به.

ب- نظام الأسعار الحرة: وتحدد هذه الأسعار وفقا للعرض والطلب أي حسب ميكانزمات السوق.

5- الإصلاحات المتعلقة بقطاع التجارة الخارجية: في مجال التجارة الخارجية تمت مراجعة آلية ممارسة الاحتكار، ففي 19 جويلية 1988 صدر المرسوم التشريعي 88-29 والمتعلق بممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، حيث نص أن استيراد السلع الذي يتم في إطار النظام الوطني للتخطيط ضمن برنامج عام للتجارة الخارجية يتم عن طريق الوكالة أو الامتياز الذي تمنحه الدولة للمؤسسات العمومية ومجمعات المصالح المشتركة، وذلك وفقا لدفتر الشروط، حيث نص المرسوم التشريعي 89-01 المؤرخ في 15 جانفي 1989 وحدد حقوق وواجبات كل وكيل (صاحب امتياز) إذ يلتزم هؤلاء بتحقيق مصالحهم الخاصة في إطار تحقيق المصلحة العامة للدولة التي يعود لها احتكار التجارة الخارجية لتحقيق الأهداف التالية:⁽³⁾

- تنظيم الاختيارات والأولويات في مجال التجارة الخارجية وفقا للتوجهات والقرارات الخاصة بالحكومة؛
- تدعيم التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي ودعم المنتج الوطني؛
- تشجيع تنويع مصادر تمويل البلاد و تخفيض حجم الواردات وتكاليفها؛
- ترقية الصادرات؛

¹ قانون 89-12 الصادر في 05/07/1989 الجريدة الرسمية رقم 29، الصادرة بتاريخ 19/07/1989.

² Deboub youcef, **Le nouveau mécanisme économique**, opu, Alger, 1995, p.99.

³ Ibid , p.51.

- تنظيم عمليات الدخول للأسواق الأجنبية لكل من المؤسسات العمومية والخاصة؛

ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع من الامتيازات الممنوحة: (1)

- امتياز لممارسة التجارة الخارجية في إطار تشغيل وتنمية المؤسسة العمومية الاقتصادية؛
- امتياز لممارسة التجارة الخارجية لإعادة البيع للخواص أو الحرفيين؛
- امتياز لممارسة التجارة الخارجية لتموين الجهاز الإنتاجي للخواص المنخرطين في الغرفة الوطنية للتجارة.

كما أنه ويهدف ترقية الصادرات خارج المحروقات، سمحت السلطات بإمكانية إنشاء مؤسسات في الخارج أو الإسهام في رأسمال مؤسسات أجنبية، وتماشيا مع هذا القانون أصدر المرسوم 88-167 في 06-09-1988، الذي يحدد شروط برمجة المبادلات الخارجية للسلع والخدمات سواء عند الاستيراد أو التصدير ويحدد كفاءات إيجاد ميزانيات بالعملة الأجنبية لفائدة المؤسسات العمومية شرط أن تتجز الواردات والصادرات من السلع والخدمات باستثناء المعفاة منها من إجراءات التجارة الخارجية أو التي تتجز دون دفع في إطار البرنامج العام الخاص بالتجارة الخارجية، وتعتبر هذه الميزانيات أداة فعالة لضبط عمليات التصدير والاستيراد إذ يحل تخصيص الميزانية بالعملة الأجنبية بالنسبة إلى التنظيم الخاص بالتجارة الخارجية ومراقبة الصرف محل جميع إجراءات المراقبة القبلية الإدارية و المالية (2) .

وعلى الرغم من هذه الإصلاحات ظل مستوى الإنتاج و طاقة الإستعمال متدنية، واستمرت المديونية الداخلية والخارجية في التزايد، ذلك أن محدودية النتائج تعود جزئيا إلى محدودية القوانين، التي جاءت في ظل الميثاق الوطني لسنة 1986، وفي ظل دستور لا يتماشى والتغيرات التي طرأت على المحيط، إضافة إلى عوامل أخرى نذكر منها: (3)

- بقاء المحيط العام الذي تعمل فيه المؤسسة دون تغيير جوهري خاصة ما يتعلق بنظام الأسعار، نظام الأجور ونظام الضرائب... الخ؛
- عدم وضوح وواقعية الأهداف والمسؤوليات المنوطة بالمؤسسة؛
- كثرة الضغوط والبيروقراطية الخانقة لحرية المؤسسات العمومية في ممارسة نشاطاتها؛
- هيمنة التسيير البيروقراطي وشيوع الفساد؛
- غياب نظام الحوافز والتشجيعات ، وغياب معايير الترقية على أساس الشهادة والكفاءة؛

¹ مفتاح حكيم، مرجع سابق، ص.107.

² شرفاوي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية -حالة الجزائر-، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص.60.

³ بن سمينة عزيزة، مرجع سابق، ص.255.

- إستمرار الجهاز المصرفي في العمل بالأساليب البيروقراطية؛
- مشاكل التمويل بالعملة الصعبة بسبب نظام الصرف؛
- غياب المنافسة وضمّان التسويق بالنسبة للمؤسسات العمومية بسبب الندرة.

ولقد لمس المواطن الجزائري حقيقة هذه الأزمة ببعدها الاقتصادي من خلال ضآلة الإنتاج وندرة المواد الضرورية وواسعة الاستعمال وكذا الارتفاع المطرد للأسعار، وبعدها الاجتماعي كالتشغيل، حيث بدأ مؤشر البطالة في الزحف التصاعدي من 15 % سنة 1984 إلى 17 % سنة 1987، ولقد أدت هذه الأوضاع مجتمعة إلى الانفجار الشعبي الذي خرج في أكتوبر 1988، وبغية تدارك الوضع القائم والخروج من عنق الزجاجة جاء دستور 1989 يحمل في طياته الخطوات المبدئية نحو التحرر الاقتصادي ليلتبع بعد ذلك بعدة قوانين جسدت التوجه نحو اقتصاد السوق.

المطلب الثالث: وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)

شهدت سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر مع بداية الثمانينات منعرجا جديدا انبثق من استراتيجية التنمية التي تركزت في هذه المرة على لا مركزية الاقتصاد الوطني وإشراك القطاع الخاص فيها، ونستشف هذا التوجه من خلال القانون 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982، المتعلق بالشركات الاقتصادية المختلطة، والذي يعتبر ترجمة فعلية للتغيرات الهامة الحاصلة في موقف السلطة العمومية اتجاه الاستثمارات الأجنبية، وتجسد ذلك في إمكانية إنشاء شركات اقتصادية مختلطة يشارك فيها الطرف الأجنبي بنسبة 49% من رأس مال الشركة، كما أن هذا القانون جاء استجابة لتطور الاحتياجات الاجتماعية خلال هذه الفترة، وكيف ما كان الأمر فإن إنشاء هذا النوع من الشركات يخضع وجوبا لبروتوكول اتفاق يبرم بين المؤسسة أو المؤسسات الاشتراكية والطرف أو الأطراف الأجنبية وهو بمثابة اعتماد مسبق للشركة المختلطة، غير أنه لا يكمن لهذا الأخير أي اثر قانوني إلا بعد الموافقة بموجب قرار وزاري مشترك بين وزير المالية ووزير التخطيط وكذا الوزير الوصي على المؤسسة الاشتراكية المساهمة، وبخول هذا القرار القاضي بالاعتماد للشركة المختلطة للاقتصاد المزمع إنشاؤها بمجرد تأسيسها من الامتيازات الجبائية التالية:

- الإعفاء من الضريبة العقارية لمدة 5 سنوات اعتبارا من تاريخ شراء الملك المعني؛
- الإعفاء من الضريبة الصناعية والتجارية للثلاث سنوات المالية الأولى وتخفيض قدره 50% للسنة المالية الرابعة وأيضا تخفيض بنسبة 25% للسنة المالية الخامسة من ما تحصل عليه جبايا؛
- تطبيق ضريبة منخفضة على الأرباح الصناعية والتجارية بنسبة تقدر بـ 20% والتي يتم استثمارها من جديد؛

- الإعفاء من كل ضريبة على الأجر الإضافي الذي يستفيد منه الطرف الأجنبي والغرض من ذلك مكافأة الجهود المبذولة لنقل المعارف والتكنولوجيا، كما تستفيد هذه الشركة بعد اعتمادها قانونا من الحصول على قروض مصرفية بشرط أن يتم التفاوض على الشروط التي تنطوي على تطبيقها في مثل هذا النوع من الشركات مع البنك الذي يتم اعتماده ويكون هنا ضرورة مراعاة المشاركة الفعلية للطرف الأجنبي في تمويل الأهداف المخططة والاستغلال.

وبالرغم من ذلك، فإن هذا القانون لم يحقق ما كان مرسوما له ولم يجد الدعم الكافي ميدانيا نظرا لكون الاستثمارات الخاصة محلية كانت أم أجنبية لم تكن من أولويات البرنامج التنموي في هذه المرحلة، كما حالت هيمنة القطاع العمومي على النشاط الاقتصادي وكذا العوائق الإدارية والبيروقراطية دون التوسع في هذا التوجه، وبعد الصدمة البترولية سنة 1986 وحالة الاختناق المالي الذي أصيبت به ميزانية الدولة وتقلص دور الاستثمارات الوطنية، جاء القانون 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986 ليتم ويعدل القانون السابق⁽¹⁾، نظرا لعدم قدرة هذا الأخير على تحفيز و جلب الحجم المرغوب فيه من الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة ومحفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق ، فالشركاء الأجانب وفق القانون الجديد والذين يدخلون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس بروتوكول اتفاق، مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع ومجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة و تعهدات وواجبات كل الأطراف، فلقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية بـ 51% على الأقل، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال ومناصب الشغل وتكوين وتأهيل المستخدمين، مقابل استفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير و اتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح، وما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به وتحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب وضمانات التأميم⁽²⁾.

وإلى جانب القانون 86-13 قامت السلطات من جهة أخرى بإصلاح قانون المحروقات بمقتضى القانون 86-14 المؤرخ في 16 أوت 1986، الذي يتميز بانفتاحه على الاستثمار الأجنبي، من خلال التسهيلات المقدمة للشركات الأجنبية، إلى جانب بعض التحفيزات الجبائية، والتي تجاوزت الوعاء الجبائي إلى تعديل معدلات الضريبة، ولقد استهدفت هذه التخفيضات ترقية قطاع المحروقات، من خلال الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية، إلا أن عدد العقود المبرمة بين شركة سونطراك والمتعاملين الأجانب، خلال

¹ القانون 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986، المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة للاقتصاد وسيرها، الجريدة الرسمية الصادرة في 27 أوت 1986.

² مرداوي كمال، الاستثمار الأجنبي في الدول المتخلفة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004، ص.387.

الفترة 1986-1991 لم تتجاوز 15 عقدا، من بينها 13 عقد تنقيب، وعقدين للبحث⁽¹⁾، كما أنه وبالرغم من أن التعديلات التي أدرجت في القانون 86-13، قد أضفت مرونة واضحة على إجراءات تكوين وتسيير الشركات المختلطة ومنحت مزايا خاصة لم يسمح بها القانون الجزائري منذ فترة التأميم، فإن الاستثمار الأجنبي بقي خاضعا لنظام الشركات المختلطة، حيث تتم الشراكة إجباريا مع منشأة عمومية في حدود 49% من رأسمال الشركة، مع استحالة إنشاء شراكة مع منشآت تابعة للقطاع الخاص المحلي، كما ظهرت في إطار تنفيذ هذا القانون صعوبات بيروقراطية عديدة، خاصة لما تعلق الأمر بعملية تحويل فوائده و رؤوس أموال الشريك الأجنبي، ففيما عدا مجال المحروقات، لم يستطع القانون جلب رؤوس الأموال الأجنبية المرجوة لتبقى مشكلة التمويل الخارجي أحد أهم معوقات التنمية الاقتصادية بعد بلوغ المديونية الخارجية نهاية الثمانينات مستوى خطير جدا⁽²⁾.

الجدول رقم (22): تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)

1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	البيان
12.1	13	04	05	00	01	00	(54)	13	349	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (مليون دولار)
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	(0.1)	0.0	0.8	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

Source: <http://unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableView.aspx>, 15/12/2010, 17:30^h

نلاحظ من الجدول السابق أنه وبعبارة أخرى كان حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر يقدر بـ 349 مليون دولار سنة 1980 انخفض ليصل إلى قيمة سلبية (-54) سنة 1982، وينعدم بعدها في سنتي 1983، 1985 على التوالي، ليشهد بعد سنة 1986 ارتفاعا محتشما، و يبلغ في 13 مليون دولار سنة 1988 و 12 مليون دولار في سنة 1989 لتبقى نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة معدومة، وبهذا يمكننا القول أن عقد الثمانينات تميز بغياب شبه كلي للاستثمار المباشر الأجنبي، وقد رتبت الجزائر خلال هذه الفترة ضمن مؤخرة دول شمال إفريقيا، فالحكومات المتعاقبة خلال هذه الفترة استمرت في نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مساس بالسيادة الوطنية ووسيلة للهيمنة الأجنبية على الاقتصاد الوطني.

¹ محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص.220.

² مرداوي كمال، مرجع سابق، ص.387.

إن هذه الإحصائيات تعكس إنصراف الجزائر نحو الإبقاء على السياسة التمويلية القائمة على الاقتراض من الخارج وذلك بغية تمويل اقتصادها الذي عرف انتكاسات عديدة بسبب تدهور الطلب على النفط وانخفاض أسعاره، عوضا من إبداء إرادة حقيقية لاستقطاب الاستثمار المباشر الأجنبي، ومن ثم إحلاله كسياسة تمويلية خارجية بديلة، كما تثبت أيضا أن قوانين الاستثمار التي تم تبنيها كانت مقيدة له و لم تعبر صراحة عن الضمانات الحقيقية له، وأن السياسات الاقتصادية التي اتبعت حينها لم تكون مواتية لجذبه وهي متناقضة تجاهه ، إضافة إلى أن الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية التي تجلت معالمها في استفحال الديون الخارجية، إلى جانب ارتفاع معدلات التضخم وعجز الموازنة العامة، لم تكن باعث لاستقطاب رأس المال الأجنبي.

خلاصة الفصل الرابع:

تعرضنا من خلال هذا الفصل الى المعالم الأساسية للسياسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الاقتصاد المخطط وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في هذه الفترة، وقد توصلنا الى النتائج التالية:

1- اتخذت الجزائر غداة الاستقلال النموذج الاشتراكي كمنهج للتنمية، والذي حدد معالم السياسة الجزائرية وركز على التخطيط الاقتصادي للموارد الجزائرية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات، مع التصنيع الشامل لتحقيق تنمية متوازنة بين كل الفروع الاقتصادية في كل مناطق الدولة وبناء مجتمع اشتراكي، فكانت الانطلاقة بالمخطط الثلاثي لسنة 1967، اتبع بمخططين رباعيين جاء لإتمام الأهداف التنموية المسطرة في السبعينات، وقد حظي قطاع التصنيع بحصة الأسد من إجمالي هذه الاستثمارات.

2- إن طبيعة السياسة الاقتصادية وأسلوب التنمية المتبع غداة الاستقلال وحتى نهاية السبعينات والتي كانت تقوم على نظام التخطيط، هيمنة القطاع العام، التأميم، كانت غير مشجعة تماما لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر أو حتى مجرد الإبقاء عليه، كما أن قوانين الاستثمار الصادرة في هذه الفترة لم تستطع جلب رأس المال الأجنبي ولا المستثمرين لأنها نصت صراحة على إمكانية التأميم بالإضافة إلى قلة الضمانات والامتيازات وأهم عنصر الذي أدى إلى عدم جلب المستثمرين خاصة الأجانب هو في حالة النزاعات فإن الفصل فيها يرجع إلى المحاكم الجزائرية فقط.

3- تميزت الفترة (1980-1989) بمراجعة السياسة الاقتصادية المتبعة وإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وفق استراتيجية تنموية جديدة، أسلوبها التخطيط ووسائلها إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية، حيث يقوم نظام التخطيط في هذه المرحلة على مبدأ اللامركزية في اتخاذ القرار وإعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية توزيعا متوازنا بين مختلف مناطق البلاد، واعتماد أولوية الاستثمار في قطاع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، وقد اشتملت هذه الفترة على مخططين خماسيين للتنمية، حيث تم التركيز آنذاك على إعادة تقويم الاقتصاد وتنفيذ جملة من الإصلاحات كإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، استقلالية المؤسسات، إعادة تنظيم القطاع الفلاحي، إصلاح النظام الوطني للأسعار، الإصلاحات البنكية.

4- شهدت سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر مع بداية الثمانينات منعرجا جديدا انبثق من استراتيجية التنمية التي تركزت في هذه المرة على لا مركزية الاقتصاد الوطني وإشراك القطاع الخاص فيها حيث تم إعادة النظر في القوانين المنظمة للاستثمار من خلال قانون 82-13 سنة 1982 المتعلق بالشركات الاقتصادية المختلطة ، ونظرا لعدم قدرة هذا الأخير على تحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه من الاستثمار الأجنبي المباشر، جاء قانون 86-13 سنة 1986

الذي تضمن طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة ومحفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق، إلا أن الصعوبات العديدة التي ظهرت في إطار تنفيذ هذا القانون، خاصة فيما يتعلق بعملية تحويل فوائد ورؤوس أموال الشريك الأجنبي، لم تمكن القانون من جلب رؤوس الأموال الأجنبية المرجوة لتبقى مشكلة التمويل الخارجي أحد أهم معوقات التنمية الاقتصادية بعد بلوغ المديونية الخارجية نهاية الثمانينات مستوى خطير جدا.

والسؤال الذي يتبادر الى أذهاننا في هذا الإطار هو: ماهي الإصلاحات التي ستعتمدها الجزائر للخروج من عنق الزجاجة؟ وهل ستغير هذه الأخيرة من وضعية الاقتصاد الجزائري؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفصل الموالي.

الفصل الخامس:

توجهات السياسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الإصلاحات
الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق

تمهيد:

إن اعتماد الجزائر خلال العقود السابقة على البترول كمورد وحيد وعدم تحضير بدائل تستطيع توفير مرونة في الصادرات، كلها بينت أن البدائل التي كانت مطروحة في السابق مبنية على قواعد غير ثابتة من حيث التطبيق، فبعد الصدمة البترولية لسنة 1986 تأكد أن الذي كان سائدا في ظل الاقتصاد الجزائري خلال المراحل السابقة، هو اقتصاد قائم على الاستدانة أفرز اختلالات كبيرة وضعف بنيوي، وليست القضية ظرفية سرعان ما يتم استدراكها لأن الاقتصاد الجزائري لم يتمكن من التعديل والتصحيح، وهكذا ظهرت مظاهر الجمود والضعف في نظام التخطيط المركزي زيادة على هبوط معدلات التبادل وضعف دخل الصادرات بحوالي 50 %، ولقد أدى فشل محاولات الإصلاح الذاتية بالجزائر إلى الاستناد بالهيئات المالية الدولية في محاولة لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، حيث حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت إختلالات كبيرة.

أولى بدايات هذا الإصلاح تم بعقد اتفاقيتي ماي 1989 وجوان 1991، قصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي مما يسمح بفتح المجال لانطلاق النمو الاقتصادي، غير أن صعوبة الطرف خاصة من الجانب السياسي والاجتماعي إلى جانب الوضع الاقتصادي حال دون ذلك، لتتوتر الصلة بعد ذلك مع هذه الهيئات، مما استوجب انتظار قدوم سنة 1994 ليتم عقد اتفاق تثبيت لمدة سنة، اتبع باتفاق للتعديل الهيكلي مدته ثلاث سنوات.

وعقب استكمال هذه البرامج سنة 1998، باشرت الدولة في العمل على مواصلة وتكثيف مسار الإصلاحات ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة، حيث قامت ببعث برنامجا للإنعاش الاقتصادي وهو برنامج يمتد على فترة (2001-2004)، أتبع ببرنامج خماسي أول لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009)، وثاني خلال الفترة (2010-2014).

ويتعرض هذا الفصل بقدر كبير من التفصيل، للأهداف الرئيسية لسياسات الإصلاح المعتمدة في الجزائر منذ سنة 1989 واتجاهات السياسات الاقتصادية خلالها ومدى فعاليتها، علاوة على أداء الاقتصاد الجزائري في ظل برامج الإصلاح المعتمدة، من خلال مبحثين رئيسيين هما:

المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي 1989 - 1998

المبحث الثاني: تعميق الإصلاحات الاقتصادية بعد سنة 1998

المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي 1989-1998

عرفت المرحلة 1989-1991 أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، وتم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي تغطي هذه الفترة، تعتمد الجزائر من خلالها على سياسة لإدارة الطلب أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة من خلال تخفيض قيمة العملة، إلا أن انخفاض أسعار البترول وتضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي والذي أدى إلى أزمة في ميزان المدفوعات، أدت بالسلطات العامة إلى صياغة برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي الذي حظي بمساندة صندوق النقد الدولي، وذلك من خلال عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته سنة ابتداء من ماي 1994، ثم اتفاق مدته ثلاث سنوات ابتداء من ماي 1995 بموجب تسهيل الصندوق الممدد، وخلال هذه الفترة تم ضخ بعض القروض من خلال إعادة جدولة الديون وكان الهدف منها تخفيض قيمة الدينار استجابة لإشارة التحول إلى اقتصاد السوق وضبط الأوضاع عن طريق إنعاش الاقتصاد.

المطلب الأول: اتفاقيات الاستعداد الائتماني ونتائجها

بقصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي قامت الجزائر بعقد ثلاث اتفاقيات للاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي كالاتي:

- اتفاق الاستعداد الائتماني الأول: من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990؛
- اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني من 03 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992؛
- برنامج الاستقرار الاقتصادي من 1 أبريل 1994 إلى 31 مارس 1995.

أولاً: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول: من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990

في ضوء الأزمة الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات ومع توقف الجهات المانحة للقرض عن منح قروض جديدة للجزائر وإصرارها على التوصل إلى اتفاق مع الهيآت المالية الدولية، لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول منهما على قروض ومساعدات ميسرة لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية، وقد تضمن خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989، تعهد الجزائر بالالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق، فأكدت على "المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجياً وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية والاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة

سعر الصرف⁽¹⁾، وقد تعهدت الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار (التثبيت) في الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي في ماي 1989، والاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة، وبموجب هذا الاتفاق وافق الصندوق على تقديمه 155.7 مليون وحدة سحب خاصة للجزائر وهو ما يعادل 200 مليون دولار أمريكي، استخدمت في شريحة واحدة، كما استفادت من تسهيل تمويلي تعويضي للمفاجآت يقدر بحوالي 315.2 مليون وحدة سحب خاصة، أي ما يعادل 360 مليون دولار أمريكي، مما جعل القرض الكلي في النهاية يساوي 560 مليون دولار أمريكي، وقد تم هذا في سرية تامة نظرا لطبيعة المرحلة التي كانت تعرفها الجزائر آنذاك، وقد كان محتوى الاتفاق يشترط على الجزائر مقابل تقديم الدعم ، اتباع سياسة نقدية أكثر حذرا وتقيدا وتنفيذ سياسات صارمة لإدارة الطلب وإجراء خفض كبير في سعر الصرف، وتنفيذا لهذا الاتفاق عمدت الجزائر إلى إجراء الإصلاحات التالية:

1- إصلاح نظام الأسعار: حيث عمدت الجزائر إلى إصدار القانون 89-12، المتعلق بالأسعار وذلك بعد شهرين فقط من توقيع الإتفاق ، وبذلك بدأت الجزائر في تطبيق الأسعار الحقيقية وذلك برفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة، ومكن هذا الإجراء من إحداث تغيير جذري في نظام الأسعار، حيث أنه وبداية من شهر جوان لسنة 1991 قد تم تحرير كل الأسعار ما عدا أسعار 50 منتوجا، بقيت تخضع لنظام الأسعار بهامش أقصى تحدده الدولة، و 22 منتوجا مدعما من طرف الدولة لحماية الطبقات الفقيرة⁽²⁾.

2- إجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية: وذلك بصدور قانون النقد والقرض 90-10⁽³⁾، والذي يفضي بتحرير الاقتصاد الجزائري بتحضير مؤسساته للدخول في مرحلة التمويل المولد للمردودية، فهو قانون يطمح إلى المساهمة في تطهير المؤسسات والبنوك، وإعطاء مكانة هامة للسياسة النقدية في ضبط الاقتصاد كمهمة مناهة بها، كما يسعى إلى تنظيم انتقال رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج مما يتيح فرصة دخول استثمارات أجنبية، كما يتيح هذا القانون إمكانية إقامة فروع للبنوك أو المؤسسات الأجنبية.

وقبل هذا القانون لم يكن بالإمكان الحديث على وجود سياسة نقدية فعلية، نظرا للتداخل الذي كان موجودا بين الخزينة العامة والبنك المركزي من جهة، وإلى ضعف الوساطة المالية التي كانت تقوم بها البنوك الأولية والخزينة العامة من جهة ثانية ، وقد تضمن هذا القانون المبادئ التالية:

• **توحيد السلطة النقدية:** حيث نص قانون النقد والقرض على وحدانية السلطة التي

يجسدها بنك الجزائر في شخص مجلس النقد والقرض والذي يصدر تعليمات تنظيم

¹ علي بطاهر، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، العدد 01، 2004، ص.ص.181، 182.

² Hocine Benisaad, *Algérie : réstructuration et réformes économique (1979-1993)*, O.P.U, Algérie, 1993, p.154.

³ القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية ، العدد 16، الصادر في 18 أبريل 1990.

النشاط النقدي والمالي والبنكي ويقوم باتخاذ القرار بكل حرية داخل الدائرة النقدية وفق مبادئ الاستقلالية، ويمثل المجلس أعلى هيئة نقدية في البلاد يخول لها القانون القيام بعمليات الإصدار النقدي، مراقبة الائتمان وتوزيعه، تنظيم وتحديد الشروط البنكية وتسيير السياسة النقدية وأقلمتها مع مختلف المتغيرات، بما يتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية العامة.

● **عزل القرار في الدائرة الحقيقية عن الدائرة النقدية:** ويحقق هذا المبدأ مجموعة من الأهداف أهمها استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي و المسؤول عن تسيير السياسة النقدية واستعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة وكذا خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حساب المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة وإيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض⁽¹⁾.

● **الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة الميزانية:** وذلك بوضع حد نهائي لتمويل الدين العمومي الداخلي عن طريق تسبيقات بنك الجزائر، وفي هذا الصدد يجب على الخزينة أن تمدد ديونها الناتجة عن سنوات التخطيط المركزي تجاه بنك الجزائر في شكل أقساط لمدة 15 سنة⁽²⁾، أما الإستراتيجية المستقبلية فتمثلت في عدم ترك المجال لتراكم دين الخزينة، حيث تم تحديد تسبيقات بنك الجزائر لها ب 10 % كحد أقصى للوفاء بها مع ضرورة تسديدها قبل نهاية كل سنة مالية⁽³⁾، وقد حدد هذا القانون أيضا المبالغ العامة التي يمكن لبنك الجزائر الاحتفاظ بها بنسبة 20 % كحد أقصى من الإيرادات العامة للسنة المالية السابقة.

● **الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض :** ويسمح هذا المبدأ باستعادة البنوك لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح الائتمان، كما يصبح توزيع القرض في ظل هذا المبدأ لا يخضع إلى قواعد إدارية، وإنما يركز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص. ص. 196، 197.

² المادة 213 من القانون 90 - 10.

³ المادة 78 من القانون 90 - 10.

3- القيام بعملية التطهير المالي لمؤسسات القطاع العام: هاته الأخيرة التي تهدف حسب خبراء الصندوق إلى توفير ميكانيزمات داخلية للمؤسسات للانتقال نحو اقتصاد السوق.

4- تخفيض قيمة العملة الوطنية وتبعاً لذلك عرفت قيمة الدينار تخفيضاً قدره 70% خلال 3 أشهر بين نهاية 1990 ومارس 1991، لينتقل سعر الصرف الدولار من 10.476 دج إلى 17.8 دج.

5- تدعيم التوجه نحو حرية التجارة: حيث ظهرت عدة نصوص قانونية مكرسة لهذه السياسة وهذا ما نلمسه من خلال قانون النقد والقرض والذي تنص المادة 189 منه على أنه يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة، أو للمؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني، ومن بين القوانين المدعمة لحرية التجارة، نجد المرسوم التنفيذي 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 المتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية، حيث تضمنت مواد مبدأ التحرير الفعلي وإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وهكذا أصبح بإمكان كل مؤسسة عمومية أو خاصة وكل شخص طبيعي أو معنوي، منتجين وتجار جملة، التدخل في التجارة الخارجية لاستيراد أو تصدير كل البضائع التي لا تكون محل حظر، وأسندت بموجب هذا القانون مهمة تنظيم ومراقبة هذه العمليات إلى البنك المركزي، على أساس معايير مالية بحتة.

ثانياً: اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني من 03 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992

تم الاتفاق على الاستعداد الائتماني الثاني، بين صندوق النقد الدولي والجزائر، بتاريخ 3 جوان 1991، وتم بموجب هذا الاتفاق تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، مقسمة إلى أربعة شرائح كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة .

- الشريحة الأولى في جوان 1991 ؛
- الشريحة الثانية في سبتمبر 1991 ؛
- الشريحة الثالثة في ديسمبر 1991 ؛
- الشريحة الرابعة في مارس 1992 .

غير أن الشريحة الرابعة، لم يتم سحبها لعدم احترام الحكومة آنذاك لمحتوى الاتفاقية المبرمجة مع صندوق النقد الدولي، إذ تراجعت الحكومة عن سياسة التشدد المالي محاولة منها لامتصاص الغضب الاجتماعي .

ويهدف هذا الاتفاق إلى: (1)

- التقليص من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد وترقية النمو الاقتصادي، عن طريق تفعيل المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة ؛
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية، من خلال العمل على تحقيق قابلية لتحويل الدينار؛
- ترشيد الاستهلاك والادخار، عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع، والخدمات وكذلك أسعار الصرف.

وكإجراءات عملية لجأت السلطات العمومية إلى:

1- تطهير المؤسسات العمومية تحت إشراف صناديق المساهمة، حيث خصصت لها المبالغ المالية التالية : (2)

- 16.9 مليار دج سنة 1991؛

- 42.50 مليار دج سنة 1992؛

- 83.5 مليار دج سنة 1993.

2- ابتداء من 1 أكتوبر 1991، بدأ تقليص دعم موارد المحروقات والكهرباء.

3- تحديد نمو الكتلة النقدية M3 بـ: 12 % لسنة 1991، وعليه تم رفع نسبة إعادة الخصم من 7% وهو المستوى الذي عرفته سنة 1989، إلى 10.5% سنة 1991 ثم إلى 11.5 % سنة 1992، كما تم تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود لا تتجاوز 20%، وإنشاء سوق ما بين البنوك.

4- شهدت نهاية سبتمبر 1991 تخفيضا لقيمة الدينار، حيث بلغت قيمة الدولار الواحد 18.5 دينار جزائري ، لينخفض بعدها سنة 1992 إلى 21.8 دينار للدولار الواحد، ثم 24.12 دينار للدولار سنة 1993 .

5- في الجانب المالي، انتهجت السلطات الجزائرية سياسة تفشفية صارمة للنفقات العامة للدولة بهدف التخفيف من حدة التضخم وتقليص عجز الميزانية العامة للدولة، وفيما يخص جانب الإيرادات العامة فقد قامت السلطات الجزائرية بإدخال إصلاحات عميقة على النظام الضريبي ضمن قانون المالية لسنة 1991، وذلك من أجل تحديثه وعقلنته، حيث أن الهدف من النظام

¹ الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، دار الهومة للنشر، الجزائر، 1996 ، ص 116.

²Ahmed Ben Bitour, L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités, Edition marinoor, Alger 1998, ,P.90.

الضريبي الجديد هو تبسيط النظام الضريبي وكذا تخفيف العبء الضريبي بالشكل الذي يحفز المؤسسة على مزاولة نشاطها والتوسع فيه ويساعد في تكوين مؤسسات جديدة، وهكذا تم إنشاء ضرائب جديدة وإلغاء الضرائب السابقة وتمثلت الضرائب الجديدة في الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، الرسم على القيمة المضافة (TVA)، الضرائب على الدخل الإجمالي (IRG)، حيث جاءت الضريبة على أرباح الشركات، لإلغاء ازدواجية النظام الضريبي عن طريق إدماج المؤسسات الوطنية والأجنبية في مجال تطبيقها*، أما الضريبة على الدخل الإجمالي، فقد حلت محل مختلف الضرائب المفروضة على المداخل في السابق**، والهدف من إحداث هذه الضريبة هو تجسيد مبدأ شمولية الجباية من جهة ومحاربة الغش الجبائي من جهة أخرى، نظرا لتنوع المداخل التي يمكن أن يحصل عليها الفرد الواحد ومن ثم يصعب مراقبتها مما يؤدي إلى ضعف الضرائب المحصلة، وهكذا فإن الضريبة على الدخل الإجمالي تطبق على مجموع المداخل التي يحصل عليها نفس الفرد، وفيما يخص الرسم على القيمة المضافة، فالهدف منه هو تبسيط الجباية غير المباشرة وذلك عن طريق إلغاء النظام الذي كان سائدا للرسم على رقم الأعمال***، والذي يعتبر معارضا مع النظام الاقتصادي الحديث، حيث أن الرسم على القيمة المضافة لا يمس الإنتاج ولكن القيمة المضافة فقط أي يفرض على الثروة الجديدة المكونة فعلا، كما تدعمت هذه الإصلاحات بإصلاح للجهاز الضريبي وذلك لعن طريق وضع أنظمة معالجة مع تسجيل التصريحات الضريبية و إعداد برنامج للكشف عن مخالفات التأخر في الدفع وعدم التصريح (الغش الضريبي والتهرب الضريبي)⁽¹⁾، واستكمل الإصلاح الضريبي في عام 1992 بتطبيق تعريف جمركية جديدة تحوي على ثمانية معدلات تتراوح بين الصفر و 60 %، وقد نصت التعريف على زيادة الضرائب بدرجة عالية المنتجات النهائية مقارنة بالضرائب على المواد الخام والسلع الوسيطة، وقد ساعد تطبيقها كثيرا على تقليل الفوارق بين المعدلات العليا والدنيا وسمح بإدماج نسبة كبيرة من الضريبة التعويضية في هيكل التعريف الجمركية، كما تم بموجب قانون المالية لسنة 1992 إنشاء الرسم العقاري الذي يفرض سنويا على الملكيات داخل

* كانت المؤسسات الوطنية تخضع للضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية بمعدل 50%، في حين تخضع المؤسسات الأجنبية إما للضريبة على مداخل مؤسسات البناء بمعدل 8% أو اقتطاع الضريبة على الأرباح غير التجارية من المصدر بالنسبة للمؤسسات الخدمية بمعدل 25% وبهذا يتم عن طريق الضريبة على الأرباح الشركات توحيد الضريبة المطبقة على المؤسسات الوطنية والأجنبية، والذي يسير في إطار مبدأ شمولية القواعد الجبائية ومن ثم الدخول في اقتصاد السوق، وفي سنة 1992 كان هناك معدلان رئيسيان للضريبة: 42% على الضرائب الموزعة على حملة الأسهم و 5% على الإيرادات المحتجزة و أضيف إليهما 7 معدلات أخرى على بعض الأنشطة كما طبقت العديد من الإعفاءات.

** الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، الضريبة على الأرباح غير التجارية، الضريبة على مداخل الديون والودائع والكفالات، الرسم العقاري المفروض على الملكية المبنية، الضرائب التكميلية على الدخل، الضرائب المفروضة على الرواتب والأجور.

*** ويتمثل في الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج TUGP والرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات TUGPS وقد تضمن الرسم على القيمة المضافة ضمن قانون المالية 1991 تضمن أربع معدلات هي : 7% ، 13% ، 21% ، 40% ، و كل معدل يطبق على قائمة معينة من المنتجات.

¹ دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص.ص. 381، 382.

التراب الوطني باستثناء المعفية منها، وكذا إنشاء الضريبة على الأملاك بموجب قانون المالية لسنة 1993 والتي تفرض على أملاك الأشخاص الطبيعيين المقيمين بالجزائر*.

6- تم تحرير الأسعار أكثر، حيث عرفت أسعار بعض السلع الأساسية ارتفاعا محسوسا، كأسعار النقل والمنتجات الطاقوية نتيجة رفع الدعم عنها، كما تم في نهاية جوان 1992 التحرير شبه الكلي للأسعار، حيث تم رفع الدعم عن 18 منتوجا أساسيا، ولم يبق خاضعا لهذه العملية إلا أربع منتجات أساسية⁽¹⁾، ولمواجهة الانعكاسات السلبية لتحرير الأسعار على الاستقرار الاجتماعي وحماية الفقراء من نتائج هذا التصحيح، طبقت الدولة نهاية سنة 1991 نظام الشبكة الاجتماعية، عن طريق تقديم علاوات نقدية لعديمي الدخل وذوي الدخل المحدود، وبحلول سنة 1993، أصبح هذا النظام يغطي أكثر من 60% من عدد السكان، وبلغت تكلفته حوالي 2% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1992⁽²⁾.

7- بهدف الحصول على إيرادات إضافية لمواجهة العجز والتخفيف من عبء المديونية وتفاذي مشكل إعادة الجدولة، عمدت الدولة إلى تعديل قانون المحروقات رقم (86-14) المؤرخ في 19 أوت 1986 عن طريق القانون رقم (91-21) المؤرخ في 4 ديسمبر 1991، والذي يسمح للشركات الأجنبية باستغلال باطن الأرض بمشاركة سوناطراك بنسبة 51% من أجل رفع الإنتاج، خاصة بقدم الشركات الأجنبية، التي تملك التكنولوجيا العالية والقدرة المالية على الاستثمار، وهذا بالنظر لما تحتاجه عمليات البحث والتنقيب من مبالغ ضخمة تفتقر إليها الجزائر آنذاك.

8- بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية العمومية، والتزاما بشرطية صندوق النقد الدولي من خلال الاتفاق والمتعلقة بالخصوصية، فقد تمت مراجعة وتعديل القانون التجاري الجزائري، بالمصادقة على المرسوم التشريعي رقم (93-08) المؤرخ في 25 أبريل 1993، والذي أصبحت بموجبه المؤسسات الاقتصادية العمومية قابلة للإفلاس كباقي الشركات الخاصة بعد أن كانت لا تخضع لهذه العملية كونها تمثل سيادة الدولة، فالمؤسسات العمومية التي يثبت توقفها عن دفع ديونها يمكن أن تتعرض لعملية التصفية في حال مطالبة دائئتها بذلك، ويعتبر هذا المرسوم خطوة أولية لتسهيل عملية الخصوصية، وذلك بإزالة الغطاء القانوني الذي كان يحميها من الإفلاس، وبهدف إحداث ميكانيزمات جديدة لتمويل وتقييم الاستثمارات في إطار سوق مالي يتم فيه تداول الأوراق المالية، و لتسهيل عملية الخصوصية، واستحداث مصدر جديد لتمويل الاستثمارات، تم إصدار مرسوم تشريعي آخر رقم (93-10) بتاريخ 23 ماي 1993 والمتعلق بسوق القيم المنقولة، ومن

* تتمثل الأملاك الخاضعة لهذه الضريبة في:

- الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية.
- الحقوق العينية العقارية.
- الأموال المنقولة مثل السيارات

¹ Hocine Benissad, *Algérie : réstructuration et réformes économiques*, op.cit,P.155.

² كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص.87.

جهة أخرى، وتسريع الإصلاحات الاقتصادية وإحداث ديناميكية جديدة في الاقتصاد، عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي، تم إصدار المرسوم التشريعي رقم (93-12) المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بالاستثمار، وقد تضمن تنظيمات جديدة خاصة بالاستثمار، وكذا مختلف التحفيزات الجبائية المتعلقة به، وسنتعرض هذا القانون بالتفصيل في الفصل الموالي من الدراسة .

وبانتهاء برنامج الاتفاق الثاني في مارس سنة 1992 ورغم تحقيق بعض التحسن على مستوى التوازنات الكلية سنتي 1990 و1991، نظرا للتطبيق الصارم لشرطية صندوق النقد الدولي، إلا أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي العام لم يعرف نتائج إيجابية تذكر، كما عرفت توجهات سياسة الإصلاحات المتبعة تراجعا في تطبيقها ابتداء من سنة 1992، فقد كان لسياسة النقشف التي مارستها السلطات خلال سنتي 1990 و1991، في مقابل ارتفاع أسعار النفط نتيجة أزمة الخليج وانزلاق قيمة الدينار منذ 1988 وخفض قيمته في سبتمبر 1991، الأثر الإيجابي على الرصيد الإجمالي للخرينة، حيث تم تحقيق فائض في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3.6 % و 1.7 % خلال سنتي 1990، 1991 على التوالي⁽¹⁾، أما على مستوى السياسة النقدية، فقد سجل معدل التضخم ارتفاعا خلال الفترة (1989-1991)، بحيث انتقل من 9.3% سنة 1989 إلى 16.6% سنة 1990، ثم إلى 25.5% سنة 1991⁽²⁾، ويرجع ذلك إلى تحرير الأسعار وعدم استقرار سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، وهو الأمر الذي يعتبر عاملا سلبيا ومعيقا لتعزيز مناخ الاستثمار.

وخلال الفترة (1992-1993)، وفي بيئة من عدم اليقين السياسي والصراع المدني وتضاؤل فرص الوصول إلى التمويل الخارجي، عرفت الإصلاحات الاقتصادية تعثرا مفاجئا كان له الأثر البالغ في عودة الإختلالات للمتغيرات الكلية، نتيجة إتباع مسار آخر يتنافى ومسار الإصلاح السابق، بحيث عمدت الحكومة إلى انتهاج سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي في مجال الاستثمار ودعم السلع الاستهلاكية الأساسية، إلى جانب إعادة علاقة تبعية بنك الجزائر للخرينة العمومية، وفرض رقابة على التجارة الخارجية خاصة في مجال الواردات حيث قامت السلطات العمومية بتشديد القيود على الصرف الأجنبي وتقليص حجم الواردات كما وضعت قواعد صارمة على التمويل بحيث المعاملات التي تزيد قيمتها عن 100000 دولار أصبحت تخضع لموافقة اللجنة الخاصة، وتم وضع حد أدنى لآجال القروض التجارية يتراوح ما بين 18 و 36 شهرا كما أصدرت السلطات تعليمات تحرم الواردات التي ليست لها أولوية في تسهيلات النقد الأجنبي*، وقد أدت هذه الإجراءات إلى اختلال في التوازن الداخلي،

¹ راجع كريم النشاشيبي ، مرجع سابق ،ص.31

² المرجع السابق، ص.21.

* حيث قسمت الواردات إلى ثلاث مجموعات:

إذ سجلت سنة 1992 عجزا على مستوى الميزانية، قدر كنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي بحوالي 1.2%، ليرتفع بعدها إلى 8.7% سنة 1993، وكان ذلك نتيجة ارتفاع الأجور والتحويلات الموجهة في إطار الشبكة الاجتماعية لحماية ذوي الدخل الضعيف*، كما كان لانخفاض أسعار النفط التي انخفضت من 20.4 دولار للبرميل سنة 1991 إلى 20.1 دولار للبرميل سنة 1992، ثم إلى 17.8 دولار للبرميل سنة 1993، دورا كبيرا في خفض الإيرادات العامة للميزانية، التي تراجعت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 32.3% سنة 1991 إلى 30.3% سنة 1992 ثم إلى 27.6% سنة 1993، مما أدى إلى إحداث عجز على مستوى الموازنة العامة للدولة⁽¹⁾، إلى جانب هذا سجل معدل التضخم ارتفاعا كبيرا سنة 1992 إذ بلغ 31.7%، لينخفض إلى 20.5% سنة 1993، وهي معدلات مرتفعة جدا مقارنة بما كانت عليه سنة 1989.

أما فيما يخص التوازن الخارجي فقد تمكنت الجزائر من تحقيق فائض في الميزان التجاري سنتي 1990 و 1991، وارتفعت نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من عجز بمقدار 1.71% سنة 1990 إلى فائض بقيمة 5.59% سنة 1991⁽²⁾، وفيما يتعلق بالمدىونية الخارجية، فقد بقي حجمها ثابتا على العموم دون تحسن، حيث بلغت 26.72 مليار دولار سنة 1990 و 27 مليار دولار في 1991 ثم 26.1 مليار دولار و 26.4 مليار دولار خلال سنتي 1992، 1993 على التوالي، كما لم تشهد الاحتياطات الرسمية هي الأخرى أي تحسن يذكر، وبقيت مستقرة عند 1.5 مليار دولار خلال سنتي 1992 و 1993 على التوالي بعدما كانت تقدر بـ 0.8 مليار دولار في سنة 1990 و 1.6 مليار دولار في سنة 1990⁽³⁾.

1. الواردات ذات الأولوية: ويتعلق الأمر بالسلع الإستراتيجية مثل المواد الغذائية الأساسية، الأدوية، مواد البناء، اللوازم المدرسية، والسلع الضرورية لتطوير قطاع المحروقات، حيث تتطلب تصريحا من وزارة التجارة.
 2. واردات ذات أولوية ثانية: وهي سلع ضرورية لتطوير الإنتاج والاستثمار في الصناعات الإستراتيجية ذات العمالة الكثيفة.
 3. السلع المقيدة وتخص السلع الاستهلاكية الكمالية المحظورة.
- كما خضعت الواردات إلى: رسم استيراد يتكون من ست درجات، ضريبة إضافية على القيمة، رسم إضافي بمعدل 2,4% على أساس إصلاح التعريفات الجمركية، وتم التنسيق مع التعريفات الدولية، حيث تم خفض عدد معدلات التعريفات الجمركية من 18 إلى 6 تعريفات كما يلي: 0,3%، 7%، 15%، 25%، 40%، 60%، كما تم تخفيض الحد الأقصى من التعريفات من 120% إلى 60%.
- ** اشتملت الإجراءات المتعلقة بالحماية الاجتماعية التي وضعت سنة 1992 أربع منح هي: منحة الأجر الأدنى IPSU، منحة عائلية تكميلية ICAF، منحة التقاعد الإضافية ICPR، منحة معدومي الدخل ICSR.
- ¹ المرجع السابق، ص. 31.

²O.N.S, Rétrospective statistique, (1970-2002), P.230

³ Ibid, p.233.

ثالثاً: برنامج الاستقرار الاقتصادي (1 أبريل 1994-31 مارس 1995).

في بداية عام 1994، طرأ تدهور آخر في أسعار النفط صاحبه تفاقم الوضع السياسي والاجتماعي، ونضوب التمويل الخارجي مما قاد الاقتصاد إلى حافة الأزمة في ميزان المدفوعات، واضطرت السلطات جراء هذا التدهور إلى صياغة برنامج شامل للتصحيح الهيكلي الذي حظي بمساندة صندوق النقد الدولي وذلك من خلال عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته سنة (من 1 أبريل 1994-31 مارس 1995)، اتبع باتفاق مدته ثلاث سنوات (من 31 مارس 1995 إلى 01 أبريل 1998) بموجب تسهيل الصندوق الممدد هذا الأخير الذي سيتم التطرق له بالتفصيل في المطلب الموالي.

وتم بموجب اتفاق الاستقرار الاقتصادي لسنة 1994 قيام الجزائر بعملية إعادة الجدولة الأولى لديونها مع نادي باريس في نهاية ماي سنة 1994، والتي تم من خلالها إعادة جدولة 400.4 مليون دولار على مدى 16 سنة منها 4 سنوات معفاة من الدفع وعليه فإن دفع خدمة الديون بمقتضى المبالغ المعاد جدولتها لا تستأنف إلا في شهر ماي سنة 1998، وتعرف الطريقة المعتمدة بالطريقة المختلطة أو المشتركة، وتتمثل في سداد استحقاقين اثنين في السنة، أحدهما في 30 ماي والثاني في 30 نوفمبر، وهي تدريجية لأن المبالغ المصروفة بمقتضى خدمة الديون عند انقضاء فترة الإعفاء سترتفع تدريجياً، وهكذا فإن نسبة 52 % من المبالغ سيوزع دفعها على مدى تسع سنوات، ونسبة 48 % الباقية تدفع خلال الثلاث سنوات الأخيرة، ومن ناحية أخرى فإن صندوق النقد الدولي يقدم مبلغ 250.1 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات وفترة سدادها هي 5 سنوات، ثلاث منها معفاة من دفع خدمتها، وعليه فإن مبلغ 240.5 مليون دولار هو الذي يحرر فوراً لعملية سحب مبلغ 840 مليون دولار، وقد ساعدت عملية إعادة الجدولة المبرمة سنة 1994 على خفض قسط خدمة الديون حسب جداول المديونية إلى 35.5 % بدلا من 96 % ولو أن هذا الإتفاق لم يبرم، وابتداءً من سنة 1995 ارتفع هذا القسط إلى 84 %، وعليه تقدمت الجزائر مرة ثانية أمام نادي باريس في جويلية 1995، وتقدمت للمرة الأولى أمام نادي لندن للحصول على اتفاق إعادة جدولة ديونها الخاصة إلا أن هذه الأخيرة لم تتحقق إلا في سنة جويلية 1996، أما موضوع إعادة الجدولة فيعادل 14 مليار دولار، وساهمت عمليات التمويل الاستثنائية التي منحتها مختلف هذه المؤسسات المتعددة الأطراف في رفع هذا الرقم إلى قرابة 20 مليار دولار⁽¹⁾.

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الإنعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العادية الثانية عشر، نوفمبر 1998، ص.ص. 24، 25.

ويهدف إتفاق الاستقرار الاقتصادي لسنة 1994 إلى:

- استعادة وتيرة النمو الاقتصادي بين 3% و 6% خلال الفترة (1994-1995)؛
- تقليص معدل التضخم وكبح نمو الكتلة النقدية في حدود 14%؛
- مواصلة تحرير الأسعار وإلغاء دعمها؛
- تعديل قيمة الدينار ؛
- دعم التسيير العقلاني للطلب الداخلي؛
- الاهتمام بالقطاع الزراعي و ترقية قطاع البناء والأشغال العمومية والمؤسسات؛
- تقليص عجز الميزانية وتوفير موارد لاعادة هيكلة المصارف؛
- تقليص الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية وإجراء تعديل تصاعدي لمعدل الضريبة على الأرباح غير الموزعة؛
- رفع أسعار الفائدة المطبقة في إعادة تمويل البنوك؛
- إعطاء أهمية للاستثمارات الوطنية والأجنبية وتشجيعها وإنعاش قطاع الصناعة عن طريق عمليات إعادة الهيكلة.

إن المنتبغ للإجراءات المتخذة فعليا في الميدان يدرك تسارع تنفيذ الإتفاق المبرم مع الصندوق، هذا الأخير الذي عبر عن ارتياحه في عدة مناسبات لتنفيذ هذا الإتفاق وبلوغه الأهداف المسطرة.

أما أهم النتائج التي تم التوصل إليها بعد تطبيق هذه الإجراءات فتتلخص في: (1)

- بلغت نسبة الأسعار المحررة 85% من السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك وتم رفع أسعار النقل و الهاتف و الخدمات البريدية بنسب تتراوح من 20% إلى 30% ؛
- تعديل أسعار الكهرباء و الحليب و السميد كل ثلاثة أشهر؛
- كبح معدل التضخم في حدود 29% ؛
- تخفيض عجز الميزانية سنة 1994 إلى 4.4% من الناتج الداخلي الخام مقابل 5.7% المقررة في البرنامج؛
- تخفيض قيمة الدينار الجزائري إلى 36 دج للدولار الواحد ، وهو ما يعادل تخفيضا قدره 50% ؛
- تحرير سعر الصرف،الذي أصبح يتحدد سعره بالنسبة لسلة من العملات في إطار جلسات التسعير.
- إلغاء سقف 20% المطبق على أسعار الفائدة المدينة للبنوك، ويهدف هذا الإجراء الى تحرير أسعار الفائدة الدائنة؛
- فرض نسبة 3% كاحتياطي إلزامي على كافة الودائع بالعملة الوطنية؛

¹ الهادي خالدي ، مرجع سابق ، ص.ص.212 ، 213 .

- ارتفاع مخزون العملات الأجنبية بـ 1.5 مليار دولار نهاية 1994، مما جعل المخزون الكلي يصل إلى 2.6 مليار دولار؛
- تحقيق معدل نمو سلبي للنتائج المحلي الإجمالي قدر بـ 0.4 % في نهاية سنة 1994 وبذلك لم يتحقق معدل النمو المقدر بـ 3% وهذا راجع للظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية وكذلك انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 5%، كما أن الإنتاج في قطاع المحروقات عانى من بعض المشاكل المتعلقة بالصيانة مما أدى إلى انخفاض الإنتاج به إلى 2.5 %؛
- ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10% في سنة 1994 مقابل زيادة قدرها 14.2 % كانت مقررة في البرنامج .

المطلب الثاني: برنامج التعديل الهيكلي من 31 مارس 1995 إلى 01 أبريل 1998

منح صندوق النقد الدولي موافقته على تقديم قرض للجزائر يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض بتاريخ 22 ماي 1995 ويمتد إلى غاية 21 ماي 1998. وقد حدد مبلغ هذا الاتفاق بـ 1169.28 مليون وحدة سحب خاصة، و تضمن البرنامج الاقتصادي والمالي مجموعة من الأهداف أهمها: (1)

- استعادة النمو والاستقرار المالي ؛
- خلق مناصب شغل والتكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة و بناء السكنات والتكفل بالفلاحة؛
- متابعة جهود استقرار الأسعار وأسعار الصرف ومحاولة الوصول بمعدل التضخم إلى مستوى الشركاء الاقتصاديين (3-4%) في سنة 1997؛
- إعادة تكوين الاحتياطات وتخفيض عجز الميزان الجاري وعجز ميزان المدفوعات؛
- رفع مستوى الادخار الوطني وزيادة مساهمته في تمويل الاستثمارات.

ولتجسيد هذه الأهداف تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على تطبيق جملة من تدابير السياسة الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية نوردها فيما يلي:

¹ R.A.D.P, Ministère de finance, **Evolution de la situation économique et sociale en 1997**, Algérie, 1998, p.05.

نقلا عن جاري فاتح، عرض وتقييم نتائج الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، الملتقى الدولي الأول حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2006، ص.16.

أولاً: إصلاحات السياسة النقدية والنظام المالي

تهدف السياسة النقدية لبرنامج التعديل الهيكلي إلى تحقيق الاستقرار في معدل التضخم عند مستويات دنيا تصل إلى 6 % مع نهاية تطبيق البرنامج ، وذلك من خلال امتصاص فائض السيولة والحد من التوسع الائتماني وضبط عرض النقود، وللوصول إلى هذه الأهداف تم الاعتماد على عدة وسائل أهمها تعزيز الرقابة النقدية غير المباشرة بصورة أكبر منذ ماي 1995، وذلك عندما بدأ بنك الجزائر مزادات إعادة الشراء لتوفير السيولة للبنوك التجارية، كما اتخذت الحكومة خطوة أخرى نحو تعميق الأسواق المالية عندما بدأت في أواخر عام 1995 في تنفيذ نظام رسمي للمزادات لبيع سندات الخزينة القابلة للتداول في سوق النقد، وقد سهل هذا النظام تطبيق عمليات السوق المفتوحة من جانب بنك الجزائر في ديسمبر 1996، كما أدى تحرير أسعار الفائدة مع تراجع التضخم إلى ظهور معدلات فائدة حقيقية موجبة منذ بداية 1996، والذي من شأنه تشجيع أصحاب الفوائض النقدية السائلة على إدماجها في الدورة البنكية للاستفادة من معدلاتها المرتفعة، ويوضح الجدول الموالي مختلف التدابير التي مست السياسة النقدية والنظام المالي في إطار الإصلاحات الهيكلية.

جدول رقم(23): تدابير السياسة النقدية والنظام المالي في الجزائر في إطار الإصلاحات الهيكلية

التاريخ	الإجراءات
1994	• إلغاء الحدود القصوى على معدلات الإقراض المصرفي مع فرض حد قدره خمس نقاط مئوية على فروق أسعار الفائدة المصرفية
1994	• إدخال الحد الأدنى من الاحتياطي في البنوك بنسبة 3% من الودائع التي تفرض عليها فائدة قدرها 11% سنويا
1996-1994	• تدقيق حسابات المصارف التجارية المملوكة للدولة بالتعاون مع البنك الدولي
1996-1994	• تمويل إعادة هيكلة وإعادة رسملة المصارف التجارية العامة عن طريق عمليات الحقن النقدي وتحويل الديون
	• تنمية سوق المال:
1995	- إدخال نظام المزايمة لائتمانات بنك الجزائر .
1995	- إدخال نظام المزايمة لأذون الخزانة.
1996	- إدخال عمليات السوق المفتوحة
1995	• تطبيق نسبة كفاية رأسمال المصارف بمقدار 4% مع رفعها إلى معيار البنك الدولي البالغ 8% في عام 1999
1995	• تعزيز القواعد الإحترازية التي تقيد تركيز المخاطرة وتضع قواعد واضحة لتصنيف القروض والمخصصات الإحتياطية
1996	• إلغاء حد خمس نقاط مئوية على هامش أسعار الفائدة المصرفية
1996	• قرار بتحويل صندوق الادخار الوطني إلى بنك عقاري تجاري مع بداية 1997
1998-1996	• التحضير لإنشاء السوق المالية: - إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة سوق البورصة. - إنشاء شركة تسيير بورصة القيم. - أول إصدار للسندات من طرف سونطراك بقيمة 12 مليار دج في فيفري 1998 .
1997	• إدماج الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط في النظام البنكي إضافة إلى ما يلي: - إنشاء نظام لتمويل السكن. - تنفيذ خطة قائمة على التدقيق والمراجعة لتعزيز المؤسسات. - تعريف و تطبيق نسبة تحويل ودائع حسابات مدخرات الإسكان إلى قروض للإسكان.
1997	• استحداث نظام التأمين على الودائع
1998	• إعداد برامج لتحديث نظام المدفوعات بالتعاون مع البنك الدولي

المصدر: كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، 1998، ص.ص. 17، 18.

ولقد أدت السياسة النقدية المتبعة في إطار برنامج الإصلاح، إلى هبوط نسبة السيولة من 49% في عام 1993 إلى 36% عام 1996 مؤديا بذلك إلى إزالة السيولة التي تراكمت خلال الفترة 1992-1993 ، والناجمة أساسا عن السياسة النقدية التوسعية التي اتبعت في تلك الفترة والتي كانت تهدف إلى تمويل عجوزات الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، كما تراجع معدل التضخم إلى 5 % في عام 1998 بعد أن كان قد وصل إلى 29 % في عام 1994 .

كما أدى تحرير أسعار الفائدة مع تراجع معدلات التضخم وبفضل سياسات إدارة الطلب الأكثر تشددا، إلى ظهور أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة منذ عام 1996، وقد ساعد على تنفيذ هذه السياسة التحول الهائل في الوضع المالي عندما هبط عجز الميزانية بأكثر من أربع نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام 1994 وثلاث نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام 1995 ، وساهم الانضباط المالي و ظهور الفوائض في الانخفاض المستمر لرصيد الائتمان المستحق للحكومة والذي وصل في نهاية عام 1996 إلى حوالي نصف حجمه في ديسمبر 1991 ، وتعرض الائتمان إلى بقية الاقتصاد لهبوط حاد في عام 1994 ، ولكن زاد تدريجيا بعد ذلك بالإضافة إلى انتعاش النشاط الاقتصادي⁽¹⁾ .

أما بالنسبة للجهاز المصرفي وبعد الإصلاحات التي شرع في تطبيقها منذ ماي 1991 لإعادة هيكلة القطاع المصرفي و قطاع المؤسسات العامة، والذي تم بمساندة مالية وفنية من البنك الدولي في إطار تصحيح مؤسسات القطاع المالي، والذي تحمّل بموجبه الحكومة في الفترة (1992-1993) ما يزيد على 275 بليون دينار جزائري من المطالبات المصرفية المشكوك فيها والمستحقة على المؤسسات العامة والذي يعادل 60 % من إجمالي الائتمان المصرفي المستحق على الإقتصاد و 23 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1992 وذلك بمبادلتها بسندات حكومية بأسعار فائدة تبلغ 10 % وأجل استحقاق مدته 12 سنة* ، وأغلق صندوق إعادة التأهيل في نهاية عام 1996، حيث تمت آخر المدفوعات منه (10 بلايين دج) في ديسمبر 1997 ، في نهاية إعادة رسملة البنوك، ومنذ عام 1995 نفذت معايير إحترازية جديدة ، بما في ذلك فرض حدود على تركيز المخاطرة ووضع قواعد واضحة لتصنيف القروض والمخصصات، حيث يتعين على البنوك أن تقي بنسبة لرأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر بمقدار 4% مع رفعها إلى معيار البنك الدولي البالغ 8% في عام 1999، وللتأكد من أن البنوك ملتزمة بالشروط الجديدة ، قررت الحكومة إعادة ترخيص جميع البنوك من جانب بنك

* قدر هذا المبلغ على أساس إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات المتعثرة والبالغ عددها 23 مؤسسة، وكذلك عمليات التدقيق لخمسة بنوك تجارية في نهاية 1991، وانطوى ذلك على إصدار سندات حكومية غير قابلة للتداول إلى البنوك ، واستردت الحكومة حوالي 70 % من هذه السندات بعد ذلك بين 1992 و 1995

¹ المرجع السابق، ص.65.

الجزائر، وعلاوة على ذلك ولتحسين تشغيل النظام المصرفي وحماية المودعين تم استحداث نظام التأمين على الودائع في ديسمبر 1997، كما تم الإتفاق مع البنك الدولي لتنفيذ برنامج يهدف إلى تحديث نظام المدفوعات لتسريع المعاملات فيما بين البنوك.

كما اتخذت أيضا في هذه الفترة عدة تدابير لتشجيع المنافسة في القطاع المصرفي، ففي عام 1994 تم السماح بالمشاركة الأجنبية في رأسمال البنوك المحلية، كم أصدرت رخصة لإنشاء بنك جديد (يونيون بنك) في سبتمبر 1995، بالإضافة إلى الصندوق الوطني للتعاون الزراعي الذي تمتلكه شركات تعاونية زراعية خاصة، كما أصدرت تراخيص لبنوك خاصة أخرى منها سيتي بنك، البنك العربي.

ثانيا: تحرير الأسعار

في سياق مواصلة إصلاح وتحرير الأسعار التي شرع في تطبيقها منذ 1989 ، يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى إزالة التشوهات السعرية وجعلها مسايرة للأسعار العالمية، وقد حدد هذا البرنامج مدة ثلاث سنوات لتحرير أسعار كل السلع والخدمات، حيث تم تحرير أسعار منتجات القطاع العام على مراحل ثم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية والطاقوية إلى ما يقارب 200 % تماشيا مع الأسعار العالمية بين سنتي 1994 و 1996 بعدما كانت هذه المنتجات قبل سنة 1994 يسودها نظام الأسعار المدعومة من قبل الدولة والتي وصلت نسبتها 5% من الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى ظهور السوق الموازية وارتفاع أسعارها مقارنة بالسعر الحقيقي، كما أن دعم هذه السلع أدى إلى تشجيع التهريب إلى الدول المجاورة مما أدى إلى الإخلال في تموين السوق المحلية⁽¹⁾.

ومن أهم الإجراءات التي اعتمدها الجزائر لتحرير الأسعار في إطار هذا البرنامج نذكر:⁽²⁾

- في أبريل 1994 تم إلغاء هامش الربح المقنن بالنسبة لجميع الأسعار باستثناء 5 مواد أساسية هي: السكر، الحبوب، الزيت، اللوازم المدرسية ، الأدوية؛
- تحرير أسعار لوازم الإنتاج الفلاحي في ماي 1994؛
- تبني ميكانيزم يسمح بتعديل أسعار بيع البترول الخام إلى معامل التكرير في جوان 1994 ومراجعة تعريفات الكهرباء و الغاز بدلالة تطور التضخم في أوت 1994؛
- تحرير أسعار البناء و السكنات الاجتماعية في سبتمبر 1994؛

¹ مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص.146.

² برودي نعيمة، الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرفة التعديل الهيكلي، مداخلة مقدمة للمنتقى الدولي حول "أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية"، مرجع سابق، ص.15.

- حصر أسعار الدعم للإنتاج الفلاحي في بذور القمح و البطاطا في سبتمبر 1994؛
- إلغاء الدعم الاستهلاكي العام للمنتجات البترولية في سنة 1994 و للمنتجات الغذائية خلال الفترة (1994-1996) ؛
- إلغاء الضوابط على هوامش الأرباح وتحرير أسعار السكر والحبوب بخلاف القمح وزيت الطعام واللوازم المدرسية؛
- زيادة إيجار السكن العمومي بنسبة 30 % .

وفي نهاية عام 1997 تم إلغاء الدعم عن كل المنتجات الغذائية والبترولية لتتماشى مع الأسعار العالمية ، وهكذا فان تحرير الأسعار وتخلي الدولة عن دعم المنتجات سيخفف العبء عن الدولة فيما يخص الإنفاق العام ويمهد لإقامة اقتصاد سوق تكون فيه الأسعار وسيلة فعالة لتخصيص أفضل للموارد.

ثالثا : إصلاحات السياسة المالية

تمثل سياسة الإصلاح المالي أحد المحاور الأساسية ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي وتستهدف السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة الذي عانى منه الاقتصاد الجزائري كثيرا، حيث كان يمول بصفة أساسية عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي بما يتجاوز المدخرات المحلية وكذا الاقتراض من الخارج، الأمر الذي أدى إلى تزايد المديونية الخارجية وارتفاع معدلات خدمة الدين الخارجي وزيادة معدلات التضخم، ومن ثم انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية، ولقد اتخذت الدولة مجموعة من الإجراءات الفعالة لزيادة الإيرادات العامة وترشيد الإنفاق العام، نتج ضبط الأوضاع المالية إلى درجة كبيرة، ونستعرض فيما يلي أهم التطورات التي مست كل من الإيرادات العامة والإنفاق العام في إطار التصحيح المالي المعتمد خلال هذه فترة :

1- التطورات على مستوى الإيرادات العامة للدولة: ارتفعت إيرادات العامة للدولة من 320.1 مليار دج في سنة 1993 وهو ما يمثل 27.6% من الناتج المحلي الإجمالي، إلى 926.7 مليار دج سنة 1997 بما يعادل 34% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد استمر اعتمادها على الجباية النفطية، هذه الأخيرة التي تضاعفت بمقدار ثلاث مرات عام 1997 مقارنة بسنة 1993، حيث ارتفعت من 185 مليار دج سنة 1993 وهو ما يمثل 15.9 % من الناتج المحلي الاجمالي و 57.8 % من إجمالي إيرادات الميزانية، إلى 592.5 مليار دج في سنة 1997 وهو ما يعادل 21.4% من الناتج المحلي الإجمالي و 63.9 % من إجمالي إيرادات الميزانية (لاحظ الشكل رقم 08)، وتعود معظم هذه الزيادة إلى خفض سعر الصرف، كما تعود أيضا إلى ارتفاع أسعار البترول سنة 1996 حيث وصل سعر البرميل من النفط الخام في هذه السنة 21.7 دولار أمريكي بعدما كان يساوي 17.8 دولار في سنة 1993، كذلك فإن الآلية المستحدثة لتعديل سعر النفط

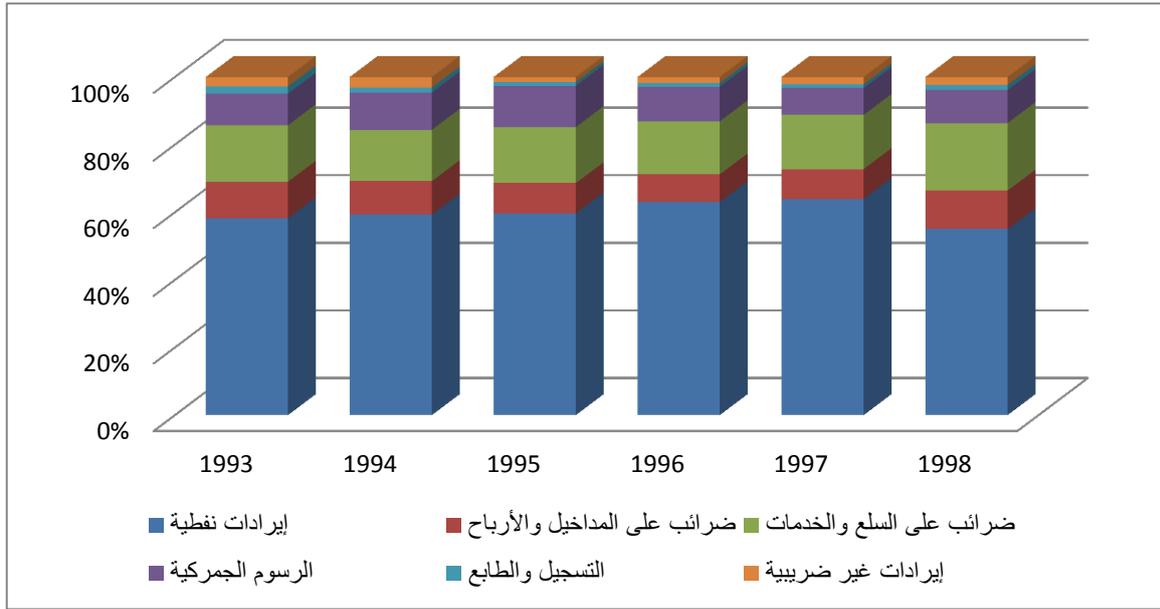
الخام المباع من شركة النفط الوطنية سونطراك إلى مصافي البترول المحلية وفقا للأسعار العالمية منذ 1994، قد حسنت من وضعية سونطراك المالية وزادت من أرباح الحكومة، وعليه زادت نسبة الإيرادات النفطية في الميزانية لتشكّل حوالي 50% من نتائج الإصلاح المالي خلال هذه الفترة، إلا أن تراجع أسعار البترول في سنة 1998 إلى 12.85 دولار للبرميل، أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية إلى 425.8 مليار دولار (55% من إيرادات الميزانية و 15.3 % من الناتج المحلي الإجمالي) مما انجر عنه انخفاض الإيرادات الميزانية العامة للدولة في هذه السنة إلى 774.5 مليار دولار بما يعادل 27.8 % من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾، أي انخفضت بأكثر من 6% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بسنة 1997 .

أما الإيرادات غير النفطية فقد انتعشت في هذه المرحلة ، حيث ارتفعت من 135.1 مليار دج في سنة 1993 إلى 348.7 مليار دج سنة 1998 ويرجع ذلك إلى الأداء الجيد لحصيلة الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على الواردات نتيجة زيادة حجم الواردات وتخفيض سعر الصرف، وتقليل تشنت التعريفات الجمركية ، حيث ارتفعت حصيلة الضرائب من المصادر غير النفطية من 126.1 مليار دج وما يمثل 39.4 % من إيرادات الميزانية في سنة 1993 إلى 329.8 مليار دج وما يعادل 42.6 % من إيرادات الميزانية لسنة 1998 ، وتعود أكبر نسبة منها لحصيلة الضرائب على السلع والخدمات تليها الضريبة الدخول والأرباح ثم الرسوم الجمركية وأخيرا رسوم التسجيل والدمغة.

ويوضح الشكل الموالي تطور مكونات إيرادات الموازنة العامة للدولة كنسبة من إجمالي الإيرادات خلال الفترة (1993-1998)

¹ International Monetary Fund, **Algeria: Statistical Appendix**, Report N 00/93, July 2000, p.69.

شكل رقم (08): هيكل إيرادات الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (1993-1998)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تجميع معلومات من:

- International Monetary Fund , **Algeria: Statistical Appendix**, Report N 98/87, September 1998,P. 54
- International Monetary Fund, **Algeria: Statistical Appendix**, Report N00/93, July 2000,P.70

وبالرغم من التحسن المسجل على مستوى الإيرادات الضريبية خارج المحروقات خلال هذه الفترة إلا أنها تبقى دون المستوى المطلوب، حيث بلغت نسبة ارتفاعها خلال الفترة (1998-1993) حوالي 1% من الناتج المحلي الإجمالي فقط* وهي نسبة ضعيفة قياسا بالإصلاحات التي مست النظام الضريبي خلال هذه الفترة والمتمثلة أساسا في: (1)

- توسيع نطاق تطبيق ضريبة القيمة المضافة عن طريق خفض الإعفاءات خلال الفترة 1994-1996؛
- زيادة الرسوم الجمركية على الكماليات والأدوات الكهربائية الاستهلاكية سنة 1994؛
- أعيدت هيكلة معدلات ضريبة الدخل على الأفراد والشركات في عام 1994 لتخفيف الوضع الضريبي وزيادة القاعدة الضريبية، حيث خفض معدل ضريبة الشركات من 42% إلى 38% مع زيادة معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33% ، بينما خفض المعدل الحدي لضريبة دخل الأفراد من 70% إلى 50% ؛

* ارتفعت من 10.9% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1993 إلى 11.9% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1998
¹كريم النشاشيبي وآخرون ، مرجع سابق، ص.ص. 35، 37 .

- الغاء الإعفاءات الضريبية على إيرادات الفوائد من سندات الخزينة سنة 1994؛
- تم في سنة 1995 إلغاء معدل ضريبة القيمة المضافة القصوى وقدرها 40 % وتحديد الحد الأقصى بنسبة 21 %، وتوسيع نطاق الضريبة تدريجيا ليشمل قطاعي المصارف والتأمين والأنشطة المهنية والمنتجات البترولية ، إضافة إلى ذلك واعتبارا من جانفي سنة 1997 رفع المعدل من 13 % إلى 14 % ونقل عدد من المنتجات الخاضعة لمعدل خاص وهو 7 % إلى 14 % ؛
- تم سنة 1996 وضع رقم ضريبي لكل ممول؛
- أعيدت هيكلة تعريف الإستيراد خلال سنتي 1996 و 1997 إذ انخفض عدد المعدلات إلى خمس معدلات تتراوح من صفر إلى 45 %.

ويعكس انخفاض نسبة الضرائب من المصادر غير النفطية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، انخفاض نسبة الناتج المحلي للقطاعات خارج المحروقات إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض نشاط الصناعات التحويلية والخدمات والنشاطات ذات الصلة من جهة، وزيادة السعر النسبي للنفط في الأسواق العالمية من جهة أخرى.

2- **التطورات على مستوى النفقات العامة:** أدت التدابير التي اتخذت لتخفيض الإنفاق العام بما في ذلك اتباع سياسة دخول متشددة وتحرير الأسعار وتحسين ترتيب الأولويات لمشاريع الاستثمارات العامة، إلى هبوط النفقات على مستوى الميزانية من 33.6 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 1993 إلى 31 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 1997 ثم 31.5% من الناتج المحلي الإجمالي في 1998، وقد استخدم جزء من الوفورات الناتجة عن هذه التدابير لإزالة العجزات شبه المالية وتعزيز شبكة الضمان الإجتماعي.

وقد أثر هذا الإنخفاض على كل من النفقات الجارية (نفقات التسيير) والنفقات الرأسمالية (نفقات التجهيز)، فبالنسبة للنفقات الجارية وبالرغم من زيادة قيمتها الإجمالية من 288.9 مليار دج سنة 1993 إلى 643.6 مليار دج سنة 1997 ثم 663.9 مليار دج سنة 1998 إلا أن نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من 24.9% سنة 1993 إلى 23.6 % سنة 1997 و 23.9% سنة 1998، أما نصيبها من إجمالي النفقات فيبقى هو الأعلى بما يعادل 75.8 % من إجمالي النفقات لعام 1998 ،مقابل 68.7 % عام 1993 ،و من النفقات التي تم تقليصها رواتب عمال الوظيف العمومي التي أصبحت تمثل 40 % من ميزانية التسيير في سنة 1998 بعدما كانت تمثل 42% من الميزانية خلال سنة 1993، حيث تم تخفيض التعيينات الجديدة في الوظائف الحكومية، كذلك تم تخفيض نفقات التحويلات الجارية فبعدها كانت تمثل

39 % من ميزانية التسيير خلال سنة 1993 أصبحت بعد ذلك تمثل 30 % من الميزانية خلال سنة 1998، حيث قامت الحكومة بتخفيض الدعم تدريجيا على كثير من السلع* مثل القمح، الفرينة، الزيت، السكر، الغازوال، البروبان... إلخ، بالإضافة إلى ذلك زادت فعالية الإنفاق على شبكة الضمان الإجتماعي من خلال تحسين عملية تحديد القطاعات المستهدفة بالدعم، وعوضت هذه الوفورات اعتمادات الميزانية العالية المخصصة لمدفوعات الفوائد والتي جاءت في معظمها بسبب تأثير خفض سعر الصرف على خدمة الديون الخارجية، وعلاوة على ذلك، وبهدف إزالة العجزات شبه المالية في نهاية الأمر، تحول الدعم لشركة الغاز والكهرباء الوطنية وشركة السكك الحديدية من إعانات ضمنية إلى إعانات صريحة في الميزانية، وفي الوقت ذاته، أدمجت النفقات على الإسكان العام في الميزانية بدلا من تمويلها من خلال بنك الإسكان⁽¹⁾.

أما النفقات الرأسمالية وبالرغم من ارتفاع قيمتها خلال هذه الفترة من 101,6 مليار دج في سنة 1993 إلى 211,9 مليار دج في سنة 1998، إلا أنها قد انخفضت من 26% من إجمالي نفقات الميزانية و 8,7% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1993 إلى 24% من نفقات الميزانية و 7,6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1998، وإذا أخذنا بعين الاعتبار تخفيض الدينار الجزائري و تأثيره على الأسعار، نجد أن الانخفاض الحقيقي للنفقات الرأسمالية يقدر بـ 16% مقابل 10,5% لنفقات الجارية في سنة 1998، وجاء الانخفاض الكبير في القيمة الحقيقية للنفقات الرأسمالية ليعبر عن تدني نسبة العائد الاجتماعي للاستثمارات الماضية⁽²⁾، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

* تم تخفيض نسبة رصيد صندوق دعم الأسعار من 4,9% من PIB سنة 1993 إلى 0,8% كأقصى حد سنة 1996 و 0,6% سنة 1998 وشهدت المبالغ المخصصة لدعم أسعار المواد الأساسية تراجعا واضحا خلال هذه الفترة، فبعدما بلغت 22 مليار دينار سنة 1993 انخفضت إلى 17,4 مليار دينار في 1994 ثم 17 مليار دينار في سنة 1995 لتصل إلى 2,2 مليار دينار سنة 1996.

¹ راجع في ذلك:

-International Monetary Fund, **Algeria: Statistical Appendix**, Report N 98/87, September 1998, op.cit, p.p.52,56

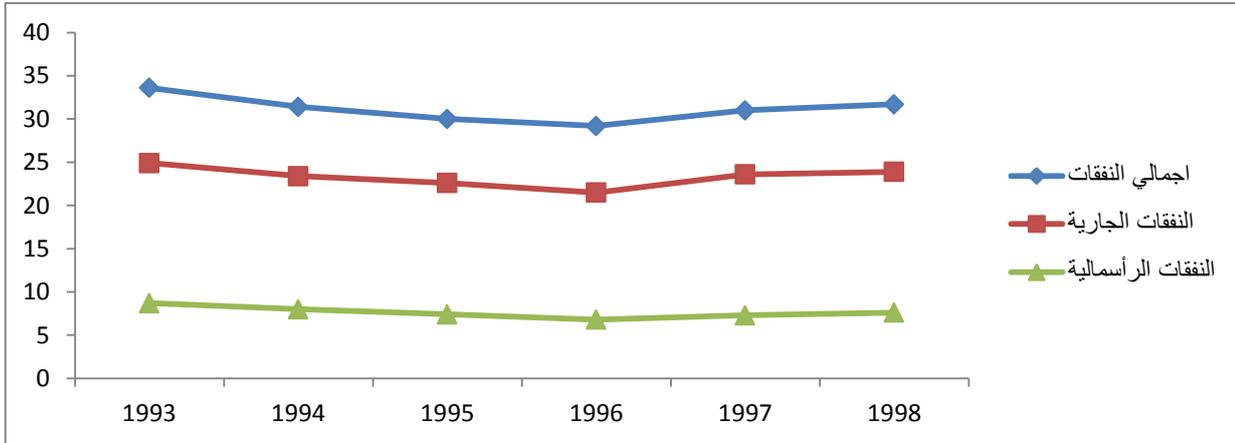
-International Monetary Fund, **Algeria: Statistical Appendix**, Report N00/93, July 2000, op.cit,p.p.72.73.

² راجع في ذلك:

-International Monetary Fund , **Algeria: Statistical Appendix**, , Report N 98/87, September 1998, op.cit, p.p.52,56

-International Monetary Fund, **Algeria: Statistical Appendix**, Report N00/93, July 2000, op.cit,p.p.72.73.

شكل رقم (09): تطور النفقات العامة للدولة خلال الفترة 1993-1998
(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تجميع معلومات من:

- International Monetary Fund , **Algeria: Statistical Appendix**, Report N 98/87, September 1998, P.52
- International Monetary Fund , **Algeria: Statistical Appendix**, Report N 00/93, July 2000,P.73

أما صافي الإقراض فقد انخفض من 1% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 إلى (-0.2%) من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1998، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى قلة عدد مشاريع الاستثمار في المؤسسات العامة التي كانت ماتزال تمول جزئيا من خلال الميزانية لأن تنفيذها بدأ قبل سنة 1988.

وقد عكس ضبط الأوضاع المالية خلال هذه الفترة هبوط التحويلات النقدية الموجهة من صندوق إعادة التأهيل من 2.1 % عام 1993 إلى 0.7 % من إجمالي الناتج المحلي عام ، وكان ذلك تعبيرا عن التزام الحكومة بتجنب عمليات الإنقاذ المتكررة للمؤسسات العامة والبنوك من خلال اتخاذ تدابير هيكلية برفقة إعادة الهيكلة المالية، وأفضى هذا الإلتزام إلى غلق صندوق إعادة التأهيل في نهاية عام 1998 ، وبخلاف التحويلات النقدية نتج عن إعادة هيكلة المؤسسات وإزالة العجزات شبه المالية، مبادلة القروض المصرفية المشكوك فيها بسندات حكومية ،وهي القروض التي كانت منحت لوكالات إدارة العقارات العامة والتي تمت في عام 1995 حتى وصلت إلى 92 مليار دج أي حوالي 4.7 % من الناتج المحلي الإجمالي، وعلاوة على ذلك أصدرت الحكومة سندات حكومية بنسبة 1 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1996 لإعادة رسملة البنوك التجارية، وبالرغم من هذه العمليات انخفض رصيد الدين الحكومي المحلي من حوالي 45 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 1993 إلى حوالي 22 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1997 ، وبخلاف الفائض المالي الذي تحقق عام 1997، أمكن الحصول على هذا المستوى المنخفض للدين المحلي بفضل توافر كميات ضخمة من التمويل الأجنبي بعد تسهيل جزء من المتحصلات الناتجة عن إعادة جدولة الدين الخارجي، وإذا أخذت الإلتزامات المحلية

والخارجية معا في الحسابان ، نجد أن رصيد الدين العام قد انخفض من 99 % من إجمالي الناتج المحلي في عام 1993 إلى حوالي 85 % من هذا الإجمالي عام 1997 بالرغم من تأثير انخفاض قيمة الدينار الجزائري⁽¹⁾.

رابعا:الخصوصية وإصلاح المؤسسات العمومية

مع تبني الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي، تسارعت خطوات الإصلاح نحو هدف أساسي تمثل في مواصلة إصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص، حيث يمثل تقليص حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد دعامة رئيسية في إستراتيجية الحكومة بغية تسهيل ظهور قطاع خاص نشط، وخلال المراحل الأولى من عملية التحول إلى اقتصاد السوق، فضلت الحكومة إعادة هيكلة المؤسسات العامة بصورة شاملة قبل الانتقال إلى الخصخصة وخلال الفترة 1991-1996 منحت الحكومة جميع المؤسسات العامة استقلال ماليا تدريجيا، وصاحب ذلك تنفيذ برنامج لإعادة التأهيل المالي في شكل إعفاء من الديون المستحقة للخزانة أساسا ومبادلة السندات الحكومية بالديون عديمة الأداء المستحقة للبنوك التجارية وبنك الإسكان، وبلغت عمليات تحويل الديون 357 مليار دج في الفترة (1991-1996) بما يعادل 4 % من الناتج المحلي خلال هذه الفترة، وخصص 187 مليار دينار منها في عام 1997 لضبط الميزانيات العمومية لوكالات استيراد الأغذية السكك الحديدية وسونلغاز، وبالإضافة إلى ذلك تلقت المؤسسات العامة 110 مليار دج خلال الفترة (1991-1996) وهو ما يعادل 1.3 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في صورة تحويلات نقدية من خلال صندوق إعادة التأهيل في عام 1991 الذي ألغي في ديسمبر 1996 .

وقد طبق أول برنامج للخصوصية بمساندة من البنك الدولي في أبريل 1996، والذي تضمن إصدار قانون الخصخصة وركز أساسا على المؤسسات العامة المحلية البالغ عددها 1300 مؤسسة ومن بين 274 مؤسسة عامة، جرى خصخصة أو تصفية 117 مؤسسة بنهاية 1996 ، وبعد بداية بطيئة نسبيا حظيت الخصوصية بدفعة قوية بعد انشاء خمس شركات قابضة اقليمية* ، وكلفت هذه الشركات بتنفيذ عمليات نقل الشركات للقطاع الخاص ، وبحلول أبريل 1998 ، صفيت 827 مؤسسة عامة، وقد

* أنشئت الشركات القابضة بموجب الأمر 25-95 الصادر في 25 سبتمبر 1995 وحلت محل صناديق المساهمة، وهي شركة مساهمة تحوز الدولة فيها رأس مالها كاملا أو تشترك فيه الدولة وأشخاص معنويين آخرون تابعون للقطاع العام ، وتتولى الشركة القابضة العمومية مهام استثمار حافظلة الأسهم والمساهمات والقيم المنقولة الأخرى المحولة إليها لتجعلها أكثر مردودية وبالتالي تقوم بتشجيع وتنمية المجموعات الصناعية والتجارية والمالية التي تراقبها ولذلك تحدد تطور سياسة الاستثمار والتمويل في الشركات التابعة لها وكذلك إعادة هيكلتها، وتستمر في تنظيم جميع حركات رؤوس الأموال بين الشركات التابعة لها، مع سهرها على الحفاظ على استقلالية الذمة المالية لتلك الشركات.

¹ كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص.41.

نتج عن هذه التصفيات الاستغناء عن أعداد كبيرة من العاملين، غير أن 464 مؤسسة بيعت للعاملين فيها، مما أدى إلى نشوء 608 شركة جديدة تؤمن 12141 وظيفة⁽¹⁾.

ويمكننا إجمال أهم الإصلاحات التي مست المؤسسات العمومية خلال الفترة (1994-1998) في النقاط التالية:

- في سنة 1994 : تم اتخاذ التدابير التالية :
 - تطبيق قانون استثمارات جديد يسمح بالمشاركة الأجنبية في المصاريف المحلية ؛
 - توسيع نطاق الإطار القانوني لخصخصة المؤسسات العامة ؛
 - التصريح ببيع وحدات المؤسسات العامة و مشاركة القطاع الخاص في أسهم رأس المال بالنسبة لمعظم المؤسسات العامة حتى نسبة 49 % ؛
- في سنة 1995 : تم التصريح بالمشاركة الخاصة في أسهم رأس المال لمعظم المؤسسات العام بنسبة 100% ؛
- خلال الفترة 1994 - 1997: تم تصفية 827 مؤسسة من بين 1300 مؤسسة عامة محلية ؛
- خلال الفترة 1994-1996: تم منح استقلالية إلى 22 مؤسسة عامة كبرى من المؤسسات التي تكبدت خسائر ضخمة و تطلب الأمر في النهاية وضع برنامج خاص لمتابعتها و إعادة هيكلتها ؛
- في سنة 1996 : تم اتخاذ التدابير التالية:
 - إقرار أول برنامج للخصخصة مع البنك الدولي لتحويل حوالي 200 من مؤسسات المحلية الصغيرة إلى القطاع الخاص؛
 - إقرار خطط لإعادة هيكلة عشر وكالات عامة تعمل في مجال الاستيراد والتوزيع وإعادة هيكلة السكك الحديدية وشركة الغاز والكهرباء ؛
- في سنة 1997 : تم إصدار برنامج لخصخصة 250 مؤسسة عامة كبيرة بين 1998-1999.

¹ كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق ص.ص . 132، 133 .

خامسا: تحرير التجارة الخارجية وإصلاح نظام الصرف

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى جعل الإقتصاد الجزائري أكثر إنفتاحا سواء بتحرير بعض المواد الأساسية وإلغاء رخص التصدير أو إلغاء بعض السلع التي كانت ممنوعة الإستيراد والإتجاه بالصناعة الجزائرية نحو سياسة التصدير، كما أن تخفيض قيمة العملة وإنشاء مكاتب للصرف وفتح البنوك للرأسمال الأجنبي كانت أهم سمات هذا البرنامج⁽¹⁾، فمنذ سنة 1994 ومع بداية تنفيذ برنامج الإصلاح تم إتخاذ تدابير واسعة لتحرير التجارة، وقد نفذت عملية إزالة القيود التي بدأت في أبريل 1994 على مراحل، فقد ألغيت أولا القاعدة التي تقضي بتمويل بعض الواردات الإستهلاكية بشكل مطلق بالنقد الأجنبي الخاص بالمستورد (باستثناء السيارات الخاصة حتى نهاية 1994) ، وتم تحرير الواردات من المعدات الصناعية والمهنية المستعملة ، وأزيلت الحدود الدنيا المفروضة على آجال سداد قروض المستوردين) تم ذلك تدريجيا في ما يخص واردات السلع الرأسمالية)، ولزيادة الانفتاح وتعزيز التكامل الإقليمي خفضت الحماية الجمركية وكذلك الحدود القصوى للتعريفات الجمركية على الواردات، أولا في عام 1996 من 60 % إلى 50 % ثم إلى 45 % مع بداية عام 1997 ، واقتصرت الواردات المحظورة على ثلاث فئات ليتم إلغاء الحظر عليها تماما بعد ذلك* ، وعلى جانب الصادرات ألغي تقريبا كل الحظر السابق على الصادرات والذي اشتمل على حوالي عشرون بندا تقريبا، ليصبح النظام التجاري الجزائري خاليا من القيود الكمية مع منتصف عام 1996⁽²⁾، ويمكننا تلخيص أهم التدابير المتخذة لتحرير التجارة الخارجية وإصلاح السياسة التجارية الجزائرية في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي خلال هذه الفترة ضمن الجدول الموالي:

* وتشمل السلع المحظورة لأسباب دينية وصحية واجتماعية، والسلع الموقوفة مؤقتا حتى نهاية عام 1994 بالإضافة إلى عشر سلع أساسية معظمها من المواد الغذائية الأساسية المدعمة والتي ألغيت القيود عليها بنهاية عام 1994 .

¹ Rabah Abdoun, **Un bilan du programme de stabilisation économique en Algérie (1994-1998)**, les cahiers du CREAD N46/47 4^{ème} Trimestre 1998 et 1^{er} Trimestre 1999, p.p. 37, 38.

² كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق ، ص.113 .

جدول رقم(24) : تدابير تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات في ظل الإصلاحات الهيكلية

التاريخ	الإجراءات
1994	• العمل بقائمة الواردات السالبة وتحرير عشر سلع أساسية يخضع استيرادها لمعايير فنية ومهنية
1994	• توحيد نسبة تسليم حصيلة الصادرات عند 50 % باستثناء المحروقات
1994	• إلغاء جميع القيود على الصادرات باستثناء صادرات البنود ذات الأهمية التاريخية والأثرية
1994	• تحرير الواردات من المعدات المهنية والصناعية المستعملة
1994	• إلغاء القائمة السالبة على الواردات التي طبقت في أبريل 1994
1995	إلغاء شرط الحد الأولي لأجل الاستحقاق على القروض الخارجية لتمويل واردات السلع الرأسمالية
1995	• إلغاء شرط قيام المستوردين لسلع معينة بمراعاة المعايير المهنية والفنية (الأدوية،الحليب،السميد، القمح)
1995	• التصريح بالمدفوعات لأغراض العلاج والتعليم في الخارج عن طريق:
1995	- بنك الجزائر في حدود سقف سنوي
1996	- البنوك التجارية مع مراعاة الحدود القصوى، وبواسطة بنك الجزائر فوق هذه الحدود
1996	• تخفيض معدل التعريف الجمركية القصوى:
1996	- من 60% إلى 50%
1997	- من 50% إلى 45%
1996	• التصريح بالدفع لأغراض الانفاق غير السياحي في الخارج مثل سفر الأعمال،تحويل الرواتب إلى الخارج، مصاريف الإعلان...إلخ، بواسطة البنوك التجارية حتى حدود قصوى محددة ، وبواسطة البنك المركزي فوق هذه الحدود
1997	• قابلية الدينار الجزائري للتحويل لأغراض معاملات الحساب الجاري

المصدر: كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، 1998، ص.ص.15،16 .

أما بالنسبة لسياسة سعر الصرف فقد انحصرت الأهداف الفورية في بداية برنامج التصحيح في عام 1994 في تصحيح القيمة المغالى فيها للدينار الجزائري بما يسمح بتحديد قيمته حسب قوى السوق، وهكذا وكما تطرقنا له في برنامج الاستقرار الاقتصادي ، حدث خفض كبير للدينار بحوالي 50 % على خطوتين:

- الأولى في أبريل 1994 لينتقل من 24 إلى 36 دج لكل دولار أمريكي؛
- الثانية في سبتمبر 1994 ليصبح 41 دج لكل دولار أمريكي.

وإبتداء من أكتوبر 1994 اتبعت سياسة مرنة لإدارة الصرف وذلك من خلال عقد جلسات يومية لتحديد سعر الصرف تحت إدارة بنك الجزائر ، حيث يتم تحديد سعر الصرف لجميع المعاملات يوميا

بناء على العروض المقدمة من قبل البنوك التجارية في بداية كل جلسة، وأيضا في ضوء توفر العملة الأجنبية، وخلال فترة التصحيح الهيكلي فقد الدينار الجزائري جزءا كبيرا من قيمته بحيث انتقل من 24.1 دج لكل دولار أمريكي في سنة 1993 إلى 60.6 دج لكل دولار في سنة 1998 كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم(25): تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي خلال الفترة (1998-1993)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الدولار الواحد مقابل الدينار	24.1	42.9	52.2	56.2	58.4	60.6

Source: [http:// data.albank adawli.org/indicator. 03/12/2012, 15:41^h](http://data.albank.adawli.org/indicator.03/12/2012,15:41)

ومن الخطوات المهمة التي اتخذت لإصلاح نظام الصرف استحداث سوق الصرف ما بين البنوك ابتداء من جانفي 1996، والذي سمح للبنوك والمؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة بالتدخل في سوق الصرف لمبادلة العملات فيما بينها، وفي المتوسط تم تخفيف متطلبات تسليم النقد الأجنبي من جانب المصدرين وتوحيد نسبتها بـ 50% باستثناء الإيرادات المتحصلة من صادرات المحروقات والمنتجات المنجمية فهي محصورة في بنك الجزائر، ويمكن إعادة توظيف حصيلة الصادرات مباشرة من خلال سوق النقد الأجنبي بين البنوك، وقد مثلت هذه الأخيرة في المرحلة الأولى مجمل الموارد المتاحة للبنوك والمؤسسات المالية.

ومع انتقال موارد الصادرات النفطية من سوناطراك إلى بنك الجزائر جعل من هذا الأخير أكبر ممول بالنقد الأجنبي، حيث صار يقوم بدور رئيسي في السوق النقدية، هذا فضلا عن قدرة البنوك على التكيف مع النظام الجديد ومع الأنظمة الاحتياطية الجديدة المفروضة على مراكز النقد الأجنبي والموضوعة بمساعدة صندوق النقد الدولي، وقد احتفظت السلطات النقدية بنظام الحسابات بالعملة الأجنبية في هذه المرحلة قصد الاحتفاظ بثقة الحائزين عن النقد الأجنبي من القطاع الخاص، وتجنب انقطاع تحويلات العاملين من الخارج، وقد اتخذت في ديسمبر 1996 خطوة أخرى لإصلاح سوق الصرف بعد إنشاء مكاتب الصرف قصد توسيع السوق وتسهيل وصول الجمهور إلى النقد الأجنبي.

كما تم أيضا تحرير المدفوعات على المعاملات الجارية وحل اللجنة الخاصة في أبريل 1994، وإلغاء القاعدة التي تقضي بتمويل بعض الواردات من الموارد بالعملة الأجنبية الخاصة بالمستورد، كما ألغى شرط الحد الأدنى على آجال السداد بالنسبة لتسهيل تمويل الواردات باستثناء واردات السلع

الرأسمالية الذي تم بصورة تدريجية في 1995، وبحلول منتصف عام 1995 ألغيت كل الإجراءات على أسعار الصرف في تجارة السلع، لتصبح البنوك لها حرية تقديم النقد الأجنبي للمستوردين بناء على توفر شرط السداد، بينما توقف بنك الجزائر على توفير الغطاء الآجل على النقد الأجنبي الذي كان يمنحه للمؤسسات العمومية، وبحلول نهاية 1996 صار بإمكان بنك الجزائر أن يفوض البنوك التجارية بصرف المدفوعات الخاصة بنفقات الصحة والتعليم وغيرها من النفقات في الخارج في حدود سقف معين وبعده يتطلب الأمر الحصول على تصريح من بنك الجزائر، وفي عام 1997 ألغيت القيود بصورة نهائية على مدفوعات المعاملات الجارية المتبقية، بما فيها السفر لأغراض السياحة⁽¹⁾.

سادسا: إصلاحات هيكلية أخرى

اشتمل برنامج التعديل الهيكلي على عدة إصلاحات هيكلية أخرى مست كل من قطاع السكن، القطاع الفلاحي وكذا شبكة الضمان الاجتماعي وسوق العمل نوردها فيما يلي:

1- **قطاع السكن:** على مدى الفترة المشمولة بالبرنامج المدعم باتفاق الإقراض الممدد اتخذت الحكومة عدة إجراءات لتشجيع الاستثمار الخاص في قطاع الإسكان بالتعاون مع البنك الدولي، و ترشيد تدخلها في هذا القطاع وتحريره، وتأمين قدر أكبر من الفعالية فيه ، ومن الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الإطار نذكر:

- رفع القيود المفروضة على التجارة والمدفوعات بالنسبة لمستلزمات البناء وتحرير أسعارها.
- تنظيم سوق الرهنيات العقارية ؛
- في سنة 1997 تم إعادة النظر في إيجار السكن الاجتماعي و إدخال القواعد التي تقضي بإنشاء نظام التعديلات الدورية بالاستناد إلى التغيرات في التكاليف التشغيلية؛
- عملت الحكومة على إصلاح نظام التمويل الذي شكل عائقا كبيرا أمام تطوير قطاع البناء والسكن، وفي عام 1997 اكتسب الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط صفة بنك وأعيد تكوين رأسماله لإحياء دوره كوسيط في تمويل هذا القطاع، كما أنشئت مؤسسات مالية فرعية جديدة لفتح التمويل الإسكاني للقطاع المصرفي بأكمله وللتحكم بصورة أفضل في المخاطر المرتبطة به، وتحقيقا لهذا الهدف أنشئت شركة لإعادة التمويل العقاري وشركة لضمان الائتمان العقاري وصندوق لتوفير الضمانات لشركات الإسكان.

2- **القطاع الفلاحي:** يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تحرير القطاع الفلاحي وتوفير الضروف الكفيلة بتفعيله و في هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير تمثلت في:

¹ المرجع السابق ص.ص. 116 ، 117.

- تقليص دعم أسعار المواد الفلاحية واقتصارها على الحبوب؛
- بالنسبة للحبوب، إنشاء نظام للأسعار المرجعية مع ربطة بالسوق العالمية، بهدف الرفع من فعالية النظام و خفض العبء المالي تدريجيا؛
- إصلاح نظام حيازة الأراضي بهدف زيادة إمكانية تسويق الحيازات واستخدامها كضمان عند الاقتراض وتسوية النزاعات الفلاحية وهذا في إطار الأمر المؤرخ في 25/09/1995 الذي يعدل ويتم قانون التوجيه العقاري، كما تم في سنة 1997 وضع مشروع قانون ينص على الإجراءات التي تتبع في خصخصة الأراضي الزراعية وتقديمه إلى الجمعية الوطنية.

3- **شبكة الضمان الاجتماعي وسوق العمل:** لقد أدت التدابير المتخذة في إطار التحرير الاقتصادي مثل تحرير التجارة والأسعار وإعادة هيكلة المؤسسات العامة وخصصتها و إصلاح النظام المالي بالإضافة إلى الهبوط الحاد في الأجور الحقيقية إلى اهتزاز نموذج الحماية الاجتماعية، مما جعل من تغييره ضرورة لا مفر منها، خاصة في ظل تردي الظروف السياسية والاجتماعية خلال هذه الفترة، وعليه تضمن برنامج التعديل بعض التدابير التي تهدف إلى التخفيف من ارتفاع تكاليف المرحلة الانتقالية للتصحيح الهيكلي من خلال اصلاح شبكة الضمان الاجتماعي ، هذا الأخير الذي تضمن بصفة أساسية استحداث برنامج للأشغال العامة يحل محل نظام الدعم العام الذي يجري إلغاؤه تدريجيا، وبرنامج لتوجيه التحويلات إلى من ليس لهم دخل ولم يحصلوا على المساعدة بشكل ملائم من قبل، وكذا تنفيذ برنامج رئيسي لإصلاح نظام التأمين على البطالة⁽¹⁾ .

¹ لمزيد من الإطلاع حول هذا الموضوع راجع : كريم النشاشيبي وآخرون، المرجع السابق، ص.ص. 85، 90.

المطلب الثالث: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي

بذلت الجزائر جهودا كبيرة في سبيل إنجاح برنامج التعديل الهيكلي وطبقت ببراعة الشروط المملاة عليها من طرف المؤسسات المالية الدولية في إطار برنامج الإصلاح المعتمد، وهذا بالرغم من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي مرت بها في عشرية التسعينات، ولقد أعرب صندوق النقد الدولي في العديد من المناسبات عن رضاه عما تم تحقيقه من نتائج إيجابية من تسجيل معدل نمو اقتصادي إيجابي واسترجاع للتوازنات الاقتصادية الكلية، وبالرغم من ذلك فقد نجم عن تطبيق برامج التعديل الهيكلي عدة آثار سلبية و خاصة في المجال الاجتماعي حيث وصلت نسبة البطالة إلى أعلى مستوياتها، ولتقييم مدى نجاح هذا البرنامج في الوصول إلى الأهداف المنشودة نستعرض من خلال هذا المطلب إلى انعكاساته على المجالين الاقتصادي والاجتماعي كما يلي:

أولاً: الانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي

نتج عن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي معالجة بعض مظاهر الاختلال و تحقيق نتائج إيجابية في العديد من الميادين، إلا أنه وفي المقابل سجل المختصون تراجعا في بعض المؤشرات والقطاعات الاقتصادية ، ونستعرض فيما يلي انعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على التوازنات الاقتصادية الكلية كما يلي:

1- النمو الاقتصادي: شهدت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تحسنا واضحا منذ سنة 1995، حيث بدأت في تسجيل معدلات نمو موجبة بعد سنوات من المعدلات السلبية ، الأمر الذي يعكس تحسن الأداء الاقتصادي في هذه الفترة كنتيجة لإجراءات الإصلاح ، وهذا ما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم(26): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1993-1998)

الوحدة: النسبة المئوية

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل النمو الاقتصادي	(2.1)	(0.9)	3.8	3.3	1.2	4.6
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	(2.5)	(0.4)	3.7	2.6	(0.9)	5.1

Source : Abelmajid Bouzidi, *Les Années 90 de l'économie algérienne*, El Watan, Alger, 2001, p. 55.

ملاحظة : القيم بين قوسين تدل على قيم سالبة

نلاحظ من الجدول السابق أنه وبعد معدلات النمو السلبية المحققة خلال سنتي 1993، 1994، عرفت معدلات النمو الاقتصادي نموا إيجابيا لأول مرة مع سنة 1995 وذلك بمعدل 3.8 % والذي يعود أساسا إلى التحسن المسجل في القطاع الفلاحي وقطاع المحروقات، لتتخفف بعدها إلى 3.3 % سنة

1996 ثم 1.2 % في سنة 1997، ويعود الإنخفاض الكبير المسجل في سنة 1997 إلى التدهور المسجل في القطاع الزراعي وانخفاض النمو في قطاع البناء والأشغال العمومية إلى جانب مواصلة النتائج السلبية في القطاع الصناعي، ليسجل الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات معدل نمو سلبي وصل إلى 0.9 % خلال السنة نفسها، أما في سنة 1998 فقد وصلت معدلات النمو الاقتصادي إلى 4.6 % هذا المعدل الذي يعتبر الأعلى خلال هذه الفترة بالرغم من الإختلال الكبير الذي ساد في سوق النفط في هذه السنة .

هذه النتائج تصبح أكثر تواضعا إذا تم قياس معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، ما عدا سنة 1998، أين سجل هذا المؤشر تفوقا يمكن تفسيره بمعدلات النمو القطاعية الموضحة من خلال الجدول الموالي :

جدول رقم(27): معدلات النمو القطاعية في الجزائر خلال الفترة (1993-1998)

الوحدة: النسبة المئوية

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصناعة	(1.3)	(4.4)	(1.4)	(7.9)	(3.9)	4.6
الزراعة	(3.7)	(9.0)	15.0	19.5	(14.0)	11.4
البناء و الأشغال العمومية	(4.0)	0.9	2.7	4.5	2.0	2.4
المحروقات	(0.8)	(2.5)	1.0	7.0	5.2	3.5

Source : Abelmajid Bouzidi, *Les Années 90 de l'économie algérienne*, El Watan, Alger, 2001, p. 55

ملاحظة : القيم بين قوسين تدل على قيم سالبة

ويوضح هذا الجدول العلاقة القائمة بين النتائج الحسنة المسجلة لمعدل النمو الاقتصادي الكلي ومعدل النمو في قطاعي الزراعة والمحروقات، كما يبين الانكماش الكبير الذي أصاب القطاع الصناعي في هذه الفترة، حيث انخفض معدل الإنتاج في هذا القطاع بدرجات كبيرة وظلت معدلات استخدام قدراته متدنية للغاية وتدهورت مالية المؤسسات فيه وتم حل العديد منها، ومن الصناعات الأكثر تضررا نجد صناعات الجلود والمنسوجات، صناعة الخشب،الصناعات الغذائية، الصناعة الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية⁽¹⁾، وترجع هذه الآثار السلبية على مستوى القطاع الصناعي أساسا إلى سحب الدولة ل حمايتها للمؤسسات الوطنية التي وجدت نفسها في وضع تواجه فيه المحيط الناجم عن القرارات الاقتصادية الكلية مثل تحرير الأسعار وأسعار الفائدة، تخفيض الدينار وما ينجم عنه من خسائر الصرف وكذا الانفتاح الاقتصادي وما ينجم عن من منافسة أجنبية، دون أن تكون مهيأة لذلك، وعليه لم

¹ لمزيد من الإطلاع حول هذا الموضوع راجع المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الإنعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، مرجع سابق،ص.ص 43 ، 55.

تبدأ الإصلاحات في إعطاء ثمارها إلا مع سنة 1998، وهي السنة الوحيدة التي سجلت فيها جميع القطاعات معدلات نمو إيجابية.

وعليه نجد أن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي والإجراءات التي تضمنها، قد أدت إلى حدوث تطور ملموس في معدلات النمو الاقتصادي، غير أنه توجد عوامل أخرى كانت لها المساهمة الكبيرة في تحقيق هذه النتائج، نوردتها فيما يلي:⁽¹⁾

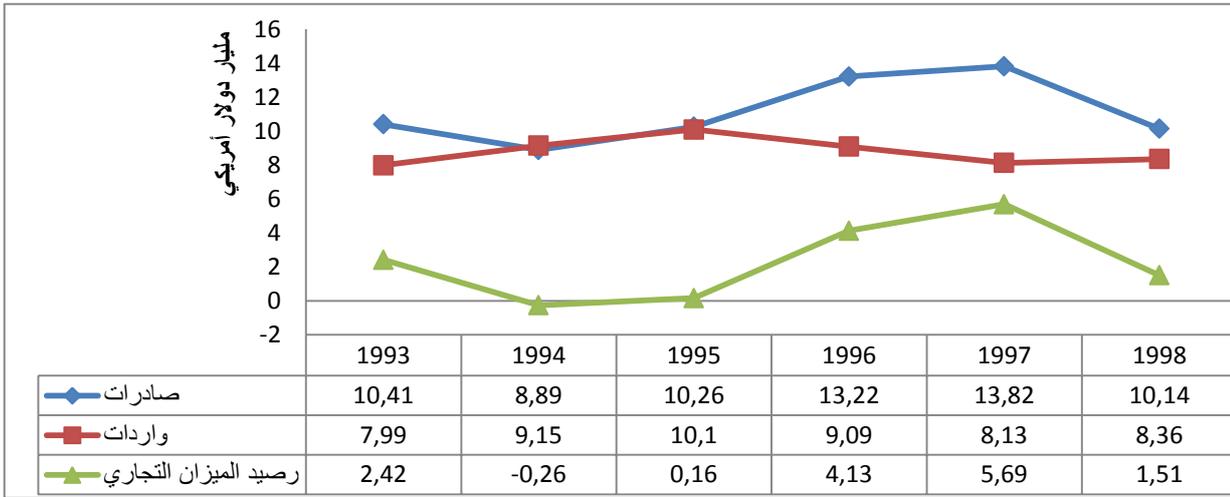
- إعادة الجدولة وما تضمنته من قروض ممنوحة للجزائر والتي ساهمت في تحسين معدلات خدمة الدين؛
- ارتفاع إيرادات الصادرات النفطية، فمن ناحية ارتفعت أسعار البترول و من ناحية أخرى ارتفعت الكميات المصدرة حيث تجاوزت حصة الجزائر 800 ألف برميل يوميا سنة 1996 بعد ما كانت لا تتجاوز 767 ألف برميل يوميا سنة 1995؛
- الظروف المناخية الملائمة خاصة مع بداية البرنامج و التي تسببت في تحسين المردود الفلاحي و بالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام فقد ارتفعت النسبة من 15 % سنة 1995 إلى 21,2 % سنة 1996.

2-التوازنات الخارجية: شهدت وضعية ميزان المدفوعات خلال فترة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي تحسنا ملحوظا نتيجة لإنخفاض ضغط المديونية الخارجية وكذا القروض التي تلقتها الجزائر إثر إعادة جدولة ديونها الخارجية، إضافة إلى الإجراءات المتبعة في إطار تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة المحلية واتباع سياسات اقتصادية ساهمت في تعزيز عملية الضبط المالي.

ويوضح الشكل الموالي تطور كل من الصادرات والواردات الجزائرية ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1993-1998):

¹ برودي نعيمة، مرجع سابق، ص.16.

شكل رقم (10): وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1993-1998)



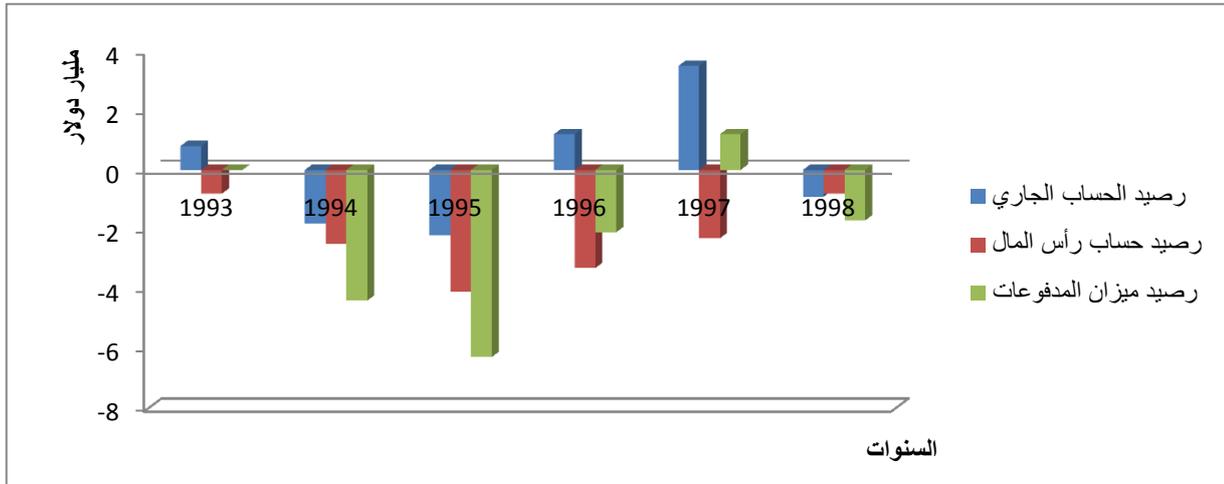
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تجميع معلومات من:

- International Monetary Fund , **Algeria: Statistical Appendix**, Report No.98/87,september 1998,p.66
- International Monetary Fund, **Algeria: Statistical Appendix**, Report No 00/93.july 2000, p.84.

نلاحظ من الشكل السابق، تحسن واضح في رصيد الميزان التجاري خلال مرحلة التعديل الهيكلي، التي سجل خلالها أرصدة موجبة ومنتزيدة ابتداء من سنة 1995، حيث سجل الميزان التجاري فائض بقيمة 0.16 مليار دولار، بعدما كان قد سجل عجزا في السنة السابقة بقيمة 0.26 مليار دولار والناتج عن هبوط معدلات التجاري في هذه السنة بسبب هبوط أسعار النفط، وكانت الواردات في سنة 1995 قد سجلت أعلى قيمة لها على الإطلاق خلال الفترة المدروسة ويعود هذا الأمر إلى ارتفاع الواردات من المواد الأولية و سلع التجهيز وكذا ارتفاع تكاليف استيراد الحبوب، أما في سنتي 1996 و 1997 فقد ارتفعت حصيلة الصادرات النفطية بقوة بعد أن قفزت أسعار النفط بمقدار 4 دولارات لتصبح 21.7 دولار في المتوسط للبرميل الواحد، هذه الأخيرة التي تمثل ما يقارب 96 % اجمالي الصادرات، وفي المقابل انخفضت الواردات بعد اشباع الطلب المكبوت عليها والانتهاؤ من اعادة تجديد المخزون، وحقق بذلك الميزان التجاري فائض بقيمة 4.13 مليار دولار في سنة 1996 و 5.69 مليار دولار سنة 1997، إلا أنه وبمجرد انخفاض أسعار البترول في سنة 1998 انخفضت حصيلة الصادرات النفطية تبعها انخفاض واضح في رصيد الميزان التجاري وصل إلى 1.07 مليار دولار.

وقد انعكست وضعية الميزان التجاري في الجزائر خلال هذه الفترة على وضعية الحساب الجاري الذي حقق فائضا بـ 0.8 مليار دولار سنة 1993 نتيجة الفائض المحقق في الميزان التجاري في هذه السنة، بعدها حقق الحساب الجاري عجز بمقدار 1.2 مليار دولار ثم 2.2 مليار دولار خلال سنتي 1994 و 1995 على التوالي ويرجع هذا الى تدهور وضعية الميزان التجاري في هاتين السنتين بالإضافة الى الأرصدة السالبة التي يحققها ميزان الخدمات (- 1.2 مليار دولار سنة 1994 و -1.3 سنة 1995) ، وقد أدى تحسن وضعية الميزان التجاري إلى تحقيق الحساب الجاري لفوائض معتبرة وصلت إلى 1.2 مليار دولار سنة 1996 و 3.5 مليار دولار سنة 1997 ، غير أنه عاد ليحقق عجز في سنة 1998 بلغ 0.9 مليار دولار بسبب انخفاض الفائض في الميزان التجاري والذي نتج عن انخفاض أسعار النفط في هذه السنة كما ذكرنا سابقا مع استمرار ميزان الخدمات في تحقيق أرصدة سالبة، أما حساب رأس المال فقد كان سالبا طوال الفترة المدروسة ويعود هذا إلى التسديدات الخاصة بالقروض من جهة مع انعدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (1993-1995) هذه الفترة التي حقق فيها حساب رأس المال أكبر العجوزات والتي بلغت 4.1 مليار دولار سنة 1995 بعدها انخفض العجز ليصل إلى 0.8 مليار دولار سنة 1998 ، وكانعكاس لوضعية الحسابات السابقة كان رصيد ميزان المدفوعات معدوم سنة 1993 بعدها حقق أرصدة سالبة خلال الفترة (1994-1996) وقد سجل أكبر عجز سنة 1995 بلغت قيمته 6.3 مليار دولار بسبب عجز الحسابين السابقين معا، بعدها حقق فائض قدره 1.2 مليار دولار سنة 1997 ، ليحقق بعدها عجز بقيمة 1.7 مليار دولار سنة 1998، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (11): تطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1993-1998)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تجميع معلومات من:

- International Monetary Fund , **Algeria: Statistical Appendix**, Report No.98/87,september 1998,p.66
- International Monetary Fund, **Algeria: Statistical Appendix**, Report No 00/93.july 2000, p.84.

وبفضل الفوائض المحققة على مستوى الميزان التجاري ومن خلال عملية إعادة الجدولة تم تكوين احتياطي معتبر من النقد الأجنبي الذي تطور بشكل جد ملحوظ خلال فترة البرنامج، حيث انتقل من 1.5 مليار دولار سنة 1993 إلى 2.64 مليار دولار سنة 1994 ثم 2.11 مليار دولار سنة 1995، وبفضل إعادة الجدولة أخذت الاحتياطات من النقد الأجنبي تتحسن بشكل مطرد، حيث وصلت إلى 4.23 مليار دولار سنة 1996 ثم إلى 8.04 مليار دولار سنة 1997، إلى أن بلغت 8.8 مليار دولار سنة 1998⁽¹⁾.

أما الديون الخارجية فقد عرفت وبخاصة مع بداية البرنامج ارتفاعا محسوسا وهذا بفعل القروض والتسهيلات المحصل عليها من جراء تطبيق البرنامج والجدول الموالي يوضح تطور الديون الخارجية في الجزائر قبل وأثناء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي.

¹ عبد العزيز شرابي، النتائج الأولية لبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغاربية، مجلة حوليات وحدة البحث افريقيا و العالم العربي، جامعة منتوري قسنطينة، 1998، ص72

جدول رقم (28): تطور حجم الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1993-1998)

الوحدة :مليار دولار

1998	1997	1996	1995	1994	1993	السنوات
30.261	31.060	33.230	31.317	29.250	25.024	ديون متوسطة و طويلة الأجل
0.212	0.162	0.421	0.265	0.236	0.700	ديون قصيرة الأجل
30.473	31.222	33.651	31.573	29.486	25.724	مجموع الديون الخارجية
5.080	4.465	4.281	4.244	4.520	9.050	خدمة الدين الخارجي
47.5	30.3	30.9	38.8	47.1	82.2	خدمة الدين/الصادرات (%)

Source : Media Bank, *Le journal intérieur de la banque d'Algérie*, N° 30, Février/ Mars, 1999, P5

ونلاحظ من الجدول أعلاه، الارتفاع النسبي في حجم الديون المتوسطة وطويلة الأجل في مقابل انخفاض حجم الديون قصيرة الأجل، حيث وصلت سنة 1998 إلى 212 مليون دولار، بعد أن كانت في حدود 700 مليون دولار سنة 1993، وهو ما يعكس ابتعاد الجزائر عن الالتزامات قصيرة الأجل بسبب ارتفاع أعبائها مقارنة بمدتها، كما نلاحظ الانخفاض المحسوس لخدمة المديونية الخارجية إلى 4.520 مليار دولار سنة 1994، بمعنى أنها تقلصت إلى أكثر من النصف، بعدما كانت تقدر بـ 9.050 مليار دولار في سنة 1993 وهو ما يعادل 82.2 % من إجمالي الصادرات لهذه السنة، وقد استقرت خدمات الديون في هذه الحدود إلى غاية 1997 مع انخفاض نسبتها بالنسبة لإجمالي الصادرات ، بعدها سجلت في سنة 1998 ارتفاعا نسبيا حيث بلغت 5.080 مليار دولار بما يعادل 47.5 % ، ويرجع ذلك انخفاض أسعار البترول من جهة وارتفاع أقساط الدين المستحقة الدفع في هذه السنة من جهة أخرى.

3- الموازنة العامة للدولة: أدت التدابير المالية المعتمدة في إطار برنامج التعديل الهيكلي والتي استهدفت خفض الإنفاق العام بما في ذلك إتباع سياسة أجور متشددة وتحرير الأسعار من جهة، ورفع الإيرادات العامة للدولة من خلال تعديل سعر الصرف وتنفيذ التدابير الرامية إلى تقوية النظام الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية مع ارتفاع الجباية البترولية من جهة أخرى، إلى ضبط الأوضاع المالية إلى درجة كبيرة إذ تحولت الموازنة العامة للدولة من عجز مقداره 100.6 مليار دج سنة 1993 وهو ما يعادل 8.7 % من الناتج المحلي الإجمالي إلى فائض بمقدار 74.9 مليار دج بنسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1996 ، ليشهد بعدها انخفاضا نسبيا في سنة 1997 إذ بلغت قيمة الفائض في الموازنة العامة 66.2 مليار دولار ، قبل أن يتحول إلى عجز في سنة 1998 قدر بـ 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي والراجع في الأساس إلى انخفاض الجباية البترولية والتي تعتبر كما أشرنا سابقا من أهم إيرادات الميزانية نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (29): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1993-1998)

1998	1997	1996	1995	1994	1993	السنوات
(108.1)	66.2	74.9	(28.4)	(65.4)	(100.6)	رصيد الموازنة بالأسعار الجارية (مليار دج)
3.9	2.4	3.0	(1.4)	(4.4)	(8.7)	رصيد الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تجميع معلومات من:

- كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، 1998، ص.ص. 30، 31

- International Monetary Fund, **Algeria: Statistical Appendix**, Report No01/162, september 2001, p.36

ملاحظة: القيم بين قوسين تعني قيم سالبة

4- معدل التضخم: أدت التدابير المالية والنقدية المتشددة في ظل برنامج التعديل الهيكلي إلى هبوط كبير في معدلات التضخم التي انتقلت من 29 % في سنة 1994 إلى 18.7 % في سنة 1996 ثم 5 % سنة 1998 كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (30): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1993-1998)

الوحدة: النسبة المئوية

1998	1997	1996	1995	1994	1993	السنوات
5.0	5.7	18.7	29.8	29	20.5	معدل التضخم

Source : <http://www.ons.dz/-Prix-a-la-consommation-.html>, 15/10/2009, 10:50^h

وتعد هذه النتائج جيدة خصوصا في ظل تحرير الأسعار وتخفيض قيمة العملة بنسبة 50 % مع بداية البرنامج، كما تجاوزت النتائج المحققة وخاصة في سنة 1998 الأهداف المسطرة في البرنامج فيما يخص معدل التضخم والتي قدرت بـ 9.5 %.

ثانيا: الانعكاسات الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي

إذا كان برنامج التعديل الهيكلي قد تمكن من تحقيق نتائج اقتصادية ايجابية على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية ، فإن الأوضاع الاجتماعية قد تدهورت بشكل كبير ، حيث تفاقمت معدلات البطالة وازدادت معدلات الفقر وتدهور مستوى معيشة الأفراد، ولم يتمكن نظام الحماية الاجتماعية المتبع خلال هذه الفترة من مواجهة الإفقار وإقصاء الفئات الأكثر حرمانا في المجتمع الجزائري، وللوقوف على الانعكاسات والآثار المترتبة على تطبيق برنامج التعديل الهيكلي على الجانب الاجتماعي سنركز على دراسة مجموعة من المؤشرات الأساسية كالبطالة، تطور الخدمات التعليمية والصحية بالإضافة إلى المستوى المعيشي والقدرة الشرائية للأفراد لما لهذه المؤشرات من أهمية قصوى من الناحية الاجتماعية.

1- البطالة: عرفت ظاهرة البطالة تزايدا مستمرا خلال سنوات البرنامج ويرجع ذلك إلى عمليات التسريح الجماعي التي مست شريحة واسعة من العمال نظرا لإجراءات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات، وتشير في هذا الصدد بعض المعطيات إلى أن عدد الأجراء الذين فقدوا منصب عملهم خلال الفترة (1994 - 1998) يزيد عن 360 ألف شخص، هذا إلى جانب غياب استثمارات جديدة ذات شأن سواء من جانب المؤسسات العامة أو الخاصة، وفي ظل غياب الانتعاش الاقتصادي تم وضع ترتيبات مؤقتة تدعم التشغيل* لتدارك هذه الأوضاع ، ولكن بالإضافة إلى الطابع المؤقت فإن هذه الترتيبات ظهرت عاجزة عن تلبية الطلب الإضافي على مناصب الشغل التي يتقدم بها حوالي 250 ألف إلى 300 ألف شخص سنويا، وتبرز البيانات الإحصائية بوضوح الارتفاع المستمر لنسبة البطالة التي انتقلت من 23.2% سنة 1993 إلى 29.5% سنة 1997 لتصل في سنة 1998 إلى 33.9% ، وإلى جانب تفاقم معدلات البطالة توسعت كذلك عملية إضفاء الطابع المؤقت على عملية التشغيل بعدما كانت القاعدة هي منصب العمل

* من الترتيبات المتخذة لمكافحة البطالة نذكر:

- برنامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية : انطلقت الترتيبات المهنية لإدماج الشباب منذ بداية 1990 ويتمثل في تشغيل الشباب للشباب المقبلين على العمل لأول مرة والذين لا يتوفرون على مستوى تعليم عال بصورة مؤقتة بين 3 و 12 شهر بواسطة إنشاء مناصب الشغل بمبادرة محلية وتتولى المؤسسات المحلية والإدارات عرض مناصب الشغل مقابل معونة مالية من صندوق المساعدة على تشغيل الشباب FACJ والذي تم تعويضه بالصندوق الوطني لدعم الشباب FNSEJ في 1996.
- برنامج أشغال المنفعة العامة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة: ويعمل على توفير مناصب شغل مؤقتة للشباب المقبلين على العمل لأول مرة والذين لا يتوفرون على مستوى تعليم عال في أشغال الصيانة والترميم على مستوى البلديات و يتولى تمويله الصندوق الاجتماعي للتنمية وتسييره وكالة التنمية الاجتماعية.
- برنامج عقود الشغل المسبق: ويتوجه للشباب البطالين ذوي التعليم العال أو البطالين الذين سبق لهم العمل في البرامج السابقة الذكر، وتبلغ مدة العقد سنة مع إمكانية التجديد لمدة 6 أشهر وتتولى تمويله وكالة التنمية الاجتماعية بأموال الخزينة.
- برنامج المساعدة على إنشاء مقاولات صغرى: دخلت حيز التطبيق منذ 1993 موجهة للشباب الراغب في إنشاء مقاولات خاصة، كما يتوجه للإطارات الذين شملتهم إجراءات تخفيض العمال وهذا البرنامج مدعوم من من الناحية المالية من طرف الصندوق الوطني لدعم الشباب.

الدائم، وعليه فإن برنامج التعديل الهيكلي رافقه تفاقم منظم للبطالة مع قلب مميزاتها ونذكر فيما يلي أهم مميزات البطالة في هذا المرحلة:⁽¹⁾

- البطالة تشمل الأشخاص الذين سبق لهم العمل و هي عموما نتيجة لغلق الوحدات الاقتصادية أو تقليص عدد العمال بسبب إجراء عمليات التصحيح ؛
- إضفاء الطابع المؤقت على عملية التشغيل؛
- ارتفاع نسبة العمل البيتي، وغير الرسمي؛
- البطالة النسوية تظهر كميول قوي بينما كانت في السابق محدودة ، وزيادة نسبة النساء اللاتي يبحثن عن عمل؛
- توفر البطالين على مستوى ضعيف من التأهيل والتعليم.

2- الإنفاق على القطاعات الاجتماعية: أدت سياسة التقشف المالي المتبع المتبعة في إطار برنامج التعديل الهيكلي إلى انخفاض مستوى الإنفاق على القطاعات الاجتماعية ، حيث شهدت نفقات الدولة على قطاعات التعليم والصحة والسكن انخفاضا ملحوظا خلال فترة التعديل الهيكلي، إذ انخفضت نفقات الدولة في حقل التربية والتكوين من 7.7 % من الناتج المحلي الإجمالي في 1993 إلى 6.4 % من الناتج المحلي الإجمالي في 1996، وفي نفس السياق انتقلت نفقات الصحة من 1.7 % من الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.5 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1993-1996)، ويلاحظ نفس الميول بخصوص حصة كل من قطاع التعليم والصحة من مجموع نفقات الدولة للتسيير، حيث تراجعت بشكل واضح حصة التربية الوطنية في نفقات ميزانية التسيير من 23 % في 1993 إلى 17.8 % سنة 1997، بينما تراجعت حصة الصحة بقدر أقل حيث انتقلت من 5.5 % إلى 4.7 % بين سنة 1993 وسنة 1996. كما شهدت النفقات المرصودة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي تقلصا في حصتها من مجموع نفقات التسيير حيث انخفضت من 4.2 % سنة 1994 إلى 3.2 % سنة 1997⁽²⁾، وإذا تم اعتماد مؤشر متوسط الإنفاق حسب كل نسمة فإن إنفاق الدولة على التربية و الصحة قد تراجع بشكل واضح حيث تقلص نصيب كل مواطن من الإنفاق على التربية من 2600 دج في 1993 إلى 1930 دج في 1997 أي أنه تراجع بنسبة 26 % في مقابل زيادة عدد السكان بحوالي 8 % خلال نفس الفترة ، فيما انخفض الإنفاق على الصحة من 620 دج سنة 1993 إلى 510 دج سنة 1997 أي أنه تراجع بنسبة 18 % خلال الفترة المدروسة، وفيما يخص نفقات الدولة للتجهيز في القطاعات الاجتماعية، فيلاحظ ميول مماثل لما سبق ذكره في نفقات التسيير، حيث أن نفقات التجهيز في قطاع التربية و التكوين و إن كان وزنها من مجموع النفقات قد تحسن ووصل في سنة 1997 إلى 15.2 % مقابل 13.3

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سابق، ص.ص. 90، 91.

² المرجع السابق، ص.76.

% في سنة 1993 إلا أنها لم تعد تمثل بالقيمة الثابتة سوى 94 % مما كانت عليه في 1993، حيث انخفضت في سنة 1997 إلى 13.7 مليار دج بعدما كانت تقدر في سنة 1993 بـ14.5 مليار دج⁽¹⁾، أما قطاع السكن فقد تدنت حصته من مجموع نفقات التجهيز من 8 % سنة 1993 إلى 4,5 % في سنة 1997، وبلغ الانخفاض من حيث القيمة الثابتة نسبة 44 % خلال هذه الفترة.

3- المستوى المعيشي والقدرة الشرائية للأفراد: لقد كان من آثار تحرير الأسعار وحذف الدعم المالي للمواد الأساسية ، أن عرفت أسعار المواد الاستهلاكية ارتفاعا كبيرا رافقه انخفاض متتالي لدخل الأسر إضافة إلى تجميد الأجور عند بعض العمال وأحيانا تسريح أو طرد بعضهم، ويشير التحقيق الذي أنجزه الديوان الوطني للإحصائيات حول قياس مستوى المعيشة في سنة 1995 إلى أن 20 % من السكان المحرومين لا يقومون سوى بـ6.8 % من نفقات الاستهلاك في حين أن 20 % من أكثر السكان غنى ينجزون 43 % من هذه النفقات ، وفي تحقيق حول الأسر أنجزه المركز الوطني CENEAP، أشار إلى زيادة حدة الفوارق الاجتماعية بين أفراد المجتمع الجزائري خلال فترة البرنامج، فمتوسط المصاريف السنوية للفرد تختلف باختلاف الوسط السكاني فإذا كان المتوسط الوطني للإنفاق هو 35260 دج للفرد، فإن الفرد في المدينة ينفق 39140 دج مقابل 31440 دج للفرد في الريف، و يتباين هذا المتوسط بتباين المجموعات الميسورة والفقيرة، فالعشر الأول من السكان الأكثر فقرا لا يتجاوز إنفاقه 9430 دج سنويا في حين أن العشر الأخير للنفقات الأكثر ثراء ينفق 95770 دج أي من 1 إلى 10 ، وهذا ما يكشف عنه تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD لسنة 1999 والذي يؤكد أن الطبقة الفقيرة في الجزائر والتي لا يتجاوز دخلها 2 دولار يوميا بلغت 23 %⁽²⁾.

كما يشير التحقيق السابق إلى نزعات تؤكد فكرة تدهور نموذج الاستهلاك في فترة التعديل الهيكلي، فحسب هذا التحقيق فإن متوسط عدد المرات الشهرية في الاستهلاك انخفضت انخفاضاً كبيراً خلال الفترة 1993-1997، وهذا في معظم المواد الاستهلاكية، وهذه النتيجة تظهر بشكل أكثر وضوح فيما يخص المواد الغذائية، وهكذا فإن انخفاض عدد مرات استهلاك الأغذية شمل على الخصوص اللحوم والبيض ودرجات أقل الألبان والخضر والفواكه، فيما ارتفع استهلاك العجائن والأرز الحبوب الجافة⁽³⁾، إن انخفاض أو اختفاء المشتريات المتصلة ببعض المواد الغذائية لدى ما يزيد عن نصف عدد الأسر التي شملها التحقيق له انعكاسات فورية على تحقيق الاحتياجات الغذائية للأسر مما ينجم عنه آثار سلبية على صحة السكان ، الأمر الذي يدل ارتباط تدابير الإصلاح خلال هذه الفترة بعملية تفكير متصاعدة مع الإبقاء على عملية الإقصاء الاجتماعي المتجدد.

¹ المرجع السابق، ص.78.

² روايح عبد الباقي، المديونية الخارجية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سابق، ص.240.

³ المرجع السابق، ص.96،97.

المبحث الثاني: تعميق الإصلاحات الاقتصادية بعد سنة 1998

نتج عن برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف الهيآت الدولية في الجزائر، تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية والنقدية الكلية بهدف إدراج الجزائر في إطار اقتصاد السوق، وتمكنت من العودة إلى النمو الإيجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية وتحقيق فائض في الميزان التجاري وزيادة احتياطات الصرف والتحكم في معدل التضخم ، إلا أن هذه النتائج قد تحققت على حساب الجهاز الإنتاجي والقدرة الشرائية للأسر، وتفاقم معدلات البطالة، وعند دراستنا لمكونات وعناصر هذا التقدم يتضح لنا أن ظروف النمو لم تتوفر بعد، و أن التوازنات رغم كل ما سبق ما تزال هشّة بسبب تأخر الإصلاحات والتبعية اتجاه تقلبات أسعار المحروقات، حيث وبعد الأزمة النفطية سنة 1998 والتي أثرت على رصيد الميزان التجاري والموازنة العامة وانعكست سلبا على خدمات الدين التي وصلت نسبتها إلى إجمالي الصادرات 47.5 % بعدما كانت قد استقرت في حدود 30 % خلال سنتي 1996، 1997، واستمرار هذا التدهور حتى نهاية السداسي الأول لسنة 1999 أين وصل متوسط سعر برميل البترول إلى 11.77 دولار، عملت الجزائر على الحصول على تمويلات سريعة لدعم ميزان المدفوعات وتحصلت في هذا الإطار على قرض بقيمة 80 مليون دولار من طرف صندوق النقد العربي و 300 مليون دولار من صندوق النقد الدولي في إطار تسهيل التمويل التعويضي بدون شروط، مما مكن من احتواء الأثر السلبي لتطور أسعار البترول على مستوى الاحتياطي من العملات الصعبة، إلا أن السداسي الثاني لهذه السنة قد شهد ارتفاعا ملحوظا لأسعار البترول ساهمت في استرجاع التوازن في الميزان التجاري وكذا الموازنة العامة بعد العجز الكبير الذي شهدته في سنة 1998، لتواصل بعدها أسعار البترول الارتفاع وتصل في سنة 2000 إلى 28 دولار للبرميل، وفي ظل حالة اليسر المالي والارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية، باشرت الدولة في العمل على مواصلة وتكثيف مسار الإصلاحات ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة، حيث قامت ببعث برنامجا للإنعاش الاقتصادي وهو برنامج يمتد على فترة (2001-2004)، أتبع ببرنامج خماسي أول لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009)، وثاني خلال الفترة (2010-2014)، وقد ساهمت هذه البرامج بشكل كبير في تحسين المستوى المعيشي للأفراد، ودعم النمو الاقتصادي وتعزيز الاتجاه الايجابي للتوازنات الاقتصادية الكلية خلال هذه الفترة.

المطلب الأول: برامج الاستثمارات العمومية

بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الجهاز الإنتاجي ورفع مستوى معيشة السكان، باشرت الحكومة الجزائرية منذ 2001 برنامجا تنمويا طموحا لدعم الانتعاش الاقتصادي، تمحور حول الإجراءات اللازمة لتنشيط الانتاج الزراعي، وتعزيز الخدمات العامة والبنية التحتية وتوفير مناصب الشغل ليتم استكمال هذا البرنامج ببرنامج مصاحب لدعم النمو لمدة خمس سنوات.

أولا: برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي (2001-2004)

من أجل تثبيت دور الدولة في إطاره القانوني كمسئول على الأهداف الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد ، ومن أجل خلق بيئة اقتصادية مستقرة وتقديم الحوافز لتشجيع ودعم الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى الحد من البطالة وخلق فرص عمل جديدة، باشرت الحكومة الجزائرية في تنفيذ برنامجا لدعم الانتعاش الاقتصادي PSRE* على فترة تمتد من 2001 والى غاية 2004 .

ويسعى هذا البرنامج لتحقيق الأهداف التالية :

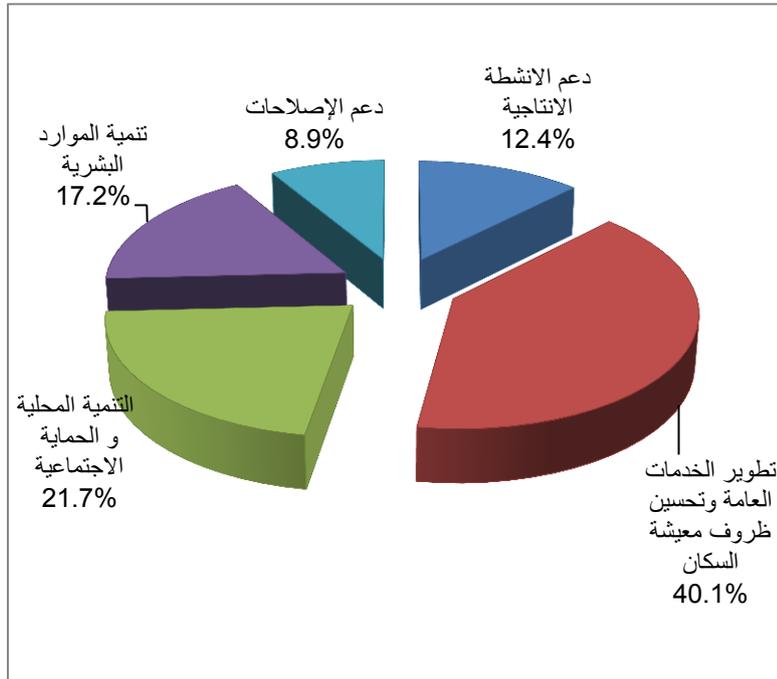
- تحقيق و استدامة نمو اقتصادي في حدود 5 % إلى 6 % ؛
- الحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- توفير مناصب الشغل ؛
- تحقيق التوازن الجهوي و إعادة إنعاش الفضاء الوطني.

ويعطي هذا البرنامج الأولوية للأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة التي تنتج القيمة المضافة وتوفر مناصب الشغل ، وتعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

وللوصول إلى الأهداف المتوخاة رصد لهذا البرنامج مبلغ يقدر بـ525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار موزعة كما يلي:

* Le Plan de Relance Economique

شكل رقم (12): برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)



Source Le Plan de Relance Economique

<http://membres.multimania.fr/algo/download/PlanDeRelance.doc> ,26/08/2010, 10.30^h

1- دعم الأنشطة الإنتاجية : رصد لها مبلغ 65.3 مليار دج وهو ما يعادل 12.4 % من البرنامج موزعة على قطاع الزراعة و الصيد البحري والموارد السمكية كما يلي:

1-1- الزراعة: يعتبر هذا البرنامج جزء من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA* ، ويهدف إلى زيادة و تطوير الإنتاج الزراعي والمساهمة في مكافحة الفقر والإقصاء في المناطق الريفية والعمل على استقرار السكان بها والتوسع في العمالة الريفية، وكذا تطوير المراعي وحماية الأراضي العشبية ومعالجة ديون الفلاحين... إلخ، ويبلغ المبلغ المقدر لهذا القطاع 55.9 مليار دج

* هو استراتيجية كلية تم اعتمادها منذ سنة 2000 تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمتكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري ، ويؤطر هذا المخطط أجهزة مالية متخصصة لتنفيذ البرامج المقررة (تكثيف، تحويل الأنظمة الزراعية، استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز) أهمها:

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA الذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 و يدعم الاستثمارات في إطار الفرع المستهدفة من الدعم وحماية مداخل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة.
- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز FMVTC الصادر عن قانون المالية لسنة 1998 لتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز والذي يهدف إلى توسيع المساحات الزراعية المستغلة SAU ،خلق مناصب شغل وخلق مراكز حيوية.
- القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية والذي انطلق عمليا مع بداية الموسم الفلاحي 2001/2000 ، ويتكفل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بمهام أساسية لانجاح هذا البرنامج وذلك حسب ثلاثة أبعاد وهي: هيئة للاقراض والتأمين الاقتصادي ومحاسب للصناديق العمومية.

1-2- الصيد البحري والموارد السمكية: نظرا لإمكانات الجزائر في هذا القطاع بشريط ساحلي يفوق 1200 كلم يمكن القول أن الصيد هو مصدر للثروة لم يستغل بما فيه الكفاية، وعليه يركز البرنامج على تنمية وتطوير الإنتاج في هذا المجال والعمل على توفير الموارد المالية اللازمة لذلك، أما الموارد المالية المخصصة لهذا القطاع فقد بلغت 9.5 مليار دج.

2- برامج التنمية المحلية و الحماية الاجتماعية: تقدر ميزانيتها بـ144 مليار دج ، يهدف البرنامج من خلالها إلى تحسين الأوضاع المعيشية والبيئية للمواطنين وتحقيق التنمية المستدامة وإصلاح البنية التحتية الإدارية وإيجاد التوزيع المتوازن للمرافق والأنشطة في جميع أنحاء الوطن وخلق الأنشطة التي تنتج السلع والخدمات وتخلق فرص العمل، وفي مجال فرص العمل والحماية الاجتماعية يتعين على البرنامج توفير 70000 وظيفة دائمة خلال فترة تطبيقه أي حوالي 23000 وظيفة إضافية سنويا، والتضامن مع الفئات الضعيفة والمحرومة، إضافة إلى برامج إعادة التأهيل وتوفير النقل المدرسي للمناطق المعزولة والمحرومة.

3- تطوير الخدمات العامة وتحسين ظروف معيشة السكان: ويختص ببرنامج الأشغال الكبرى ومشاريع البنية التحتية ويستحوذ على 40% من ميزانية البرنامج بقيمة 210.5 مليار دج موزعة كالتالي:

3-1- تطوير الهياكل القاعدية: بهدف تحسين الظروف المعيشية للأفراد في المراكز الحضرية الكبيرة وإعادة هيكلة المناطق الريفية لوقف هجرة السكان منها ، وكذا تطوير مناخ الاستثمار وخفض التكاليف الاقتصادية والاجتماعية، خصص هذا البرنامج مبلغ 142.90 مليار دج لتطوير الهياكل والمرافق القاعدية كما يلي:

أ- مشاريع المياه : يضم البرنامج تسع مشاريع بتكلفة إجمالية تقدر بـ31.3 مليار دج ، والتي من شأنها خلق فرص العمل وتحسين مستوى معيشة السكان في المناطق المعنية من خلال ضمان توافر المياه للشرب و تلبية الاحتياجات الزراعية، كما سيتم دعم بعض المشاريع عن طريق التكنولوجيا الحديثة التي من شأنها أن تخفف من عبء الموازنة العامة للدولة .

ب- شبكة النقل والمواصلات : من أجل تسهيل حركة البضائع والأفراد وجعل حركة المرور أكثر مرونة في جميع أنحاء البلاد وتجنب ارتفاع التكاليف الاقتصادية والاجتماعية، يتضمن البرنامج سبع مشاريع لتطوير النقل عبر السكك الحديدية بتكلفة إجمالية قدرها 54.6 مليار دج ، و25 مشروع خاص بالطرق والمطارات بتكلفة إجمالية قدرها 45.3 مليار دينار جزائري ، إضافة إلى تعزيز أمن الموانئ والمطارات و جميع منافذ الدخول، وذلك بتعزيز وسائل الرقابة لحماية الاقتصاد من الغش والانتهاكات من جميع الأنواع.

ج- الاتصالات السلوكية واللاسلكية: يهدف البرنامج إلى خلق نظام فعال للاتصالات السلوكية واللاسلكية وتوسيع استخدام الانترنت وإدخال التكنولوجيات المتقدمة و تمكين الخريجين من الشباب للعمل في مجالات البحث والتطوير والجمع بين المراكز التكنولوجية ومختبرات الأبحاث الرئيسية للمؤسسات العامة والخاصة المحلية والأجنبية في بيئة ذكية.

3-2 - تنشيط المناطق الريفية في الجبال والهضاب والواحات: بغرض تحقيق التوازن الجهوي وتصحيح الاختلالات الإقليمية خصص البرنامج مبلغ 67.6 مليار دج لتحسين الظروف المعيشية للسكان في مناطق المرتفعات والجنوب، والحد من الهجرة من الأرياف، كما يغطي هذا البرنامج إنشاء حوالي 20000 مسكن وتقديم الخدمات للأحياء في المراكز الحضرية. تقدر كلفته ب 35.6 مليار دينار يضاف إليه برنامج الإسكان الريفي.

4- تنمية الموارد البشرية: تعتبر الموارد البشرية أحد أهم عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا يمكن تصور نجاح برامج الإصلاحات وتحقيق التنمية المستدامة ، دون تحسين مستوى معيشة الأفراد والرفع من كفاءاتهم ومعارفهم ومهاراتهم وضمان مشاركتهم الإيجابية في جميع جوانب الحياة، و بناءا عليه يهدف البرنامج إلى رفع المستوى الأكاديمي وتحسين مؤشرات التعليم خاصة في المناطق الريفية ويعمل على تأهيل وتجهيز المرافق الضرورية لمنحهم ظروف التشغيل العادية، كما يعمل على توفير فرص التدريب للشباب الذين تم استبعادهم من التعليم الرسمي وبيحثون عن التأهيل لتعزيز فرص العمل لديهم من خلال دعم برامج التكوين المهني، كما يوفر هذا البرنامج دعما لوجستيا لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي من خلال تدعيم البنية التحتية للجامعة الجزائرية ، حيث يستهدف بناء القدرات البحثية و تشجيع التحصيل العلمي و تنمية موارد بشرية ذات كفاءات عالية ،كما يولي هذا البرنامج أهمية كبيرة لإعادة تأهيل البنية التحتية للمرافق الصحية و كذا جوانبها التنظيمية و يركز جهده على توفير ودعم المراكز الرياضية والثقافية و المكتبات لتلبية احتياجات الشباب في هذا المجال وخصص له مبلغ 90.3 مليار دج.

5- دعم الإصلاحات: يصطدم تنفيذ البرامج المخططة على المستوى المرغوب فيه بعدة قيود مرتبطة إلى حد كبير بالإطار التنفيذي و بيئة الأعمال في الاقتصاد الوطني،والتي تحول دون الوصول إلى الأهداف المرجوة، لهذا تم تصميم سياسات مصاحبة اعتمدت في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لتحسين بيئة الأعمال وتهيئة الظروف من أجل التنفيذ الفعال للاستثمارات المخطط لها، ومن بين هذه السياسات نذكر:

5-1- تحديث الإدارة الضريبية: تعتمد الموازنة العامة للدولة بنسبة 60 % على الضرائب النفطية ،فيما تبقى مساهمة الضرائب العادية ضعيفة جدا في تمويل الميزانية، و لضمان برنامج جاد لدعم

الانعاش والوصول إلى أهدافه المسطرة على المدى المتوسط و البعيد ، ينبغي التوسع في الموارد المتأتية من الضرائب العادية ، لذلك يعنى هذا البرنامج بتحديث الإدارة الضريبية وتفعيلها وتوفير شروط العمل اللازمة لها، وذلك بتعبئة الموارد البشرية الكفأة و تحفيز الموظفين من خلال التدريب و توفير مرتبات لائقة، و يتطلب هذا البرنامج ميزانية قدرها 20 مليار دج.

5-2- **تدعيم الشراكة و الخصوصية و تعميق الإصلاحات القطاعية:** يعمل البرنامج على تدعيم سياسة الانفتاح الاقتصادي، ولأجل خلق اقتصاد قادر على المنافسة سيتم إدخال إصلاحات تدريجية كإنشاء صندوق الشراكة لتسريع عملية الشراكة والانفتاح من رأس المال، وتمويل تكاليف دعم صفقات الخصوصية ويخصص له مبلغ 22.5 مليار دينار جزائري.

5-3- **إصلاح النظام المالي والمصرفي:** وذلك بعصرنة البنوك و تعزيز قدرتها على تحسين الوساطة المالية و تحديث نظام الدفع و إنشاء الصغيرة، تسريع عمليات الشراكة وفتح رأس مال البنوك وتعزيز عمليات التوأمة، وإنشاء صناديق الاستثمار و ضمان الائتمان والمؤسسات المتخصصة في منح القروض الصغيرة...إلخ.

5-4- **إصلاح وتفعيل نظام الضمان الاجتماعي:** يعمل هذا البرنامج على تفعيل نظام الضمان الاجتماعي من خلال وضع البدائل التنظيمية والتمويلية لتمكينه من تقديم خدماته للفئات المعنية بكل كفاءة واقتدار.

5-5- **إصلاح التعريفية الجمركية:** وذلك بإزالة التشوهات التي تتسم بها و تفعيل إصلاح النظام الجمركي للحد بشكل كبير من الحوافز للاحتيال كما يشمل الإصلاح تخفيض معدل التعريفية الجمركية وفقا لما تتطلبه سياسة الانفتاح الاقتصادي.

5-6- **تعزيز وترقية الاستثمارات:** وذلك بالعمل على بعث قانون استثمار جديد يعمل على تبسيط إجراءات الاستثمار ودعم نظام الحوافز وأجهزة الاستثمار، بغرض دعم الاستثمارات المحلية و جلب الاستثمارات الأجنبية* .

5-7- **تطوير المناطق الصناعية:** تم تخصيص ميزانية تقدر بـ 2 مليار دج لتوفير البنية التحتية اللازمة لتطوير المناطق الصناعية

5-8- **تعزيز القدرة التنافسية للشركات الجزائرية:** إن إبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية المزمع تسريعه في هذه المرحلة يقتضي تعزيز القدرة

* تم صدور قانون الاستثمار 2001، والذي سنتعرض له بالتفصيل في الفصل الموالي

التنافسية للشركات الجزائرية وتحديث أنظمة الإنتاج فيها لقدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية ، وفي هذا الإطار تم تخصيص 2 مليار دج لصندوق تعزيز القدرة التنافسية الصناعية.

ويوضح الجدول الموالي الاحتياجات التمويلية لبرنامج دعم الإصلاحات خلال الفترة (2001-2004)
(2004)

جدول رقم (31): برنامج دعم الإصلاحات (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

المحاور	2001	2002	2003	2004	المجموع
تحديث الإدارة الضريبية	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق الشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تطوير المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق تعزيز التنافسية الصناعية	0.3	1	0.7	-	2
نموذج التنبؤ متوسط وطويل الأجل	0.03	0.05	-	-	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

Source : <http://membres.multimania.fr/algo/download/PlanDeRelance.doc>, 26/08/2010, 10.30^h

وقد سمح هذا البرنامج بإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي عرف تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة، حيث تجاوزت نسبته 4% في المتوسط خلال الفترة (2001-2004)، كما تجاوز النمو الاقتصادي خارج المحروقات 5% في المتوسط خلال نفس الفترة ، وذلك بفضل النتائج الايجابية المحققة على مستوى قطاع الخدمات والبناء والاشغال العمومية وكذا القطاع الفلاحي.

كما تمكن هذا البرنامج من اتاحة حوالي 728000 منصب شغل (68 % منها مناصب دائمة)، الأمر الذي أدى إلى هبوط معدلات البطالة إلى 17.7% سنة 2004⁽¹⁾، كما انخفضت معدلات الفقر من 22.9% عام 2000 إلى 18.15% عام 2004⁽²⁾ وزاد معدل استهلاك الأسر من 4.2% سنة 2001 إلى 10.8% سنة 2004، كما تضاعف الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون بـ 10 مرات منذ سنة 1990، بحيث انتقل من 1000 دج إلى 10 آلاف دينار سنة 2004 ، كما شهدت فترة تطبيق هذا البرنامج تحسنا في التوازنات الاقتصادية الكلية سوف نتطرق لها بالتفصيل في المطلب الموالي.

¹ الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، نشرة 2005، ص. 11.

² المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية 2005، ص 30

وبالرغم من ايجابية النتائج المحققة من هذا البرنامج إلا أنها تبقى محدودة مقارنة مع حجم الموارد الضخمة التي تم ضخها في الاقتصاد، كما تبقى مرهونة بتغيرات أسعار النفط ، إضافة إلى أن معدلات البطالة و الفقر وقيمة الحد الأدنى للأجر تظل بعيدة عن المستوى المطلوب .

وفي تقرير لمنظمة التعاون والتنمية الذي نشر في جويلية 2004 والذي تضمن تقييم لنتائج برنامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2004) يرى "أن الخطة المنتهجة خلال هذه الفترة قد ترتب عنها نتائج متباينة لا سيما فيما يتعلق باستدامة النمو والتوظيف، ونقاط الضعف التي قد تنطوي عليها خاصة على مستوى التوازن الداخلي"⁽¹⁾، وفي نفس السياق يرى صندوق النقد الدولي في تقريره لعام 2006 أن "نتائج هذا البرنامج ترتبط أساسا بكفاءة تخصيص هذه الأموال من قبل الإدارات وقدرتها على توظيفها، كذلك قدرة الاقتصاد في استيعاب هذه الاستثمارات"⁽²⁾ .

ثانيا: برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

بهدف تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة ووضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاهية الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة السكان، ونتيجة لحالة اليسر المالي الذي تشهده الجزائر والنتائج عن ارتفاع أسعار البترول ، تم بعث برنامج دعم النمو الاقتصادي "PCSC" الذي يمتد على فترة خمس سنوات ابتداء من سنة 2005 والى غاية سنة 2009 ، حيث رصدت له ميزانية ضخمة تقدر بـ 4.202.7 مليار دج ، بما يعادل 55 مليار دولار و 57 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2005 ، كما تم خلال نفس الفترة بعث برنامج لتطوير مناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج و برنامج خاص لتنمية مناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، وذلك بهدف خلق توازن جهوي وتعزيز المساواة بين المواطنين من حيث الإستفادة من الجهود التنموية العمومية، و كذلك إعداد مناطق فسيحة من التراب الوطني لاستقطاب الاستثمار وتعزيز القدرات الاقتصادية للبلاد .

ويهدف برنامج دعم النمو في جوهره، إلى تحسين ظروف معيشة الأفراد بإنشاء حوالي ثلاث مليون وظيفة واستحداث 200000 شركة صغيرة وبناء مليون مسكن وتدعيم قطاع التعليم والصحة، وتطوير المنشآت القاعدية، حيث تم توزيع المبلغ المخصص لهذا البرنامج على خمس محاور أساسية تمثل مجموع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى لتحقيقها خلال الفترة (2005-2009)، نال

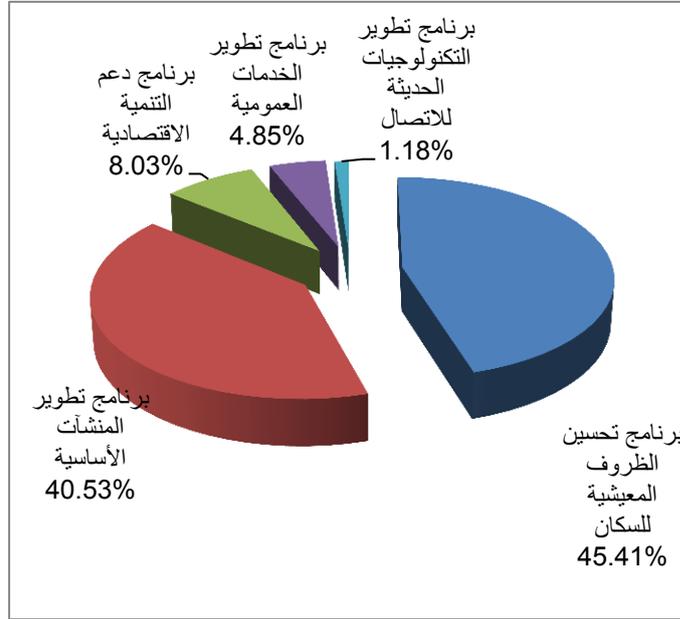
* Le Programme complémentaire de soutien a la croissance.

¹OCDE ,**Perspectives économiques en Afrique 2003/2004**,Etudes par pays: Algérie,2004,P.83

² FMI, **Algérie: Consultations de 2004 au titre de l'article....**,Rapport des services ,Note d'information au public sur la discussion du conseil d'administration et déclaration de l'administrateur pour l'Algérie, février 2005,p.112.

منها برنامجي تحسين مستوى معيشة السكان و تطوير البنية التحتية على أكثر من 85% من ميزانية البرنامج كما يلي:

شكل رقم (13): برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)



Source: Ministère de finance, **Le programme complémentaire du soutien a la croissance 2005-2009**, Avril 2005, P. 6.

1- برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان: استحوذ على 45.41% من ميزانية البرنامج بما يعادل 1.908.5 مليار دج ويستهدف تحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال جملة من المشاريع الخاصة بالإسكان والصحة التعليم والتكوين وتوزيع المياه والغاز والكهرباء، منها: انشاء مليون وحدة سكنية و 17 مستشفى و 55 عيادة متخصصة وحوالي 1280 مشروع للمصرف الصحي، وتزويد 965000 أسرة بالغاز و 397700 أسرة بالكهرباء.

2- برنامج تطوير البنية التحتية الرئيسية: رصد له 1.703.1 مليار دج بما يعادل 40.53% من ميزانية البرنامج وتضمن من برامج الأشغال الكبرى التي تخص إعادة تأهيل شبكة الطرق (6000 كلم)، تعزيز البنية التحتية للموانئ والمطارات، وتنفيذ الطريق السيار شرق- غرب والذي يبلغ طوله حوالي 1213 كلم والذي من شأنه تحفيز تأسيس الشركات خارج محيط العاصمة وتوسيع الأنشطة الاقتصادية بشكل أكثر توازنا ، إضافة إلى مجموعة من المشاريع خاصة بالنقل عبرالسكك الحديدية منها تحديث خط السكة الحديد في الشمال ويشمل المشروع حوالي 1220 كلم، وكهربة حوالي 2000 كلم من السكك القائمة، وتوفير المعدات اللازمة لاستكمال مشروع مترو الجزائر وتوسيع نطاقه ، وفيما يخص قطاع المياه تضمن البرنامج الانتهاء من انشاء ثمانية

سدود، وثمانى قنوات رئيسية لنقل المياه ، وتأهيل محطات المعالجة والانتهاى من انشاء 350 خزاناً للمياه.

3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية: تم رصد مبلغ 337.2 مليار دج لدعم وتطوير القطاعات الاقتصادية المنتجة و زيادة الانتاج في القطاعات خارج المحروقات، وقد نال القطاع الفلاحي النصيب الأكبر من ميزانية هذا البرنامج يليه القطاع الصناعي ثم قطاع السياحة والمؤسسات الصغيرة والحرف كما يلي:

- الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري: بمبلغ 312 مليار دج

- القطاع الصناعي : بمبلغ 13.5 مليار دج.

- تطوير الاستثمارات، السياحة، المؤسسات الصغيرة والحرف: بمبلغ 11.7 مليار دج.

4- برنامج تحديث الخدمات العمومية: خصص البرنامج مبلغ 203.9 مليار دج لعصرنة الخدمات العمومية وإصلاح الإدارات العامة و تقريبها من المواطن وتكريس الشفافية والكفاءة في تقديم خدماتها.

5- برنامج تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تم رصد 50 مليار دج لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك بغرض تسريع وتيرة مسار الإندماج في مجتمع المعلومات والمعرفة العالمية، ودخول العالم الرقمي من بابه الواسع و تبوء مكانة ضمن البلدان الصاعدة بفضل الفرص والإمكانات المتنوعة التي تتيحها تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

ولقد أدى الإنفاق الحكومي المعتبر في إطار هذا البرنامج وتنويع الأنشطة والمشاريع الاقتصادية التي أوجدت العديد من فرص العمل، إلى تحسن ظروف معيشة الأسرة الجزائرية إذ أصبح قرابة نصف الجزائريين يتمتع بسكنات فردية في إطار توفير السكن الاجتماعي الريفي والسكن التساهمي والترقوي، تطبيقاً لبرنامج بناء أزيد من مليون وحدة سكنية جديدة من 2005 إلى 2009. كما تقلص عدد المنازل الهشة بـ 22.4% في الفترة الممتدة من 1998 إلى 2007 تنفيذاً لبرنامج القضاء على الأحياء القصديرية، واستفادت الأسر من خدمات الكهرباء بنسبة 98.6% ومن شبكات الصرف المتطورة بنسبة تفوق 92.5% سنة 2006 ، كما تقدر نسبة وصول السكان سواء في المناطق الحضرية أو الريفية إلى المياه النقية والمأمونة إلى 95% سنة 2008، هذا إضافة إلى تأمين حماية اجتماعية متكاملة لأفراد الأسرة من خلال استفادة 80% من الجزائريين من الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية هذه الأخيرة التي مكنت من انخفاض نسبة الوفيات وزيادة معدل الحياة عند الولادة، كما أدت التحسينات التي شهدتها قطاع التربية الوطنية إلى تراجع معدل الأمية لدى الأشخاص البالغين 15 سنة فأكثر، والذي انتقل من 34,5% سنة

1998 إلى 24,6% سنة 2008⁽¹⁾، غير أن أداء هذه السياسة بقي يعاني من ضغط الضياع المدرسي المرتفع نسبيا، كما أن معدل الأمية يبقى مرتفعا مقارنة بالمجهودات المبذولة في هذا المجال.

أما بالنسبة لمعدلات البطالة فقد شهدت تراجعا ملحوظا خلال هذه الفترة، بحيث انتقلت من 17.7% سنة 2004 إلى 15.5% سنة 2005 و 12.3% سنة 2006 لتصل إلى 11.8% سنة 2007 و 11.3% سنة 2008، كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من دخل 2621 دولار سنة 2004 إلى 3971 دولار سنة 2007، مع دعم الفئات الضعيفة وذوي الاحتياجات الخاصة، ونظرا للتطور المعترف الذي شهده دخل الأسر ارتفع استهلاك هذه الأخيرة ارتفاعا ملحوظا بمعدل 3.7% سنويا خلال الفترة (1999-2007)⁽²⁾.

وتظهر نتائج الدراسات التي أجراها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول الفقر، أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر قد انخفض إلى 5,7% مقابل 12,1% سنة 2000 وبهذا تكون الجزائر قد نجحت في استئصال الفقر المدقع الذي يقدر بـ دولار واحد في اليوم⁽³⁾.

أما تقرير البرنامج الانمائي للأمم المتحدة UNDP الصادر سنة 2009، فيرى أنه بالرغم من تحسن الوضعية المالية في الجزائر، إلا أنها تواجه مشكل التوزيع غير المتكافئ للدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية المختلفة، واحتلت الجزائر تباعا لمؤشر التنمية البشرية* سنة 2007، المركز 104 من بين 182 بلدا شملهم التقرير، مما يدل على أن مستوى التنمية البشرية في الجزائر وبالرغم من التحسن الذي شهده خلال السنوات الأخيرة لا يزال دون المستوى المطلوب⁽⁴⁾.

وبالرغم من النتائج المشجعة لهذا البرنامج تظهر مجموعة من التحديات والمشاكل المطروحة بشدة لا سيما في سوق العمل الذي لا يزال يخضع لضغط ديمغرافي شديد، وكذا نوعية مناصب الشغل

* يتميز مؤشر التنمية البشرية باعتماده على ثلاثة متغيرات عند تقييمه للدول. وهذه المتغيرات عبارة عن: العمر المتوقع عند الولادة، نسبة المتعلمين، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و 1 وينقسم إلى ثلاث مستويات:

- مستوى عالي من التنمية البشرية 0.84 فأكثر

- مستوى متوسط من التنمية البشرية 0.5-0.77.

- مستوى ضعيف من التنمية البشرية: أقل من 0.5.

ووفقا لتقرير مؤشرات التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة سنة 2009، يقدر مؤشر التنمية في الجزائر سنة 2007 بـ 0.754 و بالتالي فهي تعتبر من الدول ذات مستوى متوسط للتنمية.

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ملخص للوضع الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2008، ديسمبر 2009 ص72.

² تقرير الحكومة الجزائرية حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، نوفمبر 2008، ص276.

³ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ملخص للوضع الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2008، مرجع سابق ص74.

⁴ برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية: التغلب على الحواجز، قابلية التنقل البشري والتنمية، 2009 ص172.

المستحدثة وبطالة الجامعيين التي تثير نسبها قلقا (بلغ معدل بطالة الجامعيين قرابة 20% في سنة 2008، فيما لم يتعد بالنسبة لغير المتعلمين 2,1%) ، ومسألة الأجور وطريقة تحديدها وعلاقتها بالمعرفة والإنتاجية، والقدرة الشرائية للمواطن.

ولعل المتأمل لطبيعة المشاريع التي تضمنها برنامج النمو ودعمه يقف على حقيقة أن الأمر في مجمله يتعلق بجوانب اجتماعية لتدارك مستوى معين من درجات التخلف وليس موجها لدعم قدرات وإمكانيات القطاع الصناعي المنتج للثروة، وهنا يطرح التساؤل حول ما إذا كانت مختلف مرافق المجتمع سوف تساهم في دعم القطاع الاقتصادي، بحيث تخلق وظائف كافية وثروة مستديمة ، وتخفف من القيود الخارجية لاقتصادنا من خلال زيادة الصادرات خارج المحروقات والاستعاضة عن الاستيراد ؟

ثالثا: برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014)

استكمالاً للبرامج المنتهجة منذ سنة 2001 لانعاش النمو الاقتصادي أعلن رئيس الجمهورية في ماي 2010 عن انطلاق برنامج خماسي للاستثمارات العمومية خلال الفترة (2010-2014) بقيمة 21214 مليار دج وهو ما يعادل 286 مليار دولار ويشمل شقين:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بقيمة 130 مليار دولار؛
- إطلاق مشاريع جديدة بقيمة 156 مليار دولار .

ويخصص هذا البرنامج حوالي 40 % من موارده لتنمية الموارد البشرية من خلال: (1)

1. إنشاء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين؛
2. إستحداث أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية، بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين؛
3. توفير مليوني مسكن، منها 1,2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية، على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014 ؛
4. توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء؛
5. إنجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه، وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.

¹ كلمة السيد الطيب لوح ، وزير العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي، المنتدى الدولي الثالث حول: دور الموارد البشرية المؤهلة في ترقية التشغيل، الجزائر، 26-27 ماي 2010 ، ص.ص 6، 7 .

كما يخصص هذا البرنامج حوالي 40% من ميزانيته لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمات العمومية، و ذلك بتخصيص أكثر من 3.100 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ، وأكثر من 2.800 مليار دج لقطاع النقل.

كما خصص هذا البرنامج نحو 1500 مليار دج لتنمية الأنشطة الاقتصادية خاصة دعم التنمية الفلاحية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال انشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس القرض .

ويستهدف هذا البرنامج استحداث ثلاثة مليون منصب شغل في غضون سنة 2014 منها 1.500.000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل، مما سيسمح بتقليص نسبة البطالة إلى أقل من 10 % في غضون سنة 2014، انطلاقا من توقع متوسط نمو سنوي خارج المحروقات بـ 6% خلال الفترة 2010-2014، ويتوقع أيضا أن يستمر دفع النمو من قطاعات ذات قدرة كامنة كبيرة على التشغيل كقطاع البناء والأشغال العمومية والري، وقطاع الخدمات، كما ينتظر من قطاعي الفلاحة والصناعة أن تلعب دورا هاما في دفع النمو الاقتصادي خارج المحروقات، بالنظر إلى حجم الأغلفة المالية المرصودة لها والتي تفوق 1000 مليار دج بالنسبة للفلاحة و2000 مليار دج لقطاع الصناعة في شكل قروض بنكية مدعمة من الدولة لصالح الصناعة (1)

وتؤكد هذه الأغلفة المالية الضخمة عزم الدولة على الإقلاع، كما تؤكد جاهزيتها في المساهمة في تحريك عجلة التنمية عن طريق استثمارات عمومية ضخمة ، كما تعتبر هذه النفقات تأمينا مفيدا لمستقبل البلاد بإسهامها في تنمية القدرات الإنتاجية وتعبئة مشاركة الشركات الأجنبية في تحديث مؤسساتنا العمومية والخاصة ، وبالرغم من ذلك فستتوقف نجاعة هذا البرنامج بالتأكيد على التخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة والتي تتطلب الشفافية والكفاءة في إدارتها، إضافة إلى المتابعة الدورية لمدى تنفيذ وسلامة المشاريع العمومية، حيث تبقى مشكلة الفساد من أكثر المشاكل التي تؤرق الاقتصاد الوطني، وفي هذا الإطار يشير تقرير المنظمة الدولية للشفافية حول الفساد في العالم فيما يتعلق بالجزائر إلى أنه من بين 75% من المؤسسات الجزائرية التي شملها الإستطلاع حول الفساد، نجد أن 6% من رقم أعمال هذه المؤسسات وجه للعمليات والرشاوي، ووضعت المنظمة الدولية للشفافية الجزائر من بين دول إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط الأكثر تعرضا لظاهرة الفساد.

وبغية مكافحة هذه الظاهرة اتخذت السلطات العمومية اجراءات قانونية ومؤسسية ، فعلى الصعيد القانوني اتخذت التدابير اللازمة للمصادقة على أهم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد

¹ المرجع السابق، ص.ص 8 ، 9.

وتبويض الأموال، وبتاريخ 24 جويلية 2003 تم إصدار مرسوم رئاسي يتضمن الإجراءات التنظيمية التي تسيير الصفقات العمومية ويخص: (1)

- تقييم وتحسين الرقابة على الأموال العامة بتوسيع حقل تطبيق قانون الصفقات العمومية التي يتم تمويلها كليا أو جزئيا من ميزانية الدولة، وكريس المبادئ التي تحكم الصفقات العمومية (حرية الوصول إلى الصفقات العامة، المساواة في معاملة المترشحين وشفافية الاجراءات)
- ادخال اجراءات جديدة بغية ادماج شروط العمل الكفيلة باحترام قانون العمل تطبيقا للاتفاقية الدولية للعمل التي وقعتھا الجزائر.
- إدخال إجراءات جديدة تسهل لمختلف المتدخلين في تنفيذ برامج التنمية لا سيما على المستوى المحلي.

وفي 20 فيفري 2006 قامت السلطات العمومية بإصدار القانون (06-01) ، والذي يهدف إلى دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، فضلا عن تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص، إضافة إلى تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية، من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته. وقد تمخض عن هذا القانون انشاء مؤسسة وطنية لمكافحة الفساد بناء على المرسوم الرئاسي رقم 413-06 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006 تتكلف بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة هذه الآفة والوقاية منها

ومن ناحية أخرى تم وضع مجموعة من الهيآت المخولة بمراقبة الانفاق العام لما لها من أثر على قانونيته وفعاليتها وهي :

1. الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية CNED : مكلف بزيادة نجاعة إنفاق التجهيز للدولة وتحسين عمليات التقييم والانجاز ومتابعة المشاريع الكبرى للمنشآت القاعدية الاقتصادية والاجتماعية وتنويع المشاريع الكبرى و جعل تمويلها مواتيا إلى أقصى حد.
2. المفتشية العامة للمالية IGF: تختص في مراقبة التسيير المالي والمحاسبي لمؤسسات الدولة والجماعات المحلية والاقليمية والأجهزة الخاضعة للنظام المحاسبي العام والمؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام ولأي مؤسسة أخرى تستفيد من الدعم و مساعدات من الأموال العمومية،
3. خلية معالجة المعلومات المالية: أنشأت عام 2007 تتمثل مهامها في تشجيع النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعات العمومية والخاصة وفي دعم التعاون الدولي وتقديم المساعدة التقنية بهدف الوقاية من الفساد ومكافحته.

¹ تقرير الحكومة الجزائرية حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، نوفمبر 2008، ص. 161، 163.

وبالرغم من ذلك لا تزال هذه الظاهرة متفشية في الجزائر ولم تستأصل بعد ،حيث احتلت الجزائر المركز 105 في مؤشر مدركات الفساد لسنة 2012 من أصل 176 دولة شملها المؤشر .

المطلب الثاني: تطور الأداء الاقتصادي الكلي بعد سنة 1998

يوصل الأداء الاقتصادي الكلي تأثره بالتبعية القوية للاقتصاد الوطني للصادرات النفطية وما تتميز به أسعار النفط من تقلبات في سوق الدولية للطاقة وهو ما يؤثر بعمق على الوضعية النقدية والمالية و سير السياسة الاقتصادية الكلية، ولقد أدت العودة إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي عام 2000 بعد الصدمة النفطية لعام 1998 وبداية عام 1999 إلى إرساء دعائم تعزيز الاستقرار المالي الكلي الذي ميز العشرية الأولى من الألفية الثالثة خصوصا النجاعة المالية الناتجة عن الانتعاش المتزايد لميزان المدفوعات وملائمة مؤشرات المديونية الخارجية مع استمرارية استقرار سعر الصرف وانخفاض معدل التضخم، وتعزيز الوضعية المالية العمومية التي سمحت بإطلاق برامج طموحة لدعم الإنعاش الاقتصادي والنمو، والتي ساعدت على تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتعزيز الاتجاه الايجابي للتوازنات الاقتصادية الكلية من خلال النتائج المحققة في السنوات الأخيرة.

أولاً: القطاع الحقيقي

أدى الارتفاع في أسعار المحروقات منذ النصف الثاني من سنة 1999 إلى انتعاش الميزانية العامة للدولة والتي سمحت بتسارع وتيرة النمو الاقتصادي خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة، بحيث ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي من 2.2 % سنة 2000 إلى 2.7 % سنة 2001 و 4.7 % سنة 2002 ليصل سنة 2003 إلى 6.9 % هذه السنة التي بلغ فيها معدل نمو قطاع المحروقات 8.8 %، لتستقر بعدها معدلات النمو الاقتصادي بين 5.2 % و 5.1 % خلال سنتي 2004 و 2005 على التوالي، ونتيجة لانخفاض معدل نمو قطاع المحروقات بـ 2.5 % سنة 2006 ثم 0.9 % سنة 2007 و 2.3 % سنة 2008 ثم 7.8 % سنة 2009 ، تراجعت معدلات النمو الاقتصادي إلى 2 % و 3 % ثم 2.4 % و 1.4 % خلال السنوات 2006 ، 2007 ، 2008 ، 2009 على التوالي ، ومن المهم أن نشير إلى أن الاقتصاد الجزائري بدأ يعاني في الربع الرابع من عام 2008 ، نتيجة لانخفاض أسعار النفط والآثار المترتبة على الركود في الاقتصادات المتقدمة واشتداد الأزمة المالية العالمية حيث انخفض سعر النفط الخام بشكل من حاد من 111.51 دولار للبرميل في النصف الأول من عام 2008 إلى 88.22 دولار للبرميل في النصف الثاني من نفس السنة، كما يمكن أن يكون ناجما عن سياسات البلاد في مجال تثمين المحروقات (خفض الحصص التي تقررها الدول المنتجة)، حيث تم تسجيل انخفاضات هامة على مستوى فرعي : "تمميع الغاز الطبيعي" و"إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي" اللذين عرفا انخفاضا بنسبة (-) 10,5 % و (-) 1,5 % في سنة 2008، وفي المقابل ارتفع الإنتاج الإجمالي (المتراكم) للكهرباء في

هذه السنة بمعدل 0.2 % ، هذا الأخير الذي أصبح نشاطا منفتحا على المنافسة الخاصة بموجب القانون رقم 01-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002. حيث تقوم شركة سونلغاز بإنتاج نسبة 76% أما باقي النسبة المقدرة بـ24% من الإنتاج السنوي فينجزها المتعاملون الخواص⁽¹⁾، أما في سنة 2010 فقد شهد معدل النمو الاقتصادي تحسنا نسبيا إذ ارتفع بـ 3.4 % ، ليتراجع في سنة 2011 إلى 2.4 % بسبب الركود المستمر لقطاع النفط والغاز والذي انخفض بـ3% ثم بـ 3.2 % خلال سنتي 2010 ، 2011، على التوالي، ويبقى قطاع المحروقات الأكثر تأثيرا في نمو الناتج المحلي الخام في الجزائر، نظرا لأهميته في تشكيل القيمة المضافة و التي قدرت بـ45.5 % سنة 2008 و 36.7 % سنة 2011 مقابل 28.2 % سنة 1999.

كما شهد معدل النمو خارج قطاع المحروقات تحسنا ملحوظا خاصة بعد سنة 2001، هذه السنة التي بلغ فيها حوالي 5.4% ليواصل ارتفاعه بعدها ويصل إلى 9 % سنة 2009، ويعود الفضل في ذلك إلى ارتفاع معدل النمو في قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات خلال هذه الفترة والذي رافق زيادة النفقات العامة في الاستثمار في هذه القطاعات في ظل برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي الهضاب العليا والجنوب، إضافة إلى الارتفاع الكبير في معدل نمو القطاع الفلاحي سنة 2009 وكذا الارتفاع الملحوظ في معدل نمو القطاع الصناعي في هذه السنة ، ليتراجع بعد ذلك إلى 6.2 % سنة 2010 و 5.2 % سنة 2011 بسبب تراجع الأداء على مستوى القطاعات السابقة خلال السنتين الأخيرتين، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ملخص للوضع الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2008، مرجع سابق، ص.ص. 32، 33.

جدول رقم (32): التوزيع القطاعي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (1999-2008)

الوحدة: النسبة المئوية

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المحروقات	6.2	4.9	(1.6)	3.7	8.8	3.3	5.8	(2.5)	(0.9)	(2.3)	(7.8)	(3.0)	(3.2)
الزراعة	2.7	(5.0)	13.2	(1.3)	19.7	3.1	1.9	4.9	5.0	(5.3)	21.4	4.6	10.5
الصناعة	1.6	1.2	2.0	2.9	1.5	2.6	2.5	2.8	0.8	4.4	6.1	2.5	2.2
الأشغال العمومية والبناء	1.4	5.1	2.8	8.2	5.5	8.0	7.1	11.6	9.8	9.8	8.2	8.9	3.0
الخدمات	3.1	2.1	6.0	5.3	4.2	7.7	6.0	6.5	6.8	7.8	8.2	7.3	6.1
معدل النمو خارج المحروقات	2.3	1.2	5.4	5.3	5.9	6.2	4.7	5.6	6.3	6.1	9.0	6.2	5.2
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	3.2	2.2	2.7	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0	3.0	2.4	1.4	3.4	2.4

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تجميع معلومات من:

- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2003, p.160.
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2008, p.190.
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2011, p.158

ملاحظة: القيم بين قوسين تدل على أرقام سالبة

ومع أن القطاع الصناعي يعد قطاعا أساسيا لتحقيق نمو مستديم إلا معدل نموه يبقى ضعيفا إذ بلغ حوالي 2 % في المتوسط خلال الفترة 1999-2007 ليشهد في سنة 2008 قفزة نوعية ويصل إلى 4.4 % ، ثم 6.1 % سنة 2009 ، إلا أنه انخفض بعدها إلى 2.5 % ثم 2.2 % خلال سنتي 2010، 2011 على التوالي.

وتبقى الصناعة أدنى مساهم في الناتج المحلي الإجمالي في التسلسل الهرمي للقطاعات (4.3 % سنة 2011 و 5.7 % سنة 2009) ، ويرجع ذلك إلى ضعف معدل الاستثمار في هذا القطاع إضافة إلى عوامل أخرى تسييرية و تنظيمية ، فعلى الرغم من الإرادة المعلنة من قبل السلطات العمومية لأجل إعادة تنشيط هذا القطاع، من خلال إزالة تشوهات المالية وتأهيل عناصره وجعله على قدر من التنافسية، إلا أن

الاعتماد على أنماط تسييرية بمختلف منطقاتها وتطبيقاتها، لم تكن كافية لتحقيق الأهداف المرسومة، حتى إن شركات التسيير والمساهمة والتي أنشئت خلال سنة 2003، حاولت أن تكون مرافقا للمؤسسات في البحث عن شركاء، ومساعدتها في إدارة مشكلاتها المالية والتسييرية، إلا أن صلاحيتها كانت محدودة (1).

ويبين فحص تطور الإنتاج الصناعي خلال هذه الفترة أن قطاع الصناعة العمومية يظل يميزه بشكل كبير الضعف في بعض الفروع مثل الصناعات الحديدية والمعدنية والإلكترونية والكهربائية والجلد والنسيج والنشاطات المتنوعة. و في المقابل لا يحظى القطاع الخاص بحصة أفضل بالرغم من أنه يواجه بدرجة أقل مشكل الجمود.

أما القطاع الفلاحي وبعد تسجيله لمعدل نمو سلبي سنة 2000، ارتفع معدل نموه في سنة 2001 ليصل إلى 13.2%، ويرجع ذلك إلى ملائمة الظروف المناخية وكذا الاستثمارات المعتبرة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية غير أن سنة 2002 شهدت انخفاض معدل نمو هذا القطاع بنسبة 1.3% والنتائج عن انخفاض معدلات الأمطار في هذه السنة والتي أثرت بشكل كبير في إنتاج الحبوب (انخفض إنتاج الحبوب بمعدل 24%)، أما سنة 2003 فقد تحسن الظروف المناخية إلى وصول معدل نمو القطاع الفلاحي إلى 19.7%، هذه السنة التي بلغت فيها نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي 9.8% مقابل 8.4% في سنة 2000 و 9.7% سنة 2001، بعدها شهد معدل نمو هذا القطاع انخفاضا تدريجيا ليصل إلى 1.9% سنة 2005 و 5% سنة 2007 هذه السنة التي بلغت فيها نسبة مشاركة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي 7.6%، أما في سنة 2008 فقد انخفض معدل نمو هذا القطاع بـ 5.3%، وخسر بذلك 10.3 نقطة مقارنة بعام 2007 ويعود هذا التراجع بالدرجة الأولى إلى تراجع إنتاج الحبوب بمقدار 60.5% (من 43 مليون قنطار سنة 2007 إلى 17 مليون قنطار في 2008) نتيجة للظروف المناخية السيئة في هذه السنة والتي تبقى المتحكمة في هذا القطاع، و في سنة 2009 حقق معدل نمو هذا القطاع قفزة كبيرة و بلغ 21.4% هذه السنة التي بلغت فيها نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي 9.3% مقارنة بـ 7.5% و 6.4% خلال سنتي 2007، 2008 على التوالي، بعدها انخفض معدل نمو هذا القطاع إلى 4.6% في سنة 2010 قبل أن يعاود الإرتفاع ويصل إلى 10.5% سنة 2011، هذه السنة التي بلغت فيها نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي: 8.2% .

¹ محمد قويدري، مرجع سابق، ص.168.

وتعكس وضعية القطاع الفلاحي طبيعة التحديات التي يتعين أن يرفعها أمام فاتورة غذائية ما فتئت تتضخم، حيث تكاد فاتورة مادتي "الحبوب والحليب" تفوق لوحدها حصيلة الصادرات خارج المحروقات بثلاث مرات⁽¹⁾.

وبالنسبة لقطاع الأشغال العمومية والبناء، فقد ارتفع معدل نموه من 1.4 في سنة 1999 ليصل إلى 11.6% سنة 2006 ويستقر عند 9.8% خلال سني 2007 و 2008 كما ارتفعت مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من 8.17% سنة 2000 إلى 9.15% سنة 2002 و 8.8% سنة 2008⁽²⁾، و يعود ذلك إلى زيادة النفقات على برامج السكن وتوسيع شبكات الطرق والمياه في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي، بعدها شهد معدل نمو هذا القطاع تراجعاً نسبياً وبلغ 8.2% سنة 2009 ليرتفع نوعاً ما في سنة 2010 ويصل إلى 8.9%، ليشهد بعدها انخفاضاً كبيراً في سنة 2011 إذ لم يتجاوز 3% ويعود هذا الانخفاض بالأساس إلى الانتهاء من انجاز مشاريع البنية التحتية الأساسية، فالبرغم من زيادة النفقات الرأسمالية في هذه السنة والتي ارتفعت إلى 1934.2 مليار دينار جزائري بزيادة قدرها 7% مقارنة بسنة 2010، واحياء برنامج السكن، لم تستطع التعويض عن الانخفاض الناجم عن انجاز مشاريع البنية التحتية الرئيسية، ومع هذا لا يزال قطاع الأشغال العمومية والبناء في المركز الثالث من حيث مساهمته في الثروة الوطنية حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي في هذه السنة 8.6%⁽³⁾.

كما سجل قطاع الخدمات (خارج خدمات الإدارة) نمواً معتبراً خلال هذه الفترة، فبعد أن انخفض معدل نموه من 3.1% سنة 1999 إلى 2.1% سنة 2000، ارتفع ليصل إلى 6% سنة 2001 قبل أن يعاود الانخفاض إلى 5.3% و 4.2% خلال سنتي 2002 و 2003 على التوالي، بعدها ارتفع إلى 7.7% سنة 2005 لينخفض في سنة 2006 ويصل إلى 6%، وخلال الفترة 2007-2009 شهد معدل نمو هذا القطاع ارتفاعاً متواصلاً حتى وصل إلى 8.2% سنة 2009، إلا أنه شهد بعد ذلك انخفاضاً نسبياً ووصل إلى 7.3% و 6.1% خلال سنتي 2010 و 2011 على التوالي، ويصنف هذا القطاع في المقام الثاني من حيث مساهمته في الثروة الوطنية، إذ بلغت مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي حوالي 20.3% عام 2000 و 23.2% عام 2002 ثم 21.2% عام 2004 و 19.4% عام 2008 و 20.6% سنة 2011، و يرجع انتعاش هذا القطاع بالأساس إلى تعاضد خدمات النقل والتوزيع.

ثانياً : التوازنات الخارجية

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ملخص للوضع الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2008، مرجع سابق، ص. 02.

² راجع في ذلك كل من:

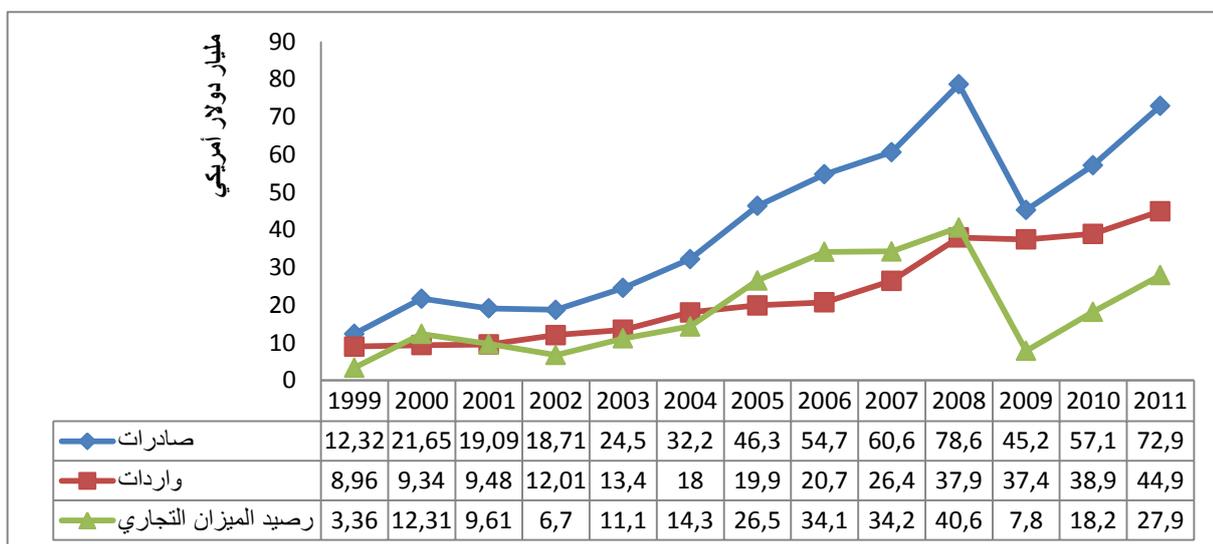
- Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2002 p.185.

- Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2008,p.189 .

³ Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2011, op.cit, p. 21.

تعززت الوضعية المالية الخارجية منذ بداية عام 2000 بفضل انتعاش ميزان المدفوعات الذي شكل قاعدة لهذه الوضعية، وقد ساهم في تعزيزها خلال السنوات الأخيرة المحيط الخارجي الملائم المقرون بارتفاع أسعار المحروقات، وقد سمح هذا التحسن في الوضعية المالية الخارجية بتخفيض مؤشرات الدين الخارجي لا سيما من خلال الدفع المسبق للديون ، ويتسجيل نمو معتبر على مستوى احتياطي الصرف، كما تميزت هذه المرحلة بالسعي الكبير للجزائر لإتمام المفاوضات الخاصة بانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة والمصادقة على اتفاقية الشراكة الأورو متوسطة ، والتي أدت إلى إدراج العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر وشركائها في إطار عالمي وموحد على المستوى المتعدد الأطراف، ونستعرض من خلال الشكل الموالي تطور كل من الصادرات والواردات الجزائرية ووضعية الميزان التجاري خلال الفترة (1999-2011).

شكل رقم(14): وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1999-2011)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تجميع معلومات من:

- Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2002, p.50
- Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2004, p. 54
- Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2008, p. 63
- Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2011, p.172

يوضح الشكل السابق التحسن الملحوظ في وضعية الميزان التجاري والنتيجة أساسا عن ارتفاع حصيلة الصادرات النفطية الناتج عن ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة ، ففي سنة 2000 ونتيجة لارتفاع أسعار النفط في سنة 2000 والتي بلغت نحو 28.5 دولار للبرميل في المتوسط، ارتفع الفائض في الميزان التجاري في هذه السنة ليصل إلى 12.3 مليار دولار، بعدما كان يساوي 3.36 مليار دولار في سنة 1999، وأدى انخفاض أسعار النفط إلى نحو 24.8 و 25.2 دولار للبرميل خلال سنتي 2001 و

2002 على التوالي إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري إلى 9.61 مليار دولار سنة 2001 و6.70 مليار دولار سنة 2002، بعدها و نتيجة للتحسن المستمر لأسعار النفط خلال الفترة (2003-2008) شهد رصيد الميزان التجاري ارتفاعا مستمرا، بحيث انتقل من فائض بقيمة 11.1 مليار دولار سنة 2003 ليصل إلى فائض قيمته 40.6 مليار دولار سنة 2008 ، هذه السنة التي وصلت فيها حصيلة صادرات المحروقات إلى 77.19 مليار دولار وهو ما يعادل 98.2 % من إجمالي الصادرات خلال هذه السنة، إلا أن الأزمة المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي منذ سنة 2008، والتي أدت إلى انهيار أسعار المحروقات (انخفض سعر برميل البترول إلى 99.97 \$ للبرميل سنة 2008 ثم 62.25 \$ للبرميل سنة 2009) انعكست سلبا على الميزان التجاري الجزائري الذي انخفضت قيمة الفائض فيه إلى 7.8 مليار دولار أمريكي سنة 2009 ، بعدها ونتيجة تحسن أسعار النفط العالمية والتي ارتفعت إلى 80.15 \$ للبرميل سنة 2010 ثم 112.94 \$ للبرميل سنة 2011، شهد هذا الأخير تحسنا نسبيا وحقق فائض بمقدار 18.2 مليار دولار أمريكي في سنة 2010 ثم 27.9 مليار دولار أمريكي سنة 2011، هذه السنة التي بلغت فيها صادرات المحروقات 71.7 مليار دولار وهو ما يمثل 98.3% من إجمالي الصادرات لهذه السنة .

أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فتبقى جد ضعيفة بالرغم من تطورها الملحوظ خلال السنوات الأخيرة، بحيث ارتفعت من حوالي 400 مليون دولار سنة 1999 إلى 590 مليون دولار في سنة 2000 و 600 مليون دولار في 2002 لتصل في سنة 2006 إلى 1.13 مليار دولار، و 980 مليون دولار سنة 2007 ثم 1.4 مليار دولار سنة 2008، وتعتبر هذه الأخيرة أعلى قيمة حققتها خلال هذه الفترة ، إلا أنها لا تمثل سوى 1.8% من إجمالي الصادرات، بعدها انخفضت قيمة هذه الصادرات إلى 0.8 و 1 مليار دولار خلال سنتي 2009، 2010 على التوالي لتشهد في سنة 2011 ارتفاعا طفيفا و تصل إلى 1.2 مليار دولار ، ومع مصادقة الجزائر على اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية وسعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، تصيح قضية تطوير الصادرات خارج المحروقات أكثر ضرورة من أي وقت مضى،حتى تستفيد الجزائر من اندماجها في التجارة الاقليمية والدولية .

أما الواردات فقد عرفت ارتفاعا محسوسا ومنحى تصاعدي خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت من نحو 9 مليار دولار خلال سنة 1999 لتصل إلى حوالي 12 مليار دولار سنة 2002 ثم 18 مليار دولار في سنة 2004 و 20.7 مليار دولار في سنة 2006 ثم 26.35 في سنة 2007 ، ويرجع هذا بالأساس إلى زيادة الطلب على سلع التجهيز بغرض انجاز المشروعات الاستثمارية في إطار برنامجي الانعاش الاقتصادي ودعم النمو ، حيث تشكل سلع التجهيز أعلى نسبة من الواردات (35.5 % سنة 2007) تليها السلع الغذائية (17.7 % سنة 2007) و السلع الاستهلاكية (13.5 % سنة 2007)⁽¹⁾ .

¹ International Monetary Fund , **Algeria: Statistical Appendix**, Report No. 09/111, April 2009, p. 33

أما في سنة 2008 فقد قفزت قيمة الواردات إلى نحو 38 مليار دولار أي بزيادة قدرها 43.6 % مقارنة بسنة 2007 ، ثم 37.4 و 38.9 ف 44.9 مليار دولار خلال السنوات 2009 ، 2010 ، 2011 ، على التوالي، ويعود هذا الأمر بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وخاصة الغذائية منها في الأسواق العالمية ، والناتج عن تأثير الأزمة العالمية منذ النصف الثاني من سنة 2008.

وقد انعكست حالة الانتعاش التي عرفها الميزان التجاري خلال هذه الفترة بالإيجاب على رصيد الحساب الجاري الذي شهد هو الآخر نموا معتبرا خلال هذه الفترة بحيث ارتفع رصيده من 0.02 مليار دولار سنة 1999 إلى 8.9 مليار دولار سنة 2000 قبل أن يشهد اتخفاضين متتاليين ويصل إلى 7 مليار دولار ثم 4.3 مليار دولار خلال سنتي 2001 و 2002 على التوالي، والنتيجة أساسا عن تراجع رصيد الميزان التجاري نتيجة انخفاض أسعار البترول في هاتين السنتين كما أشرنا سابقا ، بعدها ومنذ سنة 2003 شهد الحساب الجاري ارتفاعات متتالية في رصيده إلى أن وصل في سنة 2008 إلى 34.4 مليار دولار، و في سنة 2009 عرفت قيمة الفائض على مستوى هذا الحساب انخفاضا كبيرا بسبب الازمة المالية التي أثرت على رصيد الميزان التجاري كما ذكرنا سابقا ووصلت إلى 0.4 مليار دولار سنة 2009 ، بعدها عرف رصيد الحساب الجاري تحسنا ملحوظا وارتفعت قيمة الفائض فيه إلى 12.2 مليار دولار سنة 2010 ثم 19.7 مليار دولار سنة 2011 مقابل 28 مليار دولار رصيد الميزان التجاري ، ويعكس هذا التفاوت زيادة الواردات من الخدمات التي وصلت إلى أكثر من 12 مليار دولار سنة 2011 مما أدى إلى ارتفاع العجز في ميزان الخدمات إلى نحو 8.8 مليار دولار في هذه السنة مقابل 1.4 مليار دولار في سنة 2000 ، ويعود هذا إلى تحرير المزيد من الخدمات في إطار مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، بالإضافة إلى العجوزات المحققة على مستوى حساب الدخول و حساب التحويلات والتي بلغت 2 مليار دولار و 5 مليار دولار على التوالي.

أما رصيد حساب رأس المال فقد شهد عجزا مستمرا خلال الفترة (1999-2007)، حيث بلغت قيمة العجز فيه 2.40 مليار دولار في سنة 1999، انخفضت بعدها إلى 1.36 مليار دولار في سنة 2000 و 870 مليون دولار في سنة 2001 ثم 710 مليون دولار سنة 2002 ، ويعود هذا التحسن إلى زيادة رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة والذي ارتفع من 460 مليون دولار في سنة 1999 إلى 1.18 مليار دولار في سنة 2001 لينخفض بعدها إلى 970 مليون دولار سنة 2002 ويستقر في حدود 620 مليون دولار إلى غاية 2004 ، وفي المقابل ارتفع العجز في حساب رأس المال ليصل إلى 1.37 مليار دولار في سنة 2003 ثم 1.87 مليار دولار سنة 2004، أما في سنة 2005 فوصلت قيمة العجز إلى 4.24 مليار دولار سنة 2005 بسبب السداد المبكر لجزء من الديون، ليرتفع إلى 11.2 مليار دولار في سنة 2006 تحت تأثير المدفوعات المسبقة للديون الخارجية البالغة 10.9 مليار دولار، وقد أدت هذه العملية إلى انخفاض مؤشرات الدين الخارجي بشكل كبير مما ساهم في تحسن وضعية حساب رأس المال

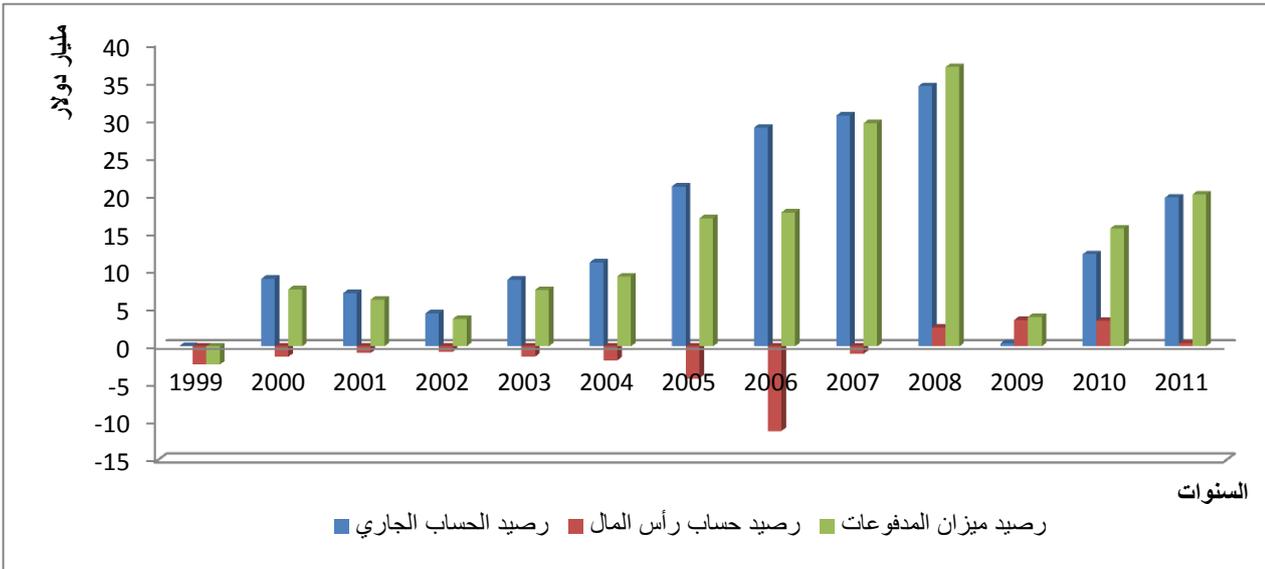
الذي دعمه كذلك زيادة رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي انتقلت من 2.3 مليار دولار سنة 2008 إلى 2.5 مليار دولار سنة 2009 ثم 3.5 مليار دولار سنة 2010 ف 2 مليار دولار سنة 2011 ومع انخفاض مدفوعات الدين خلال هذه الفترة ، سجل ميزان رأس المال ولأول مرة منذ 1990 فائض بقيمة 2.5 مليار دولار سنة 2008 ، و 3.5 مليار دولار سنة 2009 و 3.4 مليار دولار سنة 2010 لينخفض في سنة 2011 إلى 0.4% ، ويشكل هذا الفائض أداء خاص والذي من شأنه تمكين البلاد من مواجهة الصدمات الخارجية في الفترة القادمة خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة وما يمكن أن يترتب عليها من انكماش في مصادر التمويل الخارجي أو تشديد شروطه .

وبالرغم من العجز المتواصل الذي شهده حساب رأس المال في هذه الفترة إلا أن رصيد ميزان المدفوعات قد استمر في تحقيق فوائض منذ سنة 2000 وهذا راجع إلى الأداء الجيد للحساب الجاري في هذه الفترة، حيث وبعد العجز الذي سجله في سنة 1999 والبالغ 2.38 مليار دولار وصل الفائض في ميزان المدفوعات إلى 29.5 مليار دولار سنة 2007 و 36.9 مليار دولار سنة 2008 ، بعدها انخفضت قيمة الفائض إلى 3.9 مليار دولار سنة 2009 بسبب انخفاض رصيد الميزان التجاري الناتج عن انخفاض أسعار النفط كما ذكرنا سابقا، وفي سنة 2010 ونتيجة التحسن النسبي في أسعار النفط، ارتفعت قيمة الفائض في ميزان المدفوعات لتصل إلى 15.6 مليار دولار ثم 20.1 مليار دولار سنة 2011 .

ويوضح الشكل الموالي تطور ارصدة الحسابات الرئيسية في ميزان المدفوعات خلال الفترة

(1999-2011):

شكل رقم (15): تطور أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (1999-2011)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تجميع معلومات من:

- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2002, p.50
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2004, p.54
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2008, p.63
- International Monetary Fund, **Algeria: Statistical Appendix**, Report No13/49, February 2013, p.23.

وقد أدت الفوائض على مستوى ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة إلى ارتفاع احتياطي الصرف من 4.4 مليار دولار سنة 1999 إلى 11.9 مليار دولار سنة 2000 ثم 17.9 مليار دولار في سنة 2001 ثم 23.1 مليار دولار في سنة 2002 و 32.9 مليار دولار سنة 2003 لتصل إلى 43.1 مليار دولار ثم 56.1 مليار دولار ثم 77.8 مليار دولار خلال السنوات 2004، 2005، 2006 على التوالي، أما في سنة 2007 فقد بلغت احتياطي الصرف 110.2 مليار دولار وذلك بارتفاع قدره 41.2 % عن سنة 2006، لتصل في سنة 2008 إلى 143.1 مليار دولار بزيادة قدرها 29.8 % عن سنة 2007، أما في سنة 2009 فقد بلغت قيمة هذه الاحتياطات 148.9 مليار دولار، ووصلت إلى 162.2 مليار دولار سنة 2010 و 182.2 مليار دولار سنة 2011، وفضلا عن أهمية هذه الإحتياطيات في مواجهة الصدمات الخارجية للاقتصاد، فهي تضمن الإدارة المرنة لسعر الدينار بما ينسجم مع أهداف القدرة التنافسية الخارجية ونمو الاقتصاد الوطني، وعليه واصل بنك الجزائر خلال هذه الفترة تطبيق سياسة صارمة لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار*، حيث يتبع سياسة مرنة في

* سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى خلال فترة زمنية معينة وبالتالي فهو متوسط عدة أسعار الصرف ثنائية ويكون المؤشر ذا دلالة على تنافسية الاقتصاد تجاه الخارج، لا بد أن يخضع إلى الصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.

إدارة سعر الصرف من خلال تدخلاته في سوق الصرف الأجنبي بين البنوك والذي يعتبر المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية المتاحة فيه ، ويعمل بنك الجزائر من خلال تدخلاته في هذا السوق على تصحيح التكافؤ في سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية وضمان استقرار سعر الصرف مقابل تقلبات العملات الأخرى، بما يضمن التوازن الخارجي للاقتصاد وملائمة مناخ الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي، وعليه انخفض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار من 66.6 دينار للدولار الواحد سنة 1999 إلى 79.7 دينار للدولار في سنة 2002 ليرتفع بعدها إلى 72.1 دينار للدولار سنة 2004 ويصل سنة 2008 إلى 64.6 دينار للدولار ثم ينخفض إلى 72.5 دينار للدولار الواحد في سنة 2009 و 74.3 دينار للدولار الواحد في سنة 2010 ليعاود الارتفاع إلى 74.1 سنة 2011 ، ونلاحظ خلال هذه الفترة تسجيل استقرار نسبي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار خاصة في ظل التقلبات الكبيرة التي عرفها الدولار خلال هذه المرحلة .

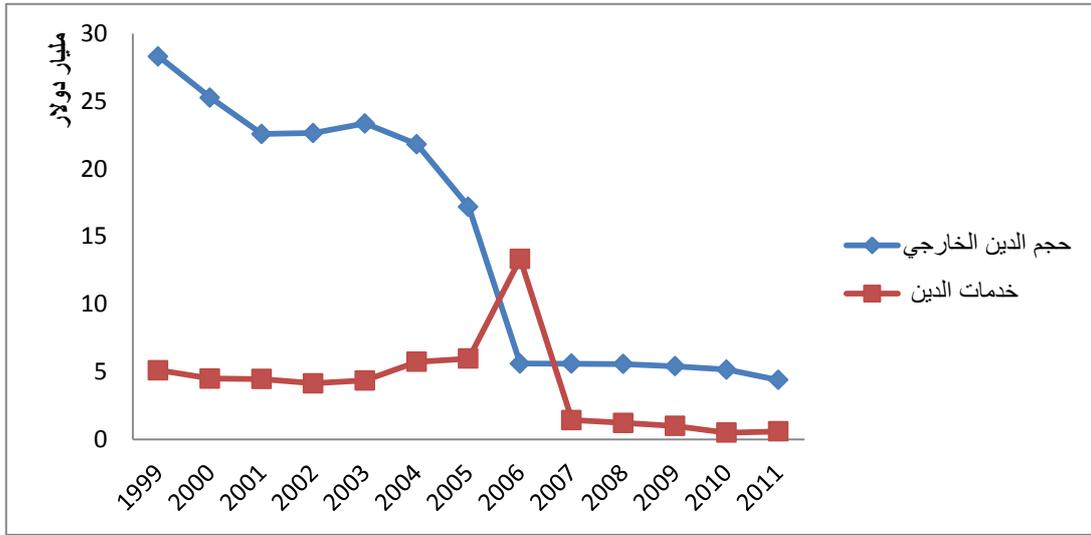
جدول رقم (33): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1999-2011)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الدولار الواحد مقابل الدينار	66.6	75.3	77.2	79.7	77.4	72.1	73.4	72.6	69.2	64.6	72.5	74.3	74.1

Source: [http:// data.albank adawli.org/indicator. 03/12/2012, 15:41^h](http://data.albank.adawli.org/indicator.03/12/2012,15:41)

أما بالنسبة لتطور حجم الديون الخارجية خلال هذه الفترة ، فنجد أن تحسن الوضع المالي الخارجي للجزائر منذ عام 2000 قد أدى إلى تخفيض مؤشرات الدين الخارجي إلى مستويات مستدامة لاسيما منذ عام 2004، وعلاوة على ذلك سمحت عملية التسديد المسبق للديون خلال عام 2005 والتي تسارعت في عام 2006 إلى تخفيض كبير في حجم الدين الخارجي، الذي وصل إلى 4.4 مليار دولار في سنة 2011 مقابل 5.61 مليار دولار في سنة 2006 و 17.19 مليار دولار سنة 2005 و 22.26 مليار دولار سنة 2001 و 28.31 مليار دولار سنة 1999 ، كما انخفضت خدمات الدين في سنة 2011 إلى 0.6 مليار دولار مقابل 5.12 مليار دولار سنة 1999 و 13.5 مليار دولار سنة 2006 هذه السنة التي شهدت أكبر مدفوعات مسبقة للديون المعاد جدولتها مع نادي باريس ولندن ، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (16): تطور حجم الديون الخارجية وخدماتها خلال الفترة (1999-2011)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تجميع معلومات من:

- Media bank, n=70, fevrier -mars 2004, p p.14.16
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2008, p 72
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2011, p. 174.
- International Monetary Fund, **Algeria: Statistical Appendix**, Report No.12/21, January, 2012, p.37

وتعكس هذه المؤشرات نجاح سياسة تخفيف عبء الديون الخارجية في الجزائر والوصول إلى مستوى الأمن المالي الخارجي، حيث ساهمت بشكل كبير في التخفيف من أثر العدوى السريعة للأزمة المالية العالمية وما صاحبها من انكماش كبير في مصادر التمويل الدولي الأمر الذي أثر على الاقتصاديات الناشئة والنامية التي تعاني من مشكل في السيولة.

ثالثاً: المالية العامة

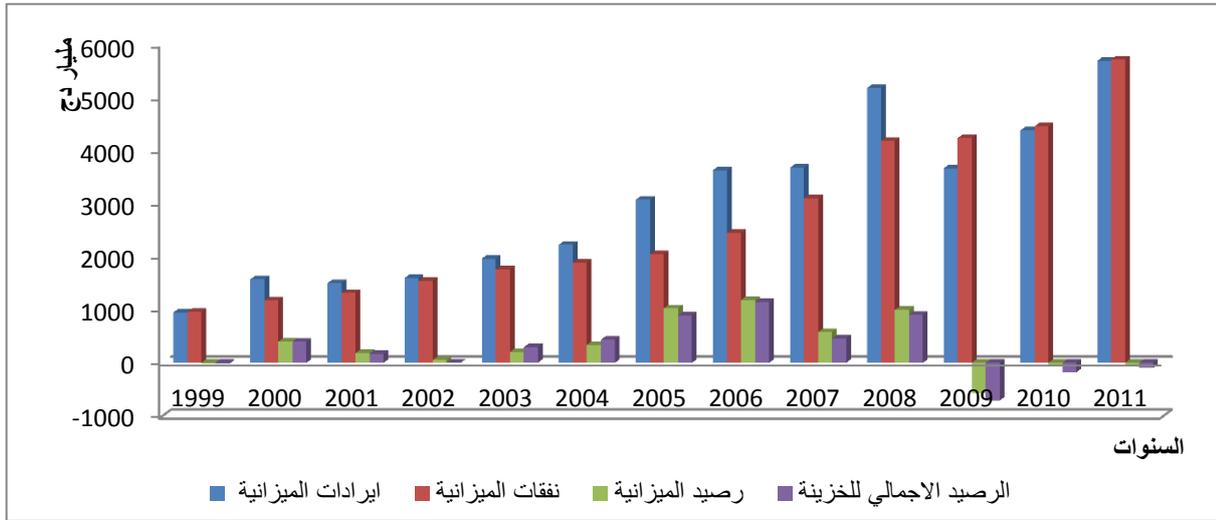
تعتمد السياسة المالية للدولة والموازنة العامة في الجزائر بشكل كبير على الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية، هذه الأخيرة التي تبقى مرهونة بتغير أسعار النفط في الأسواق العالمية وعليه تبقى ميزانية الدولة حساسة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلب أسعار هذه المادة سواء بالارتفاع أو بالانخفاض، وبالموازاة مع ذلك شهدت بداية العقد الحالي ارتفاع في أسعار المحروقات بشكل كبير مما أدى إلى ارتفاع إيرادات الميزانية المتأتية من الجباية النفطية وتحقيق فوائض مالية كبيرة، واستناداً إلى تجربة بعض الدول التي تعتمد ميزانيتها كذلك على إيرادات المحروقات قامت الجزائر وبموجب القانون 02-2000 المؤرخ في 27 جوان 2000⁽¹⁾ بإنشاء صندوق خاص سمي بصندوق ضبط الموارد (FRR)*

¹ راجع الجريدة الرسمية رقم 37 الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000.

تتحدد مهامه في امتصاص الفوائض المالية في الميزانية والناجئة عن ارتفاع أسعار النفط واستعمالها في تسوية العجز الموازني الذي قد يحدث مستقبلا نتيجة انخفاض أسعار المحروقات أو لتسديد المديونية العمومية للدولة سواء الداخلية أو الخارجية، وتبقى سياسة الجزائر الخاصة بالمالية العامة محتملة بفضل الوفرة التي يقدمها هذا الصندوق في ظل الانتعاش المالي منذ سنة 2000 (بلغت إيراداته الصافية 1064.5 مليار دج سنة 2008 مقابل 232.1 مليار دج سنة 2000) ، وذلك بالرغم من قوة الطلب على الميزانية لتمويل المشاريع المدرجة ضمن برامجي الانعاش الاقتصادي ودعم النمو خلال هذه الفترة، حيث عملت الدولة خلال هذه الفترة على انتهاج سياسة مالية توسعية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى.

وعليه فقد استمر الرصيد الاجمالي للخزينة في تحقيق فوائض مالية منذ سنة 2000 وإلى غاية سنة 2008، بحيث انتقل الرصيد الاجمالي للخزينة من عجز قدره 16.5 مليار دج سنة 1999 إلى فائض بقيمة 398.8 سنة 2000، لينخفض بعدها إلى 171 مليار دج ثم 10.5 مليار دج خلال سنتي 2001 و2002 على التوالي بسبب تدهور أسعار النفط ، ليرتفع في سنة 2003 ويصل إلى 249.4 مليار دج، بعدها استمرت الفوائض على مستوى الرصيد الاجمالي للخزينة في التزايد لتصل سنة 2006 إلى أعلى قيمة لها بـ 1.150.6 مليار دج و 13.6% من الناتج المحلي الاجمالي ، لتتراجع في سنة 2007 إلى 456.8 مليار دج وما يعادل 4.7% من الناتج المحلي الاجمالي، والناجمة أساسا عن الركود في مستوى الإيرادات النفطية (نتيجة الزيادة الضعيفة في أسعار النفط والغاز وارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار) في مقابل النمو الكبير في النفقات وخاصة النفقات الرأسمالية خلال هذه السنة، وفي سنة 2008 فوصل الفائض إلى 906.9 مليار دج والناتج أساسا عن زيادة إيرادات الميزانية بما في ذلك الإيرادات النفطية على الرغم من الزيادة الكبيرة في النفقات الجارية والرأسمالية، هذه السنة التي وصلت فيها الإيرادات الصافية لصندوق ضبط الموارد 1064.5 مليار دينار، أما في سنة 2009 فأدى انخفاض أسعار النفط إلى تراجع قيمة الإيرادات و مع ثبات قيمة النفقات في حدود السنة السابقة سجل الرصيد الإجمالي للخزينة عجز بقيمة 713.1 مليار دج ، واستمر هذا العجز في سنة 2010 و 2011 بالرغم من انخفاضه إلى 178.2 مليار دج ثم 95.1 مليار دج على التوالي نتيجة التحسن في أسعار المحروقات وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (17): مؤشرات المالية العامة في الجزائر خلال الفترة (1999-2011)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تجميع معلومات من:

- Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2002, p. 68.
- Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2004, p 71.
- Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2008, p.87.
- Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2011, p.162.

1- إيرادات الميزانية : ارتفعت إيرادات الميزانية من 950.5 مليار دولار وما يعادل 29.4 % من الناتج المحلي الاجمالي سنة 1999 إلى 1578.1 مليار دج وما يعادل 38.5 % من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2000 ، وهذا بفضل ارتفاع الإيرادات البترولية من 588.3 مليار دج سنة 1999 إلى 1.213.2 مليار دج سنة 2000 أي بزيادة تقدر بـ 106.2 %، أما في سنة 2001 ونتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية بمقدار 17.4 % عن سنة 2000 والذي نتج عن انخفاض أسعار النفط من 28.5 دولار للبرميل إلى 24.8 دولار للبرميل ، انخفض إجمالي الإيرادات إلى 1505.5 مليار دج ، غير أن ارتفاع أسعار النفط بعد هذه السنة وانتعاش الجباية النفطية، أدى إلى إرتفاعات متتالية في إيرادات الميزانية ، من 1603.2 مليار دج سنة 2002 إلى 2229.7 مليار دج في سنة 2004 و 3639.8 مليار دج في 2006 ، لتصل إلى 5190.5 مليار دج سنة 2008 وهو ما يعادل 46.5 % من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث تمثل الإيرادات النفطية حوالي 80 % منها و 37.2 % من الناتج المحلي الإجمالي، أما في سنة 2009 ونتيجة لانخفاض أسعار النفط إنخفض إجمالي الإيرادات إلى 3676 مليار دج ، لترتفع بعدها وتبلغ 4392.9 مليار دج في سنة 2010 و 5703.4 مليار دج سنة 2011 نتيجة تحسن قيمة الإيرادات النفطية والتي ارتفعت من 2412.7 مليار دج سنة 2009 إلى 2905 مليار دج سنة 2010 ثم 3979.7 مليار دج سنة 2011 والتي تمثل 69.8 % من اجمالي الإيرادات لهذه السنة.

أما بالنسبة للإيرادات خارج المحروقات وبعد انخفاضها من 358.4 مليار دولار و 11.1 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1999 إلى 349.5 مليار دج و 8.9 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000، عرفت تطورا ملحوظا ، حيث ارتفعت إلى 595.1 مليار دج سنة 2002 ثم 652.5 مليار دج سنة 2004 ووصلت إلى 840.5 مليار دج سنة 2006 و 1101.8 مليار دج سنة 2008 ثم 1263.3 مليار دج في 2009 و 1487.8 مليار دج في 2010 لتصل إلى 1723.7 مليار دج سنة 2011، وهو ما يمثل 30.2 % من إجمالي الإيرادات ، وبالرغم من هذا التطور تبقى الإيرادات خارج المحروقات لا تغطي إلا 30% من إجمالي النفقات و 45.4% من النفقات الجارية.

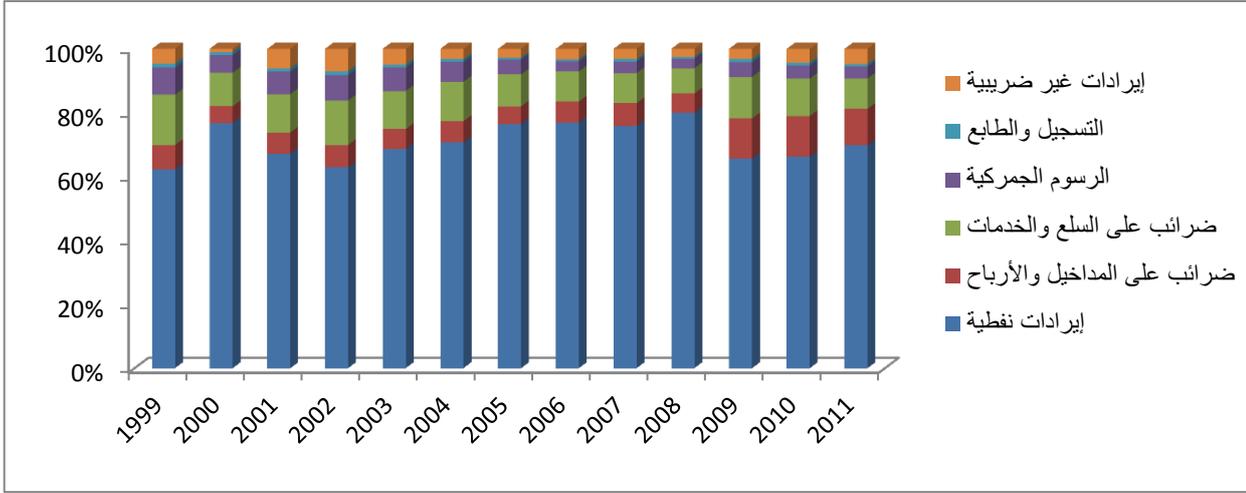
وتشكل الإيرادات الضريبية حوالي 88 % من الإيرادات خارج المحروقات، وقد شهدت قيمها تطورا ملموسا خلال هذه الفترة ، فبعد انخفاضها من 358.4 مليار دج سنة 1999 إلى 349.5 مليار دج سنة 2000 ،ارتفعت إلى 398.2 مليار دج سنة 2001 و 482.9 مليار دج سنة 2002 ثم واصلت الارتفاع لتصل إلى 580.4 مليار دج سنة 2004 و 720.8 مليار دج سنة 2006 لتصل إلى 965.2 مليار دج سنة 2008 ثم 1298 مليار دج في سنة 2010 و 1448.9 مليار دج سنة 2011 .

وتشكل حصيلة الضرائب على السلع والخدمات أعلى نسبة من الضرائب خارج المحروقات ، حيث بلغت 478.5 مليار دج سنة 2009 وهو ما يمثل 41.7% من إجمالي الإيرادات الضريبية غير النفطية ،إلا أن وزنها النسبي بدأ ينخفض بعدها لصالح الضرائب على الأرباح والمداخيل والتي ارتفع وزنها النسبي من حصيلة الإيرادات الضريبية غير النفطية من 40.3 % في سنة 2009 و 23.5 % سنة 2000، إلى 45.1% في سنة 2011 هذه السنة التي بلغت فيها قيمتها 653.9 مليار دج مقابل 539.4 مليار دج حصيلة الضرائب على السلع والخدمات وهو ما يمثل 37.2 % من إجمالي الإيرادات الضريبية غير النفطية لهذه السنة .

أما الحقوق الجمركية فقد ارتفعت نسبة مساهمتها في الإيرادات الضريبية خارج المحروقات من 24.7 % سنة 2000 إلى 26.6 % سنة 2002 لتتخفض بعدها وتصل إلى 17.1 % سنة 2008 و 12.3 % سنة 2010 قبل أن ترتفع في سنة 2011 وتصل إلى 14 % ، وتبقى نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة حيث بلغت سنة 2010 : 1.5 %.

أما الإيرادات غير الضريبية فتبقى نسبة مساهمتها من إجمالي الإيرادات جد ضعيفة، حيث شهدت أعلى نسبة لها في سنة 2001 و 2002 حين وصلت إلى 6% و 7% على التوالي لتتخفض بعدها وتصل إلى 2.5 % سنة 2008، و 4.3 % سنة 2010، وفي سنة 2011 شهدت تحسنا نسبيا ووصلت إلى 4.8 % وهو ما يمثل 15.9 % من حصيلة الإيرادات خارج المحروقات في هذه السنة، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم(18): هيكل إيرادات الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (1999-2011)
(كنسبة مئوية من إجمالي الإيرادات)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تجميع معلومات من:

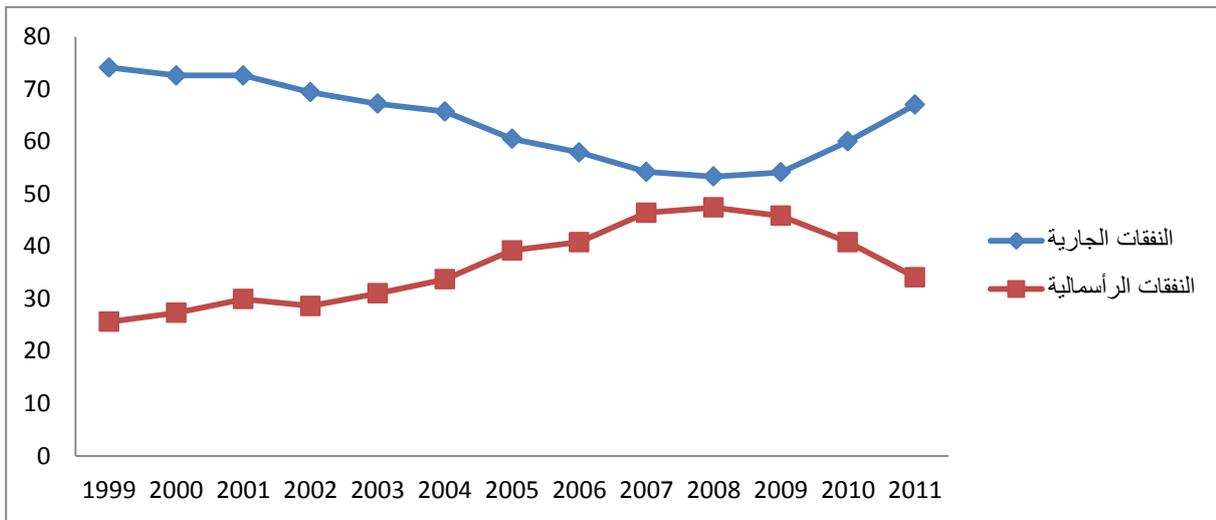
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2002, p. 160
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2004, p. 169
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2008, p. 196
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2011, p.163

2- **نفقات الميزانية** : شهدت النفقات العامة تزايداً مستمراً خلال الفترة (1999-2011)، حيث ارتفعت من 961.7 مليار دج سنة 1999 لتصل إلى 5731.4 مليار دج سنة 2011، وتمثل النفقات الجارية النسبة الأكبر من إجمالي النفقات، حيث ارتفعت خلال هذه الفترة وانتقلت من 774.7 مليار دج سنة 1999 إلى 3797.2 مليار دج سنة 2011 وهو ما يمثل 67% من إجمالي النفقات، من بينها 1757.7 مليار دج نفقات على المستخدمين في شكل رواتب وأجور والتي تمثل النسبة الأكبر من النفقات الجارية (46.3%)، كما شهد بند التحويلات الجارية تطوراً ملموساً خلال هذه الفترة بحيث ارتفعت قيمته من 248.7 مليار دج في سنة 1999 إلى 926.4 مليار دج في سنة 2011 وهو ما يمثل 16% من إجمالي النفقات و 24.4% من النفقات الجارية.

أما النفقات الرأسمالية فقد شهدت نمواً كبيراً خلال هذه الفترة إذ انتقلت من 187 مليار دج سنة 1999 إلى 1.973.3 مليار دج سنة 2008، لتتخفض بعدها وتصل إلى 1.807.9 مليار دج سنة 2010 وفي سنة 2011 ارتفعت لتصل إلى 1934.2 مليار دج، ويرجع هذا الارتفاع في قيمة النفقات الرأسمالية إلى الاستثمارات الضخمة التي خصصت في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، لمشاريع الأشغال العامة والبنية التحتية والتنمية الزراعية، إذ ارتفع الوزن النسبي للنفقات الرأسمالية من إجمالي نفقات الميزانية من 25.6% سنة 1999 إلى 47.4% سنة 2008، وهذا

مقابل تراجع نصيب النفقات الجارية من 74.3 % سنة 1999 إلى 53.3 % سنة 2008، ومنذ هذه السنة شهد نصيب النفقات الرأسمالية من إجمالي نفقات الميزانية العامة للدولة تراجعا ملحوظا إذ انخفض إلى 45.8 % ثم 40.8 % و 34.1 % خلال السنوات 2009 ، 2010 ، 2011 على التوالي، في مقابل تزايد نصيب النفقات الجارية إلى 54.1 % ثم 60 % و 67 % خلال السنوات سابقة الذكر، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (19): تطور النفقات الجارية والرأسمالية خلال الفترة (1999-2011)
(كنسبة مئوية من إجمالي النفقات)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تجميع معلومات من:

- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2002, p.160.
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2004, p.169.
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport2008, p.196.
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport2011, P.164.

رابعاً: الوضعية النقدية

إن تحسن الوضعية الخارجية للجزائر منذ سنة 2000 والزيادة المعتبرة في إجمالي احتياطي الصرف المقرون بتراكم مطرد لموارد صندوق ضبط الإيرادات، قد انعكست إيجاباً على مستوى الأداء النقدي، وعلى وضعية السيولة لدى البنوك بالإضافة إلى تحسين شروط تمويل الاقتصاد الوطني، لاسيما الاستثمارات المنتجة.

ويظهر تحسن الوضعية النقدية خلال هذه الفترة أن تطور الكتلة النقدية يرتبط بالتركيبية المتمثلة في صافي الموجودات الخارجية التي فاقت قيمتها منذ سنة 2005 السيولة النقدية وشبه النقدية، حيث وصل صافي الموجودات الأجنبية المجمعة لدى بنك الجزائر والبنوك التجارية في سنة 2008 : 13922.4 مليار دج ، مقابل 169.6 مليار دج في سنة 1999، وهكذا تبرز مجاميع صافي الأصول الخارجية في تطوير الوضعية النقدية خلال هذه الفترة كمورد شبه وحيد لإصدار النقود من طرف النظام المصرفي مما يؤكد أن الإحتياطات الرسمية للصرف قد أصبحت المقابل الرئيسي لمجاميع الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني .

ويمثل التوسع الكبير في إجمالي الموجودات الأجنبية، تحدياً حقيقياً لإدارة السياسة النقدية وخاصة في ظل التضخم المستورد واستمرار فائض السيولة ، حيث وصلت نسبة الموجودات الأجنبية إلى الكتلة النقدية (M2) مستوى قياسي في نهاية سنة 2009 إذ بلغت 151.7 % مقابل 147.3 % ، سنة 2008 و 102.7 % في نهاية سنة 2005 و 60.1 % في نهاية سنة 2002 و 9.5 % في نهاية سنة 1999 ، لتتخفف بعدها وتصل إلى 144.9 % سنة 2010 و 140.2 % سنة 2011.

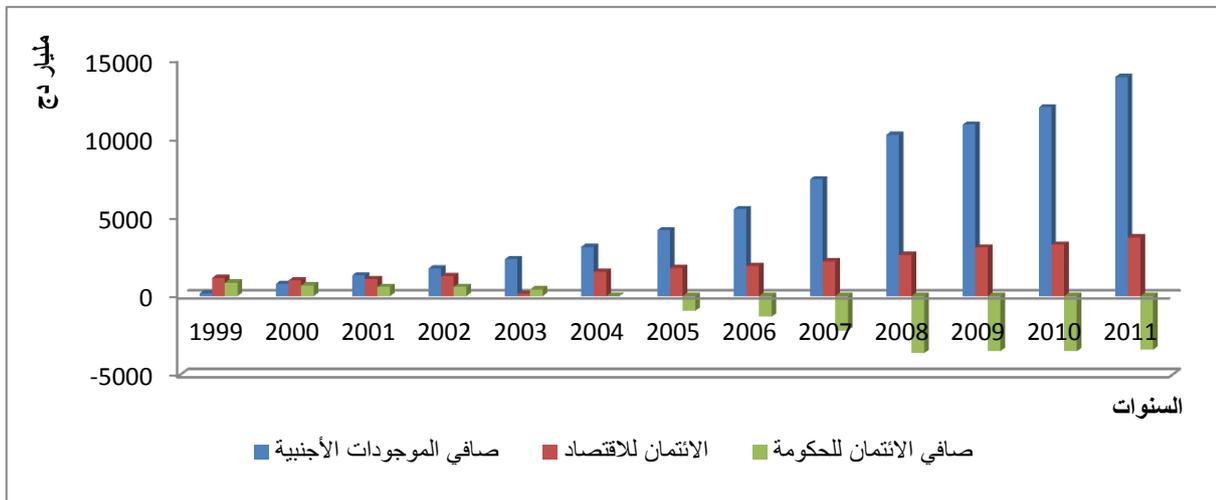
ومع التوسع الكبير في حجم الموجودات الأجنبية خلال هذه الفترة ارتفع معدل النمو في عرض النقود من 12.3 % سنة 1999 إلى 22.3 % سنة 2001 ليشهد بعدها انخفاضاً تدريجياً حتى سنة 2004 أين وصل معدل نمو العرض النقدي إلى 10.5 % ، ثم بدأ في الارتفاع تدريجياً حتى وصل إلى ذروته في سنة 2007 وبلغ 21.5 % لينخفض ويصل إلى 16 % في سنة 2008 و 3.1 % سنة 2009 ليرتفع سنة 2010 و يصل إلى 15.4 % ثم 19.9 % سنة 2011.

كما شهد الإئتمان المقدم للاقتصاد ارتفاعاً ملحوظاً خلال هذه الفترة ، فبعد الانخفاض الذي شهده في سنة 2000 أين قدر بـ 993.7 مليار دج منخفضاً بـ 13.6 % عن سنة 1999 ارتفع سنة 2001 ليصل إلى 1078.4 مليار دج وذلك بمعدل نمو قدره 8.5 % ، ووصل سنة 2002 إلى 1266.8 مليار دج مرتفعاً بـ 17.5 % عن السنة السابقة ، ليشهد بعدها معدل نموه انخفاضاً ملحوظاً في سنة 2003 أين وصل إلى 9 % ، ليعاود بعدها الارتفاع ويصل إلى 11.2 % سنة 2004 ثم 15.9 % سنة 2005، أما

في سنة 2006 فقد شهد معدل نمو الائتمان المقدم للاقتصاد تراجعاً حيث بلغ 7.1% فقط ، ليقفز بعدها إلى 15.7% في سنة 2007 ثم 18.6% سنة 2008 ليعاود بعدها الانخفاض ويصل إلى 18% سنة 2009 و 5.9% سنة 2010 ، إلا أنه عاود الارتفاع ووصل في سنة 2011 14% ، هذه السنة التي وصل فيها حجم الائتمان المقدم للاقتصاد 3726.5 مليار دج، 63.5% منها قروض متوسطة وطويلة الأجل ، كما تم تخصيص 53.2% من هذا المبلغ للقطاع الخاص الذي أصبح يحظى بأعلى نسبة من هذه القروض في السنوات الأخيرة نتيجة زيادة الاعتمادات الاستثمارية بما في ذلك المشاريع المشتركة في قطاع الطاقة والمياه⁽¹⁾ كانت حصته تقدر بـ 19.2% فقط سنة 1999)، وفي مقابل ذلك انخفض الإئتمان المقدم للحكومة من 847.9 مليار دج في سنة 1999 إلى 677.5 في سنة 2000 ليصل إلى 423.4 مليار دج سنة 2003 ، إلا أنه ومنذ سنة 2004 سجل حجم الإئتمان المقدم للحكومة قيم سالبة معبرا عن تغير الوضعية الصافية للحكومة من مدين إلى دائن رئيسي للنظام المصرفي، حيث بلغ صافي الإئتمان المقدم من الخزينة إلى الجهاز المصرفي 20.6 مليار دج سنة 2004 ليستمر بعدها في الارتفاع و يصل إلى 3406.6 مليار دج في سنة 2011

ويوضح الشكل الموالي تطور مقابلات الكتلة النقدية والتي من بينها الائتمان المقدم للاقتصاد والحكومة في الجزائر خلال الفترة المدروسة .

شكل رقم (20): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1999-2011)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تجميع معلومات من:

- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2002, p. 122
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2004, p. 131
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2008, p. 147
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2011, p.166.

¹ راجع في ذلك:

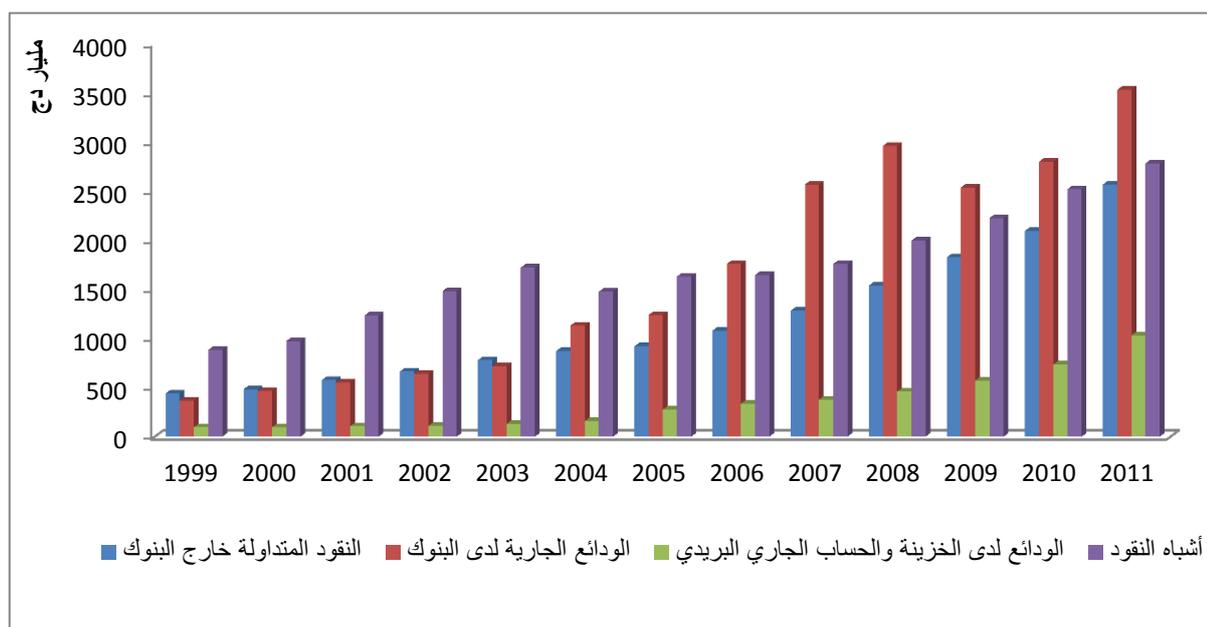
Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2010, p. 168.

وعند تحليلنا لمكونات العرض النقدي M2 (النقود وأشباه النقود) في الجزائر خلال هذه الفترة والذي بلغ 8.162.8 مليار دج في سنة 2010 مقابل 1.789.4 مليار دج سنة 1999، نجد أن المجموع النقدي (M1) والذي يتكون من النقود المتداولة خارج البنوك (النقود الورقية و المعدنية) ومجموع الودائع تحت الطلب، قد شهد اتجاها تصاعديا خلال هذه الفترة ، بحيث بلغ 5.638.5 مليار دج في نهاية 2010 وهو ما يمثل 69 % من إجمالي العرض النقدي مقابل 905.2 مليار دج سنة 1999 وما يمثل 51.9 % من إجمالي العرض النقدي لهذه السنة، وترتبط هذه الزيادة أساسا بنمو الودائع تحت الطلب لمؤسسات قطاع المحروقات لدى البنوك نتيجة زيادة الإيرادات النفطية خلال هذه الفترة، حيث تمثل ودائع قطاع المحروقات أكبر نسبة من الودائع تحت الطلب (60.57 % سنة 2008 و 71.9 % سنة 2007)، هذا بالإضافة إلى نمو حجم النقود المتداولة خارج الجهاز البنكي، حيث بلغت نسبة التداول النقدي خارج الجهاز البنكي إلى عرض النقود الكلي 24.5 % سنة 1999 و 24 % سنة 2004 ثم 22.1 % سنة 2008 و 25.9 % سنة 2011 وهذا يدل على أن تفضيل السيولة هو ما يميز الطلب على النقود في الجزائر.

كما ساهمت أشباه النقود في زيادة الكتلة النقدية خلال هذه الفترة، إذ بلغت قيمتها 2.787.5 مليار دج في سنة 2011 مقابل 884.2 مليار دج سنة 1999، ، وقد بلغت الودائع لأجل أعلى معدل نمو لها سنة 2001 حيث وصلت إلى 26.8 % مقابل 15.4 % سنة 1999 و 10.2 % سنة 2000 ، بعدها انخفض معدل نموها إلى 20.3 % سنة 2002 ثم 16.1 % سنة 2003، أما في سنة 2004 فقد سجلت معدل نمو سلبي بـ 10.7 %، لتعاود الارتفاع سنة 2005 ويصل معدل نموها إلى 10.4 %، بعدها انخفض إلى 1 % سنة 2006، ليعاود الارتفاع ويصل إلى 6.7 % و 13.1 % خلال سنتي 2007 و 2008 على التوالي، و تظل حصة الإيداعات لأجل محددة بقيمة إيداعات القطاع الخاص و الأسر بالرغم من الاتجاه نحو الانخفاض منذ 2005 (68,6 % سنة 2008 مقابل 71,2 % سنة 2007، و 74,2 % سنة 2006 و 79,3 % سنة 2005)⁽¹⁾.

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2008 ، مرجع سابق، ص.22.

شكل رقم (21): تطور مكونات العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (1999-2011)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تجميع معلومات من:

- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2002, p.122
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2004, p. 131
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2008, p. 147
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2011, p.166

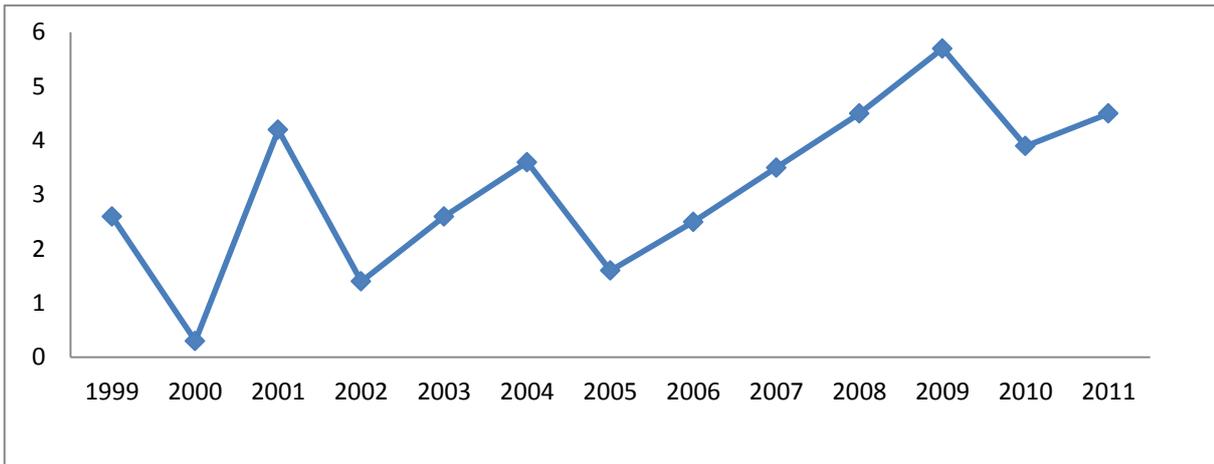
هذا وقد شهد معدل السيولة (الكتلة النقدية / الناتج المحلي الاجمالي) ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة ، فبعد انخفاضه من 56.3% سنة 1999 إلى 49% سنة 2000 ، ارتفع ليصل إلى 58.1% سنة 2001 ثم 63.9% و 63.7% خلال سنتي 2002 و 2003 على التوالي لينخفض بعدها ويصل 59.3% سنة 2004 و 53.8% سنة 2005، قبل أن يعاود الارتفاع ويصل إلى 56.7% سنة 2006 ثم 64.4% سنة 2007 لينخفض سنة 2008 إلى 62.7% بعدها ارتفع إلى 71.5% سنة 2009 ليعاود الانخفاض سنة 2010 ويصل إلى 68.7% سنة 2010 و 69% سنة 2011 .

ومع ظهور فائض في السيولة البنكية ابتداء من سنة 2001، لم يعد بنك الجزائر مصدر عرض السيولة لفائدة البنوك كما في السابق، لأنه أخذ اتجاها معاكسا خلال هذه الفترة حيث واعتبارا من أبريل 2002 قام بتطوير وسائل امتصاص السيولة في السوق بين البنوك، حيث بدأ باستخدام الوسيلة غير المباشرة للسياسة النقدية والمتمثلة في استرجاع السيولة عن طريق المناقصة لفترات بين سبع أيام وثلاثة أشهر، وهذا لجعل مراقبة المجاميع النقدية أكثر فعالية، وقد شهدت هذه الأداة تزايدا في دورها في إدارة السياسة النقدية خلال هذه الفترة، كما تم في شهر أوت سنة 2005 استحداث وسيلة أخرى للتحكم في سيولة البنوك التجارية من طرف بنك الجزائر عرفت بتسهيله الودائع المدرة للفائدة، وقد شكلت وسيلة

الإحتياطي الإجباري التي أعيد تعريف إطارها العملياتي في سنة 2004، أداة أخرى نشطة للتخفيف من فائض السيولة خلال هذه الفترة، وهكذا فإن الاستعمال المنتظم لوسائل استرجاع السيولة وتسهيلات الودائع المدرة للفائدة والاحتياطي الاجباري في إدارة السياسة النقدية من قبل بنك الجزائر يبين الأولوية الممنوحة لضبط السيولة البنكية مع الأخذ في عين الاعتبار خصائص المرحلة وتطور السوق النقدية بين البنوك.

ولقد تمكنت إدارة السياسة النقدية خلال هذه الفترة من التحكم في معدل التضخم والعمل على استقرار الأسعار والذي يعتبر الهدف النهائي للسياسة النقدية ، بالرغم من تواصل انتعاش التوسع النقدي وزيادة النفقات العامة للدولة وكذا مخاطر التضخم المستورد المتزايد خلال السنوات الأخيرة.

الشكل رقم (22): تطور مؤشر أسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة (1999-2011) (النسبة المئوية)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تجميع معلومات من:

- International Monetary Fund, **Algeria: Statistical Appendix**, Report No.06 /102, March 2006, p.15.
- International Monetary Fund, **Algeria: Statistical Appendix**, Report No.09 /111, April 2009, p.15
- International Monetary Fund, **Algeria: Statistical Appendix**, Report No.12/21, January 2012, p.15.
- International Monetary Fund, **Algeria: Statistical Appendix**, Report No.13 /49, February 2013, P.12.

انخفض معدل التضخم في الجزائر والمعبر عنه بمؤشر أسعار المستهلك من 2.6 % سنة 1999 إلى أدنى مستوى له سنة 2000 إذ بلغ 0.3 % ، وهذا بسبب التحكم في السيولة الاقتصادية وإعتدال وتيرة التوسع النقدي ، بعدها ارتفع ليصل إلى 4.2 % سنة 2001 نتيجة التوسع النقدي وزيادة النفقات في هذه السنة، لينخفض في سنة 2002 إلى 1.4 % بسبب الإجراءات النقدية المتشددة في ذات السنة

من أجل كبح التضخم ، قبل أن يعاود الارتفاع ويصل إلى 2.6 % في سنة 2003 ثم 3.6 % في عام 2004 ، لينخفض بعدها إلى 1.6 % في سنة 2005 ، إلا أنه منذ عام 2006 سجلت الأسعار الموجهة للإستهلاك ارتفاعا متواصلا، بحيث انتقل مستوى التضخم من 2,5% في عام 2006 إلى 3,5% في عام 2007 ليصل إلى 4,5 % في عام 2008 و 5.7 % سنة 2009 لينخفض في سنة 2010 ويصل إلى 3.9 %، ليعاود الارتفاع و يصل إلى 4.5% سنة 2011.

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع معدلات التضخم يحدث في سياق عالمي متميز بضغوطات على طلب المواد الغذائية الأساسية، حيث أن الميل التصاعدي للتضخم المسجل إبتداءا من عام 2006 يرجع أساسا إلى الزيادة الحادة في أسعار المواد الغذائية و على الرغم من ذلك يمكن إعتبار هذا الارتفاع بصفته معتدل بفضل تدخل الدولة خاصة فيما يتعلق الأمر بتنظيم و/ أو دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية*، ومن أجل إيقاف هذا النوع من التضخم يحاول بنك الجزائر تثبيت معدل الصرف الفعلي الحقيقي مع إدارة صارمة لتدخلات السياسة النقدية وفي مثل هذا الظرف المتميز بصدمات خارجية من شأن تدابير الميزانية أن تكون عاملا معززا للاستقرار المالي والنقدي الكلي، الذي يعتبر ضروريا من أجل تنفيذ منظم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

* انتقل الدعم الموجه لسعر الحليب والحبوب من 11,3 مليار دج في عام 2006 إلى 31,2 مليار دج في عام 2007، ليصل إلى 184,4 مليار دج في عام 2008 أي زيادة مضاعفة بـ 6 مرات مقارنة بعام 2007 وبـ 16 مرة منذ عام 2006.

خلاصة الفصل الخامس:

قمنا من خلال هذا الفصل بالتعرض للإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدها الجزائر منذ سنة 1989 وانعكاس هذه الأخيرة على استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال هذه المرحلة وتوصلنا الى النتائج التالية:

- بقصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي قامت الجزائر بعقد اتفاقين للاستعداد الائتماني الأول: من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990 و الثاني من 03 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992 اتبعت من خلالهما سياسة صارمة لإدارة الطلب من خلال تخفيض قيمة العملة؛
- قامت السلطات العامة في سنة 1994 بصياغة برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي الذي حظي بمساندة صندوق النقد الدولي وذلك من خلال عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته سنة ابتداء من ماي 1994، ثم اتفاق مدته ثلاث سنوات ابتداء من ماي 1995 بموجب تسهيل الصندوق الممدد، وتم خلال هذه الفترة ضخ بعض القروض من خلال إعادة جدولة الديون، وتم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على تطبيق جملة من تدابير السياسة الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية انعكست على تحسن الاداء الاقتصادي في هذه الفترة ؛
- أدت السياسة النقدية المتبعة في إطار برنامج الإصلاح، إلى هبوط نسبة السيولة كما أدى تحرير أسعار الفائدة مع تراجع معدلات التضخم وبفضل سياسات إدارة الطلب الأكثر تشددا، إلى ظهور أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة منذ عام 1996، كما تم في هذا الإطار تحرير الأسعار وإلغاء الدعم عن كل المنتجات الغذائية والبتروولية لتتماشى مع الأسعار العالمية؛
- على مستوى الإصلاح المالي اتخذت الدولة مجموعة من الإجراءات الفعالة لزيادة الإيرادات العامة و ترشيد الإنفاق العام، نتج عنها السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة وضبط الأوضاع المالية إلى درجة كبيرة، كما طبق أول برنامج للخصوصية بمساندة من البنك الدولي في أبريل 1996؛
- تم من خلال برنامج الإصلاح إتخاذ تدابير واسعة لتحرير التجارة وإصلاح نظام الصرف ليصبح النظام التجاري الجزائري خاليا من القيود الكمية مع منتصف عام 1996، كما تم تصحيح القيمة المغالى فيها للدينار الجزائري بما سمح بتحديد قيمته حسب قوى السوق ؛
- أدى برنامج التعديل الهيكلي إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية بشكل كبير، حيث تفاقمت معدلات البطالة وازدادت معدلات الفقر وتدهور مستوى معيشة الأفراد؛
- بغرض تكثيف مسار الإصلاحات ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة، قامت الدولة ببعث برنامجا للإنعاش الاقتصادي يمتد على الفترة (2001-2004)، وقد سمح هذا البرنامج بإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي عرف تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة، كما

أدى إلى هبوط معدلات البطالة وانخفاض معدلات الفقر إلا أنه بالرغم من ايجابية النتائج المحققة من هذا البرنامج إلا أنها تبقى محدودة مقارنة مع حجم الموارد الضخمة التي تم ضخها في الاقتصاد، كما تبقى رهونة بتغيرات أسعار النفط، وبهدف تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة ووضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاهية الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة السكان، ونتيجة لحالة اليسر المالي الذي شهدته الجزائر والنتائج عن ارتفاع أسعار البترول، وخلال الفترة الممتدة بين (2005-2009) تم بعث برنامج دعم النمو الاقتصادي ولقد أدى الإنفاق الحكومي المعتبر في إطار هذا البرنامج وتوزيع الأنشطة والمشاريع الاقتصادية التي أوجدت العديد من فرص العمل، إلى تحسن ظروف معيشة الأسرة الجزائرية، إلا أنه وبالرغم من النتائج المشجعة لهذا البرنامج تظهر مجموعة من التحديات والمشاكل المطروحة بشدة لا سيما في سوق العمل الذي لا يزال يخضع لضغط ديمغرافي شديد، واستكمالاً لهذه البرامج تم انطلاق برنامج خماسي للاستثمارات العمومية خلال الفترة (2010-2014)، خصص له غلاف مالي كبير يستهدف تنمية الموارد البشرية و تطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمات العمومية، وبالرغم من ذلك فستتوقف نجاعة هذا البرنامج بالتأكيد على التخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة والتي تتطلب الشفافية والكفاءة في إدارتها، إضافة إلى المتابعة الدورية لمدى تنفيذ وسلامة المشاريع العمومية ؛

- أدت العودة إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي عام 2000 بعد الصدمة النفطية لعام 1998 وبداية عام 1999 إلى إرساء دعائم تعزيز الاستقرار المالي الكلي الذي ميز العشرية الأولى من الألفية الثالثة خصوصاً النجاعة المالية الناتجة عن الانتعاش المتزايد لميزان المدفوعات وملائمة مؤشرات المديونية الخارجية مع استمرارية استقرار سعر الصرف وانخفاض معدل التضخم ؛
- بالرغم من كل هذه النتائج الإيجابية المحققة، يواصل الأداء الاقتصادي الكلي تأثره بالتبعية القوية للاقتصاد الوطني للصادرات النفطية وما تتميز به أسعار النفط من تقلبات في السوق الدولية للطاقة وهو ما يؤثر بعمق على الوضعية النقدية والمالية وسير السياسة الاقتصادية الكلية الجزائرية؛

بناءً على النتائج السابقة يتبادر إلى اذهاننا السؤال التالي: هل أدت النتائج الإيجابية المحققة على صعيد التوازنات الاقتصادية الكلية في هذه المرحلة إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفصل الموالي.

الفصل السادس:

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الإصلاحات
الاقتصادية

تمهيد:

مكنت الإصلاحات الاقتصادية المتبعة خلال هذه المرحلة، الجزائر من استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وتدعيم مسيرة النمو الاقتصادي، وهذا بفضل السياسة الاقتصادية الصارمة المنفذة وكذا المتابعة الجيدة لها، ناهيك عن الأثر الإيجابي لارتفاع أسعار النفط خلال هذه المرحلة الأمر الذي انعكس ايجابا على تحسن المناخ الاقتصادي في الجزائر.

وفي إطار برامج الإصلاح المتبعة وبغية تكريس سياسة الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق، قامت السلطات الجزائرية خلال هذه الفترة بتبني عدة تشريعات للاستثمار تعطي مساحة أكبر للقطاع الخاص وتوفر حوافز أكبر للمستثمرين الأجانب وتفتح الأبواب أمامهم ، ومن أهمها القانون رقم 93-12 سنة 1993 المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر، والأمر رقم 03-01 في سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، ثم الأمر رقم 06-08 لسنة 2006 المعدل والمتمم للأمر السابق، وفي مجال تدعيم الغطاء القانوني للاستثمار، تم إنشاء هيكل إدارية مكلفة بترقية ودعم الاستثمار.

وفي إطار جهودها الرامية إلى ترقية وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، عملت الجزائر على الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والدخول في تكتلات إقليمية وإبرام عدة إتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، والتي من شأنها إعطاء حماية أكبر للمستثمرين الأجانب.

بناء على ما سبق نحاول في هذا الفصل تقييم مدى نجاعة هذه الإصلاحات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر خلال هذه الفترة من خلال تعرضنا للمباحث التالية:

المبحث الأول: البيئة التشريعية والتنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية

المبحث الثاني: توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية وأهميته في الاقتصاد الوطني

المبحث الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر

المبحث الرابع: قياس أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية

المبحث الأول : البيئة التشريعية والتنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية

في إطار الجهود المبذولة لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتكريس سياسة الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق، عملت الجزائر على تنفيذ إصلاحات تشريعية وتبني قوانين جديدة تتعلق بالاستثمار عموماً والاستثمار الأجنبي المباشر خصوصاً، وعياً منها بالفوائد التي يمكن تحقيقها من وراء تكريس الباب المفتوح أمام الشركات الأجنبية واجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي.

المطلب الأول: عرض الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ انتهاج سياسة الإصلاحات الاقتصادية، بمجموعة من التشريعات والقوانين التي تتوافق مع النهج الجديد الذي باشرته في شتى المجالات، بعضها له علاقة مباشرة به مثل القانون رقم 93-12 المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر والقانون 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، ثم الأمر رقم 06-08 المعدل والمتمم للأمر السابق، والبعض الآخر منها يخصه كإطار قانوني مستقل متعلق بتشجيعه وتنظيمه وهذه القوانين نعرضها فيما يلي:

أولاً: قانون النقد والقرض 90-10

يعتبر هذا القانون بمثابة الخطوة الأولى للطبيعة مع التوجهات السابقة إزاء الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وهو يجسد بذلك شعار الباب المفتوح نحو هذه الاستثمارات، حيث كرس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي و أصبح بإمكان المستثمر الغير مقيم وفقه، أن ينشأ شركة عن طريق الاستثمار المباشر أو عن طريق الشراكة مع الأشخاص المعنوية العامة أو الخاصة المقيمة، كما أقر بحرية إنتقال رؤوس الأموال من وإلى الجزائر، إذ نصت المادة 183 منه على أنه "يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة أو للمؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه بنص القانون"، ويضمن إلى جانب ذلك تحويل الأرباح والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال، كما يتمتع المستثمر الأجنبي بالضمانات الموضوعية في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر مع عدة بلدان وهذا ما تؤكدته المادة 184 منه، ويؤكد هذا القانون على قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي قد تحدث بين الجزائر والطرف الأجنبي، كما يقوم بنك الجزائر بالحرص والسهر على تطبيق القوانين التنظيمية ويضمن حقوق المستثمرين الأجانب المتعلقة بالتأميم ونزع الملكية، وابتداء من صدور هذا النص أصبح ترخيص الاستثمارات من صلاحيات مجلس النقد والقرض بدلاً من اللجنة الوطنية للاستثمارات.

ثانيا: قانون الاستثمار 93-12 لسنة 1993

أصدر بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر سنة 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار⁽¹⁾، ويعتبر هذا الأخير بمثابة أول قانون تضمن صراحة تشجيع وتنظيم وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، وهو بذلك يعكس التوجه الحقيقي للجزائر نحو الانفتاح أكثر والتكيف مع التحولات العالمية عبر إفساح المجال أكثر للمستثمرين الخواص (أجانب أم محليين، معنويين أو طبيعيين) وكذلك العموميين من أجل المساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام، و لقد تضمنت بنود هذا القانون مختلف المبادئ والقواعد المنظمة لدخول المستثمرين الأجانب ومعاملتهم والنشاطات المرخصة من حيث الاستثمار فيها، إلى جانب مختلف الإمتيازات والحوافز والضمانات الممنوحة لهم، وسرعان ما توالى عملية إصدار مراسيم تنفيذية مدعمة للمرسوم وهي في عمومها تعلقت بإنشاء الهيئة المخول لها صلاحية الإشراف على تنظيمه و تسهيل اتخاذ التدابير المختلفة بشأنه، إلى جانب ضبط مختلف أنظمة تحفيزه*.

ويحدد هذا المرسوم النظام الذي يطبق على الاستثمارات الأجنبية والوطنية الخاصة لاسيما فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات والغير مخصصة صراحة للدولة أو لفروعها أو لأي شخص معنوي صراحة بنص تشريعي، وهذا ما تؤكدته المادة الأولى من هذا القانون، وقد تضمن هذا القانون إلغاء القيود التي ميزت قوانين 1982، 1986 فيما يتعلق بالشركات ذات الاقتصاد المختلط واستبعاد كل المعوقات التي تقف أمام حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما حدد هذا القانون الشروط الكفيلة بتنظيم الاستثمار في الجزائر والواجب على المستثمرين مراعاتها والمتمثلة في ضرورة التصريح بالاستثمارات لدى وكالة ترقية ودعم الاستثمار** APSI وهي عبارة عن جهاز حكومي له طابع إداري، أنشئ لخدمة المستثمرين والمروجين، إذ بعد مضي سنتين، أصبحت الوكالة مرجعا

* تتمثل هذه المراسيم في:

- المرسوم التنفيذي رقم 94-319 الصادر في 17/10/1994 المتضمن أحكام صلاحيات و تنظيم و سير وكالة ترقية و دعم الاستثمارات.
- المرسوم التنفيذي رقم 94-320 المؤرخ في 17/10/1994 المتضمن إنشاء و سير المناطق الحرة.
- المرسوم التنفيذي رقم 94-321 الصادر في 17/10/1994 المتضمن تطبيق أحكام المادة 24 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلقة بشروط تعيين المناطق الخاصة و ضبط حدودها
- المرسوم التنفيذي رقم 94-322 الصادر في 17/10/1994 المتضمن أحكام تخص منح امتياز أراضي الأملاك الوطنية الواقعة في المناطق الخاصة.
- المرسوم التنفيذي رقم 94-323 الصادر في 17/10/1994 المحدد للحد الأدنى للأموال الخاصة المتعلقة بالاستثمار.

** Agence de promotion et de soutien aux investissements

¹ المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر سنة 1993، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة في 10 أكتوبر سنة 1993.

أساسيا لكل ما يتعلق بالاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر، ومن بين الأهداف الرئيسية لهذه الوكالة نذكر:⁽¹⁾

- دعم ومساعدة المستثمرين لإنجاز مشاريعهم؛
- العمل على تطوير الاستثمارات المحلية والأجنبية؛
- منح الحوافز المرتبطة بالاستثمار تطبيقا للسياسة الوطنية في هذا المجال؛
- السهر على احترام المستثمرين للشروط التي تعهدوا بها مع الإدارات المعنية.

أما الضمانات القانونية التي أقرها القانون فتتمثل في:⁽²⁾

- المساواة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب والجزائريين في الحقوق والالتزامات فيما يتصل بالاستثمار، مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقية المبرمة بين الدولة الجزائرية والدول التي يكون هؤلاء الأشخاص من رعاياها؛
- لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة؛
- لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع تسخير عن طريق الإدارة، ما عدا الحالات التي نص عليها التشريع المعمول به و يترتب على التسخير تعويض عادل ومنصف؛
- يعرض أي نزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، إما بفعل المستثمر أو نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، على المحاكم المختصة إلا إذا كانت هناك إثباتية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية، تتعلق بالصلح أو التحكيم أو إتفاق خاص ينص على شرط التحكيم أو يسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح باللجوء إلى تحكيم خاص.

كما يتضمن هذا القانون إمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها، والذي نصت عليه المادة 12 من المرسوم التشريعي 93-12 "تستفيد الحصص التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال، بعمله قابلة للتحويل الحر ومسعرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يتأكد قانونا من استيرادها، من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعوائد الناجمة عنه، ويخص هذا الضمان الناتج الصافي للتنازل أو للتصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي المستثمر"، كما تنفذ طلبات التحويل التي يقدمها المستثمر في أجل لا يتجاوز ستين يوما.

¹ عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - واقع وآفاق-، الملتقى الدولي الأول حول " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، الشلف، 17-18 أبريل 2006، ص. 254.

² راجع المواد: 38 ، 39 ، 40 ، 41 من القانون 12/93.

ولقد منح قانون الاستثمار جملة من التحفيزات في إطار الإمتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار، فالمؤسسات المستثمرة في الجزائر سواء كانت محلية أم أجنبية ، يمكنها الاستفادة أثناء فترتي الإعداد والاستغلال من تسهيلات عديدة حسب النظام الذي تنتمي إليه كما يلي:

1- **الامتيازات الممنوحة للمستثمر حسب النظام العام :** وتتمثل في مجموعة الامتيازات التي يتحصل عليها كل مستثمر سواء كان شخص طبيعي أو معنوي، خاص أو عام يهدف إلى تحقيق عن طريق أسهمه استثمارا إنتاجيا، على أن تكون الاستثمارات المتعلقة بالنظام العام محددة في فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات، وهي كما يلي: ⁽¹⁾

أ- خلال فترة الإعداد:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار؛
- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر بـ 0.5% تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليه؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية إذا كانت هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة؛
- تطبيق نسبة منخفضة تقدر بـ 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، ويمكن للسلع المستوردة أن تكون محل تناول أو تحويل طبقا للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة.

ب- خلال فترة الإستغلال:

- الإعفاء طيلة فترة أداها سنتين وأقصاها خمس سنوات من الضريبة على الأرباح للشركات، والدفع الجزافي للرسم على النشاط الصناعي إبتداء من دخول المشروع حيز التنفيذ؛
- تطبيق نسبة منخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة؛

¹ راجع المواد : 17، 18، 19 من القانون 12/93 .

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسوم على الدفع الجزافي وعلى النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير، وذلك حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط؛
- الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباب العمل المقدرة بـ 7% برسم الأجر المدفوعة لجميع العمال، طيلة فترة الإعفاء المحددة مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة، وكذلك تعويضات للنسب المؤبقة التي حددها التشريع والضمان في مجال الضمان الاجتماعي.

2- الامتيازات الممنوحة حسب النظام الخاص: يمكن التطرق إلى نوعين من الامتيازات وهي:

- أ- الامتيازات الخاصة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة: تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة والمصنفة حسب مناطق للترقية ومناطق للتوسع الاقتصادي التي تساهم في التنمية الجهوية من امتيازات لا تتجاوز ثلاث سنوات تستفيد منها ابتداء من تاريخ تبليغ الوكالة، وهي : (1)
- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بنسبة منخفضة قدرها 5% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛
- تتكفل الدولة جزئيا أوكلها بالنفقات المترتبة على أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لإنجاز الاستثمار بعد تقويمها من طرف الوكالة؛
- إعفاء السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار عليها من السوق المحلية، إذا كانت هذه السلع والخدمات محددة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة؛
- تطبيق نسبة منخفضة تقدر بـ 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- وبناء على قرار الوكالة يمكن للامتيازات التي يستفيد منها المستثمر في أن تستغل ابتداء من تاريخ المشروع وهذه الامتيازات هي:
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري طيلة فترة أدناها من 01 إلى 05 سنوات من النشاط الفعلي؛
- اعتماد الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها؛

¹ راجع المواد من 20 إلى 24 من القانون 12/93 .

- تخفيض 50% من النسبة المنخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط؛

- في حالة التصدير، الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري حسب رقم الأعمال الخاص بالصادرات بعد فترة النشاط.

ب- الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة: وتشمل الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة المزمع إنشاؤها، وتكون هذه الاستثمارات موجهة أساسا إلى التصدير، حيث تعد العمليات التجارية بين المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة في التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية⁽¹⁾، وتعفى هذه الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والشبه جبائي والجمركي باستثناء :

- مساهمات الاشتراك في النظام القانوني وفي الضمان الاجتماعي؛

- يخضع العمال الأجانب لنظام الضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 02% من مبلغ أجورهم.

ثالثا: الأمر رقم 01 - 03 المتعلق بتطوير الاستثمار لسنة 2001

تدعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار⁽²⁾، والذي جاء من أجل إعطاء دفع جديد لمسيرة الاستثمارات في الجزائر، وذلك بعد النتائج السلبية التي خلفها المرسوم التشريعي رقم 12/93، حيث أن التجربة دلت على بعض النقائص والقصور فيها، طالما أنه لن يحقق ما كان منتظرا منه، رغم الضمانات والحوافز التي قدمت فيه، فمن بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار التي بلغ عددها 48 ملفا خلال الفترة (1993-2001) تم تجسيد 10 % منها فقط، لذلك جاء الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار في ثوب جديد ليعزز الحوافز ويشجع على المزيد من الاستثمارات ويتفادى ما وقع فيه المرسوم التشريعي السابق من مأخذ.

وقد تضمنت بنود القانون الجديد الكثير من الحوافز الإضافية، كما تميزت بتأكيد ما كان يمنحه القانون السابق وتوضيح بنوده بشكل قاطع وارتكز القانون الجديد على مبادئ أساسية أهمها:

- إقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار وإلغاء أي نوع من التصريح المسبق؛

- المساواة بين جميع المستثمرين في الحقوق والواجبات؛

¹ المادة 26 من القانون 12/93.

² الأمر رقم 01 - 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت سنة 2001

- تسهيل انطلاق العملية الاستثمارية من خلال إيجاد إطار يتولى التعامل مع المستثمرين، وهو يتمثل حاليا بالشباك الموحد اللامركزي المتواجد حاليا في 06 ولايات تضم أهم المدن الجزائرية شرقا و غربا و وسطا ومن الشمال إلى داخل الجنوب الصحراوي.

أما الضمانات المقررة فتتمثل في: تمتع المشروع الاستثماري بحماية ضد التأميم والمصادرة أو أي إجراء من هذا النوع، كما يضمن القانون للمستثمر حرية تحويل الأرباح ورأس المال في كل وقت، ولقد حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب .

إن مفهوم الاستثمار وفق القانون الجديد قد تحدد بـ: (1)

- اقتناء أصول تتدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة ؛
- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية ؛
- استعادة النشاطات في إطار خصخصة جزئية أو كلية .

وبذلك يكون هذا القانون قد فتح المجال واسعا كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف، تطوير وترقية كل النشاطات التي هيأت السياسات الاقتصادية الحالية نشوءها وظهورها، كإقامة وانشاء مشروعات جديدة ومستحدثة من قبل القطاع العام أو الخاص الوطني أو الأجنبي والمساهمة في عمليات الخصخصة الكلية أو الجزئية أو نشاطات إعادة الهيكلة والمشاركة في المشروعات الاستثمارية القائمة أو المرتقب إقامتها وتأسيسها عن طريق المساهمات المالية والعينية، كما خصت الاستثمارات وفقا لهذا القانون بعدة امتيازات تختلف تبعا للنظام الذي تنتمي إليه و قد تم التمييز بين الأنظمة التالية :

1- **النظام العام:** يتعلق هذا النظام بالاستثمارات التي يطلق عليها استثمارات عادية في مرحلة استغلالها، فمن ناحية الاستفادة فان كل شخص طبيعي أو معنوي، عام أو خاص، وطني أو أجنبي ينشأ على شكل مساهمات استثمار عادي خارج المناطق التي يستوجب التطور فيها مساهمات خاصة من الدولة، ويمكن أن تستفيد الاستثمارات في ظل هذا النظام خلال فترة إنجازها من المزايا التالية: (2)

- تطبيق نسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل بصفة مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

¹ المادة 2 من الأمر 03-01 .
² المادة 9 من الأمر 03-01

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات؛
- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنين العقاري التي تمت ي إطار الاستثمار المعني.

2- **النظام الاستثنائي:** ضمن هذا النظام، فإن الاستثمارات تستفيد من مزايا خاصة حيث أنها تنجز في المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة الدولة الخاصة، أو تلك التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، خاصة عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة والتي من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة وتستفيد الاستثمارات التي تنجز ضمن هذا الإطار من المزايا الآتية: (1)

أ- خلال فترة إنجاز المشروع:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية للمفتشيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 0.2% فيما يخص عقود التأسيس وزيادات في رأس المال؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو تم اقتنائها من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

ب- خلال فترة الاستغلال:

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات "IBS" ومن الضريبة على الدخل الإجمالي "IRG" ومن الدفع الجزافي "VF" ومن الرسم على النشاط المهني "TAP"؛
- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الإقنتاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛
- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز وآجال الاستهلاك.

¹ المادة 11 من الأمر 03-01.

و من أجل تجسيد عملية التوجه نحو تدعيم و تطوير الاستثمار استحدث القانون الجديد الهيآت التالية:

1. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **Agence nationale de développement de ANDI**

l'investissement: تأسست بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار APSI، وذلك في 20 أوت 2002، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء، وتعتبر هذه الوكالة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة في الجزائر والترويج لها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وترتبط إداريا بصفة مباشرة برئاسة الحكومة ومهمتها تسهيل وتبسيط إجراءات الاستثمار إلى أقصى الحدود الممكنة، وكذا التعريف بفرص الاستثمار في الجزائر، كما أنها تجسد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية من خلال مساعدة المستثمرين على إنجاز مشاريعهم وتوفير كل المعطيات لهم خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمحيط الاقتصادي ومناخ الاستثمار، والعمل على تطوير وترقية مجالات وأنماط جديدة ينطوي عليها الاستثمار، وذلك من خلال اضطلاعها بالمهام التالية:

- تزويد المستثمر بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛
- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها؛
- ترقية الاستثمارات وتطويرها واستقبال المستثمرين الأجانب والمحليين ومساعدتهم؛
- تسهيل الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي؛
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار وتسيير صندوق دعم الاستثمار والذي هو عبارة عن حساب تخصيص خاص أقره القانون الجديد يوجه للتكفل بتمويل مساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمارات وخاصة النفقات المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي يعهد بها المستثمر خلال مدة العقد.

2. المجلس الوطني للاستثمار "CNI" **Le Conseil National De L'investissement**: وهو

عبارة عن جهاز رسمي للاستثمار، يشرف عليه رئيس الحكومة مكلف أساسا بـ :

- اقتراح التدابير اللازمة لتطوير الاستثمارات، وهذا بوضع إطار عام لخطة الاستثمارات طبقا لما تحدده المادة الأولى من الأمر 01-03؛

- إبداء موافقته الإلزامية فيما يخص الاتفاقيات التي تبرمها الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمارات لحساب الدولة والمستثمر، كما يحدد المزايا التي تستفيد منها الاستثمارات التي يمنحها التشريع الجديد ويفصل فيها؛
- دراسة طلبات منح المزايا بعد التحقق من توفر الشروط اللازمة لذلك وإصدار القرار بمنح هذه المزايا؛
- رفع تقارير إلى مصالح الحكومة تتضمن اتجاهات الاستثمار وتمميته والتدابير الضرورية لدعمه وتشجيعه، ودراسة الصعوبات التي تواجه المستثمرين واقتراح الحلول المناسبة؛
- إبداء رأيه في المسائل التي تحال إليه من طرف الجهات المعنية بالاستثمارات فيما يخص تفسير أغراض قانونية تعنى بالاستثمارات كما يتلقى اقتراحات المستثمرين الأجانب، وبحثها وتقديم توصيات إلى مصالح الحكومة من أجل دراستها واتخاذ القرارات بشأنها.

3. **الشباك الوحيد اللامركزي "GUD" Guichet Unique Décentralisé** : تم استحداثه من أجل رفع العوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب، ويتكون هذا الشباك من مختلف مكاتب ممثلي الهيئات والمؤسسات المعنية بالاستثمار، وتقوم الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار عبر هذا الشباك ، بإبلاغ المستثمرين بقرار منح المزايا في أجل أقصاه 30 يوم، كما تسلم كل الوثائق المطلوبة قانونا لانجاز الاستثمار، ويخضع التماس خدمات الشباك الوحيد كجهاز لامركزي لإدارة المستثمرين باستثناء إيداع تصريح الاستثمار وطلب المزايا.

4. **الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة و ترقية الاستثمار (MDCGCPPI)**
Le Ministère Délégué du chef du Gouvernement chargé de la participation et la promotion de l'investissement

- وتضطلع بالمهام التالية :
- تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخصوصية؛
- اقتراح إستراتيجيات لترقية وتطوير الاستثمار.

رابعاً: الأمر رقم 06-08 لسنة 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03 :

ويهدف الى تعديل وتنظيم بعض أحكام الأمر 01-03 حيث تم تعديل المواد التالية من الأمر 01-03:⁽¹⁾

- **المادة 3 :** والتي تحدد الاستثمارات التي تستفيد من المزايا التي يمنحها الأمر 01-03 ، حيث تم وفق الأمر الجديد استثناء قائمة نشاطات وسلع وخدمات من الاستفادة من هذه المزايا و تحدد هذه القائمة عن طريق التنظيم بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للاستثمار؛
- **المادة 6 :** والتي تقضي بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تم تعديل نصها من " تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار تدعى في صلب النص "الوكالة " إلى "تنشأ وكالة وطنية لتطوير الاستثمار تدعى في صلب النص "وكالة" وهذا ما يضيف على الوكالة نوعاً من الاستقلالية ويلغي الوصاية؛
- **المادة 7:** والتي تنص وفقاً للأمر 01-03 على أنه للوكالة أجل أقصاه 30 يوم ابتداء من تاريخ إيداع طلب المزايا من أجل تزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لانجاز الاستثمار وتبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا من عدمه، وتم تعديلها إلى أن أقصى أجل يمنح للوكالة هو 72 ساعة لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالانجاز و 10 أيام لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالاستغلال، كما يمكن للوكالة تحصيل إتاوة مقابل تكاليف دراسة الملفات تحدد حسب التنظيم؛
- **المادة 9:** والتي تنص وفق الأمر السابق على المزايا الممنوحة للاستثمارات المنجزة وفق النظام العام خلال فترة الانجاز فقط، ليضاف إليها وفق الأمر الجديد وفي المادة السابعة منه مزايا جديدة خلال فترة الاستغلال ولمدة 3 سنوات بعد معاينة الشروع في الاستثمار والذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر تتمثل في:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

- **المادة 11:** والتي تخص المزايا الممنوحة للاستثمارات المنجزة وفق النظام الاستثنائي في الأمر السابق خلال مرحلة الإنجاز، حيث تم وفق الأمر الجديد إلغاء حقوق التسجيل فيما يخص عقود التأسيس والزيادات في رأس المال والتي كانت تطبق بنسبة منخفضة قدرها 0.2% وفق الأمر 01-03 ، وكذا الإعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج هذا

¹ لزيادة الاطلاع راجع: الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2006.

إضافة إلى المزايا المقررة في القانون السابق، وهذا خلال فترة انجاز لا تتجاوز 5 سنوات، أما خلال مرحلة الاستغلال ولمدة أقصاها 10 سنوات ابتداء من تاريخ معاينة الشروع في الاستثمار والذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، يتمتع المستثمر بالإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛

- **المادة 18 :** والمتعلقة بإنشاء المجلس الوطني للاستثمار، حيث ينص الأمر الأخير على " ينشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات مجلس وطني يدعى في صلب النص "المجلس" يوضع تحت سلطة ورئاسة رئيس الحكومة ويكلف بالمسائل المتصلة باستراتيجية الاستثمارات وبسياسة دعم الاستثمار، وعموما بكل المسائل المتصلة بتنفيذ أحكام هذا الأمر وتحدد تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وسيره وصلاحيته عن طريق التنظيم.

خامسا: قوانين أخرى مشجعة ومنظمة للاستثمار

1- **قانون المحروقات 91-21 :** تم تعديل قانون المحروقات لسنة 1986، بالقانون رقم 91-21 الصادر في 04 ديسمبر 1991⁽¹⁾، وقد نص على مايلي:

- فتح شراكة مع المستثمرين الأجانب، من خلال نشاطات البحث والتطوير؛
- إرساء الدخول بالنسبة للشريك الأجنبي في الآبار المكتشفة المستغلة أو غير المستغلة؛
- منح الإمكانية للشريك الأجنبي بتمويل وبناء واستغلال قنوات نقل المحروقات لصالح الشركة الجزائرية سونطراك؛
- توسيع النظام المطبق على المحروقات السائلة (وتشمل النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي)، وهكذا سمح للشريك الأجنبي بتمويل وتطوير واستغلال آبار المحروقات؛
- إمكانية تخفيض الضريبة على الأرباح إلى 42%، والأتاوة إلى 10%، لتحفيز البحث والتنقيب في المناطق الصعبة، واستعمال طرق الاسترجاع الحديثة؛
- في حالة المنازعات، يحق للشريك الأجنبي اللجوء إلى التحكيم الدولي، (وهذا خلافا للمادة 63 من القانون 86-14 الذي يجبر الطرف الأجنبي إلى اللجوء إلى المحاكم الجزائرية).

ويعتبر هذا القانون بمثابة نقطة انعطاف مهمة في نظرة الجزائر للشركات الأجنبية لأنه يخص قطاع يمثل الشريان الأكبر للاقتصاد الجزائري وهي خطوة تؤكد إلغاء التأميم من خلال القانون الذي ينص على السماح للشركات البترولية بالمساهمة في تنمية القطاع المحروقاتي.

1 Loi N° : 91-21 du 04 Décembre 1991, modifiant et complétant la loi N° : 86-14 Du 14 Août 1986.

2- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2001⁽¹⁾: صدر بموجب المرسوم التشريعي رقم 18/01 في 12 ديسمبر 2001، ويتناول هذا القانون التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي يمكن أن تلعبه في تحريك التنمية، وقد بادرت وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بوضع استراتيجية بعيدة المدى تقوم على المحاور الرئيسية التالية:

- تشخيص ودراسة محيط هذا القطاع، سواء كان ماليا أو قانونيا أو ماديا وبالتالي تحديد كل المعوقات؛
- حددت فيه الأهداف التي تطمح لتحقيقها، ويأتي على رأسها التخفيف من حدة البطالة بإنشاء حوالي 600 ألف مؤسسة مع أفق 2020 بطاقة استيعاب لا تقل عن 06 ملايين منصب شغل؛
- المساهمة في خلق محيط استثماري من شأنه أن يستقطب مزيدا من الأموال سواء كانت محلية أو أجنبية وذلك عن طريق تمويل وتأهيل المؤسسات واليد العاملة وتقديم الخبرات والتكنولوجيا اللازمة لذلك، وهذا يعني الاستفادة من التعاون الخارجي وتشجيع الشراكة الأجنبية.

ولتأكيد تحقيق هذه الإستراتيجية، جاء المرسوم التنفيذي رقم 373/02 الصادر في نوفمبر 2002 والمتعلق بإنشاء صندوق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض توفير الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- الأمر رقم 04/01 الصادر في 20 أوت لسنة 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و تسييرها و خصوصتها:⁽²⁾ يتناول هذا الأمر تعريف المؤسسات العمومية الاقتصادية وشكل رأسمال الاجتماعي لها، وكيف يتم الاقتناء والتنازل وتركيبية مجلس الإدارة، وإبرام الاتفاقيات وغيرها من الأحكام والقواعد التي تنظم هذه المؤسسات، كما يتضمن الأحكام المتعلقة بالخصوصية و كذلك كفاءتها والإجراءات المتعلقة بتنفيذها⁽³⁾، ومكانة العمال الأجراء منها ومراقبة عمليات الخصوصية و الشروط العامة المطبقة على نقل الملكية وغيرها، ويضاف إلى هذا الأمر، القانون رقم 17/01 المؤرخ في 21 أكتوبر 2001 والذي يتضمن تنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وخصوصتها و بالدرجة الأولى موافقة رئيس الجمهورية على الأمر السابق ذكره، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 354/01 الذي يحدد لجنة مراقبة عمليات الخصوصية وصلاحياتها و كفاءات تنظيمها و سيرها، ويظهر هذا التشريع تخليا أكثر وضوحا من طرف الدولة لصالح المزيد من عمليات الخصوصية التي تشمل كل الشركات باستثناء سونطراك، هذا التشريع الجديد يبدو وكأنه أعطى

¹ المرسوم التشريعي رقم 18/01 في 12 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية، عدد 77، الصادر في 15 ديسمبر 2001

² الأمر رقم 04/01 الموافق لـ 20 أوت لسنة 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصوصتها، الجريدة الرسمية العدد 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت سنة 2001 .

³ راجع المواد من 13 إلى 43 من الأمر 04/01

بعض الديناميكية لمسار الخوصصة في الجزائر بعد النتائج المتواضعة لها في فترة التسعينيات، والأرقام التي نشرت من طرف وزارة المساهمة المكلفة بالعملية أشارت إلى بعض التقدم الذي يستحق التوقف عنده، حيث بلغ عدد الشركات المعنية بالخوصصة 1270 شركة: منها 459 مؤسسة عمومية اقتصادية و713 فرع، ويتعلق الأمر أساسا بمؤسسات متوسطة وأغلبها مؤسسات صغيرة، وتشير وزارة المساهمة وترقية الاستثمار إلى أن 145 مؤسسة فقط هي عبارة عن شركات كبرى⁽¹⁾، وحسب حصيلة نشرها مجلس مساهمات الدولة، فإن عمليات الخوصصة المنجزة بين سنة 2003 و ديسمبر 2007 شملت 417 مؤسسة موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(34): عمليات الخوصصة المنجزة خلال الفترة (2003-2007)

المجموع	2007	2006	2005	2004	2003	عدد العمليات
192	68	62	50	07	05	الخوصصة الاجمالية
33	07	12	11	02	01	الخوصصة الجزئية (< 50)
11	06	01	01	03	00	الخوصصة الجزئية (> 50)
69	00	09	29	23	08	الاستعادة من طرف الأجراء
29	09	02	04	10	04	الشراكة المضافة
83	20	30	18	13	02	التخلي على الأصول للخواص الذين سيشترونها من جديد
417	110	116	113	58	20	المجموع

المصدر: وزارة المساهمة وترقية الاستثمار

ونلاحظ من خلال الجدول أنه تم في سنة 2003 خوصصة 20 مؤسسة ارتفعت سنة 2004 إلى 58 مؤسسة ثم إلى 113 مؤسسة سنة 2005 ثم 116 مؤسسة سنة 2006 و 110 مؤسسة سنة 2007 أي بتراجع نسبي، كما بلغ عدد المؤسسات المخوصصة بنسبة 100 % : 192 مؤسسة ، والمخوصصة بنسبة تفوق 50 % : 33 مؤسسة ، والمخوصصة بنسبة تقل عن 50 % : 11 مؤسسة بينما استفاد العمال من 69 مؤسسة .

4- الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض: تم إلغاء القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض بموجب الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 الذي سمح بإعادة النظر في تنظيم وسير القطاع البنكي خاصة فيما يتعلق بدور كل من بنك الجزائر ومجلس النقد

¹ محمد زرقون، انعكاسات استراتيجية الخوصصة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، عدد 07 ، 2009/2010، ص.156.

والقرض وكذا عملية مراقبة البنوك والمؤسسات المالية إلى جانب قواعد الصرف وحركات رؤوس الأموال، وأهم ما جاء في هذا الأمر فيما يخص تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر: (1)

- يسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك و مؤسسات مالية لوحدهم أو بالمساهمة مع المقيمين، حيث نصت المادة 84 و 85 من الأمر رقم 11/03 أنه يسمح للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعاً لها في الجزائر شريطة أن تتم المعاملة بالمثل؛

- السماح بتحويل المداخل و الفوائد و إعادة تحويل رؤوس الأموال وهذا ما نصت عليه صراحة المادة 126 من الأمر رقم 11/03 "رؤوس الأموال وكل النتائج والمداخل والفوائد والإيرادات و غيرها من الأموال المتصلة بالتمويل يسمح بإعادة تحويلها و تتمتع بالضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي وقعتها الجزائر"؛

5- القانون رقم 07/05 الصادر في 28 أبريل سنة 2005 والمتعلق بالمحروقات: (2) ويرمي إلى تحسين أداء القطاع، وذلك عن طريق مضاعفة استقطاب رؤوس الأموال والتكنولوجيا لفائدة القطاع من أجل زيادة المنافسة في سوق المحروقات واستكمال مسار اصلاح القطاع، ومن أهم ما جاء في هذا القانون ما يلي:

- إنشاء وكالتين وطنيتين مستقلتين هما: وكالة وطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات (سلطة ضبط المحروقات) ووكالة وطنية لتنظيم موارد النفط، حيث تكلف الأولى بالتنظيم المتعلق بتطبيق التعريفات ومبدأ الاستعمال الحر من الغير لمنشآت النقل بواسطة قنوات التوزيع، التنظيم في مجال الصحة والأمن الصناعي والبيئة والوقاية من المخاطر الكبرى وإدارتها، السهر على احترام دفتر الشروط الخاص بإنجاز منشآت النقل بواسطة الأنابيب والتخزين وتطبيق المقاييس والمعايير المعدة على أساس دولي وكذا تطبيق العقوبات والغرامات في حالة مخالفة القوانين المتعلقة بالنشاطات السابقة(3)، فيما تكلف الثانية بترقية الاستثمارات في مجال البحث واستغلال المحروقات، تسليم رخص التنقيب، القيام بعملية طرح المناقصات وتقييم العروض المتعلقة بنشاطات البحث والاستغلال، منح والاستغلال مساحات البحث متابعة وإبرام العقود ومراقبة تنفيذها، تحديد وجمع الإتاوة ودفعها إلى الخزينة، والحرص على دفع المتعامل للرسوم المنصوص عليها في نص القانون (الرسم على الدخل البترولي يدفع شهرياً، الرسم المساحي يدفع سنوياً، ضريبة تكميلية على الناتج تدفع سنوياً، ضريبة عقارية على أملاك أخرى ماعدا أملاك الاستغلال، إضافة إلى بعض الرسوم الأخرى)، القيام بإعداد المخططان على

¹ راجع الأمر 11/03 المتعلق بالنقد و القرض المؤرخ في 26/08/2003 ، الجريدة الرسمية، العدد 52 الصادرة بتاريخ 27/08/2003.

² القانون رقم 07/05 الصادر في 28 أبريل سنة 2005 والمتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 05 ، الصادرة بتاريخ 19/06/2005.

³ المادة 13 من القانون 07/05.

المديين المتوسط وطويل الأجل لقطاع المحروقات وكذا ترقية تبادل المعلوكات الخاصة بسوق الغاز⁽¹⁾؛

- اعتماد نظام جبائي جديد أبسط وأكثر تحفيزا بالنسبة لاستثمارات أكثر جدوى بالنسبة للدولة ويقتضي هذا النظام على وجه الخصوص بتدعيم الأنشطة لتحفيز العاملين على الاستثمار في الأنشطة في المصب (النقل عبر قنوات التكرير والتوزيع النفطي... إلخ)، كما يقتضي بتحديد الميدان المنجمي في أربعة مناطق وفق درجة الصعوبة⁽²⁾؛
- توضيح الأحكام المتعلقة بالغاز الطبيعي بغية ضمان تمويل للسوق الوطنية، تطوير الصادرات وصون البيئة والاستعمال العقلاني للطاقت؛
- تنفيذ سياسة الأسعار للمنتجات البترولية على مستوى السوق الوطنية بشكل يشجع الاستثمار وفي نفس الوقت يوجه المستهلكين نحو المنتجات الأقل تلوثا؛
- تحرير نقل المنتجات البترولية بهدف السماح للعاملين غير شركة سوناطراك بالاستثمار في هذه الفروع، ومن ثم رفع قدرات النقل إلى أقصى حد.

¹ المادة 14 من القانون 07/05

² لمزيد من التفصيل راجع المادة 83 من القانون 07/05 ، المرجع السابق ص.ص. 24 ، 25 ، 26

المطلب الثاني: الجزائر والعلاقات الخارجية في إطار ترقية الإستثمار الأجنبي المباشر

في إطار جهودها الرامية إلى ترقية وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، عملت الجزائر على الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والدخول في تكتلات اقليمية وإبرام الإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، والتي من شأنها إعطاء حماية أكبر للمستثمرين الأجانب، وتساهم في استقطاب

أولاً: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة

تقدمت الجزائر لأول مرة بطلب الانضمام إلى "الجات" في 03 جوان من سنة 1987، ولقد تم قبول طلبها في 17 جوان من نفس السنة وتم تكوين فوج عمل، وفي بداية سنة 1995 تاريخ تأسيس المنظمة العالمية للتجارة تم تحويل جميع أفواج العمل للانضمام إلى "الجات" إلى أفواج عمل للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وانطلقت الجزائر منذ سنة 1996 في مفاوضات عديدة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، حيث أجرت عشر جولات من المفاوضات متعددة الأطراف عالجت خلالها 1600 سؤالا يتعلق بنظامها الاقتصادي وعقدت 93 اجتماعا ثنائي الأطراف مع 21 بلدا.

وتتعلق هذه المطالب خاصة بتقنين الأسعار والسعر المزدوج للغاز واستيراد المركبات المستعملة ورخص الاستيراد والإجراءات الصحية الخاصة بالصحة النباتية، وكذا العراقيل التقنية في مجال التجارة والرسم المحلي على الاستهلاك والإعانات الموجهة للتصدير.

وقد تلقت الجزائر بين 2008 و2009، ما مجموعه 96 سؤالا من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، منها خمسة عشر لها تأثير على اقتصادها والتي بسببها لآ زالت مسألة انضمامها إلى هذه المنظمة لم تراوح مكانها منذ سنوات عدة، وقد أكد وزير التجارة الجزائري، على هامش جلسة للأسئلة الشفهية بالمجلس الشعبي الوطني بتاريخ 09 ديسمبر 2010 أن " ملف انضمامنا جاهز وقد أجبنا على 96 سؤالا للمنظمة العالمية للتجارة منذ بضعة اشهر ونحن ننتظر رد اللجنة المكلفة بانضمام الجزائر إلى هذه المنظمة و نأمل في أن تتم برمجة الجولة ال11 سنة 2011" (1) .

وبانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، يمكنها خلق محيط أكثر ملائمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق تحفيزات جديدة للاستثمار خاصة فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية للمؤسسة لا سيما براءات الاختراع وعلامات الإنتاج، كذلك فإن احترام المعايير الدولية فيما يخص حقوق الملكية الفكرية، سيجعل من سيرورة نقل التكنولوجيا أكثر فعالية بحيث يعطي المستثمرين تحفيزات أكثر لنقل التكنولوجيا، كما أن انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة، سيمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات

¹ وكالة الانباء الجزائرية 2010/12/09

الأجنبية المباشرة، من خلال استفادتها من الإتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة، والتي تعود باستثمارات مهمة عليها خاصة مع الإستفادة من أثر الشبكات التي تكونها الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الجهوي والدولي، وما تمثله من وسائل هامة في تبادل السلع والخدمات والتكنولوجيا وفي استغلال الهوامش المتوفرة في الربحية ومردودية عوامل الانتاج بين الدول والتكتلات.

ثانيا: شراكة الجزائر مع الإتحاد الاوروبي

يرمي مشروع الشراكة الأورو متوسطية الذي تم اعتماده في قمة برشلونة في نوفمبر 1995، إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر بين دول الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط بحلول عام 2010، وذلك عن طريق الإلغاء التدريجي للقيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة في السلع المصنعة عبر مفاوضات ثنائية بين الإتحاد الأوروبي وأعضاء الشراكة وفقا لجداول زمنية محددة، أما المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد فهي مستثناة في الأجل القصير والمتوسط، ولا يزال خاضعا لقيود تجارية مهمة، وما تم تقديمه من تنازلات في هذا المجال يعتبر هزيلا ولا يتناسب وحجم التبادل التجاري لهذه السلع خاصة وأنها تشكل ميزة نسبية لدول جنوب المتوسط، كما يتضمن الإتفاق ضرورة تحرير تجارة الخدمات، ولقد تحقق هذا المشروع من خلال سلسلة من الإتفاقيات التي عرفت بإتفاقيات الجيل الجديد، والتي تختلف عن إتفاقيات التعاون الموقعة في الستينات والسبعينات بين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول المغرب العربي وبعض دول جنوب المتوسط، والتي طبعت بالطابع التجاري البحت، أما الإتفاقيات الجديدة فمجالها أوسع، إذ تتضمن تعاونا ماليا واقتصاديا وتقنيا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا وأمنيا.

وبالنسبة للجزائر فتعتبر دول الإتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري لها إذ أن نحو 65 % من صادرات الجزائر باتجاه الاتحاد الأوروبي وحوالي 60% من وارداتها منها، لذا دخل مشروع الشراكة ضمن أولويات السلطات الجزائرية، ودخلت منذ عام 1997 في مفاوضات مع دول الإتحاد ضمن سبعة عشر جولة، توجت بالتوقيع على اتفاق الشراكة في 19 ديسمبر 2001 وبصفة رسمية في أبريل 2002، ودخل حيز التنفيذ في الأول من سبتمبر 2005.

وستسمح هذه الإتفاقية بفتح المجال الاقتصادي للمنافسة في إطار قواعد اقتصاد السوق بعد إزالة كافة العراقيل تدريجيا ووضع حد لاحتكار الدولة لبعض القطاعات الاقتصادية، وفي مجال الاستثمار الأجنبي المباشر فإن الإتفاقية تنص على ضرورة خلق جو مناسب لاقدم الاستثمارات الأجنبية، ومن أجل تحقيق ذلك يجب تسهيل إجراءات الاستثمار وتوفير المعلومات الضرورية ووضع إطار قانوني لتشجيع الاستثمارات وتقديم المساعدات التقنية الضرورية لترقية و ضمان الاستثمارات الوطنية و الأجنبية، وبالنظر إلى التجارب السابقة للدول فإن إنشاء مناطق التجارة الحرة يزيد من تدفق رؤوس الأموال، والتي تنتج عن توسيع الأسواق وزيادة وفرة الحجم، وإتاحة فرص أفضل لتقسيم العمل وتخصيص الموارد، غير

أن تحرير التجارة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط لا يتوقع له أن يأتي بمثل هذه النتيجة ، ذلك لأن البروتوكولات التي سبق لدول جنوب المتوسط أن وقعتها مع الاتحاد الأوروبي منذ عدة عقود كانت تتيح للمنتجات الصناعية القادمة من الجنوب الدخول بحرية إلى الأسواق الأوروبية -عدا المنتجات الزراعية- وهي الميزة التي لم يترتب عليها لا زيادة صادرات أغلب هذه الدول إلى أوروبا، ولا زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية لبلاد جنوب المتوسط .

والنتيجة أن إتاحة الفرصة للدخول إلى الأسواق الأجنبية لا يؤدي تلقائيا إلى زيادة الصادرات، كما أن فتح الأسواق المحلية أمام الصادرات الأجنبية في إطار منطقة التبادل الحر لا يؤدي إلى تلقي المزيد من الاستثمارات الأجنبية بطريقة آلية ما لم تتوفر عوامل إضافية أهمها إتباع سياسات ترفع من كفاءة وتنافسية المؤسسات الاقتصادية والمنتجين المحليين، وتطوير مؤشرات الاقتصاد الكلي لزيادة جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمارات الأجنبية.

ثالثا: الجزائر والتكتل الجهوي (اتحاد المغرب العربي)

تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة جد استراتيجية للاستثمار، وقد كانت الاتفاقية المبرمة في 17 فيفري 1989 بمراكش بين كل من : الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا، المغرب، تهدف إلى إنشاء منطقة تبادل حر ثم اتحاد جمركي فسوق مشتركة، وجاءت هذه الإتفاقية بعدة أحكام فيما يخص الاستثمار المغربي، حيث نصت على وجوب احترام القانون الداخلي لكل دولة في مجال الاستثمار، وتكريس مبدأ حرية الاستثمار، بالإضافة إلى إقرار عدة ضمانات مثل حرية تحويل العوائد والتعويض في حالة نزع الملكية أو التأميم، وكذلك نصت الاتفاقية بتمتع المستثمر المغربي بنفس الامتيازات الممنوحة للمستثمر الوطني أي أنه يعامل معاملة المستثمر الوطني لا معاملة المستثمر الأجنبي. وقد فشلت التجربة التكاملية المغاربية نتيجة ضعف البنية التحتية في مجال النقل والاتصالات مما يحد من التبادل البيني وعدم استقرار العلاقات السياسية والحوازج التعريفية وغيرها، هذا إضافة إلى المعوقات السياسية وتوتر العلاقات الجزائرية- المغربية، و يبقى الفضاء المغاربي الحيز الطبيعي لأي تكتل أو محاولة تكامل أو إندماج ممكنة للجزائر ويرجع هذا إلى عدة أسباب، تاريخية، دينية، وسياسية، ونظرا للتحديات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية العالمية، وتحديات التكتلات الإقليمية الجديدة، فإنه على دول المغرب العربي أن تنظر إلى هذا الفضاء بنظرة إستراتيجية جديدة، تجعل منه فضاء سلم ونمو، ومنطقة جالبة للإستثمارات بما يحقق الرفاهية والإزدهار لشعوب المنطقة.

رابعاً: الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف في مجال حماية وضمان الاستثمار

إضافة إلى الضمانات الممنوحة في قانوني الاستثمار 93-12 و 01-03 والتي تم التطرق لها بالتفصيل في المطالب السابق ، قامت الجزائر بإبرام العديد من الاتفاقيات سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف إيماناً منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار ومنح المستثمر الأجنبي حماية أكثر للاستثمار في جميع المجالات الاقتصادية

1- الاتفاقيات المتعددة الأطراف: إنضمت الجزائر إلى عدة معاهدات دولية وعربية متعلقة بمجال

التحكيم وضمان الاستثمار أهمها:

- الإنضمام إلى معاهدة الاعتراف وتنفيذ القرارات التحكيمية الأجنبية والتي تعرف بمعاهدة نيويورك المؤرخة في 10 جوان 1958⁽¹⁾ .
- الإنضمام الى المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار، حيث يتم الاعتراف للمستثمر الأجنبي في ظل شروط معينة، بقدرته على الطعن أمام الهيئة التحكيمية الدولية، وذلك بصفة مستقلة عن إرادة دولته⁽²⁾.
- الإنضمام إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في سنة 1995⁽³⁾.
- الإنضمام إلى اتفاقية الاتحاد المغربي لإنشاء مركز مغربي للتحكيم في 27 جوان 1994
- الإنضمام إلى الاتفاقية المغربية لتشجيع الاستثمارات في 23 جويلية 1990.
- الإنضمام إلى الاتفاقية المبرمة لإنشاء المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية مع دول المغرب العربي في 13 جوان 1992.
- الإنضمام إلى الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المبرمة في 07 أكتوبر 1995.
- الإنضمام إلى الاتفاقية المبرمة لإنشاء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمارات وائتمان الصادرات في 23 أبريل 1996.

2- الاتفاقيات الثنائية: أبرمت الجزائر عدة اتفاقيات ثنائية تتعلق أساساً بترقية و تشجيع و ضمان

الاستثمار و تجنب الازدواج الضريبي وإلى غاية شهر ماي سنة 2011، أبرمت الجزائر نحو 46 اتفاقية استثمار ثنائية و 31 اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي⁽⁴⁾.

¹ La Loi N° 88-18 du 18 juillet 1988

² Ordonnance N° 95-04 du 21 janvier 1995.

³ Ordonnance N° 95-05 du 21 janvier 1995.

⁴ <http://www.iaigc.net,27/05/2013,11:30H>.

المبحث الثاني: توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية وأهميته في الاقتصاد الوطني

نتج عن تحرير الاقتصاد والإصلاحات المالية والنقدية والتجارية والنتائج الإيجابية المحققة على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية وإصلاح الأنظمة المتعلقة بالاستثمار في الجزائر، تحقيق نتائج ملحوظة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الفترة، إلا أن هذه التدفقات لازالت لاترتقى إلى الإمكانيات المتوفرة، كما أنها بقيت متركزة في عدد محدود من القطاعات، مثل قطاع المحروقات، الصلب والكيمياء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعليه يبقى التحدي الآن للجزائر في كيفية زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتنويع الأثر في المجالات التي تتمتع فيها بمزايا حقيقية.

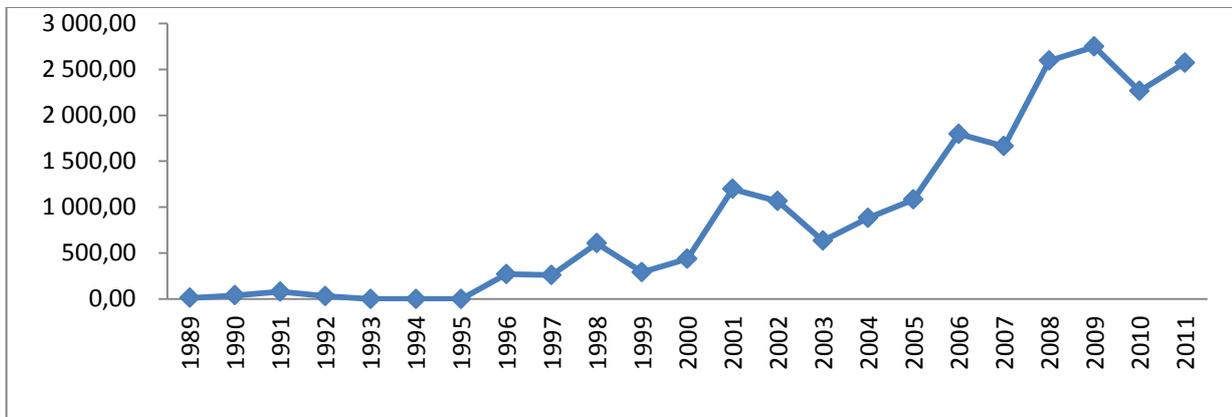
المطلب الأول: توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

نسعى من خلال هذا المطلب إلى تتبع التطورات الحاصلة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر ورصيدها منها، وأهم الصناعات المستقطبة لها، وكذا أهم الدول المستثمرة في الجزائر.

أولاً: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر ومخزونها منذ 1989

يوضح الشكل الموالي حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1989-2011)

شكل رقم (23): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1989-2011)
الوحدة: مليون دولار



Source: <http://unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableView.aspx>, 15/12/2012, 21:10h

استنادا إلى الشكل السابق يمكننا تقسيم تطورات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال هذه المرحلة إلى فترتين رئيسيتين وهما:

- **الفترة الأولى (1989-1995):** تميزت بضعف إن لم نقل انعدام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بالرغم من صدور المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار لسنة 1993، ويعود ذلك بلا شك إلى العديد من العوامل، أهمها غياب الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني خلال هذه الفترة والذي أدى إلى إحجام الشركات الأجنبية عن الاستثمار في الجزائر، وقد شهدت هذه الفترة بداية تنفيذ الإصلاحات بالتعاون مع صندوق النقد الدولي لمعالجة الإختلالات المختلفة، ويعتبر قطاع النفط والغاز هو القطاع الوحيد الذي واصلت فيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما في ذلك صيانة المنشآت التي تمتلكها الشركات الحكومية الجزائرية والاستمرار في عمليات استكشاف النفط والتنقيب في إطار عقود مع الشركات الأجنبية، فبعد ارتفاع قيمة هذه الاستثمارات من 12.1 مليون دولار سنة 1989 لتصل إلى 80 مليون دولار سنة 1991، انخفضت لتصل إلى 30 مليون دولار سنة 1992 قبل أن تتعدم في السنوات التالية لها.

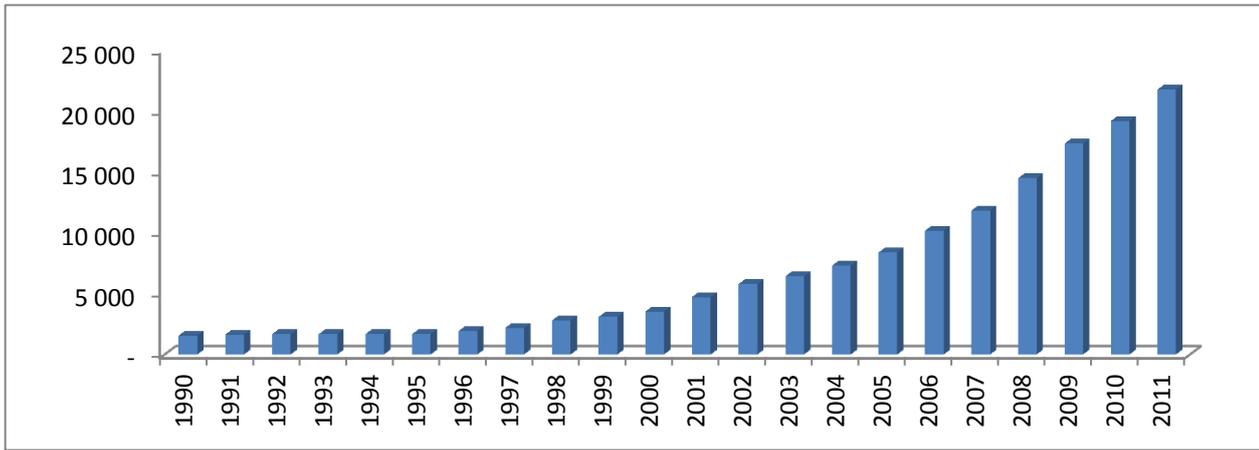
- **الفترة الثانية (بعد سنة 1995):** اتسمت بنمو واضح لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر والناجم أساسا عن تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وما أسفر عنه من استقرار للمؤشرات الاقتصادية الكلية خلال هذه الفترة وتسهيل الانسحاب التدريجي للدولة من بعض القطاعات، الأمر الذي أدى إلى بروز القطاع الخاص الذي زاد وزنه تدريجيا في الاقتصاد، هذا إضافة إلى الدعم الذي قدمته قوانين الاستثمار المعتمدة خلال هذه الفترة، وكذا دخول الجزائر في عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف والتي أعطت المزيد من الحماية والضمان للمستثمرين الأجانب، حيث ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من 270 مليون دولار سنة 1996 ليصل إلى 606.6 مليون دولار سنة 1998، بعدها انخفض إلى 291.7 سنة 1999، قبل أن يعاود الإرتفاع ويصل إلى 438 مليون دولار سنة 2000، ثم 1196 مليون دولار سنة 2001، إلا أنه انخفض بعدها إلى 633.8 مليون دولار سنة 2003، بعدها شهدت قيمة هذه الاستثمارات ارتفاعات متتالية ووصلت إلى 1795.4 مليون دولار سنة 2006، إلا أنها انخفضت سنة 2007 إلى 1661.6 مليون دولار، بعدها ارتفعت لتصل إلى 2563.60 مليون دولار سنة 2008 وتبلغ ذروتها في سنة 2009 بتسجيلها لـ 2746.4 مليون دولار، إلا أنها انخفضت سنة 2010 إلى 2264.4 مليون دولار قبل أن تعاود الارتفاع وتصل إلى 2571 مليون دولار سنة 2011، وقد عزز الاتجاه الإيجابي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في السنوات الأخيرة، الإرادة السياسية للسلطات من خلال البرامج الطموحة لدعم الانعاش والنمو الاقتصادي والتي بدأت منذ 2001 وإلى غاية الوقت الراهن، هذه الإرادة السياسية القوية هي

واحدة من المحددات التي سمحت باستئناف سريع للاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من القطاعات (الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وتجهيز الأغذية ، والمواد الكيميائية والمستحضرات الصيدلانية) .

كما شهد مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر تزايدا مستمرا خلال هذه الفترة وارتفع من 1561 مليون دولار سنة 1990 إلى 217 مليون دولار سنة 2011 وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (24): مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2011)

الوحدة: مليون دولار



Source : <http://unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableView.aspx> ,15/12/2012, 21:10^h

وبالرغم من تطور حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة الأخيرة، إلا أن نصيبها منه يبقى ضعيفا مقارنة بدول المنطقة، حيث تصنف الجزائر من بين الدول الأقل نشاطا بالنظر إلى الفرق بين القدرات الموجودة والنتائج المحققة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم(35): مقارنة قدرة الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع بعض دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1990-2011)

مخزون الاستثمار الأجنبي الوارد (بالمليون دولار)				تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد								البلد
				كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي				بالمليون دولار				
2011	2006	2000	1990	2011	2006	2000	1990	2011	2006	2000	1990	
21.780	9.944	3.379	1.561	1.4	1.5	0.5	0.1	2571	1.795	280	40	الجزائر
72.612	38.925	19.955	11.043	(0.2)	9.3	1.3	2	(483)	10.043	1.233	734	مصر
44.516	29.939	8.842	3.011	2.5	3.7	1.1	0.6	2.568	2.449	422	165	المغرب
31.414	21.832	11.545	8.067	2.5	9.6	3.6	0.7	1.148	3.308	779	89	تونس

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معلومات من الموقع الإلكتروني :

http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx تم الإطلاع بتاريخ 2013/04/10

الساعة 14:20.

نلاحظ من خلال الجدول تصدر مصر قائمة دول شمال إفريقيا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تليها كل من تونس والمغرب بينما تبقى الجزائر في نهاية الترتيب وصاحبة أقل نصيب من هذه الاستثمارات ، إلا أنه في السنوات الأخيرة ونتيجة للمشاكل السياسية والأمنية التي تعاني منها كل من مصر وتونس والتي أدت إلى انخفاض مستويات الاستثمار لديها وهروب بعض الشركات الأجنبية منها، إذ سجلت مصر سنة 2011 تدفقات سلبية بقيمة 483 مليون دولار كما انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى تونس في هذه السنة إلى 1.148 مليون دولار، وفي المقابل ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لتصل إلى 2571 مليون دولار وتحرز بذلك المرتبة الأولى في جذب هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول شمال إفريقيا، ويرجع هذا إلى تحسن مناخ الاستثمار من جهة وإلى جاذبية بعض القطاعات الاستثمارية خاصة قطاع المحروقات من جهة أخرى، وبالرغم من هذا يبقى مخزون الجزائر من هذه الاستثمارات ضعيف مقارنة بدول المنطقة، كما تبقى مساهمة هذه الاستثمارات في تكوين الناتج المحلي جد منخفضة .

ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

بداية نشير إلى عدم توفر احصائيات دقيقة حول التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، فالمصادر الثلاث المتاحة والخاصة بالاحصائيات ليست متطورة بالشكل الكافي، حيث لا يشير بنك الجزائر إلا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الحجم دون القطاع، أما الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فلا توضح سوى الاستثمارات المصرح لها حسب قطاع النشاط، دون التطرق إلى المنجزة فعلا، فيما تكتفي مديرية الجمارك بإحصاء التدفقات المادية، وتهمل المشاريع التي تتم عن طريق عمليات الدمج والتملك (مثل مشروع ISPAT, Henkel) (1).

وتجدر الإشارة إلى أن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تتركز غالبيتها في قطاع المحروقات، في حين يبقى نصيب القطاعات الأخرى منها ضعيف بالرغم من الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع سواء الزراعة أو الصناعة أو الخدمات.

1- **الاستثمار في قطاع المحروقات:** يساهم قطاع المحروقات في الجزائر بنسبة 70 % تقريبا من عائدات ميزانية الدولة و 35 % من الناتج الداخلي الخام و 98 % من العائدات الخارجية للجزائر، فضلا عن ذلك يعد اسهام الجزائر في الميزانية الطاقوية العالمية هاما بالنسبة للنفط الخام (المنتج العالمي الثاني عشر ب 1.2 مليون برميل يوميا) وحاسما بالنسبة للغاز الطبيعي (المصدر العالمي الخامس ب60 مليار متر مكعب)، ويستأثر هذا القطاع بنصيب الأسد من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، نظرا لارتفاع معدل الربحية فيه وقلة المخاطرة، خاصة بعد صدور قانون المحروقات 91-21 الصادر في 04 ديسمبر 1991 والذي فتح الباب أمام الشركات الاجنبية للمشاركة في الانتاج والاستثمار في قطاع المحروقات الجزائري، وذلك للمرة الأولى منذ عملية تأميم المحروقات سنة 1971، ويمكن للشركات الأجنبية أن تمارس نشاطها مع شركة سوناطراك من خلال أربعة أشكال للشراكة هي: (2)

أ- **الشراكة بالمساهمة:** يتميز هذا الشكل من الشراكة بمايلي:

- يحدد معدل المساهمة وفق اتفاق ينص عليه العقد، بحيث لا تتجاوز حصة الشركة الأجنبية 49% ؛

- تتحمل الشركة الأجنبية كافة مخاطر البحث؛

¹ Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, **Examen de la politique de l'investissement de l'Algérie**, New York et Genève, 2004, p.13.

² Meziani Ali, **Présentation du système législatif et contractuel algérien**, Séminaire sur la fiscalité du secteur des hydrocarbures en Algérie, L'union des chambres de commerce et de l'industrie Françaises à l'étranger, 21/04/1994, Paris

نقلا عن قويدري محمد، مرجع سابق، ص.ص.222،221.

- تمول الشركة الأجنبية استثمارات التطوير والاستغلال حسب معدل مساهمتها؛
- في حالة اكتشاف قابل للاستغلال تجارياً، تتمتع الشركة الأجنبية بحقها في إنتاج الحقل بقدر مساهمتها؛
- تدفع الشركة الأجنبية الأتاوة والضريبة على الأرباح، تبعا لحصة الإنتاج التي ترجع إليها.
- **ب- الشركة التجارية:** يتميز هذا الشكل بمايلي:
 - تعد شركة ذات أسهم تخضع لأحكام القانون التجاري الجزائري؛
 - تحدد مساهمة سوناطراك بـ 51% ومساهمة الشركة الأجنبية بـ 49% ويمكننا التمييز هنا بين حالتين:
 - تقاسم الإنتاج في الحقل، وهنا يلتزم كل طرف بدفع الأتاوة والضريبة على حصته من الإنتاج؛
 - تقاسم الأرباح المحققة بعد بيع إنتاج الحقل المكتشف، وهنا تتحمل الشركة التجارية دفع الأتاوة والضريبة على الإنتاج.
 - أما خصائص التمويل فهي نفسها المطبقة على الشراكة بالمساهمة.
- **ج- عقد تقاسم الإنتاج:** تسمح الحكومة الوطنية للشركة الأجنبية من خلال هذا العقد، باستغلال وتحويل جميع تكاليف الاكتشاف ومخاطر التطوير على الإنتاج المكتشف، و يتميز هذا الشكل بمايلي:
 - تتحمل الشركة الأجنبية جميع استثمارات البحث، والمخاطر الناجمة عنه؛
 - في حالة عدم التوصل إلى اكتشافات، فإن الشركة الأجنبية تكون قد أضعفت جميع ما استثمرته أما في الحالة العكسية، فيمكنها خلال فترة الاستغلال والتي تدوم بين 15 و 25 سنة، تحمل كل نفقات تطوير الحقل؛
 - تقوم شركة سوناطراك بتسليم الشركة الأجنبية حصتها من الإنتاج بعد خصم التعويض "تسليم فوق الباخرة بميناء الشحن" (FOB) ، صافية من كل ضريبة بترولية ، حيث تكون الشركة البترولية الأجنبية مالكة لحصتها من الإنتاج بميناء الشحن؛
 - تدفع شركة سوناطراك الأتاوة والضريبة على كامل الإنتاج؛
 - إن حصة الإنتاج التي تعود للشركة الأجنبية، لا يمكن أن تتجاوز 49 % من إنتاج الحقل.
- **د- عقد الخدمة ذات المخاطر:** هو ذلك العقد الذي تقوم من خلاله الشركة الأجنبية متحملة المخاطر والتكاليف بالبحث عن الآبار، مقابل تعويض التكاليف وتلقي المكافأة نقدا في حالة نجاح عمليات البحث، أما الإنتاج فيعود للشركة الوطنية، و تنقسم عقود الخدمة إلى نوعين هما:
 - عقد الخدمة ذات المخاطر، والذي يطلق عليه اسم: عقد المؤسسة أو الوكالة؛
 - عقد المساعدة أو التعاون التقني دون مخاطر، حيث تقدم الشركة الأجنبية في إطاره خدمات للشركة الوطنية التي تتحمل لوحدها المخاطر المالية للاستغلال والإنتاج.

ولا يمكن لحصة الإنتاج التي تعود للشركة الأجنبية أن تتجاوز 49 % من إنتاج الحقل، ويتميز هذا العقد بنفس خصائص عقد تقاسم الإنتاج، إذ الفرق الموجود بينهما، يكمن في حق الشريك المتمثل في تعويض التكاليف، والأجر، إما بصفة نقدية أو عينية.

وبعد سلسلة التدابير المتخذة بشأن تحرير قطاع المحروقات، ودعوة المستثمرين الأجانب، استطاعت شركة سوناطراك إبرام عدة عقود شراكة مع مؤسسات بترولية عالمية أهمها شراكة بين سوناطراك و Andarko (الولايات المتحدة)، Lasmo (الولايات المتحدة) وشركة Maersk Oil (الدنمارك) لتشغيل حقل نفط الجنوب حاسي بركين، كما شارك غيرها من الشركاء مع شركة سوناطراك في مشاريع مختلفة أهمها المجموعات الأجنبية التالية : Calgary Petroleum's Ltd (كندا)، Burlington Resources (الولايات المتحدة)، Talisman (كندا)، CEPSA (إسبانيا)، Halliburton (الولايات المتحدة)، Arco (الولايات المتحدة) و أصبحت الآن مملوكة من قبل شركة BP، Tullow Oil (أيرلندا)، Teikoku Oil (اليابان)، Agip (إيطاليا)، BHP (أستراليا) (1).

وقد أعلنت وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقة والمناجم بلغت 17 مليار دولار بين عامي 2000 و 2008 وبمعدل 2 مليار دولار سنويا، وأوضحت الوزارة في بيانها ان هذه الاستثمارات تشمل مشاركة مستثمرين أجانب في التنقيب وتطوير قطاع المحروقات ومحطات الكهرباء وتحلية مياه البحر والأعمال المنجمية(2).

2- الاستثمار خارج قطاع المحروقات: لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية محدودا رغم الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع ، حيث لم يبلغ إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب ما أوردهت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، سوى 423 مشروع استثماري بقيمة 2.120.549 مليون دج خلال الفترة (2002-2012) موزعة كالتالي:

¹ Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, **Examen de la politique de l'investissement de l'Algérie**, op.cit, p.15.

² <http://sawt-alahrar.net/oldsite/modules.php?name=News&file=article&sid=11074>

تم الإطلاع بتاريخ 2011/02/23 ، على الساعة: 10:10^h

جدول رقم(36): تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب قطاع النشاط خلال الفترة
(2002-2012)

النسبة (%)	المبلغ (مليون دج)	النسبة (%)	عدد المشاريع	القطاع
0.11	2.391	1.42	6	الزراعة
1.94	41.083	15.13	64	البناء والأشغال العمومية
46.15	978.702	56.5	239	الصناعة
0.64	13.573	1.42	6	الصحة
0.45	9.531	3.78	16	النقل
22.70	481.304	2.36	10	السياحة
23.79	504.522	19.15	81	الخدمات
4.22	89.441	0.24	1	الاتصالات السلكية واللاسلكية
100	2.120.549	100	423	المجموع

Source : <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement>, 30/05/2013, 13:10^h.

يحتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، باستحواده على 56.5% من مجموع عدد المشاريع المصرح بها خلال الفترة (2002-2012) و 46.15 % من إجمالي التدفقات، ومن أهم الصناعات التي تم الاستثمار فيها ،الصناعة الميكانيكية مثل استثمار الشركة الفرنسية Michelin التي عادت إلى النشاط بعد توقف دام تسع سنوات و ذلك منذ 12 أكتوبر 2002، حيث تبلغ قيمة مشروعها 20 مليون أورو ، كذلك نجد الصناعة الغذائية التي عرفت انتعاشا في السنوات الأخيرة خاصة بدخول الشركة الفرنسية DANONE إلى السوق الجزائرية سنة 2002، كذلك الاستثمار في مجال السكك الحديدية الذي تتولاه المجموعة الأمريكية (جنرال موتورز) ، بالإضافة إلى ذلك الاستثمار في مجال الحديد والصلب مثال الشركة الهندية ISPAT، كما يضم قطاع الصناعة أيضا مجالات حيوية ومريحة للاستثمارات الأجنبية كصناعة الأدوية التي استقطبت عددا من الشركات الأجنبية مثل: الشركة البريطانية Glaxo Smith klin، كذلك مشاريع تحلية مياه البحر الذي يعرف تنافسية كبيرة بين عدد من الشركات الأجنبية أهمها Le Consortium Geida والذي يضم أربع شركات إسبانية هي: ENIMA ، COBRA, CODESA, BESESA, SADYT ، إضافة إلى المجمع الإسباني ENIMA ، ومن أبرز المشاريع التي أبرمتها الجزائر مؤخرا في مجال الصناعات الثقيلة نجد المشروع الجزائري الألماني الاماراتي لانتاج مركبات عسكرية من نوع "Volkswagen"، بالإضافة الى مشروع مصنع السيارات رونو- الجزائر بالشراكة مع الشركة الفرنسية لانتاج السيارات "RENAULT".

أما القطاع الفلاحي ورغم أهميته، لا يزال يعاني التهميش حيث لم يستقطب سوى 0.11 % من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصروح بها خلال الفترة (2002-2012)، رغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات في هذا المجال، و يعزى هذا إلى ضعف الحوافز القانونية والمتعلقة بالمرودية، كما تبقى حصة قطاع البناء والأشغال العمومية ضعيفة من إجمالي التدفقات المصروح بها إذ لم تمثل سوى 1.94 % فقط، رغم نسبة النمو العالية التي حققها هذا القطاع في السنوات الأخيرة، أما قطاع الصحة فقدت حصته بـ 0.64 % من إجمالي التدفقات المصروح بها، فيما بلغت حصة قطاع النقل ورغم أهميته الاقتصادية 0.45 % فقط ، كما بلغت قطاع حصة قطاع السياحة 22.7 % من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصروح بها، ومن أهم المشاريع السياحية نجد مشروع شركة الحامل لإنشاء مركب سياحي بسيدي فرج و مشروع مجمع سیدار السعودي لتأسيس قريتين سياحيتين بالجزائر العاصمة، أما قطاع الخدمات فقد احتل المرتبة الثانية بعد القطاع الصناعي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 23.79 % من إجمالي التدفقات المصروح بها، ويحوي هذا القطاع على فرص ومجالات استثمار عديدة خاصة في القطاع المالي مثل التأمين والبنوك، فيما بلغ نصيب قطاع الاتصالات 4.22 % من إجمالي التدفقات خلال هذه الفترة ومن أهم الشركات المستثمرة في هذا القطاع نجد الشركة المصرية أوراسكوم والشركة الكويتية الوطنية.

ثالثا: أهم الدول المستثمرة في الجزائر

تصدرت الدول العربية قائمة الدول المستثمرة في الجزائر من حيث قيمة الاستثمار خلال الفترة (2002-2012) ، بقيمة استثمار قدر بـ 1.181.166 مليون دينار جزائري حسب احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، حيث تعتبر كل من مصر، الكويت، البحرين، المملكة العربية السعودية من أهم الدول العربية المستثمرة في الجزائر، فيما احتلت الدول الأوروبية المرتبة الثانية بإستثمارات قدرها 364501 مليون دينار جزائري منها 323298 مليون دينار جزائري مصدرها دول الإتحاد الأوروبي، تليها الدول الآسيوية بـ 27 مشروع ثم دول أمريكا الشمالية والجنوبية بـ 9 مشاريع .

أما من حيث عدد المشاريع فتصدر الدول الأوروبية قائمة الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2012) بـ 228 مشروع منها 185 مشروع تابع لدول الإتحاد الأوروبي تمتلك فرنسا العدد الأكبر منها، تليها كل من إيطاليا وإسبانيا ، وتأتي الدول العربية في المرتبة الثانية بـ 153 مشروع ثم الدول الآسيوية بـ 27 مشروع ومن أهمها الصين واليابان و أمريكا بـ 9 مشاريع أما الإستثمارات المتدفقة من كل من إفريقيا، أستراليا تحتل المرتبة الأخيرة بمشروع واحد لكل منهم كما يلي:

جدول رقم (37): أهم الدول والأقاليم المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2012)

المبلغ (مليون دج)	عدد المشاريع	الإقليم
364.501	228	أوروبا
323.298	185	منها الاتحاد الأوروبي
493.406	27	آسيا
59.504	9	أمريكا
1181166	153	الدول العربية
4510	1	أفريقيا
2974	1	أستراليا
14.487	4	مشروعات متعددة الجنسيات
2.120.549	423	المجموع

Source: <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement>, 30/05/2013,13:10^h

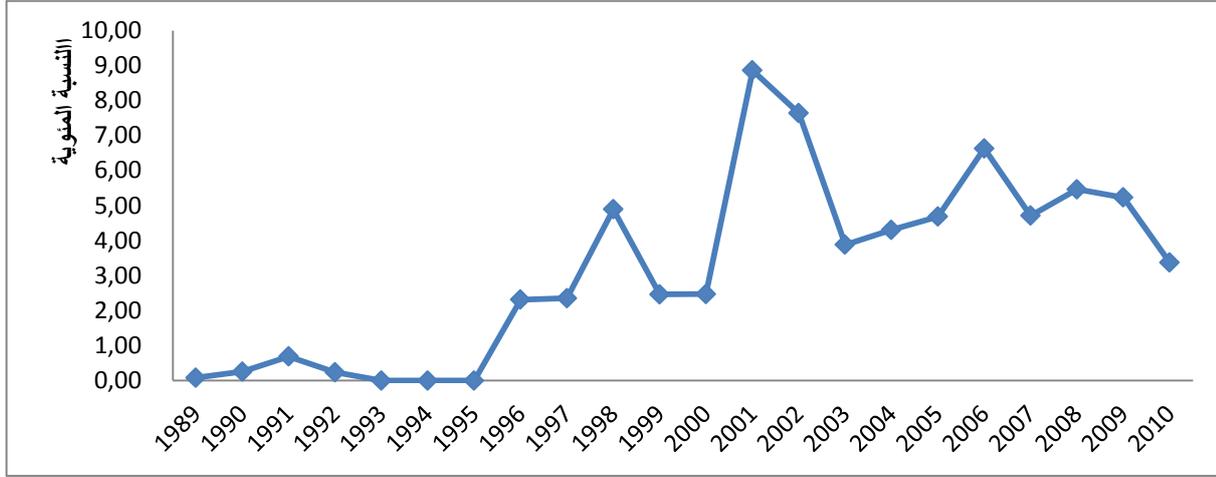
المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الوطني

نحاول من خلال هذا المطلب الوقوف على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في تكوين رأس المال الثابت والنتائج المحلي الإجمالي، و أثره على ميزان المدفوعات وكذا مدى مساهمته في نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة ، ونؤكد أنه لا يمكننا أن نبرز جميع الانعكاسات التي تسببت فيها تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الواردة، ويعود ذلك أساسا إلى الشح في المعلومات التي تخص هذا الشأن.

أولا: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت

ظلت نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر منخفضة للغاية حتى عام 1998 أين بلغت 4.89 %، لتتخف بعدها وتصل إلى 2.46 % و 2.47 % خلال سنتي 1999 و 2000 على التوالي، بعدها شهدت هذه النسبة زيادة كبيرة في عام 2001 حين بلغت 8.86 % ، لتتخف بعدها إلى 7.64 % عام 2002، ثم 3.88 % عام 2003 ، بعدها عاودت هذه النسبة الارتفاع ووصلت إلى 4.3 % في عام 2004 و 4.68 % عام 2005 لتصل إلى 6.63 % سنة 2006 ، لتتخف بعدها إلى 4.71 % عام 2007، ثم ارتفعت إلى 5,46 % و 5,23 % خلال سنتي 2008 و 2009 على التوالي لتتخف في سنة 2010 وتصل إلى 4,37 %، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (25): الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال
الثابت خلال الفترة (1989-2010)



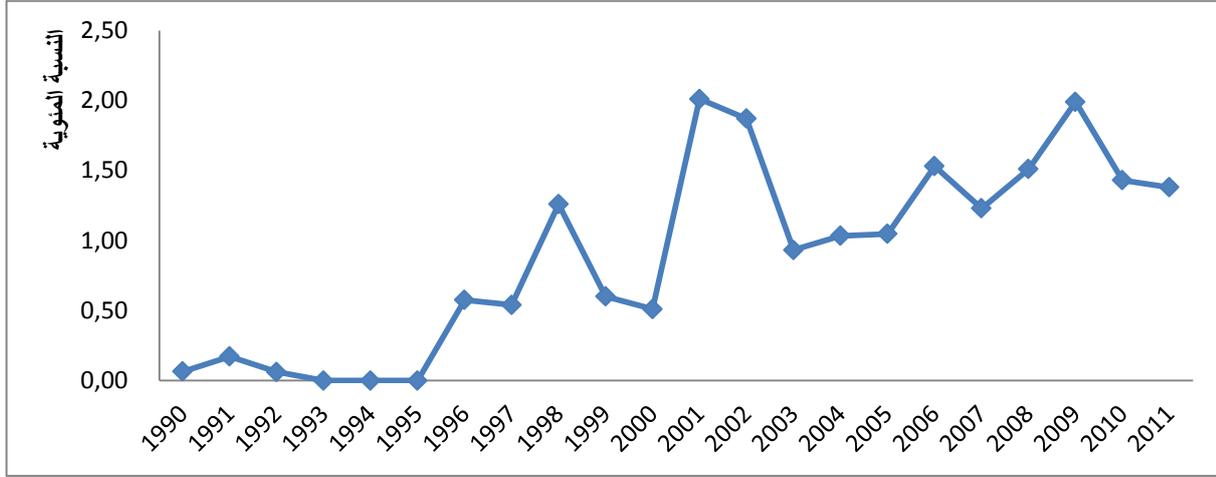
Source: http://www.iaigc.net/UserFiles/file/Statistics/2012/FDI_inflows_GFCF.xls,
10/12/2012, 15; 10H

و تظهر الأرقام السابقة أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاستثمار في الجزائر تبقى ضعيفة، ومع ذلك فإن المعدلات التي تحققت خلال العشر سنوات الأخيرة وخاصة في عام 2001 وإن كانت متواضعة تبقى مشجعة.

ثانيا: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

تعكس نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي مدى أهمية تدفق هذا الاستثمار في النمو الاقتصادي، وبالتالي مدى الأثر الذي يحققه على اقتصاد البلد المضيف لهذا الاستثمار، ويوضح الشكل الموالي تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2011).

الشكل رقم (26): الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2011)



Source : http://www.iaigc.net/UserFiles/file/Statistics/2012/FDI_inflows_GDP.xls,10/12/2012,15;10^H

نلاحظ من خلال الشكل السابق زيادة حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال العشرية الأخيرة مقارنة بالسنوات التي تسبقها، إلا أنه بالرغم من ذلك لا تزال هذه النسبة منخفضة مقارنة ببقية دول شمال إفريقيا ، ففي سنة 2001 على سبيل المثال بلغت هذه النسبة في الجزائر 2% بينما بلغت خلال نفس السنة 7,44% في المغرب و2,2% في تونس، أما في سنة 2009 وعندما بلغت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 1,99% بلغت 3,57% في مصر و 2,14% في المغرب و3,88% في تونس.

وتبين الأرقام السابقة أن الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري لا يزال ضعيفا، على الرغم من أنه من الضروري أن نأخذ في الاعتبار تأخر الانفتاح الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لا تزال هناك امكانيات هائلة غير مستغلة للاستثمار في الجزائر.

ثالثاً: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

سنقوم بدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر من خلال دراسة أثره على مستوى كل من:

- الحساب الجاري: وذلك من خلال الوقوف على أثره على الميزان التجاري، وكذا حساب الخدمات وباقي التحويلات الذي تسجل على مستواه كافة التحويلات التي تتم مع الخارج ومن ضمنها أرباح وعوائد المستثمرين الأجانب؛
- حساب رأس المال: والذي يسجل على مستواه حركة رأس المال الصادر والوارد ومن ضمنه الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:

1- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري:

1-1- على مستوى الميزان التجاري: من خلال تعرضنا في الفصل السابق من هذه الدراسة لوضعية

الميزان التجاري الجزائري وجدنا أنه استمر في تحقيق فوائض منذ سنة 1995، والتي ارتفعت بشكل كبير في العشرية السابقة خاصة خلال الفترة (2003-2008) ويرجع هذا بالأساس إلى ارتفاع أسعار المحروقات، الذي أدى إلى ارتفاع حصيلة الصادرات التي تمثل صادرات المحروقات بين 97% و 98% منها، بناءً عليه يحق لنا التساؤل عن حصة المستثمرين الأجانب في صادرات المحروقات، ورغم غياب الإحصائيات التفصيلية عن كامل فترة الدراسة، إلا أن المعطيات المتاحة والموضحة في الجدول أدناه تسمح لنا باستنتاج مايلي:⁽¹⁾

- تزايد مستمر في حجم صادرات المحروقات بين سنة 2002 و 2005، ثم تراجع خلال السنتين الموالتين؛

- ضعف حصة الأجانب في هذه الصادرات، إذ لم تبلغ الكمية المصدرة من طرفهم 6% من المجموع المصدر قبل سنة 2004 وتراوح بين 7.3% و 7.59% سنتي 2004 و 2005، بينما تجاوزت حصة الطرف الوطني 92% من صادرات المحروقات خلال الفترة 2000-2005، وهذا يعني أن الطرف الوطني هو المسيطر على هذه الصادرات فيما تبقى مساهمة الطرف الأجنبي في زيادة الصادرات وتحسين وضعية الميزان التجاري في الجزائر ضعيفة .

¹ دادي عدون ناصر، بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و آثاره على ميزان المدفوعات خلال الفترة (1999-2008)، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي، مخبر الإصلاحات الاقتصادية، التنمية واستراتيجيات الإندماج في الإقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، العدد 07، 2009، ص. 31.

جدول رقم (38): توزيع صادرات المحروقات بين سونطراك والشركاء الأجانب خلال الفترة
(2007-2000)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	الوحدة	البيان
*	*	134	127	130	120	113	118.1	10 ⁶ طن معادل للبترو	حصة سونطراك
*	*	92.41	92.70	97.74	97.56	96.58	95.24	(%)	
*	*	11	10	3	3	4	5.9	10 ⁶ طن معادل للبترو	حصة الأجانب
*	*	7.59	7.30	2.26	2.44	3.42	4.76	(%)	
138	141	145	137	133	123	117	124	10 ⁶ طن معادل للبترو	المجموع المصدر

Source :

- Résultats du secteur de L'énergie, 2000, 2001,2002, p.3
- Résultats du secteur de L'énergie et de mines pour le 4 Trimestre 2003, p.8
- Résultats du secteur de L'énergie et de mines pour 2005, p.16
- Bilan énergétique national de l'année 2007, p.p.16, 17

نقلا عن: دادي عدون ناصر، بعداش عبد الكريم، مرجع سابق ، ص. 31.

(*) معلومات غير متوفرة

وبالإضافة الى الآثار التي يمكن أن يخلفها الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الصادرات، رأينا من خلال الفصل الثاني من الدراسة، أنه يمكن لهذا الأخير أن يؤدي الى آثار إيجابية على مستوى الواردات، من خلال ما يعرف بسياسة إحلال الواردات وما ينتج عنها من تقليص لقيمة هذه الأخيرة، فيما يرى البعض الآخر أنه يمكن أن يؤدي إلى زيادة الواردات الناتجة عن زيادة استيراد الشركات الأجنبية للسلع الوسيطة والمعدات والتجهيزات التي تحتاجها خاصة في المراحل الأولى من الاستثمار، وفيما يخص الواردات الجزائرية وجدنا من خلال تتبعنا لحركة هذه الأخيرة في الفصل السابق من هذه الدراسة أنها قد عرفت ارتفاعا محسوسا ومنحى تصاعدي منذ سنة 1998، والراجع في الأساس إلى زيادة الواردات من سلع التجهيز والتي أصبحت تمثل أعلى نسبة من الواردات مقابل تراجع الوزن النسبي للواردات من المواد الغذائية منذ سنة 2002 ، وبهذا يتضح لنا أن الواردات السلعية في الجزائر لم تتخفف بل ارتفعت، الأمر الذي يقودنا إلى القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يساهم في تخفيض الواردات في الجزائر، على العكس يمكن أن يكون قد ساهم في زيادة الواردات من سلع التجهيز نتيجة الاستيرادات التي تقوم بها الشركات الأجنبية من هذه السلع خاصة في المراحل الأولى من عمر المشروع، على اعتبار أن زيادة هذه الواردات يتزامن مع زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، غير أنه

ينبغي التنبيه إلى مساهمة هذه الاستثمارات في تدعيم العرض المحلي ببعض السلع والمواد كالاسمنت (مصنع المسيلة) والحديد (مصنع الحجار) ومواد التنظيف...إلخ، والذي يعتبر تخفيضا غير مباشر في الواردات، إلا أن الإحصائيات المتعلقة بحجم انتاج الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بجزأيه المصدر الى الخارج والموجه للسوق المحلي غير متاحة.

1-2- على مستوى حساب الخدمات وباقي التحويلات: تسجل التحويلات المالية الى الخارج والتي ينفذها المستثمرون الأجانب في الجزائر ضمن عنصر صافي دخل العوامل في ميزان المدفوعات الجزائري، وبالرجوع إلى هذا الأخير المنشور من طرف بنك الجزائر في تقاريره السنوية، نجد أنها تكتفي بعرض تحويلات الشركاء الأجانب في قطاع المحروقات فقط دون غيره من القطاعات، وعليه سنكتفي بعرض وتحليل هذه التحويلات الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (39): تطور حجم التحويلات المالية نحو الخارج للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات الجزائري خلال الفترة (1999-2011)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القيمة بالمليار دولار	0.66	1.17	1.02	1.59	2.19	3.12	4.74	5.29	3.90	4.56	3.92	3.93	4.97

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تجميع معلومات من:

- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2002, p.50
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2008, p. 63
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2011, p.172

وكما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، ارتفاع حجم الأرباح المحولة من طرف المستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات نحو الخارج والتي تفوق في واقع الأمر حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى جميع القطاعات خلال السنوات محل الدراسة⁽¹⁾، فعلى سبيل المثال بلغت حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر سنة 2011 : 2.6 مليار دولار بينما بلغت الأرباح المحولة من قطاع المحروقات وحده 4.97 مليار دولار

¹ أنظر في ذلك الشكل رقم 23 في المبحث الثاني من هذا الفصل.

أي بنسبة 191.15 % من إجمالي التدفقات الواردة في هذه السنة، الأمر الذي يفصح عن نزيف مالي يتعرض له ميزان المدفوعات الجزائري، والذي يرجع في الأساس إلى ضعف الرقابة، حيث لا تعترض البنوك الأجنبية في الجزائر ولا حتى العمومية رقابة صارمة فيما يخص عمليات تحويل الأموال، كما أن الإجراء الصادر في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والذي يلزم المستثمرين الأجانب بإشراك الجزائريين بنسبة 51 %، بهدف جعل الجزائريين يقتسمون أرباح الاستثمارات الأجنبية المقامة في البلاد وتقليص الكميات المحولة إلى الخارج، اتضح أنه دون جدوى في تقليص تحويل العملة الصعبة إلى الخارج، وهذا حسب دراسة جدوى أجريت على مستوى وزارة المالية حول هذا الإجراء ومدى أثره في الواقع، ومساهمته في تقليص عمليات تحويل رؤوس الأموال والعملة الصعبة إلى الخارج⁽¹⁾.

هذا وقد أكدت مصادر مصرفية، أن تعليمات صدرت قبل فترة تشدد على ضرورة التعامل بحذر مع ملف التحويلات المالية والمطالب التي تقدمها الشركات الأجنبية لهذه البنوك خاصة الأجنبية منها، كما تقرر فتح قنوات اتصال مباشرة بين بنك الجزائر ومصالح الضرائب لمتابعة جميع العمليات الخاصة بمراقبة نشاط الشركات الأجنبية الخاضعة للقانون الجزائري، وتم تشديد إجراءات السماح بتحويل أرباح الشركات الأجنبية إلى الخارج وعلى رأسها شركات قطاع الخدمات، بعد تسجيل نقائص في الإجراءات المتخذة للحد من الارتفاع المتواصل لقيمة التحويلات نحو الخارج، لاسيما التحويلات التي تتم بعنوان الخدمات، حيث ثبت أن بعض الشركات تقوم بتضخيم فواتير الخدمات والسلع المستوردة، أو اللجوء إلى تأسيس شركات وهمية في دول تعرف بالملاذات الضريبية الآمنة، لتبرير تحويل مبالغ خيالية من الجزائر إلى الخارج بشكل مبالغ فيه أمام عجز آليات المراقبة المعتمدة من قبل بنك الجزائر، وقد سجل تقرير بنك الجزائر، إستمرار ارتفاع فاتورة إستيراد الخدمات في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، بسبب توسع قائمة الخدمات المستوردة وفي مقدمتها خدمات قطاع المحروقات وعمليات إعادة تأمين البني التحتية المملوكة للشركات والمؤسسات العمومية والخاصة، وبعض المجموعات الأجنبية العاملة في قطاع النفط والغاز والاتصالات وخدمات الهاتف النقال، وشركات التأمين والبنوك والمؤسسات المالية، ومكاتب الخبرة والاستشارة الفنية والمساعدة التقنية والتدقيق المالي والمحاسبي⁽²⁾، حيث كشف تقرير بنك الجزائر أن إجمالي الواردات الجزائرية في مجال الخدمات بلغت سنة 2011: 12.56 مليار دولار، مقابل 11.91 مليار دولار في 2010 أي بزيادة قدرها 5.46 % ، في حين

¹ <http://www.elkhabar.com/ar/economie/244695.html>, 12/05/2012, 12:05^h

² http://www.annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=9485, 16/01/2013, 10:23h

بلغت قيمتها 6.93 مليار دولار سنة 2007 و 4.78 مليار دولار العام 2006 بمعنى أن فاتورة الخدمات في الجزائر، قد قفزت في الحقيقة بأكثر من 7 مليار دولار في ظرف ستة سنوات⁽¹⁾.

2- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب رأس المال: استمر حساب رأس المال في الجزائر في تحقيق أرصدة سالبة على طول الفترة المدروسة وقبل سنة 2008⁽²⁾، إلا أن هذا العجز انخفض خلال العشرية الأخيرة مقارنة بعشرية التسعينات نتيجة الارتفاع المحسوس في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال هذه الفترة عدا سنتي 2005 و 2006 التي قد شهدت أكبر عجز في الميزان المذكور نتيجة للمدفوعات الرأسمالية الكبيرة التي قامت بها الجزائر في إطار التسديد المسبق للديون، أما بعد سنة 2008 وبفضل التخفيف من عبء الديون مع ارتفاع قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، سجل ميزان رأس المال فوائض متواصلة حتى سنة 2011 آخر سنة توفرت لدينا الاحصائيات حولها، وعليه يمكننا القول أن هذه الاستثمارات قد ساهمت في تخفيف العجز في حساب رأس المال في الجزائر بعد سنة 1996، وتحقيق فوائض على مستوى الحساب المذكور منذ سنة 2008 .

¹ راجع في ذلك:

- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2008, p. 63
- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2011, p.172

² أنظر الشكل 11 و 15 في الفصل السابق من الدراسة

رابعاً: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا

يرتبط نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمدى نجاح الشركات الأجنبية على الاستثمار في البحث والتطوير محلياً، ودعم الشركات الوطنية للاستفادة من هذه النشاطات لتصبح فيما بعد قادرة على القيام بالجهود البحثية والتطويرية بصفة مستقلة، وعلى الرغم من صعوبة إجراء قياس كمي لأثر الاستثمار الأجنبي على توريث التكنولوجيا وتأهيل الكفاءات البشرية، إلا أن معظم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر تتركز في قطاع المحروقات، وما يتصل به من اكتشاف وإنتاج ونقل وصيانة، إضافة إلى بعض الصناعات في البتروكيماويات والأسمدة، الأمر الذي يسهل أحياناً عملية الحصول على أنسب أنواع التقنية المتطورة⁽¹⁾.

ويظهر الأثر الواضح للاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل التكنولوجيا إلى قطاع المحروقات من خلال مساهمتها الكبيرة في نشاط التنقيب والبحث والاستكشاف، حيث يعرف عدد الاكتشافات السنوية تنامياً، خاصة منذ فتح المجال أمام الشراكة الأجنبية والتعديلات القانونية التي مست قطاع المحروقات منذ سنة 1986، والتي أفرزت إبرام عقود شراكة في مجال الاستكشاف والتطوير والإنتاج المشترك مع عدد كبير من الشركات وصلت في نهاية 1999 إلى 200 عقد و 36 عقد ما بين سنوات 2001 و 2005، وتعمل سوناطراك بالشراكة مع أكثر من 20 شركة على مستوى 24 رقعة للبحث⁽²⁾، وبالنسبة لأنشطة البحث ووفقاً لتقرير شركة سوناطراك وصلت الأمتار المحفورة من طرف الشركات الأجنبية سنة 2007 : 176702 متر من إجمالي 325991 متر تم حفره في هذا العام أي بنسبة 54.2% من الإجمالي، كما وصل عدد الآبار المحفورة لهذه السنة 114 بئر منها 63 بئر تم حفره من طرف الشركات الأجنبية، ويرجع هذا التفوق من طرف الشركات الأجنبية إلى استعمالها تقنيات وآلات ذات تكنولوجيا متطورة، هذا وقد لعبت الشركات الأجنبية دوراً كبيراً في زيادة عدد الآبار المكتشفة، حيث بلغت هذه الأخيرة 20 بئر في سنة 2007، ساهمت الشركات الأجنبية في اكتشاف 12 بئر منها، وقد سمحت الخبرة المكتسبة من قبل سوناطراك، على مر السنوات بإدراج تقنيات استكشاف جديدة التي يعود لها الفضل في اكتشاف حقول بترولية جديدة من المحروقات، كما سمح من جهة أخرى، خيار الشراكة المتخذ في سياق تقاسم المخاطر الإستكشافية بتكثيف مجهودات الإستكشاف⁽³⁾، حيث تم في سنة 2010 اكتشاف 29 بئر ساهمت الشركات الأجنبية في اكتشاف إثنين منها فقط فيما يعود الباقي لشركة سوناطراك⁽⁴⁾.

¹ قويدري محمد، مرجع سابق، ص. 232.

² <http://www.sonatrach.com/ar/archives.html>, 15/03/2013, 14:30^h

³ Ibid.

⁴ <http://www.sonatrach.com/ar/nos-activites.html>, 15/03/2013, 15:36^h

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك بعض الشواهد الميدانية تفيد بأن بعض الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع المحروقات مثل: Anadarko, BP، اعتمدت على استراتيجية جديدة تتعلق بضمان تكوين مكثف لإطارات جزائرية في الخارج (عادة في بريطانيا الولايات المتحدة)، وذلك بغرض تأهيلهم على استيعاب التكنولوجيات المتطورة، بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركة ذات الأصل الألماني والعاملة في الجزائر تحت اسم "Schneider Electric Algerie"، قد عمدت خلال شهر أكتوبر 2002 إلى فتح مدرسة للتكوين على بعض التقنيات مثل: المراقبة الصناعية، توزيع الكهرباء... الخ⁽¹⁾، كما أن سلسلة التكوينات التي اعتمدها شركة Henkel سمحت لعمال وإطارات الشركة من اكتساب معارف جديدة، أهلتهم لتطوير آدائهم، والتكيف الإيجابي مع ما هو متاح من تكنولوجيا⁽²⁾.

كما يمكننا في هذا الإطار الإشارة إلى الدور الذي لعبته الشركات الأجنبية العاملة في مجال الاتصالات وعلى رأسها شركة أوراسكوم المصرية، في تطوير سوق الاتصالات، حيث قامت هذه الشركة وبالتعاون مع إتصالات الجزائر بالتعاقد مع شركة Alcatel الفرنسية والمتخصصة في إنتاج أدوات الاتصال السلكية واللاسلكية وكذا شركة Siemens الألمانية والمختصة في صنع الآلات الإلكترونية والإلكترو تقنية، وقد وصلت الكثافة السكانية التي تم تغطيتها حوالي 95%، كما تم تطوير شبكة التغطية والتي كانت تضم مركز تحويل واحد "MSC" و 300 محطة قاعدية "BTS" في سنة 2002 والتي كانت تغطي الولايات الكبرى فقط، لتصبح حاليا تغطي 48 ولاية بشبكة تحوي أكثر من 1350 محطة قاعدية و 6 مراكز تحويل، إضافة إلى قيامها بمشروع الربط البحري بالألياف البصرية بين الجزائر وفرنسا (مرسيليا) وبالتعاون مع الشركتين سالفتي الذكر.

وفي الأخير يمكننا القول أنه ولكي تتمكن الجزائر من الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وتنمية قدراتها الذاتية في هذا المجال، يجب عليها العمل على توفير الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وإيجاد البيئة التنظيمية اللازمة لتسهيل جذب التكنولوجيا المصاحبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إضافة إلى التدريب والتطوير المستمر للموارد البشرية في جميع المؤسسات لتكوين خبرات قادرة على الاستفادة من هذه التكنولوجيات والمساهمة في نقلها، والاهتمام بالبحث العلمي وتوفير المناخ الملائم لأعمال الابتكار والتجديد التكنولوجي.

¹ CNUCED, *Enquête sur le climat d'Investissement en Algérie*, Avril-mai 2003.

نقلا عن:

Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, **Examen de la politique de l'investissement de l'Algérie**, op.cit.p.21

² قويدري محمد، مرجع سابق، ص. 233.

خامسا: مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التشغيل والقضاء على البطالة

يوضح الجدول الموالي عدد مناصب الشغل التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرحة في الجزائر خلال الفترة (2002-2012):

جدول رقم (40): عدد وظائف المشاريع الأجنبية المصرحة في الجزائر خلال الفترة (2002-2012)

النسبة (%)	عدد الوظائف	النسبة (%)	المبلغ (مليون دج)	النسبة (%)	عدد المشاريع	مشاريع الاستثمار
88	664.057	69	4.813.063	99.1	47.170	الاستثمارات المحلية
4	27.400	12.7	879.370	0.4	208	الشراكة
8	63.713	17.9	1.241.179	0.5	215	الاستثمار الأجنبي المباشر
12	91.113	30.6	2.120.549	0.9	423	إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر
100	755.170	100	6.933.611	100	47.593	المجموع العام

Source: <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement>, 30/05/2013,14:40^h

بحسب البيانات الواردة في الجدول أعلاه نجد أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل في الجزائر تبقى محدودة ، حيث بلغ العدد الإجمالي من العمال المشغلين في إطار الاستثمارات الأجنبية المصرح بها في الجزائر نحو 91.113 عامل خلال الفترة (2002- 2012) وهذا من إجمالي 755.170 منصب شغل محقق خلال نفس الفترة أي بمعدل 12 % فقط من الاجمالي، إلا أن هذه النسبة قد تبدو معقولة إذ ما قورنت بعدد المشاريع الأجنبية المصرحة خلال هذه الفترة والتي لم تصل إلى 1% من إجمالي المشاريع المصرحة، حيث أن عملية إجراء القياس تفيد بأن للاستثمار الأجنبي المباشر إمكانيات كبيرة في توفير الأحجام المرغوب فيها من مناصب العمل في الجزائر، إذ أن نسبة 0.9% من إجمالي المشروعات الاستثمارية وفرت ما نسبته 12% من مجموع مناصب العمل، فإذا تم تصور ارتفاع عدد المشروعات الاستثمارية الأجنبية إلى نسبة تصل 10% من مجموع الاستثمارات القائمة فإن ذلك قد يرفع من مساهمتها في توفير مناصب شغل قد تصل إلى نسبة 30% من مجموع المناصب التي قد توفرها مجموع هذه الاستثمارات، لذلك كان منطوقاً أن تكثف الجهود أكثر من أجل تحسين بيئة الاستثمار وتهيئتها من أجل استقطاب و جلب أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر⁽¹⁾.

¹ مرداوي كمال، مرجع سابق، ص. 426.

المبحث الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر

تتمتع الجزائر بعدة مؤهلات من شأنها أن تمكنها من تبوء مكانة خاصة فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فعلى مستوى أداء الاقتصادي الكلي، مكنت برامج الإصلاح المعتمدة الجزائر من استرجاع التوازنات الاقتصادية وتحقيق معدل نمو مستمر ومعدلات تضخم منخفضة... إلخ⁽¹⁾، كما أدت برامج الإنعاش ودعم النمو المعتمدة منذ سنة 2001، إلى تحقيق نتائج مشجعة على مستوى البنية التحتية، السكن والتشغيل، إضافة إلى ذلك الوفرة الكبيرة في الثروات الطبيعية التي تعتبر بمثابة المؤهل الأساسي للاقتصاد الجزائري والذي بإمكانه القيام بدور استراتيجي في المنطقة، كما تتمتع الجزائر بحجم سوق داخلي معتبر (أكثر من 30 مليون مستهلك) ومجتمع متكون من نسبة كبيرة من الشباب، القرب من الأسواق، بالإضافة إلى عدة قطاعات واعدة مثل قطاع المناجم، الالكترونى، البنوك والقطاع المالي، الصناعات الغذائية، تكنولوجيات الاعلام والاتصال، المحروقات... إلخ، وبالرغم من ذلك لم تستطع الجزائر جذب قدر كاف من الاستثمارات الأجنبية بما يوافق امكانياتها، وإن كانت قيمتها قد شهدت تحسنا ملحوظا في السنوات الأخيرة إلا أنها بقيت محصورة في قطاع المحروقات .

وعليه ومن أجل معرفة مكانة الجزائر في جذب الاستثمار وتقييم المناخ الاستثماري فيها، ندرج أهم المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار ووضع الجزائر فيها، لنقف على أهم المعوقات التي تقف أمام جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر.

المطلب الأول: مكانة الجزائر في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار

توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ويلاحظ المنتبع لهذا المجال، أن هناك عددا متناميا من هذه المؤشرات، والتي هي باعتراف واضعيها لم تصل بعد إلى مرحلة الدقة الكاملة والثبات، ولا تخلو من الأخطاء لكنها حتما تعتبر من الوسائل والأدوات التي تزكي القرار وترجحه، فقد أثبتت عدة دراسات أن هناك صلة قوية بين ترتيب القطر أو درجته في بعض هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه من استثمار أجنبي مباشر.

ومن أجل تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر ندرج أهم المؤشرات المعتمدة من طرف المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي وترتيب الجزائر فيها.

¹ راجع الفصل السابق من الدراسة.

أولاً: مؤشر التنافسية العالمية

يعتبر هذا المؤشر واحداً من أبرز وأهم المؤشرات إنتشاراً ، يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي*، ويعتمد هذا المؤشر على عدد من المحددات لقياس القدرة التنافسية للدول، تدور في مجملها حول تقييم حزمة من السياسات الاقتصادية والمؤسسية المساندة لعملية التنمية الاقتصادية على المدى المتوسط، حيث يعتمد هذا المؤشر على تحليل اقتصاد القطر من خلال ثلاثة أركان رئيسية: (1)

- البيئة الاقتصادية الكلية (معدل النمو، التضخم، الأداء المصرفي...) ؛
- كفاءة المؤسسات العامة والأجهزة الحكومية و فعالية النظام القانوني والقضائي وموقعه من حماية الملكية الفكرية؛
- التطور التكنولوجي.

دليل المؤشر: يتراوح من 1 إلى 7 درجات بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط على مستوى أعلى من التنافسية (2)

ولقد تضمن مؤشر التنافسية العالمي 2013/2012 : 12 دولة عربية من أصل 144 شملها المؤشر، وقد احتلت الجزائر المرتبة 110 عالمياً و العاشرة عربياً فيما احتلت قطر الصدارة بـ 5.38 نقطة والمرتبة 11 عالمياً، تليها السعودية بـ 5.19 نقطة والمرتبة 18 عالمياً، ثم الإمارات بـ 5.07 نقطة والمرتبة 24 عالمياً**، والجدير بالذكر أن تصنيف الجزائر في هذا المؤشر قد تراجع مقارنة بسنة 2011 أين احتلت المرتبة 87 عالمياً والتاسعة عربياً، ويعتبر هذا المؤشر دليلاً على تراجع أهمية السوق الجزائرية بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين عن إقامة استثمارات موجهة للتصدير للسوق الخارجية.

* وهو مؤسسة دولية مستقلة تأسست عام 1971 مقرها سويسرا هدفها تحسين أوضاع الاقتصاد العالمي وجعله أكثر قدرة على تلبية متطلبات العولمة والانفتاح الشامل، تعمل بالتعاون مع الأكاديميين وممثلي الحكومات والمنظمات والشركات الدولية، وتصدر المؤسسة العديد من التقارير منها: التقرير العالمي للتنافسية، التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات وعدة تقارير اقليمية.

** على المستوى العالمي احتلت سويسرا المرتبة الأولى عالمياً تلتها سنغافورة ثم فنلندا ثم السويد ثم هولندا ثم ألمانيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية

¹ رضا عبد السلام، مكانة الدول العربية في المؤشرات العالمية، دون دار نشر، 2004، ص.23.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2005، ملحق 2/5، ص.177.

ثانيا: مؤشرات الفساد والشفافية "مدركات الفساد"

يدرس هذا المؤشر الذي تصدره مؤسسة الشفافية الدولية، أوضاع الأجهزة المؤسسية والحكومية من حيث مستوى الفساد والشفافية في عملها، حيث يعرف الفساد على أنه سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية لا علاقة لها بمتطلبات الوظيفة⁽¹⁾، ولقد بدأ العمل بهذا المؤشر منذ سنة 1995 وهو عبارة عن ملخص لجملة استفتاءات والتي تعكس آراء الأكاديميين ورجال الأعمال ومحلي المخاطر في البلدان متعددة.

وكان المؤشر يقيم الدول على مقياس من 0 إلى 10 نقاط، فالدولة التي تحصل على 10 نقاط هي الدولة التي تتمتع بالشفافية الكاملة ومن ثم لا مكان للفساد فيها، أما الدولة التي تحصل على أقل من نقطة واحدة فهي دولة ذات مستوى مرتفع من الفساد وتتنخفض فيها معدلات الشفافية بشكل كبير وقد تكاد تنعدم، أما في سنة 2012 فقد اتبعت مؤسسة الشفافية الدولية طريقة جديدة لاحتساب مدركات الفساد باعتبار النقاط من 100 أي الدولة التي تحصل على 100 تكون خالية من الفساد و كلما اقتربت الدولة من الصفر ارتفع الفساد فيها، و يغطي التقرير 176 دولة في العالم ، منها 53 دولة حصلت على 50 نقطة وأكثر والباقي وعددها 123 دولة وهي أغلبية هذه الدول حصلت على أقل من 50 نقطة.

وبالنسبة للجزائر فقد حصلت على 34 درجة واحتلت بذلك المرتبة 105 عالميا والعاشره عربيا، في حين سجلت كل من قطر والإمارات، ترتيبا متقدما من حيث انخفاض معدلات الفساد، وتواجدت هذه الدول ضمن مجموعة الخمسين الأوائل*، حيث حصلت كل واحدة منهما على 68 درجة و احتلتا بذلك المرتبة 27 عالميا و الأولى عربيا⁽²⁾.

ويعكس هذا المؤشر نقشي مستويات الفساد في الجزائر و الدول العربية ، وعند مقارنة أداء الجزائر عام 2012 بأدائها عام 2011، نجد أنها حققت تحسنا كبيرا وملحوظا في مجال الشفافية حيث احتلت في مؤشر عام 2011 المرتبة 112 عالميا⁽³⁾، وبالتالي فالسنوات القادمة تتطلب من الجزائر بذل جهود أكثر جدية لمحاربة الفساد وذلك بإصدار تشريعات محاربة الفساد والسهرة على تنفيذها وتطبيقها

* تعتبر كل من الدنمارك وفنلندا ونيوزيلندا التي حصلت كل منها على الموقع الأول بنقاط بلغت 90 من 100، هي الأفضل عالميا على مؤشر مدركات الفساد ويعتبر ذلك نتيجة طبيعية للتطور التشريعي والإجرائي في هذه الدول، كما حصلت كل من السويد وسنغافورة على الموقع الرابع والخامس على التوالي باجمالي نقاط هي 88 للسويد و 87 لسنغافورة

¹ رضا عبد السلام، مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية، مرجع سابق، ص.34.

² Transparency international, **Corruption perceptions index 2011**, [http:// Transparency.org/cpi](http://Transparency.org/cpi) 2011, 07/02/2012, 00 :30^h

³ لمزيد من الإطلاع راجع:

Transparency international, **Corruption perceptions index 2012**, <http:// Transparency.org/cpi> 2012, 07/02/2012, 00 :47^h

وكذا إعطاء أكثر استقلالية للنظام القضائي ، إضافة إلى تطوير الجهاز الإداري و تخفيف البيروقراطية وتوفير الشفافية في الأداء.

ثالثا: مؤشر أداء وإمكانات القطر في جذب الاستثمار

تم إدخال هذين المؤشرين في التقرير العالمي الذي يصدر عن منظمة الأونكتاد عام 2002 وذلك لقياس مستوى أداء وإمكانات الدولة في مجال جذب الاستثمار، ويقاس مؤشر الأداء مستوى الدولة الفعلي من خلال نصيبها من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، ويستند هذا المؤشر إلى قسمة حصة القطر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم إلى نصيب ذات الدولة من الناتج الإجمالي العالمي، ويؤخذ متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية أو التطورات التي تحدث لمرة واحدة،

أما مؤشر الإمكانات فيركز على إمكانات لدولة الفعلية والتي يمكنها بمقتضاها جذب المزيد من الاستثمارات، ويستند إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بالدولة المضيفة، أجمالها التقرير العالمي للاستثمار في محددات رئيسية هي:⁽¹⁾

- الإطار السياسي للاستثمار: والذي يشمل الاستقرار السياسي، الاقتصادي، القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار، التعامل مع الأجانب، سياسات المنافسة والدمج والتملك، سياسة الخصخصة؛
- تسهيل الأعمال: كالترويج للاستثمار والكفاءة الإدارية، خدمات ما بعد الاستثمار، تسهيلات تحويل الأرباح، الاستقرار التشريعي...إلخ؛
- محددات اقتصادية: وتتوقف على الإستراتيجية الاستثمارية للشركة، فالمحددات الاقتصادية للشركات الباحثة عن الكفاءة تتقدمها عناصر مثل المهارة وتكلفة العمل في الدولة المضيفة، أما بالنسبة للشركات الدولية التي تبحث عن سوق لتخدمه، فتتركز محدداتها في كبر حجم السوق وارتفاع معدل النمو الاقتصادي ونصيب الأفراد من الناتج القومي، توفر بنية أساسية قوية وقضاء مستقل...إلخ.

دليل المؤشر:

1- وفق مؤشر الأداء: إن حصول الدولة على معدل واحد فما فوق، يعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وما دون ذلك يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

¹ رضا عبد السلام ، مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية، مرجع سابق، ص.46.

2- وفق مؤشر الإمكانيات: يتراوح الرصيد بين صفر وواحد، ويحتسب من قسمة الفرق بين قيمة المتغير في القطر أدنى قيمة له على الفرق بين أعلى قيمة للمتغير وأدنى قيمة له⁽¹⁾.

وفي سنة 2011 صنفت الأونكتاد الدول حيث قدرتها على توظيف إمكانياتها في جذب استثمارات فعلية تتناسب مع حجم اقتصادها في مصفوفة تتكون من 12 مجموعة*، وبناء على تقاطع مؤشر الأداء و الامكانيات ، صنفت الدول العربية في المجموعات التالية: (2)

- مجموعة الدول ذات جذب مرتفع جدا مع إمكانيات منخفضة: لبنان والأردن؛
- مجموعة الدول ذات جذب منخفض مع إمكانيات منخفضة جدا: جيبوتي؛
- مجموعة الدول ذات جذب مرتفع مع إمكانيات منخفضة جدا: السودان؛
- مجموعة الدول ذات جذب مرتفع جدا مع إمكانيات مرتفعة جدا: السعودية؛
- مجموعة الدول ذات جذب مرتفع مع إمكانيات مرتفعة: مصر وتونس وقطر؛
- مجموعة الدول ذات جذب منخفض جدا مع إمكانيات منخفضة جدا: موريتانيا؛
- مجموعة الدول ذات جذب مرتفع مع إمكانيات مرتفعة جدا: الإمارات؛
- مجموعة الدول ذات جذب منخفض مع إمكانيات مرتفعة: الجزائر، المغرب، سلطنة عمان وسورية؛
- مجموعة الدول ذات جذب منخفض جدا مع إمكانيات منخفضة: اليمن؛
- مجموعة الدول ذات جذب منخفض جدا مع إمكانيات مرتفعة: البحرين والكويت.

وعليه وفقا لهذا المؤشر، يبقى نصيب الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضعيف مقارنة بامكانياتها .

* تتألف هذه المصفوفة من 12 خانة، الجانب الأفقي منها خاص بمستوى الامكانيات، ويقسم إلى 4 مجموعات من اليسار إلى اليمين كما يلي: إمكانيات منخفضة، إمكانيات منخفضة جدا، إمكانيات مرتفعة، إمكانيات مرتفعة جدا، فيما يختص الجزء العمودي بمستوى الأداء الفعلي ويقسم من الأعلى إلى الأسفل كما يلي: أداء مرتفع جدا، أداء مرتفع، أداء منخفض جدا، أداء منخفض .

¹ محمد قويدري، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسنية بن بو علي، الشلف، 2006، ص.292.

² لمزيد من الإطلاع راجع:

UNCTAD, World Investment Report, Towards a new generation of investment policies, 2012, op.cit,p.35

رابعاً: المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يصدر هذا المؤشر شهرياً عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية، من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولها يشملها المؤشر، ويتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

- **مؤشر تقييم المخاطر السياسية:** يضم 12 متغير هي درجة استقرار الحكومة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار، وجود نزاعات داخلية، وجود نزاعات خارجية، الفساد، دور المؤسسة العسكرية في السياسة، دور الدين في السياسة، سيادة القانون والنظام، الاضطرابات العرقية، مصداقية الممارسات الديمقراطية، نوعية البيروقراطية؛
- **مؤشر تقييم المخاطر المالية:** يتضمن 5 متغيرات هي نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة، درجة استقرار سعر الصرف؛
- **مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية:** تتدرج فيه 5 متغيرات هي معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة عجز/ فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ويقيم المؤشر الدول على مقياس من 0 إلى 100 نقطة أي الدولة التي تحصل على 100 نقطة تكون خالية من المخاطر و كلما اقتربت الدولة من الصفر ارتفعت المخاطر فيها.

وبحسب هذا مؤشر يتم تصنيف الدول ضمن خمس مجموعات كالآتي:

- دول ذات درجة مخاطر منخفضة جداً (من 80 إلى 100) ؛
- دول ذات درجة مخاطر منخفضة (من 70 إلى 79.9) ؛
- دول ذات درجة مخاطر معتدلة (من 60 إلى 69.9) ؛
- دول ذات درجة مخاطر مرتفعة (من 50 إلى 59.5) ؛
- دول ذات درجة مخاطر مرتفعة جداً (من 0 إلى 49.9).

وحسب مؤشر جوان 2011، تم تصنيف الجزائر ضمن مجموعة الدول ذات درجة مخاطر منخفضة محافظة بذلك على تصنيفها في مؤشر عام 2010⁽¹⁾.

خامسا: المؤشر المركب لمناخ الاستثمار

في محاولة لقياس الأداء الاقتصادي للدول العربية وتصنيف مناخ الاستثمار فيها، قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار منذ 1996 بتأسيس مؤشر مركب يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في الدول العربية، وتستند المنهجية التي تم اعتمادها لتعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على أنها تلك التي تتميز بانخفاض عجز الميزانية (أو عدم وجوده)، يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات متدنية من التضخم و سعر صرف غير مغالي فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري، وتقع الخصائص الأربعة الأولى ضمن السياسات الاقتصادية وتمثل محصلة ونتائج لسياسات تم إتباعها خلال فترات زمنية محددة ويمكن الاعتماد بها ومقارنتها مع فترات سابقة، وقد شمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي: مجموعة السياسات المالية، مجموعة السياسات النقدية و مجموعة سياسات المعاملات الخارجية، أما فيما يتعلق بالتطورات النوعية المتعددة التي تؤثر على مجمل المناخ مثل : درجة الاستقرار السياسي والتطورات التشريعية والمؤسسية وتنمية الموارد البشرية وما يتم من خطوات في مجال الترويج للقطر أو قطاعات الاقتصاد أو المشاريع، فان المؤشر لا يعكسها حيث يحتاج إلى ترقية أسلوب تقديرها لقياس كفاءة وفعالية هذه النظم⁽²⁾.

وعليه فالمؤشر المركب يتكون من المؤشرات الفرعية التالية:

1- مؤشر سياسة التوازن الداخلي (العجز أو الفائض في الميزانية العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) : ويستخدم لتلخيص تطورات السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد .

وتعطى الدرجات حسب تغير هذا المؤشر كما يلي:

- انخفاض العجز بأكثر من 3.5 نقطة مئوية : 3
- انخفاض العجز من 2.5 إلى 3.5 نقطة مئوية: 2
- انخفاض العجز من 1 إلى 2.5 نقطة مئوية: 1
- انخفاض العجز أقل من 1 إلى ارتفاع حتى 1 نقطة مئوية: 0
- ارتفاع العجز أكثر من 1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية :-1

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، الكويت، ص.62.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2001، مرجع سابق، ص.23.

- ارتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية: -2
- ارتفاع العجز بأكثر من 10 نقاط مئوية: -3

2- مؤشر سياسة التوازن الخارجي (العجز أو الفائض في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي): ويستخدم لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد .

وتعطى الدرجات حسب تغير هذا المؤشر كما يلي:

- انخفاض العجز بأكثر من 4 نقطة مئوية : 3
- انخفاض العجز من 2 إلى أقل من 4 نقاط مئوية: 2
- انخفاض العجز من 1 إلى 2 نقطة مئوية: 1
- انخفاض العجز أقل من 1 إلى ارتفاع حتى 2 نقطة مئوية: 0
- ارتفاع العجز من 2.5 إلى أقل من 5 نقاط مئوية :-1
- ارتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية: -2
- ارتفاع العجز بأكثر من 10 نقاط مئوية: -3

3- مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم): ويستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد .

وتعطى الدرجات حسب تغير هذا المؤشر كما يلي:

- انخفاض معدل التضخم أقل من 1 إلى ارتفاع أكثر من 7 نقاط مئوية: 0
- انخفاض معدل التضخم من 1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية: 1
- انخفاض معدل التضخم من 5 إلى أقل من 25 نقطة مئوية: 2
- انخفاض معدل التضخم بأكثر من 25 نقطة مئوية: 3

وبعد حساب درجات المؤشرات الفرعية (مؤشر السياسة النقدية، مؤشر سياسة التوازن الداخلي، مؤشر سياسة التوازن الخارجي) ، يحسب المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية لكل دولة من خلال حساب متوسط المؤشرات الثلاث كما يلي:

دليل المؤشر المركب:

- أقل من 1 : عدم تحسن في مناخ الاستثمار
- من 1 إلى 2 : تحسن في مناخ الاستثمار
- من 2 إلى 3 : تحسن كبير في مناخ الاستثمار

وبناء على ذلك نقوم باحتساب المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الجزائر في سنة 2010 كما

يلي:

جدول رقم (41): المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر سنة 2010

البيان	2009	2010	التغير في المؤشر (النقاط المئوية)	درجة المؤشر
مؤشر التوازن الداخلي	(6.8)	(2.7)	4.10	3
مؤشر التوازن الخارجي	0.3	9.4	9.40	3
مؤشر السياسة النقدية	5.70	4.30	1.40	1

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، الكويت، ص.ص. 235، 239.

وعليه المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الجزائر سنة 2010 = $3/1+3+3 = 2.33$ وهو ما يعني تحسن كبير في مناخ الاستثمار لهذه السنة .

وبالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار منذ 2000 والى غاية 2010، نقوم فيما يلي باحتساب المؤشر لمناخ الاستثمار في الجزائر بغية الوقوف على مدى نجاح السياسة الاقتصادية الجزائرية في تحسين مناخ الاستثمار في هذه الفترة

جدول رقم (42): تطور المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر
خلال الفترة (2000-2010)

البيان	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر السياسة النقدية	قيمة المؤشر المركب	الدالة
2000	3	1	3	2.33	تحسن كبير في مناخ الاستثمار
2001	0	0	3	1	تحسن في مناخ الاستثمار
2002	3	0	3	2	تحسن في مناخ الاستثمار
2003	0	3	0	1	تحسن في مناخ الاستثمار
2004	1	3	0	1.33	تحسن في مناخ الاستثمار
2005	3	3	1	2.33	تحسن كبير في مناخ الاستثمار
2006	1	3	0	1.33	تحسن في مناخ الاستثمار
2007	3	3	0	2	تحسن في مناخ الاستثمار
2008	3	3	0	2	تحسن في مناخ الاستثمار
2009	3	0	0	1	تحسن في مناخ الاستثمار
2010	3	3	1	2.33	تحسن كبير في مناخ الاستثمار

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على تجميع معلومات من تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لمناخ الاستثمار في الدول العربية من سنة 2000 وإلى غاية سنة 2010

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الجزائر قد حققت تحسن في مناخ الاستثمار في هذه الفترة إذ تجاوزت قيمة المؤشر 1 نقطة مئوية في كل السنوات المدروسة، أما خلال السنوات 2000، 2005، 2010، فقد تجاوزت قيمة المؤشر 2 نقطة مئوية الأمر الذي يؤكد على وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار ويعطي ذلك مؤشرا على نجاح السياسات الاقتصادية في تحقيق هذا الهدف.

سادسا: مؤشر الحرية الاقتصادية

يقيس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك في الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويستند هذا المؤشر إلى 10 عوامل تشمل: تشمل السياسة التجارية وبخاصة معدل التعريف الجمركية ووجود الحواجز غير الجمركية، وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة وبخاصة الهيكل الضريبي للأفراد والشركات، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، السياسة النقدية وبخاصة مؤشر التضخم، تدفق الاستثمارات الخاصة و الاستثمار الأجنبي المباشر، وضع القطاع المصرفي والتمويل، مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية الفكرية، التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، أنشطة السوق

السوداء، وتمنح هذه المكونات العشرة أوزاناً متساوية ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية.

دليل المؤشر:

- 1 - 1.95 يدل على حرية اقتصادية كاملة
- 2 - 2.95 يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة
- 3 - 3.95 يدل على ضعف الحرية الاقتصادية
- 4 - 5.00 يدل على انعدام الحرية الاقتصادية

وحسب مؤشر سنة 2009 احتلت الجزائر المرتبة 124 عالمياً من أصل 141 دولة مما يدل على ضعف الحرية الاقتصادية فيها.

سابعاً: مؤشر بيئة أداء الأعمال

يصدر تقرير بيئة أداء الأعمال سنوياً عن مجموعة البنك الدولي منذ عام 2004، ويقاس هذا التقرير سهولة أداء الأعمال في الدول، يبحث الإجراءات الحكومية التي تعزز أنشطة الأعمال وتلك التي تعوقها، ويتم قياس سهولة أداء الأعمال بناء على 11 مؤشر فرعي والتي تتكون بدورها من عدد من المكونات الفرعية كما يلي: (1)

1- **مؤشر بدء المشروع (تأسيس الكيان القانوني):** يتكون من أربعة مكونات فرعية هي: عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة، الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز هذه الإجراءات، تكلفة إنجاز هذه الإجراءات كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي، الحد الأدنى لرأس المال القانوني اللازم لتأسيس شركة جديدة كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي.

2- **مؤشر استخراج تراخيص البناء:** يقيس مدى مرونة استصدار تراخيص بناء وتشديد مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع صغير أو متوسط الحجم، ويتكون من ثلاث مكونات فرعية هي: عدد الإجراءات اللازمة لاستصدار تراخيص بناء وتشديد مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع صغير أو متوسط الحجم، التكلفة الرسمية لإنجاز إجراءات استصدار تلك التراخيص بما في ذلك الإشعارات والمستندات المطلوبة لإستصدار كافة تراخيص مرافق البنية التحتية المتعلقة بتوصيل المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات (كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي).

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشرات أداء الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية، على الموقع الإلكتروني <http://www.dhaman.org> تم الإطلاع بتاريخ 2013/05/13 الساعة 14:08.

3- **مؤشر تسجيل الممتلكات:** يرصد مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة لعملية تسجيل أو نقل ملكية الأصول العقارية، ويتكون من ثلاث مكونات فرعية هي: عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري، الفترة الزمنية لإنجاز إجراءات التسجيل، التكلفة الرسمية لإنجاز إجراءات التسجيل أو نقل الملكية.

4- **مؤشر الحصول على الإئتمان:** يصدر سنويا منذ 2005 ويقاس مدى سهولة أو صعوبة الحصول على الائتمان اللازم للمشاريع ، ويتكون من أربعة مكونات فرعية هي: قوة الحقوق القانونية، مدى عمق المعلومات الائتمانية ، تغطية المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية (كنسبة مئوية من عدد السكان الراشدين)، تغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية (كنسبة مئوية من عدد السكان الراشدين).

5- **مؤشر حماية المستثمر:** يصدر سنويا منذ عام 2006، ويقاس مدى قوة حماية المساهمين من مالكي حصص الأقلية ضد قيام المديرين وأعضاء مجلس الإدارات بإساءة استخدام الأصول لتحقيق مكاسب شخصية، ويتكون من أربعة مؤشرات فرعية كما يلي: مؤشر نطاق الإفصاح، مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة ، مؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء، مؤشر قوة حماية المستثمر.

6- **مؤشر دفع الضرائب:** تم استحداثه منذ عام 2006 ويقاس مدى مرونة أو جمود أنظمة تحصيل الضرائب المفروضة والسياسة الضريبية المعمول بها في الدول التي يشملها المؤشر، ويتكون من ثلاث مؤشرات فرعية كما يلي: مؤشر عدد مدفوعات الضرائب سنويا، الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية، نسبة إجمالي الضرائب والإشتراكات الإلزامية المستحقة الدفع من إجمالي الأرباح التجارية.

7- **مؤشر التجارة عبر الحدود:** يركز على تفاصيل تكلفة التبادل التجاري الدولي من خلال تحديد تكلفة الاستيراد والتصدير وبالفترة الزمنية التي تستغرقها كافة الإجراءات الرسمية بدءا من الاتفاق التعاقدى النهائي بين طرفي العملية وانتهاء بتسليم الشحنة، و يتكون من ستة مكونات فرعية كما يلي: عدد المستندات اللازمة لإتمام عملية التصدير، الوقت اللازم لاتمام عملية التصدير، تكلفة التصدير (بالدولار لكل حاوية)، عدد المستندات اللازمة لاتمام الاستيراد، الوقت اللازم لاتمام عملية الإستيراد، تكلفة الإستيراد (بالدولار لكل حاوية).

8- **مؤشر إنفاذ العقود:** يقاس مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة للأنظمة القضائية وعملية الفصل في القضايا التجارية، و يتكون هذا المؤشر من ثلاث مكونات فرعية هي: عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود التجارية، الفترة الزمنية اللازمة للفصل في القضية وإصدار حكم نهائي بشأنها معبر عنه بالأيام، التكلفة الرسمية لإنجاز إجراءات تسجيل

القضية بالمحكمة حتى يتمكن الدائن من تحصيل مستحقاته التجارية من الشركة المدينة (كنسبة من الديون المتأخر سدادها).

9- مؤشر تسوية حالات الإعسار (إغلاق المشروع): يركز على مرونة قوانين الإفلاس المعمول بها لإغلاق الأعمال وسرعة تنفيذ وتقليص تكلفة إجراءات إعلان الإفلاس وتصفية النشاط وإغلاقه في مختلف الدول ويتكون من ثلاثة مكونات رئيسية هي: معدل استرداد الدائنين لديونهم ومستحقاتهم القائمة تجاه الشركة المتعثرة أو المفلسة، الفترة الزمنية اللازمة لإعلان الإفلاس وإغلاق الأعمال، تكلفة إعلان الإفلاس وإغلاق الأعمال معبرا عنها بنسبة من قيمة الشركة المتعثرة.

10- مؤشر توظيف العاملين: يقيس مدى مرونة أو جمود التشريعات والإجراءات الحكومية المنظمة لسوق العمل ويتكون من خمسة مؤشرات فرعية هي: صعوبة توظيف العمالة الجديدة، جمود ساعات العمل اليومية العادية (الإجبارية) والإضافية المسموح بها، صعوبة الاستغناء عن العمالة، جمود تشريعات العمل، تكلفة الاستغناء عن العمالة.

11- مؤشر توصيل الكهرباء: أستاذ مؤخرًا (سنة 2012) ، يقيس مدى سهولة حصول الشركات على الكهرباء ويشمل ثلاث مؤشرات فرعية هي: عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنظيم عمليات التوصيل، الوقت المستغرق لتوصيل التيار، تكلفة توصيل التيار الكهربائي كنسبة من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي السنوي.

وبحسب مؤشر بيئة أداء الأعمال لسنة 2012، احتلت الجزائر المرتبة 148 عالميا (من أصل 183 دولة داخلة في المؤشر) و16 عربيا (من أصل 19 دولة عربية) ، فيما تصدرت المملكة العربية السعودية قائمة الدول العربية في هذا المؤشر بإحتلالها المركز العاشر عالميا، وجاءت تونس في المرتبة الخامسة عربيا و46 عالميا والمغرب في المرتبة 94 عالميا والثامنة عربيا⁽¹⁾، ويدل هذا المؤشر على ضعف بيئة الأعمال في الجزائر، التي تراجع ترتيبها مقارنة بمؤشر 2011 الذي احتلت فيه المرتبة 143 عالميا ومؤشر 2010 الذي احتلت فيه المركز 136 عالميا .

ويرجع ضعف بيئة الأعمال في الجزائر حسب هذا المؤشر إلى طول وتعقد اجراءات تأسيس الكيان القانوني للمؤسسة واستخراج التراخيص وتسجيل الملكيات وكذا صعوبة الحصول على الإئتمان وعدم مرونة النظام الضريبي...إلخ ، فعلى سبيل المثال وحسب مؤشر بدء المشروع لسنة 2012 الذي احتلت الجزائر وفقه المرتبة 153 عالميا و15 عربيا ، يتطلب تأسيس الكيان القانوني للشركة في الجزائر 14

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال في الدول العربية 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.iaigc.net/UserFiles/file/DB/ar/DB2012.pdf> ، تم الاطلاع بتاريخ 2013/05/13 الساعة 14:30 .

إجراء يستغرق 25 يوم بتكلفة قدرها 12.1 % من دخل الفرد ويتطلب إيداع حد أدنى من رأس المال قدره 30.6 % من دخل الفرد، فيما يتطلب في السعودية المصنفة العاشرة عالميا والأولى عربيا: 3 إجراءات تستغرق 5 أيام، بتكلفة قدرها 5.9 % من دخل الفرد وبدون حد أدنى لرأس المال⁽¹⁾، مما يعني أن المستثمر في الجزائر، يواجه العديد من المعوقات والقيود المفروضة مثل التكلفة والتأخير والتعقيدات الادارية، الأمر الذي يضعف من جاذبية بيئة الأعمال في الجزائر للإستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الثاني: معوقات الاستثمار في الجزائر

على الرغم من وضوح التوجهات الكبرى للاقتصاد الوطني، وجملة النتائج الإيجابية المحققة، إلى جانب الجهود التي تبذلها الجهات الوصية في سبيل تهيئة وترقية مناخ الاستثمار، إلا أن المناخ الاستثماري في الجزائر تبقى تكتفه جملة من المعوقات التي تحول دون الوصول إلى نصيب كاف من هذه الاستثمارات، الأمر الذي يفسر المراتب المتأخرة التي احتلتها الجزائر في معظم المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار، وفي هذا الإطار كشفت دراسة قام بها فريق تابع للبنك الدولي في سنة 2003 حول مناخ الاستثمار في الجزائر، والتي تم من خلالها سبر لآراء المستثمرين حول أهم معوقات الاستثمار في الجزائر، عن طريق استقصاء شمل 562 مؤسسة معظمها متوسطة و صغيرة الحجم في 9 ولايات، أن أهم المعوقات التي اشتكى منها المستثمرون هي: صعوبة الحصول على القروض وتكلفته بنسبة 28.8 %، القطاع غير الرسمي والمنافسة غير الشرعية بنسبة 28.2 %، الحصول على العقار بنسبة 12.9 %، ارتفاع الضرائب والرسوم بنسبة 12.1 %، عدم استقرار السياسات الاقتصادية بنسبة 7.1 %، الفساد بنسبة 6.3 %، أسباب أخرى بنسبة 4.6 %⁽²⁾.

ويمكن إجمالاً إدراج أهم المعوقات التي يعاني منها مناخ الاستثمار في الجزائر فيما يلي:

1- **صعوبة الحصول على القروض البنكية:** بلغ عدد البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر حسب تقرير بنك الجزائر لسنة 2011: 27 بنك ومؤسسة مالية، منها 6 بنوك عمومية بما فيها الصندوق الوطني للإدخار و 14 بنك خاص برؤوس أموال أجنبية منها واحد برأس مال مختلط و 7 مؤسسات مالية⁽³⁾، وفي سنة 2011 منحت البنوك الناشطة العشرين: 3.724.7 مليار دج كقروض موجهة

¹ لمزيد من الإطلاع راجع: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتمان الصادرات، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، مؤشر بدء المشروع 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.iaigc.net/UserFiles/file/DB/ar/Starting-2012.pdf> ، تم الإطلاع بتاريخ : 14/05/2013 الساعة 14:45.

² World bank, **Pilot Algeria Investment Climate Assessment**, June 2003, in : <http://siteresources.worldbank.org/INT/PSD/Resources/336195-1092412588749/Algeria--ICA~3.pdf> , 14/10/2008, 19: 20^h

³ Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2011, op.cit, p.73.

للاقتصاد، 85.7% منها تم منحها من طرف البنوك العمومية والباقي (14.5%) من طرف البنوك الخاصة⁽¹⁾، مما يدل على أن البنوك العمومية لا تزال هي المهيمنة على حجم النشاط، مع الإشارة إلى الارتفاع المحسوس في معدل مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة والتي لم تكن تتجاوز 8% قبل سنة 2006، وقد تحصل القطاع الخاص على 53.2% من إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد في هذا العام، هذا الأخير الذي أصبح في السنوات الأخيرة يحظى بأعلى نسبة من القروض بعد التهميش ومزاحمة القطاع الذي عانى في السابق (بلغ نصيبه من إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد سنة 1999 : 19.2%)، وبالرغم من هذه التطورات يبقى الجهاز المصرفي الجزائري يعاني من عدة معوقات أهمها: بطء أنظمة المدفوعات، نقص الكفاءة المهنية في تسيير القروض وتقييم المخاطر، ضعف الهياكل القاعدية وصغر حجم البنوك، ضعف استخدام التكنولوجيا والتقنيات المصرفية المتطورة، بطء معالجة ملفات القروض، ضعف السوق المالي وأداء البورصة، ضعف الرقابة...إلخ.

وتستمر الصعوبات التي يعاني منها المستثمرون ورجال الأعمال في الجزائر مع صعوبة الحصول على القروض البنكية، حيث توصلت دراسة البنك الدولي سنة 2003⁽²⁾، إلى أن 72.7% من المؤسسات المدروسة تلجأ فيما يخص تمويل رأس المال العامل إلى التمويل الذاتي، بينما يلجأ 11.4% فقط منها للبنوك، أما فيما يخص تمويل الاستثمار، فتوصلت الدراسة إلى أن نسبة 70.6% من المؤسسات تستعمل الأموال الخاصة، بينما يلجأ 18.1% منها إلى القروض البنكية، حيث يشككي المستثمرون من البطء في معالجة ملفات القروض و صعوبة الحصول عليها مع ارتفاع معدلات الفائدة، أما على مستوى العمليات الجارية وحسب ذات الدراسة ، يستغرق تحصيل شيك في البنوك الجزائرية من نفس البنك و في نفس المدينة أسبوعين، أما مدة التحصيل من بنك مختلف وفي مدينة أخرى فقد تتعدى 5 أسابيع، بينما إجراءات فتح اعتماد مستندي تأخذ أسبوعين⁽³⁾، وبحسب مؤشر الحصول على الإئتمان الصادر عن البنك العالمي سنة 2012، احتلت الجزائر المرتبة 150 عالميا من أصل 183 دولة داخلة في المؤشر و 11 عربيا من أصل 19 دولة داخلة في المؤشر مما يدل على صعوبة الحصول على الائتمان في الجزائر وفق هذا المؤشر، فيما احتلت السعودية المرتبة 48 عالميا والأولى عربيا، تليها كل من مصر ولبنان و الإمارات في المرتبة 78 عالميا⁽⁴⁾.

¹ Ibid, p.79.

² World Bank, **Pilot Algeria Investment Climate Assessment, op.cit, p.15.**

³ Ibid., p.14.

⁴ لمزيد من الإطلاع راجع: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، مؤشر الحصول على الائتمان، على الموقع الإلكتروني: <http://www.iaigc.net/UserFiles/file/DB/ar/Credit-2012.pdf> تم الاطلاع بتاريخ

. 14:30 الساعة 2013/05/13

2- **مشكل تنامي الاقتصاد غير الرسمي:** بلغت نسبة الاقتصاد غير الرسمي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر حسب دراسة قام بها البنك الدولي سنة 2006 : 19.5 % سنة 1988 و 32.95 % سنة 1998 و 34.2 % سنة 2006⁽¹⁾ ، وهي نسب مرتفعة جدا تؤكد عدم قدرة السلطات العمومية على التحكم في هذه الظاهرة ، وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها الاقتصاد غير الرسمي من خلال المنافسة غير المشروعة معتبرة جدا وأن المستثمرون الذين يعملون في إطار القانون في الجزائر يعانون وضعاً مزريراً وغير مشجع على الإطلاق .

3- **مشكل العقار الصناعي:** شكل موضوع العقار الصناعي لسنوات طويلة، وما زال يشكل أكبر عائق في وجه المستثمرين في الجزائر، إضافة إلى النقص الكبير في العقار، فإن البيروقراطية والأسعار أيضاً تؤرق كل مستثمر سواء أكان أجنبياً أو محلياً، فحسب الأرقام التي قدمتها الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري لسنة 2010، فإن الطلب في مجال العقار الصناعي قد فاق 6 آلاف هكتار مقابل عرض لا يتعدى 3 آلاف هكتار، أي أن العجز يفوق 3 آلاف هكتار، ما أدى إلى عدم تمكن المستثمرين من الحصول على العقار الصناعي خاصة في المدن الكبرى، وكانت الحكومة تعيب في كل مرة على المستثمرين رفضهم الذهاب نحو مناطق أخرى من الوطن، إلا أن المستثمرين يقدمون تبريرات بعدم تمكنهم من الذهاب نحو هذه المناطق بسبب غياب التهيئة، سواء في العقار وحتى التهيئة العمومية وغياب وسائل النقل والطرق، وفيما يتعلق بأسعار العقار الصناعي، وبحسب آخر الأرقام التي قدمتها ذات الوكالة لنهاية 2010، فإن سعر المتر المربع الواحد من العقار الصناعي يصل إلى أكثر من 40 ألف دينار، ما يعني أن المستثمر بحاجة لأموال كبيرة فقط من أجل اقتناء العقار ومن ثم الانطلاق في المشروع بأموال أخرى⁽²⁾، المشكل الآخر الذي يعاني منه المستثمرون في مجال الحصول على العقار الصناعي، يتعلق بالبيروقراطية وتعقد وتعدد الإجراءات الإدارية والقضائية، حيث يتطلب الحصول على قطعة أرض لمزاولة النشاط مساراً طويلاً وموافقة عدة سلطات وهيئات، وقد بينت دراسة البنك الدولي⁽³⁾، أن 37 % من المستثمرين في الجزائر يستهلكون عادة في المتوسط 5 سنوات للحصول على عقار صناعي، مما يعني أن الأزمة ليست في نقص العقار في الجزائر فقط وإنما في طريقة التسيير والتنظيم والإستغلال.

¹ قارة ملاك، إشكالية الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر (مع عرض و مقارنة تجارب المكسيك، تونس والسنغال)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009/2010، ص.156.

² جريدة الخبر، الإثنين 12 سبتمبر 2011 ، على الموقع: <http://www.elkhabar.com/ar/economie/264797.html>. تم الإطلاع بتاريخ 2012/02/02 ، الساعة 13:23 .

³ World Bank, **Pilot Algeria Investment Climate Assessment**, op.cit, p.16.

4- الفساد الإداري: يعد الفساد الإداري عائقا كبيرا وتكلفة إضافية إلى نفقات المشاريع الاستثمارية، حيث أشار تقرير المنتدى للاقتصاد العالمي الذي نظم في دافوس سنة 2006 والذي ضم أهم وأكبر صانعي القرار السياسي والاقتصادي وأبرز مسؤولي الشركات متعددة الجنسيات، أن الجزائر تأتي في المرتبة الثانية بعد المغرب الأقصى في المغرب العربي في تداول الرشوة في الصفقات والمشاريع، وتشير الدراسة السابقة للبنك الدولي أن 34.3% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشاي لتسريع معاملاتهم والإستفادة من بعض المزايا و الخدمات، وهذا ما يفسر المراتب المتأخرة التي احتلتها الجزائر في مؤشر الفساد والشفافية (1).

5- مشكلات ذات طابع إداري وتنظيمي : يواجه المستثمر في الجزائر عدة مشاكل ذات طابع اداري وتنظيمي أهمها :

- طول وتعدد اجراءات الاستثمار، حيث يتطلب تأسيس الكيان القانوني للمؤسسة في الجزائر 14 اجراء وهي الأعلى في الدول العربية إضافة إلى ارتفاع التكلفة بفعل مظاهر البيروقراطية والفساد الإداري وتداخل الصلاحيات بين العديد من الهيئات ؛
- عدم وضوح بعض النصوص القانونية الأمر الذي سمح للمعنيين بتطبيقها بطريقة انتقائية ومتباينة بين منطقة وأخرى و غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الإستثمارات الأجنبية فقط (2)؛
- تعقد وطول الإجراءات الجمركية، حيث أن عملية جمركة آلات و معدات مستوردة تتطلب في المتوسط 12 يوم، هذه المدة لا تتجاوز ثلاثة أيام في المغرب (3)؛
- بالرغم من الإصلاحات التي تمت على مستوى النظام القضائي إلا أن الإجراءات لا تزال طويلة و غير فعالة ، فبناء على دراسة البنك الدولي سنة 2003 ، تم التوصل إلى أنه يجب المرور بعشرين اجراء وانتظار 387 يوم في المتوسط من أجل حل نزاع في الجزائر، بالإضافة إلى عدم وجود محاكم تجارية وثقافة فعلية للتحكيم؛
- ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار: حيث أشار رؤساء المؤسسات في التحقيق الذي أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 مع عدد من المؤسسات الاقتصادية في 12 ولاية إلى عدم توفر خدمات الماء والكهرباء والغاز وخطوط الهاتف وقنوات صرف المياه في مواقع الاستثمار (4).

¹ تم التطرق لمكانة الجزائر ضمن هذا المؤشر ضمن المطلب السابق.

² قويدري محمد، وصاف سعدي، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 08 ، 2008، ص.46.

³ المرجع السابق، ص.47.

⁴ مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر - ، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، العدد 07 ، 2010/2009 ، ص. 147

- ثقل النظام الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق وهو ما يترك المجال للتلاعبات والتفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار⁽¹⁾ ، وقد احتل هذا العنصر المرتبة الرابعة من بين العوامل المعيقة للاستثمار في الجزائر بنسبة 12.1% في الدراسة التي أجراها البنك الدولي سنة 2003.

6- **الوضعية السياسية والأمنية** : عاشت الجزائر خلال العشرية الأخيرة من القرن المنصرم وضعية سياسية وأمنية جد متردية تميزت بعدم الاستقرار السياسي، الذي جسده التغيير المستمر في الحكومات والوزارات مع تدهور خطير في الوضع الأمني، مما أدى إلى عزوف كثير من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر عن دخول السوق الجزائرية بل وهروب الكثير منها، وقد سجلت الجزائر أضعف التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة خلال هذه المرحلة ، إلا أن السنوات الأخيرة قد شهدت انفراجا في الوضعية السياسية والأمنية خاصة بعد المصادقة على ميثاق السلم والمصالحة والذي كان له أثر كبير في توفير الأمن وعودة الاستقرار، إضافة إلى بروز ملامح العمل الديمقراطي، ومشاركة الأفراد في المواعيد الانتخابية، ما جعل الجزائر تصنف ضمن مجموعة الدول ذات درجة مخاطر منخفضة في المؤشر المركب للمخاطر القطرية⁽²⁾ .

7- **البطء المسجل في تنفيذ برنامج الخصخصة**: يتضح لنا من خلال تتبع أداء برنامج الخصخصة في الجزائر ونتائجها، أنه لا يزال يكتنفه الكثير من الغموض ، كما نجد أن تنفيذ عمليات البيع سواء من خلال البورصة أو من خلال البيع لمستثمرين رئيسيين لا يزال يتسم بالبطء خاصة في ظل ضعف أداء البورصة، حيث تتجلى ولحد اليوم سيطرة القطاع العام الذي مازال يقوم بدور هام في الاقتصاد وبشكل ملحوظ، وخير مثال على ذلك هو القطاع المالي الذي تسيطر عليه البنوك العمومية، الأمر الذي يشكل عائق أمام الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.

8- **عدم كفاءة إجراءات الترويج للفرص الاستثمارية**: إن وضعية الترويج للمشروعات الاستثمارية في الجزائر تفتقر إلى الكفاءة والفعالية اللازمة، ويبرز ذلك من خلال عدم كفاءة غرفة التجارة والصناعة، والغرف الجهوية للترويج لما هو متاح من فرص استثمارية، فضلا عن عجزهم عن مرافقة المستثمرين وكذا عدم كفاءة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في الترويج للاستثمارات وعجز الهيئات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج عن إعطاء إنطباع إيجابي وجذاب للقطر وللمشروعات الاستثمارية⁽³⁾.

¹ المرجع السابق، ص.147.

² تم التطرق لمكانة الجزائر في هذا المؤشر ضمن المطلب السابق.

³ قويدري محمد، وصاف سعيدي، مرجع سابق، ص.49.

المبحث الثالث: قياس أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية

تتمثل المهمة الأساسية لهذا المبحث في قياس أثر السياسات الاقتصادية المعتمدة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية على تنمية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، من خلال تحديد أفضل الصيغ القياسية التي تعطي أفضل تفسير لهذا الأثر، وقد تم الاستعانة بأسلوب تحليل الانحدار المتعدد لتحديد أفضل النتائج الممكنة، حيث يبحث تحليل الانحدار في العلاقة السببية بين متغير اقتصادي يحتاج إلى تفسير (متغير تابع) ومتغير آخر أو أكثر من المتغيرات المستقلة التي تفسره (متغيرات تفسيرية)، وبذلك يعتبر نموذج الانحدار من بين النماذج التي يعتمد عليها الاقتصاد القياسي للكشف عن العلاقات بين المتغيرات وتفسيرها وتحديد اتجاهها، ونعتقد أن هذه الطريقة هي الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة، على اعتبار أنها تعمل على تحديد المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروسة، وتستبعد المتغيرات التي ليس لها تأثير فيها، بالإعتماد على الاختبارات الإحصائية التي تدعم ذلك، وفي نفس الوقت تحدد هذه الطريقة أفضل الصيغ القياسية الممكنة في ضوء المتغيرات المعتمدة.

المطلب الأول: توصيف النموذج

بهدف التشخيص الدقيق لأثر السياسات الاقتصادية المنتهجة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تم تكوين نموذج قياسي لتحديد أثر التغيرات في مؤشرات السياسة النقدية والمالية والتجارية وسياسة الصرف على مسار تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر خلال الفترة (1989-2011)، و نتناول من خلال هذا المطلب كل من الإطار الزمني للدراسة ومصادر البيانات المستخدمة والمتغيرات التي سيتم إدراجها في النموذج

أولاً: الإطار الزمني للدراسة ومصادر البيانات المستخدمة:

اعتمدت الدراسة على البيانات الصادرة من طرف صندوق النقد الدولي وبنك الجزائر فيما يخص تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتقارير هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي فيما يخص تطور قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، وتمثل بيانات السلاسل الزمنية مشاهدات سنوية عن كل متغير خلال الفترة الممتدة من سنة 1989 تاريخ بداية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وحتى سنة 2011 آخر سنة توفرت لدينا الإحصائيات الكافية عنها.

ثانيا: متغيرات الدراسة

- 1- **المتغير التابع:** ويمثل قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال السنوات محل الدراسة معبرا عنها بالأسعار الجارية (مليون دولار أمريكي)، وقد رمزنا إليه بـ "FDI".
- 2- **المتغيرات المستقلة:** وتمثل أهم مؤشرات السياسات الإقتصادية الكلية وهي:
 - أ. **قيمة الناتج المحلي الإجمالي :** ويمثل طلب السوق، كما يعبر عن مستوى النمو الاقتصادي وقد رمزنا له بـ "GDP" معبرا عنه بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)، وقد توصل العديد من الباحثين إلى وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر⁽¹⁾.
 - ب. **معدل التضخم (متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك):** وهو مؤشر للسياسة النقدية، ويعتبر أهم مؤشرات التوازن الداخلي وقد رمزنا له بالرمز "CPI" معبرا عنه بالنسبة المئوية، وتخلق ارتفاع معدلات التضخم حالة من عدم التأكد حول استقرار المعاملات الجارية والرأسمالية ويؤدي إلى نتائج سلبية على صعيد استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁽²⁾.
 - ج. **رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:** وهو مؤشر لسياسة التوازن الخارجي، وقد رمزنا له بالرمز "CAB" وتشير العديد من الأبحاث إلى وجود علاقة عكسية بين العجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لكونه دليلا على انخفاض حصيلة النقد الأجنبي وتراكم الديون .
 - د. **رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:** هو مؤشر السياسة المالية وقد رمزنا له بالرمز "OB"، وكلما اتجه العجز في الموازنة العامة للانخفاض، كان ذلك مؤشرا على الاستقرار الاقتصادي وشجع على تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁽³⁾.
 - هـ. **نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي:** رمزنا له بالرمز "ED"، وقد أشارت العديد من الدراسات الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر ويؤدي ارتفاع هذه النسبة إلى اهتزاز ثقة المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، حيث تعتبر مؤشر لتآكل احتياطي الصرف الأجنبي الذي يوليه المستثمر الأجنبي أهمية كبيرة، ومرجع أهمية هذا العامل هو رغبة الشركات في نقل الأرباح إلى الدولة الأم وهذا لا يكون بعملة الدولة المضيضة وإنما بوحدة

¹ راجع المطلب الثاني من المبحث الثاني في الفصل الأول من هذه الدراسة.

² راجع المطلب الثاني من المبحث الثاني في الفصل الثالث من الدراسة.

³ راجع المطلب الأول من المبحث الثاني في الفصل الثالث من الدراسة.

من العملات الرئيسية كالدولار، فإذا لم يكن متوافرا قلت قدرة الدولة على جذب الاستثمار.

و. التغيرات المئوية السنوية لسعر الصرف الإسمي: وهو مؤشر للمخاطر المالية، وقد قمنا باحتساب التغيرات السنوية لسعر الصرف الإسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار ابتداء من سنة 1989 و رمزنا له بالرمز " ΔER "، وقد أثبتت العديد من الدراسات أن استقرار سعر الصرف له أثر ايجابي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: طريقة القياس ونتائج التقدير :

بعد أن تم وصف متغيرات النموذج في المطلب السابق، نقوم فيما يلي بوضعها ضمن الصيغة الرياضية المناسبة، وقد تم التعبير عن الدالة محل الدراسة كما يلي:

$$FDI = g (GDP, CPI, CAB, OB, ED, \Delta ER)$$

وبعد تحويل الدالة السابقة إلى معادلة خطية تصبح على الشكل التالي:

$$FDI = B_0 + B_1 GDP + B_2 CPI + B_3 CAB + B_4 OB + B_5 ED + B_6 \Delta ER + e_i$$

حيث:

- ◀ e_i : الخطأ العشوائي: وهو يتضمن المتغيرات التي لم ترد بالنموذج أو تأثير التغيرات العشوائية فيه.
- ◀ $B_1, B_2, B_3, B_4, B_5, B_6$: المعلمات المراد تقدير قيمتها.

وكأي نموذج انحدار فهو يفترض ما يلي:⁽²⁾

- ◀ أن FDI دالة خطية في كل من: $GDP, CPI, CAB, OB, ED, \Delta ER$
- ◀ أن القيمة المتوقعة لحد الخطأ تساوي الصفر وأن تباينه يكون ثابتا أي بمعنى:
$$E(e_i) = 0, \quad \text{var}(e_i) = E^2$$
- ◀ أن الخطأ يكون مستقلا عن المتغيرات المستقلة بالنسبة لكل مشاهدة.
- ◀ أن يكون حد الخطأ موزعا توزيعا طبيعيا.
- ◀ أن تكون درجات الحرية موجبة.
- ◀ عدم وجود علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة

¹ راجع المطلب الثاني من المبحث الثاني في الفصل الثالث من الدراسة.

² لمزيد من الإطلاع راجع: تومي صالح، مدخل لنظرية الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص. ص. 37، 40.

وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، لتحديد علاقة الانحدار المتعدد بين كل من الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر والمتغيرات الاقتصادية الكلية السابقة خلال الفترة (1989-2011)، وتعد هذه الطريقة الأفضل من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية، كونها تستند على مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء إلى أدنى حد ممكن، وفيما يخص معالجة البيانات سيتم استخدام برنامج خاص بالاقتصاد القياسي والمتمثل في البرنامج الإحصائي (Eviews) للحصول على نتائج دقيقة، وذلك بالاعتماد على المعطيات المتوفرة في الملحق رقم (01) الذي يلخص كل المتغيرات التي يشملها النموذج.

وبالاعتماد على المعطيات الموضحة في الملحق رقم (01)، وبناء على مخرجات برنامج "Eviews" الموضحة في الملحق رقم (02) نتحصل على المعادلة التالية :

$$FDI = 61.753 + 14.727 \text{ GDP} - 23.409 \text{ CPI} + 4.988 \text{ CAB} - 22.434 \text{ OB} - 4.360 \text{ ED}$$

(3.612)* (-1.835)* (0.225) (-0.831) (-0.496)

$$-3.510 \Delta ER \dots \dots \dots (01)$$

(-0.672)

$$R^2 = 90\% \quad F = 24.069^{**}$$

$$R^2 = 86\% \quad DW = 1.64$$

تظهر نتائج التحليل الإحصائي ارتفاع المعنوية الإحصائية للنموذج باستخدام إختبار فيشر (F) فضلا عن ارتفاع القوة التفسيرية R^2 ، كما توضح إحصائية ستودنت (t) والموضحة بالقيم بين قوسين أعلاه، أن كل من متغيري الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومعدل التضخم (CPI)، كانا يتمتعان بالمعنوية الإحصائية، إلا أن باقي المتغيرات الأخرى لم تحظ بالمعنوية من الناحية الإحصائية وهي: رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (CAB)، رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (OB)، نسبة الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (ED)، التغيرات المئوية السنوية لسعر الصرف الإسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار (ΔER)، وبالتالي يجب استبعادها من الدالة .

وبالاعتماد على مخرجات برنامج "Eviews" الموضحة في الملحق رقم (03) فإن الشكل النهائي للدالة المقدره يكون كما يلي:

$$FDI = -323.287 + 16.969 \text{ GDP} - 16.419 \text{ CPI} \dots \dots \dots (02)$$

$$(10.024)^* \quad (-2.156)^*$$

$$R^2 = 88.8 \% \quad F = 79.238^{**}$$

$$R^2 = 87.7 \% \quad DW = 1.68$$

المطلب الثالث : تقييم واختبار النموذج

بعد عملية تقدير معالم النموذج تأتي مرحلة اختبار وتقييم المعلمات وتحليل النتائج المتحصل عليها بواسطة مجموعة من المعايير الإحصائية والاقتصادية وكذا القياسية كما يلي:

أولاً: التقييم الإحصائي للنموذج

1- اختبار معامل التحديد R^2 : لدينا $R^2 = 0.8879$ مما يدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية عالية ، فالمتغيرات المختارة تفسر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر بنسبة 88.8 % بينما تظل نسبة 11.2 % فقط تفسرها متغيرات وعوامل أخرى، وبالتالي فالنموذج له معنوية إحصائية كبيرة، وقد تعززت هذه النتيجة بقيمة معامل التحديد المصحح (R^2) البالغة 0.877، ووفق هذا المعامل فإن النموذج القياسي استطاع تفسير ما نسبته (87.7 %) من الظاهرة المدروسة.

2- اختبار ستودنت (t): يستخدم لتقييم معنوية تأثير المتغيرات التفسيرية (المستقلة) في المتغير التابع في نموذج الانحدار الخطي المتعدد، ويعتمد هذا الاختبار على نوعين من الفرضيات:

◀ فرضية العدم : وتنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

$$H_0 : B_1 = B_2 = \dots = 0 \quad \text{أي:}$$

◀ الفرضية البديلة : وتنص على العكس أي:

$$H_1 : B_1 \neq B_2 \neq \dots \neq 0$$

وعند مستوى معنوية 5% نقارن بين القيم المطلقة لـ t المحسوبة لكل متغير (موضحة بالقيم بين قوسين في المعادلة رقم 02) والقيمة الجدولية التي تقدر بـ 2.08، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم أي أن المعلمة لها معنوية إحصائية وعليه :

◀ من أجل المعامل (B_1) للمتغير التفسيري الناتج المحلي الإجمالي: نلاحظ أن t المحتسبة تساوي 10.02 وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% ، ومنه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، أي أن (B_1) معنوية، وأن متغير الناتج المحلي الإجمالي معنوي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% .

◀ من أجل المعامل (B_2) للمتغير التفسيري معدل التضخم: نلاحظ أن t المحتسبة تساوي 2.15 وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% ، ومنه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، أي أن (B_2) معنوية، وأن معدل التضخم معنوي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% .

3- اختبار فيشر F: يستخدم هذا الاختبار لدراسة معنوية كل المعلمات في آن واحد، ويستخدم فرضية العدم والفرضية البديلة كما يلي:

$$H_0 : B_1=B_2=\dots=0$$

$$H_1 : B_1 \neq B_2 \neq \dots \neq 0$$

ويتم اختبار المعنوية الكلية للانحدار بمقارنة قيمة F المحتسبة عند مستوى معنوية معين، مع القيمة الجدولية التي يتم استخراجها من جداول فيشر الإحصائية، بالاعتماد على درجات حرية الانحدار ($k-1$) ودرجات حرية الخطأ ($n-k$)، فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية فإننا نقبل الفرض البديل H_1 أما إذا كان أقل فيقبل فرض العدم H_0 ، وبالنسبة للنموذج المعتمد نجد أن F المحسوبة تساوي 79.24 وهي أكبر بكثير من F الجدولية التي تقدر بـ 3.47 عند درجة معنوية 5%، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة المختارة ذات تأثيرات معنوية عالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة المدروسة، وأن معادلة الانحدار المقدره معنوية إحصائياً.

4- اختبار الارتباط الذاتي (دارين واتسون DW): يتم الاختبار على أساس مقارنة قيمة DW المحسوبة مع القيمة الجدولية المتحصل عليها من جداول دارين واتسون ، ونلاحظ أن القيمة المحسوبة المقدره بـ 1.68، أكبر من القيمة الجدولية التي تقع في المجال [1.168-1.543]، وهذا ما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

ثانيا: التقييم الاقتصادي للنموذج

ويتم من خلاله اختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية، من خلال مقارنة إشارة هذه المعلمات مع التوقعات المسبقة كما يلي:

1- بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي (GDP): يتضح من التقديرات الواردة في المعادلة رقم (02)

وجود علاقة ايجابية واضحة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر حسب ما تظهره إشارة المعلمة (B_1) ، وهو ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية وكذا العديد من الدراسات التي توصلت إلى نفس النتيجة، فزيادة الناتج المحلي الاجمالي في البلاد هو مظهر من مظاهر الاستقرار الاقتصادي لأنها تؤدي إلى تعظيم أرباح المستثمرين وزيادة الطلب

الكلي وبالتالي تصاعد إمكانات الشركات على توسيع الاستثمار، وتشير النتائج إلى أن زيادة الناتج المحلي بمعدل 1% يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 16.969 وحدة .

2- بالنسبة لمعدل التضخم (CPI) : تدل الإشارة السالبة في معامل هذا المتغير (B_2)، أن العلاقة بين كل من معدل التضخم وتدفقات والاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر هي علاقة عكسية، وهو ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية وكذا نتائج الدراسات التي أجريت في هذا المجال، حيث تشير نتائج النموذج إلى أن زيادة معدل التضخم بنقطة واحدة تؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بمقدار 16.419 وحدة.

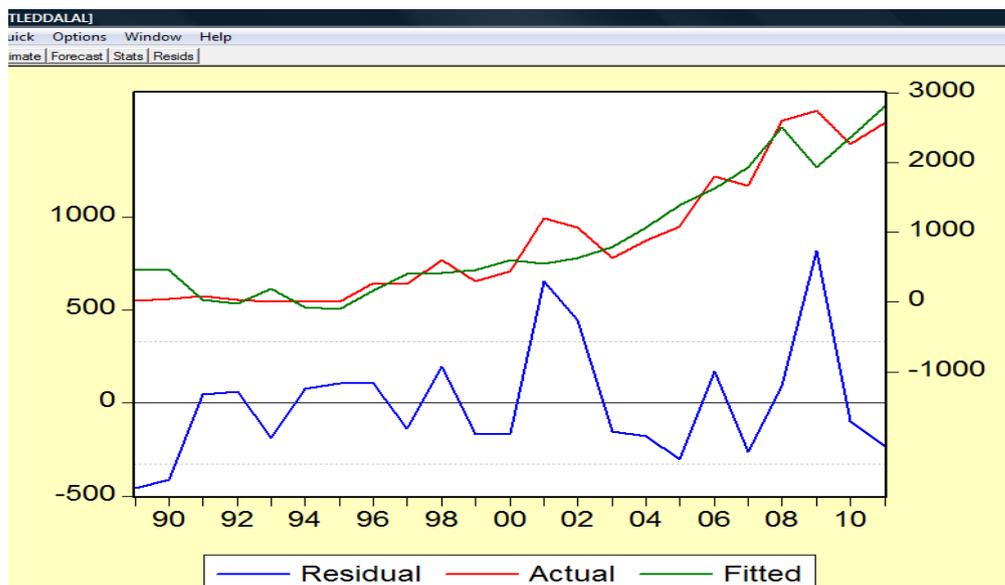
ومن خلال الدراسة الاقتصادية يتضح لنا أن متغيرات النموذج المعتمد هي متغيرات تفسيرية مقبولة من الناحية الاقتصادية.

ثالثاً: اختبار النموذج من الناحية القياسية

بعد أن قمنا بتقييم النموذج من الناحية الإحصائية والاقتصادية، نستخدم المعايير القياسية لمعرفة مدة تطابق وانسجام الفروض الخاصة بحد الخطأ، وكذا اختبار قوة النموذج من خلال الخطوات التالية:

1- مقارنة بيانات القيم الفعلية والقيم التقديرية للنموذج: يوضح الشكل الموالي التمثيل البياني للبواقي والمقارنة بين القيم الفعلية والقيم التقديرية للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1989-2011).

شكل رقم (27): التمثيل البياني للبقاوي والمقارنة بين القيم الفعلية والقيم التقديرية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1989-2011)



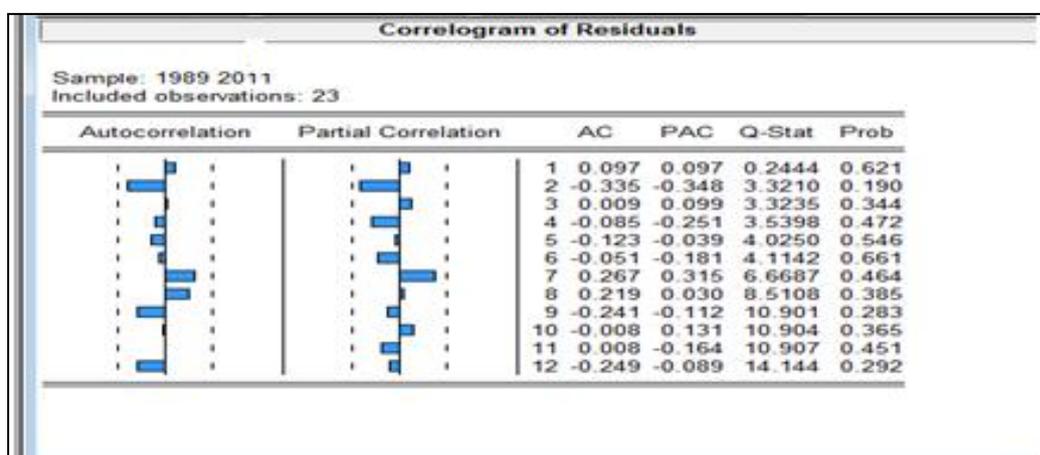
المصدر: مخرجات برنامج " Eviews "

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن هناك تطابق كبير بين منحى القيم الفعلية ومنحنى القيم المقدرة، وهذا ما يجعلنا نؤكد أن النموذج المختار يعبر عن النموذج الذي يتطابق والواقع الاقتصادي الجزائري.

2- دراسة الاستقرار:

2-1- دراسة استقرارية سلسلة البقاوي: يوضح الشكل الموالي تطور معاملات الارتباط الذاتي للبقاوي:

شكل رقم (28): تطور معاملات الارتباط الذاتي للبقاوي



المصدر: مخرجات برنامج " Eviews "

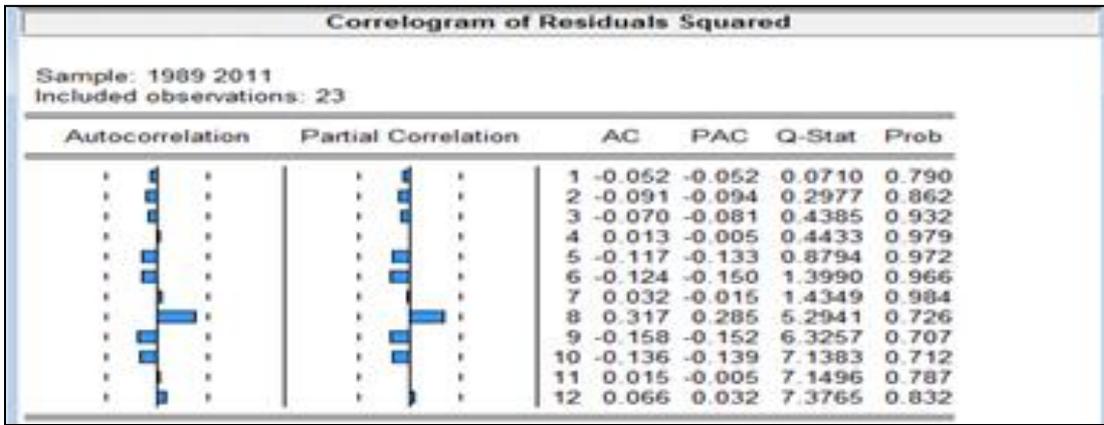
بملاحظة تطور معاملات الارتباط الذاتي للبقاى؁ فى الشكل السابق نجد أنها تساوى معنويا

الصفر؁ أى تقع كلها داخل مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{t}}, \frac{1.96}{\sqrt{t}} \right]$ إذن سلسلة البقاى مستقرة.

2-2- دراسة استقرارية مربعات البقاى: بملاحظة تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البقاى فى

الشكل الموالى؁ نلاحظ أن هذه المعاملات تقع كلها داخل مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{t}}, \frac{1.96}{\sqrt{t}} \right]$ ؁ أى تساوى معنويا الصفر؁ وبالتالي مربعات البقاى مستقرة؁ إذن البقاى ذات تشويش أبيض.

شكل رقم (29): تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البقاى

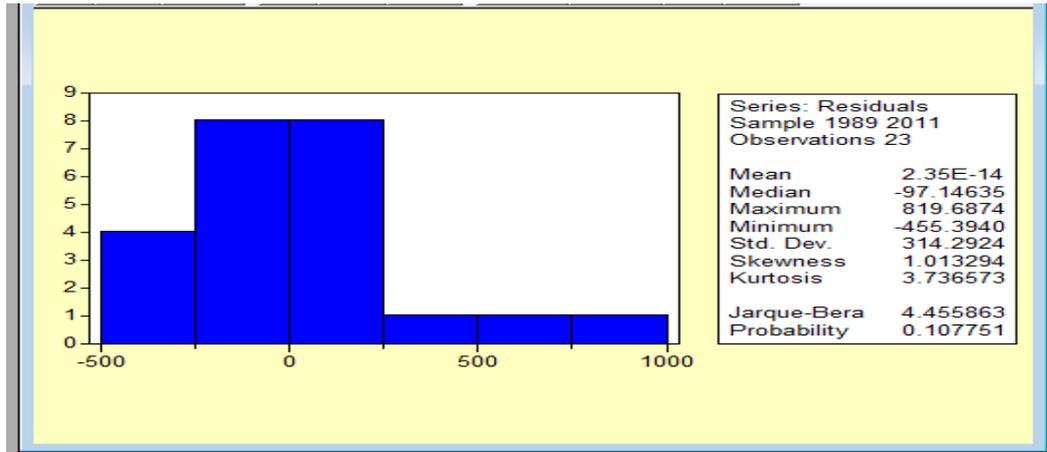


المصدر: مخرجات برنامج " Eviews "

2-3- اختبار التوزيع الطبيعي للبقاى: يوضح الشكل الموالى اختبار التوزيع الطبيعي للبقاى؁

ونلاحظ من خلاله أن البقاى تتوزع توزيعا طبيعيا؁ لأن إحصائية "جاك-بيرا" التى تقدر بـ 4.455893 هي أقل من القيمة الجدولة لتوزيع كاي مربع بدرجة حرية 2 والتى تقدر بـ $\chi_{0.05}^2(2) = 5.99$ وعليه نقبل بأن البقاى تتوزع توزيعا طبيعيا بمعنوية 5 % .

شكل رقم (30): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات برنامج " Eviews "

3-3- اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي (Breuch_Godfrey): يوضح الجدول الموالي اختبار (Breuch _ Godfrey) والذي يوضح أن إحصائية مضاعف لاقرونج التي تساوي 3.37 هي أقل من القيمة المجدولة لتوزيع كاي مربع بدرجة حرية 2 وبمعنوية 0.05 والتي تقدر بـ: $\chi_{0.05}^2(2) = 5.99$ ، معنى هذا أنه ليس هناك دليل على وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

جدول رقم (43) : اختبار (Breuch _ Godfrey)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.547209	Probability	0.239853
Obs*R-squared	3.373954	Probability	0.185078

المصدر: مخرجات برنامج " Eviews "

5-3- اختبار تجانس تباين الأخطاء: من بين فرضيات نماذج الانحدار هو ثبات التباين لحد الخطأ، ومنه يجب التأكد من تحقق هذه الفرضية وهذا من خلال الاختبارات التالية:
أ- اختبار ARCH-LM: يجري هذا الاختبار انحدارا ذاتيا لمربعات البواقي من الدرجة الأولى، وكانت نتائج التقدير وفقا لهذا الاختبار كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (44): اختبار ARCH-LM

ARCH Test:			
F-statistic	0.055156	Probability	0.816710
Obs*R-squared	0.060505	Probability	0.805700

المصدر: مخرجات برنامج " Eviews "

نلاحظ أن إحصائية ARCH-LM المحسوبة تساوي 0.060505 وهي أقل من القيمة
المجدولة لتوزيع كاي مربع بدرجة حرية 1 ومعنوية 5%، والتي تقدر بـ: $\chi_{0.05}^2(1) = 3.84$ ،
معنى هذا أن تباين الأخطاء متجانس.

ب-اختبار **White**: يعتمد اختبار وايت بالدرجة الأولى على تقدير انحدار مساعد (e_i^2) من ناحية
والمتغيرات التفسيرية (GDP,CPI) من ناحية أخرى، ويوضح الجدول الموالي نتائج التقدير
وفقا لهذا الاختبار .

جدول رقم (45): اختبار White

White Heteroskedasticity Test:			
F-statistic	0.864739	Probability	0.509394
Obs*R-squared	3.671326	Probability	0.462310

المصدر: مخرجات برنامج " Eviews "

ونلاحظ من الجدول أعلاه أن إحصائية White المحسوبة تساوي 3.67 وهي أقل من
القيمة المجدولة لتوزيع كاي مربع بدرجة حرية 4 ومعنوية 0.05، والتي تقدر بـ: $\chi_{0.05}^2(4) = 9.48$ ،
معنى هذا أن تباين الأخطاء متجانس، وعليه يمكن قبول هذا النموذج إحصائيا.

خلاصة الفصل السادس:

حاولنا من خلال هذا الفصل الوقوف على واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية وقد توصلنا الى النتائج التالية:

1. تدعم الإطار التشريعي في الجزائر خلال هذه المرحلة بجملة من القوانين والتشريعات أهمها: قانون الاستثمار 93-12، الذي يعتبر بمثابة أول قانون تضمن صراحة تشجيع وتنظيم وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، كما تدعم الإطار القانوني لترقية و تطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصور الأمر الرئاسي رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، والذي جاء من أجل إعطاء دفع جديد لمسيرة الاستثمارات في الجزائر، وقد تأسست بموجبه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار، ومهمتها تسهيل وتبسيط إجراءات الاستثمار إلى أقصى الحدود الممكنة؛
2. نتج عن غياب الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني خلال الفترة (1989-1995) إجماع الشركات الأجنبية عن الاستثمار في الجزائر، أما بعد سنة 1995 فقد شهدت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر نحو الجزائر نموا واضحا نتيجة لبرامج الاصلاح المتبعة وما أفرزته من استقرار على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية والتي تدعمت بارتفاع أسعار البترول، وكذا بداية عودة الاستقرار للوضعية الأمنية في نهاية عشرية التسعينات ضف إلى ذلك البرامج الطموحة لدعم الانعاش والنمو الاقتصادي والتي بدأت منذ 2001، إضافة الى الدعم الذي قدمه قانون الاستثمار لسنة 1993 ثم القانون المعدل والمتمم له في سنة 2001 وكذا دخول الجزائر في عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف والتي أعطت المزيد من الحماية والضمان للمستثمرين الأجانب ؛
3. بالرغم من تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة الأخيرة إلا أن نصيبها منه يبقى ضعيفا مقارنة بدول المنطقة، حيث تصنف الجزائر من بين الدول الأقل نشاطا بالنظر إلى الفرق بين القدرات الموجودة والنتائج المحققة؛
4. تتركز غالبية مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في قطاع المحروقات نظرا لارتفاع معدل الربحية فيه وقلة المخاطرة، في حين يبقى نصيب القطاعات الأخرى منها ضعيف بالرغم من الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع؛
5. تعتبر دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية من أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2011) تليها الدول الآسيوية والولايات المتحدة الأمريكية؛
6. لا يزال الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري ضعيف، حيث تبقى مساهمة هذه الاستثمارات في اجمالي التكوين الرأسمالي والنتاج المحلي الإجمالي بالرغم من تحسنها ضعيفة، وعلى مستوى ميزان المدفوعات لم يساهم هذا الاستثمار في نمو الصادرات ولم يخفض من

- الواردات وفي المقابل فاقت التحويلات المالية التي يجريها المستثمرون الأجانب حجم التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية الواردة وأصبحت الجزائر شبه مصدرة لرأس المال خلال الفترة المدروسة، كما تبقى مساهمة هذه الاستثمارات في توفير مناصب الشغل في الجزائر جد محدودة؛
7. يعكس تصنيف الجزائر في مؤشرات الاستثمار الدولية ضعف مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال فيها، فيما عدا المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية الذي يعكس نجاح السياسات الاقتصادية في تحسين مناخ الاستثمار؛
8. يعاني المناخ الاستثماري في الجزائر من عدة معوقات أهمها: صعوبة الحصول على قروض بنكية، مشكل العقار الصناعي وتفشي القطاع غير الرسمي، الفساد الإداري، ضعف القطاع الخاص وغياب برامج خصخصة واضحة ومستمرة، مشكلات ذات طابع إداري وتنظيمي... إلخ
9. لعب متغير الناتج المحلي الإجمالي دورا مهما في تفسير حركة الاستثمار الاجنبي المباشر نحو الجزائر خلال الفترة (1989-2011) وكانت العلاقة بينهما موجبة حيث أن زيادة الناتج المحلي بمعدل 1% يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 16.969 وحدة وحدة، أما متغير معدل التضخم فقد كان أثره سلبي إذ تؤدي زيادته بنقطة واحدة إلى انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بمقدار 16.419 وحدة ، فيما لم يساهم كل من رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، التغير في سعر صرف الدينار مقابل الدولار، في تفسير حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال هذه الفترة.

الخاتمة العامة

حاولنا من خلال هذه الدراسة الوقوف على دور السياسات الاقتصادية الكلية في تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي مركزين في ذلك على دراسة حالة الجزائر، ونورد فيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها وكذا أهم الاقتراحات بشأن تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وفي الأخير بعض المقترحات البحثية للدراسات المستقبلية :

1- الخلاصة العامة للبحث:

تنامى الإهتمام في السنوات الأخيرة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة كعنصر هام لتحريك عجلة النمو الاقتصادي، من خلال المؤثرات الموجبة المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة وزيادة كفاءة رأس المال البشري وزيادة القدرة التصديرية والاستثمارية، وقد انعكس هذا التحول على مؤشرات وحجم هذا النوع من الاستثمار منذ نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي، خاصة مع تزايد تدفقاته نحو الدول النامية الذي دعمه اتجاه اقتصاديات هذه الدول نحو اقتصاد السوق التي يعتمد على جذب الاستثمار الخاص كأحد الآليات الأساسية لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي.

وبالنسبة للجزائر نجد أنها عايشة منذ الاستقلال محاولتين أو نموذجين للتنمية، أولهما ذو توجه اشتراكي ركز على القطاع الصناعي لتوفير الحاجيات الأساسية للمجتمع، وعلى قطاع المحروقات لتمويل الاقتصاد الوطني، وكان هذا ضمن نظام التخطيط المركزي وبالاعتماد على المؤسسات العامة في توفير معظم الخدمات، ولم تعطى ضمن هذا النموذج مساحة لنشاط القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، إلا أن الأزمة النفطية لعام 1986 أثبتت التبعية الكبيرة للاقتصاد الجزائري لصادراته من المحروقات، وأن الذي كان سائدا في هذه المرحلة هو اقتصاد قائم على الاستدانة، أفرز اختلالات كبيرة وضعف بنيوي، كما كشفت عن مظاهر الجمود والضعف في نظام التخطيط المركزي، ولقد أدى فشل محاولات الإصلاح الذاتية بالجزائر إلى الاستجداء بالهيئات المالية الدولية في محاولة لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وكانت سنة 1989 بداية لهذه الإصلاحات ، حيث دخلت الجزائر في آخر عشرية من القرن العشرين في مرحلة جديدة هي مرحلة اقتصاد السوق.

وقد حاولت هذه الدراسة تحديد ما إذا كانت السياسات الاقتصادية المتبعة في ظل الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة، كافية لجعل الجزائر سوق أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، هذا السؤال أدى بنا إلى البحث في طبيعة العلاقة القائمة بين السياسة الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر، بعد تحليل الإطار النظري لكل منهما على حدى ، ليساعدنا ذلك على القدرة على تحليل أثر السياسة الاقتصادية في الجزائر على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحوها بكل موضوعية.

بناءً عليه حاولنا من خلال الفصل الأول من الدراسة، تغطية الجانب النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة، من حيث مفهومه ومحدداته وآثاره، وذلك من خلال تعرضنا لمختلف النظريات التي تناولته بالدراسة، سواء المفسرة لمحدداته أو تلك التي ناقشت جدواه بالنسبة للدول المضيفة له.

وفي الفصل الثاني قمنا باستعراض أهم التطورات التي شهدتها هذه الاستثمارات وكذا توزيعها الجغرافي والقطاعي في ظل التطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي، من ظهور الاتحادات الإقليمية والمنظمات الدولية خاصة المنظمة العالمية للتجارة، وكذا زيادة حجم عمليات الاندماج والتملك التي عظمت من قوة وتأثير هذه الكيانات وأدت إلى النمو الهائل لهذه الاستثمارات، وقد استوقفنا في هذا الإطار أكثر التجارب نجاحاً على مستوى الدول النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهما تجربتي دول شرق وجنوب شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية، وكان غرضنا من دراسة هاتين التجريبتين هو الوقوف على المحددات والعوامل التي جعلتها تتصدر قائمة الدول النامية في جذب هذه الاستثمارات ودور الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدها في ذلك، قبل أن نقف على التجربة العربية في هذا المجال والتعرف على مكامن الضعف فيها.

بعدها جاء الفصل الثالث ليغطي في الجزء الأول منه الإطار النظري للسياسة الاقتصادية وبرامج الإصلاح الاقتصادي من حيث المفهوم والأهداف والأدوات، قبل أن يقوم بتحليل الدور الذي تلعبه السياسة الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تم في هذا الإطار مناقشة أثر كل من السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة التجارية والسياسات الهيكلية والخصوصية على المناخ الاستثماري واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كل على حدى، وقد استندنا في ذلك على الدراسات النظرية والتجارب العملية في هذا المجال.

وبعد استيفاء الجانب النظري للموضوع انتقلنا في الفصل الرابع من الدراسة، إلى مناقشة طبيعة السياسة الاقتصادية الجزائرية في علاقتها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الاقتصاد المخطط، حيث وإن كانت دراستنا تستهدف بالدرجة الأولى مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق، إلا أننا ارتأينا ضرورة التعرّيج على هذه المرحلة، للوقوف على معالم السياسة الاقتصادية المتبعة ضمنها ووضعية الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، مما يتيح لنا امكانية المقارنة والحكم على نتائج المرحلة المستهدفة.

أما الفصل الخامس فقد تخصص كلياً في تحليل الإصلاحات التي مست الاقتصاد الجزائري منذ سنة 1989 والتطورات التي شهدتها السياسة الاقتصادية الجزائرية أثناءها، وانعكاساتها على المؤشرات الاقتصادية الكلية من خلال تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين، مرحلة الإصلاحات المدعومة من طرف

الهيآت المالية الدولية (1989-1998)، ثم مواصلة الإصلاح بعد سنة 1998 من خلال تعرضنا للبرامج التنموية المتبناة خلال هذه المرحلة وتطور الأداء الاقتصادي الكلي خلالها.

بعدها تناولنا من خلال الفصل السادس، دراسة واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال هذه المرحلة، وذلك بالتعرض للإطار التشريعي والمؤسسي المنظم لها وتطور حجمها وتوجهاتها القطاعية، والوقوف على دورها في التنمية الاقتصادية، لنحاول بعدها تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر بالاستعانة بأهم المؤشرات الدولية المعتمدة في هذا الإطار، ومنها الوقوف على أهم المعوقات التي يعاني منها المناخ الاستثماري في الجزائر، وفي الأخير قمنا بتدعيم الدراسة التحليلية، بدراسة قياسية حاولنا من خلالها تقدير أثر السياسة الاقتصادية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (1989-2011) على تدفقات الاستثمارات الأجنبي المباشرة نحوها.

وقد مكنتنا هذه الدراسة من الإجابة على الأسئلة المطروحة واختبار الفرضيات المتبناة والوصول إلى مجموعة من النتائج، سنأتي على ذكرها .

2- نتائج اختبار الفرضيات:

تم وضع مجموعة من الفرضيات في بداية هذا البحث، يمكن إجمال أهم نتائج إختبارها في النقاط الآتي ذكرها:

- بالنسبة للفرضية الأولى والمتعلقة بأهمية الدور الذي تلعبه السياسة الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وجدنا أن وجود سياسة اقتصادية كلية مستقرة ومرحبة بالاستثمار من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن الدول التي تحصلت على نتائج اقتصادية ايجابية وأرصدة ميزانية مستقرة ومعدلات تضخم ضعيفة كانت من بين أكثر الدول المستقطبة لرؤوس الأموال الأجنبية، ويتطلب تحسين مناخ الاستثمار استقرار السياسة الاقتصادية الكلية، بما في ذلك تخفيض العجز المالي والتجاري واستقرار السياسة المالية والنقدية، والتحكم في التضخم؛
- أما الفرضية الثانية فترى أن السياسات الاقتصادية المتبعة في إطار الإصلاحات الاقتصادية، قد أدت الى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية الأمر الذي مكن من زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر، توصلنا إلى أنه نتيجة لبرامج الإصلاح المتبعة وما أفرزته من استقرار على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية والتي تدعمت بارتفاع أسعار البترول، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر نموا واضحا، إلا أن نصيبها منه بقي منخفضا مقارنة بامكانياتها أو بنصيب دول الجوار ؛

- بالنسبة للفرضية الثالثة والمتعلقة بدور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، توصلنا إلى أن مساهمة هذه الاستثمارات في إجمالي التكوين الرأسمالي والنتائج المحلي الإجمالي بالرغم من تحسنها تبقى ضعيفة، أما على مستوى ميزان المدفوعات لم تساهم هذه الاستثمارات في نمو الصادرات ولم يخفض من الواردات وفي المقابل فاقت التحويلات المالية التي يجريها المستثمرون الأجانب حجم التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية، وأصبحت الجزائر شبه مصدرة لرأس المال خلال الفترة المدروسة، كما تبقى مساهمة هذه الاستثمارات في توفير مناصب الشغل في الجزائر جد محدودة؛
- بالنسبة للفرضية الرابعة والمتعلقة بأهمية المتغيرات الاقتصادية في تفسير حركة الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (1989-2011) فقد توصلت الدراسة إلى أن متغير الناتج المحلي الاجمالي قد لعب دورا مهما في تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر خلال هذه الفترة وكانت العلاقة بينهما موجبة، حيث أن زيادة الناتج المحلي بمعدل 1% يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 16.969 وحدة، أما متغير معدل التضخم فقد كان أثره سلبي إذ تؤدي زيادته بنقطة واحدة إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بمقدار 16.419 وحدة ، فيما لم يساهم كل من رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم، التغير في سعر صرف الدينار مقابل الدولار، في تفسير حركة الاستثمارات الاجنبية المباشرة خلال هذه الفترة؛
- أما الفرضية الخامسة والتي ترى بأن المناخ الاستثماري الحالي في الجزائر يعتبر محفزا لقدم المستثمرين الأجانب، نجد أنه بالرغم من التحسن الذي شهده المناخ الاستثماري في الجزائر في الفترات الأخيرة يبقى غير مؤهل بشكل كافي لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة وجود عدة معوقات أهمها: صعوبة الحصول على قروض بنكية، مشكل العقار الصناعي وتفشي القطاع غير الرسمي، الفساد الإداري، ضعف القطاع الخاص وغياب برامج خصخصة واضحة ومستمرة، مشكلات ذات طابع إداري وتنظيمي...إلخ.

3- نتائج البحث:

بناء على ما تم تقديمه من خلال هذه الدراسة، يمكننا استخلاص النتائج التالية:

- تشمل بيئة الاستثمار النموذجية على حزمة مكتملة من العناصر الضرورية التي لا بد من توافرها مجتمعة أهمها: استقرار السياسات الاقتصادية، وجود منظومة قوانين وأنظمة اقتصادية فعالة وكفوءة تتلائم مع المستجدات المحلية والدولية، تبسيط الإجراءات الإدارية في جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثماري، تقنين وترشيد الحوافز المالية والإعفاءات الممنوحة بحيث تكون أداة لتوجيه وتحفيز الاستثمار في المشاريع التي تضيف للاقتصاد الوطني بما يتطلب وجود خريطة استثمارية واضحة ومتكاملة مع الخطة الوطنية.
- رغم التحفظات السابقة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل الدول المضيفة بصفة خاصة خلال الفترات قبل السبعينيات، من حيث أنه كان يمثل نوعاً من الاستعمار واستغلال مقومات الدول المضيفة، كذلك عدم مناسبة التكنولوجيا المصاحبة له لظروف الدول المضيفة، وانخفاض الاستثمار المحلي، فقد تغيرت تلك النظرة العدائية منذ الثمانينيات خاصة مع تزايد فجوة (الإدخار-الاستثمار) في العديد من الدول النامية، ودوره الكبير في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال ما يصاحبه من تكنولوجيات متقدمة ومهارات إدارية، وبصفة عامة ما يصاحب هذا الاستثمار من روابط أمامية وخلفية تشجع على المنافسة في الأسواق المحلية للدول المضيفة، بالشكل الذي يشجع الشركات المحلية على البحث عن كل ما هو جديد من منتجات وطرق إنتاجية حديثة؛
- تشير الإتجاهات الجغرافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، تركزها شمال- شمال ، فيما يبقى نصيب دول الجنوب منها ضعيف بالرغم من تطوره النسبي في السنوات الأخيرة، أما على المستوى القطاعي فيعتبر قطاع الخدمات من أكبر القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي ولو أن أهميته النسبية قد تراجعت بعد الأزمة الأخيرة لصالح قطاع التصنيع؛
- يبقى نصيب الدول العربية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضعيف، سواء على المستوى العالمي أو على مستوى الدول النامية، بالرغم من الارتفاع المسجل على مستوى حجم الاستثمار الوافد إلى هذه الدول منذ بداية النصف الثاني من عقد التسعينات وخاصة في الدول النفطية منها، أمثال المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة؛
- يتجلى دور السياسة المالية بجانبها الإنفاقي والإيرادي في تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر، ويأتي تأثير الضرائب على الميل للاستثمار من خلال تأثيرها على عوائده ، حيث كلما قلت الضرائب ترتفع الأرباح وبالتالي يرتفع الميل للاستثمار، ويعطي المستثمر اهتماماً بالغاً للاميازات والحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة المضيفة، كما تؤدي الإعانات التي تمنحها الدولة إلى المستثمر إلى تخفيض أعبائه وزيادة أرباحه، مما يجعل الإعانات الحكومية من العوامل المشجعة على زيادة معدلات

- الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، ويعتبر إنفاق الدولة على مشاريع البنية التحتية الأساسية المادية والبشرية من أهم محددات قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين؛
- تعتبر سلامة الأوضاع النقدية واستقرارها من أهم الأمور التي تساعد في حسن اتخاذ القرارات الاقتصادية ومفتاح الاستقرار هو تحقيق معدل تضخم منخفض الذي يعني نسبة فوائد حقيقية موجبة وأسعار صرف مستقرة، ويعتبر المستثمر الأجنبي معدل التضخم المنخفض أساس بناء اقتصاد السوق، فعندما تزيد معدلات التضخم أو يندبذب سعر صرف العملة المحلية ينعكس ذلك سلبا على المناخ الاستثماري وعلى القرارات الاستثمارية؛
 - تؤثر السياسة التجارية على حجم الصادرات والواردات وعلى وضعية ميزان المدفوعات وسعر الصرف والتي تعتبر أمور يراعيها المستثمر الأجنبي الذي يستخدم مرافق الدولة المضيفة في الإنتاج والتوزيع والتصدير، ويمكن لسياسة حرية التجارة أن تلعب دورا هاما في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إقامة المناطق الحرة والتي تعد إحدى الأدوات الهامة لهذه السياسة؛
 - تعتبر عملية الخصخصة عنصر مؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين الدوليين للوصول إلى السوق والمشاركة في اقتصاد البلد المعني، وبإزالة العقبات المعوقة للاستثمار نتيجة الأعباء الكبيرة التي تشكلها المؤسسات التي تملكها الدولة، وذلك من خلال إعطاء إشارة للمستثمر على أن الحكومة المعنية أصبحت ترحب بالاستثمارات الأجنبية؛
 - إن طبيعة السياسة الاقتصادية وأسلوب التنمية المتبع في الجزائر في ظل الاقتصاد الموجه، والتي كانت تقوم على نظام التخطيط، هيمنة القطاع العام، التأمين، كانت غير مشجعة تماما لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر أو حتى مجرد الإبقاء عليه؛
 - إبتداء من سنة 1989، حدث تحول جذري في مجال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، حيث عززت الحكومة من جهودها في تصحيح الإقتصاد الكلي، عندما شرعت في تنفيذ برامج للإصلاح بدعم من صندوق النقد والبنك الدوليين، والمتمثلة في اتفاقين للاستعداد الإئتماني ثم اتفاق للتصحيح الهيكلي في سنة 1994، وتم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على تطبيق جملة من تدابير السياسة الإقتصادية والإصلاحات الهيكلية انعكست على تحسن الأداء الإقتصادي في هذه الفترة؛
 - أدى برنامج التعديل الهيكلي إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية في الجزائر بشكل كبير، حيث تفاقمت معدلات البطالة وازدادت معدلات الفقر وتدهور مستوى معيشة الأفراد؛
 - أدت العودة إلى الاستقرار الاقتصادي عام 2000 إلى إرساء دعائم تعزيز الاستقرار المالي الكلي الذي ميز العشرية الأخيرة، خصوصا النجاعة المالية الناتجة عن الانتعاش المتزايد لميزان المدفوعات وملائمة مؤشرات المديونية الخارجية مع استمرارية استقرار سعر الصرف وانخفاض معدل التضخم، وبالرغم من كل هذه النتائج الإيجابية، يواصل الأداء الاقتصادي الكلي تأثره بالتبعية القوية للاقتصاد

- الوطني للصادرات النفطية وما تتميز به أسعار النفط من تقلبات في السوق الدولية للطاقة وهوما يؤثر بعمق على الوضعية النقدية والمالية وسير السياسة الاقتصادية الكلية الجزائرية؛
- شهد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر نمو واضحا منذ سنة 1995 إلا أنه يبقى ضعيف مقارنة بدول المنطقة وبعيد عما سخر من أجله، كما تبقى مساهمة هذه الاستثمارات في التنمية الاقتصادية جد ضعيفة؛
 - يعتبر الإطار التشريعي الحالي للاستثمار مقبولا ومحفزا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الضمانات والمزايا الممنوحة بعد سلسلة التعديلات التي شهدتها، إلا أن الإشكال يبقى في تطبيقه على أرض الواقع.
 - على الرغم من انضمام الجزائر إلى تكتلات إقليمية ودولية عديدة وارتباطها باتفاقيات اقتصادية كثيرة مع مختلف هذه التكتلات والدول، إلا أنها لم تتجسد في شكل مشاريع استثمارية في القطاعات والمجالات التي تخدم اقتصاد الدولة بالشكل المطلوب؛
 - يعكس تصنيف الجزائر في مؤشرات الاستثمار الدولية ضعف مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال فيها، في ماعدا المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية الذي يعكس نجاح السياسات الاقتصادية في تحسين مناخ الاستثمار؛
 - أظهرت نتائج الدراسة القياسية أن كل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم، هي من أهم مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية التي كان لها تأثير على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر خلال الفترة (1989-2011) .
 - على الرغم من أن الجزائر استعادت تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية والتي تعتبر شرطا أساسيا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، غير أنها لا تكفي وحدها لخلق مناخ يساعد على نمو هذه الأخيرة ، إذ أن المسائل المتعلقة بالعقار والتمويل والبيروقراطية والمنافسة غير الشرعية تطرح كل مرة في قائمة العوائق التي تقف أمام جذب هذا النوع من الإستثمار .

4- المقترحات:

في ضوء النتائج السابقة، يمكننا صياغة السياسات التالية والتي نرى فيها الحل لمشكلات المناخ الاستثماري في الجزائر:

• **العمل على مواصلة الإصلاح ودعم الاستقرار الاقتصادي الكلي واستدامة النمو الاقتصادي:** يتضح من النتائج التي حققتها الجزائر على مستوى النمو واستقرار الاقتصاد الكلي، أن انطلاقة اقتصادية حقيقية قد عرفها الاقتصاد الوطني، وإن كانت هذه النتائج ترجع في المقام الأول إلى ارتفاع أسعار النفط، وهو ما يسمح بالقول أن وجود هذا القطاع الضخم من الموارد الطبيعية، يعتبر عنصر مهم في تطور معدلات النمو من جهة ويعتبر معلم هام في تشكيل هيكل الاقتصاد الجزائري، إلا أنه أضعف بدوره الحوافز لتنمية إنتاج السلع وتطورها خارج المحروقات، وهو المجهود الواجب التركيز عليه حاليا من خلال الإستفادة من تطورات أسعار النفط في ترقية هذا الضعف الهيكلي الذي يطبع الاقتصاد الجزائري منذ مدة على اعتبار أنه تابع لقطاع المحروقات، وأن الضرورة الآن تقتضي تنوع قاعدة الصادرات خارج إطار المحروقات وإقامة معارض ومنتديات لهذا الغرض سوءا على المستوى الداخلي والخارجي، ودعم الجهود الموجودة حاليا من خلال توجيه اهتمام الشباب والمنتجين نحو هذا الإهتمام، حتى نتمكن من رفع هذا التحدي الذي ظل يلزم الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وإلى الآن، وسيسمح هذا بدعم الإنتاج الوطني وزيادة إمكانية استدامة النمو الاقتصادي، كما يجب أن تركز استراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا على تحقيق الاستقرار المالي للموازنة من خلال تدبير جيد لعائدات النفط، ودعم عوامل استقرار الاقتصاد الكلي بما يضمن تحقيق ربحية متوقعة للاستثمار الأجنبي المباشر تفوق معدلات الفائدة العالمية، ومن ثم فمن المتوقع أن يؤدي ارتفاع الفائدة الحقيقية بجانب استقرار سعر الصرف الرسمي، والسيطرة على معدلات التضخم وعجز الموازنة العامة، إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

• **تأهيل وتطوير المصرفي:** إن كانت الجزائر قد تبنت اقتصاد السوق منذ فترة، فإنها من الناحية العملية لم تتمكن من المضي قدما في تجسيد الخصخصة وتطوير جهازها المصرفي بالشكل المطلوب، ومن السياسات والإجراءات الواجب اتخاذها لإصلاح وتطوير الجهاز المصرفي في الجزائر نذكر:

- العمل على تعزيز استقلالية البنك المركزي ليمارسها بصورة فعلية بعد أن وفرتها له النصوص القانونية، وتطوير وتنويع الخدمات المصرفية والتوسع في استخدام التكنولوجيات الحديثة في العمل المصرفي، وتطوير نظم المعلومات؛

- التطبيق الكفء لقواعد الرقابة المالية والإشراف على زيادة معدلات الائتمان، بما يتطابق مع استيفاء معايير لجنة بازل فيما يتعلق بالرقابة المصرفية والحد الأدنى لكفاية رأس المال، وذلك من خلال وجود الإطار التنظيمي السليم لعمليات وسياسات البنك والإهتمام بالكوادر القادرة على استيعاب هذا الدور الاستراتيجي ؛
- ضرورة توسيع قاعدة الملكية في الجهاز المصرفي الجزائري والذي تستند فلسفته على الحد من مساهمة الدولة في البنوك؛
- **تنشيط السوق المالية:** حيث يمكن لهذه الأخيرة أن توفر تكاملا مع أنشطة البنوك، فبورصة الجزائر اقتضرت منذ افتتاحها على عدد محدود جدا من الشركات لا تتجاوز الثلاثة، إضافة إلى الأداء الجد متواضع، ويتطلب تفعيل البورصة في الجزائر، مراجعة الجانب التشريعي لهذه الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بشروط الإدراج وكذا شركات الوساطة المالية والإسراع في عملية خصخصة المؤسسات العمومية بما فيها البنوك من خلال فتح رأس مالها أمام المتعاملين في البورصة والعمل على ربط البورصة الجزائرية بالبورصات الإقليمية والعالمية بهدف الاستفادة منها؛
- **تدعيم القطاع الخاص وتفعيل عملية الخصخصة:** وذلك بإعطاء المساحة الكافية لنشاط القطاع الخاص وتحفيزه، كذلك الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال الخصخصة (تجربة دول أمريكا اللاتينية)، والعمل على ترقية وتشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، من أجل خلق المزيد من هذه المؤسسات وفي كافة القطاعات؛
- **تهيئة البيئة التشريعية والقانونية والمؤسسية:** يعتبر عدم الاستقرار في مجال التشريع معرقل رئيسي للاستثمارات، لأنه يمنع المستثمر من وضع نظرة على المدى المتوسط والطويل، والمطلوب من الحكومة اليوم هو إعطاء ضمانات تتعلق بالاستقرار التشريعي وأن تعمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، وذلك لتحقيق الشفافية والوضوح أمام المستثمرين من خلال قانون موحد للاستثمار وتبسيط اجراءات الاستثمار، وتفعيل قوانين تنظيم المنافسة ومنع الإحتكار وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، كما نجد أن التزام الجزائر بتطبيق مبدأ 49/51 الذي يرتبط بالسيادة الوطنية على المشاريع المسطرة في مختلف المجالات الاقتصادية، بقي محل انتقاد فيما يخص المشاريع الاستثمارية الأجنبية، التي وعلى الرغم من موافقتها على تطبيق هذا المبدأ، بقيت عاجزة عن إيجاد الشريك الوطني أو الشركاء الوطنيين المناسبين والذين سيمثلون نسبة 51 % على الأقل من أسهم المشروع، ما يجعل هذه المشاريع مجرد اتفاقيات موقعة على الورق وغير موجودة حقيقة على أرض الواقع، وضمن هذه المعطيات فإننا نرى أن إلغاء طابع التعميم الذي يمس هذا المبدأ، من خلال تحديد بعض القطاعات الإستراتيجية تبقي العمل بقاعدة 49/51 حفاظا على السيادة

الوطنية، وفتح المجال أمام قطاعات أخرى لا تتمتع بصفة "الاستراتيجية" للتفاوض بين الشركاء لتحديد نسبة كل طرف، لاسيما في المجالات التي تحتاج فيها المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة إلى اكتساب الخبرة التكنولوجية، قد يكون مناسباً للطرفين ويحفز على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، أما فيما يتعلق بتطوير الإطار المؤسسي والتنظيمي، فيجب العمل على إقامة مؤسسات تضمن احترام المنافسة وتعمل على تحسين أنظمة الحكم ومحاربة الفساد وتقليل تكاليف المعاملات وإزالة العوائق الإدارية والبيروقراطية؛

- **إصلاح النظام الضريبي وترشيد نظام الحوافز:** وذلك عن طريق تخفيف العبء الضريبي وتقديم نظام للحوافز الضريبية مبسط إدارياً يقلل من عدد الضرائب ويوسع الأوعية الضريبية، والتيسير على المستثمرين في مجال دفع الضرائب، وترشيد استخدام الإعفاءات الضريبية وربطها بالأولويات الاقتصادية، وكذا الاستفادة من تجارب الدول في تقديم الحوافز وإعانات الإستثمار؛

- **تنمية العنصر البشري:** وذلك بتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته وخلق كفاءات والكوادر القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملاءمة للظروف المحلية، ويمكن تنمية العنصر البشري عن طريق: إعطاء الإهتمام اللازم لقطاع التعليم على كافة مستوياته، وتوفير المخصصات المالية اللازمة لأنشطة البحث العلمي وربط الجامعة بالمحيط وسوق العمل، وتنظيم برامج لتطوير مهارات العاملين في القطاعات التي تشهد تطوراً تكنولوجياً؛

• **دعم جهود الترويج للاستثمار:** من شأن نجاح الجهود الترويجية أن يدفع بالدولة إلى موقع متقدم على خارطة الاستثمارات العالمية، وجعلها تدخل ضمن "القوائم القصيرة" في دوائر اتخاذ القرارات لرؤساء أكبر الشركات العالمية، ولتعزيز دور هيئات تشجيع الاستثمار في الوصول إلى هذه الأهداف فإنه يجب القيام بالإجراءات التالية:

- توفير الدعم الكامل للقائمين على هذه الهيئات والعاملين فيها، وضمان الاستقلالية المالية والإدارية للهيئة لتسهيل قيامها بالمهام الترويجية المطلوبة وفقاً لأفضل الممارسات؛

- إتاحة الفرصة للمشاركة في المحافل والمؤتمرات المتخصصة وتنظيم فعاليات في الدولة تركز على النتائج الملموسة؛

- الاستفادة من الدورات التدريبية المهنية التي تقدمها مؤسسات ومنظمات إقليمية أمثال، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، ومؤسسات دولية مثل الجمعية العالمية لوكالات ترويج الاستثمار "واييا"، الشبكة الأوروبية - متوسطة لوكالات تشجيع الاستثمار "أنبما"، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

• **تكريس التكامل الإقليمي والانفتاح الاقتصادي:** وذلك بإعادة تفعيل التكتل المغاربي عن طريق حل الخلافات وتشجيع المشروعات المشتركة بين الدول الأعضاء من خلال منح الإمتيازات

- والحوافز وإزالة كل المشاكل التي تعترضها وتسريع الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والإستفادة من الفرص التي يتيحها إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي؛
- **تهيئة البنية التحتية:** وذلك بزيادة الاستثمارات الحكومية في البنية الأساسية وتشجيع القطاع الخاص على دخول هذا المجال وتطوير الهياكل الأساسية ، وكذا العمل على تهيئة المناطق الصناعية وتخصيص أراض للاستثمار وتسوية مسألة العقار؛
 - **دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي ومحاربة كل أشكال الفساد:** وذلك عن طريق إعتقاد سياسة اقتصادية تتعامل مع هذا القطاع بشكل شفاف وتسعى نحو ادخاله في الاقتصاد الرسمي، والعمل على مكافحة الفساد الإداري والمالي وتعزيز مستوى النزاهة بكل الوسائل المتاحة لأن ذلك سيؤدي أيضا إلى تقليص النشاط على مستوى الاقتصاد الموازي.

5- آفاق الدراسة (مقترحات بحثية) :

في إطار دراستنا لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، وجدنا أن هناك العديد من المواضيع التي تحتاج إلى المزيد من البحث والتأصيل، ولهذا نقترح المواضيع التالية كي تكون مواضيع أبحاث علمية في المستقبل:

- قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر .
- كيف يمكن للجزائر تعظيم استفادتها من اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية لزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها ؟
- هل سيؤدي انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحوها؟

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

I الكتب:

1. ابراهيم سمير، دراز حامد عبد المجيد، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
2. إبراهيم موسى، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 1998.
3. أبو السعود محمد فوزي، الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2004.
4. أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
5. _____، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
6. _____، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
7. أدا جاك، عولمة الاقتصاد من التشكل الي المشكلات، ترجمة مطانيوس حبيب، دار طلاس، دمشق، 1998.
8. بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
9. بدوي سيد طه، دور الشركات العابرة للحدود في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
10. برتان جيل، الاستثمار الدولي، ترجمة: علي مقلد وعلي عزوز، منشورات عويدات، لبنان، 1991.
11. البطريق يونس أحمد، عثمان سعيد عبد العزيز، النظم الضريبية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
12. بن أشهو عبد اللطيف، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
13. بن دعيدة عبد الله، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية (التخطيط)، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
14. بن شهرة مدني، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
15. بهلول محمد بلقاسم حسن، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
16. _____، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.
17. _____، إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الثاني، ط3، 1999.
18. _____، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الأول، 1999.
19. تومي صالح، مدخل لنظرية الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

20. الحاج طارق، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
21. حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
22. الحسيني عرفان تقي، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.
23. حشيش عادل أحمد، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006.
24. حميدات محمود، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
25. خالد الهادي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار الهومة للنشر، الجزائر، 1996.
26. دراز حامد عبد المجيد، **دراسات في السياسات المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1988.
27. _____، **مبادئ المالية العامة**، دار الصفاء للنشر، عمان، 1999.
28. _____، **السياسة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
29. ساكر محمد العربي، **الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
30. السامرائي دريد محمود، **الاستثمار الأجنبي "المعوقات والضمانات القانونية"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
31. سعيد محمد السيد، **الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1986.
32. السعيد هالة حلمي، **دراسة تحليلية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على أداء سوق الأوراق المالية**، بنك الكويت الصناعي، الكويت، 2000.
33. سليمان مجدي عبد الفتاح، **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2002.
34. السمان محمد مروان، محبك محمد ظافر، **مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي و الكلي**، مكتبة الثقافة للنشر، الأردن، 1998.
35. صخري عمر، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
36. صقر عبد الحليم، **الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار في مصر**، دار النهضة العربية، مصر، 1998.
37. صقر عمر، **العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
38. عباس على ، **إدارة الأعمال الدولية**، دار المسيرة، عمان، 2009.
39. عبد الحميد عبد المطلب ، **السياسات الاقتصادية**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997.
40. _____، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
41. _____، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
42. _____، **السياسات الاقتصادية على المستوى القومي**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.
43. _____، **العولمة الاقتصادية منظماتها، شركاتها، تداعياتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
44. عبد الخالق أنور، عباس محمد، **المناطق الحرة**، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، القاهرة ، 1978.

45. عبد الخالق عبير محمد علي، العولمة وأثرها علي الطلب الاستهلاكي في الدول النامية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
46. عبد السلام رضا، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
47. _____، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
48. عبد المعطى ريهام، الخصخصة والتحويلات الاقتصادية في مصر، مركز المحروسة للبحوث والنشر، القاهرة، 1997.
49. عبد المقصود نزيه، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
50. عبد الواحد السيد عطية، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر، 1993.
51. العدل رضا، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1996.
52. عليوش قريوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
53. العناني أحمد حمدي، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دار المعرفة، لبنان، 1992.
54. العيسوي ابراهيم، الجات وأخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.
55. الفار إبراهيم محمد، اقتصاديات المشروعات المشتركة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995.
56. قابل محمد صفوت، تحرير التجارة الدولية بين التأييد والمعارضة، دار الحكمة للنشر، مصر، ط2، 2006.
57. قدي عبد المجيد، المدخل إلي السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2006.
58. القزويني شاكرا، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1992.
59. كشير عبد القادر، نحو تنظيم اقتصادي جديد من منظور الدول النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
60. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
61. لعويسات جمال الدين، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب (1968-1978)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
62. المحجوب رفعت، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.
63. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
64. مصطفى أحمد سيد، تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي، دار الكتاب، مصر، 1999.
65. ملاك وسام، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2001.
66. نجار أحمد السيد، الإتجاهات الإستراتيجية الجديدة 2001، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2002.
67. النجار سعيد، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، 1991.
68. نجيب نعمت الله وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، دار الجامعة، بيروت، 1990.

- 69.النوري كريم نعمة، آفاق العولمة في البلدان النامية، دار الإصدار البلغارية، جمهورية بلغاريا، 2005 .
- 70.هدرسون جون، هندر مارك، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987.
- 71.الوزيني خالد واصف، الرفاعي أحمد حسين، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
- 72.يونس محمود، الوصال كمال أمين، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق مالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

II المجلات والدوريات والدراسات:

1. إبراهيم غسان عبد الهادي، الدول النامية بين هجرة العقول والثروات وتوطين الفقر، مجلة التقديمين العرب، العدد 1156، 2007/03/23 .
2. أونيو، ستيف، الاستثمار الأجنبي المباشر " التدفقات الرأسمالية والتنمية الاقتصادية في العالم العربي "، المعهد العربي للتخطيط، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2000.
3. بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، خبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، العدد 01، 2004 .
4. تشام فاروق، الاستثمارات الأجنبية في الجزائر وأثارها على التنمية الاقتصادية، الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر .
5. خضر حسان، الاستثمار الأجنبي المباشر- قضايا وتعريف- ، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 32، 2004.
6. الخطيب حازم بدر، أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، العدد الرابع، 2006.
7. دادي عدون ناصر، بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وآثاره على ميزان المدفوعات خلال الفترة (1999-2008)، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي، مخبر الإصلاحات الاقتصادية، التنمية واستراتيجيات الإندماج في الإقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، العدد 07، 2009.
8. الربيعي فلاح خلف، أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، 2005.
9. زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، العدد 01، 2004 .

10. شرابي عبد العزيز، النتائج الأولية لبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغاربية، مجلة حوليات وحدة البحث افريقيا والعالم العربي، جامعة منتوري قسنطينة، 1998.
11. شريف أحمد، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40، 2009.
12. صقر محمد وآخرون، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 28، العدد 3، 2006.
13. عبد العزيز ريم، هيكل شيرين، الاستثمار في المنطقة العربية ومواجهة التوترات الراهنة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري بالاشتراك مع جامعة الدول العربية، القاهرة، 2003.
14. عطية خليل محمد خليل، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية، مجلة مصر المعاصرة، العدد 437، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، 1997.
15. قويدري محمد، وصاف سعدي، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 08، 2008.
16. محمود يوسف عبد العزيز، برامج التكيف الإقتصادي وفقا للمؤسسات الدولية وآثارها على الدول النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد الثاني، 2005.
17. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، 2004.
18. المهران حسن، الاستثمار الأجنبي المباشر و إمكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية و الإقليمية والدولية، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد رقم 8، العدد الأول، 2000.
19. مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر - ، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، العدد 07 ، 2010/2009.
20. مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07 ، 2010/2009 .
21. نعمة كريم، أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27، 2006.
22. نعمة كريم، مكانة الدول العربية في المؤشرات العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 30، سبتمبر 2006.

III الملتقيات والمؤتمرات:

1. أونيس عبد المجيد، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - واقع وآفاق -، الملتقى الدولي الأول حول " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، الشلف، 17-18 أبريل 2006.
2. براق محمد وآخرون، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل وتطوير التكنولوجيا في الدول النامية، الملتقى الوطني الأول حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ببيشار، 2008.
3. برودي نعيمة، الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي و مطرقة التعديل الهيكلي، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول " أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية"، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2006.
4. بلعزوز بن علي، بوفحيل نبيل، القنوات البديلة لنقل التكنولوجيا في الدول النامية الأقل جذبا للاستثمار الأجنبي ، الملتقى الدولي حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا الي الدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي ببيشار، 2008.
5. بوعزة عبد القادر، بن مسعود محمد، الشراكة الأجنبية ودورها في نقل التكنولوجيا، الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا الى الدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي ببيشار، 2008.
6. الثعيلب محمد مسعود خليفة، كاجيجي خالد علي أحمد، الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب و الطرد ، مؤتمر التمويل و الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، الشارقة، 2006 .
7. جاري فاتح، عرض وتقييم نتائج الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2006.
8. جانفي يعقوب علي، بانقا علم الدين عبد الله، تقييم تجريره السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها علي الوضع الاقتصادي، مؤتمر الاستثمار التمويل، التمويل الخارجي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، الشارقة، 2006.
9. جدو سامية، طرق وأساليب خوصصة المؤسسات العمومية، الملتقى الدولي حول " اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004.
10. الجوزي جميلة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في ظل العولمة الاقتصادية، الملتقى الدولي حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس، 2007.
11. حداد مناور فريح ، واقع الاستثمارات العربية وآفاق تطويرها، المؤتمر الدولي الثاني حول: سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سكيكدة، 2003.

12. الرومي نواف، ما هو الخيار الأفضل في سياسات الخصخصة في الأقطار العربية: خصوصية هيكلية أم خصوصية تلقائية، ورقة بحثية مقدمة في إطار الندوة العلمية حول: الإصلاحات الاقتصادية و سياسة الخصخصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط2، 2005.
13. زايري بلقاسم، منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية والإستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سكيكدة، 2003
14. زغيب شهرزاد، عماني لمياء، الاستفادة من الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا وتشجيع الإبداع، الملتقى الوطني الأول حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ببيشار، 2008
15. زغيب مليكة، النجار حياة، النظام المصرفي الجزائري عبد الإصلاحات الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول : النظام المصرفي الجزائري واقع وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 45، قالمة 2001.
16. زلاقي وهيبة، لعجال عفيفة، ظروف تطبيق سياسات التثبيت و التكيف الهيكلي بالدول النامية وواقع سياسات الإصلاح الاقتصادي بالجزائر، الملتقى الدولي حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية و كلية الحقوق و العلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2006 .
17. سعدوني محمد، مازري عبد الحفيظ، البحث العلمي في الوطن العربي ودوره في نقل التكنولوجيا، الملتقى الوطني الأول حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ببيشار، 2008.
18. سعدي فيصل، بن عمر خالد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي المتغيرات الاقتصادية في الدول النامية، الملتقى الدولي حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس، 2007.
19. شحادة خالد، كريم شوقي عفيف، دور الضرائب في تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر، ملتقى الاستثمار ومهارات الأداء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس، 2007
20. عريقات حربي محمد موسي، مناخ الاستثمار في الوطن العربي، المؤتمر العلمي الخامس " نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية"، كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة فيلاديلفيا، الأردن، 2007.
21. عز العرب مصطفى محمد، الاستثمارات الأجنبية (دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي)، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء، القاهرة، 1988 .
22. عماري أمال وآخرون، تقييم قواعد الملائمة المصرفية على مستوى المصارف الجزائرية "، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري: واقع وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 45، قالمة، 2001.
23. القرنشاوي حاتم عبد الجليل، الاستثمار في ظل العولمة التوجهات والمتطلبات ، مؤتمر الاستثمار والتمويل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004

24. قويدري محمد، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2006 .
25. كريالي بغداد، حمداني محمد، الاستثمارات الأجنبية المباشرة كرهان استراتيجي لإحداث النمو والتنمية بالجزائر، الملتقى الدولي حول: الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا الى الدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ببيشار، 2008.
26. لرقط فريدة، ونوغي فتيحة، الخصوصية بين المصالح الرأسمالية ومبررات إصلاح الاقتصاديات النامية، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004.
27. لوح الطيب، المنتدى الدولي الثالث حول: دور الموارد البشرية المؤهلة في ترقية التشغيل، الجزائر، 26-27 ماي 2010.
28. مؤتمر العمل العربي ، الدورة 34 ، مصر ، 2007.
29. مفتاح صالح ، السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية واقع وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2005 .
30. الهجهوج حسن رفدان، اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، مؤتمر الاستثمار والتمويل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004

IV الرسائل والأطروحات:

1. أحمين أشفير، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها علي البطالة و التشغيل (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2001/2000.
2. أمين عماد فايز، الاستثمار الأجنبي في الأردن: مجاله ومحدداته خلال الفترة(1970-1999)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 2002.
3. بابا عبد القادر، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.
4. باشا رايح حمدي ، التخطيط و توجيهاته الجديدة بالجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1991 .
5. البسيوني محمد نظير، دور السياسة الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة(دراسة على قطاع الصناعة في مصر في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي)، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، القاهرة.

6. بن سمينة عزيزة، مكانة السياسة المالية ضمن برامج التصحيح الهيكلي في حل أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008/2009 .
7. بن موسي كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2004 .
8. بو غزالة محمد نجلاء، الإستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 90-2000 ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2002.
9. بوراوي ساعد، الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008/2007.
10. بوزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994-2004)، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2006/2007.
11. بوكبوس سعدون، الاقتصاد الجزائري محاولتين من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2000)، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 1999.
12. تومي عبد الرحمن، واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر (1980-2009)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2006.
13. حشماوي محمد ،الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2006.
14. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005/2006.
15. روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005 / 2006 .
16. زودة عمار، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، 2008.
17. سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2004.
18. شرفاوي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية-حالة الجزائر-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001 .
19. عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية " دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988 -1995 ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 1995 .
20. العزام نضال عيسى فرحان، محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الإقتصاد الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، 1994.

21. غانم ممدوح، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سوريا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد ، قسم الاقتصاد والتخطيط ، جامعة دمشق، 2002.
22. فضيل فارس، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية-دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
23. قارة ملاك، إشكالية الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر (مع عرض و مقارنة تجارب المكسيك، تونس والسنغال)، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009.
24. قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في الدول النامية مع الإشارة الى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005.
25. مدوخ ماجدة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة -دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2003/2002.
26. مرداوي كمال، الاستثمار الأجنبي في الدول المتخلفة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004.
27. مفتاح حكيم، السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002.
28. مفتي محمد بشير، مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1993-2004)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
29. نزارى رفيق، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2007 .

V التقارير:

1. الإسكوا، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية، 2007
2. برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية :التغلب على الحواجز، قابلية التنقل البشري والتنمية ، 2009.
3. تقرير التنمية البشرية لعام 2004.
4. تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 1985.
5. الحكومة الجزائرية، تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، نوفمبر 2008.
6. الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، نشرة 2005.
7. كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

8. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي والبيئي في منطقة الأسكوا: تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسة حالات الأردن والبحرين واليمن، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.
9. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2012 (عرض عام)، جنيف، نيويورك ، 2012.
10. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2001 ، الكويت ، 2001.
11. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005، الكويت، 2005.
12. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2006، الكويت، 2006.
13. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2007، الكويت، 2007.
14. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008 ، الكويت، 2008 .
15. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، الكويت، 2011 .
16. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2012، الكويت، 2012 .
17. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال في الدول العربية 2012.
18. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية 2005.
19. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العادية الثانية عشر، نوفمبر 1998.
20. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، ملخص للوضع الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2008 ، ديسمبر 2009.
21. المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، تقرير حول التحولات الاقتصادية العالمية ومستقبل الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين، دمشق، 2000.
22. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، مديرية الإحصائيات والمحاسبة الوطنية، إحصائيات 1967-1978، الجزائر، 1980.

1. القانون 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 والمتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية ، العدد 63 ،
الصادرة في 2 أوت 1963.
2. الأمر رقم 284/66 المؤرخ في 15/06/1966 والمتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 80،
الصادرة في 17/06/1966.
3. القانون 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها، الجريدة
الرسمية الصادرة في 27 أوت 1986.
4. القانون 89-12 الصادر في 05/07/1989 الجريدة الرسمية رقم 29، الصادرة بتاريخ 19/07/1989
5. القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض ،الجريدة ، العدد 16 الصادر في 18
أفريل 1990
6. المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر سنة 1993 ، الجريدة الرسمية ، العدد 64 ، الصادرة
في 10 أكتوبر سنة 1993 .
7. الأمر رقم 01 - 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد
47 الصادرة بتاريخ 22 أوت سنة 2001
8. الأمر رقم 01-04 الموافق لـ 20 أوت لسنة 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية
وتسييرها وخصصتها، الجريدة الرسمية العدد 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت سنة 2001.
9. المرسوم التشريعي رقم 01-18 في 12 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية ، عدد 77 ، الصادر في 15
ديسمبر 2001
10. الأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض المؤرخ في 26/08/2003 ، الجريدة الرسمية، العدد 52 الصادرة
بتاريخ 27/08/2003
11. القانون رقم 05-07 الصادر في 28 أبريل سنة 2005 والمتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 05
، الصادرة بتاريخ 19/06/2005.
12. الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03، الجريدة
الرسمية ، العدد 47 ، الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2006.

I Ouvrage :

1. Abdelhamid Ibrahimi, **L'économie algérienne**, OPU, Alger, 1991
2. Abelmajid Bouzidi, **Les Années 90 de l'économie algérienne**, El Watan, Alger, 2001.
3. Ahmed Ben Bitour, **L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités**, Edition marinoor, Alger, 1998.
4. Alain Nonjon, **La mondialisation**, la question du programme traite sous formes de dissertations , édition SEDES, Paris, 1999.
5. Ammour Ben Halima, **Le système bancaire algérien**, édition Dahleb, Alger, 1997
6. Benissad, **Economie du développement de l'Algérie Sous développement et socialisme**, Economica, Paris, 1979.
7. Bernard Hugonnier, **Investissements direct coopération internationale et fîmes multinationales**, Economica , Paris, 1984
8. Bernard Bellon, Ridha Gouia, **Investissements directs étrangers et développement industriel méditerranées**, Economica, Paris, 1998
9. Bernard garette, **les stratégies d'alliances**, édition d'organisation, Paris, 1996 .
10. Berr C, Tremeau H, **Le droit douanier communautaire et national**, Economica, Paris, 1997.
11. Caves. R.E, **International Corporations: The Industrial Economic of Foreign Investment**, Economica, Paris, 1971.
12. Chesnais François, **La mondialisation du capital**, édition Syros, collection Alternatives économique, Paris, 1994.
13. Claude Pottier, **Les multinationales et la mise en concurrence des salaires**, l'harmattan, France, 2003
14. Deboub youcef, **Le nouveau mécanisme économique**, opu, Alger, 1995.
15. Denis Tersen, Jean Luc Bricout, **l'investissement international**, Armand Colin , Paris, 1996.
16. Edmond Alphandéry ,Georges Delsupeme, **Les politique de stabilisation**, PUF, Paris, 1974
17. Eugène, Bernard Descamps, **Les société Multinationales**, chronique sociale, Paris, 1985
18. François Gauthier, **Relation économiques internationale**, les presses de l'université Laval saint-guy, 2^{eme} édition , 1992.
19. Frederik Teulon, **La nouvelle économie mondiale**, PUF, Paris, 1993.
20. Gabriel wackerman, **l'espace national a la mondialisation**, édition copy right, Paris, 1995.
21. Goumiri Mourad, **l'offre de monnaie en Algérie**, ENAG édition, Alger, 1993.
22. Hamid Temmar, **Stratégie de développement indépendant**, le cas de l'Algérie , OPU, Alger, 1983
23. Hervé Fenneteau, **Cycle de vie des Produits**, édition Economica, Paris, 1998.
24. Hocine Benisaad, **Algérie: réstructuration et réformes économique (1979-1993)**, O.P.U, Algérie, 1993.

25. Jean-Louis Muchielli, **Multinationales et mondialisation**, édition du seuil, paris, 1998.
26. Klaus Longefeld, **Les joints venture internationale**, pratiques et techniques contractuelles des entreprises internationales, Edition GLN, 1992.
27. Lindert Peter, Thomas. A. Pugel, **Economie international**, economica, paris, 10^{ème} édition, 1996.
28. Maurice Bye, **Relation Economique Internationale**, Dalloz, Paris, 1971
29. Michel Bélanger, **institution économiques internationales**, édition Economica, paris, 1997.
30. Michel Gherteman, **Les multinational**, PUF, Paris, 1992.
31. Mohamed Tayeb Nadir, **l'agriculture dans la planification en Algérie (1967 – 1977)**, OPU, Alger, 1982.
32. Mourad Ben Achenhou, **Dette et Démocratie**, Echarifa, Alger, 1993,
33. Patrick Low, Arivind Subramanian, **Beyond TRIMs: A case for Multilateral Action on Investment rules and Competition Policy**, The Uruguay Round and the Developing Countries, Cambridge University Press, 1996.
34. Peyrardj, **Gestion financière internationale**, édition vaibert, paris, 1995..
35. Xavier Greffe, **Comprendre la politique économique**, Economica, Paris, 1995
36. Xavier Greffe, **Politique économique programme instrument, perspectives**, édition Economica, Paris, 1987.
37. Yadwiga Forowicy, **Economie international**, Edition Beauchmin, Canada, 1995.

II Revues et périodiques

1. Abdel Madjid Djenane, **Ajustement Structurel Et Secteur Agricole**, Les Cahiers De CREAD, N°46, 1999.
2. Ahmed Henni, **crédit et financements en Algérie**, les cahiers du CREAD, Alger, 1987.
3. Alan M. Regman, **Internalization as a General Theory of Foreign Direct Investment: A R-Appraisal of the Literature Review of World Economics (Weltwirtschaftliches Archive)**, Springer, vol. 116, June, 1980.
4. Alan M. Regman, **New Theories of the Multinational Enterprise : an Assessment of internalization theory**, bulletin of Economic Research, Vol.38, 1986
5. Alasrag Hussein, **Foreign Direct investment development policies in the Arab countries**, MPRA, December, 2005
6. Chen, C., Chang, L. and Y. Zhang, **The Role of Foreign Direct Investment in Chin's Post 1978 Economic Development**, World Development, Vol. 23, No. 4, El Sevier Science Ltd, Great Britain, 1995.
7. Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, **Examen de la politique de l'investissement de l'Algérie**, New York et Genève, 2004.
8. Etudes Edité Par La Banque D'algerie, Novembre 1990.
9. Fayçal Yachir, " **L'ajustement structurel dans le Tiers-Monde**", Les Cahiers du CREAD, N° 21, 1er trimestre 1990.
10. FMI, **Algérie: Consultations de 2004 au titre de l'article**, Rapport des services, Note d'information au public sur la discussion du conseil d'administration et déclaration de l'administrateur pour l'Algérie, février 2005.

11. Goldberg Murray, **the Determinants of U.S. Direct investment**, American Economic Review, N^o 62, 1972.
12. Hong, K, **Foreign Capital and Economic Growth in Korea: 1970-1990**, Journal of Economic Development, Vol. 22, No 1, 1997.
13. Lecraw, D.J, **Performance of transnational corporations in less developed countries**, Journal of international Business studies, 1991.
14. Mohamed Bouhazza, **la Privatisation de l'entreprise Public Algérienne et le rôle de l'Etat dans le processus**, Revue des sciences économiques et de gestion, Université Ferhat Abbas, N^o3, 2004.
15. OCDE, **Perspectives économiques en Afrique 2003/2004**, Etudes par pays: Algérie, 2004.
16. OCDE, **Définition de référence détaillée des investissements internationaux**, paris, 1983.
17. OECD, **Survey of OECD works on international investment**, working papers on international investment, and 1998.
18. Padma Mallampally, P.Karl, **Foreign direct investment in developing countries**, Finance and development, 1999.
19. Rabah Abdoun, **Un bilan du programme de stabilisation économique en Algérie (1994-1998)** , les cahiers du CREAD N46/47, 4^{ème} Trimestre 1998 et 1^{er} Trimestre 1999.
20. Richardson .p .Globalisation and linkages ,**Macro-Structural Challenges** ,OECD Working paper, N^o181, Paris,1996
21. Slimane Bedrani, **l'agriculture Algérienne face marché mondial** , le politique agraire en Algérie, les cahiers du CREAD, Alger .
22. United Nation, **Incentives foreign direct investment**, New York and Geneva ,1996
23. United Nation, **The role of foreign direct investment in economic development in Escawa member countries**, New York and Geneva, 2000.

III Rapports :

1. Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2003.
2. Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2008.
3. Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2002
4. Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2004.
5. International Monetary Fund, **Algeria: Statistical Appendix**, Report N 00/93, July 2000.
6. International Monetary Fund, **Algeria: Statistical Appendix**, Report N 98/87, September 1998.
7. International Monetary Fund, **Algeria: Statistical Appendix**, Report No.12/21, January 2012.
8. Media Bank, n=70, février -mars 2004,
9. O.N.S, **Rétrospective statistique**, (1970-2002)

10. ONS, **Statistique 1970-2002**, Alger, 2005.
11. UNCTAD, World investment report, **Transnational Corporation Employment and work place**, New York and Geneva, 1994.
12. UNCTAD, world investment report, **Transnational Corporations, Market structure and competition Policy**, New York and Geneva, 1997.
13. UNCTAD, World investment report, **Trend and Determinant**, New York and Geneva, 1998
14. UNCTAD, World investment report, **Foreign Direct investissement and the challenge of development**, New York and Geneva, 1999.
15. UNCTAD, Technology **and related financial issues on its fourth session**, Report of the commission on investment, New York and Geneva, 1999.
16. UNCTAD, World Investment report, **promoting linkages**, New York and Geneva, 2001.
17. UNCTAD, World Investment report, **Transnational Corporations and Export competitiveness**, Geneva and New York, 2002.
18. UNCTAD, World Investment report 2003, **FDI Policies for Development, National and international Perspectives**, New York and Geneva, 2003
19. UNCTAD, World Investment report, **The shift To Worlds services**, Geneva and New York, 2004.
20. UNCTAD, World Investment report, **Transnational Corporations and the internalization of R&D**, New York and Geneva, 2005.
21. UNCTAD, World investment report, **Transnational Corporations, Extractive industries and Development**, New York and Geneva, 2007.
22. UNCTAD, World Investment report, **Transnational Corporations and the infrastructure challenge**, New York and Geneva, 2008.
23. UNCTAD, World Investment report, **Investing in law-carbon Economy**, New York and Geneva, 2010
24. UNCTAD, World Investment report, **towards a new generation of investment policies**, New York and Geneva, 2012.

IV Lois :

1. La Loi N° 88-18 du 18 juillet 1988.
2. Ordonnance N° 95-04 du 21 janvier 1995.
3. Ordonnance N° 95-05 du 21 janvier 1995.

V Site web:

1. www.alhorriah.org.
2. www.andi.dz.
3. www.annasronline.com.
4. www.bank-of-algeria.dz.
5. www.cipe.org.
6. www.eip.gov.
7. www.elkhabar.com.
8. www.iaigc.net.
9. www.imf.org.

10. www.sonatrach.com.
11. www.srambite.com.
12. www.transparency-kuwait.org.
13. www.uluminsania.net.
14. www.unctad.org.
15. www.weforum.org.

الملاحق

ملحق رقم (01): البيانات المستخدمة في التحليل القياسي

التغيرات السنوية لسعر الصرف الإسمي للدینار الجزائري مقابل الدولار (ER) (7)	رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (CAB) (6)	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (ED) (5)	رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (OB) (4)	متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) (3)	إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار \$) (GDP) (2)	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (بالمليون \$) (FDI) (1)	السنوات
0	-2,2	47	-1,8	9,3	55,6	12,1	1989
-18,4	2,5	43	3,6	16,7	62,04	40	1990
-72,2	5,7	60,6	1,7	25,5	45,71	80	1991
-40,6	2,8	52	-1,2	31,7	48	30	1992
-10,5	1,6	53	-8,7	20,5	49,94	0	1993
-78	-4,4	70,3	-4,4	29	42,54	0	1994
-21,7	-5,4	78	-1,4	29,8	41,76	0	1995
-7,7	2,7	73,4	3	18,7	46,94	270	1996
-3,9	7,3	68,7	2,4	5,7	48,17	260	1997
-3,8	-1,9	64,3	-3,9	5	48,18	606,6	1998
-9,9	0	59,4	-0,5	2,6	48,64	291,7	1999
-13,1	16,8	47,9	9,7	0,3	54,79	438	2000
-2,5	12,9	40,7	3,4	4,2	55,18	1196	2001
-3,2	7,6	39,7	0,2	1,4	57,05	1065	2002
2,8	13	34,3	7,8	2,6	68,01	633,8	2003
6,8	13,1	25,7	6,9	3,6	85,01	881,9	2004
-1,5	20,7	16,7	11,9	1,6	102,33	1081,3	2005
1,1	24,7	4,9	13,5	2,5	117,16	1 795,40	2006
4,7	22,8	4,2	4,4	3,5	135,8	1661,6	2007
6,6	20,2	3,3	7,7	4,5	170,98	2 593,60	2008

-12,2	0,3	3,8	-6,4	5,7	138,11	2 746,40	2009
- 2.5	7,6	3,5	-2,4	3,9	161,97	2 264,00	2010
0.3	9.9	2.2	-1.3	4.5	188.7	2571.00	2011

Source :

(1) <http://unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableView.aspx>,15/12/2012,21:10^h

(2) <http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD> . 15/01/2013, 17 :22^h

(03),(04),(05),(06): - International Monetary Fund , **Algeria: Statistical Appendix**, Report N 98/87, September 1998

- International Monetary Fund, **Algeria: Statistical Appendix**, Report N00/93, July 2000

- International Monetary Fund, **Algeria: Statistical Appendix**, Report No.12/21,January 2012

- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2002

- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2004

- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2008

- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2011

- كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، 1998

(7): من إحتساب الباحثة بناء على معلومات من : [http:// data.albank adawli.org/indicator.03/12/2012](http://data.albankadawli.org/indicator.03/12/2012), 15:41^h

ملحق رقم (02) :نتائج تقدير أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1989-2011)

EViews - [Equation: EQ02 Workfile: UNTITLEDALAL]					
File Edit Objects View Procs Quick Options Window Help					
View Procs Objects Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids					
Dependent Variable: FDI					
Method: Least Squares					
Sample: 1989 2011					
Included observations: 23					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
C	61.75349	689.4398	0.089571	0.9297	
GDP	14.72745	4.077384	3.611984	0.0023	
CPI	-23.40899	12.75953	-1.834628	0.0852	
CAB	4.988040	22.19381	0.224749	0.8250	
OB	-22.43371	26.98540	-0.831327	0.4180	
ED	-4.360449	8.786312	-0.496277	0.6264	
ER	-3.510018	5.222265	-0.672126	0.5111	
R-squared	0.900261	Mean dependent var	892.1043		
Adjusted R-squared	0.862859	S.D. dependent var	938.8769		
S.E. of regression	347.6896	Akaike info criterion	14.78629		
Sum squared resid	1934208.	Schwarz criterion	15.13187		
Log likelihood	-163.0423	F-statistic	24.06989		
Durbin-Watson stat	1.644035	Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (03): نتائج تقدير أثر الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1989-2010)

EViews - [Equation: EQ01 Workfile: UNTITLEDALAL]				
File Edit Objects View Procs Quick Options Window Help				
View Procs Objects Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids				
Dependent Variable: FDI				
Method: Least Squares				
Sample: 1989 2011				
Included observations: 23				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-323.2869	198.5513	-1.628229	0.1191
GDP	16.96899	1.692801	10.02420	0.0000
CPI	-16.41878	7.614146	-2.156352	0.0434
R-squared	0.887940	Mean dependent var	892.1043	
Adjusted R-squared	0.876734	S.D. dependent var	938.8769	
S.E. of regression	329.6327	Akaike info criterion	14.55494	
Sum squared resid	2173154.	Schwarz criterion	14.70305	
Log likelihood	-164.3818	F-statistic	79.23793	
Durbin-Watson stat	1.685988	Prob(F-statistic)	0.000000	